

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٩٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي التاسع عشر - العقد الإستثنائي الاول الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام
الاربعاء والخميس والجمعة والسبت والاثنين الواقع
في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ كانون الثاني و ١ و ٣ شباط ١٩٩٧

المواضيع المبحوثة:

١ - درس ومناقشة وقرار الموازنة العامة لعام ١٩٩٧.

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول لعام ١٩٩٧ في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر ايام الاربعاء والخميس والجمعة والسبت والاثنين الواقع في ٢٩، ٣٠، ٣١ ك ٢ و ١ و ٣ شباط ١٩٩٧ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: عمر كرامي، انطوان حتي.

واعذر السادة: اسطفان الدويهي، عصام فارس.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري والوزراء السادة: ميشال المر، شوقي فاخوري، نديم سالم، هاكوب دمرجيان، جان عبيد، فؤاد السنيورة، ميشال ادد، اسعد حردان، بشارة مرهج، الياس حنا، علي حراجلي، فوزي حبش، فاروق البرير، غازي سيف الدين، اكرم شهيبي، ايوب حميد، باسم السبع، محمود ابو حمدان، محسن دلول، ياسين جابر، سليمان فرنجه، بهيج طبارة، والياس حبيقة.

جلسة يوم الاربعاء الواقع في ٢٩/١/١٩٩٧

الرئيس: افتتحت الجلسة،

تلى اسماء النواب المتغيبين بعذر.

تليت اسماؤهم

الرئيس: نأمل من السادة الزملاء الوقوف دقيقة صمت حدادا على المرحوم النائب السابق فخر فخر. وقف الجميع دقيقة صمت.

الرئيس: يتلى المرسوم رقم ٩٧٥٧ بدعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي.
تلي المرسوم الآتي نصه:

مرسوم رقم ٩٧٥٧
دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لا سيما المادتان ٣٣ و ٨٦ منه، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى - يدعى مجلس النواب الى عقد استثنائي يفتح بتاريخ ١٦/١/١٩٩٧ ويختتم بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٧.

المادة الثانية - يحدد برنامج اعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

- مشروع موازنة ١٩٩٧.

- مشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب والتي ستحال اليه.

- سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة. بعدا في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٧

الامضاء: الياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رفيق الحريري

الرئيس: تتلى المواد ١١٤ - ١١٥ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - من النظام الداخلي.

تليت المواد الآتي نصها:

مادة ١١٤: ليس للمجلس اثناء مناقشة وقرار مشروع الموازنة ان يزيد الاعتمادات المطلوبة بدون موافقة الحكومة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها او بطريقة الاقتراح. غير ان للمجلس بعد

الانتهاء من مناقشة واقرار مشروع الموازنة ان يقرر مشروع قانون احداث نفقات جديدة. مادة ١١٥: يجوز للمجلس الغاء او تخفيض الاعتمادات في مشروع الموازنة كما يجوز له نقل هذه الاعتمادات من بند الى بند او من فصل الى فصل او من باب الى باب.

مادة ١١٦: يجري التصويت على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات اضافية او استثنائية بندا بندا.

مادة ١١٧: لا يجوز ان يطرح على التصويت اكثر من اقتراحين بالتخفيض على ان يطرح اولا الاقتراح الذي يتضمن الرقم الاكبر.

مادة ١١٨: يصدق المجلس اولا على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات ثم قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات. مادة ١١٩: لا يجوز للمجلس الغاء ادارة او وظيفة قائمة بموجب قانون معمول به بطريقة الغاء الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وعليه اذا اراد الالغاء اجراء ذلك بقانون خاص.

مادة ١٢٠: اذا لم ينته المجلس من درس واقرار الموازنة بنهاية دورة تشرين الاول يدعو رئيس الجمهورية المجلس فورا لدورة استثنائية لمتابعة درس الموازنة تستمر حتى آخر كانون الثاني فاذا انتهت الدورة الاستثنائية هذه ولم يفرغ المجلس من اقرار الموازنة بصورة نهائية جاز لرئيس الجمهورية ان يضع مرسوما بموافقة مجلس الوزراء من شأنه جعل مشروع الحكومة كما قدمته مرعيا ومعمولا به شرط ان تكون الحكومة اودعت قلم المجلس مشروعا كاملا قبل بداية العقد بخمسة عشر يوما على الاقل.

الرئيس: ارى لزما ان اتوجه بالشكر للجنة المال والموازنة النيابية، رئيسا ومقررا واعضاء للجهد الذي بذلوه خلال الشهرين المنصرمين ولانهم بالفعل اختصروا مهلة اربعة اشهر تستغرق فيها عادة لجنة المال والموازنة لكي تستطيع ان تنجز المهام الموكولة اليها. الآن، لمقرر اللجنة ان يقرأ تقرير لجنة المال والموازنة، وتبين ان مقرر اللجنة الاستاذ فايز غصن غائب.

الرئيس: يتلو التقرير اذا رئيس اللجنة الاستاذ خليل الهراوي.

خليل الهراوي:

اود في البداية، دولة الرئيس، ان اشكرك على الشكر واعتبر باسم اعضاء اللجنة ومقررها وباسمي ان ما قمنا به كان واجبا علينا. وعلى كل حال شكرا للشكر يا دولة الرئيس. ثم تلا التقرير الآتي نصه:

دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

عقدت لجنة المال والموازنة ابتداء من ٢ كانون الاول ١٩٩٦ ولغاية ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٧ اجتماعات

متواصلة ومكثفة لدراسة مشروع قانون موازنة ١٩٩٧ المحال الى هذا المجلس الكريم من قبل الحكومة .

وبما ان الارقام الواردة في مشروع الموازنة هي بنسبة ٩٥٪ للاجور والرواتب والديون المتوجبة الاداء، تركزت هذه الاجتماعات على مناقشة عامة لكل وزارة على حدة بحضور الوزير المختص، تقدم فيها السادة النواب بالملاحظات والاقتراحات الهادفة الى تحسين سير العمل وتحقيق الاهداف المتوخاة من اتفاق الاعتمادات آملين ان يكون معالي الوزراء قد سجلوها تجنباً لتكرارها كما في كل سنة. ولقد ركز السادة النواب على :

اولاً: شغلت الادارة حيزاً كبيراً من النقاش المسؤول فتركزت الملاحظات على السياسة الادارية العامة في البلاد توجهاً ومفهوماً وآلية وبالتالي وجوب اصلاح اداري مؤسسي وذهني وبشري يؤمن افضل النتائج في افضل ظروف.

ثانياً: ضرورة تأمين مراقبة اوسع واكثر فعالية وذلك عبر توسيع صلاحيات اجهزة المراقبة وتخصيصها والتعاون معها.

ثالثاً: اعتماد نظام للتزيمات يؤمن المزيد من المنافسة بين الشركات ومراقبة التنفيذ والاستلام وكذلك اعادة تفعيل دائرة المناقصات

رابعاً: التأكيد على ما سمعته اللجنة من دولة رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة لا تسعى الآن ولا في المستقبل المنظور الى خصخصة البريد والهاتف.

خامساً: الاسراع في تنفيذ مشروع المسح والضم والفرز للمناطق ذات الملكية الشائعة، خاصة وقد تأمنت الاعتمادات اللازمة لتنفيذه من خلال القانون البرنامج.

سادساً: بهدف ايقاف النزف الذي تتسبب به السياسة الاستشفائية الداعمة المتبعة اوصت اللجنة بضرورة اعتماد سياسة استشفائية داعمة موحدة لتتمكن من ضبط العلاقة بين المؤسسات الداعمة والمستشفيات الخاصة والاصح هو تطوير العمل في المستشفيات الحكومية توسعاً في البناء واحفيزاً للجسم الطبي لتأمين العمل والمتابعة.

سابعاً: تطوير المدرسة الرسمية بما يتلاءم والمستوى العلمي والثقافي المطلوب وعندها توفير الاعتمادات المرصدة للمساعدات المدرسية للعاملين في القطاع العام وهي بمقدار ١٧٠ مليار.

ثامناً: قبل التفكير بأي رسم اضافي على سعر البنزين يجب الاسراع في تحقيق وتفعيل النقل المشترك على كافة الاراضي اللبنانية.

تاسعاً: تأمين الاعتمادات الضرورية وتحويل الرسوم المخصصة لمؤسسة الاسكان من اجل تفعيلها لتحقيق طلبات الاسكان لذوي الدخل المحدود

عاشرا: نود ان نشير ايضا الى مسألة تم التداول فيها بطريقة اعطت انطباعات خاطئة للمواطنين وهي مسألة الغاء الاعتمادات لصندوق المحروقات والتي كانت تستخدمها مؤسسة كهرباء لبنان لشراء الفيول، ان هذا الامر لا يعني مطلقا رفع الدعم عن الكهرباء انما ترى اللجنة ان مؤسسة كهرباء لبنان قادرة على ضبط نفقاتها وتحسين جبايتها خصوصا ان الشطور العالية من استهلاك الطاقة الكهربائية يدفع المواطن مقابلها مئتي ليرة (٢٠٠) لكل كيلو وات وهو سعر يفوق الكلفة بكثير.

دولة الرئيس، بناء على هذه الملاحظات وبعد مناقشات مستفيضة مع الوزراء لحاجتهم الى زيادة الاعتمادات في وزاراتهم خصوصا لجهة التقديمات الخدمائية الى المواطنين في هذه الظروف المعيشية القاسية والاقتصادية الحرجة رأّت لجنة المال والموازنة ضرورة ادخال زيادات على موازنات بعض الوزارات فنقلت مبلغ ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية من الاحتياطي وازافت على ارقام الموازنة ٣٣ مليار ليرة لبنانية.

وابرز ما خصص:

أ - قانونا برنامج بقيمة اجمالية ١٠٠ مليار لكل منهما لوزاري التربية والتعليم التقني والمهني من اجل ترميم وتوسيع وتجهيز وانشاء مدارس رسمية ومهنية تقسط على خمس سنوات بدءا ب ١٠ مليارات لكل منهما لسنة ١٩٩٧، على ان تناقش اللجان النيابية المختصة جغرافية الانفاق قبل صدور مرسوم التوزيع في مجلس الوزراء.

ب - زيدت اعمادات وزارة الاشغال العامة فأعيدت الى ما كانت عليه مخصصات النواب السنوية كما اضيف مبلغ ٤٣ مليار خصص لانشاء طرق مصنفة على ان يصار الى درس مشروع توزيعه في اللجان المختصة قبل صدوره بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ج - زيدت اعمادات وزارة الزراعة لتتمكن من البحث والارشاد واستصلاح الاراضي وتأمين بعض الخدمات المباشرة للمزارعين.

د - تخصيص مبلغ ٢٤ مليار ليرة لبنانية لدعم بنسبة ٥٪ فائدة قروض بالدولار زراعية وصناعية وسياحية لتحديث هذه القطاعات وزيادة انتاجيتها وذلك بحدود ١٥٠ مليار ليرة لبنانية لكل قطاع ريثما يتم انشاء مصرفي التسليف الزراعي والتسليف الصناعي والسياحي على ان يتم وضع نظام العمل لآلية التنفيذ بين وزير المالية والمصرف المركزي ومناقشتها من قبل لجنة المال والموازنة. بالاضافة الى بعض الاعتمادات المطلوبة لباقي الوزارات.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

ان دراسة الموازنات المتلاحقة، ومنها موازنة ١٩٩٧، تبرز محاولات الحكومة المتتالية لتخفيض نسبة العجز عن طريق زيادة الواردات وعصر النفقات.

الا ان النتائج كانت تأتي دائما خلافا للتوقعات اذ تفوق نسبة العجز الارقام المقدرة، بالرغم من تحصيل الواردات في السنين السابقة وفقا لمخطط الحكومة، يستنتج من كل ذلك ان الحكومة لم تتمكن من ضبط انفاقها او انها اخطأت التقدير الصحيح. مما اضطرها الى الانفاق خلال السنة المالية من خارج الموازنة، سواء عن طريق سلفات الخزينة او فتح اعمادات اضافية في الموازنة.

اننا، اذ نقدر الظروف الامنية التي تفرض احيانا الانفاق الاستثنائي الطارئ، نشجب بحزم الانفاق من خارج الموازنة ونعتبره بمثابة سرطان يستنزفها، اذ يبيح الانفاق من دون قيد وبمناى عن الرقابة البرلمانية ان هو لم عن طريق سلفات الخزينة بمراسيم.

لذلك نطالب الحكومة الالتزام بالتعريف المحدد لسلفات الخزينة في قانون المحاسبة العمومية، خصوصا لجهة اعطائها بمثابة دين لمؤسسات بإمكانها ايفاؤها والالتزام عند الضرورة بفتح اعتماد اضافي.

دولة الرئيس، لا يجوز ان يخضع الانفاق خصوصا في ظل الوضع المالي الراهن في الدولة للظروف الآنية وللمصالح السياسية بل يجب ان يتم من ضمن خطة برنامج واضحة الاهداف ولكافة القطاعات عندئذ يسهل على وزارة المالية تقدير كلفة الانفاق السنوي والتحكم به خاصة وان واردات الخزينة بدأت تؤثر الى محدودية في الزيادة فان كان تطورها من ١١٠٠ مليار سنة ١٩١٢ الى ٣٠٠٠ مليار سنة ١٩٩٥ يعود لجباية افضل وبعض النمو الاقتصادي، الا ان السبب الرئيسي والاهم براينا هو ارتفاع الرسوم والضرائب غير المباشرة بنسبة كبيرة في حينه، وتأكيذا على ذلك نلاحظ ان الزيادة حتى المقدرة في سنة ١٩٩٦ ولا ندرى اذا كانت محققة، لا تتجاوز الى ١٥٪.

دولة الرئيس، صحيح ان الحكومة اهملت حتى الآن بعض الواردات كتنفيذ اسرع لقانون تسوية مخالفات البناء والاملاك البحرية واسترداد سوق النفط، وهي واردات غير ثابتة، لكن الاعتماد الاساسي يجب ان يبقى على النمو الاقتصادي والتركيز على الاقتصاد المنتج الذي، ان تحقق يشكل المورد الاساسي للخزينة.

دولة الرئيس، نحن نعلم ان الوضع الاقليمي يشكل عائقا امام التوظيفات الخارجية، وبالتالي على تدفق الرأسمال اللبناني في الخارج والرأسمال الاجنبي. الا اننا وفي هذه الظروف بالذات، علينا ان نهتم بالرأسمال الداخلي والموظف منه، لكي يستمر في عمله. انه الاساس لديمومة سير عجلة الاقتصاد. فهو وان كان نشيطا ومقداما بحاجة الى حوافز ورعاية من قبل الحكومة لكي يستمر.

من هنا كان التوافق على تخصيص ٢٤ مليار لدعم قروض زراعية وصناعية وسياحية كحل مرحلي، قبل انشاء مصارف التسليف المتخصصة.

دولة الرئيس، ان رعاية الدولة للمنتجين في لبنان هي الاساس في المرحلة الحالية وان كنا لا نؤيد سياسة دعم الانتاج كحل دائم، الا ان على الحكومة في المرحلة الحاضرة ان تحافظ على القطاعات المنتجة (المنتجين)، بل عليها توفير الحوافز لتحويل القوى الفاعلة والعاملة الى قوى انتاج لذا على الدولة ان توظف مشاريعها الانشائية في هذا

المجال. مشروع سد العاصي مثلاً، يحول حكماً اهالي المنطقة العاطلين على العمل حالياً، بالتعاون مع وزارة زراعة مبرمجة وقادرة، الى منتجين في استثمار آلاف الدنمات. كما ان تطوير المرافق السياحية وابرار الثروة الاثرية ينعش معظم اهالي المناطق، انجاز مشاريع المناطق الحرة يساعد على مزيد من التوظيف في القطاع الصناعي كما ان تفعيل سفاراتنا بملحقين اقتصاديين يساعد على تسويق انتاجنا الصناعي والزراعي.

دولة الرئيس، اقول ذلك لان من شأن كل هذه الامور اعادة الحركة الاقتصادية الى المناطق وتوفير المزيد من الواردات الى خزينة الدولة. في غياب احصاءات رسمية عن النمو الاقتصادي وعن الناتج المحلي، يصعب عما وضع ارقام الموازنة في اطار المقارنة العلمية الا اننا تعلم ان ارقام الدين العام التي هي بحدود ١٣ مليار دولار أي، ١٠٥ مليار دولار دينا صافيا. اصبحت تقارب الناتج المحلي المقدر مما يرتب على الخزينة خدمة دين مرتفعة تفضل جزءاً متزايداً من مصاريف الخزينة، بالاضافة الى العبء الذي تحمله للاجيال اللاحقة.

واننا واثقون بأن الحكومة تدرك محاذير هذا الواقع لذا نرى ضرورة ترشيد اتفاق القروض، التي باتت موازنات بحد ذاتها، لكي يأتي هذا الاتفاق في اطار انتاجي ينعكس مزيداً من الواردات للخزينة.

كما نرى ضرورة اعادة النظر في الجدولة الزمنية لبعض المشاريع الطموحة وغير الملحة.

دولة الرئيس، امام واقع تزايد النفقات الذي تقابله محدودية الواردات، ومع عدم موافقتنا على الاعتماد المتزايد على الرسوم والضرائب غير المباشرة التي ترهق اكثر فاكثراً معيشة الطبقة الشعبية، نرى من الضروري، بالاضافة الى تفعيل الحركة الاقتصادية، البحث عن نظام ضرائبي حديث يمكن من تحصيل واردات جديدة، وهوان طال الطبقة القادرة لا يوقف حركة التوظيف.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

اننا اذ نتقدم منكم بهذه الملاحظات، نأمل بأن تفيد مجمل المناقشات حول الموازنة. كما نتمنى على الحكومة الاخذ بمجمل التوصيات التي تقدمت بها لجنة المال والموازنة حول الامور الادارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. وشكراً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية حول الموازنة العامة.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، اننا نكتفي بالشروحات الواردة في الفدلكة التي تم توزيعها على السادة النواب يوم السبت الماضي، وشكراً.

الرئيس: بالنظام الكلمة لدولة الرئيس الدكتور سليم الحص.

دولة الرئيس: دولة الرئيس، لقد ورد في تقرير لجنة المال والموازنة تخصيص مبلغ لاقرضه للقطاعات السياحية والصناعية والزراعية ريثما يتم انشاء مصرفي التسليف الصناعي والسياحي والتسليف الزراعي. ان مصرف التسليف الصناعي والسياحي موجود وهو جاهز للعمل بمجرد امداده بالاموال اللازمة.

الرئيس: هذا صحيح، الكلمة للزميل الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، طبعاً كلنا نعلم ان عملية مناقشة الموازنة السنوية تشكل احد اهم الاعمال المناطة بالمجالس النيابية. والمطلوب من المجلس النيابي الا يقرأ مشروع الموازنة فقط بل ان يدرسه وان يتمكن من مناقشة بنوده والسياسة المالية والاقتصادية للحكومة.

معالي وزير المالية، المكلف بالشؤون المالية، اعلن الآن اننا بلغنا فذلكة الموازنة نهار السبت، وعملياً نحن لحم نتبلغ فذلكة الموازنة ولا مشروع الموازنة المعدل الانهار امس صباحاً، واعتبر انه من غير الطبيعي ان يتمكن النواب اذا ما ارادوا المناقشة الجدية لمشروع الموازنة. من غير الطبيعي ان يطلب الى النواب ان يدلوا بمواقفهم ومناقشتهم للموازنة في جلسة اليوم او في جلسة قريبة جداً. لذلك نقترح ان يتم التوافق بين المجلس النيابي وبين الحكومة، على ان يصار الى تأجيل الجلسة لكي يتمكن النواب من الاطلاع على الموازنة ودراستها، على ان تتعهد الحكومة بألا تنشر مشروع الموازنة بمرسوم خلال فترة دراستنا لها. واعتقادنا بهذا التناهم نقدم البرهان الاكيد على سقوط الترويكاً من ناحية ومن ناحية ثانية على التعاون الواجب قيامه بين السلطات وشكراً.

الرئيس: انك تضعنا امام امر واقع، اذا لم وافق انا على تأجيل الجلسة فكانني لا زلت في «الترويكاً» هل انت اجبرني على الاتفاق؟

بطرس حرب: انا لم اقل ذلك يا دولة الرئيس،

الرئيس: يا زميلنا الكريم، وضعت فذلكة الموازنة في البريد الخاص بالسادة النواب نهار السبت منذ تسلمنا لها. الموازنة لم نستطع ان نبلغها فعلاً قبل البارحة كما تفضلت فقلت، على كل حال وحتى لا ادخل في الزامية الوقت الى ٢٤ ساعة او ٤٨ ساعة. لا مانع لدي، الرئاسة لا مانع لديها على الاطلاق اذا تعهدت الحكومة وتعهد رئيسها بعدم اصدار الموازنة بمرسوم بعد ٣١ كانون الثاني، ونحن حاضرون لكي نؤجل شهراً ولا مانع لدينا من ذلك. الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: افضل البدء بمناقشتها الان لانه افضل، وبالتالي فاننا لا نتعهد بألا نصدرها بمرسوم.

الرئيس: لا يتعهد،

الكلمة لدولة الرئيس الدكتور سليم الحص. بالنظام الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، بالنظام حتى ولو وضعت الفذلكة فنحن على استعداد لمناقشتها، ويهمني ان يسجل في المحضر مرة اخرى، انه حتى ولو كان وزير المالية قد اقدم على ايداع الفذلكة منذ يومين، اي نهار السبت قبل ذلك ومنذ اسبوع، فانه ارتكب مخالفة لقانون المحاسبة العمومية، لان المطلوب

منه بموجب المادة (١٨) ان يقدم الى السلطة التشريعية قبل اول تشرين الثاني، تقريراً مفصلاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد، وعن المبل المبادئ التي اعتمدتها الحكومة في مشروع الموازنة خصوصاً اذا اتت الفذلكة مثل الفذلكة التي رايناها في ٩٧ صفحة. فهذا تأكيد مرة اخرى ان المطلب بارحاء الجلسة للتمكن من دراستها - علماً اننا درسناها وقد سهرنا ليلة ودرسناها - مطلب مشروع وروحية تعاون، فيما يبدو ان هناك روحية ابتزاز من قبل الحكومة، بان تسقط لنا الفذلكة او الموازنة قبل يومين او ثلاثة وتقول لنا تعالوا والا فلا اتعهد. هذا الامر للتسجيل في المحضر فقط.

الرئيس:

الكلمة للزميل الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: نحن نعرف ان الحكومة تقدم مشروعها كاملاً قبل بدء الدورة في تشرين او قبل ١٥ يوماً على الأقل.

اتخذت الحكومة قراراً بمرسوم صدر في مجلس الوزراء، يقضي بزيادة النفقات وتعديل الموازنة، هل ان المهلة تبتدىء من تاريخ يسبق ١٥ يوماً عقد تشرين الاول، او نعتبر اننا لم نعد مقيدين بالمهلة كمجلس نيابي، لان الحكومة ادخلت تعديلات على مشروع الموازنة. هذا سؤال اساسي ويجب ان يطرح، لاننا كما ارى لم نعد مقيدين بنص. المادة الدستورية، التي تسمح للحكومة بنشرها بمرسوم اذا تأخرنا عن ذلك.

وبالاضافة الى ذلك يا دولة الرئيس، هناك امر يجب ان ندخل في اساسه فالمطلوب بالنتيجة ان نناقش الحكومة في سياستها، وليس ان تطبق الحكومة علينا بمشروع موازنة كبير مستعجل. كانت هناك ظروف استثنائية وهي الانتخابات، والمجلس النيابي لم يبتدىء بالعمل الا بعدما انتهينا من عدة امور فحسبنا متأخرين. هل المطلوب في نظر الحكومة ان نوافق على المشروع وبالسرية المطلوبة، دولت ان نناقش هذا المشروع بندا بندا، وان نناقش سياسة الحكومة المالية والاقتصادية، اذا كان هذا هو موقف الحكومة وطلبها فليسجل هذا الموقف وسناقشها. اما لو كنت انا مكان الحكومة - وطبعاً ستبقى الحكومة مكانها، وانا ابقى مكاني - فاني اتمنى لو ان الحكومة قالت او اتخذت موقفاً، بأن يأخذ المجلس الوقت المعقول لدراسة هذه الفذلكة العظيمة التي قدموها لنا، لكي تتم المناقشة على مستوى المسؤولية الوطنية لان مناقشة الموازنة قضية كبيرة.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم بالنظام

نجاح واكيم: دولة الرئيس، ما قاله زميلنا الشيخ بطرس حرب صحيح، لان الموازنة تعتبر انها قدمت الى مجلس النواب، اعتباراً من تاريخ آخر تعديل ادخلته الحكومة عليه. فتكون الحكومة هي التي خالفت

النص او المهل التي حددها الدستور، وبالتالي فلا يجوز للحكومة ان تشر الموازنة بمرسوم قبل ٣١ كانون الاول.

اما النقطة الثانية التي احب ان اسجلها، فهي بالفعل الاسف الشديد لطريقة تعامل رئيس الحكومة مع المجلس.

فليست هذه هي الطريق لانه فعلا عندما يطلب مجلس النواب مهلة للدرس، فهي ليست مهلة للمحاكمة، وهي فعلا مهلة للدرس، لا يحق لرئيس الحكومة ان يخاطب مجلس النواب بهذه الطريقة. احب ان يسجل في المحضر استهجان لطريقة سلوك رئيس الحكومة تجاه مجلس النواب وشكرا.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الاستاذ حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، في الحقيقة هناك استغراب لموقف الحكومة، خاصة اننا عندما نرجع لتاريخ فتح الدورة الاستثنائية، ويصير عندنا استغراب كبير لموقف الحكومة من طلب التأجيل. هي لم تكن مستعجلة على فتح الدورة الاستثنائية بدليل ان فتح الدورة كان في ١٦/١/١٩٩٧. بينما كان يجب ان يكون متصلا دستوريا بالدورة العادية التبع انتهت في ٣١/١٢/١٩٩٦. فاذا يترتب على ذلك عدم تقيد المجلس او عدم اجبار المجلس على التقيد بنص المادة التي تجبر للحكومة نشر الموازنة بمرسوم. فطلب التمعن بالموازنة طلب مشروع خصوصا عندما نسمع هذه الوقائع للزملاء فضلا عن المستند المقدم من قبل الحكومة نفسها. بهذه المناسبة، لا بد لي ان اعود واکرر تسجيل شيء سبق وسجلته وسجله عدد من الزملاء، عن طريقة فتح الدورات الاستثنائية لانه يورد نصا يحدد برنامج اعمال هذا العقد الاستثنائي بما يلي:

١ - مشروع موازنة عام ١٩٩٧.

٢ - مشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب والتي ستحال اليه.

٣ - سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة. عبارة «بعد درسها من اللجان النيابية المختصة» تناقض الدستور وتناقض النظام الداخلي، وتتدخل في شؤون المجلس الداخلية خلافا لنظامه الداخلي، لان هناك بعض الاقتراحات والمشاريع التي ترد بصفة المستعجل المكرر، والتي لا يلزم النظام الداخلي بعرضها على اللجان، بل يوجب طرحها على المجلس بدون ذلك. الامر الذي يستدعي الطلب من الحكومة الاقلاع عن هذا التدخل في شؤون السلطة التشريعية، واطافة الى ذلك تسجيله في المحضر حتى لا يصبح عرفا يعتد به فيما بعد، بل هو من قبيل اللغو او الحشو الذي لا يمت بصلة لاحكام الدستور، ولا لاحكام النظام الداخلي لمؤسسة مجلس النواب. اعود

واكرر الطلب باعطاء فرصة اقلها اسبوع للنواب، والا فنكون امام استغلال نص مادة دستورية لتمرير الموازنة بدون مناقشة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ احمد حبوس بالنظام.

احمد حبوس: اتمنى الموافقة على التأجيل ليتسنى للمجلس دراسة الميزانية من الناحية العملية. واتمى ان يكون التأجيل لبضعة ايام ليتسنى للمجلس الكريم دراستها ومناقشتها.

الرئيس: يقفل باب المناقشة بهذا الموضوع، والكلمة الاخيرة لدولة الرئيس هل لا زلت على موقفك ام ماذا؟

رئيس الحكومة: نعم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، هناك مخالفة ولا يجوز ان تستكمل الجلسة بمخالفة. يجب ان يعرض الامر على مجلس النواب، مجلس النواب هو الذي يقرر وليست الحكومة، لاننا نحن لا نشد مال الحكومة.

الرئيس: لا، النص الدستوري بهذا الموضوع هو تفسيرنا. لقد اقبلنا باب النقاش في هذا الموضوع. هناك امر يتعلق بهذا الموضوع اولا، اذا كان للمناقشة ام لا. شيء يوجب علي شخصا كرئيس للمجلس ان ابلي السادة الزملاء مشروع قانون او اقتراح قانون، ولا يوجد تفرقة بين الموازنة او غير الموازنة - الا قبل ٢٤ ساعة او ٤٨ ساعة - من هذا كله، انا لا مانع لدي، قلت واعدت وكرر القول، لا مانع لدي على الاطلاق ان نؤجل اسبوعا او شهرا او شهرين لكي يتسنى للسادة الزملاء مناقشة الموضوع. ولكن الامر سيقع تحت طائلة انه بعد ٣١ كانون الاول يكون بامكان الحكومة ان تصدر الميزانية بمرسوم. هذا الامر كان المجلس النيابي دائما يتعب ويشقى هو ولجنة المال والموازنة لكي لا يمكن ان يسجل في تاريخنا. لذلك طرحنا الامر مرة اولى ومرة ثانية على رئيس الحكومة لسؤاله عما اذا كان يتعهد امام المجلس بعدم حصوله وهذا النص دستوري، فلا يستطيع ان يعدله الآن بتصويت او بغير تصويت. لذلك اذا سمحتم انا لن اسمح

نجاح واكيم: النص الدستوري يلزم الحكومة ان تقدم الموازنة قبل ١٥ يوما من بداية عقد تشرين الاول. ولكن الحكومة ادخلت تعديلات عليها منذ بضعة ايام. أي ان المهلة يجب ان تحسب من تاريخ هذه التعديلات.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: هناك امران:

- الامر الاول: ان الحكومة وافقت على تعديلات اقترحتها اللجنة المالية. ليست هي التي ادخلت هذه التعديلات.

- الامر الثاني: في موضوع مرسوم فتح الدورة، فالمادة (٣٣) من الدستور تنص على ان: «الرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة ان يدعو مجلس النواب الى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحهما واختتامهما وبرنامجهما». والمادة (٨٦) عندما نقرأها نجد انها تنص على انه «اذا لم يبت مجلس النواب نهائيا في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه، فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فورا لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة».

الآن جلسة المجلس، وحتى لو لم يوجد عقد، تستطيع اللجان ان تكمل درس الموازنة. اذا كانت ستحصل جلسة المناقشة قبل ذلك، فهذا يعني ان من المفروض ان يكون المرسوم صادرا من قبل واذا حصل هذا يكون هناك مخالفة. واذا كانت اللجان مستمرة في الدرس، فلا علاقة لدرس اللجان في قضية فتح الدورة. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فان فتح الدورة هذه تتجاوز نهاية كانون الثاني من اجل ذلك اضيفت لها بعض...

نواب: هذا تعويض للوقت.

رئيس الحكومة: لا ليس تعويضا. انا اتحدث عن الموضوع الذي اثرته حول ما اذا كانت هناك مخالفة من الحكومة بالتدخل في شؤون المجلس النيابي. الحكومة لا تتدخل في شؤون المجلس النيابي. الدستور يعطي لرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة الحق بتمديد موعد افتتاح الدورة وموعد اختتامها وبرنامجهما... وشكرا.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الاستاذ حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، هناك امران: امر يتحدث عنه رئيس الحكومة وامر نحكي عنه نحن. حدد مرسوم فتح الدورة، انه يسمح بسائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس، بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

الرئيس: اي ان هناك اقتراحات ومشاريع قوانين لا تحتاج الى درس.

حسين الحسيني: ما علاقة الحكومة بموضوع ما اذا كانت تحول الى اللجان ام لا.

الرئيس: ربما كان هناك مشروع معجل مكرر. هذا ما نقوله.

يا دولة الرئيس، المقصود بهذا الامر ان هناك اقتراحات معجلة مكررة وغير ضروري ان تمر باللجان. انتم لماذا تريدون القول انها بلجان او بغير لجان.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، بالتعاون بين المجلس والحكومة لا يوجد اي اشكال، انما نحن نتحدث بالنص،

النص ان لرئيس الجمهورية مع رئيس الحكومة بالدورات الاستثنائية ان يحدد تاريخ البدء وتاريخ الانتهاء والبرنامج يا دولة الرئيس، اننا نخلط امرين معا، كان يمكننا ان نصدر مرسوما واحدا حتى نهاية كانون الثاني ونذكر فيه فقط موضوع الموازنة، وبعد انتهاء الموازنة نصدر مرسوما آخر في بدورة ثانية، انا اعرف ان هناك اعتراضين، نحن لا نلزم المجلس.

حسين الحسيني: على كل حال، دولة الرئيس، يهمني ان اسجل في المحضر هذه المخالفة وهذا العدوان على صلاحيات السلطة التشريعية. وبالتالي يهمني ان اسجل ان الشيء الذي قرأه رئيس الحكومة بكلمة فورا الموجودة في المجلس يعني انه لا بأس لو اخذت خمسة عشر يوما، يهمني ان اسجل هذا الامر حتى نرى «الدقة» الى اين تصل مع الحكومة.

الرئيس: الكلمة للرئيس الاستاذ ايلي الفرزلي، ايضا بالنظام.

ايلى الفرزلي: دولة الرئيس، لفت نظري كلمة قالتها الرئاسة، اننا لا نريد ان نسجل في تاريخ المجلس ان الموازنة صدرت بمرسوم.

دولة الرئيس، قرأنا اليوم في الصحافة كلاما، الصوت صوت عيسى فيه واللمس لمس يعقوب، بأنه لا يكفي للنواب ان يقفوا على الشاشات ويتحدثوا، فالنواب هؤلاء بالذات الذي يغمس من قناتهم وهذا القول...

الرئيس: من قال ذلك؟

ايلى الفرزلي: مقالات، كلام صحافة، كيف يكون باستطاعتهم ان يناقشوا موازنة استنادا الى فذلكة لم تصل اليهم الا بالامس. اذا كان المقصود هي المناقشة الموضوعية العلمية الجدية التي تؤدي يا دولة الرئيس الى تحقيق الصالح العام على قاعدة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا ما يتمناه دولة رئيس الحكومة الاستاذ رفيق الحريري في هذه الروحية - ولا شك فان السادة النواب عندما يطالبون بمناقشة موضوعية فهذا يجب ان يستند الى قراءة لنص ما. هذه القراءة لم يقرأوها الا بالامس. كيف يجوز يا دولة الرئيس ان يجرموا من حق النقاش بهذا الشأن. لذلك يا دولة الرئيس، اناشد الرئاسة بما لها من حسن ظن وعلاقة خاصة مع رئاسة الحكومة. ان تتدخل لديها لتقنعها بضرورة القبول بالتأجيل على قاعدة عدم اصدار الموازنة بمرسوم.

دولة الرئيس، والا كيف يكون هذا التعاون؟ ولماذا يجب ان يكون دائما على حساب شيء ما؟ نطالب دولة الرئيس كي تكون انت بريئا من دم هذا الصديق، ان تطرح هذا الموضوع على السادة النواب للتصويت: حتى اذا قرروا التأجيل كان ذلك واذا لم يقرروه فيقضي الله امرا كان مفعولا.

الرئيس: استاذ ايلي، السادة الزملاء،

قلنا ان الرئاسة لا مانع لديها من التأجيل حتى ولو لشهر. أي من الآن وهي شهر، ولكنني اريد ان ألفت النظر الى ان امامي الآن اقتراحا، وهو موقع من الرئيس حسين الحسيني، ومن الزميل بطرس حرب، ويقترح تأجيل بحث الموازنة حتى يتمكن النواب من دراسة المشروع الخ... اذا كانت الغاية درس المشروع وهذه هي الغاية، فمن باب اولي ان نكون حريصين على انه اذا كانت الحكومة ترفض التأجيل، فيجب الا تصدر الموازنة بدون مناقشة ابدأ.

وهذا الامر اطرحه ومن واجباتي ان اطرحه على الهيئة العامة. لكنني ألفت النظر الى ان هذا الامر لا يلزم الحكومة التي لديها دستور بهذا الموضوع، وبالتالي فاذا كان رئيس الحكومة مضرا على عدم التعهد، فمعنى ذلك انكم تتركون المجال للحكومة لكي تصدر الميزانية بمرسوم. وهذا الامر لا فيه مسaire ولا شيء آخر، هناك اربعة ايام للنقاش ويوجد مجال للاطلاع على أي شيء لم يطلع عليه مثالا. انا اقول انه لا مانع لدي ولا أي فرق. الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، منذ العام ١٩٧٢ حين دخلنا الى هذا المجلس، لا اذكر - وقد كنت مقررا للجنة المالية - ان المجلس كان يقر الموازنة قبل شهر ايار من العام الجاري كان خطأ وكان صوابا. لان الدرس والمناقشة في اللجان النيابية كان يجري بتأن، وكنا ندعو جميع المدراء العامين ورؤساء المصالح لمناقشة الموازنة، ما هو الضرر اذا تأخرنا اسبوعا للبدء بمناقشة الموازنة. انا اناشد الحكومة يا دولة الرئيس، فأقول لها قد درست لجنة المال والموازنة هذه الموازنة للعام ١٩٩٧ وملحقاتها بسرعة كلية. وبغياي معظم السادة الزملاء النواب، فكيف وقد تسلمنا بالامس الفضل، ولم يطلع احد من الزملاء على ما جرى في اللجنة المالية، كيف يمكن لهؤلاء الزملاء ان يناقشوا وان يستمعوا الى هذه الموازنة وان يدلوا بدلوههم، ولا ننسى ان مشروع قانون الموازنة العامة هو اهم مشروع قانون يطرح خلال العام وفي سياسة الحكومة في شتى المجالات. اذا كانت الحكومة مضرة على ان تصدر هذا المشروع بمرسوم فلتفعل ذلك ولكل منا موقفه. ولكي انا ناشدت واكرر مناشدتي - قبل ختام كلامي الى الحكومة، لا شيء يضر، بالعكس انها خدمة للناشدين ما بين المجلس النيابي وما بين الحكومة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد رعد.

محمد رعد: دولة الرئيس، كلنا نعرف ان نسبة الانفاق الاستثماري بالموازنة هو ٦,٣٪ وهذه النسبة هي غير كافية لمناقشة سياسة الحكومة المالية. هناك موارد انفاق اضعاف مضاعفة لهذه النسبة خارج الموازنة. وهذا لا يتأتى مناقشته الا من خلال مناقشة الفضل.

عندما تصلنا الفضل، وهي في ٩٧ صفحة بالامس لا يتسنى لاحد ان يقرأها، ويدقق فيها حتى

يناقش السياسة المالية للحكومة. اما الآن فاذا كانت ستمر الموازنة هذا المرور السريع فمعنى ذلك اننا نكون شهود زور. لأن النسب كلها ثوابت في الموازنة وكلنا نعرف هذا الامر. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، لنكمل هذا الاقتراح لئلا يبدو وكأنه محاولة من المجلس للتأخير او الضرر لا سمح الله. انا افهم موقف رئيس الحكومة اذا ما قال ان التأخير في اقرار هذه الموازنة يلحق ضررا بالمصلحة العامة. اما عمليا فلدينا مشروع قانون لاقرار القاعدة الاثني عشرية التي تسمح للحكومة بالقيام بالصرف وتسيير الامور دون أي ضرر.

دولة الرئيس، انا بالفعل اقترح ما يلي:

١ - ان يتمم اقتراحنا يطرح القاعدة الاثني عشرية.

٢ - دولة الرئيس، هل يطلب منا اليوم ان نقر امام الرأي العام - وقد قررت ان تكون هذه الجلسات مطروحة على الرأي العام - ان المجلس تنازل عن دوره في مناقشة ودراسة الفذلكة واقتصر دوره بالبصم على الموازنة لانه لم يعط الوقت لكي يدرسها.

نحن نناقش السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد. هل لا يسمح بذلك للمجلس النيابي او هل اصبح المجلس قطعة ديكور لكي يبصم على الموازنة؟ انا لا افهم. ما هو الضرر من تأجيلها ثلاثة ايام، حتى نهار الاثنين فتعطوننا الوقت لكي ندرسها ونناقشكم اذا كنتم تريدون للمجلس ان يلعب دوره، ونحن اكدون ان الاكثوية النيابية الى جانب الحكومة، على هذا الاساس اجلوا الموعد. انا لا افهم، اننا نطلب التأجيل ثلاثة او اربعة ايام «لا رح تخرب البصرة ولا رح تنضر الدولة».

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ جميل شماس.

جميل شماس: حضرة الرئيس، أريد ان الفت نظر الزميل بطرس حرب انه لا يستطيع ان يقول ان المجلس تخلي عن صلاحيته وبصم، يجوز أن يكون هناك نواب غيره درسوا الموضوع وهم مستعدون للمناقشة لذلك ليتكلم على نفسه وليس عن غيره اذا سمح بذلك.

الرئيس: ما هو موقفك يا دولة رئيس الحكومة؟

رئيس الحكومة: ما زلت على موقعي.

الرئيس: الموقف نفسه، اذا يقترح النواب الموقعون... لكن ما هي نتيجة هذا الامر اريد ان افترض ان المجلس صوت مع الاقتراح فماذا تكون النتيجة؟

بطرس حرب: لتتحمل الحكومة مسؤولية اصدار الموازنة بمرسوم. لتتحمل للمرة الاولى يطلب المجلس النيابي

تأجيل ثلاثة او اربعة ايام. لتحتمل مسؤولية هذا الموقف تاريخيا، لا مانع لدينا. على الاقل هذه ممارسة سياسية فلتتحمل مسؤوليتها.

الرئيس: ساقراً الاقتراح واطرحه على التصويت.

اقتراح: «يقترح النواب الموقعون تأجيل بحث الموازنة العامة ليتمكن النواب من دراسة المشروع المقدم من اللجان النيابية ولدراسة فذلكة الموازنة حتى يوم الاثنين المقبل.

اريد ان الفت النظر مرة اخرى، الى ما سيؤدي اليه هذا الامر تارة نقول نريد ان نناقش الحكومة ونريد محاسبتها وتارة نريد ان نتركها تصدر الميزانية الآن بمرسوم. انا اقول انه اذا لم يتم التأجيل لن نستطيع الانتهاء كل نهاية الشهر. ولكننا عندما نؤجل للاثنين ينتهي الامر.

ليس صحيحا؟ اذا لم تتعهد الحكومة، انت لا تستطيع ان تلزمها لان الدستور اقوى من تصويتنا في هذا الموضوع. لقد حددنا آخر وقت ممكن وهو الأربعاء والخميس والجمعة والسبت احتياطاً. وبعد ذلك يأتي العيد ماذا افعل؟

نجاح واكيم: ... على رئاسة مجلس النواب ان تبت بموضوع المهلة الدستورية كما اثرتها. هناك نقطة دستورية هل تعتبر ان الموازنة قدمت الى مجلس النواب قبل ١٥ يوما من بداية عقد تشرين الاول، ام انها قدمت بعد اقرار التعديلات عليها في مجلس الوزراء منذ بضعة ايام؟

زاهر الخطيب: لو سمحت دولة الرئيس، اريد ان اتكلم بالنظام.

الرئيس: تفضل بالنظام،

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، هذا النهج لا يوحي لنا الثقة بالا تصدر الحكومة الموازنة بمرسوم. نحن ليست غايتنا ان نسجل موقفاً. لان القضية تذهب بالوقت الذي نحتاجه لمناقشة امور خطيرة.

من الواضح انه «بعده على حطة ايدك» لا زال النهج كما هو. «ماشي الحال» نحن سجلنا الآن: اولاً ان وزير المالية خالف قوانين المحاسبة العمومية للمرة الالف. واننا ايضا مرة اخرى نحن نقول ونتمنى على رئاسة المجلس ان تستنسب في اعطاء الكلمات الذين لديهم الاستعداد ولو بالحد الادنى لان يناقشوا، فنحن في الحقيقة تحسبنا لهذا الامر وسهرنا فعلاً ليالي لاننا انحشرنا بمهلة ٤٨ ساعة. في هذا السياق انا اقول لا، هناك خطر كبير ان نؤجل الى اول شباط والا يسقط حقنا في ان نعود ونناقش الموازنة. فهي تصدرها بمرسوم. وتكون حققت غايتها بتهريب الموازنة في الوقت الذي نريد امام الراي العام، ان نبين الى آي هدف نحن ملتزمون بمقولة ضرورة بناء دولة المؤسسات. نحن كمجلس تشريعي نستطيع ان نعاقب الحكومة بأن نرفع سقف المحاسبة الى حد طرح الثقة، لا ان نأتي ونقول نسجل موقفاً وتبقى الحكومة ويمر مشروع الموازنة

بدون مناقشة، فاما ان نكون حذرين بمعارضتنا ونتحمل مسؤولياتنا ونحاسب الحكومة حتى طرح الثقة. واما ان نوفر موازين قوى داخل مجلس النواب لاسقاط هذا النهج.

اما مع مناقشة الموازنة وتسجيل كل المخالفات حتى هذه الطريقة والروحية بالتعاطي مع السلطة التشريعية وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور مروان فارس.

مروان فارس: دولة الرئيس، الموازنة موجودة بين ايدينا، ولجنة المال والموازنة اجرت تعديلات عليها، وهذه التعديلات وضعناها امام فذلكة وصلتنا اليوم او البارحة لا اعرف.

في كل الحالات اذا كان المجلس النيابي سيأخذ بموضوع التأجيل والحكومة تصبح امام الخيار او امام الحق بأن تصدر الموازنة، بعد هذا النقاش، اعتقد ان الحكومة لا يفترض بها ان تصدرها بمرسوم هذا حقها الدستوري. لكن بعد الملابس او الالتباسات التي حصلت ليس الزاما ان تصدرها بمرسوم. ولذلك يفترض بمجلس النواب، خاصة ان هذه الموازنة يا دولة الرئيس، ٩٠٪ منها لخدمة الدين العام واجور الموظفين. نحن ماذا سنناقش؟ هل سنناقش الموازنة؟ نحن في هذا النقاش سنناقش سياسة الحكومة وليس الموازنة. الموازنة بحكم الامر الواقع هي سارية. الموازنة الحقيقية هي خارج هذه الموازنة، هي القروض وهذه القروض لا يناقشها الآن مجلس النواب. اذا يفترض بمجلس النواب ان يخصص هذه الجلسة لمناقشة السياسة العامة اكثر من ان يناقش ارقام الموازنة العامة...

الرئيس: لم يعد الكلام في النظام. واصبح الموضوع معروفا. الكلمة الاخيرة في هذا الموضوع للشيخ قبلان عيسى الخوري

قبلان عيسى الخوري: دولة الرئيس، دولتكم سألت رئيس مجلس الوزراء مرة ومرتين وثلاثا اذا كان بالامكان تأجيل درس الموازنة، وقال اذا تأجلت الجلسة فستصدر الحكومة الميزانية بمرسوم. لهذا السبب فالكلام الذي سيقوله النواب للحكومة لن يزيد ولن يؤخر اذا تأخرت شهرا او شهرين. كل من لديه شيء ليقوله للحكومة سيقوله وسيكيلونها الكيل الكامل. واتمنى على دولة الرئيس الحسيني وعلى الزميل بطرس حرب ان يسحبوا الاقتراح الذي تقدما به، لانه اذا طرح على التصويت ونال الاكثرية يكون معنى ذلك ان التأجيل في غير محله ومخالف تماما للدستور، أتمنى على دولة الرئيس وعلى الزميل بطرس حرب ان يعودا عن الاقتراح الذي تقدما به واترك الامر لما قاله دولة الرئيس.

الرئيس: اقلنا باب النقاش سيد ابراهيم لا يوجد اي شيء بالنظام تفضل.

السيد ابراهيم السيد: دولة الرئيس، الامر الذي تفضل به الزملاء النواب صحيح، لكن ممكن الجمع بين الامرين

انا اقترح انه اذا لم تتعهد الحكومة بعدم اصدار الموازنة بمرسوم فلا نرى مصلحة بتأجيل المناقشة، واقترح صغير اذا امكن ان نحذف يوم الجمعة وتصبح المناقشة يوم الاثنين.

الرئيس: هذا الامر يعود للرئاسة لا توجد مشكلة. دولة الرئيس الحسيني والزميل بطرس حرب هل تصران على الموقف نفسه.

بطرس حرب: بالمبدأ نعم.

الرئيس: بالمبدأ نعم؟ اذا الاقتراح مطروح على التصويت برفع الايدي.

حسين الحسيني: بعد ذكر الاسباب، التي تشير ان الحكومة لا يحق لها ان تنشر بعده ارتكبته من مخالفات لنص المادة (٨٦) من الدستور، نحن نتمسك بالاقتراح والا فان هذا الامر الذي تتخوفون منه «ترويكاً» وغير «ترويكاً» تكون عندئذ «ترويكاً» مقنعة. تكون «الترويكاً» متفقة على منع النواب من مناقشة الموازنة. ما هي الشدة حتى نستعجل ونقول من الآن لغاية الاثنين تخرب الدنيا. اذا كنا واثقين من وضعنا لماذا لا نؤجل ليوم الاثنين انا لا افهم ذلك.

الرئيس: دولة الرئيس، انا اسف بانني ساجيب بهذا الشكل «الترويكاً» بدأها غيري هذا اولاً.

ثانياً: تركتها وعندما تركتها لم آخذ اذنا من احد اردنا من الامر التعاون واريد به شيء آخر، فأخذنا موقفنا واضحاً وصريحاً واتمنى الا يفكر احد ان هذا الامر عار وانني انا اتعفى منه، لا مشينا في خط اعتقدنا ان فيه مصلحة للبلد، وعندما وجدنا انه سيؤخذ بغير مأخذه اعلنا موقفاً صريحاً امام كل الناس، لا احد يقول لنا لا طالع ولا نزال بالنسبة لهذا الموضوع، الشيء الوحيد الذي يجعلني وانت شرف دولة الرئيس وانت اعلم من غيرك ان موضوع تأجيل جلسة او تأجيل موعد لا يدفعني الى الاستشارة انا لماذا استشير؟ انا استطيع ان اتخذ موقفاً وهذا من صلاحية الرئاسة. ولكنني الآن لا اتخذ هذا الموقف لسبب واحد فقط واقوله لكم. انا الآن لست بحاجة الى اذن من الحكومة لكي اطلب تأجيل جلسة او غير ذلك.

انا اؤجل فوراً دون ان آخذ الاذن. انما لان الموضوع يتعلق بنص دستوري واخاف ان يؤدي هذا الامر الى صدور الميزانية بمرسوم، فاننا نقيّد بالاصول الدستورية. بحيث لا يجوز التأجيل دون موافقة الحكومة، خاصة وان بيان المعارضة البارحة، بيان الاخوة المعارضين والسادة الزملاء المعارضين الستة البارحة، ماذا يقولون ببيانهم في الصحف؟ اذا وافقت الحكومة على ذلك التأجيل، اذا وافقت الحكومة على ذلك، لنبق ضمن هذا الاطار، ومع هذا وكله واحتراما وانحناء عند اقتراحكم، تطرح الرئاسة الاقتراح على التصويت، اعيد قراءة الاقتراح للتصويت «تأجيل بحث الموازنة العامة ليتمكن النواب من دراستها مع الفدلكة لنهار الاثنين او لنهار السبت» يعني التأجيل ولو للسبت او الاثنين.

الموافقة برفع الايدي .

- اقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح .

اسماعيل سكرية: هناك اقتراح آخر اقتراح وسؤال .

الرئيس: ما هو؟

اسماعيل سكرية: هل ممكن اعلان بدء الجلسة، ثم رفعها لبضعة ايام يتفق عليها المجلس والحكومة .

الرئيس: لم يقبل يا دكتور . يا زميلنا انا لست بحاجة لاذن من الحكومة لرفع الجلسة انا اطلب الاذن لكي لا تصدر الميزانية بمرسوم . لست بحاجة لاذنه بخصوص هذا الموضوع .

اسماعيل سكرية: هذا حل وسطي .

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص .

سليم الحص: دولة الرئيس،

لا بد لنا بداية من التنويه بالجهد المبذول في اعداد مشروع موازنة العام ١٩٩٧، والذي يتجلى في التحسينات التي ادخلت على هذا المشروع شكلا ومضمونا . اكثر ما يلفت في المشروع العرض التحليلي الوافي لعناصر النفقات المقدرة . فالتصنيف الوظيفي للنفقات يوزعها على اربعة ابواب رئيسية، هي شؤون الادارة العامة، خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية، الخدمات الاقتصادية، سائر النفقات . ويقسم كل باب رئيسي الى ابواب ثانوية وابواب فرعية تمكن القارئ من اكتناه طبيعة النفقات الملحوظة تبعا لوظائفها .

لا مرأ في ان هذا التصنيف الوظيفي للنفقات من شأنه ان يتيح للقارئ استخلاص صورة تفصيلية عن الاغراض التي تؤديها الموازنة العامة في مجملها، والقاء الضوء تاليا على المهام التي تضطلع بها الدولة في المجتمع او تعتمزم الاضطلاع بها في سنة مقبلة .

اما الثغرة الاساسية التي نراها في بنية مشروع الموازنة فهي انها لا تشمل النفقات الاعمارية والانمائية التي يتم اقرارها بقوانين خاصة، ولا سيما منها تلك التي يتم تنفيذها بتمويل خارجي . ولما كان النشاط الاعماري والانمائي الذي تقوم به الدولة يشغل حيزا مهما من مساحة الوظائف التي تؤديها، فان الصورة التي تعكسها الموازنة العامة عن نشاطات الدولة وخطة عملها لسنة مقبلة تبقى براء غير وافية بالغرض . ولعل استبعاد النفقات الاعمارية والانمائية عن الموازنة السنوية هو الوجه الآخر لغياب الخطة الاعمارية والانمائية . كان هناك في العام ١٩٩٣ مشروع سمي خطة النهوض الاقتصادي وعرف بأفق العام ٢٠٠٠ . ولكن هذا المشروع لم يطرح على مجلس النواب ولم يقره هذا المجلس . وقد سحبت الحكومة هذا المشروع من التداول بعدما ابدت حوله تحفظات اساسية لعل اهمها انه بني على تقديرات غير واقعية افترضت ان الموازنة العامة ستحقق فائضا في العام ١٩٩٦ وان هذا

الفائض سيتزايد سنة بعد سنة وان معظم ما سمي خطة سيتم تمويله من هذا الفائض. ولا ادل على بطلان هذه التقديرات من النتائج المحققة في العام ١٩٩٦ اذ بلغ عجز الموازنة فعليا اكثر من ٥١ في المئة من مجموع انفاق السنة، كذلك النتائج المقدرة في مشروع موازنة العام ١٩٩٧ الذي يبلغ العجز التقديري فيه نحو ٣٦ في المئة.

نحن نرى ان لا عذر للحكومة في عدم اعتماد خطة شاملة متكاملة للاعمار والانماء تطرح على مجلس النواب لاقرارها بعد مناقشتها، وتخضع لاعادة نظر سنوية في ضوء المعطيات والنتائج المحققة والاهداف المتجددة. فلا غرابة، في غياب الخطة، ان تعتمد الحكومة الى تنفيذ المشاريع حسب جهوز ملفاتها وتوافر القروض اللازمة لتمويلها من دون اعتبار لسلم اولويات محددة.

والغريب ان النفقات الاستثمارية في الجزء الثاني من الموازنة خفضت في العام ١٩٩٧ الى حوالي نصف ما كانت عليه في العام ١٩٩٦، وهذا لا يتلف مع تطوع الحكومة الى زيادة اشفاقها الاعماري والانمائي، سواء في اطار ما اعلن اثر مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن او خارج هذا الاطار، علما بأن أي مشروع ينفذ في لبنان لا بد ان يقترن ببعض الانفاق الداخلي بالعملة المحلية حتى في الحالات التي يتم فيها تمويل المشاريع بقروض خارجية. من هنا القول ان ارقام الموازنة تبدو غير واقعية وان النفقات التي ستتحقق خلال العام ١٩٩٧ مرشحة لان تتعدى الارقام الملحوظة في موازنة هذا العام.

ان عدم لحظ النفقات الاعمارية والانمائية سنويا في الموازنة العامة من شأنه ان يجعل الصورة التحليلية التي تعكسها الموازنة عن خطة عمل الحكومة لسنة معينة، وبالتالي النشاطات التي تقوم بها الحكومة خلال تلك السنة، صورة منقوصة وغير وافية بالغرض.

اننا ندعو الحكومة الى وضع خطة متوسطة المدى، لخمس سنوات مثلا، تعرضها على مجلس النواب لمناقشتها وقرارها، على ان تدخل النفقات السنوية الملحوظة في هذه الخطة في صلب الموازنة العامة كي يكتمل تظهير خطة عمل الدولة لسنة معينة من خلال الموازنة العامة، وتبلور تاليا الصورة الكاملة للنشاطات التي تجريها الدولة خلال تلك السنة.

كانت الحاجة لمثل هذه الخطة دوما ملحة، ولقد اوضحت اكثر الحاحا بعد مؤتمر اصدقاء لبنان الذي انعقد في واشنطن في ١٦/١٢/١٩٩٦. فقد طرحت الحكومة على المؤتمر لائحة مشاريع برسم التنفيذ حتى العام ٢٠٠٠، الا انها لم تصنع رؤيتها في شكل خطة تحدد الاولويات ومراحل التنفيذ وتبرمج الانفاق على المشاريع لسنوات تبعا لذلك.

نعود هنا فنقول ان مؤتمر اصدقاء لبنان كان بمثابة تظاهرة سياسية ناجحة في مصلحة لبنان دوليا. فليس بالامر الهين ان يجتمع ممثلو ثلاثين دولة تحت عنوان الصداقة للبنان. اما المردود المالي للمؤتمر فلن يكون بالامكان تقييمه بدقة قبل اعلان شروط التمويل المقدم الى لبنان. فتقييمنا لحصيلة المؤتمر سيكون شيئا فيما اذا كان اكثر التمويل المقدم على شكل هبات وقروض ميسرة، وسيكون شيئا آخر فيما اذا كان اكثر التمويل المقدم على شكل

قروض عادية بشروط تجارية. فلبنان لم يكن في حاجة الى مؤتمر بهذا الحجم ليحصل على قروض تجارية. ولعل الصورة الحقيقية على هذا الصعيد لن تظهر بدقة قبل ان ينجز لبنان مفاوضاته الثنائية مع كل دولة ومؤسسة ابدت استعدادها لمساعدة لبنان. في أي حال يبقى السؤال مطروحا في تقييم نتائج المؤتمر: كم من التمويل المعلن في المؤتمر ما كان ليحصل عليه لبنان لولا المؤتمر؟ فاذا كان مجموع التمويل المخصص للبنان بنتيجة المؤتمر يبلغ المليار دولار للعام ١٩٩٧، فان الواقع ان لبنان استطاع خلال السنوات الاربع الماضية الحصول على مثله، اذ هو عقد من التمويل الخارجي ما مجموعه ٣٩٢٥ مليون دولار، أي بمعدل مليار دولار سنويا. من هذا المجموع ١٠,٣ في المئة هبات، و ٢٨,٣ في المئة قروض ميسرة، و ٤١ في المئة قروض تجارية و «٢٠ في المئة سندات يورودولار».

بالعودة الى مشروع الموازنة نرى ان هناك ثغرة اخرى في تقدير النفقات تتمثل بعدم لحظ كل ما قد يستحق من نفقات: فمن جهة، هناك مبالغ لا يستهان بها في ذمة الدولة لا تلحظ الموازنة تسديدها. فالسياسة المتبعة تقوم على تأجيل اجزاء من المبالغ المستحقة للمقاولين على اشغال منفذة، وذلك من خلال تأخير تصفية حسابات المشاريع المنفذة واعفاء المقاولين حوالات مؤجلة الدفع لبضعة اشهر. ومن جهة ثانية فان الموازنة العامة لا تظهر الديون المتراكمة على الدولة لصالح المستشفيات الخاصة. والمعروف ان المبالغ المستحقة عن وزارة الصحة وحدها تتجاوز السبعين مليار ليرة، ناهيك بما يترتب على هذا الصعيد في ذمة وزارة الدفاع والضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين. ومن جهة ثالثة فان الموازنة العامة لا تظهر المبالغ المترتبة في ذمة الدولة من جراء استنكافها لغير ما مسوغ مقنع عن تسديد المستحق عليها من اصل الرسوم المجبة لصالح البلديات. ومن جهة رابعة فان الموازنة العامة لا تلحظ المبالغ التي ستترتب عند اقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام، ولا المشروع معروض على مجلس النواب. ومن جهة خامسة فان الموازنة لا تلحظ المبالغ الكثيرة التي سوف تخصص لصندوق المهجرين. كل هذا من دون اعتبار ما قد يترتب على تنفيذ مضمون البيان الوزاري من نفقات اضافية في مجال تفعيل القطاعات الاجتماعية. ومما يذكر ان كل هذه المتوجبات لا تدخل في حساب الدين العام الذي يعلن مجموعة بنهاية كل شهر. وقد بلغ بنهاية العام ١٩٩٦ اكثر من عشرة مليارات دولار.

وفي الحديث عن جانب النفقات في الموازنة لا بد من التذكير بوجود اهدار لا يستهان به في الانفاق العام، بعضه يتجلى في فساد الادارة وما افرز من فضائح، وبعضه في سلوك سياسة التلزم بالتراضي، وبعضه في سياسات بعض المؤسسات وفي مقدمها الصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب، وبعضه ناجم عن الفساد السياسي بدليل ما ورد في السجل الرئاسي الاخير من اتهامات متبادلة ذات ابعاد خطيرة. وقد نشأ بعض الاهدار ايضا جراء التماهي، في استحداث الوزارات، اذ كان ذلك مصدر تداخل وتشابك وازدواواجية في الصلاحيات والشاطات بين مختلف الوزارات:

بين وزارة الخارجية ووزارة المغتربين، بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم المهني والتقني، بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون القروية والبلدية وبين وزارة الدولة لشؤون الاصلاح الاداري ومؤسسات الرقابة ولا

سيما مجلس الخدمة المدنية. واليوم تطالعنا الحكومة بمشروع لتقسيم وزارة الصناعة والنفط الى وزارتين، احدهما للنفط والاخرى للصناعة. وهنا نساءل: هل يستأهل النفط وزارة قائمة بذاتها؟

بالانتقال الى جانب الموارد من الموازنة العامة نبدي الملاحظات الآتية:

تستمد الدولة جل مواردها من الضرائب غير المباشرة، واهم عناصرها على الاطلاق الرسوم الجمركية. فقد بلغ مجموع الضرائب والرسوم غير المباشرة، بحسب اخر قطع حساب للعام ١٩٩٥، نحو ٦٥ في المئة من اجمالي الايرادات الضريبية المحققة. اما ضريبة الدخل، وهي اهم عناصر الضرائب المباشرة، فلا تتجاوز في موازنة العام ١٩٩٧ نسبة ١٢ في المئة من مجموع الايرادات الضريبية، هذا في حين تشكل الرسوم الجمركية نحو ٥٧ في المئة من مجموع هذه الايرادات. عندما طرحت الحكومة امام مجلس النواب مشروعها بتخفيض معدل ضريبة الدخل الى ١٠ في المئة، كانت حجتها على وجهين: اولا، ان معدلات الضريبة العالية كان من شأنها حفز المكلفين على اتباع اساليب التهرب من الضريبة. لذا فان تخفيض معدل الضريبة سيكون من شأنه الغاء هذا الحافز، مما سيؤدي، حسبما كان الافتراض، الى زيادة حصيلة ضريبة الدخل. ثانيا، ان تخفيض مثل الضريبة سيجعل من لبنان فردوسا ضريبا يجتذب الاستثمارات من الخارج فتزداد المداخيل الخاضعة للضريبة وتزداد معها حصيلة الضريبة. ان ارقام موازنة العام ١٩٩٧، التي تقدر فيها حصيلة ضريبة الدخل بنحو ٣٧٥ مليار ليرة فقط، تظهر ان حجة الحكومة هذه لم تؤت ثمارها، اقله حتى الآن. ان مكافحة التهرب من الضريبة لا يكون بالغلو في تخفيض معدلاتها وانما بالتشدد في ضبط جبايتها. ثم ان حركة الاستثمارات الوافدة من الخارج تتاح عادة بالمناخ السياسي والامن والاجتماعي العام، وبالمناخ الاقليمي، اكثر مما تتأثر بمعدلات الضريبة. وتتأثر ايضا بفعالية الادارة والقضاء ونزاهتهما. من هنا القول ان الاصلاح الاداري، الى كونه مطلبا في ذاته، هو ايضا مطلب انمائي. ومن هنا القول ايضا ان الفضائح التي فاحت روائعها في الآونة الاخيرة، الى كونها مصدر اهدار لموارد الدولة، تشكل كابحا لحركة التنمية في البلاد.

ان الضرائب المباشرة يقع عبؤها في الدرجة الاولى نسبيا على عائق الشركات واصحاب الرساميل، اما الضرائب غير المباشرة فيقع عبؤها في الدرجة الاولى نسبيا على عائق متوسطي الحال والفقراء. من هنا القول ان النظام الضريبي يجب ان يرمي ليس الى تحصيل الموارد فحسب وانما ايضا الى اعادة توزيع الثروة. من هذه الزاوية يبدو النظام الضريبي اللبناني غير عادل. ثم ان هناك حقيقة مهمة يجب التوقف عندها، وهي ان لبنان مرشح للدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي، والانتساب تاليا الى منظومة الشراكة الاوروبية المتوسطة، وكذلك الانتساب الى منظمة التجارة العالمية.

وفي كل هذه الحالات سيكون عليه ان يخفض رسومه الجمركية تخفيضا جذريا. بذلك سيفقد لبنان اكبر مصدر للايرادات العامة وهو الرسوم الجمركية، وستكون عليه ان يعوض هذه الخسارة برفع معدلات الضرائب الداخلية وربما استحداث ضرائب جديدة. وفي تقارير بعض المؤسسات الدولية توصية متكررة للبنان باستحداث

ضريبة على المبيعات. ان استحداث مثل هذه الضريبة قد يكون له وقع سلبي مباشر على تكلفة المعيشة وبالتالي على الوضع الاجتماعي المتأزم اصلا، خصوصا اذا كانت نسبة ضريبة المبيعات المقترحة تتعدى نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على نفس السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر. وهذا مع العلم ان مشروع الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي يلحظ تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا ابتداء من السنة الخامسة بعد توقيع الاتفاق، على ان تنجز عملية التخفيض المطلوب على امتداد سبع سنوات. هذا معناه ان على الحكومة ان تستغل فترة السماح هذه لاجراء التعديلات اللازمة في النظام الضريبي.

كلمة اخيرة حول عجز الموازنة. فلقد عودتنا الحكومة على ايداعنا ارقاما مفرطة في التفاؤل. كانت نسبة العجز الى مجموع النفقات في موازنة العام ١٩٩٦ نحو ٣٧,٦ في المئة، فاذا بنسبة العجز المحقق خلال السنة تبلغ نحو ٥١ في المئة. ولا يصح ان يعزى هذا الفرق الشاسع كليا الى عدوان نيسان الماضي. كذلك كانت هي تجربتنا مع عجز الموازنة في جميع السنوات الفائتة منذ العام ١٩٩٣. والآن نبشرون الحكومة بأن نسبة العجز في موازنة ١٩٩٧ ستكون في حدود ٣٦ في المئة. اما ما ستكون عليه نسبة العجز المحقق فعليا فعلمه في الغيب، ولن نفاجا، قياسا على الماضي، اذا قاربت هذه النسبة في واقع الحال الخمسين في المئة. لو فرضنا جدلا ان العجز المقدّر للعام ١٩٩٧ تحقق كما هو في الموازنة من غير أي زيادة، وهذا احتمال مستبعد، فان ذلك يعني ان الدين العام سيزداد بنهاية العام ١٩٩٧ بما لا يقل عن المليار ونصف المليار دولار، وهذا دون اعتبار ما سترتب على الجهد الاعماري والانمائي من ديون اضافية. وقد يتعدى مجموع الدين العام عند ذاك قيمة اجمالي الناتج المحلي. وهذا وضع خليق بالتبصر.

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

ان دراسة مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٧ ترتبط بمناقشة التحديات الاقتصادية التي تواجهنا والتي تتمحور حول معالجة الضائقة المعيشية الخانقة، وتنفيذ خطة النهوض الاقتصادي لاعادة البناء والاعمار والانماء ودرء مخاطر التطبيع والسوق الشرق اوسطية. وقد واجهت الحكومات المتعاقبة على الحكم منذ العام ١٩٨٩ وحتى يومنا هذا، ظروف اقتصادية صعبة خلفتها الحرب الاهلية، وكان من نتيجتها انهيار سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية، وارتفاع عجز الموازنة، وتنامي الدين العام، فبعد ان كانت الموازنة تحقق فائضا حتى العام ١٩٧٥، أصبحت اليوم تعاني من عجز كبير، وبعد ان كانت المديونية العامة قبل الحرب معدومة، أصبحت اليوم بحدود عشرة مليارات ونصف المليار دولار اميركي، فهل تمكنت الدولة وبالاخرى الحكومة من اصلاح هذا الخلل بالادوات الاقتصادية المناسبة لتأمين توازن الموازنة.

ان اعادة التوازن المطلوب يمكن تأمينه عن طريق زيادة الواردات وتخفيض النفقات وادراج جميع اوجه الانفاق والدخل ضمن صك الموازنة العامة، لتصبح تلك الموازنة المرآة التي تعكس الوضع المالي للدولة، الامر

الذي لا يتوفر في مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٧ الذي لا تعكس ارقامه حقيقة هذا الوضع. فالعجز الظاهر والبالغة نسبة ٣٦٪ لا يمثل الواقع الفعلي لأنه لا يشمل الانفاق الكبير من خارج اطار الموازنة الذي يتم عن طريق القروض وسلفات الخزينة، هذا اذا سلمنا ان نسبة العجز هذه ستبقى على ما في عليه اثناء تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية الحالية، وهذا ما لا يمكن الوثوق به، لان نسبة العجز مثلا في موازنة عام ١٩٩٦ قدرت بنسبة ٣٨٪ بينما نرى ان هذا الرقم قفز اثناء التنفيذ خلال السنة المالية السابقة لتبلغ النسبة الفعلية ٥١٪ او اكثر قليلا. وهذا ما يدعونا الى حث الحكومة على ترشيد نفقاتها ضمن سلم اولويات معلن وصريح، وعلى تطبيق ابسط مبادئ علم المالية، التي توصي بوحدة الموازنة وشموليتها لمختلف النفقات والواردات.

ان نظرة بسيطة الى الجداول الملحقه بمشروع القانون تظهر ان ضريبة الدخل على الارباح والراسمال تمثل ٥٩٪ من مجموع الواردات ومن المعروف ان هذه الضريبة المباشرة تعتبر الممول الاساسي لموازنات الدولة المتقدمة، فتقدم النظام المالي للدول يقاس بمدى اعتماد النسبة الكبيرة من واردات موازنتها على الضرائب المباشرة بينما تمثل الرسوم والضرائب غير المباشرة النسبة الادنى. اما في لبنان فاننا نجد ان العكس هو الصحيح، فالضرائب غير المباشرة تبلغ نسبتها ٥١٪ حسب مشروع القانون عمليا اكثر، الواردات المقدرة في هذه الموازنة ومنها ٤٤٪ رسوم جمركية فاذا كان الهدف من تخفيض معدلات ضريبة الدخل الى ١٠٪ هو جذب الاستثمارات والحيلولة دون التهرب من دفع الضرائب فان هذا الهدف لا يبرر التوسع في طرح الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل متوسطي ومحدودي الدخل، لانها تساوي بين الفقير والغني في تحمل العبء الضريبي، فالسياسة الضريبية للدولة لا يكون هدفها الأوحد تأمين الواردات للموازنة بل من اهم اهدافها ايضا تحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد تبين بعد الاطلاع على قسم النفقات في مشروع موازنة العام ١٩٩٧ ان الانفاق الاستثماري المتمثل في الجزء الثاني لا تتجاوز نسبته الى ١٠٪ من مجموع النفقات، ومرد ذلك يعود الى عدم ادراج نفقات خطة النهوض الاقتصادي ضمن بنود الموازنة العامة، اما خدمة الدين العام التي بلغت ارقامها ٢٧٠٠ مليار ليرة منها ٢٥٠٠ مليار ليرة فوائد على سندات الخزينة و ٢٠٠ مليار ليرة فوائد القروض الخارجية فتشكل نسبتها ٤٢٪ من مجموع النفقات، وهذا ما يدعونا ايضا الى الوقوف امام تنامي ارقام الدين العام حتى المعلنة والتي بلغت حسب ارقام الحكومة بحدود عشرة مليارات ونصف المليار دولار وما يزيد منها حوالي ١,٥٣ مليار في ولار اميركي دينا خارجيا يمثل ما يقارب ١٥٪ من مجموع الدين العام، لذلك نتساءل عن مدى امكانية تحمل الاقتصاد اللبناني لهذه المديونية العامة التي يزداد نموها، لان المعايير التي يعتمد عليها الاتحاد الاوروبي توصي بعدم تجاوز الدين العام ٦٠٪ من اجمالي الناتج المحلي، وقد بلغت النسبة في لبنان في نهاية عام ١٩٩٦ ٧٨٪، كما ان هذه المعايير توصي بعدم تجاوز عجز الموازنة ٥٣٪ من قيمة اجمالي الناتج المحلي، ونرى ان لبنان قد تجاوز كثيرا هذه النسبة، مما يحتم علينا ضرورة الوقوف عند هذه النسب والعمل على تخفيضها وعدم تجاوزها.

صحيح ان الموازنة العامة تعكس سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية خلال سنة مالية واحدة

استنادا الى المادة ٨٣ من الدستور، الا انها تشكل ايضا وفي هذه الايام من خطة النهوض بالاقتصاد التي تعكس هذه السياسة خلال المرحلة الحالية وخلال السنوات المقبلة.

لذلك فان اقرار قوانين البرامج الواحد تلو الآخر لا يكون الخطة المتكاملة التي تتطلب اقرار سلسلة المشاريع دفعة واحدة، والتي تحدد اولويات الانفاق وبرمجة المشاريع في ضوء خيارات التمويل المتاحة، وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب اعباء المديونية العامة، لذلك طالبت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين الحكومة عندما ناقشت نتائج مؤتمر اصدقاء لبنان، ان تعد ملفا يفصل هذه الخطة ويبين النتائج الفعلية لاعمال هذا المؤتمر، الذي انعقد تنفيذا لتفاهم نيسان بعد عدوان عناقيد الغضب للتأكد على التزام الاسرة الدولية بمساعدة لبنان لاعادة بناء ما تهدمه اسرائيل، وللتأكيد ايضا على استمرار ثقة العالم بلبنان، وبغية تقييم الانعكاسات الاقتصادية والسياسية التي تترتب على هذا المؤتمر ونسبة النجاح الذي حققه، يقتضي ان تحيب الحكومة على التساؤلات المطروحة والايضاحات المطلوبة بالنسبة الى حجم هذه المساعدات التي التزمت بها الدول المانحة والى شكلها وشروطها.

ان الوثيقة التي وزعها لبنان على الدول الاعضاء تشير الى ان الحكومة اللبنانية تبحث على دعم المانحين لمجموعة من المشاريع ذات الاولوية العالية، بكلفة تبلغ نحو خمسة مليارات دولار كما تقول الحكومة عن طريق قروض ميسرة ومنح للسنوات الخمس المقبلة، وبعد المؤتمر قدرت الحكومة المبالغ التي التزمت بها الدول المانحة بـ ٣,٢ مليار دولار اميركي، منها مليار دولار للعام الحالي، دون الاشارة الى شكل هذه المساعدات، وشروطها ونسبة الهبات، والقروض الميسرة، والقروض العادية او التجارية، وهنا يمكن ان يطرح السؤال، هل ان المبالغ التي التزمت بها دول مؤتمر اصدقاء لبنان جديدة، ام ان بعضها كان قد تم الالتزام به قبل هذا المؤتمر الذي سبقته محطات عديدة اخرى تأتي في طليعتها:

- مؤتمر القمة العربي في تونس الذي انعقد عام ١٩٧٩ وافر مبلغ ملياري دولار لدعم صمود لبنان وصلنا منها حوالي ٤٠٠ مليون دولار.
- اقتراح انشاء صندوق الدعم العربي والدولي في الطائف العام ١٩٨٩ والذي لم يبصر النور بسبب حرب الخليج.
- اجتماع الدول والصناديق المانحة التي بلغ عددها ٢٥ تحت مظلة ورعاية البنك الدولي في بنكوك في شهر ايلول ١٩٩١ وفي باريس في شهر كانون الاول ١٩٩١ حيث اكد البنك الدولي على صدقية الاقتصاد اللبناني وقدرته على الايفاء بالتزاماته، على الرغم من تمسكنا في حينه برفض اشراف اللجنة الاستشارية المقترحة لانها تتحول الى لجنة وصاية. ولما كان من الصعوبة بمكان فك الارتباط بين السياسة والاقتصاد نتساءل كيف نفسر التناقض بين استضافة الولايات المتحدة الاميركية لهذا المؤتمر حيث وجهت الدعوة للدول المانحة للمساهمة ولرجال الاعمال الاميركيين للاستثمار في لبنان، وبين تصريح الرئيس كلينتون اثناء انعقاد المؤتمر الداعي الى استمرار حظر سفر الاميركيين الى لبنان اضافة الى ما تبعه القرار الذي اتخذته كريستوفر بتجديد هذا الحظر لفترة ستة اشهر جديدة قابلة للتמיד.

بناء على ما تقدم من طروحات وتساؤلات حول النتائج الفعلية والانعكاسات المرتقبة لمؤتمر اصدقاء لبنان، نرى لزاما على الحكومة ان تعد ملفا مسؤولا يشمل تفصيلا لهذه المواضيع، كما عليها بنفس الوقت وفي آن معا ان تعد العدة لتأمين الجهاز الاداري الفعال والكفؤ لتفعيل آلية الدولة ووقف عمليات الهدر والفساد.

الاخوة والزعماء، ان اصلاح الادارة الذي تدعو اليه فذلك مشرع الموازنة لا يمكن ان يتحقق الا بتحديث الجهاز الاداري وعصرنته، كي تتمكن الدولة من تلبية حاجات ورغبات المواطنين وتنفيذ مخططات التنمية، مع التأكيد هنا بأنه لا يمكن فصل اصلاح الاداري عن اصلاح السياسي، والاصلاح يرتكز على تطبيق مبدأ المحاسبة ومبدأ الثواب والعقاب، لذلك فان تطهير الادارة من الفاسدين والمفسدين يقتضي محاسبة المتركبين من المسؤولين السياسيين والاداريين امام الهيئات المختصة ورفع الغطاء السياسي والطائفي عن المسؤول المذنب والا عبثا نحاول، كما يقتضي في الوقت نفسه اعادة النظر بتركيبة المجالس الرديفة للادارات العامة والقوانين والانظمة التي ترعى اعمالها، اذ لا يجوز لها ان تمارس في آن معا مهام التخطيط، والبرمجة والتنفيذ والاشراف.

لان ذلك يتنافى مع الاصول والمبادئ الادارية والمالية المعتمدة الامر الذي يحتم علينا اعادة النظر بقوانين الرقابة على هذه المجالس وعلى المؤسسات المماثلة - انما لا حياة لمن تنادي - كما سبق لنا واقترحنا عند مناقشة مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٥، بشكل يؤدي الى ممارسة الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة عليها، شأنها في ذلك شأن الادارات والمؤسسات العامة الاخرى.

وهذا الاجراء يرتبط بتفعيل هيئات الرقابة وتجهيزها، لنتمكن من القيام بالاعباء الكثيرة الملقاة على عاتقها. وتزويدها بالحصانة والصلاحيات التي تتيح لها ممارسة مسؤولياتها الجسيمة والهامة.

كما يرتبط باعادة انشاء وزارة التخطيط التي الغيت في العام ١٩٧٧ وهي الجهة القادرة على برمجة الاولويات، ووضع الخطط الخمسية العشرية او القطاعية، والتنسيق بين ادارات الدولة، وتزويدها بالاحصاءات الدقيقة والمعطيات العلمية الرقمية التي تكون اساسا لاتخاذ القرارات السليمة، الامر الذي يستدعي الاسراع باقرار مشروع قانون يرمي الى اعادة انشاء هذه الوزارة ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين.

وفي الوقت ذاته لا بد من انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نتساءل لماذا لم يتم انشاؤه حتى اليوم، وذلك بغية إشراك مختلف القطاعات الفاعلة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات، ونحن بأمر الحاجة لهذه المشاركة من قبل مختلف القطاعات الشعبية، كي نتمكن من مواجهة الضائقة المعيشية الحادة التي تزداد عمقا وشمولا، كنتيجة لاستمرار ارتفاع اسعار السلع والخدمات، وتراجع القوة الشرائية لدخل الفرد وازدياد البطالة، واتساع نطاق الركود الاقتصادي. فالانجاز الكامن الذي نتحدث عنه الحكومة، باستمرار المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي غير كاف بحد ذاته لتخفيض كلفة المعيشة، لان ما يهم المواطن من انجاز الاستقرار النقدي وتحسن سعر صرف الليرة مقابل الدولار والعملات الاجنبية هو تحسين قدرته الشرائية واحواله المعيشية، والمستغرب ان التحسن الذي طرأ على سعر صرف الليرة لم ينعكس ايجابا

على صعيد اسعار والخدمات وكلفة المعيشة التي ارتفعت. ولا على صعيد تحريك عجلة الانتاج وتحسين اوضاع الاقتصاد الوطني الذي يشهد ركودا كبيرا.

ان مكافحة الغلاء والاحتكار تحتاج الى تفعيل اجهزة الرقابة على الاسعار وتطبيق القوانين على المحتكرين، والى اطلاق عنان المنافسة واغراق الاسواق بالسلع الاستهلاكية، والغاء الوكالات الحصرية للسلع والمواد الاساسية، كما ان معالجة الازمة المعيشية تستلزم تحريك عجلة الانتاج، وتأمين الاستشفاء مع تحديد اسعار الدواء، وحل مشكلة الاسكان، وتجميد الاقساط المدرسية، وتأمين النقل العام وتخفيض الرسوم على الخدمات الاساسية التي يريزح الشعب تحت وطأتها.

ايها الزملاء الكرام، تطرقت فذلكة الموازنة الى وجوب الاهتمام بمشاركة لبنان في الاقتصاد العالمي ولكن فاتها التطرق الى مشروع السوق الشرق اوسطية بالشكل الكافي التي يجري الاعداد لها خدمة لمصالح اسرائيل على حساب لبنان والدول العربية، وبغية تطبيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ان مواجهة مخاطر التطبيع تنطلق من تحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي، وممارسة حقنا المشروع بالمقاومة ودعم صمود اهلنا في الجنوب والبقاع الغربي، وتنفيذ القرار ٤٢٥ وتلازم المسارين اللبناني والسوري الذي يجسد الضمانة في مواجهة العدوان الاسرائيلي المتماذي خاصة بعد مجيء حكومة نتانياهو التي نسفت عملية السلام، كما يجسد الضمانة في مواجهة المتغيرات العربية والاقليمية والدولية في ضوء عملية التطبيع في المنطقة هذه العملية الهادفة الى استبدال الاحتلال العسكري الاسرائيلي باحتلال اقتصادي اشد وادهى.

ان التضامن العربي السياسي والاقتصادي يمكننا من الوقوف في وجه التحديات الاقتصادية المعاصرة في العالم اليوم، التي تركز على تكتلات اقتصادية اقليمية، وفي طليعتها تحدي مخاطر السوق الشرق اوسطية وانشاء مصرف التنمية للشرق الاوسط وشمال افريقيا بتمويل معظمه عربي. ان هذا المصرف يسهم في الاجتياح الاقتصادي الاسرائيلي للمنطقة العربية، لانه يمول المشاريع الاسرائيلية بأموال عربية، لا المشروع تدعو اليه اسرائيل منذ العام ١٩٩١، ونظر له سمون بيريس في كتابه "زمن السلام" الصادر في العام ١٩٩٣ وعبرت عنه طروحات اتفاق غزة اريحا واتفاق وادي عربة والعمل جار على تنفيذه عبر عملية التطبيع. لذلك، لا بد من المبادرة الى العمل على انشاء السوق العربية المشتركة التي تشكل الدرع الواقى لحماية الاقتصاد العربي واللبناني.

وتصب بصورة خاصة في مصلحة لبنان المستهدف الاول اقتصاديا من قبل اسرائيل، وتحول دون عملية التطبيع التي تستهدف الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة العربية، وسلب ثرواتها وتحويلها الى سوق استهلاكية في اطار النظام الشرق اوسطي الذي يسيطر عليه الكيان الصهيوني.

ان مواجهة هذه المحاولات تقتضي تأمين مقومات الصمود التي تحتاج الى التعبئة الدفاعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والى تأمين المشاريع الخدمائية والانمائية والى توفير الملاجىء والمستشفيات والمراكز الصحية، والى تعويض الاضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية وكل ما يلزم من دعائم الصمود.

الكهرباء، انقطاع دائم او شبه دائم للتيار الكهربائي وعلى الرغم، من المراجعات العديدة لمؤسسة كهرباء لبنان، وعلى الرغم من الذرائع التي تقول نهبوط نسبة المياه، ونتيجة عام سقوط إلامطار وكأن تلك المنطقة يجب ان تتحمل وحدها وزر غضب الطبيعة، وعلى الرغم من الذريعة شأن معمل تحويل الكهرباء في الجية الذي ثقلته الحكومة بعد عدوان عناقيد الغضب من منطقة الجية كان يغذي الجنوب عوضت عنه الحكومة بمحول جديد لا يولد اقل من نصف الطاقة الذي كان يولدها ذلك المحول، وكذلك الذريعة التي تقول بعدم صلاحية الخلايا او المفاتيح الموجودة في محطة المعشوق التي تغذي منطقة صور بالكهرباء، وكذلك فان صور تقضي اكثر من عشرين ساعة في الظلام الدامس منذ ما يزيد عن اربعة او خمسة اسابيع، ونحن لا يجب الا ندفع ضريبة الاخطاء التي تقع في التجهيزات، وضريبة الاخطاء بالنسبة للمشتريات لأنه تبين ان هذه المحطة بحاجة الى تجهيزات اصلية والى تجهيزات تتمكن من تسيير وظيفتها.

الرئيس: او الاستقالات لانه معروف بالنسبة الى الحكومة انه عندما يستقيل شخص لا يعتبر الاستقالة مقبولة، الا عندما تقبل الحكومة، يعني اذا كان مدير عام الكهرباء استقال، لا يجوز ان تترك الامور، ويعتبر نفسه جالسا في البيت ولتترك الامور، وكذلك عملنا الاتصالات في الجنوب وتأكدنا بالفعل ان الوضع في منطقة الجنوب مزر بالنسبة لهذا الموضوع.

علي الخليل: دولة الرئيس، المدير العام استقال، مجلس الادارة لا يوجد نصاب فيه، ومعالي الوزير.

الرئيس: لا قالوا لي انه عاود العمل، البارحة عملنا اتصالاتنا وقالوا لي انه بدأ ممارسة عمله.

علي الخليل: معالي الوزير يظهر انه مشغول بأمرهم.

جورج قصارجي: وزير الكهرباء غير موجود ولا يوجد وزير من الحكومة من يسمعه؟ ورئيس حكومة غير موجود ولا نائب رئيس حكومة.

الرئيس: من الآن سوف نؤيد الاسئلة ونطلب من كل وزير توضيحا عن الاسئلة التي تطرح، عندما تصبح وزيرا تصبح مثلهم.

علي الخليل: دولة الرئيس، اننا نلفت من على هذا المنبر اننا لن نتساهل بهذا الاهمال المتماذي والمستمر.

احيرا دولة الرئيس زملائي الكرام، ان العمل على معالجة هذه المشكلات بسرعة ممكنة وبالجدية اللازمة تساهم في احباط مخططات العدو الاسرائيلي الذي يسعى الى السيطرة على مناطقنا الحدودية، وسرقة مياهانا ومواردنا لان حربنا مع الصهيونية تتعدى في ابعادها مؤامرة السيطرة على الارض تشمل السيطرة على الموارد ومقومات الوجود.

ان السياسة المالية الواجب اتباعها من قبل الحكومة تستوجب الاخذ بعين الاعتبار للتحديات المصيرية التي تواجهنا والاستحقاقات المرتقبة التي تنتظرنا ونحن على ابواب متغيرات اقليمية خطيرة تستدعي الاداء الوطني المسؤول وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان بالنظام.

خاتشيك بابكيان: استمعنا لمداخلتين مهمتين فعلا، اريد ان ارجو القسم المتعلق بالمحاضر في المجلس ان يستخرج هذه الاشياء وينقلها ويوزعها حتى لا يكرر كل نائب نفس الكلمات وحتى يعرف الوزراء ماذا يمكن هذا اذا سمحت يا دولة الرئيس وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، السادة الزملاء، السلام عليكم،

نجتمع اليوم في مجلسنا النيابي لدراسة الموازنة للعام ١٩٩٧ في ظل اوضاع اجتماعية واقتصادية ضاغطة تجعلني ادخل الى موضوع مناقشة الموازنة من محاور ثلاثة.

الاول: محور فذلكة الموازنة.

والثاني: محور ارقام الموازنة.

الثالث: محور واقع منطقة البقاع وبخاصة بعلبك الهرمل، والرؤية المستقبلية لهذه المنطقة في ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

اولا: قراءة ونقص لفذلكة الموازنة.

أ - ان السؤال الاول الذي يفترض ان نطرحه لنجيب عليه، هو عن العلاقة بين موازنة عام ١٩٩٧ وبين المنهجية السياسية، والمالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وللحكومة، ان صح ان هناك منهجية واضحة ومتكاملة مطروحة او مقرر من قبل الحكومة وموافقا عليها من قبل المجلس النيابي تتحدث الفذلكة عن لبنان كدولة تقوم بخطة شاملة وتنفذ برنامج رئيسيا لاعادة الاعمار، واعادة التأهيل، والحكومة لم تطرح حتى اليوم خطة خمسية، وعشرية متكاملة على المجلس النيابي ليقراها بعد داستها بل سحبت خطة نهوض الاقتصادي من التداول وهذا يعني امرا من اثنين اما انه ليس هناك خطة، وهذا امر مستغرب وملتبس واما ان هناك خطة تعد وتخطر في مكان ما وتنفذ بالتقسيم عبر قوانين ومراسيم وهذا يترك التباسا اشد خطرا من الالتباس السابق واعتقد، ان الاحتمال الثاني اقرب الى الواقع وهو الواقع بحيث يغيب مجلس الوزراء كمؤسسة والمجلس النيابي كسلطة تشريعية على التخطيط لاعادة اعمار البلد، ويترك لهما دراسة موازنة مجتزئة لكل الدولة اللبنانية ان المطلوب ايها السادة، هو مناقشة متكاملة للموضوعات التالية:

١ - خطة خمسية او عشرية لاعادة الاعمار والتأهيل

٢ - دراسة تأمين سبل تمويل هذه الخطة

٣ - بحث سياسة الاقتراض ومفاعيلها على المستويات الاقتصادية والنقدية

٤ - توزيع هذه العناوين على الموازنات المقررة للسنتين الخمس، او العشر موازنة شمولية متكاملة. ان ما درسناه ايها السادة في لجنة الموازنة والمال على مستوى موازنة العام ١٩٩٧ التي بين ايدينا هو جزء يسير مما يفترض ان يكون موازنة الدولة، اذ كيف يمكن ان تدرس الموازنة في غياب المبالغ التي تصرف من خلال مشاريع مجلس الانماء والاعمار، او مجلس المهجرين، او مجلس الجنوب من خلال قوانين ومراسيم، وهذا امر لا يتوافق مع المبادئ العلمية لدراسة الموازنة او كيف تريدون لنا ان ندرس موازنة ارقامها جامدة كما عبرت عنها فذلكلة الموازنة حيث قالت بالنص ان مجال المرونة في الموازنة محدود في مواجهة الصدمات الخارجية، وانه من غير المناسب ان يجري تخصيص نسبة ٧٤٪ من نفقات الدولة والموازنة للرواتب وخدمة الدين العام خاصة في اقتصاد بلد يقوم بتنفيذ برنامج رئيسي لاعادة الاعمار واعادة التأهيل ان هذه العبارات تعني ان مجلس النواب، ولجنة الموازنة يناقشان ستة وعشرين بالمئة من قيمة الموازنة واقل من ذلك اذا احتسبنا نفقات الإدارية والتشغيلية.

ب - اذا كانت الدولة مضطرة كما ورد في فذلكلة الموازنة الى الاقتراض من اجل تمويل مشاريعها وهو ما يدل على استمرار عقلية ومنهجية الاقتراض وهي اقترضت حتى الآن حوالي ١١ مليار دولار في اقل التقديرات، وهو امر اناقشه بمعزل عن موقف قبولا او رفضا والحكومة تعرف ولا شك ان خدمة الدين العام بلغت للعام ٩٧ نسبة ٤٢٪ من قيمة الانفاق في الموازنة فاننا نسأل هنا الاسئلة التالية.

١ - ماذا فعلت الحكومة من اجل رفع قيمة العوائد السنوية من الاستثمارات المقترضة لجزء من هذه الديون؟ وهو امر بديهي تقوم به اي من جهة مقترضة ان تنفق جزءا من القروض في الانشاءات وجزءا آخر في الاستثمارات وهو امر لمسنه واعيشناه في قطاعات، العديد من المسؤولين الرسميين في هذا البلد ومع الاسف لم نجده من سياسات الحكومة.

ان جل ما ركزت عليه الحكومتان السابقتان وايضا الحكومة الحالية هو الاعتماد الكبير على العائدات الضريبية ٧٥٪ من اجمال الواردات المتوقعة للعام ١٩٩٧ لا سيما الضرائب غير المباشرة ٥٥٪ من مجموع الواردات ان الدولة التي تعتمد بوارداتها على ضرائب الاستهلاك غير المباشرة، هي الدولة التي تعتمد طوعا الى الحق من القدرة الشرائية للفئات الفقيرة والمستضعفة، وبالتالي الى الحد من معدلات النمو، وهذا امر لمسنه ونعاشيه في واقع بلدنا اليوم.

٢ - ان المعلومات المتوافرة لدينا تفيد عن وجود ١١ مليار دولار كاجمالي لقيمة الدين اربعة منها مجمدة لدى المصرف المركزي تدفع فوائدها عاما بعد عام فيما يمكننا استثمارها في القطاعات الانتاجية المختلفة صناعة، وزراعة وسياحة، ولكن ما يبدو وبحسب ما سمعت مباشرة من بعض الوزراء ان النهج الحكومي لا يزال ملتبسا او مترددا على احسن الظن تجاه القطاعين الاساسيين في بناء الاوطان وهما الزراعة والصناعة.

فلو عدنا ايها السافدة الى البيان الوزاري الذي نالت الحكومة على اساسه الثقة في تشرين الثاني الماضي، والى بيانات الحكومتين الماضيتين لوجدنا حديثا دائما تطور بشكل بطيء عن القطاعات الانتاجية خاصة الزراعة والصناعة كعوامل اساسية في التنمية الاجتماعية والمناطقية والريفية.

لكن السنين الاربع الماضية لم تقدم شيئا جديدا وحاسما في هذين المجالين لا بل ان الركود الصناعي طعن، ومراسيم ملتبسة قدمت كمشاريع لا سيما الاخيرة منها، والمتعلقة بتخفيض الرسوم على الملابس الجاهزة المستوردة الى ١٠٪ مما عرض او كاد يعرض صناعة الملابس المحلية الى خطر منافسة حقيقي فضلا عن ان المواسم الزراعية كسدت عاما بعد عام ليصبح المزارع اللبناني في خانة الفقراء والمعدمين.

ج - كيف يمكن للحكومة ان تصف موازنة عام ١٩٩٧ المطروحة على المجلس النيابي؟ هل هي انمائية وقد خفضت فيها اعتمادات التنمية من ٨٠٠ مليار عام ١٩٩٦ الى ٥٥٠ في عام ١٩٩٧ ففيما كانت نسبة الانفاق الاستثماري عام ١٩٩٣/١٤,٣ - ١٦,٩ عام ١٩٩٧ - ١٨,٥ عام ١٩٩٥ - ١٢,٦ عام ١٩٩٦ انخفضت الى ٧,٣ عام ١٩٩٧ وهذه هي النسبة الادنى كما ورد كيف يمكن ان نتحدث في هذه الموازنة على انماء الزراعة في ظل موازنة «للوزارة المختصة بلغت ٠,٨٨٪» واذا حذفنا الاجور والتقديمات والنفقات تصبح ٥٢٪ واعتقد ان الكل يعملون ان تراجع الانفاق الاستثماري في القطاع العام في حالة بلد كبلدنا تساهم في تنامي حالة الركود في الاسواق، ان هناك التباسا واضحا بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة المعلنة في البيان الوزاري وفي طموحات الدولة وبين الارقام والنسب المقدرة في موازنة العام ١٩٩٧ وهو امر عايشناه مع كل وزير من الوزراء الذين حضروا مناقشات لجنة المال والموازنة في الاسابيع الماضية.

د - لقد اوردت فذلكلة الموازنة ان الحكومة سوف تتحول من سياسة الاقتراض الداخلي الى سياسة الاقتراض من الخارج باعتباره اقل فائدة واسهل معاملة وايسر تسديدا، وركزت في هذا المجال على مؤتمر اصدقاء لبنان، وهو امر يجب علينا ان نتساءل عن مدى جديته في حال لم تلتزم الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية بتعهداتها وهو امر اشار اليه دولة رئيس الحكومة بشكل جدي في الاجتماع المخصص لهذا الموضوع في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، وهو ايضا ما اشارت اليه فذلكلة الموازنة حيث ابرزت مخاوفها من عدم تحمل موازنة ١٩٩٧ وغيرها لاي تطور قد يؤثر على التمويل الخارجي، عندها ما البديل؟ ما الذي سوف تفعله الحكومة؟ سندات خزينة جديدة محلية، سندات خزينة خارجية بالعملة الصعبة، تهريب مشاريع الخصخصة، تحميل المواطن اعباء ضريبية جديدة» ترى هل يصدق الواحد منا القول لمواطنيه فيقدم لهم رؤية اقتصادية ونقدية وانمائية واجتماعية شاملة ومتكاملة يتحمل الواحد منا فيها المسؤولية والامانة.

هـ - لقد ورد في فذلكلة الموازنة ان لبنان لا يستطيع بعد اليوم ان يتحمل عبء قطاع عام مكلف وغير كفي في ظل زيادة عامة ومستمرة على الرواتب حتى سنة ٢٠٠٠ مما عبر عن يأس من القطاع العام، ترى هل يتحمل القطاع العام اعباء السياسات الحكومية القاصرة عن اصلاحه وتطويره، هل يتحمل القطاع العام ام

الحكومة مسؤولية الفساد والافساد السياسي الذي يعيق في الادارة ترى من يمنع الحكومة من اجراء اصلاحات جذرية في الهيكلية العامة لادارة، من يعين موظفي الفئات الاولى، والثانية والثالثة، ويتدخل في التوظيف في ادق تفاصيله، من الذي يمنع نقل معلم من مدرسة الى اخرى حيث الفائض الى حيث الحاجة ثم يأتي ليتحدث عن خمسة آلاف استاذ فائض في التعليم الرسمي من الذي عطل او كف يد مؤسسات الرقابة مثل مجلس الخدمة المدنية، او هيئة التفتيش المركزي او ديوان المحاسبة عن ممارسة مهامها بالتوظيف، والتعيين، والتنقيح، ان الكلام عن كلفة القطاع العام المرتفع في بلدنا وعدم كفاية هذا القطاع مقدما للمساهمة في زيادة ضعفه، وترهله بدل اصلاحه، وصولا الى طرح عجزه والهدر فيه كمدخل للخصخصة عبر بيعه بثمن زهيد لاصحاب النفوذ وارباب السلطة ان المطلوب اصلاح جذري في هيكلية وبنية القطاع العام ورفع مستوى كفاية.

و - لقد حملت فذلكة الموازنة العدوان الصهيوني في نيسان ١٩٩٦ مسؤولية انخفاض النمو الاجمالي للناتج المحلي الحقيقي، وهو امر يمكن الموافقة عليه جزئيا عند نقاشه بشكل مستفيض، ولكن كيف يمكن قراءة وانخفاض هذا الناتج بين العامين ٩٤ و ٩٥ خارج اطار اداء المؤسسات الدستورية وبالتحديد ما اصطلح على تسميته بترويكما الحكم كيف يمكن تفسير البون الشاسع بين طموحات الحكومة الاولى التي شكلت عام ٩٢ والمنجزات التي تحققت عام ٩٦ وهو ما اشارت اليه الفذلكة صراحة حين عبرت ولمرات عديدة وبالنص لقد ادركت الحكومة ان هذا الامر يعود الى تقديرات متفائلة في غير محلها لتطور عمليه التسوية في المنطقة ولدور لبنان في هذه المرحلة وفي المستقبل ان تحميل الحرب الاهلية التي توقفت في بداية التسعينات كل هذه المسؤولية هو في غير محله.

وهذا ما ورد في البيان الوزاري في فذلكة الموازنة ان الحرب الاهلية تتحمل جزءا من المسؤولية والحكومات التعاقبة منذ بداية التسعينات تتحمل الجزء الآخر فقد تحدثت هذه الحكومات عن سياسات زراعية، تسليف زراعات بديلة، ارشاد زراعي، تشجيع استثمارات في قطاعات الصناعات الزراعية عقد اتفاقات ثنائية ودولية لتصريف الانتاج، وتحدثت عن سياسات صناعية مؤسسات لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المبادرة الفردية مؤسسة لضمان المخاطر لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهيلات ائتمانية، اما النتائج في وضعية للغاية حتى يأتي مؤخرا اعتماد بمبلغ ٢٤ مليارا لتغطية جزء من الفوائد المترتبة على الاقتراض الاستثماري للمؤسسات الزراعية والصناعية والسياحية وهو امر نخشى ان يستولي عليه المنفذون الكبار.

ز - لقد ورد في فذلكة الموازنة كلام عن تحسين المداخل الفردية الحقيقية في لبنان عام ٩٦ فيما الجميع لا سيما النواب يشاهدون عكس ذلك ركودا في الاسواق قدرة شرائية متراجعة ازديادا في اعداد الفقراء نزوحا من الريف الى المدينة بطالة متزايدة. والمشكلة هي ان الاحصاءات الرسمية شحيحة او غائبة والاحصاءات

الاهلية والخاصة غير مقبولة لدى الرسميين بما فيها دراسات المؤسسات الدولية وتستنفر الاجهزة الرسمية بكامل قواتها للرد عليها ودحضها بشكل انفعالي.

ثانيا قراءة الارقام الواردة في الموازنة.

أ - ملاحظة عامة لقد جاءت الارقام الواردة في موازنة ٩٧ مشابهة لموازنة ٩٦ - ٩٧ لجهة التوزيعات الاجمالية للانفاق ولجهة تكريس التوقعات المتفائل للايرادات والنفقات والعجز فهي تتوقع تحقيق عجز بنسبة ٣٦٪ للعام ٩٧ وهو تقدير ملتبس لا سيما وان العجز ارتفع عام ٩٦ من ٣٧ الى ٥١٪ في نهاية العام، وهو امر قابل للحصول في دائرة التوقعات لا سيما وان اعتمادات اضافية سوف تطرأ بلا شك ولا ريب خلال العام والمشكلة تكمن في المبالغة في توقع الايرادات، في ظل الاداء الضعيف للمؤسسات المالية والرقابية. فعلى سبيل المثال توقعت موازنتا ٩٣ و ٩٤ ان تكون قيمة الايرادات من الضرائب على الاملاك المبنية ٢٥ الاولى ٦٠ مليار للثانية بينما جاءت النتيجة ٣ مليارات لاولى و ٨ مليارات للثانية اما اجمالي الايرادات للعام ٩٣ فلقد جاءت ١٧٠١ المتوقعة و ١٣٩٥ الفعلية وهنا يطرح سؤال حول مدى جدية جباية الايرادات في الدولة.

ب - ملاحظات حول الايرادات لا تزال الايرادات الضريبية تشكل اهم الموارد الايرادات بشكل عام، وهي ارتفعت من ٣٠٥٥ مليارا على سنة ١٩٩٦ الى ٣١٥٢ مليار عن سنة ٩٧ هذا اذا حصلوا عليها كلها فيما انخفضت الايرادات غير الضريبية من ٧٤١ مليارا عام ٩٦ الى ٧٠٨ مليارات عام ٩٧ وهو امر يدفع الى ما سبق واشرت اليه من صناعة جديدة للسياسات الاقتصادية الاستثمارية والانتاجية لقطاعات الزراعة والصناعة. والملاحظة الثانية: تأتي حول الضرائب غير المباشرة. اما الملاحظة الثالثة: فتتعلق بضرية الدخل التي تبلغ ١١,٩٨ من قيمة اجمالي الايرادات الضريبية. ان ضريبة الدخل اصبحت تتراوح بين ٢٪ - ١٠٪ فيما كانت سابقا تتراوح ٢٪ - ٣٢٪ مما يعني ان تخفيضها قد حصل لصالح الطبقات المسورة اجتماعيا فيما لم يستفد من هذا التخفيض الفقراء في بلدنا، وكذلك استفادت الشركات مما يعني تحميلا لعبء كبير على كاهل الفقراء فيما المطلوب سياسة ضريبية تصاعدية كما هو الحال في كل بلاد العالم المتقدمة التي دائما تشبه انفسنا بها.

المطلوب ايها السادة من اجل تطوير الايرادات

- تفعيل الجباية لا سيما من السياسيين والناظرين والميسورين.

- تفعيل جباية الكهرباء والرسوم المختلفة.

- استرداد قطاع النفط.

- استرداد الاملاك البحرية او تحصيل الضرائب المترتبة عليها وبالقائمة الاقتصادية الحقيقية.

- تطوير القطاعات الانتاجية عبر اصدار التشريعات التي تؤدي الى الغرض المطلوب، واستثمار الاموال لذلك، لا سيما في ظل ما ذكرته فذلكلة الموازنة من ضرورة رفع مستوى المنافسة للقطاعات الاقتصادية اللبنانية في ظل الاتجاه الدولي الاقتصادي العام.

ج - ملاحظات حول النفقات: ربما يحق للحكومة ولوزير المالية فيها او ربما هو دورها الطبيعي، ان يسعوا باستمرار الى ضغط النفقات وعصرها من اجل تقليص العجز. لكن ليس مناسبا ان يسعوا الى التخفيف منها حيث يجب وبالدرجة الاولى عبر وقف الهدر حيث ان نسبة ٤٠٪ من قيمة التلزمات، وهذا مصدر من احدى المؤسسات الرسمية العالية المستوى بالبلد، نسبة ٤٠٪ من قيمة كل تلزيم لمشروع تذهب سمسرات وما شابهها. أليس الاجدى تفعيل اجهزة الرقابة لا سيما ديوان المحاسبة عبر ملء ملاكاتها قضاة ومراقبين واداريين ليتمكن الجهاز من اداء مهامه فينتقل من مستوى العمل النظامي الى التثبت من اعتدال الاسعار، وملاءمة المشروع وحق تقدير المعاملات استنادا الى المادة ٤٥ من نظامه وهذا النص مأخوذ من ديوان المحاسبة الكامل من تقرير سنة ١٩٩٥.

ليس ضروريا ومناسبا ولازما اخضاع المؤسسات العامة والصناديق لا سيما مجلس الانماء والاعمار للرقابة المسبقة للديون. ليس لازما اجراء الرقابة على حسابات كل من يعمل في دائرة المحتسبين او من يتدخل في ضبط الاموال العمومية او المودعة بالخزينة او دفعها لتفادي الاختلاسات كما حصل. ليس ضروريا ان تعص الحكومة الى التخلي عن سياسة استدرج العروض او التلزيم بالتراضي لتحصر التلزمات في المناقصات العمومية؟ ليس ضروريا ان تفصل الخدمات عن السياسة حتى يصبح الانفاق ذا عوائد اقتصادية وانمائية عالية بدل ان يضيع الجزء الاكبر منه على السماسرة والمتفعين والمتنفذين؟

ثالثا واخيرا حول واقع منطقة البقاع لا سيما منطقة بعلبك الهرمل:

لقد اصبح من نافل القول الحديث عن الحرمان التاريخي والمزمن لهذه المنطقة اصف اليه الحرمان الجديد في ظل الجمهورية الثانية اي جمهورية القرن العشرين ورغم كل الشعارات للانماء المتوازن وانماء المناطق الاطراف وخطط تنفيذ المشاريع الحيوية والضرورية لها.

الفقر موجود في لبنان ولكنه مستفحل في بعلبك الهرمل والمستوى المعيشي ينحدر يوما بعد يوم. لقد نزع اكثر من ثلثي اهل المنطقة الى بيروت والضواحي سعيا وراء لقمة العيش بما يسبب ازيمات اجتماعية واقتصادية وانمائية حادة في العاصمة كما في الريف والسبب ان القطاع الاقتصادي الذي تقوم عليه حياة المنطقة وهو الزراعة قد وصل الى حل الخراب. مواسم كاسدة وتجار جشعون ولا من يحمي المزارع. اسواق مغلقة او تفتح بعد خراب الموسم اقتلاع مرحب به للزراعات الممنوعة كي نحل مشكلة الدولة الاجنبية وزراعات بديلة موعودة في مؤسسة لا تبصر النور بسبب الخلافات الرئاسية.

وان ابصرت النور فلا نعلم هل تلحق بالمجالس السابقة والحل الموعود لاهل المنطقة ما زال منتظرا في ظل

جوع وفقير وبطالة وبور اراض، خدمات تحكمت بها السياسة في كل تفصيل فضلا عن الكليات، عشرون قرية احصيتها يدرس اطفالها في صف وحيد من الاول الى الخامس في مدارس شبيهة بتلك التي كانت في بدايات القرن.

ومعظم القرى تحتاج الى المعلمين والى التجهيزات وسوى ذلك، خمس واربعون قرية تعوم على برك من الماء ولا يشرب اهلها ولا تروى اراضيها. سد على العاصي ينتظر منذ اكثر من ثلاثين عاما. مستشفى حكومي في بعلبك ليس فيه الحد الأدنى من الخدمات، واخر في الهرمل ما زال اسير الادراج، المنطقة منكوبة وتحتاج الى خطة طوارئ اقتصادية وانمائية واجتماعية تركز على تحفيز الاستثمارات فيها، وانشاء مناطق صناعة ومناطق حرة فضلا عن اعتماد سياسة زراعية شاملة وفاعلة، ورفع مستوى الخدمات التربوية والصحية والمواصلات والمياه والري... بشكل يصل الى مستوى الناطق الاخرى ثم يبدأ الحديث عن الانماء المتوازن مع بقية المناطق.

وهنا لا بد من ان اشير الى ان موسم التبغ - وعدو الامل الوحيد المتبقي للمزارعين في هذا العام بعد فراغ كل المواسم - وما زال ينتظر التسليم، واطالب مطالبة باسم كل اهالي منطقة بعلبك وباسم المزارعين خصوصا باستلام

كامل المحصول وبسعر واحد من المزارعين ويصار بعد ذلك الى تنظيم هذه الزراعة وذلك تفاديا لانفجار اجتماعي ينذر بعواقب خطيرة على منطقة بعلبك الهرمل وعلى الوطن وشكرا.

الرئيس: اتريد ان تستغل امر التبغ يا فؤاد؟

لقد كان هناك اقتراح بخصوص هذا الموضوع يتعلق بعملية تسليم التبغ وهذا الاقتراح قد تم بينكم وبين الريجي وقد كانت الامور سائرة على خير ما يرام ما الذي حصل حتى تأخرت هذه المسألة؟ ان هذا الامر اصبح بحاجة ماسة الى التعجيل يا فؤاد.

الكلمة للزميل الاستاذ وجيه البعريني.

وجيه البعريني: اصحاب الدولة والمعالى والسعادة، ايها السادة،

جلستنا اليوم تأتي في رحاب شهر رمضان وعلى بعد قليل من مناسبة الميلاد ورأس السنة لذلك اجدها مناسبة سانحة لاقول للبنانيين ولكم كل عام وانتم بخير، وما دمنا في رحاب المحطات الايمانية فمن المفيد ان نقول بأن الايمان للمجتمع والاجيال شرط ان يكون ايمان بلا تعصب وان يكون تدين بلا طائفية، فالايمان الذي نريده ايمانا جامعا في رحابه الانصهار الوطني.

ايها السادة، تأتي جلستنا اليوم والعدو الاسرائيلي لا يزال يتغطرس متماديا يحشد آله العسكرية متحفزا لشكل جديد من العدوان، ويعلن جهرا وعلانية بأنه لا ينسحب من الاراضي التي يحتلها في الجنوب اللبناني والجولان وسائر الاراضي المغتصبة، وهذا الخطر يستلزم موقفا عربيا متضامنا وتنسيقا سوريا - لبنانيا كاملا من اجل الصمود في وجه المؤامرات.

وهذا الحديث عن الخطر يقودنا الى الاشارة بمخاطر زرع فتن داخلية يمارسها عملاء يخترق من خلالها العدو الساحة واذا كان بعض المسؤولين قد صرح بذلك فالمطلوب ان تسعى الدولة لكشف العملاء لو أد فتنهم ونزع فتيل خطرهم.

ايها السادة، اما عن الشأن السياسي الداخلي فان ما حصل مؤخرا من قال وقيل، وتبادل للتهمة وتهديد يكشف الملفات ليس في المصلحة الوطنية فالمصلحة ان يكون هناك انسجام بين المسؤولين كافة كي تتكاتف الجهود لحل المشاكل ومعالجة الازمات المعيشية والادارية. فالجهود ضرورية للاصلاح - الاداري حيث الفساد في الادارات لم يعد خافيا على احد.

والجهود ضرورية للتخفيف من معاناة المواطن من الغلاء والرسوم والضرائب. والجهود الموحدة ضرورة لمعالجة البطالة والكساد في الانتاج ولوقف تدهور الزراعة والصناعة.

والجهود الموحدة لازمة، للانماء المتوازن وتلبية حاجات المواطنين والمناطق من المرافق العامة والبنى التحتية. اما التناقض والخصام فانه يشتت الطاقات وينتج الاربكات ويضعف الثقة ببلدان وبالحكم. وتوحيد الصف الرسمي والشعبي ضروري لمناشدة الاشقاء العرب والاصدقاء في العالم كي يمدوا لنا يد العون والمساعدة كي لا يغرق البلد بالديون والقروض.

ايها السادة، اما على الموازنة فأبرز ما يلفتنا انها تخصص مبلغ ٢٧٠٠ مليار ليرة لفوائد الدين العام والقروض وتخصص ٨٤٥ مليارا كاحتياطي في الموازنة وهذان الرقمان هما اكثر من نصف الموازنة وهذا امر مالي غير مقبول ولا يحقق التوازن المطلوب في النفقات. والملاحظة الثانية التي نسجلها في ذلك الاهمال للصناعة والزراعة وهذا نهج خطر لطالما نبهنا منه في سنوات ومناسبات سابقة فكيف يصح ان يكون نصيب وزارة الصناعة (٠,٠٦٠) ونصيب وزارة الزراعة (٠,٠٨٨) وهذه ارقام لا تكفي للرواتب والثريات واجور المباني والمشاركة في المؤتمرات؟ ثم كف سيكون اتفاق انتاجي كما وعدت الحكومة في بيانها الوزاري في ظل هكذا ارقام في الموازنة للزراعة والصناعة وهما بابا الانماء الاساسيان؟

ونسجل كذلك ان الموازنة تشير الى خفض الضرائب والرسوم على الاملاك وتضاعف رسوم الميكانيك والرسوم على الامور الخزنية ورفع سعر البنزين وهذا معناه اعضاء اصحاب الرساميل والملكيات وارهاق المواطن وتحمله ما لا يطيق. ايها السادة،

ان الاوضاع الاجتماعية باتت فوق المحمول ولا بد من معالجات سريعة من قبل الحكومة فان لم تكن المعالجة بمستوى الطموحات فلتكن بالحدود الدنيا.

وهنا اسئلة مطروحة ننتظر الاجابة عليها:

١ - استلام محصول التبغ والتبناك: متى يتم استلامه حيث شريحة كبيرة من المواطنين تنتظر وهي بحاجة ماسة لان الامور ضيقة والمعيشة الاقتصادية خانقة.

٢ - هل هناك نية لاصدار قانون يهتم بضمان الشيخوخة؟

٣ - الاساتذة المتفرغون في الجامعة اللبنانية: متى سيتم ادخالهم في الملاك؟

٤ - وضع المياه في الشمال وعكار خاصة:

الناس تتساءل وتنتظر بفارغ الصبر الوعود التي قطعها المسؤولين في اثناء زيارتهم الى المناطق. واختم مطالبا بمجلس انماء للشمال ولكل منطقة محرومة اسوة بالمجالس الموجودة مع تحرك مطلوب سريعا من وزارة الخدمات كما طالبنا قبل اليوم لرفع الحرمان عن الشمال وسائر المناطق التي تعيش وضعاً صعباً مماثلاً. املا ان تلقى كلمتي اذانا صاغية عند المعنيين اشكركم، عشتم وعاش لبنان.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ سامي الخطيب.

سامي الخطيب:

رغم اهمية قانون الموازنة العامة، لا يمكن المرور كراما على ما شهدته البلاد مؤخرا على صعيد السجل الرئاسي وما تفجر منه هنا وهناك وما تعلق بالترويكات ووفاتها ولا اكتمك دولة الرئيس - بأنه كان لهذه الوفاة اطيبي الاثر عند الناس لان الجميع مقتنع بأنه لا دور للمؤسسات بظل وفاة الترويكات. ولهذا ندعو من هنا، من على هذا المنبر الى علاقات مسؤولة وتعاون كامل بين الرئاسيات يعطي المؤسسات الدستورية والادارية والرقابية فرصة ممارسة دورها كاملا ضمن اطر القانون والدستور بما فيه مصلحة هذا الوطن. نحن لا نشك اطلاقاً بأن الحكومة عندما وضعت هذه الموازنة اخذت سعر الاعتبار الوضع السياسي العام في المنطقة وفي الداخل، ولا بد انها لاحظت انعكاس هذين الوضعين على الاوضاع الاقتصادية والمالية العامة في البلاد. ولا نخالها غير عابئة بالازمات الاجتماعية، من بطالة وغلاء وركود اقتصادي والتي ترخي بظلالها على حياة المواطن اليومية، بدليل ان رئيس الحكومة نفسه سمى تلبية الحاجات الاجتماعية كأحد اهم اهداف حكومته الحالية. ولا نعتقد بأن الحكومة ستبقى مولعة بالدين، رغم ارتفاع ارقامه الحالية الى حد يتأخم او يزيد عن العشرة مليارات دولار، ونحن اذ نقدر بمسؤولية واعية مع الحكومة السبب والحافز للجوئها الى الدين والحركة الاعمارية في العاصمة ومداخلها، شاهد على ذلك فاننا نكرر التحذير من مغبة الانزلاق والتمادي في تحميل لبنان وشعبه عبء دين جديد مما كانت اسبابه لان العملية السلمية ما زالت بعيدة جدا والاصدقاء الذين تنادوا الى واشنطن مشكورين، ومشكورايضا رئيس الحكومة على ما بذله لانجاح هذا اللقاء، الا ان الوعود التي قطعت لنا هي ذهبية وبراقة لكنها لم تصبح حقيقة بعد ونرجو ان تصبح كذلك، وحتى لو اصبحت فلن تحل لنا مشكلة كل الدين او نصفه. لذلك عليكم ايها السادة الوزراء الذين اخترناكم لهذه المسؤوليات ولهذه المواقع، استنباط الطريق والوسائل الكفيلة بتحسين موارد الخزينة، لا ان ترهقوا المكلف اللبناني وخاصة المحدود الدخل بالضرائب والرسوم وان توفقوا بين تشجيع الاستثمار والحفاظ على قيمة المكلف البسيط ذي الدخل المحدود.

وعلى اي حال هذا كله لا يحقق الهدف الاساسي الذي على الحكومة ان تعمل لتحقيقه قبل كل شيء، وهو

استعادة ثقة المواطن بدولته وحكامه، لاننا بدون هذه الثقة. لا نستطيع الانتقال من حالة الدولة المزرعة الى حالة دولة المؤسسات، ومن دولة المؤسسات الى حالة الوطن، لاننا ايها السادة ما زلنا في لبنان نعيش واقع الدولة ولم نصل بعد الى واقع الوطن بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى.

والوطن باختصار هو مواطن كامل ومؤسسات ذات حركية فاعلة وبناءة. والوطن ايها السادة يعني الجدية الكاملة في ممارسة المسؤولية الوطنية على كل المستويات، ويكون ذلك بالارتفاع عن المصالح الشخصية او الطائفية او الفتوية والابتعاد عن الحساسيات والصغائر واليوميات.

والموازنة ايها السادة التي بين ايدينا ناقشناها معا من خلال جلسات اللجان لم نجد فيها الخطة او البرنامج الواضح والهادف ولكننا وجدنا نقطتين هامتين بين اسطر الموازنة وارقامها وهما:

١ - التمهيد لعمليات خصخصة جديدة في قطاعات الكهرباء والنقل والبريد وربما الهاتف بقصد تخفيف او ابطاء عملية نمو الدين العام وهذا هو مشروع ازمة جيدة في البلاد.

٢ - التمهيد ايضا لفرض رسوم وضرائب جديدة لتمويل المشروعات الاعمارية الجاري تنفيذها او التمويل سلسلة الرتب والرواتب للهيئة التعليمية او للقطاع العام اذا اقرت، وهذه ايضا ستكون مشكلة حادة مع القطاعات العمالية عامة. علما انه لم ترد اية اشارة في الموازنة تتعلق بالاجور في القطاع العام، وفي هذا القطاع يشكو المتقاعدون ويئنون من اوضاعهم المالية والمساوية.

دولة الرئيس، لقد اسهب من سبقني من الزملاء في تحليل الواقع الرقمي للموازنة بشكل عام مرورا بفذلكتها الطويلة التي اعتبر انها تحتوي على قسط كبير من النقد الذاتي تشكر عليه ولذلك لن اجد ضرورة الا بالتأكيد للحكومة رغم فذلكتها في سياستها المالية على النقاط التالية وهي:

القطاع الزراعي:

وليعذرني وزير الزراعة اذا قلت بأن القطاع الزراعي ما زال ضمن اطار الحلم، أي لم يحظ في موازنته الحالية بما يستحق، علما انني سمعت وزير الزراعة في ندوة اجراها في البقاع وقد اسهب في الدفاع عن سياسته وحملها ارقاما كبيرة وووعودا براقة اكثر لذلك اعيد على مسمعه بأنني اصر على النقاط التالية:

اصر على بنك التسليف الزراعي لانه بدون هذا البنك سيقى المزارعون غير احرار حتى في اختيار طريقة قوتهم. واريده سياسة توجيه وارشاد وسياسة توزيع للمساعدات التي ترد الى القطاع الزراعي كما اريد قبل كل شيء استلام محصول التبغ بهذا العام وهذا الكلام موجه ايضا لمعالي وزير المال. فالذين زرعوا التبغ عوضا عن المزروعات الاخرى التي حللنا بها مشكلة سياسية كبيرة وحللنا بها ايضا مشاكل اخرى تتعلق بسمعة لبنان الدولية.

علينا ان نقول لهؤلاء بأن ما زرعه من التبغ سيؤخذ منهم ولو خصصنا من احتياطي الموازنة او من أي مصدر آخر المال لذلك.

اما على صعيد مياه الشفة: وهنا اتوجه الى وزير الموارد اننا نسمع كثيرا من التصريحات هنا وهناك عن خزانات وتجديد لشبكات المياه في كافة الاراضي اللبنانية ولكننا لا نرى حقيقة على الارض مما يجري فكثير من قرى البقاع والبقاع الغربي ما زالت تشتري المياه فهل يجوز ايها السادة ان تبقى قرى خارج الوطن؟ هل يجوز ان تبقى طفيل وحاف ومعربون والخريبة ودير العشائر خارج الوطن؟ كيف يمكننا استعادة هذه القرى الى الوطن اذا لم نصلها بالطريق وبالهاتف والكهرباء؟ كيف تستعاد الى الوطن؟

كيف تستعيد انتماءها الى الوطن اذا لم تتم اليه عبر الانماء المتوازن؟ لماذا قلنا جميعا بالانماء المتوازن؟ لقد قلنا ذلك لتعميق الانتماء الوطني. فالانتماء الوطني لا يتبلور بالتصريحات ولا بالهوية الصماء فقط بل يتبلور بالكهرباء والهاتف والطريق.

وهكذا اقول بأن اية موازنة لا تستعيد هذه القرى الى الوطن هي موازنة مرفوضة وان وافقنا عليها فهي للضرورة. وهناك مشروعات الليطاني والري، ومشروعات العاصي، ومشروعات النفايات.

هل يجوز ان يبقى البقاع اهراءات روما؟

هل يجوز ان يبقى البقاع مستنقعا للنفايات كيفما مررنا؟ اين البيئة؟ اين النفايات والمسالخ التي كنا اعدنا لها في الماضي دراسات وافرة لا نسمع الا التصريحات. نريد عملا ايها السادة يجسد ويعمق انتماءنا الوطني.

دولة الرئيس، وهنا اتوجه الى رئيس الحكومة والحكومة مجتمعة فأقول اردموا هذه الهوة بينكم وبين الناس بما امكنكم ونحن لن نطلب منكم المستحيل وان كنا نقدر حراجه الموقف ودقة المرحلة وقلة الموارد واسبابها وصعوبة الحصول عليها، الا ان الحد الأدنى المطلوب في ترتيب الاولويات والحزم في مراقبة الانفاق لضبطه في كافة المؤسسات ضمن اطر القانون والدستور لمنع الهدر والسرقة وتفعيل اجهزة الرقابة كلها تبقى الاساس في استعادة ثقة الناس وبالتالي الحصول على حكم التاريخ العادل والمنصف والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: دولة الرئيس، السادة النواب،

يظهر ان حساب الحقل لم يتطابق مع حساب البيدر، ما جاء في البيان الوزاري من وعود لم يلحظ من ارقام الميزانية، لذلك جاءت الوعود كثيرة والامكانيات قليلة فنتج عن ذلك ان اصيب الناس بخيبة امل وكنا نتمنى لو ان الحكومة استعادت مشروع الموازنة واعادت دراسته من جديد وقدمته للناس بشكل مبرمج ضمن خطة تقسم على سنوات فمثلا تقول لنا الحكومة: سأنفذ في هذه السنة مشاريع معينة وفي سنة اخرى مشاريع اخرى، وهكذا وبالتالي نستطيع ان نقول من خلال هذا الطرح شأنه من هنا الى سنة ٢٠٠٠ نكون قد قدمنا للناس اشياء مبرمجة للناس والذي نفذناه نكون قد نفذناه سأحصر كلامي في موضوعين اساسيين: الموضوع الاول: لقد ورد يا

دولة الرئيس في البيان الوزاري في الصفحة ٤ الفقرة ٩ ايلاء الجامعة اللبنانية العناية المستمرة التي تستحقها لا سيما لجهة تأكيد الحرص على استقلاليتها الاكاديمية ورفدها بكل اشكال الدعم الممكن ماديا ومعنويا وتنظيما بما في ذلك ما يتعلق بانشاء المدينة الجامعية وتوحيد الكليات هذا ما ورد في البيان الوزاري.

اذا نظرنا يا معالي الوزير ويا دولة الرئيس الى الارقام التي خصصت للتعليم العالي والثقافة فهي فعلا مخيبة للآمال:

اولا فيما يتعلق بالارقام الواردة في الميزانية: ميزانية الجامعة اللبنانية ٩٥ مليارا وكما نتمنى لو رفعت هذه النسبة الى ١٣٠ مليارا فعندها يمكننا القول بأن هذه الميزانية هي ميزانية منتجة.

مثلا دولة الرئيس، صندوق التعاضد اخرج من تعاونية موظفي الدولة اذا كان الاستاذ الجامعي في العادة يتقاضى مساعداته من هذه التعاونية وقد تم نقل هذه الاعتمادات من تعاونية موظفي الدولة الى صندوق التعاضد.

دولة الرئيس، ان هذا الصندوق تبلغ ميزانيته ١١ مليارا وكما نتمنى لو كانت ١٧ مليارا، لان الاستاذ الجامعي بحاجة الى الكثير من المساعدات.

من قال لك بأن ميزانية الصندوق تبلغ ١١ مليارا لو كان الامر كما تقول لكنت الأوضاع على خير ما يرام. ان ميزانيته هي ٥ مليارات في هذه الحالة لا يعود باستطاعتهم ان يأخذوا من التعاونية ولا من الصندوق «لا بدمر عيوداً ولا بالشام يبلحقوا العيد».

المبلغ هو خمس مليارات وليس ١١ مليارا، اكمل حضرة الزميل، ونحن سنطرح سؤالاً حول ذلك.

الرئيس:

معلوماتي هذه من الدكتور اسعد دياب رئيس الجامعة وهذه معلومة لم انتبه لها عند قراءتي للميزانية كذلك ينبغي ان اصححها. اولاً: بالنسبة لاستقلالية الجامعة اللبنانية: هذا الموضوع كلام مثل اية ميزانية او اية دراسة تتم حيث يتم الكلام عن التعليم الرسمي في لبنان للاستغلال اي اننا نستغل الناس وطبيعتهم بدعم التعليم الرسمي في لبنان وهنا يحكى عن استقلالية الجامعة اللبنانية: فالجامعة اللبنانية هي غير مستقلة وانت تعرف يا دولة الرئيس ان هناك وفداً من الاساتذة الجامعيين زارك البارحة وعرض معك كل هذه المشاكل العالقة والتي تحتاج الى الاثبات بأن الجامعة اللبنانية غير مستقلة وانما هي خاضعة لسياسين، ان تعيين العمداء لم يتم حتى اليوم.

لقد قالت الجرائد ان نبيه بري قد اوقفها لانه يريد تشليح الموارد عميدا، اي امر لا يقدر عليه يحملون المسؤولية الى نبيه بري. فاذا كانوا يعتقدون انني سأسكت من الآن وصاعدا فهم واهمون.

الرئيس:

انا اتكلم بهذا الخصوصي امام معالي الوزير لقد قالوا في الصحف ومنها النهار وغيرها ان نبيه بري هو الذي اوقفها.

ابراهيم بيان:

عملية تأجيل تعيين المدراء هي عملية شلل تصاب به الجامعة اللبنانية حالياً، فلا يجوز ان تبقى هذ الجامعة في مجال البازار السياسي. فمعلوماتي بالنسبة لرئيس الجامعة اللبنانية هو انسان نجله ونحترمه وهو ناتج في عمله قبل ان يكون رئيسا للجامعة ويتمتع بسمعة مهمة ووجوده في هذا الموقع ضمن التجاذبات السياسية.

افقده الكثير من «الترشيح» الذي يحمله وحسب معلوماتي ان مدراء الكليات لما تم تعيينهم سابقا لم يكن يوجد تغيير كبير في هذا الموضوع وبقيت الامور نتيجة للمداخلات السياسية جامدة وميتة.

تحريض مدراء الكليات على رئيس الجامعة تحريض العملاء على رئاسة الجامعة لدرجة ان رئيس الجامعة اصبح في موقف لا يحسد عليه فالمشكلة الاساسية هي في اعطاء رئيس الجامعة صلاحيات مهمة تتناسب مع موقفه كرئيس للجامعة اللبنانية والا يصبح وضعه كوضع مجلس الخدمة المدنية اعني ان يطلب منه البقاء في البيت، يعني تصرفوا بالطريقة التي ترونها مناسبة؟ منذ حوالي اربع سنوات تكلفا يا دولة رئيس الحكومة حزل موضوع ملء الفراغات في الجامعة اللبنانية، حيث يوجد موظفون موجودون وقد مضى على تعيينهم عدة سنوات على اساس الفاتورة او مياومون ومجلس الوزراء ابتداء يتكلم بخصوص عملية تثبيت الموظفين ضمن مباراة محصورة بهؤلاء الناس حين ان الجامعة اللبنانية ما زالت جامدة في هذا المجال. لماذا؟ المطلوب ان يحسم هذا الموضوع لان الموظف في هذه الجامعة ينبغي ان يعرف مستقبله ومستقبل اولاده ويستفيد من معطيات الضمان وغيرها لانه لا يجوز ان يبقى على الفاتورة. هذا الكلام قلناه لدى مناقشة البيان الوزاري ونكره ثانية وهو اذا كان بحاجة الى اعتمادات فيجب ان تضاف هذه الاعتمادات.

اريد ان اسأل دولة الرئيس الحريري باي مؤسسة من مؤسساتك ابتدائية كانت ام ثانوية كم يتقاضى الاستاذ الثانوي عندكم؟

هل يجوز ان يكون بدل ساعة التعليم الجامعي ٢٠٠٠٠ ليرة بل ادنى من هذا المبلغ. استاذ جامعي فئة اولى ٢٠٠٠٠ ليرة هل يعقل ذلك؟ يعني ان اردت ان اخلق نوعا من المنافسة بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي بين الجامعة اللبنانية وكليات الجامعة الخاصة كيف يمكن حصول ذلك في ظل هذه الارقام وتلك الحسابات.

كذلك اطالب باعادة النظر في هذا الموضوع وبأن يوضع سعر لائق للساعة في التعليم الجامعي وخاصة ان هناك اعدادا كبيرة من المتعاقدين في هذه الجامعة.

دولة الرئيس، لقد مررنا اثناء الحرب بمشاكل ادت الى خسارة الدولة كثيرا من مصداقيتها كان الطلاب الجامعيون والطلاب الثانويين يأخذون منحاً للتخصص خارج لبنان وجاءت الاحداث وتدني سعر الليرة وحصلت مشاكل في هذا المجال السؤال هو:

لماذا لا يكون هناك عملة تفعيل في هذا المجال: لماذا لا يكون هناك اختيار لمتفوقين من الجامعة اللبنانية في كل كلياتها ويتحدد عددهم. وبالتالي فان هذه المساعدات تقوم على اعتمادات معينة لتشجيع الدراسات خارج لبنان. أي دون ان تكون هذه الامور كلها محصورة في مؤسسات خاصة واستثني من ذلك مؤسسة الحريري التي قامت بجهود تشكر عليها اثناء فترة الاحداث في هذا المجال. اما الآن فالمفروض من الدولة ان تأخذ المبادرة وتستكمل دراسة اوضاع الطلاب خارج لبنان اعني ان رئاسة الجامعة ووزارة التعليم العالي هي التي تضع المعايير الضرورية في هذا المجال وتطبيقها.

كما اننا بحاجة الى اعتمادات في هذا المجال. معالي الوزير، الجامعات في العالم تقوم بتخريج طلابها يعني احد ما نال اجازة او دراسات عليا او شهادة من كلية تقوم بتخريج هؤلاء الطلاب بحفل شوي مهم. بينما في لبنان تعتبر حفلات التخرج مثلاً «طنجرة البوشار» كل واحد يفرق في مكان «دون اي تنسيق او تغطية». هل من المعقول ان يكون هناك جامعة في لبنان تحترم نفسها وبالتالي لا يكون فيها حفلة تخرج واحدة على مستوى لبنان ويشارك كها المسؤولين على مستوى لبنان كله عندها يكون فيها شيء من المعنوية وعزة النفس.

الرئيس: توسع في شرحها اكثر، اشرح هذا الامر لا بأس بذلك، هنا اساس لبنان، هنا اساس تربية لبنان كل فرع ممنوع ان يشارك فرعاً آخر اعني ان كل فرع يخرج كلامه لوحده كل عنزة معلقة بكرعوبها، كما يقول المثل.

ابراهيم بيان: تكاليف حفلات التخرج تجمع من المتخرجين انفسهم، يعني يأخذون مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ليرة ليشتروا بعض الاغراض اللازمة لعملية التخرج او يقومون بتقديم هدية لي أي ان الطالب يدفع من جيبه فهل هذا معقول؟

لبنان كما هو معروف مصدر للثقافة في العالم العربي فكيف يتحول الى دكان بهذه الطريقة ويجبي من الطلاب تكاليف حفلات التخرج؟ معالي الوزير، دولة الرئيس،

نحن في كليتنا ومعاهدنا الخاصة والرسمية في لبنان حتى الآن لا يوجد عندنا كلية تخرج اساتذة تربية رياضية او بدنية من حملة الاجازات تربية رياضية.

جامعاتنا ومؤسساتكم.. بحاجة لهذا الاختصاص، لذلك اتمنى من اليوم ان يباشر بهذا الموضوع. تأتي يا معالي الوزير على ذكر بعض كليات خاصة كليات العلوم النظرية هناك مختبرات لغة في جامعات باريس وغير باريس لتعليم اللغة.

اريد ان اسأل لماذا كليات العلوم النظرية عندنا في الجامعة اللبنانية لا يوجد فيها وسائل سمعية وبصرية متطورة لماذا لا يكون هناك اعتمادات في هذا المجال .

الذي اود قوله ان هذه الميزانية المطروحة لهذه الوزارة لا تكفي الا لعملية تصريف اعمال ، ودفع رواتب وبعض الاعمال البسيطة . هناك صرعة تحدث واتمنى على معالي الوزير ان يسجلها ، وهذا كتاب من خريجي كلية التربية للتعليم الثانوي الذين قاموا بعمل دراسات عليا في كلية التربية واود ان اقرأ فقط النقطة الاولى : قرار ٣٠٨ تاريخ ٢٧/٩/١٩٩٥ صادر على رئيس الجمهورية اللبنانية : يشترط لتسجيل الطالب لاعداد شهادات دبلوم دراسات عليا ان يكون قد حاز شهادة اجازة درجة حسن . . . يعمل بهذا الشرط ابتداء من العام الجامعي ٩٨ - ٩٩ ومعنى ذلك درجة حسن هي مستقبلية الآن اريد ان اسأل ان مئات الطلاب الذين تخرجوا من التعليم الرسمي من كلية التربية وحملوا ماجستير من كلية التربية منع عنهم التسجيل لهذا المعيار اي ان رئيس الجامعة اصدر القرار ولم يطبقه حتى اصبح لدينا شعور بأنه مثل ما يوجد طائفية وظيفية في البلاد فان شهادات الدكتوراه في لبنان كذلك توزع على اساس الطائفية فثلا يحق للموارنة ٥١٪ من شهادات الدكتوراه والمسلمين ٥٠٪ من المعيب ان تحجم الثقافة في لبنان الى هذا الحجم . اعني المطلوب من خريجي كلية التربية ان يسمح لهم بالتسجيل انطلاقا من هذا القرار الآن يا معالي الوزير سازودك بنسخة من هنا القرار وسترى المعاناة التي يتكبدها هؤلاء الطلاب ، أي ان هناك عملية حد لطموحاتهم وتوجهاتهم .

الرئيس : ليس لي علم بها .

ابراهيم بيان : اذا سمحت يا دولة رئيس الحكومة هؤلاء الاشخاص واذا كنت خائفا ان يتم توظيفهم فيما بعد فلا داعي للخوف لانهم موظفون .

رئيس الحكومة : انا ليس عندي معلومات بخصوص هذا الامر ، ولكننا سنجمع المعلومات المختصة به في العادة اية جامعة في العالم عندها قدرة محدودة على استيعاب الطلاب الواجب قبولهم للتخصص في الدكتوراه وليس لهذا الامر علاقة بطائفية فلان او فلان . . .

الرئيس : اذا كان هذا هو الوضع فليس هناك من مشكلة على ان لا يكون الامر خلاف ذلك .

رئيس الحكومة : لا اعتقد ذلك .

الرئيس : اخشى ان يكون الامر صحيحا .

رئيس الحكومة : اذا استطاعت الجامعة ان تستوعب عشرين طالبا للدكتوراه فمن الممكن ان يتقدم مائة فيرفضون ٨٠ منهم ، فهل هذا يعني ان الجامعة ترفضهم بالجملة يعني ان الذين درسوا دكتوراه يعرفون كم تحتاج الجامعة الى تحضيرات من اجل التحضير لشهادة الدكتوراه (مشرفين على البحث ، ومناقشين

وخلافه... لا يوجد جامعة في العالم تستطيع ان تأخذ كل الطلاب الذين تقدموا اليها لقبولهم كطلاب عاين او للدكتوراه...

ابراهيم بيان: بقرار رقمه ١٨٦١ صادر عن رئيس الجامعة اللبنانية هناك مادة نقول: «تختصر العملية في ميدان الاختصاص والتي يغلب عليها الطابع العام وتعطى باللغة الفرنسية واللغة الانكليزية» هناك المشكلة تتعلق بهذه المواد، فمثلا طالب يتخصص في دكتوراه الأدب العربي فنرى ان موارد الاختصاص الاساسية تفرض عليه باللغة الفرنسية او اللغة الانكليزية فهذا لا يجوز. لو انني اتخصص في باريس، فان الاستاذ المشرف يفرض ان تكون اطروحتي باللغة الفرنسية في؟ مشكلة ولكن كيف يمكن ان تطبق هذه الناحية في لبنان...

وسأزودك ايضا بصعومات صادرة عن الجامعة اللبنانية نفسها حتى يعاد النظر فيها لانه لا يجوز ان تبقى الامور بهذا الحجم وايضا معالي الوزير، خريجو كلية التربية لهم رواتب مستحقة عليكم من سنة او سنتين لم تدفع وبدلات نقل لم تدفع هل من المعقول ان يحرم الموظف من راتبه مدة سنتين لا يجوز هذا الامر.

الرئيس: لهم اسوة بعمال المياه وما شابه...

ابراهيم بيان: اريد ان انتقل الى موضوع آخر يتعلق بالوزير جيش هو موضوع الثقافة في لبنان:

لقد طرحنا هذا الموضوع عدة مرات وقلنا للمحافظة على استقلالية النشاطات الثقافية والاندية الثقافية في لبنان، وعدم تأثير المعطيات السياسية عليها يجب دفع مبالغ تشجيعية للاندية الثقافية في لبنان وتحويلها الى اعتمادات هذه الاعتمادات جمدت، اعني ان المساعدات لم تدفع لماذا؟ لا ادري، السؤال الآن للوزير السنيورة: معالي الوزير مساعدات الاندية لم لا تدفع؟

ومعلوماتي ان ديوان المحاسبة يحتفظ بها لماذا يبدو ان هناك تعميما منك منع هذه المساعدات عن هذه الاندية.

دولة الرئيس، منذ اربع سنوات بعد استحداث وزارة الثقافة والتعليم العالي نقلنا مديرية الآثار من وزارة السياحة الى التعليم العالي والثقافة. بصراحة اذا بقيت الامور بهذه الرتبة وقلة النشاط فأنا اول من يقترح اعادة هذه المديرية الى وزارة السياحة لأنه يجب تفعيل دورها الاساسي.

هناك ترابط بين الآثار والسياحة اذ لا يكفي ان نضع «بروكتار» في قلعة معينة بل ينبغي ان نؤمن له حارسا او فنيا، وكذلك فلقد راينا قلعة بعلبك اضيئت ثم اطفئت... وصعدت الامور فاذا لم يكن هناك عملية تنسيق وعملية صيانة لهذه الامور وبالتالي فان كل التكاليف والاموال واغلبها قروض وديون تذهب هباء ولا نستفيد منها شيئا.

وزير الثقافة والتعليم العالي: الموضوع هو موضوع اعتمادات المديرية العامة للآثار متدينة جدا فلو وضعنا الآثار مع السياحة او بالتربية او بالداخلية او بالخارجية فان المشكلة تظل هي نفسها وليست عملية وزارة.

الرئيس: معالي الوزير، نحن نقدرك ونقول بأنك جديد في هذه الوزارة ويلزمك فترة حتى تستطيع ان «تخلص» حتى ان هذه الميزانية التي تقول عنها بانها قليلة لم يصرفوا منها شيئا، فمديرية الآثار لا تشتغل وانا اتحمل مسؤولية كلامي.

بالرغم من ان هذه الميزانية الصغيرة الا اننا سنترك الفرصة لك لاننا عندنا ثقة بأنه يمكنك ان تغير الامور ان شاء الله. ولكن انا اقول بانها لا تشتغل.

ابراهيم بيان: لهذا السبب معالي الوزير نحن نطالب، بزيادة الاعتمادات اذ ان هذه الاعتمادات الحالية هي مخيبة للآمال.

اولا، بالنسبة للمديرية - معالي الوزير - عمال الآثار الذين كانوا مئة اصبخوا عشرة يعني البعض قد توفي والبعض الاخر تقاعد كما قال معالي الوزير. كذلك لا يوجد حراس، ومهندسون عددهم قليل جدا، يعني ان هناك ملاكات يلزمها اعادة ملء للفراغات الموجودة بها، وهذا الامر لا يصير... يعني اذا اراد شخص ان يزور قلعة عتوج او قلعة بعلبك او قلعة صور فاننا نرى الاعشاب تنمو في جدرانها وتؤدي الى تاكلها. حيث لا يوجد عمال تنظيفات تقوم بمهمة التنظيف وهذا الامر لا يعقل ويجب ان يكون هناك صيانة للاماكن الاثرية. نحن يا معالي الوزير عاتبون كثيرا على هذا البلد، على لبنان لانه يأخذ منا اكثر مما يعطينا فعائدات قلعة بعلبك جزء كبير منها تأخذه المالية وفي بعلبك نشاهد دائما اثارا مهمة قد تم استخراجها عبارة عن ذهبيات متنوعة وتنقل الى جهة مجهولة لا نعرف الى اين؟

وزير الثقافة: توضع في المتحف الوطني.

ابراهيم بيان: توضع في المتحف الوطني «على راسي» ولكننا لا نراها. نحن نستغرب هذا الامر. لذلك اطالب باقامة متحف في بعلبك لعرض هذه الاثريات وبالتالي المطلوب منكم يا معالي الوزير ومن الاجهزة الامنية ان نقوم بجمع كل الاثريات المسروقة والاثريات المستعارة الموجودة في بيوت بعلبك وغيرها وتوضع في هذا المتحف. يعني ان هناك امورا لا ينبغي ان تستمر على هذا النحو.

لقد كنت اود ان اتكلم في مواضيع اخرى كثيرة ولكن دولة الرئيس ابلغني بأن وقتي قد شارف على الانتهاء. لذلك رجاء وطلب موجه الى كل اصحاب المعالي ورئيس الحكومة بشكل اساسي يجب دعم الريف... يجب دعم الريف، يجب دعم الريف، معالي وزير الزراعة، معالي وزير الشؤون القروية والبلدية نحن في بلادنا يا معالي الوزير نقول «سبحان الحي الباقي» فاذا

استمريت على هذا النحو فالناس ستقول «سبحان الباقي بالحي». الناس هربت من الاحياء باتجاه المدينة وقرانا اصبحت فارغة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ جورج قصارجي.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، اسمحوا لي ان ارفع هذه العناوين التي هي اهداف واعمال حكومة اليوم الحكومة بحاجة للمال، الهدر، العمولات، والسمسرات مسلمت لا تمس. تحصيل الاموال لا يأتي الا من دم الشعب وعرقه.

اود في بداية الحديث ان اتنى على حكومتنا الكريمة التي اخذت على عاتقها في برنامجها معالجة الوضع الاجتماعي والاقتصادي معتبرة هذا الامر من اول الاولويات.

اتمنى على هذه الحكومة ان تتكرم بالرد علينا خلافا للعادة التي دأبت على ممارستها في سد الآذان بالطين والعجين ونود ان نؤكد ان ما نطرحه عليها ليس لنا أي مصلحة فيه خاصة وانها تعلم حق العلم بأن موقفنا السياسي ليس لجهة دون اخرى وليست متحيزة لفئة من الفئات الا فئة واحدة هي الوطن الذي اولانا الثقة لتكلم باسمه ولنطرح همومه وشجونته تحت هذه القبة.

واسمحوا لي يا دولة الرئيس ان اركز على نقطتين هامتين تشغلان الراي العام اللبناني هما الهاتف ورفع التعرفة عليه.

التعويضات من صندوق المهجرين التي طالت الفئات غير المستحقة وتناست الفئات صاحبة الحق.

واما عن المهجرين وصندوق المهجرين فلقد كنا نشاهد من بعيد ونسمع عن الهدر في هذه الوزارة وكنا نتساءل عن صحة هذه المعلومات الى ان جاء اليوم الذي جاء صندوق المهجرين الى البقاع وتحديد في بلدة تعلبايا وشاهدنا بام العين مأساة الدفع للمهجرين لا ابالغ يا سادة اذا قلت ان المستحقين لم يستفيدوا من هذا الصندوق بل الذين لم يطالهم لا التهجير ولا الضرر هم الذين استفادوا. تصوروا ان بيتا واحدا في تعلبايا يتقاضى كل فرد من افراد الاسرة الساكنة فيه خمسة ملايين ليرة من صندوق المهجرين دفع لاصحاب هذا المنزل اكثر من ثمنه وهو قائم لم يتضرر وباندي اصحابه. واناس آخرين قبضوا من الصندوق وليس لهم أي بيت او مسكن في تعلبايا لا قديما ولا حديثا. وامثلة كثيرة من هذا القبيل فمن اراد تفصيلا لدينا ملفا كاملا لهذا الموضوع استطعنا بوسائلنا الخاصة الحصول عليه لان الوزارة لم تزودنا باي لائحة للمستفيدين. اما عن المستحقين الشرعيين فانهم لم يتقاضوا قرشا واحدا الا فيما ندر. وعندما طالبنا تلقينا وعودا بانهم سيدفعون لعدد آخر من اهالي تعلبايا فقمنا باعداد ملفات كاملة عن كل منزل ووضعناها بتصرف الادارة. لكن شيئا من هذا القبيل لم يتم ولم تقدم الوزارة حتى الآن بوضع ملحق للمستفيدين الحقيقيين.

دولة الرئيس، اني اتمنى عليكم ان تؤلفوا لجنة نيابية للتحقيق بهذا الموضوع الهام جدا فان موظفي تعلبايا مصابون بخيبة امل كبيرة ومرارة وهم ناقدون على الحكومة و ادائها.

الرئيس: من اين دفع لهم.

جورج قصارجي: صندوق المهجرين يقولون بان هذا ملف سياسي والاسماء اتت بملف لا علاقة لاحد به.

فاذا كان هناك ملفات سياسية ترد، معنى ذلك ان كل مسؤول في الدولة يحضر ملفا ويقبض مليارين وثلاثة واربعة ونحن نفتش عن ٥ قروض ضريبة ندفعها للناس.

واما عن تغطية العجز عن طريق الجباية في مصلحة كهرباء لبنان فاني هنا احذر الحكومة ان لا تعتمد كثيرا على هذا الامر خاصة وانها خاضت التجربة ولزمت الجباية منذ سنتين لكن هذه الجباية لم تتحسن عن الاربعين في المئة فاني اتوقع من الآن ان هذه الجباية لن تتغير ولن تستطيع تغطية العجز الحاصل. واني اخشى ان تلجأ الحكومة بعد ذلك الى زيادة جديدة على الكهرباء وهو امر لن يتحملة المواطن. مطلقا، على الحكومة ان تحضر منذ الان عن بديل صالح لتغطية هذا العجز المتوقع.

وللمناسبة سيدي الرئيس فان الوزارات تعتمد من وقت لآخر الى بعض الزيادات في قطاعاتها دون العودة الى مجلس النواب والقانون يميز لها ذلك. ما اطلبه ورحمة بهذا المواطن ان تعيد الامور الى نصابها ونعمل على اصدار تشريع جديد يمنع اي زيادة على المواطن من قبل الوزارات الا بعد موافقة مجلس النواب الذي يمثل الشعب ويتحسس معاناته اكثر من أي جهة اخرى.

يخطر لنا تلقائيا قضية البريد في بلادنا ومن ابام اجدادنا كان البريد يوزع على الحمار نحن نطالب اليوم ان نعود الى هذه الحالة لانها اسرع بمئة مرة عما هي عليه اليوم، الدولة لا تعتبر اهتماما للبريد على اهميته لكنكم ستكتشفون معي غدا ان هذه الحكومة تقصد القضاء على هذه المؤسسة والهدف هو تلزيم هذا الامر لشركة خاصة على غرار اوجيرو. تريد هذه الدولة ان تقول ان الحكومة تاجر فاشل لكن الحقيقة ان الحكومة ليست تاجرا فاشلا لكن القيمين عليها هم فاشلون ولا يريدونها ناجحة، ان على صعيد الاداء الاداري او التنظيمي او التنفيذي. وهكذا تستمر العملية عملية تلزيم قطاعات الدولة الى الشركات الخاصة شاهدا منها الكثير والاتي اعظم... اطالب امامكم يا دولة الرئيس ان تنتبه وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وان تعيد النظر بادائها وادارتها وان نتوقف عن تلزيم قطاعاتها بل تقوم بنفسها باستثمار هذه القطاعات وهي تعلم حق العلم بأن استثمار الهاتف والبريد هو مشروع رابح والا لما قبلت الشركات بالتزامها. وان تنتبه لمصلحة المواطن. ان كان تاجرا او صناعيا او عاملا في قطاع الخدمات فالاتصال الهاتفي والبريدي امر حيوي وهام ولا يجوز التغافل عنه او اهماله.

دولة الرئيس، اني عندما احاول ان اطرح في هذا المجلس بعض معاناة المواطن محاولا ان اقوم بالدور الذي اؤتمنت عليه من المواطن ككل نائب في هذا المجلس، فاذا كان ما نقوله اليوم سيبقى كلاما فاني اتمنى على الجميع اخذ المبادرة لاتخاذ القرارات المناسبة لبحثه وايجاد السبل المناسبة. فاما ان نتوقف بعدها عن الكلام في المجلس ونقف

متفرجن غير متدخلين على ما يقوم به الوزراء واما ان يكون لنا الفعالية المناسبة في تقويم عمل الحكومة بما يريده الشعب لاننا مؤمنون بأن ما يجب ان تقوم به الحكومة يجب ان يصب في مصلحة المواطن، لا الى دمار المواطن وتجويعه.

اقترح سيدي الرئيس ان نجد حلا لهذه المسألة بالطريقة التي ترونها مناسبة ويا حبذا لو استطعنا الحصول على اجابة مباشرة من الوزير المختص عندما نتعرض لسؤال معين يختص بوزارته حتى ولو طالت الجلسات ساعات او اياما نكون بذلك قد اجبنا المواطن على الاسئلة التي يطرحها علينا ونحن نوصلها بدورنا الى المجلس، في الوضع الحالي يسمع المواطن السؤال من النائب لكنه لا يتلقى اي جواب وتبقى الامور معلقة، والقليل النادر من الوزراء من يجيبنا على استئلتنا بعد انتهاء الجلسات. اصف الى هذا الامر امرا آخر عندما نسمع او نقرأ بعض المسائل التي تمس الحكومة ووزاراتها يسمعها المواطن او يقرأها وينتظر ردا من جهة رسمية عليها لكن دون جدوى. اعطي مثالا صغيرا ما جاء على لسان احد المسؤولين بحضور بعض النواب في احد برامج اجهزة الاعلام المسموعة يتابعه الغالبية العظمى من المواطنين حيث اكد ان احد الموظفين انفقت عليه ادارته «وقد سماها بالاسهم» اكثر من ٨٠٠ الف دولار اميركي للعلاج في الخارج وموظفين آخرين بمبالغ مشابهة، سمع المواطن الخبر لكنه لم يسمع أي تأكيد او توضيح لهذا الامر، مثل هذا الموضوع ومواضيع اخرى مشابهة تطعن المواطن في الصميم وتؤذيه خاصة وانه مدعو لدفع الضريبة والرسوم المستحقة التي تتزايد يوما بعد يوم. لماذا لا يتم تأليف لجنة تحقيق دائمة مهمتها متابعة هذه الامور لترد على ما يأتي على السنة النواب بالاضافة الى ما يصدر من اجهزة الاعلام، اسوق هذا الاقتراح مؤيدا ما اقترحه النائب غسان مطر بتعيين مثل هكذا لجنة في الجلسة الماضية.

وسنعود للكلام الذي كررناه عشر مرات على الوزارات وقضية الشؤون البلدية ستتكلم عنها لخامس مرة اليوم فاسمعوا لعل ذلك يغير في الامر شيئا.

وفي هذا الامر اتوجه الى وزارة الشؤون البلدية والقروية بلفت النظر الى ان المتعهدين الذين يعملون داخل المدن والقرى يقومون بالحفريات حسب مقتضى عملهم فينجزون العمل بدون مراقبة البلدية المحلية لكنهم لا يعيدوا الطريق الى حالته السابقة حسب الاصول فاننا نتمنى على معالي الوزير ان ينفذ القانون القديم الذي يقضي بوضع كفالة مالية على المتعهدين ولا تسدد الا بعد انجاز العمل وردم الحفرة وتزفيتا لاننا نعاني من حفر في الطرقات مضى عليها اكثر من سنة من متعهدين تقاضوا ما لهم ولم يقوموا بما عليهم.

ونتمنى على جميع الوزارات التشديد في الحصول على براءة ذمة من البلدية قبل ان يتقاضى المتعهد كامل حقة في الالتزام وبدون البزاة لن تدفع او تنهي اي معاملة.

وزارة الخارجية سنسألها كذلك ذات الاسئلة فلا جديد فيها والطبعة ذاتها نقرأها كل مرة. وزارة الخارجية، وبالفهم الملاان تربح وتكسب من بعض سفاراتنا المنتجة في بعض البلدان، كنا وفي المجلس النيابي قد خصصنا اموالا لفتح بعض السفارات ومنها سفارة للبنان في ارمينيا، لكن الوزارة قامت بواجباتها مثلا في كازاخستان

واهملت ذلك في ارمينيا وما زلنا ننتظر وعود الوزير المختص الذي لا عذر له. ومن الوزارة تفوح رائحة الجوازات الخاصة، حيث يحصل عليها من يحق له ومن لا يحق له، لذلك اطالب بأن تستبدل جوازاتنا الخاصة لاعضاء المجلس بجوازات اخرى مميزة عن هذه الجوازات لانها اصبحت تؤخرنا امام الامن العام بدلا من تسهيل الامور بسبب تشييعها وتوزيعها على المحاسبين. واعدود من جديد لتذكير معالي الوزير بقضية الاراضي التركية في لبنان واراضي اللبنانيين في تركيا وهي مساحات واسعة لا يستهان بها راجيين استكمال مشروع الاستبدال الذي توقف العمل عليه منذ العام ١٩٥٧ ولقد تقدمنا من معاليكم بطلب يشرح هذا الامر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٩٣، وهذه خامس مرة نقرأها.

واما لوزارة الزراعة ووزيرها بقاعي زحلاوي يعيش هموم المزارع بيوميته نرجو مه ان ينتبه الى ما يلي:

١ - تصدت الدولة للزراعات الممنوعة ونجحت الى حد بعيد، وهذا ما نريده لكننا نريد ايضا إيجاد البديل العملي والشرعي، اقترح ان يكون هذا البديل انشاء مصنع للزيوت من دوار الشمس والصويا وبلاضافة لتشجيع زراعة البطاطا من النوع المستعمل لصناعة الشيبس لانها حاليا تستورد بكميات لا باس بها من الخارج بعد تواجد مشاريع الري خاصة في المنطقة الواقعة بين الهرمل وبعبك حيث تتوفر المياه من نهر العاصي.

٢ - مساحة الفلاحين او اصحاب مزارع الدواجن يدعم الادوية والاسمدة الزراعية واللقاحات للدواجن.

٣ - وحيث يعمل حوالي اكثر من ٦٠٪ من الشعب اللبناني في الزراعة وبالتحديد اهالي البقاع بنسبة اكبر كمزارعين يعتمدون في معيشتهم على محاصيلهم او كأشخاص يعملون في اعمال لها علاقة بالزراعة كتصنيع المنتجات الزراعية وتسويقها. ولما جاء في بيانكم الوزاري اعتبار الزراعة احد اعمدة الاقتصاد الوطني نذكركم بأنها اكثر من ذلك فهي المورد الرئيسي لحوالي ٧٠٪ من البقاعيين ومن الشماليين في سهل عكار والجنوب وكذلك سهول الساحل... ودرجت الدولة على حماية انتاجها بصورة عامة وسنتت تشريعات مختلفة تؤول الى تأمين هذه الحماية من كل مزاحمة خصوصا خلال ذروة مواسمها الزراعية. ونحن من اشد الدول حاجة الى حماية انتاجنا لا سيما الزراعي منه لما يلاقه من مزاحمات عديدة لا نقوى على دفعها الا باتخاذ تدابير فعالة.

يتحتم على الحكومة ان تجد طريقة مستمرة لضمان تصريف منتوجاتنا الزراعية بأسعار تضمن للفلاح وللمنتج تغطية اكلافة على الاقل وتأمين ما امكن من سبل العيش. فمن الشمندر الى التفاح والبطاطا والبصل والبندورة وانواع الفواكه من الكرز الى المشمش وخير مثال على ذلك ازمة العنب الاخيرة التي شهدت كساد الموسم في ارضه حيث عاش البقاعيين من سوء الحظ. لم يعد من الجائز ابقاء هذا السهل وهذه المنطقة بدون مركز عصري كبير ترعاه وزارة الزراعة لتوضيب وحماية كل الانتاج الزراعي. وكذلك الى مصنع عصري ضروري لاعداد المحاصيل الزراعية للاستهلاك والتصدير الخارجي. ومن هنا نطالب بالقضاء على مزاحمة الاستيراد لكافة مزرعاتنا.

واخيرا مراقبة معامل الكحول وتحديد انتاجها وسبل استعماله ومنع تلويثه باستخراج العرق من غير العنب كالميلاس وغيره. كما ينبغي ايضا درس الطرق الفنية الحديثة المؤدية لتحسين توضيب وحفظ العنب بشكل يساعد على تصديره الى الخارج حيث توجد اسواق كثيرة تضمن تصريف انتاجنا بكامله لانه يمكنه مزاحمة العنب الاجنبي بالنظر لجودة اصناف عنبنا ولتأخر مواسمه.

كما ان سهل البقاع بحاجة الى معمل جديد حديث لانتاج السكر من الشمندر السكري المزروع بكميات كبيرة في سهلنا واعادة النظر بطريقة دعم الشمندر السكري والبحث بالجدوى الاقتصادية لهكذا سياسة. كان لدينا معمل للشمندر يريدون بيعه حديد خردة منذ عشر سنوات ولم يشتره احد. فأعطوه المال وتم تشغيله من جديد واصبحنا ننتج الشمندر السكري، طن السكر يكلفنا الف دولار فيه بينما نأتي به من الخارج بثلاثماية دولار.

المعمل مهترى وعمره اكثر من ٣٠ - ٤٠ سنة ولا يعمل ندفع ٢٥ مليار دعما للشمندر، ليس دعما للمزارعين بل بسبب انعدام وجود معمل حديث.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، كلفة طن السكر اعلى في لبنان، هذا صحيح والسبب هو ان الدولة تدعم قطاع زراعة الشمندر السكري وهي مشكورة طبعاً.

اما تحديث المصنع فهو امر مطلوب ولكن لا يريد ان يؤدي هذا النقاش الى رفع الدعم عن زراعة الشمندر السكري.

جورج قصارجي:

الرجاء ان تفهموني، المعمل الموجود غير نافع ولا يعطي انتاجا نريد معملا حديثا هذا ما اقول فالدعم الذي ندفعه ليس للمزارعين بل بسبب قلة عدم وجود اجهزة حديثة للمعمل.

اما بالنسبة للهاتف ولا ادري من اخاطب في هذا القطاع لاني كلما توجهت بسؤال عن الهاتف القى ردا من مؤسسة اوجيرو فلماذا لا تسمى هذه الوزارة بوزارة اوجيرو، نعرف آنذاك من نخاطب ولمن نتوجه، والثقة التي اعطاها هذا المجلس الى وزارة اسمها وزارة الهاتف كان من الاولى ان نعطيها الى وزارة اوجيرو التي بسطت سلطتها عليها لتصبح هي الوزارة بعينها والمرجع الوحيد لها.

تعلمون يا دولة الرئيس اننا عندما تصدينا لرفع اسعار الكهرباء وحاولنا معكم لاشهر عدة بل لسنين حتى لجأنا الى صاحب الحق اعني به المواطن ورفعنا شعار «نور ولا تدفع» كيف تعرضنا لهجوم واسع من الجهات المستفيدة بأن جورج قصارجي يقوم بدور المحرض لعدم تسديد اجور الكهرباء واليوم وحتى بعد القليل من التنزيلات والتنازلات من الحكومة رأى المواطن نفسه عاجزا عن دفع هذه الفاتورة. واليوم وانا اطالب بعدم رفع اسعار التخابر يأتيني الرد من اوجيرو وليس من الوزارة بأني اسعى الى مكاسب سياسية وكأن هذه الاوجيرو قد

اصبحت بسحر ساحر مدافعة عن المواطن اكثر من النائب الذي انتخبه الشعب، هذا ما قرأته في الجريدة حيث ردت علي اوجيرو.

ان مؤسسة الهاتف ايها السادة تقوم اليوم بمد شبكات في البقاع في الكروم والسهول ولا ادري الى اين ستصل هذه الشبكات ولم تحاول ان تتوجه لما هو اولى أي الى الأماكن الأهلة بالسكان مثل خط شتورة - بر الياس عنجر وخط كسارة المدينة الصناعية الفرزل وخطوط قب الياس وغيرها من الاماكن المكتظة بالسكان.

اسوق اليكم مثلاً عما تفعله وزارة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية: لقد لزمّت الوزارة السنة الماضية اعادة تأهيل بناء الهاتف في زحلة وقامت بالطرش والدهان من الداخل والخارج ثم اعادة التلزييم مرة اخرى للبناء نفسه وفي السنة نفسها. قلنا ان البناء انتهى واصبح جاهزا ولائقا للعمل. فوجئنا اليوم بأن هذا البناء قد لزم مرة ثالثة وهذا الالتزام يقتضي بنزع الدهان وتلبيس الجدران بالحجر الطبيعي. فما رأيكم بدولة تفتش على القروض في البنوك والصناديق العربية والعلمية لتهدير هذه الاموال على جدار بما يوازي اضعاف مضاعفة لبنائه؟ ويقولون يا سادتي اين الهدر... ناهيك عن اعداد من الموظفين مكدسة في غرف الستراتالات ليدس لها اي عمل الا انها ارضاء لحاظر النافذين، واطهار اهمية اجيرو امامهم فهي تدعي بانها ستؤمن العمل في الستراتالات على مدار ٢٤ ساعة.

فاسمحوا لي ان اتوجه بالشكر الى الامن السوري الشقيق الذي يفرز عنصرا من المخابرات السورية في الستراتال ليكون الوحيد الموجود في الهاتف في فترة ما بعد الظهر الساعة الرابعة الى صباح اليوم التالي في زحلة مثلاً ويدفعون رواتب اضافية للشباب المرضي عنهم في اوجيرو على اساس انهم يعملون ٢٤ ساعة كذلك عدد لا بأس به من الشباب بالستراتال يأخذون رواتب من الدولة وليس من اوجيرو لا عمل لهم. هذا ما يحصل في زحلة مما يعني ان ذلك يحصل ببقية الستراتالات.

لدينا اموال مهدورة تحت الارض، عندما تم تركيب الكابلات والستراتالات الجديدة بقيت الكابلات القديمة النحاسية تحت الارض بملايين الليرات. يمكن ان نكلف الشباب الذين لا عمل لهم بنزع هذه الكابلات لانهم يرغبون بالعمل. مثل آخر: لا نسمع سوى بالتدشين: «دشنا ستراتال شتورة، دشنا ستراتال رياق، دشنا ستراتال في صيدا... الخ. فيظهر المسؤول على التلفزيون ويعلن تدشين الستراتال واستلامه فيتبين ان الستراتال لن يعمل قبل تسعة اشهر او سنة كالشورى عندنا نسأله ما الاسباب؟ الاسباب نرفها كمقاولين سابقا واغلب الزملاء النواب يعرفونها ايضا. عندما يلزم المتعهد عملا يأتي بالمعدات الى الورشة يسلمها ويأخذ ٧٠٪ من قيمة العقد. يبقى ٣٠٪ للحفريات وتسكيرات... الخ، ما يحصل هو ان الدولة تستدين ونأتي الى شركة اريكسون وسيمنس ونستلم منها علبة بالستراتالات على انها تعمل فنكتشف انها لم تشغل بعد.

ستراتال شتورا استلموه منذ ثلاثة اشهر قال المدير العام على التلفزيون ان هذا الستراتال يحتاج لمدة تسعة اشهر كي يشغل، اذ ان الحفريات وامداد الكابلات لم تحصل بعد. بدأوا بالحفريات الآن. يستلمون الستراتال وبعدها

يبدأون بالحفريات، بدل عمل العكس، البدء بالحفريات لجلب الخط الى الستترال ووصلها بالعلب، اننا ندفع فقط.

مع كل ما تقدم فاني وعلى سبيل المحاولة اليائسة ارفع عبر هذا المجلس وامام السلطتين اللبنانييتين امور الهاتف الهامة لعل في هذه المحاولة فائدة يريدونها المواطن ويتمناها الوطن.

١ - قضية زيادة الرسوم على الهاتف وبعض الجوانب من الاخطاء التي ترتكبها وزارة الهاتف بحق المواطن: * تقول الوزارة بأن رسم التخابر لم يبلغ مستويات فرنسا وفي بريطانيا وان هذا الرسم هو اخص من الرسم في هذه الدول.

* نحن يا سادة نقبل بأن ترفعوا الرسم الى ما يوازيه في فرنسا وفي بريطانيا شرط ان تزيدوا دخل المواطن كما هي الحال في هاتين الدولتين. وان يصبح الحد الأدنى للاجور ممساويا الحد الأدنى في هذه الدول. وايضا ان تصبح مستوى الخدمات والصيانة لدينا موازية للمستوى لديهم. مع كل هذا فاني ساوضح لكم ان الهاتف في لبنان هو الاغلى في العالم.

١ - رسم التركيب والتأسيس في التعرفة الجديدة هو: ٤٠٠٠٠٠ ل. ل.

٢ - رسم تحديث وتأهيل: ١٢٥٠٠٠ ل. ل.

٣ - يضاف اليها سلفة بمبلغ: ١٠٠٠٠٠ ل. ل.

فيكون المجموع: ٦٢٥٠٠٠ ل. ل.

وهو اعلى رقم في العالم لتركيب خط هاتفي.

* تتباهى الوزارة بأنها خفضت رسم الخط الثاني واسأل هل حصل المواطن على الخط الاول لتخفيض له الخط الثاني؟ وهل من يركب خطا ثانيا هو مواطن يحتاج الى تخفيض؟ ثم تدعي ان زيادة سعر التخابر هو ضروري للقيام بأعمال الصيانة. ان رسم التأسيس الذي تجنيه الدولة كان للقيام بذلك خاصة وان الوزارة كما تقول قد تعاقدت مع شركات اجنبية بأدنى الاسعار لتنفيذ المليون خط والكل يعلم بان توسيع الشبكة لزيادة الخطوط يؤدي الى تدني سعر كلفة الخط الواحد الى حده الأدنى وبالتالي فان رسم التأسيس سيكون كافيا لتغطية النفقة الناتجة عن الصيانة. ان هذه الوزارة تدعي ايضا ان هذه الزيادة ستقوم بترشيد المواطن للتخفيف من التخابر، اعتقد هنا ان اللبناني ليس بحاجة للترشيد، اتركوا له الكلام على الهاتف على الاقل. ثم تقول انها قضت على الاعطال، بربكم ما هي نسبة الخطوط التي تعمل في لبنان اثناء هطول الامطار. وايضا تطمئن الوزارة اللبنانيين. انها لن تزيد اسعار المخابرات الدولية. وهل هناك اغلى من لبنان في اسعار هذه المخابرات لتزيدها، علما بان سياسة الدولة متجهة لتشجيع الاعمال التجارية مع الخارج، فكيف يكون التشجيع اذا بقيت اسعار المخابرات الخارجية هي الاغلى في العالم. مثالا على ذلك توجد على

كل شوارع العاصمة ارمات تقول الاتصال بالعالم سعر المخابرة \$١,٥٠ بينما عندنا هو \$٣ ان التجار في لبنان يستعملون كلمة Call beek (كول باك) اي الدفع في الخارج لان سعر المخابرة من اليابان ١/٤ \$١ ومن لبنان \$٣، في الولايات المتحدة ٠,٨٥ سنت.

* وايضا تدافع وزارة الهاتف عن جملة امور منها ان دول العالم تزيد من اسعار المخابرات مرة او مرتين في السنة - (كل ذلك مكتوب في الصحف، اخذته نقلا عن اوجيرو) - وتتناسى ان هذه الدول تزيد الرواتب والاجور مرة او مرتين في السنة ايضا. ناهيك عن الحاجة الملحة لدى المؤسسات بالاشتراك في الانترنت والخطوط السريعة وغيرها فهل تستطيع هذه الشركات ان تستعمل الخطوط الهاتفية العالمية مع مصادر المعلومات هذه، «دون قرصنة او سرقة» بالسعر الذي تضعه الدولة حاليا؟ ونحن ندعي باننا نسعى للتنمية الاقتصادية والتجارية وتبادل المعلومات مع العالم اجمع. اليس التعرفة المرتفعة هي احد اسباب الفضائح والفساد والتي كان آخرها شبكة بدارو. نحن لا نرى يا سادة مبررا للزيادة الا التغطية المالية لارباح شركة «اوجيرو» بكل ما تمثل، ونفي الخصخصة لا يقلل مما يجري داخل هذه الوزارة من خصخصة. فلقد خصصت الصيانة، وخصصت الخليوي، وخصصت الخدمات وخصصت التمديدات وخصصت البريد وتتجه اليوم لخصخصة البث الفضائي والاستيلاء عليه ولا ندري ماذا يخبىء المستقبل. على ضوء ما تقدم ولاننا نسعى الى الافضل دون اي خلفية سياسية فاني لا اريد من كل ما اقله الا نقل المعاناة والحلول البديلة لحالة متردية لما أوتمنت عليه من اللبنانيين فاني اطالب باسم كل اللبنانيين من وزارة الهاتف ورئيس الحكومة الذي تربع على عرش هذه الوزارة، بما يلي:

١ - ايقاف العمل بالتعرفة الجديدة نهائيا ووضع تعرفه مرنة تجعل الهاتف الوطني ملجأ ينافس الهاتف الخليوي.

٢ - خفض الرسم على الخط الثاني و الخطوط الاضافية الباقية الاخرى لتحصل المؤسسات عليها والى استعمال الخط الوطني كي لا تلجأ الى الخطوط الخليوية.

٣ - ايقاف العمل نهائيا بالرمز بين المناطق (ستة رموز) وجعل لبنان منطقة واحدة لجهة الرسوم، كما حدث في فرنسا حديثا تشجيعا للحركة الاقتصادية داخل الوطن في ١٨/١٠/١٩٩٦ لغت الحكومة الفرنسية تسعيرة الرمز بين كل محافظات الفرنسية.

ايها الزملاء ان معدل الحد الأدنى لقسط الهاتف في زحلة هو ١٠٠٠٠٠ ل. ل. ومنهم من يدفع بمئات الالوف اذا حسب المعدل الأدنى ١٥٠٠٠٠ ل. ل. تصبح اليوم الفاتورة الجديدة ٢٢٥٠٠٠ ل. ل. بالتعرفة الجديدة.

وقد بدأ العمل بهذه التعرفة اعتبارا من شهرين أو اكثر أي منذ اول تشرين الثاني فالدقيقة الواحدة كانت بعشر ليرات ضمن بيروت واصبحت اليوم: ثلاثين ليرة للدقيقة الاولى والباقي بعشرين ليرة، واذا اردت ان تطلب

صيدا من بيروت فان كلفة الدقيقة الاولى خمسون ليرة، والدقيقة الثانية اربعين ليرة وكانت سابقا بعشرين ليرة. فاذا اجرينا عملية حسابية فان الى ١٠٠,٠٠٠ ليرة تصبح ٢٢٥٠٠٠ ليرة. لذلك اتوجه الى الاخوة الزملاء في هذا المجلس الكريم ان يقفوا مع الشعب الذي يمثلون ويدعموا طلبي بالتوقف عن تسديد الفواتير الهاتفية على التسعيرة الجديدة والضغط على الحكومة حتى نتراجع عن هذه الزيادة الجائرة وليثبت شعب لبنان اليوم انه حاضر وموجود بالرغم مما يقال ان في لبنان حكومة لكن الشعب غائب.

دولة الرئيس، بعد كل هذه الاسباب ارجو ان تطرحوا الثقة باسمي على وزير البريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية في حال عدم الرجوع عن هذه الزيادة قبل نهاية جلسات تصديق الموازنة ولكم الشكر

الرئيس: الكلمة للزمل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، الاخوة الزملاء النواب الكرام.

ماذا في الافق السياسي وفي الافق الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي؟ ماذا نقرأ في ارقام الموازنة؟ ماذا نقرأ في النصوص القانونية لمشروع الموازنة؟ وماذا نقرأ في فذلكة الموازنة؟ وما هي الرؤية البرنامجية الواقعية البديلة؟ والسياسة الاقتصادية والاعمارية البناء، في مجابهة السياسات المالية والاقتصادية التي تندرج في سياق النهج الحكومي، وماذا على الترويك؟ في الافق انسداد لتسوية واحتقان خطير على المستوى الوطني سببه مأزق التسوية الذي بدا مع حكومة العمل واستمر مع حكومة الليكود. هذا الاحتقان سيعبر حتما عن نفسه بانفجار تجلياته كافة وقد تكون شتى. هذا الانفجار ربما عبر عن نفسه بعدوان خطير على لبنان اولاً، ثم تناول اوضاعا داخل سوريا لتندلع حرب شاملة. (سارسم لك البرنامج البديل، لكن يجب ان نقرأ). نعم في الافق خطر صهيوني هو الاخطر ويستدعي منا جميعا وحدة وطنية وتماسكاً داخلياً ومناعة واستقراراً وسلماً اهلياً نعرزه.

التحدي الاخطر اننا امام احتمالات حرب شاملة وامام احتمالات عدوان شرس ربما هو الأرجح وسيكون الاشرس في حال وقع بعد عدوان نيسان. اما الاعتداءات الصهيونية المتكررة فقد باتت خبزنا اليومي وربما لحقها ضغوط على المستوى الارهابي كما حصل في طبرجا وفي حي البرامكة.

نحن اذا امام هذا التحدي نستكشف منه مأزق وازمات ستواجهنا، وينبغي ان تحصن مناعتنا الداخلية من اجل ان نجابهها، وتحديداً هذا الخطر الاخطر الذي هو الخطر الصهيوني. المأزق الازمات، لا نشير اليها من موقع التهويل ومن الزاوية السياسية فحسب، بل هي اكثر من ان تكون احتمالات، هي اشبه بأن تكون توقعات قد تحدث بين اللحظة والاخرى. وهذه المأزق لا تقف عند حدود، كمأزق سياسية، ولا نقف عند استكشاف وقراءة تناقضات الواقع فقط، انما كما اكد الخبراء نقف المأزق على المستوى المالي ايضا، وعلى المستوى الاقتصادي. وفي استهلاكية مؤلف الدكتور خطار شبلي تكثيف لخطورة المرحلة وللعبة الذي سيواجهه لبنان لعشرات السنين من خلال السياسة المالية والاقتصادية الحالية. وذلك بالقول: «ان المالية العامة اليوم في لبنان هي غير ما كانت عليه في الماضي بعد ان استقر عجز الموازنة وتجتز وبعدها ان ارهقها التضخم واثقلتها الديون ولا نري في الافق ما يطمئن

حتى الآن، بين لبنان اليوم ولبنان الامس فوارق كثيرة قد لا تكون من نوع التواصل الطبيعي او التطور العقلائي واخشى ان تكون من نوع قفزات في المجهول. من هذا المنطلق اتوجه الى المسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية وعلى الاخص المسؤولين الماليين منهم لاقول لهم، ان البلد يتخبط بمأزق مالية خطيرة قد تلازمنا عشرات السنين وهي تنعكس على الوضع الاجتماعي افتقارا وقهرا وتحركات سلبية قد لا تسلم نتائجها، فعلى العمل فوراً على استدراكها واحتوائها، وهذا لا يتم بالوسائل اياها الكلاسيكية. علينا ان نستعين بالطاقات العلمية في الداخل والخارج. نحن بحاجة الى ابتكار الوسائل وابتداع الحلول. نحر بحاجة الى متفوقين ممن يفقهون الشأن المالي من النواحي العلمية والتطبيقية ومن ناحية القوانين المقارنة. وبالتالي وكأنما يقول: نحن بحاجة الى من يرد الاعتبار الى الاقتصاد السياسي. ماذا نقرأ في الارقام؟ في الاقتصاد؟ في الموازنة؟ في الفذلكة؟ في الاطار السياسي لهذه الموازنة؟ في فلسفة الموازنة بما هي المرآة التي تعكس الارقام السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والروحية؟ الموازنة اليوم ليست معادلة شكلية وسطحية لتحقيق توازن في الموازنة فحسب، انما هي ابعد من ذلك، هي سياسة ينبغي ان تكون آخذة بعين الاعتبار ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بما ينمي الحالة الاقتصادية وبما يصنع موضع التطبيق السياسات التي تضعها وترسمها الحكومة وتأتي الادارة كجسم وسيط لتصنع هذه السياسات موضع التطبيق.

في نظرة شمولية عامة للموازنة نقرأ اولاً في الارقام ما يؤكد ان ثمة اذلال تكشفها التفسيرات التي شاءت ان تعطي للعجز المقدّر او للنفقات المقدرة او للواردات المقدرة معنى ليس له أي اساس مادي موضوعي للصحة. اؤكد ذلك بالادلة التالية: العجز المقدّر ٣٧,٥٪ وفق ما ورد في الموازنة اي ٢٣٣٣ مليار. النفقات المقدرة ٦٤٣٣ ملياراً. والواردات المقدرة ٤١٠٠ مليار في هذه الارقام الثلاثة المقدرة جاءت التجربة لتؤكد انها لم تؤكد صحة التقدير حين تحققت.

اذا توقفنا عند النفقات نرى انه لم يرد في الموازنة ولم يلحظ في الموازنة كل النفقات، والدليل اننا مثلاً بانتظار العشرين بالمئة غلاء معيشة التي كان ينبغي ان تدرج في موازنة ٩٦ و ٩٧. نحن امام دين اذا على الموازنة للقطاع العام بنسبة ٢٠٪ غلاء معيشة لانها اقرت للقطاع الخاص.

ما هي قيمة العشرين بالمئة لو قدرناها برقم معتدل لما نقصت عن ١٨٠ ملياراً اذا ينبغي ان تدخل في تقديراتنا للنفقات اولاً مثل هذه الكلفة، ثانياً هناك كلفة اخرى لم ترد في باب النفقات ما يلزم لسلسلة الرتب والرواتب، لم تدرج في باب علما انها تتناول ليس فقط المعلمين بل الاداريين والعسكريين.

ما هي كلفة ذلك؟ ايضاً يمكننا ان نقدرها بحوالي ١٨٠ ملياراً. مبالغ مترتبة لمتعهدي الاشغال العامة، تقدر تقريباً بين ٣٠ و ٤٠ ملياراً، هذه مبالغ مستحقة. المئتا مليار التي الغيت وكانت مخصصة لوزارة الكهرباء، كان من المفترض ان نغطي بها كلفة سلسلة الرتب والرواتب هذا المبلغ بالتحليل، حتى ولو فعلت الجباية من الممكن ان يحصل بالحد الاقصى ٥٠ ملياراً، ٥٠ - ٦٠ - ٨٠ - ١٠٠ مليار... الخ. لكن يبقى على الاقل بحدود المئة مليار

لا بد من التفيتش على باب لها، بين ١٨٠ مليارا و ١٨٠ مليارا وحوالي المئة من الكهرباء و ٤٠ او ٥٠، اصف الى ذلك تحسبات وردت في الفذلكة استلزمتم نفقات مثل نفقات الانتخابات النيابية سنة ١٩٩٦ وكانت تلك احدى اهم المبررات التي من شأنها ان تحرر الركود.

وبالتالي نحن سنواجه نفقات طرات وفلسفة التبرير بأن العجز سنة ١٩٩٦ كان ٣٦٪ وفوجئنا بأنه اصبح ٥٠، ٥١٪ بسبب العدوان ارضنا محتلة ونقاوم الاحتلال ونحن معرضون بين اللحظة والآخرى لامكانية عدوان، وكل عدوان سيكون اشرس من سابقه، لأن العدو سيفتش عن الثغرات ليغطي ثغراته بمجازر اشرس من اجل طي ارادتنا وتركيعنا.

اذا كل هذه تجعلنا نقول ان النفقات المقدرة ليست صحيحة مطلقا وسيكون لنا حساب عند مناقشة قطع الحساب ان شاء الله سنة ١٩٩٧. في الواردات المقدرة (شاهد واحد كي لا نكثر)، لا اساس لها من الصحة، يكفي ان نقول ان الرسوم الجمركية بمشروع الموازنة تقدر بحوالي ١٨٠٠ مليار، اي حوالي ٤٥٪ من هذه الواردات مؤخرًا، ووفق سياسة الحكومة مرة اخرى. لا يندرج مرسوم تخفيض الرسم الجمركي ١٠٪ على السلع الصناعية في سياق سياسة هادفة الى حماية الانتاج الوطني او الى دعم القطاعات المضيفة، المنتجة للقيمة المضافة خلاصة القول: هل هذا يا حضرة وزير المالية يندرج في سياق تقديم براءة ذمة ونوع من المطوعية امام البنك الدولي الذي يطلب دائما موازنة يطمئن اليها؟

هل هذا الاقتطاع او هذا التقشف بهذه الفلسفة او عصر النفقات ينبغي ان يجري على الجزء الثاني (أ) و (ب)؟.

عصرنا الموازنة بالنفقات الانتاجية يعني بالتجهيز والانشاء. هل هذه هي فلسفة العصر؟

الملاحظة الثالثة حول خدمة الدين: لقد ورد انها بلغت ٢٧٠٠ مليار. على اي اساس جرى قياسها؟ اذا جرت عملية قياس خدمة الدين بالنسبة لكل الموازنة للنفقات العامة تكون النتيجة صحيحة، ٤٢٪. انما خدمة الدين من المفترض ان تقاس بالنسبة للواردات، من الواردات التي تأتيني ادفع خدمة الدين، وبالتالي خدمة الدين لا تصل نسبتها الى ٤٢،٥٠٪، بل تصل الى ٦٦٪. قد يقال وهناك جانب ايجابي بتخفيض معدلات الفائدة على سندات الخزينة، وهذا سينعكس ايجابا على اعتماد خدمة الدين، انما مرة اخرى، لو قلنا اذا كان المعيار نستخرجه بالنسبة للواردات وليس بالنسبة لمجموع نفقات الموازنة، عندها مع الاستمرار بنهج الاستدانة يكون خير هذا بشر ذلك، ونكون من جهة نخطو خطوة ايجابية بتخفيض معدلات الفائدة ونغرق انفسنا بالدين من جهة اخرى، لان كل فلسفة وسياسة الحكومة هي الاستمرار بالاستقراض. هذه نظرة اجمالية من الممكن ان يعلق عليها اخيرا بالارقام بثلاث ملاحظات: نسبة العجز من الناتج المحلي ٢٣٣٣ أي بحدود المليار ونصف المليار دولار، على الناتج المحلي الذي ورد على اساس ١١٠٧ ال Economist تقول اقل من ذلك. هناك تفاؤل شديد بما ورد في الفذلكة من انها تصل الى حد الى ١٥. هي بحدود ١١، ١١،٥، ١١،٧. بهذه الحالة نسبة المليار دولار ونصف

على ١١,٧ مليار كنتاج محلي، تكون بحدود ١٣٪، في الوقت الذي حددت اتفاقية «ما يستريب» النسبة ٣٪ وعلى ان يتم تجاوز هذه النسبة. نسبة الضرائب من الناتج المحلي: في موازنة ١٩٩٧، عندما تكون الواردات ٤١٠٠ مليار، من الناتج المحلي ١١,٧ مليارات او ١٧ الف مليار، يصبح العبء الضريبي بحدود ٢٤,٥٠ - ٢٥ طبعاً في البلدان النامية يتراوح بين ٢٠ الى ٢٥، البلدان المتقدمة بين ٣٠ - ٣٥، ٥٠ - ٥٥ انما نحن اذا كان العبء الضريبي لدينا ٢٤,٥ وقيل لا غرابة في الامر، اقول. ان الغريب انه لا يقع بالتوازن وبشيء عادل على كل اللبنانيين انما يقع بمجمله بموجب الضرائب غير المباشرة على الطبقات الوسطى والفقيرة وسواها، وعلى قاعدة ضريبة الدخل وتخفيضها من اجل تشجيع الاستثمار والعبء الضريبي ندفع ثمنه نحن اللبنانيون ككل.

نسبة الدين من الناتج المحلي: يقال ليس في لبنان مشاهدة احصائية، لكن هناك ما يقول المصرف المركزي وبعض الخبراء والاخصائيين، يضاف اليها تلك الارقام التي تجترأ تحت شعار اعطاء الدين الصافي، العلم ينفي وجود ما يسمى بالدين الصافي بل هو دين عام.

الدين العام الناجم عن سندات الخزينة هو ١٧ الف مليار، هذا ما قاله المصرف المركزي، والدين الخارجي بحدود ٢٦٠٠ مليون دولار أي ٤٠٠٠ مليار - الدين العام الحقيقي بحدود ٢٤ الف مليار، يعني ١٢ مليار دولار ونصف، على الناتج المحلي بذلك نكون قد تجاوزنا المئة بالمئة. فاذا لا نسبة الدين العام من الناتج المحلي ولا نسبة العجز من الناتج المحلي ولا نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي يبشر بالخير. لا شيء يبشر بالخير. ماذا نقرأ في النصوص القانونية للموازنة نقرأ ستة نصوص قانونية يمكن القول انها ومن بينها ما يشكل ليس فقط افتئاتا على الدستور او انتهاء لقوانين المحاسبة العمومية، بل ايضا محاولة مصادرة صلاحيات السلطة التشريعية. واكثر من ذلك، في هذه النصوص القانونية بعض النصوص التي تخفي جريمة او البدء بجريمة اخفاء معالم جرائم اختلاس وتزوير. وسأقول بالادلة مع قراءتي للنصوص ان تكمن كل هذه الافتئاتات واين يكمن الخطر الاكبر بنص على اساسه اقترح لجنة تحقيق برلمانية على اساسها، اطرح الثقة بمعالي وزير المالية. والا فليعطني تفسيراً، هذا سؤال، ممكن تحويله الى استجواب. انا اتكلم بالاصول البرلمانية. المادة السادسة من نصوص مشروع قانون الموازنة (سأبدأ بالاقبل خطورة لاصل الى ما هو خطير جدا).

المادة السادسة: «يجوز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياطات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية»، مرة اخرى وفي كل مناقشة في كل موازنة كنا نقول: حددوا سقفاً للاستدانة، فلا تترك لاحتياجات الخزينة. في الدستور لا يمكن ان يكون هناك اجازة في المطلق من المجلس النيابي الى وزير المالية بسندات خزينة كلما احتاج مالا. حددوا سقفاً، ارفعوه ما شئتم، يكن حدوده.

المادة العاشرة، اخطر، وتقول: «يجوز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ان تفتح عند الاقتضاء سنوياً اعتمادات في الموازنة العامة والموازنات الملحقة لاجل تسديد اقساط القروض التي

تستحق وان تحدد مصادر تغطيتها». . . هنا اطرح سؤالاً: هل تدرون؟ ان كنتم على علم بذلك اخبرونا وادرجوه في الموازنة اذا كنتم تجهلون تاريخ استحقاق الاقساط. تطلبون اجازة منا بأن تحددوا انتم مصادر تغطيتها، مما يعني انكم تستلمون قصة الضريبة من جديد، وتشرعون على اساس اننا اجزنا لكم. وبهذا المعنى مرة اخرى هناك محاولة خطيرة جداً لمصادرة دور مجلس النواب بأن تستنسب الحكومة تسديد الاقساط، فمثلاً استحق قسط الـ ٤٠٠ مليون دولار الخاص بالبراجات، لا نعرف بالضبط اذا كان قسطاً ام المبلغ بالكامل، ولا مال في الخزينة ما العمل؟ يقولون عندها، لدينا المادة العاشرة ولنا الحق في تحديد مصادر التغطية. نريد جواباً على ذلك.

المادة ١٢، بالنسبة للمادة ٨٥ التي تسمح لفخامة الرئيس ولظروف طارئة بنقل اعتمادات بحدود ٣٥ مليار ليرة، هذا امر نفهمه، لكن ان ينشيء اعتمادات استثنائية، يفتح اعتمادات استثنائية او اضافية، من اين سنغطي ذلك؟ النقل يسهل فهمه لكن فتح الاعتمادات صعب، لو قرر ذلك رئيس الجمهورية عند حصول أي عدوان، من اين نفتش عنها؟ هذا بالنسبة للمادة ١٢.

المادة ٢٠: المأزق والالزامات، لا نشير اليها من موقع التهويل والزواوية السياحية وزارة السياحة كانت ٧ مليارات اصبحت ٤ مليارات، هذا هو العصر. برنامج وزارة النقل كان ٧٠ ملياراً اصبح ٥٥ ملياراً، الثقافة والتعليم العالي لا نريد ان نشرح مدى اهمية هذه الوزارة، كانت موازنتها ٥٥ ملياراً عصرناها فأصبحت؟ مليارات ماذا يستطيعون العمل لتعزيز المهارات، المديرية العامة للحبوب والشمندر وبعد ذلك المدارس الخ. . . نجد اذا ان عملية العصر دفع ثمنها مرة اخرى الجزء الثاني، يمكن «ب» ولكن على حساب كل سياسة التثمين او الانفاق الاستثماري ايضا المادة السادسة والعشرون، اطلب من جميع الزملاء، ان يقرأوا معي: «يجاز لوزارة المالية ائتلاف السجلات والمستندات على انواعها وسائر وثائق الحفظ من اي نوع كانت بما فيها تلك المحفوظة بصورة آلية ممغنطة او ممكنة بتسجيلات الكترونية او العائدة الى مختلف الادارات العامة التابعة للوزارة المذكورة ذلك وفقاً لانظمة خاصة تصدر بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية وبعد موافقة ديوان المحاسبة». «وثائق، مستندات، انا من حقي المشروع كنائب ان اقول: هذا بدء تنفيذ جرم، وليس محاولة هذا نص اقرأه، ويقول تفضلوا واجيزوا لي ان اترك كل ما يوجد من مستندات ووثائق حتى الممغنطة، انا في الحقيقة لم استطع ان افهم هذا النص، انا اقول انه توجد جميع الوثائق والمستندات حول فضيحة الطوابع. . .

الرئيس: سيجيبنا معالي الوزير في نهاية الجلسة.

زاهر الخطيب: انا لا اجد تفسيراً لاننا بعد ١٠ سنوات لا نعود نجد وثائق لتلك الجرائم، وفي بعض الاحيان نبش ملفات الاختلاسات والتزوير منذ ٣٠ سنة، فاذا اردت يوماً ما ان اضع السلطة الحاكمة في قفص الاتهام لاحاسبها واحاكمها فماذا افعل اذا اتلفت كل الوثائق التي لها علاقة بمحاكمة اي مسؤول منذ ١٠ سنوات ماذا افعل. هذا الامر خطير جداً.

المادة الثامنة والعشرون: «تلغى المادة الواحدة والخمسون من القانون رقم ٤٩٠ تاريخ ١٥/٥/

١٩٩٦». ما هي المادة /٥١/ المادة /٥١/ فيها ايجابي، وفيها سلبي مرت لسنة، مرت سنة ال ٩٦ (وهي تدعى التهريية) وماذا تقول؟ تقول: «يفرض رسم قدره خمسة بالالف من قيمة العقار على البائع الذي قام بفرز عقار على اكثر من ثلاث عقارات. هذا ممتاز، لكن القطبة المخفية فيها هي انه وفي هذه الحالة لا تخضع الارباح الناشئة عن البيع الى ضريبة الدخل، يعني يشتري احدهم مليون متر ويشق طرقات الخ... كان وقتها وبموجب هذه المادة لا تدفع ضريبة على الارباح.

السؤال لماذا وضعت هذه المادة لسنة من الذي اشترى ومن الذي اقر بارباحه نريد ان نعرف من؟ لان هذا يرسم علامة استفهام، والى ٥ في ال ١٠٠٠ حسنا، سنردها نحن، يجب ان نردها، لكنها الغيت معها ال ٥ في ال ١٠٠٠ لانها تذهب الى الخزينة.

الرئيس: هل الغوا الخمسة بالالف الآن؟

زاهر الخطيب: هذه المادة التي قيل فيها ان الى ٥ في ال ١٠٠٠ يدفعها البائع ويعفى من الضرائب لها جانبان: جانب سلبي وجانب ايجابي، الجانب السلبي فيها انه معفى من الضرائب على الارباح، الجانب الايجابي، انه يدفع الى ٥ في ال ١٠٠٠، الآن.

الرئيس: الخمسة بالالف طارت الان؟

زاهر الخطيب: الى ٥ في ال ١٠٠٠ طاروا، وانا في سياق هذا كله اقترح الغاء المادة ٢٦ والمادة ٢٨ على ان نحافظ على ال ٥ في ال ١٠٠٠، وبالعكس نحن بالعودة ضريبة الدخل نحن نعزها. هذه قراءة في نصوص المواد الست التي تكلمنا عنها، يفترض ان يعاد النظر فيا ويلغى قسم منها.

ماذا، ماذا نقرأ في فذلكة الموازنة، فذلكة الموازنة، الحقيقة اخذنا نفتش في الجرائد فوجدنا بأن السفير والنهار قد نشرتها، اخذنا ذلك، فوجدنا عشر اعترافات لوزير المال، اعترافات بحقائق، لكن وبنفس الوقت، هذه الاعترافات تدني النهج الذي تستمر به الحكومة. الاعتراف الاول للوزير السنيورة في الفذلكة ان نسبة الدين العام للناتج المحلي هي: ٨٢,٢٢٪ في العام ١٩٩٧، حسنا كانت في العام ٩٢ الدنيا «شحار» وعلى طلة هذه الحكومة البهية تحققت الانجازات الضخمة. كان الدين العام في ١٩٩٢، ٤٦٪ لماذا الآن اصبحت ٢,٢٢٪ علما انها اكثر في الواقع وذلك وفق الارقام التي قدمناها، لكن اهنتك على هذا الاعتراف.

يوجد اعتراف ثان معهم على الوزير السنيورة، ايضا يعترف ان الايرادات الضريبية كانت سنة ١٩٩٦، ٣٠٥٥ مليارا اصبحت في ال ١٩٩٧، ٣١٥٢ مليار ليرة، الايرادات الضريبية زادت و انخفضت الايرادات غير الضريبية من ٧٤٠ مليارا عام ١٩٩٦ الى ٧٠٨ مليارات في ال ١٩٩٧.

هناك اعتراف معهم ايضا حول فشل معالجة العجز بمبررات ليس لها اي اساس لا من المنطق ولا من الصحة، قال اننا فشلنا في معالجة العجز بسبب الانتخابات النيابية والارتفاع بمعدلات الفوائد عام ١٩٩٥، والعدوان الاسرائيلي. هذه الاسباب الثلاثة هي التي كانت وراء الفشل في معالجة العجز اذا كنا نقدر العجز ب ٣٦٪ ثم ارتفع فأصبح ٥١٪ الانتخابات تتم كنت تبررون وتروجون لها، على اساس انه سيصبح هناك انفاق، وبالاتفاق تحرك الركود كيف اصبحت الانتخابات وجها سلبيا اذا، كانت وجها ايجابيا...

الرئيس: اريد ان اعرف ما الذي دفع اثناء العدوان الاسرائيلي، سمعت ذلك عدة مرات، لغاية الآن ماذا دفع؟ مجلس الجنوب كانت ميزانية ٨٤ مليارا واصبح ٦٤ ماذا دفع اذا؟

زاهر الخطيب:

هذه المبررات الثلاثة وردت تحت شعار، ولا تلومونا لاننا كنا تقدر النسبة ب ٣٦٪ وكانت بقيت كما هي ولكن ارتفعت الى ٥١٪ بسبب العدوان الاسرائيلي، لماذا وكأن ارضنا ليست محملة ونحن لا نتوقع عدوانا وكأنا نحن الآن يجب ان نتوق لعدوان مقبل. الاعتراف الخامس مهم جدا، وهو انه توجد ثغرات تؤدي الى التهريب الضريبي والتهرب من دفع الضريبة، اذا الان توجد ثغرات وانتم تعترفون بها، السؤال المطروح: فلسفة جعل لبنان فردوسا وجنة ضريبية وتخفيض الضرائب المباشرة وضرائب الدخل على كل الضرائب؟ التي طالت وكنت عددها لدى مناقشة البيان الحكومي، كيف نزلت الى ال ١٠ وكيف طار بعض منها واختفى البعض واين هي؟ ولماذا بعد ثلاث سنوات انتم تقولون لنا ذلك؟ فلسفة اللجنة الضريبية ليست فلسفة صحيحة ابدا. الفلسفة الضريبية الا تشنج البلاد، الا تؤثرها بقضية الحريات والحزب الخ... بالاستقرار يمكن ان تأتي بالاستثمارات، ولا ان تقول للشركات بأن تأتي، لانه تم تخفيض الضرائب، وهذا كله يأتي ضمن وحدة متماسكة في سياق نقاشاتنا ونقاشات كل النواب، ومن دولة الرئيس بري وكل نائب وكل رئيس كتلة، كل القوى السياسية هنا في مجلس النواب وخارج مجلس النواب، الكل كانوا يرددون وينتقدون هذه السياسات الاعمارية ويقولون انها لا تدرج في سياق خطة نهوض حقيقية. اصبح لبنان الدولة الثانية بعد البرازيل من حيث نسبة نفقات الفوائد من الناتج المحلي، قال ذلك معالي الوزير السنيورة في الفذلكة. الاعتراف السابع انه يوجد نموذج في اوروبا، يقدم مقارنة لكل الذين كتبوا، جوزيف سماحة كتب مرتين: الفذلكة العالمية والفذلكة المحلية، ودرج في التحليق، «انو انت شو عم بتقارن»، في اوروبا كان يوجد ادارة دينامية، في اوروبا كان هناك مشروع مارشال حيث وضعت خطة نهوض علمية، في اوروبا اعطي دور لدولة الرعاية والعناية والتقديمات الاجتماعية، وليس دولة تنحر الفقير وتذبح الحرية وتزيد الضرائب على «المعترين» وتسحق الطبقات الوسطى الخ... بهذا المعنى اذا كنت تريد ان تتمثل بالعمولة، يجب ان توفر شروطا ومناخات لا ان تسقط النموذج اسقاطا قسريا، في اوروبا فعلوا ذلك فيجب ان نفعل نحن ايضا، هذا ليس صحيحا، هذا ليس منطقيا مطلقا.

الاعتراف الثامن اننا نحن الآن وصلنا في قصة الدين العام الى امر خطير جدا، ما هو الخطير جدا. انه لم يعد لدينا هامش من القدرة على التدخل، اي ان هذا الدين الداخلي، اضطررنا الى الاستدانة للمحافظة على الاستقرار النقدي. منذ زمن نسأل انتم تستدينون من اجل ماذا؟ «تأتون بالمال من اموال الناس لتقدموا انفسكم انكم تثبتم سعر صرف الليرة، كنا قدمنا «مكرم صادر» قال، والخبراء قالوا، والاخصائيون قالوا «يشوعي» قال و «حمدان» قال، والكل قالوا انه ليس ظاهرة نمو وازدهار اقتصادي ان نثبت سعر صرف الليرة، لاننا لا نستدين لننشع الاقتصاد، نحن نستدين، نضع امام اعيننا قصة سعر الصرف. حافظوا عليه لنجني مكاسب سياسية، وهي لولا حكومة الرئيس الحريري اين اصبحت الليرة، واين اصبحت الدولار؟ هذا هو الامر والاعتراف انه للمحافظة على استمرار سر الصرف، الاستقرار النقدي، العولمة، العولمة طبعاً مسار موضوعي دولة الرئيس، لا احد يستطيع القول لن يكون هناك عولمة، تطور الحياة وشبكة العلاقات، لكل ذلك يفترض بنا ان نتحسب للعولمة، والتحسب يفترض ان نحسن انفسنا اهم مظهر من مظاهر العولمة هو الغات، حسناً ماذا نحضر نحن لانفسنا غدا اذا انفتحت الاسواق، اذا لم نحسن سلعتنا التنافسية الصناعية، اذا لم نحسن سلعتنا الزراعية التنافسية، اذا لم نحسن سلعتنا السياحية، يأتي احدهم الى هنا، لا يستطيع ان يقوم بالسياحة، ولا يستطيع ان يشتري، اكثر من هذا، بالامس، بكل عظمة الاميركان واليابان حصل اختلاف حول قضية حماية الانتاج الوطني وقضية الحدود والرسوم الجمركية وبالامس يصدر المرسوم الذي يقول خفضوا على السلعة الصناعية ١٠٪ لضرب الانتاج الوطني، ما هذا الكلام، كل الذي قيل بانه يوجد نهوض واعمار، نجد على الارض منهجا عكسيا تماماً يؤدي الى الخراب، واراكم من اجل ان لا نقرأ المقال كله الى ما كتبه جوزيف سماحة في السفير حول الفذلثة العالمية والفذلثة المحلية، ما هي الرؤية البرنامجية في مجابهة هذه القراءة لاننا ازاءها ورد في البيان الوزاري - احترنا، كان هناك وعود وتقديرات اجتماعية - اما ما ورد في الموازنة الآن. السؤال المطروح كيف نواجه؟ اذا اردنا ان نركز التحديات الخطيرة، على المستوى القومي، من الواضح انه يوجد الصراع العربي الصهيوني المستمر بفعل انسداد افق التسوية، وبالتالي نحن امام دائرة احتمالات عدوان، حرب شاملة، اعتداءات، ضغوط ارهابية الخ...

هذا الخطر الصهيوني الاكبر يفترض بنا نحن الآن نتكلم والرأي العام يستمع بكل مسؤولية وبكل صدق نحمل الهم الوطني الخطر الاكبر اسرائيل، الخطر الاكبر العدوان الصهيوني المرتقب، كيف نجابهه اذا لم نوفر كل المناعة الداخلية بتوفير الخبز والحرية والطبابة والاستشفاء والتعليم والسكن، كل الارقام التي وردت لا تعكس ان في الموازنة او في أي اشارة، أي مؤشر يحملنا على التفاؤل بأن الوعود التي وردت في البيان الوزاري لها اساس مادي لتبلى، بالعكس كل التوجه ينذر بأن هناك مزيداً من التأزم الاجتماعي، اليوم، الاتحاد العمالي العام وكل الفئات الشعبية والطبقات الوسطى الخ... كلهم ينتظرون، ودائماً يدعون الى الهدوء وعدم افتعال أي تحركات او سوى ذلك لانه يوجد خطر اكبر، صحيح، لا تدعونا نحن فنشعل بساحات اخرى غير الساحة الاساسية التي هي مجابهة العدو الصهيوني، ولكن وفروا لنا مستلزمات مناعتنا وصمودنا ووحدتنا الوطنية. بصنمية سياسية مستمرة لا يمكن ان نواجه، ينهج شخصاني لا يمكن ان نواجه، منهجا شخصيا مستبداً يحتزل المؤسسات لصالح

الفرد والشركات، يخرق ميثاقا، ينتهك دستورا، ينحر حرية وتعددية، نهج الفساد كيف نواجه، نهج الفساد. كيف نطبق الاثراء غير المشروع الذي يحتاج مفاصل الدولة ويلوث مع سموم النفايات الروح والجسد والبيئة والمجتمع ويعبث في التراث وينخر في الاخلاق والمبادئ والقيم، كل ذلك، حتى قانون الاعلام، طبقوه، لانه يوجد برامج خطيرة، يوجد سم صهيوني، غزو ثقافي صهيوني من جهة، وسم يفسد الاخلاق من جهة ثانية.

كيف نواجه نهج الاستثمار، الاحتكار، سياسة الاولويات المقلوبة التي تعيق اولوية الاولويات والتي هي انجاز عودة المهجرين كيف نحد من الاستبداد العشوائي، والضرائب العمياء، كيف نضمن مع مقولة العولمة في آخر كتاب لروجيه غارودي «نحو حرب دينية»، يقول: لا اقصد بذلك حربا بين الاسلام والمسيحية او بين الايمان والاحاد، انما اقصد بذلك حربا بين اقتصاد السوق، وحش السوق، الى السوق المال وبين وحدة العالم، وحدة فقراء العالم الذين يريدون ان يبنوا حياتهم معنى. نحن اليوم، نطرح سؤالا ازاء وحش السوق الذي يتوحد باحتكاراته ليلغ الضعفاء، كيف يمكننا ان نواجه اذا لم نعد النظر بكل النهج، كيف نحقق الانماء المتوازن، كيف نصف المناطق المحرومة انا اتضامن مع كل نائب طرح مشكلة منطقية، الى ذلك اطلب منهم ان يطرحوا ايضا مشاكل سائر المناطق المحرومة. هم يعرفون من الشوف الى الاقليم شظف العيش، مرارة الظمأ، كل هذه القصص تعيشها كل مناطقنا بما فيها العاصمة.

قوميا: انا ادعو الى خطة طوارئ قومية لمواجهة العدوان الصهيوني بكل احتمالاته المسألة ليست فقط على عاتق المقاومة في الجنوب ينبغي ان يصبح الوطن كله مقاوما، وهذه الامة تواجه تحديات في لب القضية لب القضية الذي هو الصراع العربي - الصهيوني، صراع وجود مع هذا العدو، والذي يظهر ان المنطق التتياهي اليوم، هو منطق «اسرائيل الكبرى».

لم يعد هناك مجال: ارضك يا اسرائيل من الفرات الى النيل، السلام مقابل السلام أي الضرب بعرض الحائط بكل مسار التسوية، هذا المنطق اليوم هو الذي منع مأزق التسوية، كيف نواجهه؟.

على المستوى الداخلي: دعم المقاومة فعلا لا قولاً، ودعم الصمود وتعبئة جميع الامكانات الاهلية والرسمية وتوفير مستلزمات الصمود، ولا خلاص لنا سوى «باطار خلاصها»، بجهة خلاص، بقوى حية من داخل المجلس النيابي ومن خارجه تبلور الرؤية البرنامجية البديلة التي تحقق المناعة الوطنية وانجاز التضامن اللبناني. ائتلاف على مستوى الساحة اللبنانية ككل لاننا نضع امام اعيننا الخطر الصهيوني الاكبر.

ما هو البديل الواقعي الآن؟ هل يوجد بديل واقعي؟ نعم يوجد بديل واقعي كل ما يجمع الشعب اللبناني على الشكوى منه ينبغي ان توجد له فقرة برنامجية، كل ما ينطوي على خلل وعلى ثغرات يمكن من خلالها ان ينفذ المخطط المعادي الارهابي الصهيوني الذي يريد ان يزرع فتنة او ان يزرع قتلا ودمارا وخرابا بين الامنين ينبغي ان يكون في سياق رؤيتنا للمعالجة.

البرنامج هو الحد الأدنى. اناشد الستة من المعارضين الذين يلتقون التقاء تشاوريا ان يتسع هذا اللقاء

التشاوري ليضم اكثر من ستة، ماذا يمنع بأن يضم اضافة الى النواب القوى الحية خارج البرلمان المعنية بعملية التغيير. انبقى ننتقد ونحتج ونمارس معارضتنا والامور تسير كما هي من غير ان نبلور موازين قوى للتغيير؟ لا، المواطن اللبناني سيحاسب الحكومة ومن ثم سيحاسب المجلس النيابي، وكل القوى السياسية الحية التي تمارس دورها سواء كانت احزابا او اتحادات نقابية او سواها، اذا لم نقدم للمواطن حلا بديلا فانه سيرفضنا جميعا.

اولا: دعم المقاومة وتعزيز الجيش اللبناني بقيادته المؤتمنة على الثوابت الوطنية ومنع اي مساس بهذه المؤسسة، هذا حد ادنى لندع الذين يقولون اين البديل، انا اناشد كل القوى التي تريد التغيير، هذا حد ادنى، اذا اتفقتم عليه، لنأتي منذ الغد ونرى كيف سنصوب ونرشد الحكومة لتلتزم ببرنامج انقاذ وتغيير حقيقي، او نمارس حينها فنمارس حقنا وفق الاصول البرلمانية واللعبة البرلمانية ونحقق نحن التغيير.

ثانيا: توفير مستلزمات الصمود ولاهلنا في مناطق المواجهة وتعبئة جميع الامكانيات الاهلية والرسمية لانجاز شبكة الملاجئ والمستشفيات بالنسبة للملاجئ اتوجد توصية تقدمت لها الى لجنة الشؤون الخارجية تعرض لخطر طرح مقبول الحرب وضرورة الاستعداد على المستويات كافة بما فيها انشاء الملاجئ.

ثالثا: تأكيد التلاحم مع سوريا والالتزام بأعلى درجات التحالف والعمل المشترك والتنسيق، والالتزام باستراتيجية سيادة الرئيس حافظ الاسد اطارا اساسيا للخطة القومية العليا في مجابهة العدو الصهيوني على المستوى القومي، لانه توجد استراتيجية واضحة، المفترض ان يلتزم بها لبنان على المستوى القومي في مجابهة الخطر الصهيوني.

رابعا: اصلاح جذري للاوضاع اللبنانية الداخلة برمتها بدءا بتحديث الدولة وقيام دولة المؤسسات على انقاض دولة المزارع عبر التمسك بتطبيق الدستور اولا وتكريس مجلس الوزراء مؤسسة دستورية تعمل وفقا لنظام داخلي، ممنوع اختزالها بأي شخص كان. تأكيد دور المؤسسة التشريعية كمؤسسة تمثل ارادة الشعب، انجاز تنظيم جديد للقضاء لا كوظيفة بل كسلطة مستقلة استقلال تاما عن السلطة التنفيذية، وتحقيق رؤية برنامجية عملية اصلاحية للادارة تعيد للتخطيط العلمي والانمائي اعتباراه. استطيع الآن ان اعرض ما هي الفضائح التي عملها مجلس الانماء والاعمار. ان الاوان لان نبعث وزارة التصميم والتخطيط حية.

المشاهدة الاحصائية اليوم تبدأ بالقول ان بناء الدولة الحديثة يبدأ بوزارة تخطيط وتضمن هذه الرؤية الاصلاحية الادارية للانسان لروح الإدارة، للعنصر البشري فيها موازنا بين مقومة وواجباته وتكفل له موقعه المناسب وفقا للكفاءة والنزاهة والجدارة. الدكتور حسن شلق قال امس لا يمكن ان نبني ادارة بموظف محروم من حقوقه وبموظف جاهل وبموظف لا يتم تأهيله وتدريبه واختياره بشكل حسن وفقا للكفاءة والجدارة.

هناك فضيحة في امن الدولة اشار اليها امس نائب دولة رئيس مجلس النواب، كيف نقول سنصحح في الادارة ومن جهة نبنّي اطنان المزارع...

خامسا: اصلاح النظام الضريبي بصورة تحقق العدالة الاجتماعية انا اعتقد اننا عندما ننتقد، يجب ان تسجل الرؤية التي نقترحها، لانه من الممكن ان تنتظم الامور بهذا الموضوع، وتوفير حماية الانتاج الوطني بحيث تمول الحزينة ليس من افواه الجياع، بل من خلال التركيز على الضرائب المباشرة واعتبار كل ضريبة الدخل التصاعدية والموحدة على جميع مصادر الدخل للفرد الواحد بدلا من ارهاق الطبقات الوسطى وسحق الفقراء بالرسوم والضرائب غير المباشرة.

سادسا: سن القوانين وبناء المؤسسات الكفيلة بجعل الدولة دولة للرعاية والعناية قادرة على توفير التقديمات الاجتماعية الاولى والاساسية للمواطنين في السكن والطبابة والاستشفاء والتعليم والنقل واعطاء الاولوية الحاسة في الانفاق لهذه المجالات وبموازاتها لعودة المهجرين الشاملة والناجزة.

سابعا: توسيع نطاق المشاركة الشعبية لادارة الشؤون المحلية وتحقيق الخدمات الاساسية للمواطنين عبر قانون جديد للبلديات من خلال انتخابات مرتقبة تتمثل فيها ديمقراطيا كل الشرائح الاجتماعية.

ثامنا: تحقيق الاصلاح الاقتصادي الذي يضمن تنمية الانتاج الصناعي والزراعي والقطاع السياحي، بما يؤهل لبنان لتجاوز الركود الاقتصادي الخطير الذي سببته السياسة الربعية غير المنتجة، التي استقطبت التوضيحات المتاحة ووجهتها الى المضاربة ونحو القطاعات غير المنتجة.

تاسعا: وقف الاستدانة واعادة تحديد الاولويات الاعمارية وفقا للحاجات الوطنية الواقعة في مناخ المواجهة مع العدو الصهيوني وبعد سقوط اوهام التسوية المستعجلة.

عاشرا: تطبيق مبدأ الانماء المتوازن بما يضمن للبنان في مناطق كافة تنمية حقيقية ونهوضا اجتماعيا في اطار سياسة اقتصادية انمائية حضارية، وهي غير السياسة الاعمارية التي رسم لها بديل، اشير اليه: بالاعمار والمصلحة العامة (في آخر كتاب لجورج فرم)، اطار سياسة اقتصادية تحمل ابعادها الاجتماعية بدلا من خطة للاعمار تعني بالحجر على حساب الحاجات الحياتية المادية والروحية للبشر، ومثل هذه الرؤية البرنامجية الاقتصادية البديلة في لبنان، بنحو سياسة اقتصادية بديلة في لبنان... (لن اقرأ كل شيء ولكني اتمنى ان يسجل معالي وزير المالية ما اقله كمرجع)، تؤكد اننا بـ ٨ مليارات دولار كان من الممكن ان نهض بكل الوضع الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

في الصفحة ١٥٥، حول طريقة تحديد الاولويات...

محمد يوسف بيضون: لقد صرفت البلديات وحدها ثماني مليارات دولار، ما بك؟

زاهر الخطيب: هناك اشارة سأشير الى عناوينها سريعا: الدول الاكثر نجاحا كانت تلك التي... (اذا لم يكن المجلس النيابي هو المنبر الذي نناقش فيه علميا كي ننقذ البلد والفقراء الذين يعلقون امالا علينا لانقاذهم، فلا مبرر لوجود المجلس النيابي او الحكومة)...

الدول الاكثر نجاحا هي تلك التي كرست جهودا جبارة لنشر التعليم وتكييف البرامج العلمية لمقتضيات التصنيع وتملك التكنولوجيا.

هنا الربط ما بين التعليم وما بين سوق العمل، ان الاعفاءات الضريبية العمياء لم تعط اية نتيجة تذكر بالنسبة لمعدلات النمو، فالضرائب العمياء نهج في سياسة الحكومة، والاعفاء من الضرائب ضروري وخاصة ضريبة الدخل.

ضرورة تأمين نمو متوازن منطقيا، ضرورة جلب المدخرات اللبنانية وهي كبيرة وتوجيهها في قنوات استثمارية انتاجية، ضرورة ازالة التلوث المتراكم منذ بداية الحرب، ضرورة اعادة تأهيل اليد العاملة والكوادر، ضرورة القيام بجهد جبار لاصلاح الادارة الخ... في سبيل خطة واقعية، ويقدم الخطة، هذه الخطة في جدول رقم واحد حيث يقول:

«... باعادة تأهيل البنى التحتية...» وهنا يميز بين البنى التحتية كالكهرباء وغيرها وبين بنى تحتية مخصصة او متخصصة كتأهيل المصانع وغيره، لو اعطيت الكهرباء لمنطقة صناعية هكذا اماشي مبدأ توفير الكهرباء، ازالة التلوث وبناء انظمة لمعالجة النفايات، (٧٠٠ مليون دولار)، تعويضات للاجئين لترمم منازلهم (الف مليون دولار)، بنى تحتية وخدماتية خاصة بالمناطق والنقل العامة (الف مليون دولار)، مساهمات من الدولة في صناديق استثمارية لتعزيز شركات القطاع الخاص.

الرئيس: دك من كل هذا ايها الزميل.

زاهر الخطيب: سأختم كلامي، سأطرق الى ان اتمنى على الترويكا دولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس مجلس الوزراء وفخامة رئيس الجمهورية والزملاء النواب، الا يعتبروا ما سأتناوله بقضية الترويكا مناكفة او «تزيك» ولا منطقا تأريا، بالعكس بالمنطق الواقعي والعلمي. هذا المولود الذي اسموه «الترويكا»، هو في تقديري مولود طبيعي وموضوعي لحالة فراغ، في الطائف، او في علم انظمة الحكم هناك ثلاث صيغ: كان لبنان في صيغة نظام برلماني، لكن فخامة رئيس الجمهورية كان يمتلك صلاحيات تكليف رئيس الحكومة وصلاحيات حل مجلس النواب الى ما هنالك.

شئنا في لبنان، وبعد تجربة مريرة ان نقول لا راس واحد للبنان فلتكن القيادة جماعية، وكان ان خصص في الدستور ان تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء. جئنا الى التنفيذ، ما زالت هناك صيغتان للحكم: صيغة ان في لبنان اكثرية نيابية او اكثرية حزبية جاءت بأكثرية نيابية، ودفعت الى ان تكون الحكومة تعبيرا عن هذه الاكثرية او سمت ائتلافا على مستوى المجلس النيابي، هذا الائتلاف من قوى سياسية دفعت الى ان تكون هناك سلطة تنفيذية تعكس هذا الائتلاف للقوى السياسية تفيد المجتمع اللبناني، هذه هي الحالات الثلاث الموجودة فقط لا غير.

عندما نلغي الحالة الاولى او الصيغة الاولى طوعا، باتفاق وطني، يبقى لنا الخيار لواحد من اثنين، اما ان نهض بحزب يأتي بأكثرية نيابية ويستلم السلطة ولا يعود هناك نزاع، حيث يضع خطة لبرنامج و يشرع في التنفيذ دون صراع مع احد، واما صيغة ائتلافية ومع الاسف لم نبلورها نحن، وبالتالي كان هناك مولود، تقولون بأنه عجيب لانه مولود بثلاثة رؤوس، له ام ولدته ولم يأت من الغيب، جاء ليسد فراغا، السؤال المطروح: هل القضية كانت بلقاء الثلاثة لقاء نوايا شريرة حيث اجتمعت لتؤسس ترويكاً؟ كلا، كان لقاء موضوعيا ومستحبا باجتماع الرؤساء الثلاثة بالمعنى العلمي للكلمة.

لو كنا في نظام تفريق السلطات وتعاون السلطات لا يستطيع كل المجلس النيابي ان يجتمع مع كل الحكومة...

وهنا نتقد الجانب السلبي، ان يختزل الرأس دور المؤسسة، وهنا يتحمل الفريقان تبعات السلبية، اذا شاء الرأس ان يختزل المؤسسة فهو يمارس عملا سلبيا لا ديموقراطيا، وحين تتخلى المؤسسة عن دورها للرأس فهي ايضا تتحمل تبعات، فلا يقع الظلم الا على من يستحقه احيانا.

الانصياع للامر الواقع والتخاذل وعدم المجابهة وعدم الصيدي وعدم مقاومة الاحتجاج بحد ذاته مسؤولية يتحملها كل من لا يقول «لا» حين يقتضي شرف المواجهة ان يقولها، بهذا المعنى اقول: هذه الظاهرة الثلاثية او هذا المولود الذي سموه الترويكاً، اذا كان احدهم لمس للحظة من اللحظات غيابا للمؤسسة وقال (وهو غير مسؤول عن ولادته) بأن هناك خللا ما واقدام رؤية معينة من الممكن ان تناقش. انا اقول أنك لست مسؤولا يا دولة رئيس مجلس النواب ولا انت يا دولة رئيس الحكومة ولا انت يا فخامة رئيس الجمهورية. المسؤولية تقع اساسا علينا جميعا لاننا لم نملأ هذا الفراغ، حين لا نملأ الفراغ سيولد شيء يملأ هذا الفراغ، هو هذا المولود العجيب بثلاثة رؤوس.

المسألة ليست مناشدة وجدانية لكي نلغي الترويكاً، وهي لا تلغى بقرار من رئيس مجلس النواب ولا بقرار من اي رئيس آخر. المسألة تضحل وتضمحل وتلغى وتزول حين نبني دولة المؤسسات، وعملية بناء دولة المؤسسات عملية تقع على عاتقنا جميعا.

يقال لبنان مجتمع متعدد، لا يمكن بلورة حزب اكثرية والائتلاف بالاكثريه النيابية، اذا كان بلدا متعددا وليست هي الصيغة، هناك ايضا دول وبالتجربة لا تحتمل سوى الصيغة الائتلافية، لبنان من بين هذه الدول.

لبنان لا يمكن ان يحتمل سوى الصيغة الائتلافية وسوى القيادة الجماعية، بهذا المعنى نحن تجربة نموذجية في لبنان ينبغي ان تكون رائدة، وحق علينا ان نبنينا. نبدأ بقانون الانتخاب لانها

الخطوة الاولى الاصلاحية التي تستجيب لمعالجة كل ما اشرت اليه من ثغرات، من ضمنها الترويكات. لقد عددت عشر نقاط كان يجب ان اعدد «احدى عشرة»، ومعالجة الترويكات تأتي بالاصلاح السياسي، وهذا الاخير تبدأ خطوته الاولى بالانتخابات النيابية، ومن هنا اهمية اجراء الانتخابات البلدية، لماذا؟ لان ثمة خلافا على مستوى المؤسسات القومية ينبغي ان نبدأ ببناء المؤسسات التحتية التي قد تشكل ضمانة لفوق.

ايلى الفرزلي: هذا يعني انك مع الغاء الترويكات، هذا ما افهمه من كلامك.

زاهر الخطيب: انا مع تفسير علمي وموضوعي لظاهرة الترويكات.

محمد يوسف بيضون: يريد الترويكات من نواب الرؤساء، وليس من الرؤساء.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، نحن نتكلم باحدى جوانب المشكلة اللبنانية التي ابرزت وولدت ظاهرة اسمها الترويكات.

السؤال المطروح: نحن نناقش الآن، انه في حال وقوع عدوان صهيوني، هل سنظل نحمل نحن او الراي العام او الصحف، تشغلنا بقصة الترويكات، ماتت ودفناها، او لم تمت وكأن كل آثام الدنيا من الترويكات.

الرئيس: اذا مات طفل منذ سبعة ايام وانتهى الامر، فلا احد يتكلم في الموضوع.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، هذا الكلام غير صحيح، اسمح لي بالقول ان لا احد يستطيع الغاء الترويكات اذا لم يتبلور بديل لها. المنطق الذي يؤخذ على المعارضة ان هذا النهج سيستمر اذا لم يبين البديل، البديل الانقاذي، بدونه ستظل الترويكات تعبر عن نفسها بشكل او بآخر، تجاذبات ولقاءات.

ساقول لك لماذا؟ اليوم انت يا دولة الرئيس في اتجاه ورئيس الحكومة في اتجاه آخر، وربما كان فخامة رئيس الجمهورية في اتجاه ايضا، من المؤكد ان كلا منكم لديه وجهة نظر ولديه سياسته ومصالحه، ستجاذبون ولكنكم ستصلون الى نقطة ممنوع فيها التجاذب اكثر، فتعودون للاحتماع لتحديد مبرار حد وسطي بين النزاعات الثلاثة.

الرئيس: هناك بديل آخر وهو الذي اخترته، التشجيع على انشاء المؤسسات وانا من الاشخاص الذين يجب ان يشجعوا هذا الامر.

زاهر الخطيب: ختاماً، اقول ما يلي: فلنقف عند مسؤولياتنا جميعاً، ومن هذا المنبر، ويواكبنا الراي العام، اوجه نداء الى زملائي النواب مقدراً بادرة دولة الرئيس بري حول نعيه للترويكات قائلاً: هذه الترويكات من الممكن ان تكون بال Coma، ولكنها ستعود لوعيها يوماً ما عند حدوث قضية ما وتتجاذب من جديد، وبديلها بناء المؤسسات كما تفضلت، لكن بناء المؤسسات مسألة تبدأ جذرياً باعادة تصحيح كل النظام البرلماني.

واتمنى الا يساء فهم او تفسير ما قلت على قاعدة:

اولا: ان في هذه الظاهرة سلبيات اختزال الفرد بالمؤسسة.

ثانيا: ان في هذه الظاهرة تخليا عن مسؤولية المؤسسة لصالح الفرد وان المعالجة اساسا تتم باعادة بناء المؤسسات واعادة تصويب النظام البرلماني، وشكرا.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، اريد الاجابة على نقطتين، ثم هناك الجواب النهائي على كل النقاط الاخرى التي اخذت من موقعها وجرى البناء عليها بدون وجه حق في الحقيقة. اولا بالنسبة لموضوع اتلاف المستندات، هناك محدودية في اي بلد او وزارة او دائرة لمدى امكانية حفظ المستندات وبالتالي ينبغي ان تصل الى نقطة معينة يجب ان تتلف فيها هذه المستندات، ان كانت ورقية ام كانت في الكمبيوتر. ما زال اشربة كومبيوتر غير صالحة.

الرئيس: على كل حال هذه مادة قانونية سنناقشها في حينها سألت مجرد سؤال عن الممغطة فعلمت انها لا تأخذ مساحة.

وزير المالية: وضعنا ضوابط اساسية لهذا الموضوع لاتلافها ويجب ان يوافق على الامر مجلس الوزراء وبعد موافقة ديوان المحاسبة وليس فقط وزير المالية.

زاهر الخطيب: هل صحيح ان في «السادات تاور» وثائق ومستندات تسحب من الادارات وتصور هناك؟
الرئيس: اخذت ساعة للكلام حضرة الزميل، هذا اولا. ثانيا: هذه مادة مستقلة ستصل اليها فقرة فقرة هذا ليس بنداً عاماً كي يمر لسريعاً سندرس كل مادة بمادتها كأي قانون آخر، هذه مواد سنعود اليها.

وزير المالية: المادة ٢٨ الخاصة بالغاء المادة ١٥ (الخمس بالالف) اقترحناها كوسيلة سريعة كي يدفع المواطن ضربة دون مروره عبر كل الاجراءات الصعبة.
بعد اقرار الموازنة مباشرة جرى اعادة احتساب هذا الامر، فتبين انه سيؤدي الى الاضرار بمصلحة الخزينة، كذلك لم تطبق هذه المادة لا على المواطن ولا على اية مؤسسة في لبنان كله. لذلك نحن نقترح الغاءها.

الرئيس: على كل حال، هذه مادة مستقلة تحتاج الى نقاش.
وزير المالية: اريد الاحتفاظ بحقي في الجواب على الكلام الذي قيل مع تقديري للجانب السياسي الذي تطرق اليه الاستاذ زاهر الخطيب.

الرئيس: حتى نترك المجال لبعض الزملاء الذين لم يتمكنوا من قراءة كافة الفدلة وكافة الموازنة لن نعقد جلسة هذا المساء.

ترفع الجلسة الى يوم غد الساعة العاشرة قبل الظهر ولغاية الثالثة بعد الظهر.

جلسة ١٩٩٧/١/٣٠ قبل الظهر

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميل الدكتور انطوان حداد.

انطوان حداد: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

نحن اليوم نضع في الميزان:

في كفة: ما يجب انفاقه من اجل تحسين الناتج القومي وانمائه. وفي كفة اخرى: المداخل القومية التي تؤمن تمويل هذا الانفاق. وكل ذلك في سبيل هدف واحد واكيد الا وهو رفع مستوى العيش للفرد والجماعة من المواطنين، وبتعبير آخر تأمين الحياة الكريمة اللائقة مع الكرامة والحرية لهم. من هنا اصبح من الواجب ان لا يكون اي شيء على حساب ارهاق المواطن وسحقه، وخاصة في بلد كلبنا حيث تبخل الثروات المجانية فيه، اذا استثنينا الموقع الجغرافي والطبيعة والمناخ والثروة التاريخية الحضارية تختصر باقي الثروات في الانسان فكرا وساعدا وموهبة، ويبقى هو العنصر الانتاجي الالهم.

لذا قبل ان نقر او ننتقد او نقوم غدا طبيعيا ان تكون هناك دراسة كافية، واضحة، ووافية، لكافة مشاريع الدولة والحكم على كافة الصعد التي تتوخى استمرار الحياة العامة والفردية وانماء المداخل من اجل الازدهار.

لذا يجب ان يكون هناك تصور شامل لكل مقومات الدولة والمجتمع، ودراسات فنية وحسابية، لما ستؤول اليه كل هذه المشاريع في المستقبل القريب والبعيد ما اسميه تصميم او خريطة كاملة ومفصلة في كل الحقول، التي يعهد بها الى المؤسسات والادارات من خلال وزارات مسؤولة تسهر على التنفيذ اللازم والدقيق.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، قبل كل شيء، اسمحوا لي ان اطرح السؤال الالهم: اي دولة نبني؟ اهي الدولة التي امنا لها النظام الضامن لاستمراريتها مدى السنين والاجيال، ام الدولة التي تحمل في طيات نظامها السياسي ودستورها الالغام والقنابل الموقوتة التي ستفجر بكل انجاز مهما كان عظيما في المستقبل القريب والبعيد؟

براياكم ايها الزملاء، صحوة من الضمير، اما ان لنا ان نواجه الحقيقة وبصدق مع انفسنا ومع الغير، فنستطيع آنذاك ان نبني دولة المستقبل ولبنان الوطن المثالي لانسان القرن الواحد والعشرين. من منكم يؤمن بأن المجموعات الطائفية والمذهبية تبني دولا واطنانا؟

انما ما يبني الدول والاطنان فهم المواطنون. ونحن كلبنايين، خبرنا اكثر من كل الناس بذلك، لاننا عشنا هذه التجربة اكثر من نصف قرن، وادركنا العلة التي حالت وستحول حتما دون بناء هذه الدولة وهذا الوطن.

واما العلاج، فتكون بأن نطرح التكاذب والكذب جانبا، ونجلس معا وبصدق نحن ممثلو هذا الشعب، ونضع الحجر الاساس لهذا البناء الصحيح، الا وهو دستورا من صنعنا يلائمنا، فيكون هو الضمانة لكل المواطنين

وليس للجماعات الطائفية. دستورا يكون هدفه الاساسي: نزع هواجس المواطن منذ ولادته وحتى مماته، فيطمئن الى سكنه، وطفولته، وعلمه، وتكافؤ فرصة العمل وطبافته، وشيخوخته المحترمة. وبتعبير آخره الهدف هو، تأمين الحياة الكريمة والحرية والكرامة والمساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين. والسعي الدؤوب والمتواصل الى رفع مستوى العيش من خلال تصميم وتخطيط، يركز على اسس علمية وعصرية، ويتطلع الى المستقبل الواعد والزاھر.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، حتى نتمكن من وضع هذا الاساس الصحيح، فنضع آنذاك تصميمًا علميًا مدروسًا يقوم على مسح شامل واحصائيات وافرة لما هو موجود اليوم من مقومات الدولة. فنقوم منها ما اعوج، ونحدث ما اصبح من الماضي، ونستحدث ما هو من الحاضر والمستقبل. فيستقيم البناء الصحيح، وتكون الموازنات ذات قيمة، لان الارقام تتضح، ويمكن درسها وفهمها، فتأخذ معناها الحقيقي. واذا ناقشها المجلس النيابي، فقومها واقرها، يكون بحثه لها على ضمير وكالته الشعبية حقاله، وعليه.

واما والحالة ما هي عليه اليوم، ومن اجل الحفاظ على استمرارية عجلة الحياة العامة، ومسيرتها وخاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر فيها البلاد؟ فلا بد ان نعترف بأن كل ما ينجز في حقل اعادة البناء والاعمار والانماء، يصب في خانة تأهيل الدولة وتحسين وتسهيل الحياة وتنظيمها للمواطن. وهو لعظيم والفضل فيه، يعود لاشخاص هم في مركز المسؤولية، ويحظون بثقتنا من حيث حسهم الوطني وتفانيهم وعزمهم ومنهجيتهم في كل ما هو متاح لهم من ضمن الانظمة والقوانين.

وكم نكون لهم من الشاكرين ولكم يا دولة الرئيس ويا ايها الزملاء الكرام، لو اخذنا جميعا بجدية ومسؤولية صادقة ما طرحناه في هذه المداخله الوجيزه، وعملنا معا من اجل لبنان مميز، يدوم اجيالًا ويزدهر ابدًا. ونرجوكم، مخلصين، محتكمين اليكم قبل ان نحتكم الى من حملنا المسؤولية من الشعب. وما ادراك ما سيكون ثمن هذا الاحتكام الاخير. والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ حسن علوية.

حسن علوية: دولة الرئيس،

الموازنة حسب نص الدستور موازنة سنة مالية شاملة، لاوضاع الدولة، المالية والاجتماعية، ومن هنا فأى موازنة، يجب ان تتضمن خطة الدولة، في كافة المجالات، ومنذ سنوات والموازنة تقدم كلاسيكية عادية، لم تأخذ بسلم الاولويات، رغم المطالبة، والنقد الموجه للحكومة، من اجل اعتماد سلم للاولويات، فيكون الانسان هدفا وغاية. ان هذه الموازنة التي تعتمد في مواردها - اي ٧٨٪، من مجموع الموازنة - على الدين العام، الداخلي والخارجي ووصول هذا الرقم للخط الاحمر، ينذر بالتأثير السلبية على الوطن والاجيال والمستقبل.

وان خطة الدولة بل موازنته، يجب ان تكون ضمن مشاريع خمسية او عشرية لتحسين موارد الانتاج وتحسين الدخل الوطني، وفذلكة الموازنة تبين ان الموازنة عبارة عن خطة اسداد آجال الدين العام. و ان فذلكة الموازنة لم

تتضمن شرحا عن المشاريع الكبرى التي تقدم بها الدولة والمراحل التي قطعتها هذه المشاريع.

دولة الرئيس، أي دولة تضرب عرض الحائط بموظفيها، وسياسة التمييز والتمايز، بين موظفيها الذين يخضعون بقانون عام واحد وهدف واحد هو الوظيفة خدمة المجتمع، هل يجوز وحتى هذا التاريخ ولم تقرر سلسلة الرتب والرواتب، وان يكون شتاء وصيف على سقف واحد، وهل يضير الحكومة ان تتضمن قانون الموازنة سلسلة رتب ورواتب كافة الموظفين العاملين في القطاع العام، وخاصة انه اضيف الى مشروع الموازنة وبناء لطلب الحكومة، والمشروع الذي تقدمت به وزارة المالية الى اللجنة المالية، زيادة ١٠٠ مليار ليرة لتعزيز المدارس في التعليم المهني والتقني، ووزارة التربية الوطنية، ومع اهمية هذا المشروع الحيوي نرى ان الانسان يجب ان يكون قبل أي اهتمام، والموازنة طبيعتها وتكوينها مضخمة، فلتتضمن رواتب وما يسد جوع الموظفين في الدولة. واكثر من ذلك وحتى ان تعويضات القضاة الخاصة المحتسبة على اساس الرتب، والتي هي جزء اساسي من الراتب والبالغة ٤٠٪، تدفعها وزارة المالية على اساس راتب ١٩٩٣ للقضاة، وليس على اساس آخر راتب التي اقرها المجلس النيابي عام ١٩٩٥، ان الهدر في الموازنة، وفي الانفاق وترشيد الانصاف، قيل عنه الكثير وقد سبقني من تكلم في هذا المجال، ولكننا نريد ان نلفت نظر الحكومة والمجلس النيابي في آن واحد الى ان تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٦، قد تضمن هذا التقرير بأنه قد يوفر على الدولة قيمة ٧٠ مليار ليرة، في وزارة الاشغال العامة والتعليم المهني والتقني والموارد المائية والكهربائية، ومن خلال دراسة ملفات المشاريع التي قدمت لديوان المحاسبة، وبالمقارنة مع الاسعار ودفاتر العروض، استطاع المجلس ان يوفر على الدولة هذه السبعين مليار ليرة لبنانية من قيمة العقود المعروضة عليه.

لذلك يا دولة الرئيس نطلب من الحكومة ترشيد الانفاق وتطبيق القوانين المرعية الاجراء والمحافظة على المال العام.

دولة الرئيس، ان فذلكة الموازنة اشارت للاصلاح الضريبي، والمطلوب تقديم خطة ونظرة الحكومة لهذا الامر الاساسي والذي هو العمود الفقري لمداخل الدولة، والضريبة التصاعدية يجب ان تكون الاساس والتوجه لاي عبء ضريبي، وكذلك الضرائب المباشرة بديل اللجوء للضرائب غير المباشرة التي تقع على كاهل المستهلك.

اما في مجال التعليم ولبنان بلد الحضارة حيث المواطن ذو الدخل المحدود والذي راتبه لا يتعدى الاربع مائة الف ليرة شهريا ولديه اربعة اولاد، واقل قسط للولد ما يزيد عن المليون والنصف ليرة، أليست قضية التعليم والاقساط المدرسية، وحتى المنح المدرسية التي تدفعها الحكومة بالمليارات، أليس ذلك يتطلب من الحكومة اعلان حالة طوارئ تربوية واعطاء هذا الامر الاهمية القصوى.

بالاضافة الى معالجة اوضاع الحكومة اللبنانية، ليس هذا المجلس الكريم قد اقر قانونا لتحويل بناء الجامعة اللبنانية منذ سنوات، وهل اي مشروع يعطى اولوية على بناء الجامعة الوطنية التي هي عماد الوطن واساسه، وهنا نقول ان فسد الملح بماذا يملح، هل يجوز التفريق بين الاستاذ الجامعي والاستاذ في التعليم الرسمي. هل تعلم

الحكومة ان تعزيز الجامعة بالمختبرات والبحث العلمي هي سمة العصر، وتقدم الدول يقاس بتقدم جامعاتها، وفي مجال التربية نكرر ما قلناه في جلسة مناقشة البيان الوزاري، ان الضاحية الجنوبية، ومنطقة حي السلم يا معالي الوزير الشعبية وسكانها من ذوي الدخل المحدود، انه يوجد مدرسة رسمية واحدة فقط غرفها لا تتعدى العشر لمنطقة عدد سكانها ٥٠٠ الف نسمة، ولا يوب ثانوية واحدة رسمية، والمطلوب من وزارة التربية الوطنية ان تعطي هذا الامر الاهمية اللازمة. وعلى ذكر الضاحية يا دولة الرئيس نسأل الحكومة هل اطلعت، على ما تدولته الصحف حول تلوث مياه الشرب في المريحة والليلكي وفي الضاحية، وهل عجزت الدولة عن تأمين مياه الشرب في فقط للمواطنين، ووزارة الموارد المائية والكهربائية قد انفقت في محافظة جبل لبنان ٨٤ مليار ليرة عام ١٩٩٦، واطن ان اقل من خمسمائة مليون ليرة تكفي لتكرير مياه الشرب في مياه عين الدلبة، او على الاقل مد قساطل للشرب في كل حي ان كانت الحجة تبديل الشبكات بكاملها.

اما الجنوب يا دولة الرئيس هذا القسم الغالي الذي يدفع في كل يوم الشهداء والاضاحي، واهله يدفعون ضريبة الدفاع عن الوطن، ويسجلون مواقف الالباء والكرامة، هل يجوز ان يعامل اهلتنا بهذا الاهمال، والهرب من الالتزامات المتوجبة والوعود التي قطعتها الدولة، فتعويضات المزروعات لعام ١٩٩٣ حتي الآن لم تدفع، وتعويضات المزروعات والاثاث في حرب عناقيد الغضب، لم تدفع بكاملها من قبل مجلس النواب، لعدم توفر الاموال في مجلس الجنوب، بالاضافة الى ان تعويضات شفاء وجرحى عناقيد الغضب لم تدفع حتى حينه.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام استمحيكم عذرا لهذه المعزوفة المتكررة، لانه لا يعرف الشوق الا من يكابده، ونحن قوم نرفض الظلم ونرفض التهرب من الالتزامات بعدم اعطاء حصة الجنوب، وان الجنوب بين مجلس الجنوب والوزارات قد ضاعت حقوقه، على اساس ان مجلس الجنوب يقوم بتنفيذ بعض المشاريع، والوزارات تتهرب بهذه الحجة من القيام بأعمال في الجنوب، واعطي مثالا معززا بالارقام والوثائق:

حيث ان وزارة الموارد المائية والكهربائية في جدول الانفاق السنوي في كافة ميادين المياه، قد تقدمت بجدول متضمنا المشاريع في مختلف المناطق كما ورد لعام ١٩٩٦ امام لجنة المال والموازنة.

ان البقاع خصص له مبلغ ٩,٨ مليار ليرة الشمال خصص له مبلغ ٣٥ مليار ليرة الجنوب والنبطية خصص له ١٥,٥ مليار ليرة جبل لبنان خصص له مبلغ ٨٤,٩ مليار ليرة فيكون الجنوب قد اعطي ربع حصته، ومجلس الجنوب قد طلب في موازنته لهذا العام ١٥ مليار ليرة لتعزيز شبكات المياه، وهنا نسأل الحكومة هل يكون الجنوب قد اخل الا حصته، وحتى ان المبلغ المطلوب لم توافق عليه الحكومة، وعلى هذا المعيار يمكن تطبيقه في كافة المجالات، بل نقول على الدولة ان تقوم بالتزاماتها، من اجل صمود اهلتنا في الجنوب واعطاء الجنوب حصته، ففي عام ١٩٩٦ كانت موازنة مجلس الجنوب ٨٦ مليارا وعام ١٩٩٧ بلغت موازنة مجلس الجنوب ٦٤ مليارا.

وهنا لا بد من لفت نظر الحكومة الى ان الكهرباء في النبطية وفي الجنوب وخاصة في صور تعطي ٦ ساعات

وتنقطع ٦ ساعات والمحطات في صور مزودة بازرار بلغارية بديل الاوروبية، حيث اذا تعطلت الكهرباء فاصلاحها لا يتم لعدم وجود قطع الغيار، بالاضافة الى ان اهلنا في المنطقة المحتلة القابعين تحت الاحتلال يعيشون في الظلام الدامس لضعف التيار الكهربائي، والمطلوب تقوية التيار في محطة السلطانية وفي كلفة مناطق الجنوب.

دولة الرئيس، من الجنوب ننتقل الى مناقشة مهجري الجنوب وما حصل منذ ايام بل منذ ثلاثة ايام، في بيروت المدينة العريقة مدينة المستقبل، وما حصل لاهالي بيت ليف القرية الجنوبية المحتلة المهجرة، حيث ان قسما منهم يسكنون قرب القنطاري وينتظرون الدولة العلية لنقلهم كبقية المهجرين، وحيث ان المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين ولم ننس عائلة عياد التي ماتت تحت الانقراض في البناية التابعة للسوليدير، وحيث الاوتوستراد الذي يمر قرب سكن مهجري بيت ليف، والانعام التي تؤثر على الابنية الخربة التي يسكنها المهجرون، احتجوا وبديل تحرك الاجهزة الامنية جنوبا لدحر العدوان المستمر، اذ بسرية المهجرين تحيط بالاهالي لتأديبهم، وهم الذين يرفعون الشكوى والظلام لثلا يموتوا تحت الانقراض، فالى متى تبقى كرامة الانسان وحقوقه وقيمة الانسان في هذا الدرك، والى متى هذه المعاملة القاسية، وهل الدولة تكون دولة باحترام مواطنيها او تكون دولة قمعية تتنكر للقيم والكرامات، ونطالب بفتح تحقيق بالموضوع ومعاقبة المسؤولين، وانصاف واحترام المهجرين الذين طردتهم اسرائيل وان تفتح لهم الدور والقصور.

يا دولة الرئيس ان موضوع المعتقلين، هذا الموضوع الذي مر عليه سنوات، موضوع هؤلاء المعتقلين في سجن الخيام وسجون العدو الاسرائيلي، يجب ان يكون محور اهتمام الحكومة والسياسة الخارجية، لا سيما وان قسما من هؤلاء المعتقلين مضى على اعتقالهم اكثر من اثني عشر عاما، وهم في اصعب الظروف الصحية، ويجب ان يكون التحرك من خلال المنظمات الانسانية وهيئة الامم المتحدة، لان اعتقال هؤلاء يخالف ابسط الشرائع الدولية، ويجب ان تكون هذه القضية الانسانية العادلة بالاضافة لايجاد مستلزمات الصمود، وتفعيل الدولة ومؤسساتها في المناطق المحتلة، وتأمين المستشفيات والمياه والكهرباء، وان يكون دعم ابناء المناطق المحتلة حقل ممارسة وفعل اداء لا اقوالا في المناسبات.

دولة الرئيس، قضية تهم، الناس وهي:

انه صدر القانون رقم: ٣٢٤ تاريخ ٢٤/٢/١٩٩٤ المتعلق بتسوية مخالفة البناء. وسمح في مادته الثانية للشخص الذي اقام بناء، على املاك الدولة، او المشاعات الخاصة شراء هذه الارض من الدولة.

وصدر المرسوم رقم ٦٥٤٠ بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٥ الذي وضع الآلية المتعلقة بتطبيق احكام القانون المذكور، وقد نص على ان يرفق اصحاب العلاقة كفالة مصرفية بقيمة مليوني ليرة مع الطلبات، وهذه الكفالة مدتها سنة والرسوم السنوي عليها ستون الف ليرة لبنانية، وقد تقدم اصحاب العلاقة بملفاتهم التي تضمنت طلب تسويات ورخصا ودفعوا اموالا طائلة، والناس ينتظرون قرارات مجلس الوزراء بالموافقة على طلبات البيع ودرسها، وحتى الآن ان مقام مجلس الوزراء لم ينظر في هذه الطلبات المكدسة في دوائر التنظيم المدني في المحافظات، وحقوق

الناس عرضة للضياع، والمطلوب من الحكومة معالجة هذه المشكلة، وخاصة ان الامر فيه مصلحة للخزينة وايرادات طائلة لها.

كما بالاضافة الى الطلب من الحكومة من اجل البت بسرعة بطلبات تسوية مخالفات البناء في كافة المناطق، وما لهذا الامر من اهمية بالنسبة للمواطنين ولموارد الدولة، بالاضافة الى تحريك مشروع قانون الاملاك البحرية. واخيرا، الضائقة الاقتصادية وفوضى السوق والعمل الجاد من الحكومة للتخفيف من معاناة الناس، ومنها معالجة قضية الاستشفاء في لبنان، ومعالجة قضية المرضى الذين يموتون على ابواب المستشفيات الخاصة، وليضمن لديهم تأمين الطبابة او الدخول لهذه المستشفيات، امور تحتم على الحكومة المعالجة والاسراع ببناء المستشفيات ولا سيما في المناطق النائية.

وبعد ان اضحى الشعب اللبناني طبقتين، حيث اضمحلت وتلاشت الطبقة المتوسطة، حيث القلة التي لا تتجاوز الخمسة بالمائة، والبقية هم ابناء الشعب الفقراء، والجوع يوقظ هموم الفقراء، والوطن علمنا ان نقرأ كل الاشياء، وحذار من ثورة الجياع والمعدمين في هذا البلد، وكفى القفز فوق مشاكل الناس دون ايجاد الحلول لها، وما احوجنا في هذه المرحلة المصيرية، ان يكون قادتنا وساستنا محور الثقة ومخطط الامال، والشرط الضروري لانجاح المسيرة الاجتماعية هو ان تكون القيادة السياسية محل ثقة قاعدتها الشعبية وال جماهيرية، وهذه حقيقة نعيشها الآن، ويجب ان نتعلمها من الحكماء في القدم، فأحد تلاميذ كونفوشيوس الصيني سأله عن السلطة فأجاب المعلم الحكيم: يجب ان تتوفر في السلطة ثلاثة اشياء: لقمة العيش لكل فرد، والقدر الكافي من التجهيزات العسكرية، والقدر الكافي من ثقة الناس في حكاهم، فسأل التلميذ اذا كان لا بد من الاستغناء عن احد هذه الاشياء الثلاثة فبأيها يمكن التضحية فكان جواب الحكيم بدون تردد بالتجهيزات العسكرية، فعاد ليسأل فاذا كان لا بد من الاستغناء عن احد الشئتين الباقيين فبأيهما نضحى فأجاب بكل حزم في هذه الحالة نستغني على القوات لان الموت هو مصير الناس. ولكنهم اذا فقدوا الثقة بالحكام، لم يبق أي اساس للدولة، ونحن في لبنان حيث بدا الجوع يشهد انيابه، واثبت احصائيات الامم المتحدة ان ٢٨٪ من اللبنانيين هم دون درجة الفقر، يطالعنا السؤال المصيري: اذا كانت لقمة العيش لكل فرد غير متوفرة فهل الثقة بالحكام متوفرة، وهذا هو اللغز الذي يجب الاجابة عليه لتعرف ان الحكام هم بمستوى الشعب والمسؤولية، والجواب معكم ومع ضمائرهم في ساعة من صفاء الضمير ومراقبة الذات وامام الله والتاريخ.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نبيل البستاني.

نبيل البستاني: دولة الرئيس،

لا اريد ان اطيل الكلام افساحا بالمجال امام الزملاء النواب الكرام ولكن لا بد من التوقف عند بعض النقاط التي اعتبرها جوهرية بالنسبة لمسيرة الوفاق الوطني وعودة المهجرين وهما امران متلازمان لا يفترقان اذ لا وفاق وطني دون عودة المهجرين ولا عودة مهجرين دون اموال تغذي صندوق المهجرين.

١ - بالنسبة لمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ لا بد من التوقف عند المادة الخامسة والثلاثين من المشروع التي تلحظ الغاء رسم العشرة بالمئة على غير اللبنانيين الذين يسجلون عقارات باسمهم في لبنان وهذا الرسم مخصص اصلا للتعمير بموجب المادة ١٢ من القانون الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩ المعدل بموجب البند الخامس في الجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة عام ١٩٩١ وتعديلاته فاني اعتبر هذا الالغاء لهذا الرسم غير منطقي وخاصة في هذا الوقت بالذات حيث ان لبنان بحاجة الى كل دخل ليحسن وضع موازنته ويخفف من نسبة العجز فيها وهنا فاني ليس فقط اطالب بعدم الغاء هذا الرسم بل اني اطالب بفرض رسم على الربط الذي يجنيه غير اللبناني نتيجة لعمليات بيع عقارية في لبنان اي على فرق المبلغ بين ثمن الشراء و ثمن المبيع للعقارات واطلب ان يكون هذا الرسم مخصصا لصندوق المهجرين وبالإضافة الى ذلك فاني اقترح ايضا فرض رسم على عمليات البيع العقاري التي يجريها تجار العقارات وهذا الرسم يفرض على التاجر البائع للعقار وعلى ان يوازي هذا الرسم ما يدفعه المشتري من رسوم لتسجيل عقاره وكذلك فاني اطلب ان يكون هذا الرسم مخصصا لصندوق المهجرين ايضا وهذه الاقتراحات لتأمين المال اللازم والمستمر لصندوق المهجرين لا تلغي اي اقتراح آخر بذات الموضوع.

٢ - اما بالنسبة للمبالغ المخصصة بموجب مشروع الموازنة لعام ١٩٩٧ لوزارة التعليم المهني والتقني فاني اقترح زيادة موازنة هذه الوزارة نظرا لاهمية دورها خصوصا في المرحلة الراهنة والجمود الاقتصادي والبطالة اللذان يعمان البلاد وبالتالي فان دور هذه الوزارة في هذه المرحلة هو تعميم المدارس المهنية والتقنية في كافة المناطق اللبنانية وخاصة خارج العاصمة كالشوف والاقليم وغيرها وتجهيز المدارس المهنية القائمة حاليا وذلك كون البلاد بحاجة ماسة الى عنصر الشاب الاختصاصي الذي تخرجه هذه المدارس وبالتالي نكون فذ اعدنا تكوين الطبقة الوسطى في البلاد التي هي في طريق الزوال لتتحول الى فقيرة ونكود قد واجهنا ايضا ازمة البطالة التي تعم البلاد.

واخيرا فاني اطالب الحكومة العمل الجاد لتأمين حاجات المواطنين الصحية والتربوية وسواها والاهتمام بالمشاريع المنتجة التي تؤمن العمل لابناء الشعب اللبناني وتؤمن المردود اللازم للخزينة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ احمد سويد.

احمد سويد: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

على هامش الموازنة وبمناسبة مناقشتها نثير النقاط السبع التالية:

النقطة الاولى: كانت هذه الحكومة قد عكفت اكثر من سنتين على وضع مشروع اعتبرته معالجة اولية للضغط المعيشية ومدخلا للإصلاح الإداري. وضامنا للاستقرار الوظيفي، ومنهيا لحالة التفاوت غير العادل بين المتماثلين، وراحت تعلق موظفي القطاع العام بهذا المشروع الذي اطلقت عليه اسم: «سلسلة الرتب والرواتب»... وعندما طالت ماطلتها، وعيل صبر القطاع التربوي، تجرأ هذا

القطاع ولجأ الى سلاح ديموقراطي، يبدو انها لا ترضخ الا لرهبتها، اعني بذلك الاضرار، فانصاعت ووافقت على ان تكون للمعلمين بشتى مستوياتهم سلسلتهم الخاصة، وسارعت، فحملت صحيفة البنزين اعباءها المالية.

وها هم موظفو القطاع العام يفاجأون بأن الحكومة قد اعدت موازنة العام الحالي دون ان تلحظ فيها اعتمادات لسلسلة رتبهم ورواتبهم الموعودة، الامر الذي يؤشر انها تنوي النكوث بوعدها واجهاض ما علقوه من آمال على هذه الوعود، وحجتها في ذلك ان السلسلة سوف ترتب على الخزينة اعباء مالية باهظة لا تستطيع تحملها، وان جهابذة العلم الضرائبي عندها لم يعثروا حتى الآن على مصادر تمويل تمكن من تحمل الاعباء الحالية لهذه السلسلة. والادهى من ذلك يا سادة ان الحكومة قد نسيت او تناست انها كانت قد حملت صحيفة البنزين زيادة قدرها الف ليرة لبنانية لتمويل سلسلة رتب ورواتب المعلمين، وها هي اليوم تنوي كما يسري الهمس شن هجوم جديد على الصحيفة المسكينة لفرض زيادة جديدة على سعرها، تحت عنوان: تأمين التمويل لسلسلة رتب ورواتب قطاع التعليم، وكأنها بذلك تنعي الى موظفي القطاع العام املهم باقرار سلسلة رتبهم ورواتبهم وحقهم في الاستقرار الوظيفي واحلامهم في التخفيف من بعض الضغوط المعيشية، بعد ان حرمتهم حتى الان من حقهم في زيادة العشرين بالمئة التي طرأت في العام الماضي على الحد الأدنى للاجور، والاهل يعني صمت الحكومة انها تتربص بانتظار اللحظة المناسبة للوثوب على المكلف ذي الدخل المحدود، فتسطو على رغبته عن طريق فرض الرسوم والضرائب غير المباشرة على المواد الاستهلاكية الضرورية بحجة تأمين مصادر تمويل سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام.

النقطة الثانية: تناقلت الصحف ووسائل الاعلام مؤخرا مأساة عدد من المواطنين اللبنانيين الذين تحتفظ بهم اسرائيل رهائن في سجونها داخل الارض الفلسطينية المحتلة كما تتناقل كل يوم مآسي رهائنهم في معتقل الخيام. واذا كان رهائن العدو في معتقل الخيام لا يحملون بالحرية الا بعد ان ينخر اجسادهم المرض وعاهات التعذيب، وحين يصبحون مجرد جثث مؤهلة للدفن، فان رهائن هذا العدو في سجون الداخل لا امل لهم بالافلات من قبضة جلادهم النازي، لان هذا الجلا يحلو له ان يجدد باستمرار آماذ احتجازهم الاداري، في غفلة من عدالة القانون وحقوق الانسان، ومؤسسات حقوق الانسان، وفي ظل تغاضي دولتهم عن قضيتهم.

اننا ندعو الحكومة الى التحرك جديا من اجل هؤلاء جميعا، من اجل رهائن الداخل، ورهائن معتقل الخيام، ونتوجه بشكل خاص الى وزير الخارجية الذي نشهد له بأنه حاول في شتى المناسبات ان يخبر ديناميكيته الدبلوماسية لا يصال قضيتهم الى الرأي العام العالمي. ان العدو يقلق الدنيا من اجل جندي مفقود، او جثة مجهولة المثلوى لجندي، فلماذا لا نقلق نحن الدنيا، من

اجل المئات من ابنائنا الذين لا ذنب لهم الا انهم يستعملون حقهم الطبيعي المشروع في مقاومة الاحتلال، ومقارعة المحتل؟

النقطة الثالثة: نسمع دائما ان وزارة الزراعة توزع تقديماتها من ادوية زراعية وخدمات في حقل الارشاد الزراعي، وقد سمعنا مؤخرا انها تنتظر شحنة كبيرة من الابقار الاميركية المهداة الى لبنان، ومن المؤسف ان الشريط المحتل وخاصة قضائي حاصبيا ومرجعيون لا تصله نعم وزارة الزراعة، ويهمننا ان نقول للوزارة ولوزيرها الصديق ان في الشريط المحتل زراعات تجتاحها اوبئة ونحتاج الى مكافحة وعناية، ومزارعين يحتاجون الى ارشاد والى تشجيع لاقامة التعاونيات الزراعية، ومواسم تحتاج الى حماية، ومراعي خصبة تستطيع الابقار الاميركية المرفهة ان تنعم بخيراتها. ان الحكومة تحث الجنوبيين دوما في خطابها السياسي، على الصمود والتشبث بالارض... افلا تعتبر الحكومة ان اهتمام وزارة الزراعة بالشريط المحتل وتنمية الزراعة فيه من اهم مقومات الصمود؟

النقطة الرابعة: وعلى ذكر الصمود ومقومات الصمود، يهمننا ان نردد تحت هذه القبة الصرخة التي ما فتئت كتلة التحرير تطلقها باستمرار، وعلى الرغم من حدة هذه الصرخة فانها مع الاسف، لا تحترق آذان المسؤولين. كلكم تعلمون يا سادة اجواء التوتر التي تخلفها اعتداءات اسرائيل اليومية على الجنوب والبقاع الغربي، وكلكم تسمعون يوميا تهديدات نياهو وقادته العسكريين كلما تلقوا ضربة موجعة من ضربات المقاومة الباسلة.

وتحسبا لاي عدوان انتقامي على غرار ما كانت تفاجئنا به اسرائيل، دعونا الحكومة الى ان تبادر الى نشر سلسلة من مستودعات الادوية والمراكز الصحية ومراكز التموين، في مختلف مناطق الجنوب والبقاع الغربي، فلقد عودنا العدو، كلما باشر عدوانا علينا ان يتعمد عزل الجنوب بقصد قطع الامدادات الضرورية عنه، استهدافا لتهجير اهله، وشل مقاومتهم المعنوية والعسكرية؟ وخلق مشكلة اجتماعية حادة تربك الحكم، وتعجزه عن مواجهة ايواء وتأمين عشرات الالوف من النازحين. دعونا الحكومة دوما، وها نحن ندعوها الآن، وهي تحت هذه القبة فهل تسمع وهل تثبت ولو مرة واحدة، جدية خطابها ومصادقته حين تتحدث عن خاصرة الوطن، وحرصها على سلامة وتحصين هذه الخاصرة؟

النقطة الخامسة: لا ندري اذا كان اتفاق ما قد تجمع في الصندوق المستقل من حصص البلديات في المحروقات قرارا وزاريا، ام قرارا فرديا.

ولا ندري اذا كان اختيار وجهة الاتفاق قرارا وزاريا ايضا روعيت فيه الضرورات والاولويات، ام انه كان خيارا فرديا واجتهادا روعيت فيه مصالح خاصة، ام انه كان تسديدا لفواتير انتخابية

سابقة او دفعة مسبقة على حساب فواتير انتخابية لاحقة.

المهم ان القرار قد اتخذ في ليل ، ودون مراعاة للحاجات الملحة للبلديات القائم منها والمنحل ، ودون اللجوء الى طرق التلزم الاصولية التي تمكن اجهزة الرقابة من المحاسبة والمراقبة .

وها هي الاصوات تتعالى من كل صوب معترضة على سوء التنفيذ وانعدام الرقابة وعلى الاستنساب والاستغلال السياسي بحيث تغطي بنعمة النور شوارع وازقة قرى معينة محظوظة ، وتحرم من هذه النعمة قرى اخرى مجاورة ، ليست من المحميات ، وغير مشمولة برضى هذه الجهة او تلك .

ألم يكن من الاجدى والاعدل لو انتظروا ان تجري الانتخابات البلدية التي يعدون ويصرون على انها سوف تتم في حزيران القادم وربما قبل ذلك لتوزع مدخرات هذه القجة على البلديات ، فتنفقها في الوجوه التي تعتبرها هي من الاولويات ، وهي حتما ادرى بأولوياتها ، خاصة متى علمنا ان البلديات سوف تجد نفسها حين تبعث من غيبوبتها الطويلة خاوية الوفاض وفي فقر مدقع يعجزها عن القيام بأول واجباتها تجاه قراها وبلدياتها؟

النقطة السادسة: التبغ التبغ ، لماذا لا ينصف مزارعو التبغ؟ لماذا لا تقام معامل في المناطق التي تزرع فيها هذه النبتة لتأمين تصنيعها ، لماذا لا تفعل بعض المصانع الموجودة في بعض المناطق؟

هذه زراعة يا سادة ، تساعد ابناء المناطق المسحوقة كالجنوب ، والبقاع وعكار تساعد على مواجهة اعباء الحياة في هذه المرحلة الدقيقة من اقتصاد البلد . فساعدوها تسهمون في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية .

النقطة السابعة والاخيرة: كانت السلطة المعنية قد اجرت دورة للتطوع في الدرك . وكنا قد ناشدنا المسؤولين ان تكون الاولوية لابناء الشريط الحدودي الاسير استهدافا لامرين:

اولهما: الاسهام في توفير وسائل الصمود لابناء هذه المنطقة .

وثانيهما: ألا يقع شبابنا في فخ العميل لحد ، الذي درج على مصادرهم للعمل في خدمة اسرائيل . وقد دعونا يومذاك ، وعندما قرر المسؤولون تفعيل الدورة بعد طول تجميد ، نسي المعنيون وعودهم . وبعد تذكير ، قرروا ان يكون هناك ملحق ، وهذا جميل ومشكور ، لكننا نأمل الا تجري دورة جديدة لاستكمال العدد الذي تقرر في هذا الملحق ، بل نأمل انه يؤخذ العدد المطلوب من الذين تقدموا الى الدورة السابقة من ابناء الشريط ، كيلا نرهقهم باعباء جديدة ، ونفقات لا يتحملونها ، ونعتقد ان وزير الداخلية يتفهم اوضاعهم ، ولا بد ان يراعي هذه الاوضاع .

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور اسماعيل سكرية.

اسماعيل سكرية: دولة الرئيس،

منذ ايام و ايام ونحن نعيش اجواء التعازي بوفاة الترويك، وتعززت هذه الاجواء باعلان دولتك البارحة انك هجرتها... والهجر قابل للاجتهاد والفتاوي، لذلك اعتقد ان الترويك لم تمت تماما بل هي في غرفة العناية الفائقة - فاما ان تموت، اذا وجد من يرفع عنها جهاز التنفس الاصطناعي، او تعود لمرحلة من النقاهة، وتتعاوى من جديد، وانا كطبيب، لو قدر لي تطبيق قانون الرحمة، المتداول نقاشا في الولايات المتحدة الاميركية، لطبقته دون تردد وانا مرتاح الضمير، لانه موت الترويك، يعيد الدورة الدموية لجسم المؤسسات بنقاء افضل، ونشاط اقوى. ألم تلاحظوا يا دولة الرئيس، وايها الزملاء الكرام، الهوة الكبيرة، بين ادائنا السياسي، وما يجري حولنا في المنطقة؟

لقد اصبح الحدث الكبير عند صحافيينا، هو هل تكلم فلان مع فلان من ارباب الترويك، هل اتصلوا ببعضهم بالهاتف؟ شو رايك رح يحضر دولته افطار... فخامته؟؟؟ اما اتفاق الحليل وشعار لبنان اولا، فهو آخر الهم والاهتمام، اخبار المقاومة اصبحت تمر مرور أي خبر عادي، عودة تهافت بعض العرب على التطبيع مع اسرائيل وتأثير ذلك علينا سياسيا واقتصاديا، لا يثير فينا الاهتمام بقدر ما تثيره اخبار الترويك ادعوا معي، ان يتعطل جهاز التنفس الاصطناعي، اما بخصوص الموازنة، وفذلكتها، فاسمحوا لي يا دولة الرئيس، ورغم تواضع خبرتي في هذا المجال، ان اضع الملاحظات الثلاث التالية:

اولا: الموازنة، ليست مجرد ارقام توزع بالتقسيم والتفريع بل تبنى على قاعدة سياسة واضحة الرؤى بكل مقوماتها، الاقتصادية، الادارية، الخدماتية، الاجتماعية، الانمائية.

فتبسيط المعلومات لموازنة عام ١٩٩٦، رفع نسبة العجز من ٣٧٪ كما كان متوقعا، الى ٥٠٪. اما التفريع، فعنوانه ابقاء مجالس الهدر الكبرى التي تشكل عبئا كبيرا على الموازنة، مثل مجلس الجنوب والاعمار والمهجريين خارج الموازنة مما يجعلنا قلقين على صحة الموازنة عند التطبيق، حين تظهر ارقام هذه المجالس.

ثانيا: اغفلت الموازنة ذكر الاستحقاقات المالية التي تنتظرها، وخاصة في حقل الاستشفاء والضمان الصحي والاجتماعي وتصحيح الاجور وما قد يطرأ من مستجدات اهمها الهدر الاكبر والمستمر، على يد صقور الفساد المنتظرين بدء الورشة ليسقطوا مرة اخرى مقولة الاصلاح الاداري المشرعن بالفساد السياسي.

ثالثا: ان النظام الضريبي، لم يأت بالجديد المنتظر، وهو تحصيل الضرائب من الممولين، لتخفيفها عن كاهل ما تبقى من طبقة وسطى، وفقراء الناس، وتخفيف الضرائب عن القطاعات الانتاجية، والتجرو قليلا على الاستثمارات الخارجية دون تخويفها. هذه الملاحظات التساؤلات، تلقي شكوكا، وتزرع في النفس قلقا، حول امكانية تنفيذ الحكومة للعديد من وعودها التي تعهدت بها في جلسة الثقة وسأكتفي بالحديث السريع عن عناوين ثلاثة، هي الاستشفاء، والضمان الصحي، والانماء المتوازن.

في حقل الاستشفاء: بقية اسئلة، لا بد من طرحها، ما هو تأثير دين الى ٧٠ مليار على خطة وزارة الصحة، الفائلة بتعديل الاستشفاء الحكومي، وتشديد الرقابة على المستشفيات الخاصة؟؟ وتفعيل المكتب الوطني للدواء؟؟؟ كيف ستفعل الحكومة، مستشفياتها، والجديدة منها خاصة، في عدم جمهورية بل عدم وجود العنصر البشري الاساسي اعني، جهاز التمريض؟؟ هل تعلمون ان مستشفى بيروت الحكومي، الذي يحتوي على ٤٠٠ سرير، والذي سينتهي العمل به بعد عام او عام وبضعة شهور، يحتاج لحوالي ٨٠٠ - ١٠٠٠ ممرضة وممرض؟؟ اين هي مدارس التمريض التي انشئت لمواكبة انشاء العديد من المستشفيات الحكومية الجديدة التي نفرح لوضع حجرها الاساسي وننساها؟؟ اين اصبحت غرف عمليات مستشفى بيروت الحكومي في بئر حسن التي تبرع بها الجيش الاميركي في المانيا الغربية؟ لقد وجدت طريقها الى المستشفيات الخاصة كل ذلك يتم، لاننا نتصرف بعقلية التاجر، لا المسؤول، فهمنا الحصول على التمويل قروضا، والبدء بالعمل المريح تليزما وسمسرة، غير مهتمين بالعامل الالهم الا وهو العنصر البشري لماذا لم يفعل المكتب الوطني للدواء، الذي مضى على تاسيسه ٣ سنوات؟ والذي عبر تفعيله، يرتاح المواطن، والطبيب، والصيدي عبر خفض رسوم الدواء بنسبة ٤٠٪ - ٥٠٪.

وبما ان فاتورة الادوية المستهلكة من قبل المواطن، تساوي ٢٥٠ مليون دولار، فان الوفرة سيكون بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

انا متأكد في هذا المجال من صرف توجهات الحكومة وحسن نيتها، رئيسا ووزيرا للصحة، لكن الكثير من الالغام، والعوائق المعززة، ما زالت تعيق التفعيل، وازاحتها ليس بالامر السهل.

اني، وقبل ان انتهي الحديث عن الاستشفاء أود ان اسجل ارتياحي لقرار وزير الصحة، المبارك من رئيس الحكومة، بتسليم مستشفيات بعلبك، وطرابلس، وصيدا الحكومية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على غرار تجربة مستشفى البترون، التي أوليت شرف رئاستها متطوعا، منذ ثلاث سنوات ونصف، ايماننا مني بأهمية هذه التجربة، في انقاذ مستشفيات الحكومة من وضعها البائس، وتخفيف الهدر عن صندوق الضمان، وتقديم الخدمة الطبية الجيدة للمواطن، بأسعار رمزية دون فروقات طبية، اما الضمان وما شأنه في الموازنة، فقد لفت انتباهي ضعف وضبابية البنود المتعلقة بالخدمات الاجتماعية او بعضها.

وقد قلت يوم جلسة الثقة، ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سند مهم في ميدان العمل الاجتماعي وخدماته، لبرنامج الحكومة وخاصة اذا ما احتسبت الموازنة (وهذا لم يحصل) مبلغ الى ٢٣٠ - ٢٦٠ مليار ليرة دينا للضمان في ذمة الحكومة، بسبب تراكم متوجبات رسوم مستخدميها.

فاذا ما توصلنا الى حل لهذه المشكلة، وشجعنا الصندوق الوطني للضمان على لعب دوره الخدماتي الصحي الاجتماعي، فبإمكان الحكومة ان تخفف عن كاهل مسؤوليتها الكثير، في المجال الصحي، استشفاء ودواء، وفي المجال الاجتماعي، عبر دفع اكثرية المواطنين لصبحوا مضمونين لدى الصندوق. وعبر ايجاد وتغطية ضمان ولو صحية فقط، لشرائح لا يطالها الضمان مثل المزارعين، ان حسن استثمار اموال الضمان المتراكمة والبالغة ٨٠٠

مليار ل. ل. دون ٢٣٠ مليار دينا على الدولة وتسهيل لفت الدور للضمان في الميزانية الاجتماعية والصحي برعاية حكومية كما هو مفروض، لكفيل بحل العديد من المشاكل الاجتماعية.

كل ذلك على قاعدة يجب ان لا ننساها، وهي ان اموال الصندوق الوطني للضمان، هي امانة للمضمون وليست مالا محررا بالطلق. اما الانماء المتوازن، فاني لم اجد له الحضور اللائق بأهميته، في هذه الموازنة - علما بأنه العامل الاهم، في استقرار أي مجتمع. ان احد اهم عوامل استقرار أي مجتمع، هو التوازن الاجتماعي - الخدماتي بين الريف والمدينة. وقد عملت حكومات الاستقلال، المتعاقبة، عكس ذلك فأعطت الاهتمام الاكبر لتنمية قطاع الخدمات في لبنان على حساب باقي القطاعات الزراعية والصناعية، فانحصرت التحتية في المدينة وبعض الجبل، انطلاقا من نظرة التاجر الذي يعيش الامور، نسبة المردود في الارباح المادية بالنسبة لرأس المال المستثمر.

وهكذا رأت ان الاستثمار في كازينو لبنان، يعطي ارباحا اكثر من تنفيذ مشروع الليطاني لري الجنوب، او أي مشروع زراعي في البقاع او الشمال. كذلك الاهتمام بالسياحة والاصطياف، (وهو امر مقبول) ولكن غير المقبول ان الفنادق كان يعوض عليها، اذا انتكس موسم الاصطياف، ولو جزئيا، فيما المشمش في منطقة بعلبك - الهرمل، يتساقط على الارض، لان عدم اهتمام الدولة بتصرفه او توظيفه او تصنيعه، يجعل قطافه اغلى كلفة من سعره المحلي، علما بان السوق اللبناني مغرق بمعلبات الفواكه الاجنبية. مثل ذلك مواسم العنب، والشمندر المضروب بالبذار الفاسد في البقاع الغربي، اما الدخان فله حديث آخر، ان سياسة التاجر الشاطر، هذه، فضلا عن الخلفية الفئوية في سياسة تنحية مناطق، وابقاء مناطق اخرى، متخلفة، للحفاظ على سيطرة ما، أدت الى خلل اجتماعي كبير نتج عن نزوح الريف الى المدينة، وتحديدًا من الجنوب والبقاع الى بيروت، فنشأ حزام البؤس الذي كون الارض الخصبة لانفجار الحرب الاهلية.

انها عقلية التاجر، لا المسؤول عن وطن ومجتمع، فوصلنا الى وضع، اصبح فيه شق اوتوستراد عبر الازواحي، يا دولة الرئيس الحريري تكلف اكثر من تنفيذ مشروع الليطاني بكثير. وتنفيذ شبكات الصرف الصحي في الضاحية، يكلف اكثر بكثير من انشاء سدود في مسارب الأودية في البقاع وتخزين المياه او جر المياه من نهر الاولى الى بيروت والضاحية.

رئيس الحكومة: كيف ستصل الى بيروت اذا نصف سكان لبنان يقطنون فيها فكيف سيصلون؟

اسماعيل سكرية:

استعرضنا الاسباب، هناك اسباب متراكمة من يوم خلق مشروع الدولة الذي ما يزال مشروعا. واليوم أتوجه لدولة الرئيس الحريري وبكل صدق قائلا اني اخشى على سياستك من تكرار التجربة ذاتها. فاهتمام حكوماتك الثلاث حتى الان يتركز على بيروت الكبرى مصرفا وسياحة واصطيافا، بهدف المنافسة في الشرق الأوسط، هذه وجهة نظر لا ننكر اهميتها لكنها ان اتت على حساب انماء الريف فستؤدي - وقد بدأت تؤدي - الى تورم استيطاني في محيط العاصمة، اكثر من منطقه بعلبك - الهرمل الاكثر فقرا واهمالا بحثا عن لقمة

العيش، مما سيضعف حجم حزام البؤس، ولن تبقى بيروت كما نريدها، واشهد اللهم اني بلغت.

ان على الدولة واجب التفكير بتوازن المجتمع والمناطق، والقطاعات الانتاجية، لتحافظ على الاستقرار الاجتماعي ولتدرك المضاعفات والخسائر الكبيرة مستقبلا.

وهذا ما نص عليه اتفاق الطائف، عبر التركيز على الانماء المتوازن وعلى الدولة ان تفكر كدولة مسؤولة عن مجتمع بأغنيائه وفقرائه، وليس كالتاجر الذي يفكر بحجم الارباح السريعة فقط.

من هنا، نطالب الحكومة، بالاهتمام الجدي والمسؤول، للبقاء عامة، ومنطقة بعلبك - الهرمل خاصة، هذه المنطقة التي تعاني فقرا واهمالا مزمنين، وخاصة بعد الغاء زراعة الممنوعات، التي دخلت على يد الاجنبي، وشجعتها الدولة اللبنانية، حيث لم يقدم للمنطقة من وعود البدائل، سوى اشاعات عن وجود مكاتب هنا وهناك تحمل اسم التنمية عنوانا فارغ المضمون.

على الدولة، ان تكفر عن خطاياها بحق هذه المنطقة، عبر رعاية مسؤولة لسياسة زراعية مدعومة، وثابتة وعبر تصنيع الزراعة، والانتاج الحيواني، لخلق فرص للعمل وعبر استثمار مصادر الحياة كافة، وبناء سدود في مسارب الادوية، لا مجرد اضافة مليارات قليلة لموازنة الزراعة.

وليكن حل مشكلة الدخان، عربونا لاثبات حسن النية، انا اتفهم وجهة نظر الحكومة ووزير ماليتها، فقد حصلت هناك بعض الفوضى في زراعة الدخان، وفي توزيع الرخص لكن ذلك لا يقتضي قرارا بقصاص جديد، بحق ابناء المنطقة، بعد قصاص الغاء زراعة الممنوعات دون تقديم البديل، بل يتطلب قرارا استثنائيا ولمرة واحدة، تشتري الحكومة بموجبه كامل الانتاج على ان تنظم زراعة الدخان في المستقبل.

دولة الرئيس نبيه بري، ان منطقة بعلبك - الهرمل تعني لك الكثير، وقد استضافتك في ايام انتخابات «المحذلة»، لتشرف على هذه الانتخابات فاعطها مزيدا من اهتمامك.

دولة الرئيس، رفيق الحريري، ان تطبيق شعار الانماء المتوازن امانة في عنقك، ينتظر قراراتك الجريئة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ مروان فارس.

مروان فارس: دولة الرئيس، السادة الزملاء الكرام،

لان من سبقني من النواب قد اسهبوا في دراسة امر الموازنة، فاني كي لا اكرر ما قيل ساحاول ان ألقى نظرة على السياسة المالية التي تنبثق عنها الموازنة وسأحاول ان انظر الى مفهوم السلطة في علاقته بعصبها الاساسي في نهاية هذا القرن الذي يكاد ان يتوقف عن المسير خاصة وان هذه الموازنة الموجودة بين ايدينا انما هي موازنة شكلية، مفروضة بالامر الواقع، فهي بقسمها الاكبر تسديد لفوائد الديون وتحديد للرواتب.

في السياسة المالية، الموازنة شيء آخر، هي استشراف للمستقبل وليست نسخة تنسخ عن الواقع، لذلك اريد ان ابتيء بقراءة نص بسيط حول منطق السلطة ومفهومها في علاقة صاحب الامر بالمأمور، نص يتعلق بقبول المأمور امر صاحب الامر فتدب حالة الاستقرار في الدولة وفي المجتمع، وان لم يحصل ذلك فالسلطة ستقلب الى تسلط، والتسلط يقود عاجلا ام آجلا الى انهيار.

في هذا النص الوارد في كتاب منطق السلطة الذي قدمه كبير من علماء الاجتماع عندنا. درس ابن خلدون ودرس الواقعية عنده ودرس بالتالي فلسفة الامر وفلسفة الاستقرار، والسلطة والتسلط والاستقرار، والامتناع. يقول في هذا النص ان السلطة بمعناها العام هي الحق بالامر، فهي تستلزم أمرا ومأمورا وأمرًا، أمرًا له الحق باصدار الامر الى المأمور، ومأمورا عليه واجب الطاعة للامر وتنفيذ الامر الموجه اليه.

انها اذا علاقة بين طرفين متراضيين، يعترف الاول منهما بأن ما يصدره من امر الى الطرف الثاني ليدمر واجبا عليه الا لانه صادر عن حق له فيه. ويعترف الثاني منهما بأن تنفيذ الامر مبني على وجوب الطاعة عليه وحق الطرف الاول باصدار الامر اليه.

فالمشكلة الاساسية الاولى في علاقة السلطة هي مشكلة الاعتراف بما تقوم به من حق وواجب عند طرفيها. فاذا كان هذا الاعتراف تاما ومتبادلا استقامت السلطة كعلاقة امرية مشروعة، ولكن اذا تطرق الخلل اليه من جهة الامر او المأمور او من جهة الأمر نفسه، فانها تتعرض للارتباك وللصدع والوهن وقد تنتهي الى انهيار. هذا كتاب للعميد نصار الذي درس هذه المسألة بعمق بعد كتبه العديدة حول الاستقلال الفلسفي وحول بناء المجتمع الجديد.

اعود الى الموازنة لارى فيها عصب هذا الاستقرار، وسياسة له، وقبولا، هذه السياسة التي نراها في الموازنة هي سياسة للاسى لانها واقعية ولانها ليست استشرافا تفتقد بجوهرها الى المصادقية. كي تكون الموازنة استشرافا عليها ان تكون صادقة. اكبرنا في البيان الوزاري الدعوة الى تحويل في المفهوم، في مفهوم الموازنة أي الاقتصاد. فبدل سياسة الاقتصاد القائمة على قوة لبنان في ضعفه، رأينا في البيان الوزاري اتجاها لرسم سياسة للبنان تكون القوة فيها لقوته، بمعنى ان هذه السياسة تذهب في اتجاه قطاع الانتاج او قطاعاته المتعددة.

هذه القطاعات الانتاجية المتعددة في الصناعة والزراعة هي نمط من الانماط المفروضة على مستقبل لبنان، وهو النمط الذي يعطي للبنان القوة المطلوبة منه، والتي لا يمكن للبنان ان يحصلها من ذاته الا من ضمن منطق هو المنطق الذي اعتمدناه في التاريخ وفي الايديولوجيا. وهو المنطق القومي الذي ابتدأ الاتجاه فيه لاعتبار ان لبنان لا يستطيع بمفرده في مرحلة النظام العالمي الجديد ان يشكل قوة اقتصادية تتأسس عليها بالتالي البنى الفوقية. من منطق الامور ان يذهب لبنان في هذا النظام العالمي الجديد باتجاه سوريا وهو اذ يذهب في هذا الاتجاه بموجب معاهدة التعاون والصداقة والاخوة، فان النمط القومي لبناء الاقتصاد هو النمط الذي لا بد من ان يكون ثابتا، والنمط العربي في الاتجاه الاقتصادي لا بد ان يكون ضروريا وقائما بين النمط الثابت والنمط الضروري او من

الثابت الى الضروري، يمكن للبنان ان يأخذ قوة يستمدّها من المحيط الذي هو فيه وخاصة انه في هذا المحيط يتصارع مع عدو وهذا العدو ان جوهر المشكلة فيه انه لا يريد السيطرة السياسية فحسب على الامة والوطن، بل يريد السيطرة الكاملة على الاقتصاد والحياة، وعلى الواقع والمستقبل.

اذا كانت هذه هي المشكلة، فيجب ان يكون للموازنة اتجاه الا ان الموازنة هذه الموجودة بين ايدينا ايها السادة الزملاء ليست موازنة حقيقية بل شكلية واهامية، وذلك لان الموازنة الحقيقية تعتبر ان النهوض يعتمد على القروض، ولانها تتمثل في مكان غير هذا المكان الذي قرأناها فيه.

اذا كانت ارقام الموازنة غير متوافقة مع افكارها فعلينا ان نتساءل كيف تسير الدولة؟ الدولة تسير في مكان آخر غير هذا المكان الذي تصفحناه في الصفحات الكثيرة للموازنة.

تعتمد الموازنة على القروض، تحمل الدولة جزءا يسيرا منها. يحملها اساسا مجلس تحيط به الاسرار، نتساءل عنه، فهو الدولة بديلا عنها، وهو المكان بدل المكان، وهو قضية بدل القضايا الاخرى، حاولنا كثيرا وحاولت شخصيا معرفة الاسرار المحيطة بمجلس الانماء والاعمار والى الآن لم اكشف بعضا من هذه الاسرار.

مجلس الانماء والاعمار مكان ولا مكان، دولة ولا دولة. نذهب باتجاه القروض، نهلل المؤتمر واشنطن، نقول بأن هذا المؤتمر سيقدم القروض على سنوات، من اين هذه القروض؟ يقولون انها من دول، انها في الشكل من دول انما مضمون هذه الدول هو «دول من دول»، يقبض عليها جهاز اقتصادي خطر جدا على لبنان. وهذا الجهاز رأسماله الجشع يمثل رأسمالية جشعة وقاتلة. من يفيض على رأسمال هذه الدول التي ستعطيني القروض. نحن في معركة قوية ايها السادة، جوهرها الاقتصاد. السؤال الكبير بعد قراءة الموازنة، هل نستطيع ان ننافس في هذا العالم او في هذا النظام العالمي الجديد؟ ولا اريد ان اتكلم عن النظام الشرق الاوسط الجديد الذي هو ركن من اركان هذا النظام، ان السيطرة الرأسمالية العالمية في الولايات المتحدة الاميركية نفسها وفي الدول المحيطة او المكونة للنظام العالمي الجديد عبر الشركات المتعددة الجنسية وعبر ما يلي ذلك، ولكنها لا نرى انها تريد خدمة للبنان او تقدم صدقة له، لا نرى ذلك، قروض ميسرة وطويلة الامد وما الى ذلك من اوصاف، كل ذلك بهدف الربح السؤال، كيف نستعاض عن ذلك؟ أليس هناك خيار آخر امام اللبنانيين لاعادة بناء دولتهم؟ أليس هناك اتجاه آخر؟ نعم ايها السادة، هناك اتجاه بدأ يفرض حقيقته في ارتباطنا القومي والاقتصادي والاجتماعي لاقول، بأن هنالك استعدادا ليس فقط للنهوض الشكلي بل للنهوض الحقيقي، انما لا نريد بعد كل ما حصل وخاصة بعد غزو ١٩٨٢، لقد حصل امر خطير الا وهو محاولة العدو القومي وضع يده نهائيا على لبنان.

ان الذي برز بوجهة امر خطير آخر هو بروز عصر جديد يعطي للبنان قوته الحقيقية، وهذا العصر هو عصر المقاومة برجالها الذين اسقطوا النظرية السابقة التي تقول بأن قوة لبنان في ضعفه، ان قوة لبنان هي في قوته، في قوة رجاله، في زنود مقاوميه، هؤلاء هم من يجب علينا ان نضع لهم موازنة، وهؤلاء ليسوا فقط اولئك الذين يموتون في جنوب لبنان ويستشهدون، بل اولئك الذين يحتضنونهم وعلى الدولة ان تحتضن الجميع، هذا هو

عنصر القوة، علينا ان نبني لهؤلاء موازنة حقيقية، نحن نرى بأن سياسة النهوض المعتمدة على القروض تقدم مزيدا من التبعية للبنان ولا تقدم له استقلالا، بينما استغلاله يكون بالمزيد من ارتباطه القومي. هذه المعادلة الصحية التي يمكن ان نسير بموجبها الى الامام، بالطبع وفي هذه هي المعادلة الصحية التي يمكن، ان نسير بموجبها الى الامام، بالطبع وفي هذه الموازنة الموجودة بين ايدينا او في بعضها غير المفروض، اتفاق استثماري قليل لا يفيد في الدولة الاقتصادية ولا يقدم امورا كثيرة.

انني اذا ناقش الفكرة الاساسية التي تقوم عليها الموازنة، ارى في مناقشتي هذه تبينا لحقائق عديدة اشرت الى بعضها، الا انني لا ارى ان هناك اهتماما حقيقيا بما ورد في الاتجاه الذي رسم منذ اتفاق الطائف، وهو اتجاه بناء الانماء المتوازن. والانماء المتوازن هو انماء ليس حاليا فحسب، انما انماء يأخذ بعين الاعتبار الاهمال في التاريخ. ان مناطق عديدة كالبقاع وعكار مثلاً اُهملت في التاريخ. ولان هذا الاهمال حصل في الماضي، علينا ان نفوت فرصة الازدلال فيه بأن تعطي هذه المناطق لتتوازن مع غيرها من المناطق اولا، ولكن تتوازن في الحاضر بعد ان اُهينت في كرامتها وفي تاريخها في الماضي، واستعمل كلمة الاهانة لانها اُهينت فعلاً، فمن يهان في رزقه يهان في كل شيء، اقول لكم انني لم ار في منطقتي مثلاً رجلاً يحتاجون الى هذا القدر في ظل هذه الوضعية الراهنة، انهم يحتاجون لكل شيء. تكلم قبلي عن ان عددا من اللبنانيين في منطقة البقاع وبشكل خاص في الهرمل وبعبك غير قادرين على دفع مبلغ ٦٠ الف ليرة لتسجيل اولادهم، يجرمونهم من المدرسة. نحن نطالب بتعميم التعليم واجبار الاهل على تعليم اولادهم، كيف يحصل ذلك في نهاية هذا القرن؟ ونحن على مشارف قرن جديد؟ كيف يحصل ذلك ونحن نعتبر انفسنا دولة متقدمة وراقية؟ الانماء المتوازن ايها السادة الزملاء ليس انماء في الحاضر فحسب، بل انماء في التاريخ القادم الى لبنان، والتاريخ ليس الماضي بل هو المستقبل ايضا، كيف نضع هذا المستقبل؟ كيف نضع لاجيالنا وضعاً خارجاً عن افتراس راس المال؟ وخارج افتراس المتوحشين من الرأسماليين؟ كيف نضع هذا المستقبل ان لم نشيء لهم مجالاً للعمل يعطيهم الكرامة والحرية، فالحرية هي لمن يعمل، وهي بحد ذاتها ليست نتاجاً للصراع، بل هي الصراع في ذاته منذ ولدت وانا اسمع بجورج معاصري، من هو هذا؟ والرئيس الحسيني يعرف منذ الخمسينات من هو جورج معاصري هو الذي اعد مشروع سد العاصي، وفي الخمسينات فرأت كثيراً وتابعت كتابات الدكتور مهدي قانصوه والمشاريع التي اعدّها حول سد العاصي، والدكتور مهدي هو شقيق الزميل عاصم قانصوه، كل الابحاث والدراسات حول مشروع العاصي موجودة في كتابات الدكتور قانصوه، كل ما سمعناه عن العاصي منذ الخمسينات، كسد كبير او صغير، او سد للري، كله كلام بكلام. اما وقد تمت الاتفاقية بين لبنان وسوريا حول تقاسم المياه بين الدولتين، يريدون ان يضعوا سداً تحويلياً، نحن نصر على الري الا اننا نصر ايضا على التغيير في البيئة ضاع التحويل والسد الكبير. الاتفاقية موجودة، وقد تدخل مشكورا عدة مرات من اجل هذا الموضوع ومن اجل تقاسم المياه سيادة الرئيس حافظ الاسد. لم نسمع بأن مشروعاً اخذ الى واشنطن حول سد العاصي. اخذت كل المشاريع، قرأنا المشاريع، ربما ثلاثين مشروعاً، لا اعرف كم، ولا شيء عن هذا الاستثمار الاقتصادي الذي يفيد لبنان ويعطيه القوة

الحقيقية، لماذا؟ مياه اللبوة التي تروي جمع القرى، علمنا ان هذه المياه ستوفر الاطمئنان للجميع من ابناء القرى المجاورة، عيون ارغش، اليمونة... كل هذه الثروة الا توفر للبنان قوة في موازنته، اذا كانت الحروب المستقبلية حروبا قائمة، فلماذا ايها السادة لا نستفيد من مياه البقاع.

تكلم الدكتور اسماعيل عن مسارب السيول وعلى السدود الصغيرة، حتى السدود الكبيرة التي تنتج توازنا جديدا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تلك المنطقة محرومة ممنوعة، لا تدخل في سياق الانماء المتوازن، فلماذا اذا كل هذه المقولة؟ لماذا هذه الموازنة؟ لماذا كل ذلك؟ جيد، حتى ولو افترضنا اننا سلمنا جدلا بأن الموازنة هذه او القروض المحتملة يمكن ان نفتش فيها عن تمويل العاصي، ذلك يفترض فرز الارض، تلك الاراضي في منطقة البقاع. لمسنا تحولا بسيطا في الموازنة وتجاوبا من الحكومة باتجاه فرز الاراضي. مسألة فرز الاراضي مسألة اساسية وهامة فهي لا توفر المعطيات المادية، انها يا دولة الرئيس توفر الدماء التي سقطت والتي يمكن لها ان تسقط مرة اخرى.

قلنا هذا الكلام في اللجان، لماذا يبقى لبنان دون فرز اراضيه وبشكل خاص في منطقة البقاع، فكل قرانا دون فرز وعدم فرز هذه الاراضي هو الذي ادى الى الهجرة من الريف الى المدينة.

كانت رؤوس الرجال في تلك المنطقة مرتفعة ارتفاع الجبال. كانت هاماتهم عالية، فأتوا الى الضاحية والى النبعة والى هنا وهناك، فأنحت رؤوسهم الى ادراج هذه المنطقة لا ترتفع رؤوس الرجال؟ والعملية اقتصاديا، عملية بسيطة لفرز الاراضي نبدأ بملياري ليرة، نبتدىء من مكان ما، نريد ان نبتدىء في مكان ما، نريد ان نذهب في هذا الاتجاه، الكلام كثير عن التربية وعن المدرسة وعن التعليم المهني والتعليم التقني في هذه المنطقة، عن ايجاد فرص للعمل. كل ذلك ماذا نضع به؟ هجرة تلو هجرة، ألم تلو ألم، عذاب تلو عذاب نبحت ذلك كله، ونحن كي لا نطيل، على ابواب مرحلة نريدها جديدة، والمرحلة الجديدة تقوم على اسس جديدة، هذه الاسس بدءا وبداية، يجب ان تكون للفقراء من ابناء شعبنا، وللمحتاجين منه.

الكلام عن الموازنة والارقام يرهق سماع المواطنين، فكل هذه الارقام كما قلت أنفا لا تعبر بصدق عن الافكار، نريد ارقاما موازنة للافكار، حتى ولو كانت قروضا نريد ان تذهب هذه القروض باتجاه الانتاج أي باتجاه الزراعة والصناعة والامكنة الاساسية التي يمكن لنا فيها ومنها ان نذهب الى مكان افضل. ايها السادة، في الختام، اذ انقل هذه المعاناة التي هي معاناة الفقراء من ابناء شعبنا، انني اذ احملها اليكم، فهم يصغون الى صوت يريد ان يكون حقيقيا، الى صوت يريد ان يجعل قوة لبنان قوة حقيقية من علاقاته القومية التي نفاخر ونعتز بموقفها الصامد في وجه العدو والتي تمثلها سوريا العربية، من مقاومتنا الهائلة التي اعطت دروسا كما اعطى غيرنا في العالم، من جيشنا الذي اصبح ذا عقيدة قومية واضحة وراسخة معادية للعدو. عناصر قوتنا السياسية هذه تبقى عناصر قوة فوقية ان لم تكن مبنية على بنى اقتصادية حقيقية تعيد الكرامة للناس.

هذه الكرامة والقوة هي التي تجعل العلاقة تستقيم بين الامر والمأمور وصاحب الامر. هذه السلطة هي التي

تخلق الاستقرار وان ذهبت السلطة خارج صفوف الفقراء فهي تذهب باتجاه التسلط الذي يقود ايها السادة الزملاء الى الانهيار. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ وديع عقل.

وديح عقل: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

نطمئنكم اولاً من ان كلمتي ستكون قصيرة وربما قصيرة جداً فلقد اوفى من سبقني الموازنة حقها، انما لي موضوع محدد جداً اود ان اطرحه امام المجلس النيابي الكريم وهو قضية تمويل الصندوق المركزي للمهجرين. شاء المجلس الكريم ان تنص المادة الثالثة من هذا القانون على ما يلي:

تتكون موارد الصندوق من:

اولاً: ما يلحظ في الموازنة العامة (وما انعس ما لحظ في الموازنة العامة لهذا الصندوق).

ثانياً: ما يحول او يحدث لصالحه من ضرائب ورسوم. ثم بحث بالمساعدات بسلفات الخزينة، وبموارد اخرى. اذا احدث القانون لصندوق المهجرين ضرائب خاصة به. وانطلاقاً من هذا القانون حصل ان اقدمت وزارة المهجرين على تقديم مشروع قانون لاحداث ضرائب ومداخل لهذا الصندوق. فأحدث رسماً على اشغال الاملاك العمومية من املاكهم واملاكنا واملاك الجميع أي رسماً على الاملاك المشغولة قانوناً، وغرامة على من يحتل هذه الاملاك، ثم احدث رسماً سنوياً على المقالع والكسارات وهو رسم معقول جداً، وانتهت بزيادة بسيطة جداً لرسم الطابع المالي ولرسم تسجيل السيارات والعقارات لا سيما العقارات المشتراة من الاجانب.

دولة الرئيس، عدا عن قصر مداخلتي، قد اجد فيها بعض التشويق وبعض الفكاهة، فجواباً على مشروع القانون هذا، اجابت وزارة المالية بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠ أي قبل اقرار قانون موازنة ١٩٩٤ باربعة اشهر (اي ان مشروع الموازنة كان قد اعد) حرفياً بما يلي، والمستند امامي ان تطبيق زيادة ٥٠٪ على رسم الطابع المالي (رحم الله شهداءنا) و ٢٠٪ على رسوم تسجيل السيارات يرهق المواطن في الوقت الذي تعمل فيه وزارة المالية على تخفيف الابعاء عنه، وحصل هذا في آب من عام ١٩٩٣.

وفي موازنة ١٩٩٧، ضوعف يا دولة الرئيس رسم الطابع المالي ألف مرة او ألف ضعف، طلبنا ٥٠٪ فضوعف الف ضعف وان اردتم امثلة على ذلك يا دولة الرئيس فاني مستعد لان ابرزها بحضرتكم.

كان رسم تأسيس الشركة المغفلة خمسة آلاف ليرة فاصبح مليون ليرة، واقتراحنا ان يصبح سبعة

آلاف وخسماية ليرة عوضاً عن خمسة آلاف، كان رسم الامتياز بما في ذلك دفاتر الشروط المتعلقة بالامتياز خمسة آلاف فأصبح مليوناً، ورسم رخصة استثمار مقلع خمسة آلاف فأصبح مليونين، وهذه قاعدة متبعة في كل رسم لطابع مالي.

ثم اتينا الى رسم تسجيل السيارات ورسم ما يسمى بالميكانيك فوجدنا ان الاضافة التي اقترحناها وهي ٢٠٪ قد ضوعفت ٣٢ ضعفاً في مشروع الموازنة أي ان النصوص كانت معدة لهذه الزيادات حين تفضلت وزارة المالية وقالت حرفياً انها لا تريد ان ترهق المواطن في الوقت الذي تعمل فيه على تخفيف الاعباء عنه.

الرئيس: يمكن ان يكونوا على غير علم بهذا لان كل فرد يعمل وحده.

نعم يا دولة الرئيس وما يثبت قولكم ان مشروع القانون هذا بالذات قد تطرق الى ضريبة تحسين قيمة العقارات، فأجابت وزارة المالية ايضاً، ان هناك مشروع قانون اعد منذ العام ١٩٩٣ ولا تدري ما هو مصيره ولا اين هو ولا ادري ان كان غير وزارة المالية مفروضاً عليها معالجة هكذا امر.

دولة الرئيس، عادت وزارة المهجرين وتقدمت مرة ثانية بمشروع قانون لاحداث موارد خاصة بالصندوق المركزي للمهجرين منذ بضعة اسابيع وادرج على جدول اعمال مجلس الوزراء وكان البند الثاني في جدول اعماله.

الرئيس: عفواً، ما هو هذا،

مشروع القانون هذا مستوحى من المشروع القديم انما اجابت فيه وزارة المهجرين على وزارة المالية وابدت التناقضات التي اشترت اليها. ثم ما لبث ان تبخر المشروع ولم نعد نسمع به، ونسمع الآن يا دولة الرئيس بالاستعاضة عنه بمشروع قانون او بزيادة اضافية على تسجيل او على ميكانيك السيارات وكأن السيارة ليست مادة اولية لعمل العمال اللبنانيين او الحرفيين او الطبقة المتوسطة والفقيرة. من جملة ما اقترحه القانون هو ايجاد ضريبة على الدعاية على السجائر، ممنوع في البلدان الاخرى عرض دعاية للسجائر نحن طالبنا بهذه الدعاية، فما الخطيئة من ذلك؟ لا ادري

الرئيس: كي يسعروا الدخان في منطقة البقاع، والشمال.

وديع عقل: ان تغذية صندوق المهجرين بسلفات خزينة هو الخطأ بعينه، رجائي، ان كنا سنتابع تغذية صندوق المهجرين بنوبات تأتية عن طريق سلفات خزينة ولا ادري كيف يتم الاتفاق عليها، او ما هي التجاذبات التي ترافق امداد الصندوق بها، هذا الامر تعيس جداً بالنسبة للمهجرين. اننا نتحارب بجلد المهجرين. رجائي يا دولة الرئيس ان تطلعوا على المستندات التي في حوزتي وان

يقف عندها المجلس النيابي وان يعالجها بما اعرفه من حكمة . بقي يا دولة الرئيس كلمة مقتضبة جدا جدا وهي ان موضوع اصلاح الادارة الذي هو موضوع اشهد انني ما سمعت به الا منذ بدأت بقراءة الصحف .

في قانون الموظفين نصوص تتيح لاجهزة الرقابة بالذات صرف من ليس لديه الكفاءة المسلكية دون قوانين استثنائية ولدي ايضا النصوص والمواد التي تثبت ذلك .

الرئيس : هذا صحيح ، في المشروع الجديد نحن نثبت الوظيفة للطوائف نقول لك نعم ، اننا نثبت الوظيفة للطوائف وهذا وارد في المشروع الجديد المدورة التي قلتم عنها في مجلس الوزراء تذكرنا بوجود مدورة تطبيقا للطوائف ، تبين اخيرا ان الاوامر او محاولة الاوامر التي ترسل لمجلس الخدمة المدنية ، ما هي ؟ المدورة ضمن الطائفة الواحدة ، الى ماذا ستؤدي ؟ ستؤدي الى ما هي عليه حال الوزارات أي انه اصبح لكل طائفة وظيفة معينة . المدورة التي وعدنا بها تبين انها ليست مدورة بين كل الوظائف بل ضمن الطائفة الواحدة .

ميشال المر : ليس هذا هو المقصود يا دولة الرئيس ،

الرئيس : لم يقل ذلك مجلس النواب انما هذا ما ينفذ ، ونحن في كل حال «رابطين» لهذا الموضوع . وديع عقل : اطلب يا دولة الرئيس في مجال الاصلاح الاداري ليس فقط الا ان تطبق المادة ٧١ من قانون الموظفين ، وارى فيها خلاصا .

ثم استطرادا كون الادارة اصبحت على ما تعرفون من تعاسة ، ارجو ان يصار بعدما تم الفرز ما بين الموظفين ، بين الشاطر (وينت ايضا بأسوأ من ذلك) ان يطبق ، كما يطبق قانون من اين لك هذا ، على بعض الموظفين التعساء مقولة ، من اين عليك هذا ، وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل الاستاذ عبدو بجاني .

عبدو بجاني : دولة الرئيس ، السادة الزملاء ،

ان مناقشة مشروع الموازنة الذي تقدمه الحكومة هي من اهم الاعمال التي يقوم المجلس النيابي بها ، لكون هذه الموازنة ترسم سياسة الحكومة على مدى سنة كاملة . ومن الطبيعي ان يكون لكل نائب منا اهتمام خاص بابواب معينة من الموازنة بحسب الحاجات الملحة للمنطقة التي يمثلها . واني كنائب عن قضاء عاليه اجد ان الهم الاول لي ولرفاقي في المنطقة هو قضية المهجرين التي ذكرها زميلي وديع عقل ، كوننا من نفس المنطقة أكانت الشوف ام عاليه .

يتغنى المسؤولون في كل سانحة ، بأن الوفاق الوطني قد اكتمل فصولا ، وان البلاد بألف خير ويطلبون ان نشكرهم على ما انجزوه . وبالواقع ، فان مدلول الوفاق الوطني هو محو آثار الحرب . والحرب جارت على الجبل

وتركت فيه جروحا. فان نظرنا الى الجبل نرى ان الدمار لا يزال شاخصا للعيان، وان اهل الجبل بنسبة كبيرة لا يزالون خارج بيوتهم وقراهم. وهم في توق الى العودة. لذلك، فاذا ارادت الحكومة تحقيق الوفاق الوطني الكامل، عليها ان تؤمن عودة المهجرين. هذه العودة التي نص عليها اتفاق الطائف.

ربما كانت في الماضي اسباب سياسية او طائفية تعيق عودة المهجرين. ولكن هذه الاسباب قد زالت اليوم تماما. وبتنا نلمس لمس اليد رغبة الذين غادروا الجبل في العودة وترحيب اهل الجبل بالعائدين وتشجيعهم على العودة الى حياة الصفاء والمودة. ولكن ما يعيق العودة هو عدم توفر المال اللازم لاعادة اعمار المنازل والمباني والبنية الاساسية التي تؤمن للعائدين حياة لائقة وكريمة.

عندما نطالب الحكومة بتوفير الاموال اللازمة، تجاهنا بالمبالغ التي صرفتها لغاية اليوم في سبيل العودة. وهي تعتبر ان هذه المبالغ هامة وكان يجب ان تحقق الغاية المنشودة. فاذا كان الواقع كذلك، فان المهجرين ليسوا مسؤولين عن أي خلل حصل في هذا المجال، وعلى الحكومة ان تفتش عن مواقع الخلل، وان تصوب التعويضات نحو المهجرين الحقيقيين. ان المهجر يعرف امرا واحدا وهو انه لا يزال خارج بيته، ويبغى امرا واحدا وهو ان يعود الى بيته.

ان خطة الرئيس الحريري الاعمارية تتمحور حول زيادة الطاقة الانتاجية في البلاد وخلق فرص عمل جديدة بغية تحقيق النهوض الاقتصادي فالازدهار. ان هذا المبتغى يتحقق فعلا في الجبل اذا تمت عودة اهله اليه. ما من احد ما ينسى كيف كانت عاليه عروس المصايف وبحمدون زهرة الجبل، وهي اليوم خراب بمعظمها. فعودة اهل هذه المناطق اليها تعيد حركة الاصطياف والسياحة الى غابر مجدها وتحرك النشاط التجاري والاقتصادي والزراعي فيرتفع الضغط السكاني عن ضواحي بيروت ويحتفظ الجبل بأهله.

دولة الرئيس، هل نقدر الحسرة واليأس اللذين يعتمران في قلب الانسان المهجر عندما يرى المشاريع الخاصة والحكومية قائمة بأقصى حركتها في بيروت، حيث تشاد المراكز التجارية الباسقة وتبنى الجسور والانفاق والطرق - وهذا امر حسن - بينما قرية نجيم عليها طيف الخراب. هذا الانسان يتساءل: كيف تستطيع الحكومة ان تؤمن الاموال الطائلة لهذه المشاريع وهي لا تجود عليه الا بالفتات. ويرى ان الحكومة تهتم كثيرا ببناء الحجر وهو يطلب اليها ان تبني له الثقة بأعمالها وبالحياة الكريمة.

اليوم لا يستطيع أي مهجر ان يعرف متى سيعود الى بيته، لانه ليس للحكومة أي برنامج واضح لتحقيق هذه الغاية. فالاموال ترصد لصندوق المهجرين بالقطارة، وتخضع لاعتبارات سياسية مختلفة. فاذا هبت رياح الوزير جنبلاط ماج بحر رئيس الحكومة، فتتقاذف الامواج مركب المهجرين، تمزق الشراع وتكسر الدفة، والمصير هو الغرق. ولكن، والحمد لله، تعود الرياح الى مجاريها ويصفو الجو، ولكن المركب لا يصل الى مقصده. فاذا استمر الوضع على ما هو عليه يصبح المهجرون في هجرة في الوطن، او ما هو ادهى، في هجرة الى خارج الوطن. لكل ذلك، فان هدفنا، الذي هو هدف وزير المهجرين، هو ايجاد موارد ثابتة للصندوق، ووضع مخطط واضح للعودة.

الموارد الثابتة: تقدم وزير المهجرين بمشروع قانون لتحقيق هذه الغاية. وهذا المطلوب هو في محله، لكون قانون انشاء صندوق المهجرين يميز صراحة جباية الضرائب والرسوم لحساب هذا الصندوق، ثم ان السوابق في هذا النطاق عديدة. فمن رسم التعمير الذي وضع في الخمسينات لحساب الصندوق الوطني للتعمير، الى الرسم الخاص بالمؤسسة العامة للاسكان والبالغ ٢٠٠٠ ليرة كرسوم ميكانيك على كل حسان بخاري للسيارات الخاصة الذي اقر بموجب القانون رقم ٥٣٩، تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦. وهو قيد التنفيذ حاليا.

واننا نتساءل كيف تتقدم الحكومة بهذه القوانين ويقرها مجلس النواب، ثم توضع العثرات بوجه مشروع نص مماثل يركز على الاسس نفسها، وتفرضه ظروف اشد الحاحا من الظروف التي فرضت تلك النصوص، وهو لا يطال الطبقات الفقيرة ولا حتى المتوسطة.

مخطط واضح للعودة: تقرأ في مشروع الموازنة للعام ١٩٩٧ الذي يناقشه المجلس النيابي اليوم، مشاريع قوانين برامج متعددة، تأمنت لها الاموال اللازمة، ويندرج تنفيذها على عدة سنوات مقبلة. واذا نظرنا الى هذه القوانين البرامج لا نرى فيها اهمية تفوق قضية عودة المهجرين. فلماذا لا يوضع قانون برنامج لعودة المهجرين، وتؤمن له الاموال اللازمة والكافية، سواء من ضرائب ورسوم تفرض لهذه الغاية، اما بواسطة قروض طويلة الاجل اظهرت الحكومة المقدرة في الحصول عليها لتمويل مشاريع مختلفة.

واننا اذ نطالب الحكومة بتحقيق هذه الخطوات في القريب العاجل، وبانتظار ذلك، نتمنى اذا انهمر غيث مؤتمر اصدقاء لبنان، علينا، ان تخصص من عائداته اولى المبالغ لتأمين عودة كريمة للمهجرين.

دولة الرئيس، وطالما اننا نعالج التهجير الذي حصل، اسمحوا لي ان اتناول موضوع تهجير آخر قد يحصل قريبا، وسببه الطريق الدولية من الحدث الى المصنع، او ما يسمى بالاتوستراد العربي. ان هذه الطريق، اذا نفذت وفق المخطط الحالي، سوف تجرف ما لا يقل عن ١٥٠ مسكنا في بلدة الكحالة. وسوف يهجر ساكنو هذه البيوت، الذين يقدرون بالف شخص من بلدتهم الى بقاع اخرى، حتى وان نالوا تعويضا عادلا.

انا اعرف جيدا ما هي اهمية انشاء طريق دولية من لبنان الى الدول العربية، واعرف ان قيام هذا المشروع يؤمن للبنان موقعا اقتصاديا هاما، ويعزز دوره التاريخي كنقطة تلاق واتصال بين الشرق والغرب، واعرف ما هو النفع الكبير الذي يجنيه مرفأ بيروت والمرافئ اللبنانية الاخرى من هذه الطريق.

ولكنني اعرف تماما ايضا الكارثة التي تحل بأهلي.

ان اهالي الكحالة لا يطالبون حتما وقف هذا المشروع العظيم، لكنهم يطلبون بقوة وقف الضرر عنهم. فكيف يكون ذلك.

في علم الهندسة، ليس هنالك خيار وحيد لاي مشروع هندسي، وان كان طريقا دولية. فدائما توجد خيارات اخرى، قد تكون مماثلة للخيار الذي اعتمد او افضل. ان كل ما يطلبه اهالي الكحالة، هو ان تحاول

الحكومة النظر بخيارات اخرى لهذه الطريق عند اجتيازها الكحالة، وان تعطي الضوء الاخضر لمجلس تنفيذ المشاريع او لاي مكتب استشاري ان يدرس هذه الخيارات.

اني ارجو صادقا ان تولي الحكومة هذا الموضوع الاهتمام اللازم. وشكرا..

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

ان الموازنة التي بين ايدينا للمناقشة لا تعبر عن كامل السياسة المالية والاقتصادية للحكومة، خصوصا اذا ما عرفنا ان مجمل النفقات الاستثمارية تقع خارج الموازنة وتعتمد على التمويل الاقتراضي الخارجي ما خلا نسبة ٧,٣٪ من الموازنة المخصصة لمثل هذا النوع من النفقات، وبمعنى آخر فاننا نناقش في هذه الجلسة اقل من عشرة بالمئة من السياسة المالية والاقتصادية للحكومة، التي اكدت في الفذلقة المرفقة بأنها وفي سبيل سعيها الى احتواء امتصاص القطاع العام للموارد الداخلية ستسعى الى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي للنفقات الاستثمارية كما ستسعى الى عزل برنامج الاستثمار الى حد كبير عن عملية تعزيز الإيرادات المالية، ومع تأكيد الحكومة على ان هذه السياسة لن تؤثر على المشاريع الاستثمارية للدولة التي سيجري تمويل قسم كبير منها من مصادر خارجية يبقى السؤال الاساسي هو هل ان هذه المشاريع وبطريقة التمويل هذه لا تعتبر انفاقا، وهل ان ما يترتب منها من اعباء ليس جزءا من الديون المتوجبة او التي ستتوجب على الدولة والمواطنين؟ ان ارقام الموازنة ووفق النسبة العالية للوفاء بالتزامي الرواتب وخدمة الدين العام هي ارقام غير مرنة وهي مهددة بمزيد من التصلب الامر الذي يذكركم بمرض تصلب الشرايين والذي ينذر بالذبحات القلبية القاتلة، ولا نعتقد ان التمويل الخارجي او التمويل عبر فتح اعتمادات اضافية او عبر سلفات الخزينة يمثل حلا على طريق تعزيز الإيرادات الداخلية، بقدر ما هو محاولة تهريب لجزء من سياسة الانفاق وعدم اخضاعها للقانون العام الذي يتم على اساسه احتساب الموازنة إيرادات ونفقات.

دولة الرئيس، يستوقفنا امر آخر مرتبط بجانب الإيرادات وهو اننا وفي بلد تنعدم فيه النزوات الطبيعية ينبغي ان تتكون الإيرادات على نوعين من النشاط، الاول اقتصادي وهو يحتاج - الى تفعيل القطاعات الانتاجية والثاني ضريبي وهو يحتم العمل على التأسيس لسياسة ضريبية عادلة ومثمرة في آن معا، وفي هذا المجال فقد اصبح شائعا ان المنهج الاكثر عدالة وشفافية انما يتكرس عبر اعتماد سياسة ضريبية مدروسة على الدخول المباشرة سواء لافراد او للشركات. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة اعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية التي تعفي ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة وتتجه نحو ذوي الدخول المرتفعة، وهذا المبدأ معتمد في اكثر الدول الرأسمالية ليبرالية حيث يهدف الى اجبار كبار المستفيدين من خدمات الدولة من تشريعات وتسهيلات وبنى تحتية على دفع بدلات هذه الخدمات، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان هذا المبدأ يرمي الى تحقيق نوع من اعادة توزيع الثروة بما يحافظ على ما يسمى بالطبقة الوسطى ويمنع من نزول الطبقة الاقل يسرا تحت عتبة الفقر، غير اننا نرى ان القاعدة المعتمدة في ضريبة الدخل تساوي الى حد كبير بين الميسورين والمعسورين سواء كانوا افرادا ام شركات، وبتنا امام فلسفة

تحدث على لبنان اللجنة الضريبية التي خلاصتها تشجيع الرساميل على الاستثمار في المشاريع المحلية، علما بان الرساميل لا تشجع بفعل الاعفاءات الضريبية وحدها بل ان هناك عوامل اخرى ضرورية مثل الاستقرار الامني والآراء السياسي والاداري، ولئن كانت الاوضاع الامنية مقبولة الى حد بعيد ما خلا ما يشكله الاحتلال من تهديد، فان الاداء السياسي قلما يساهم في تحفيز الرساميل خصوصا في ظل المناكفات التي تحصل بين اركان السلطة من حين لآخر والتي لا تعطي الانطباع الطيب ولا تمنح الثقة بمستقبل الاوضاع في البلد.

اما اداء الادارة فانه الاسوأ رغم عملية التطهير الاداري التي قيل انها جرت، ويفترض انها ذهبت بالمرتكبين وعززت من مكانة الشرفاء واصحاب الكفاية.

اننا من هنا لا نريد ان نذهب الى الاعلان بأن الادارة في لبنان ميؤوس منها خشية ان يتلقفها ذوو الاسماع المرهفة ليرفعوا عقيرتهم داعين الى الخصخصة وعلى نطاق واسع، بل نريد التأكيد على ان اصلاح الادارة يحتاج الى اصلاح رأس الهرم السياسي عبر التأكيد على فصل ما هو اداري عما هو سياسي هذا من جهة ومن جهة اخرى عبر تكريس دور المؤسسات بما فيها الرقابة، وها هنا فاننا نعرب عن غبطتنا بما سمعناه منكم يا دولة الرئيس عن وفاة الترويكما، مؤكدين ان بديلها هو حكم المؤسسات التي تنتمي العلاقة فيما بينها الى مبدأ الفصل والتعاون، فلا زواج مارونيا ولا متعة شيعية ولا طلاق درزيا ولا رجعيًا.

دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء،

ان الموازنة التي بين ايدينا هي موازنة هشة بدرجة كبيرة وارقامها التقديرية خصوصا لجهة التقيد بسقفي الانفاق والعجز لا تبعث على الطمأنة سيما وان تجربة العام المنصرم غير مشجعة بعدما تجاوز الانفاق السقف المرسوم له باكثر من سبعمائة مليار ليرة وقفز العجز من ٣٥٪ الى ٥١٪، كما ان ثمة قلقا حقيقيا يساور شريحة شعبية واسعة من اننا قد نكون في الايام المقبلة امام وجبة جديدة من وجبات زيادة الرسوم والضرائب على اعتبار ان الحكومة باتت ترى في التمويل عبر زيادة الرسوم الطريق الاقصر بل الاوحد لتحقيق التوازن بين النفقات والايادات.

وثمة من يقول بأن الحكومة اجلت اتخاذ القرار برفع سعر صفيحة البنزين الى ما بعد اقرار الموازنة حتى لا تثير النواب وتستدرج معارضة اكبر، وكم تمنينا ان لا تكون هذه الاخبارية صحيحة فاننا نعلن رفضنا أي زيادة في الرسوم سواء على البنزين او الخدمات الاخرى كالكهرباء، محذرين من ان مثل هذه الخطوات قد تؤدي الى انفجار شعبي واسع، وهنا فاننا نرى ان امام الحكومة مجالات واسعة لتحسين ايراداتها تتمثل في تحسين الجباية وتطويرها من جهة واعتماد الضريبة التصاعدية واستعادة قطاع النفط والتعجيل في تنفيذ قانون تسوية مخالفات البناء وتسوية مشكلة الاراضي غير المسوحة وعقارات الشيوخ وتحسين القيمة التاجيرية لاملاك الدولة البحرية.

دولة الرئيس ايها السادة الزملاء،

وحيث تعتبر فذلكلة الموازنة ان القطاع العام بما هو جسم مترحل وغير كفي اصبح يشكل عبئا على الدولة وخزيرتها وتدعو في مكان آخر الى تركيز الاهتمام على تحويل بعض خدمات القطاع العام الى خدمات تجارية، بحيث يجري الفصل بين ادارة الخدمات وبين ملكيتها التي تبقى للدولة، فاننا تارة اخرى نجد انفسنا امام الحديث الشائع بأن الدولة تاجر فاشل، والواقع ان الدولة ليس دورها ان تكون تاجرا حتى يحكم عليها بالنجاح او الفشل بل ان دورها هو دور الراعي والراعي اما يكون صالحا او لا يكون، والخدمات الاساسية لا يمكن تحويلها الى خدمات تجارية، لان معنى ذلك هو ان يحرم منها قطاع واسع من المواطنين غير القادرين على تحمل اسعارها التجارية. واذا كانت مشكلة القطاع العام هي الترحل وعدم الكفاية مع ان هذا ليس قدرا لازما فان القطاع الخاص ليس بريئا من المشاكل حيث يمكن للوثة الفساد ان تتسلل اليه في ظل مناخ عام يساعد على ذلك. والمحصلة اننا لسنا ضد تشجيع القطاع الخاص الحيوي والضروري لخلق واقع استثماري افضل وتوفير فرص عمل اوسع، لكننا لا يمكننا ان نسلم بأن ينوب القطاع الخاص عن الدولة في التعامل مع المواطنين، وبالتالي فان أي محاولة لخصخصة المرافق العامة هي تعريض لاستقرار البلد ولمستقبله للاخطار وللهممة وللتبعية كما اننا نؤكد ان القطاع العام رغم كل مشاكله يمثل ثروة لا يجوز بيعها، بل المطلوب تحسينها وتطويرها والسهر عليها.

ونحن في هذا المجال نسجل اعتراضنا على تلزيم الجباية في مؤسسة كهرباء لبنان، لان تحسين الجباية ليس مشروطا بتلزيما للقطاع الخاص ونحن نملك معطيات تؤكد فشل القطاع الخاص سابقا في عملية التلزيم الجزئي للجباية والتي تسببت في تراجع العائدات في بعض المناطق وفي الفواتير العشوائية في مناطق اخرى.

دولة الرئيس، وبالنظر الى التحدي الكبير الذي يواجهه لبنان من خلال العدوان الصهيوني المتواصل على ارضه وشعبه وخصوصا عبر الاحتلال الجاثم وآثاره اليومية الهدامة فان مواجهة هذا التحدي لا تتوافر الا عبر التمسك بالتنسيق والتلاحم في الموقف مع الاشقاء السوريين استعدادا وتعاوننا على كافة الصعد، وعبر تعزيز وتدعيم جبهة المقاومة ضد هذا الاحتلال التي تحتاج من الدولة الى اكثر من الدعم السياسي والمعنوي، وعبر الوحدة والتماسك الداخليين اللذين لا يعبر عنها شيء افضل من الحوار العميق الصادق.

وفي هذا المقام فاننا نرى ضرورة ان نتجاوز بالعلاقة اللبنانية السورية مستوى التنسيق القائم بين جهازين رسميين الى مستوى العلاقة الراسخة بين شعبين وفق اسس وقناعات لا تتزعزع ولا تتزعزع، ولا يتحقق هذا الامر الا بالارتقاء بالعلاقة فوق مستوى المزايدات الداخلية، لان العلاقة الاخوية هي من اختصاص الجميع افرادا ومؤسسات وليست حكرا على مؤسسات او اشخاص داخل هذه المؤسسات. اما قضية المقاومة ودعم الصمود والتي استفاض البيان الوزاري في الحديث عنها فانها تحتاج الى خطوات دعم عملية، واذا كانت الحكومة في غير وارد اعلان الحرب على الكيان الصهيوني فليس اقل من ان تعلن حال الطوارئ الدائمة بالنسبة لمنطقتي الجنوب والبقاع الغربي، حيث ان الصمود له كلفة غير عادية لم تساهم الدولة فيها حتى بالحد الأدنى، وهنا يأتي حديث التعويضات وبناء ملاجئ، والذي يبدو ان الحكومة لا تتعامل معه بشكل جدي، اما لمراهنة تقوم على قرب تحقق التسوية واما لان ثمة تنازلا عن المسؤولية حيال ما يجري.

والراهن ان تدعيم صمود السكان هو مطلب سواء كانت الامور تتجه نحو التشويه او نحو الحرب.

فبناء القوة العسكرية وتوفير وسائل الصمود ليس شرطا للصمود في الحرب فقط بل سببا لتحقيق الانتصار في السلام ايضا هذا اذا اردنا ان نتجنب دفع الثمن مضاعفا في الحرب وفي محاولات البحث عن السلام، ومن هنا فاني اطالب الحكومة باعتماد سياسة الاستثمار في الصمود كما استثمرت في الاعمار، لان الاستثمار في الصمود عبر توفير الملاجئ وسائل وسائل الصمود يوفر على الاقتصاد الوطني والدورة الانتاجية الكثير، فالحد من النزوح في فترات الحرب يوفر الكثير مما يمكن ان يخسره الاقتصاد الوطني والدورة الانتاجية نتيجة الشلل الذي يتسبب به النزوح الكثيف.

وفي هذا السياق نذكر رئيس الحكومة بأن مزارعي الزيتون في بعض قرى الجنوب والبقاع الغربي لم يستطيعوا ان يجنوا اتعابهم نتيجة ممارسات الاحتلال المتواصلة ونكرر الطلب بالتعويض عليهم من خلال الهيئة العليا للاغاثة كما نطالب بادراج قضيتهم كشكوى امام لجنة مراقبة تفاهم نيسان باعتبارها اعتداء على المدنيين.

دولة الرئيس، اما التماسك والوحدة على مستوى الداخل فشرطهما قيام حوار حقيقي بين كافة قوى المجتمع، ومن اجل ذلك ادعوك يا دولة الرئيس الى الاعلان عن ان قبة البرلمان تتسع لجميع اللبنانيين سواء منهم الممثلين في المجلس الحالي او اولئك الذين لم يتمثلوا لسبب او لآخر ممن شاركوا او لم يشاركوا في الانتخابات. على ان الحوار الجدي يا دولة الرئيس

يحتاج الى ديمقراطية حقيقية وغير مقنعة، وهذه تحتاج الى رفع الفيتوات في السياسة كما في الاعلام كما في العمل المهني والنقابي.

دولة الرئيس، ان الاستقرار الداخلي يلزمه العمل على استكمال مسيرة بناء الدولة بكل مؤسساتها خصوصا تلك اللصيقة بواقع الناس، وفي هذا المجال فلا بد من التأكيد على استعجال اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية وانجاز مشروع اللامركزية الادارية، وذلك كخطوتين ضروريتين لتعزيز المشاركة الشعبية في المجالين السياسي والانمائي وتحرير المعاملات والقضايا اليومية للمواطنين من التعقيدات الحالية القائمة، اذ هل يعقل ان يضطر مواطن يسكن في بلدة الهرمل كلما اراد الحصول على اخراج قيد افرادي ان ينتقل مسافة ستين كيلومترا الى بعلبك للحصول عليه ومسافة ثلاثين كيلو مترا اضافية لتصديقه في سراي زحلة؟ وهذا غيض من فيض.

وفي هذا الاطار فاننا نستهنج الحديث عن نية الحكومة تعيين ثلث اعضاء البلديات بحجة اشراك ذوي المستويات الثقافية والمهنة الرفيعة من اطباء ومهندسين وحقوقيين وغيرهم، افليس بالامكان اشتراط انتخاب ثلث اعضاء المجالس البلدية ومجالس المحافظات من هذه الفئات المهنية والثقافية وترك الثلثين الباقيين للاختيار الشعبي الحر؟ كما اننا نستهنج اقتراح تنظيم خاص لمدينة بيروت يجعل مجلسها البلدي الذي يفترض انه منتخب من سكانها الذين يمثلون المجمع اللبناني تحت وصاية موظف برتبة امين العاصمة، وهذا الموظف يرتبط بدوره برئيس

الحكومة وتتمركز بين يديه صلاحيات واسعة بحيث يستطيع اجراء صفقات تلزيم وبيع وشراء في حدود الخمسمائة مليون ليرة مما لا يحق حتى لاعضاء مجلس الوزراء القيام به؟

رئيس الحكومة: من الذي بإمكانه العمل بهذا الشيء حالياً؟ من الذي بيده ان يعمل هذا القرار الآن؟
عمار الموسوي: لا ادري.

رئيس الحكومة: الان، الآن في القانون الحالي.

عمار الموسوي: هناك تسلسل يا دولة الرئيس.

رئيس الحكومة: فقط الموظف يفعل هذا

عمار الموسوي: هذا خطأ يا دولة الرئيس، هذا يكون تعرضاً للاموال العامة.

رئيس الحكومة: بالنسبة لمدينة بيروت حتى الآن القانون الحالي يعطي ثلثين انتخاباً وثلثاً تعييناً نحن لا نغير شيئاً.

عمار الموسوي: ان وجهة نظرنا في هذا الموضوع ان لا يكون هناك نظام خاص لبلدية بيروت اسوة بسائر المناطق.

الرئيس: انت صرحت منذ يومين انه لا يوجد تعيين؟ اذا اتفقنا

عمار الموسوي: دولة الرئيس،

وتبقى نفقة في صدري وصدور الكثيرين من ابناء هذا الوطن، والخوف ان تتحول هذه النفقة الى حشجة والحشجة الى صرخة فتورة.

انه القطاع الزراعي ومأساته المتجددة مع مجدد مواسم الفلاحة والبذار والقطاف.

والسؤال ماذا اعدت الحكومة لهذا القطاع الذي يؤكد رئيسها ان اربعين بالمائة من اللبنانيين يعيشون فيه ومنه؟ وهم باختصار اهل الارياض والاطراف الذين وقعت عليهم دائماً غرامة الانتماء الى الوطن والدفاع عنه والمساهمة في تعزيز مكانته، في مقابل بأنهم من امكانية الحصول على رتبة المواطنة التي تجعلهم متساوين مع سائر ابناء هذا الوطن. واذا كان البعض يرى ان القصة بدأت عندما منعت زراعة المخدرات ثم لم توفر الحكومة البدائل، فاني ارى ان القصة بدأت قبل ذلك بكثير أي عندما كانت السلطة وبعض اجهزتها خلال عقدي الستينات والسبعينات تشجع الناس على زراعة الممنوعات كجزء من خطة تعميق التشرد والجهل والخروج على القانون بهدف التنصل من المسؤولية السياسية والانمائية حيال هذه المناطق وتحديد منطقة بعلبك الهرمل والمؤسف ان السلطة لم تمنع المخدرات كجزء من سياسة وطنية ترمي الى القضاء على الزراعات الضارة وتعيد تأهيل المتورطين ودمجهم في حياة اجتماعية سليمة ودورة اقتصادية سوية ومنتجة بل جاء قرارها بعد ضغوط خارجية وتحديداً من الولايات المتحدة، علماً بأن ذلك يحتم على الدول المستفيدة من الاجراء ان تقدم مساعدات بهدف توفير البدائل كما حصل بالنسبة لدول اخرى ومنها تركيا على سبيل المثال.

ان برنامج الامم المتحدة للزراعات البديلة يكاد يكون نكتة مضحكة ومبكية في نفس الوقت، وهو بالرغم من مرور سنوات عليه لم يستطع ان يقدم بدائل للمشكلات والمعاناة التي يزرع تحتها المزارعون، وقد تحول في الفترة الاخيرة الى تاجر وسيط يبيع الادوية الزراعية والاسمدة الى المزارعين.

دولة الرئيس، اننا لا نريد ان نحمل العهد الحالي فضلا عن الحكومة الحالية مسؤولية التخلف والفقر الذي اصاب المنطقة، لكننا نريد ان نسجل اننا لم نلمس حتى الآن جهودا معقولة في اطار مكافحة هذا الخلف والفقر، فالزراعات البديلة تواجه الاحتكارات المحلية والمضاربات الاجنبية وتقف الدولة متفرجة على مواسم العنب والبطاطا والتفاح وهي تتلف امام عيون اصحابها او يتناولها التاجر الجشع بأبخس الاثمان، والمؤسسة العامة للزراعات البديلة لم تبصر النور رغم مضي وقت غير قليل على اقرارها، كما ان بنك التسليف الزراعي هذا الصديق المتواضع للمزارعين اخلى مكانه لعدوهم اللدود أي بنوك التسليف التجارية، وقد وعدنا باعادة تفعيل هذا المصرف ولا نزال ننتظر.

ونسجل في هذا المضممار غياب سياسة زراعية فعلية، والسياسة هنا ليست عبارة عن ارقام في الموازنة وحسب على اهمية ذلك، بل هي ايضا تشريعات وتدابير تحمي وتوجه وترشد المزارع، وتمنع الاحتكارات سواء كانت بالنسبة لاسواق الانتاج ام بالنسبة لمعدات ومواد الانتاج.

ان الطن الواحد من بذار البطاطا المستورد هو اغلى منه في لبنان عما هو عليه في سائر الدول المجاورة بفارق لا يقل على الاربعمائة دولار، وكذلك الامر بالنسبة للاسمدة والادوية الزراعية. ان الاحتجاج بالقول ان كلفة الانتاج الزراعي في لبنان هي اعلى من الدول المجاورة، لذلك فالانتاج المحلي يفقد قدرته التنافسية، هو شيء مرفوض لان مسؤولية الدولة هي مساعدة المزارع على خفض كلفة الانتاج سواء من خلال تأمين البنية التحتية لقطاع الزراعة او من خلال تيسير وصول المواد الاولية بأسعار تشجيعية او بخفض الفوائد على التسليفات الزراعية، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان كل السلع الزراعية التي تصدرها البلدان المجاورة مدعومة وبنسب عالية.

دولة الرئيس، ان قطاع الزراعة ليس الغاية من توحى ارباح عالية، حتى اذا ما عجز عن تأمينها نفض يدنا منه ثم نقول ان الحدود الاقتصادية تحتم علينا ان نستورد من الخارج طالما كانت الاسعار اقل ونترك هذا القطاع يضمم ويموت، بل ان هذا القطاع يؤدي ادوارا اكثر اهمية من الربح المباشر تتعلق بتنشيط اقتصاد البلاد وتوفير مناخات للاستقرار الاجتماعي ولاعادة التوطين على مقربة من الارض، كما ان الدول التي يعز عليها استغلال قراراتها السياسي تسعى نحو تحقيق الكفاية الذاتية وما يسمى بالامن الغذائي، وباختصار فقطع الزراعة هو قطاع انتاجي تشغيلي وطني واجتماعي وليس قطاعا ريعيا يتوخى الربح وحسب واذا كانت بعض الزراعات قد وصلت الى طريق مسدود فلماذا لا تقوم وزارة الزراعة وعبر برنامج علمي بحثي توجيهي بارشاد المزارعين الى انواع اخرى من الزراعات ونحن نعتقد على سبيل المثال ان زراعة القمح كمادة استراتيجية غذائية هي زراعة قليلة الكلفة

وكثيرة الاهمية وكثيرا ما يتساوى سعرها التشجيعي مع اسعار القمح المستورد من الخارج . كذلك الامر بالنسبة للشمندر السكري ، علما بأن الكلفة العالية لانتاج السكر سببها اعتماد الدولة على مصنع يتبع القطاع الخاص بصورة دائمة وهو مصنع قديم اصابه التلف ، علما بأن اصحابه يستوفون سنويا ما تعادل قيمته ثلث ثمن المصنع بكامل تجهيزاته .

ونأتي يا دولة الرئيس الى زراعة التبغ والتي هرول الناس نحوها ظنا منهم ان فيها ري القليل تماما كما يعدو الظمآن خلف السراب . لقد رفض وزير الدولة للشؤون المالية تسلم المحاصيل الا وفق كشوفات العام ١٩٩٥ ، علما بأن المحصول يزيد على ذلك ضعفين سواء في البقاع او الشمال ، والسبب في ذلك فوضى هذه الزراعة التي شجعها التوزيع العشوائي للرخص ، والذي جاء وفق خطة المحسوبات ونحن في هذا المجال نطالب الحكومة ونناشدها ونلح عليها بالعمل على استلام كامل المحصول لهذا العام على ان يتم تنظيمه والعودة للعمل بمبدأ الرخص بعد توزيعها بشكل عادل ، ومتوازن .

كذلك فاننا نطالب بالتعويض على مزارعي العنب والتفاح من ابناء البقاع والشمال الذين كسدت مواسمهم حتى اصيب بالتلف .

دولة الرئيس ، ولطالما كان اهل المنطقة يعوضون مشكلاتهم بالانخراط في الوظائف العامة حيث تسمح لهم الظروف أي في الوظائف الدونية بحثا عن مورد رزق يعيشون منه ، غير ان هذا الباب انسد هو الآخر ، فمن اصل الف ومايتي عنصر قبلوا في الدورة الاخيرة لقوى الامن الداخلي لم يتجاوز عدد المحظوظين من ابناء منطقة بعلبك الكرمل الخمسين شخصا ومن مختلف الطوائف .

واذا كان الفيتو يا دولة الرئيس يمنع من تعيين احد ابناء المنطقة وزيرا او مديرا عاما فما الذي يحول بين ابناء المنطقة والانخراط في صفوف قوى الامن لخدمة وتعزيز الامن في وطنهم ؟ الامر الوحيد الذي يشعر ابناء المنطقة بأنهم متساوون فيه مع سواهم هو مشروع خدمة العلم ، حيث يشعر رب اسرة مكونة من عشرة افراد ان الواجب يملي عليه ان يناضل سائر ايام حياته ليتمكن ابناءؤه واحدا تلو الآخر من الالتحاق بخدمة العلم متحملا عنهم الاعباء المادية بصورة شبه كاملة ، وفي هذا المجال ومن منطلق الشعور بالمسؤولية الوطنية فاننا نطالب برفع تعويضات مجندي خدمة العلم الى ما يوازي الحد الادنى للاجور ، كما نطالب باقرار تطويع نسبة عشرة بالمئة من عديد كل دورة من دورات خدمة العلم .

دولة الرئيس ، في الختام فاننا نطالب بالعمل على وضع مخططات توجيهية للمدن والقرى الكبيرة في المنطقة تأخذ بواقع تناميها السكاني وتطورها الاقتصادي واعادة النظر في الكثير من التصنيفات السابقة للاراضي في ضوء التوسع السكاني والتحويلات التي طرأت في ظل السنوات العشرين التي مضت مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار اهمية رفع عامل الاستثمار بالنسبة للاراضي غير المزروعة ليتمكن المواطنون من الاستفادة من ارضهم وذلك في اطار سياسة تشجيع اهالي الارياف على التثبيت بارضهم والمهاجرين منهم الى ضفاف المدن على العودة اليها . وشكرا .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ غازي زعيتر.

غازي زعيتر: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

سبعون يوما، تفصل بين بيان تقدمت به الحكومة الى مجلسكم الكريم لتنال الثقة على اساسه، وكان حافلا بالوعود والعهود والاولويات اهمها واطورها، وبين موازنة عامة، تحمل في طياتها المخالفات القانونية، والتكشف، وانتظار الاصدقاء.

انها فترة قصيرة جدا تقاس وتعد حتى بالساعات، انما المساحة شاسعة وواسعة بين الاماني والتطلعات والوعود بالامس القريب، وبين ارقام هذه الموازنة التي نناقشها اليوم. البعض من الوزراء، قال انها ليست من صنع يدي! والبعض قال لم استطع شيئا!.

وحده وزير الدولة لشؤون المال قال: «هيدا الموجود». ليس بودي ان اتعرض لمشروع الموازنة، بحيث اتيح لي ان ادرسه ولو بصورة مستعجلة مع زملائي في اللجنة المالية، وقد القى على مسامعكم الزميل خليل الهراوي رئيس اللجنة، تقريراً، وقد وافقته عليه.

وليس بودي ان اناقش بيان معالي وزير المال من حيث الواردات والنفقات والعجز، وقد سبقني العديد من زملائي الى هذا المنبر ووافوا هذه الناحية حقها.

انما اردت ان اقول، ان هذه الحالة الراهنة تهيئ بنا للتفتيش الجدي عن الحلول اللازمة لاتخاذ التدابير الفعالة، التي من شأنها ان تضع حدا نهائيا لها، وذلك قبل ان تنفذ ثروتنا القومية بكاملها فنجر انفسنا الى مزلق الافلاس الخطرة. من هنا ايها السادة، انتقل الى مناقشة الحلول العملية الفعالة التي اوحاها لنا واقع البلاد الاقتصادي، ووضعها الخاص والتي يمكن جمعها تحت عنوان واحد هو الانتاج:

خلاصنا اذن في مضاعفة انتاجنا القومي وفي توجيه اقتصادياتنا بشكل يؤمن لنا في المستقبل القريب، وقبل فوات الاوان، موارد اساسية ثابتة لتركز عليها موازنتنا العامة، فنكفل بذلك الاستقرار المنشود.

ان ركائز هذه الموارد الثابتة وهذا الاستقرار متوفرة في لبنان، فمياها غزيرة، ولكن مهدورة، وارضينا خصبة، ولكن مبورة، ومناخنا جيد وصحي، ولكن نفسهه بأيدينا...

يقتضي اذا ان نهم الى وضع برامج للزراعة والسياحة والصناعة، وذلك بعد الدرس والاخذ براى الاخصائيين الفنيين.

ففي البقاع مثلاً، هذه المنطقة الزراعية الخصبة وفي عكار حيث الاراضي الفسيحة ذات الامكانيات الواسعة وفي الجنوب وفي جبل لبنان ايضاً وايضاً...

ولكن ما الذي يعيقنا على المباشرة فوراً في تحقيق هذه المشاريع؟

لم يقل لنا البيان الفذلكة والمشروع الموازنة مثلا ما هي السياسة المتبعة حيال المنة، واي الصناعة يجب تنشيطها ومساعدتها، واي الصناعات يجب تصنيفها؟ . كذلك في الزراعة، وهي محط آمالنا، ما هي التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لزيادة الانتاج وتحسينه ثم تصنيفه ؟

ونحن نعتبر ان هذه الفذلكة هي دستور الحكومة الاقتصادي وملخصا عاما لسياستها المالية والاقتصادية ماضيا وحاضرا ومستقبلا. امامنا ايها السادة مشروع الموازنة الجديدة، وهو ان دل على شيء، فقد دل على استمرارنا في اتباع سياسة مالية لا تتفق مع حقيقة وضعنا، ولا تتفق بالتالي مع حقيقة آماننا واهدافنا. «لا بل مع اماني الحكومة التي وردت في بيانها الوزاري».

القول ايها السادة باندماج لبنان في المجتمع الاقتصادي الدولي، وبتعزيز القطاع الخاصة، هي السياسة التي ارست عليها الحكومة اسس استراتيجيتها في الاعداد والتحديث، دون ان ننظر الى تعزيز مواردنا الوطنية الرئيسية وتطويرها واستثمارها، هو نظرة الى المجهول. لاننا بذلك نتخل عن بسط مقومات نهضة الوطن في تعزيز اقتصاده وموارده.

من هنا، يأتي الواجب الوطني بضرورة استعمال المياه واستثمارها في اولويات عمل أي سلطة ترعى مصالح الوطن والمواطنين.

اين السدود... بل اين سد العاصي...

تشير الدراسات الاولى ان اقامة سد على نهر العاصي تفيد منطقة البقاع الشمالي والهرمل، لجهة تنمية الزراعة، لا سيما الزراعات البديلة وتدني كلفة الري، ويسمح باستصلاح ما يزيد على ستة الاف هكتار ويمكن زيادتها اضعاف فيما لو استعملت وسائل الري الحديثة (الري بالتنقيط) مع ما لذلك من اثر على البيئة والمناخ وانتاج الثروة السمكية والكهرباء الرخصة، وخلق فرص العمل للمواطنين. ان قول البعض ان ٢٠٠ مليون دولار كلفة عالية مقارنة بالجدوى الاقتصادية للمشروع غير صحيح ويقصد به الاستمرار في اهمال المنطقة وعدم تنميتها، ان هناك مشاريع كثيرة تنفذ في لبنان بواسطة القروض والفوائد العالية وبعضها لا بل اكثريتها غير منتج، في حين ان مشروع سد العاصي يعتبر مشروعا منتجا وباعتراف الشركات ومؤسسة الدراسات المعنية. والخطر من ذلك ان البعض يقول ان سوريا تعقد وترفض، ونحن نعلم ان سيادة الرئيس حافظ الاسد، اعطى تعليماته باعطاء لبنان اكثر من حصته، وهذا ثابت بالاتفاقات والمحاضر الملحق بها.

ان البدء في تنفيذ هذا المشروع يحقق الانماء الذي ذكرت، ولكم افواه المشككين بالاتفاقات. اين المؤسسة العامة للزراعات البديلة، هل تعتبرونا اننا شعب يقبل بالعناوين والمشاريع على الورق فقط، لا، اننا بعد اليوم لن نقبل، بل سنمارس حقنا في ملاحقة مطالبنا وبكل الوسائل المشروعة. ايها السادة، ان عدم وضع سياسة انمائية اقتصادية متوازنة، يدعونا للمطالبة وتحقيق المطالب فوراً ومنها ما يتعلق بموضوع زراعة التبغ وهي:

اذا اننا نرى هذه المطالب الى حين تحقيق المشاريع التي تتحدث عنها الحكومة، ومنها مشروع سد العاصي وغيره من المشاريع الانمائية. نطالب اولاً:

١ - رفع سقف الرخصة من ٣١٣ الى ٦٢٥ كلغ.

٢ - استلام المحصول لعام ٩٦ كاملاً والعمل على تنظيم هذه الزراعة مستقبلاً.

٣ - انشاء مصنع لتصنيع التبغ في البقاع.

٤ - العمل على الاسراع بتنفيذ الضمان الصحي للمزارعين.

٥ - تحميل وزارة المالية مسؤولية تلف او عطل من جراء تأخر الاستلام.

وايضاً - وايضاً كل ما يتعلق بالمنتجات الزراعية في البقاع - الكرمة وغيرها - وما لحقها من اضرار، وما الضرر من انشاء التعاونيات لتساعد وتدعم المزارع.

والجواب يعرفه الجميع، وهو انه ينقصنا الرساميل الكافية لتنشيط الصناعة والسياحة والزراعة. ملاحظة: اننا نشكر الحكومة التي تجاوبت مع مطلبنا تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية لسراي الهرمل، (الضم والفرز للاراضي). تقول قاعدة صحيحة ايها السادة، «ان خزانة الدولة جيوب رعاياها» ولكن هناك قواعد صحيحة اخرى اخذتها الدول الراقية نبراساً لسياستها المالية وجعلتها رأس ازدهارها الوطني، وهذه القواعد تقول: «المكلف لا يحمل فوق طاقته... والغرم على قدر الغنم... والخدمات العامة تبذل على محتاجيها من افراد الامة...» ونحن لا نحتاج الى اكثر من هذه القواعد الصحيحة ليستقيم امرنا... .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ طلال المرعبي.

طلال المرعبي: دولة الرئيس،

ايها الزملاء، الترويكاً؟ فتشئت كثيراً في الدستور اللبناني على نص يتكلم على الترويكاً فلم اجده بل وجدت ان لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة وان الشعب هو مصدر السلطات وان النظام قائم على مبدأ الفعل من السلطات وتوازنها وتعاونها، كما وجدت ان الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن اساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

دولة الرئيس، ان مناقشة الموازنة العامة وسياسة الحكومة المالية والاقتصادية والخدمات والانمائية يأتي في صلب مهامنا التشريعية من هنا فأنا ارى ان الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ لا تحقق طموحاتنا ولا تحقق برنامجاً انمائياً ولا خطة نهوض اقتصادي بل اتت الفذلكة لتبرر امورا عديدة اهمها ارتفاع العجز في موازنة عام ١٩٦٦ من ٣٦٪ الى ٥١٪ بسبب ضعف النمو الاقتصادي والزيادة غير المتوقعة في النفقات العامة بسبب حرب اسرائيل وعدم استقرار الحالة السياسية في المنطقة وتعثر مفاوضات السلام واجراء الانتخابات النيابية مما دفع بعض المستثمرين الى

تأجيل مشاريعهم الاستثمارية او الغائها وتحويلها الى مناطق اكثر استقرارا، كما ان الفذلكة تقول ان من خلال مشروع موازنة ١٩٩٧ تحاول الحكومة المحافظة على مسار الاستقرار المالي الذي كانت قد قررته لعام ٩٦ قبل حصول المؤثرات السلبية الاقتصادية والمالية وكان من المتوقع حصول فائض اولي ضئيل وان يزداد الفائض عام ٩٧ لذلك يهدف مشروع الموازنة المقترح . تحقيق هذه الزيادة بحدود ٤٠٠ مليار .

كما نلاحظ ورود كلام كثير يشدد على ضرورة تحديد الدور العائد لكل من القطاع العام والخاص؟ وتعزز الواردات من خلال ضريبة الدخل - زيادة عدد المراقبين .

السجل العقاري والمساحة - تحسن ملموس حوالي عائدات الرسوم الجمركية ١٠٠٠ مليون دولار الجمارك - التي تغطي نصف الواردات وهي بحدود ٤٧٪ منها ولا شك ان من اهم اهداف السياسة المالية تأتي العدالة الائتمانية ولكن لا يمكن ان تتأمل من ان تنفذ الحكومة وعودها في البيان الوزاري وخاصة لجهة معالجة القضايا الخدمائية والاجتماعية والمعيشية من خلال هذه الموازنة المبتورة والتي تبلغ ٦٤٠٠ مليار ليبرة عجزها المقدر بحوالي ٢٣٠٠ مليار أي ٣٧٪ ويرتقب تمويله عن طريق القروض الداخلية و ٧٨٪ منها رواتب واجور ونهاية خدمة ٢٢٥٠ مليار وفوائد الدين العام ٢٧٠٠ مليار داخلي وخارجي .

وهو يبلغ الآن حسب احصاءات مصرف لبنان ١٩١٧٢ مليار ٨٦,٢ دين داخلي، ١٣,٨ دين خارجي اما الدين العام الفعلي الصافي فهو ١٦١٠٣ مليار وهو مبلغ اصبح يقارب الناتج المحلي المقدر .

ولا يبقى للجزء الثاني الا ١٤٥٠ مليارا من ضمنها مصاريف الاستشفاء والتي تبلغ ١١٠ مليار وصندوق الجنوب ٦٤ مليار والمهجرين ٦٤ مليار ومؤسسات اجتماعية ٨٨ مليار مؤسسات عامة ٥٤ مليار والشمندر السكري والتبغ والتبناك .

اذا كيف لنا ان ناقش هكذا موازنة لم يبق منها شيء للجزء الثاني المخصص للمشاريع الانشائية والانمائية ولقطاع الخدمات؟ ولو اتت فذلكة الموازنة وهناك خطة انمائية او برنامج نهوض اقتصادي اعماري لوفرننا علينا الكثير .

لذلك ساحاول ان اتكلم في الحلول وقطاع الخدمات والاستثمارات والقروض التي باتت تشكل الحل الوحيد في السنوات المقبلة لتخفيف خطة النهوض الاقتصادي والصناعي والانمائي . لا بد من القول ان هناك مؤشرات ايجابية تتلخص في ان موجودات مصرف لبنان وحسب نشرته اصبحت في نهاية تشرين الثاني ٥٧٦٨ مليون دولار، وان ارقام اجمالي الميزانية المجمعة للمصارف التجارية ارتفعت الى ٣٥٧٨٤ مليار بحسب نشرة جمعية المصارف في اواخر ١٩٩٦، وان ميزان المدفوعات سجل فائضا ملحوظا بينما الميزان التجاري سجل عجزا يوازي ٦٠١ مليون دولار، ويمكن تقليص العجز في الميزان التجاري على طريق تخفيف الاستيراد وتحسين التصدير والمحافظة على الاقتصاد الحر . ويتطلب ذلك سياسة اقتصادية واضحة ذات رؤية جامعة بين القطاعين العام والخاص . ويبقى على الدولة تشجيع نمو الصادرات القابلة للحياة والمساهمة في زيادة الدخل الوطني، كما ينبغي

تطوير الاتفاقات الجارية والاقتصادية بين لبنان ومختلف الدول التي يتعامل معها، بهدف تصحيح الخلل في الميزان التجاري.

ولا شك بغض النظر على التطورات الاقليمية التي يمكن تحديدها بنجاح نسبي مقبول، يتطلب تحريك الاقتصاد وطلاق عجلة النمو بمعدلات كافية، تخفيضاً هاماً ومتسارعاً كمعدلات الفوائد وتفصيلاً أكبر للسيولة المتوفرة في الاسواق.

بيد ان السياسة النقدية المبنية على الاستقرار النقدي المتمثل بتحسين اسعار الصرف وتدني معدلات التضخم، تبدو مفيدة بمقتضيات توفر حجم كاف من التمويل لاحتياجات انفاق القطاع العام، فقد بلغ عجز الإيرادات الى النفقات العامة داخل وخارج الميزانية في متوسط السنوات الاربع الماضية ٥٦٪ أي ما يعادل ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ويجب ان نعي جميعاً كمجتمع ودولة ان استمرار هذا المعدل المرتفع في العجز في مالية الدولة خلال السنوات الاربع القادمة يعني من جهة تهيئاً للاستقرار النقدي، ومن جهة ثانية تعميقاً للركود الاقتصادي، ومن جهة ثالثة تفاقمًا للالتزامات الاجتماعية، وعليه تبدو السيطرة على العجز المالي للدولة وابقاء نمو المديونية العامة مهمة اساسية في سلم المعالجات المطلوبة، وقد تقدمت الحكومة بمشروع موازنة مع عجز بحدود ٣٧٪ للعام ١٩٩٧. بيد ان تجربة الاعوام الاربع الماضية اظهرت نمواً متفاوتاً بين الإيرادات والنفقات من داخل وخارج الموازنة، فلم يتم الالتزام بمقادير العجزات المدرجة في مشاريع الموازنات للاعوام المذكورة. ويعود ذلك الى عدم قابلية الانفاق العام على الانخفاض بسبب مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمها وبشكل اساسي ضخامة حجم الانفاق الجاري والاستثمار المرتبط من جهة، باعادة بناء سلطة الدولة المركزية واجهزتها، ومن جهة ثانية باعادة تأهيل واعمار غير ممركرة كاملة ضمن الموازنة، فيزيد تعدد الصلاحيات في ضياع المسؤوليات. ويتطلب الخروج من هذا الوضع القائم مجموعة من السياسات والمعالجات بعضها آني وقصير وبعضها الآخر جذري وطويل المدى.

- يمكن في المدى القصير تضيق فجوة النفقات لا الإيرادات بترشيد النفقات من خلال تحديد ما تعارف على تسميته بالاولويات والحد من الانفاق غير المجدي وبالتشدد في عدم اقرار أي سلفة خزينة لا تقابلها واردات فعلية، وتوحيد جميع ابواب الانفاق ضمن قانون الموازنة ويجعل سلطة واحدة مسؤولة عن ادارة المديونية الداخلية والخارجية، كما يمكن تحسين الجباية بتوسيع قاعدة التكييف الى مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما فيها المهن الحرة، وبوضع لوائح اكثر شمولية للمكلفين افراداً ومؤسسات. كما يمكن للدولة خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ ان تخفف من مديونيتها الاجمالية وذلك باستعمال مكثف لودائعها لدى البنك المركزي، ويوفر لجوء الدولة الى استعمال هذه الودائع من وتيرة، والدين العام، فيتراجع ضغطها على الموارد الداخلية التي يتم توجيهها للقطاعات الاقتصادية الخاصة. وتشكل التدفقات الخارجية المتوقعة والناجمة عن مؤتمر اصدقاء لبنان مصدر تمويل اضافي للاعوام القادمة، وبكلفة مخفضة بالمقارنة مع الاقتراض الداخلي.

اما المعالجات الجذرية فتعتمد على قدرة الدولة من جهة اولى عن اشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ

وادارة بعض مشروعات البنى التحتية والمرافق العامة، وذلك ضمن صيغ شراكة تنظمها تشريعات وقوانين حديثة فتتأمن الرقابة والضبط خاصة فيما يعود لكلفة المشاريع ونوعية الخدمات وسياسات التسعير.

- وتعتمد من جهة ثانية على قدرة السياسة المالية على تثبيت الدين العام أي تحويله من الآجال القصيرة المدى الى آجال طويلة حسب التخفيضات التي اثبتت جدواها في العديد من بلدان العالم الثالث التي عانت من ازيمات مماثلة.

- وتعتمد من جهة ثالثة: على قدرة الدولة والمجتمع على اعادة صياغة نظام ضرائبي اكثر ملائمة لمرحلة اعادة الاعمار.

ومع تشديدنا على عدم فرض أي ضرائب او رسوم غير مباشرة تطل مختلف فئات الشعب اللبناني ارى ايراد بعض الحلول التي تؤمن موارد للخزينة بايجاز واختصار:

- زيادة الضرائب على الكماليات.

- اعادة النظر كما قلنا سابقا بالنظام الضرائبي.

- العودة الى المطالبة بالاموال الضريبية المستحقة ومتابعة ووضع آلية لتحصيل الاموال التي وعدنا بها في مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن.

- تشغيل المصافي وتحصيل الديون المترتبة على بعض شركات النفط والتي تصل الى حدود ٥ مليارات ونصف.

- اقرار قانون تسوية المخالفات البحرية وامور اخرى تدرس بحيث لا تنعكس سلبا على اوضاع المواطن من ضمنها تحسين الجباية واللجوء الى نظام B. O. T في بعض المشاريع الانمائية.

- ضرورة معالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية ومكافحة الغلاء المستشري، وضبط الاسعار والغاء الوكالات الحصرية، محاربة الفساد والرشوة واجراء اصلاح اداري سليم وتدعيم سلطات الرقابة وتحسينها للقيام بدورها بعد فشل محاولات اصلاح السابقة ولا شك ان الادارة هي حجر الزاوية في بناء الوطن السليم ولا بد من تأهيلها للاطلاع لمسؤولياتها ولكن هذا لا يعني اطلاقا ان نتجه الى القطاع الخاص والخصخصة لان هذا القطاع لا يخضع لاي رقابة ويمكن ان يؤدي الى هدر كبير في الاموال العامة اذا لم يجر ضبطها، وموضوع الخصخصة اذا لم يصر الى استحداث قوانين لها. يمكن ان يؤدي الى هدر كبير في الاموال العامة. لذلك اقول ان من المفيد والمهم جدا ان نعمل الى اعادة تأهيل الادارة والى تمكينها من ممارسة مسؤولياتها حتى يتسنى لنا ادارة شؤون الدولة وخاصة في السنوات المقبلة.

- كما ارى ضرورة تفعيل قطاع الخدمات من خلال تنشيط الوزارات والمؤسسات ذات الطابع الخدماتي ونحن على ابواب الربيع.

الصحة: يجب ان تكون السياسة الاستشفائية موحدة، ويجب ان توحد مصادر الاستشفاء، وان نعمل الى استعمال البطاقة الصحية ولو في مرحلة ابتدائية، ليس بإمكاننا توحيد جميع المصادر ولكن على الأقل يمكن ان تعتمد الوزارة الى استعمال البطاقة الصحية لان ذلك من شأنه ان يوفر الكثير على المواطنين، وكما نعلم فأن أغلبية المستشفيات الخاصة تستغل غياب اجهزة الرقابة لكي تجني الارباح الطائلة على حساب الخزينة وعلى حساب الدولة، وبالتالي فاني اطلب ايضا بضرورة تأهيل المستشفيات الحكومية والمستوصفات وتجهيزها كاملة عدة وعددا، وهذا ما نعهده الآن ولكن اتمنى ان يصار الى تجهيزها في القريب العاجل، كما اطلب بتفعيل مكتب الدواء، ومكتب الدواء اقره المجلس النيابي منذ عشرين عاما، وحتى الآن لم يمارس اعماله علما ان المراسيم التنظيمية لم تصدر حتى الآن.

الرئيس : ويلزمه عشرون عاما ايضا لان ليس هناك أي مصلحة حتى يعمل به ، لقد قرأت شخصا حوالي اربعة عشر خبرا في الصحف تقول انه سيباشر المكتب بحملة ولكن استيراد الادوية للتجار ما زال سائدا .

طلال المرعبي :

أريد ان اقول شيئا نحن وفي دراسة الموازنة، أتى مسؤول من الجيش في وزارة الدفاع المدني يقول بأن الجيش يستورد الادوية مباشرة وبذلك يحقق تخفيضا ما لا يقل عن ٥٠٪ عن السوق المحلي، لماذا لا نلجأ الى مثل هذا الاسلوب؟ ونخفض فاتورة الدواء في البلاد، ونخفض فاتورة الدواء ايضا في وزارة الصحة، لذلك اطلب بضرورة تفعيل هذا المكتب واصدار المراسيم التنظيمية له.

الهاتف: نحن نعلم ان هناك خطة لانشاء سترالات حديثة في كل المناطق وهذا ما يحصل ، ولكن لا يكفي ان نشي هذه المراكز دون ان نكون قد امانا الشبكة لها ، وحتى الآن هناك بعض المناطق انشئت فيها هذه المراكز وافلت لانه لا توجد لها شبكات ولم يعط لاي مواطن أي رقم اضافي لذلك اطالب بأن تسير هذه الخطة بشكل متوازن .

الزراعة: كلنا يعلم ان القطاع الزراعي هو قطاع مهم لجميع اللبنانيين، البعض يقول ان ٤٠٪ من اللبنانيين

يستفيدون من هذا القطاع، بل انا اقول ان ٥٠٪ منهم يستفيدون من القطاع الزراعي لذلك اطالب بتفعيل هذا القطاع وبايجاد التمويلات اللازمة له، واعتقد بأن الاتفاقية التي عقدت مع البنك الدولي ٣١ مليون دولار لاعادة تأهيل المراكز الزراعية والمشروع الاخضر، هي خطة في سبيل تدعيم هذا القطاع كما واتمنى ان يصار الى معالجة مشكلة التبغ والتبناك في مناطق الجنوب والبقاع والشمال بما يتناسب مع المشكلة الاجتماعية، وان تدرس هذه العملية بحيث يصار الى ايجاد حل للمساحات الاضافية المزروعة وذلك بأن يتم استلامها ضمن شروط معينة ومتفق عليها.

النقل: لا شك بأنه يهمننا كثيرا ان يكون هناك قطاع نقل مشترك في لبنان، ويمكن ان يتم هذا الموضوع بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، ولكنني اريد هنا ان اسجل نقطة ايجابية في حساب الحكومة وهي اعادة العمل بمطار القليعات مطار الرئيس رينه معوض.

هذا موضوع حيوي واساسي لمنطقة الشمال وكل لبنان، وبالتالي تشغيل المرافق الاساسية وتشغيل المرفأ والمطار هو امر ضروري وملح، ويجب ان لا نتوقف اطلاقا عنه. الاسكان والتعاونيات: اصدر هذا المجلس قانونا بانشاء المؤسسة العامة للاسكان، وحتى الآن لم يجر تعيين اللجنة التي من شأنها ان تشرف على ادارته، لذلك اطالب بتعيين اللجنة وبتخصيص اعتماد كبير لهذا الصندوق، لان من شأنه ان يحقق خطة اسكانية كبيرة في الوطن، واذا امنا له الاعتمادات في خلال سنتين او ثلاث سنوات، يمكن ان يؤمن لثلاثي المحتاجين في البلد الى منازل في كل المناطق اللبنانية، ونحن نحرص على ان يكون هناك خطة اسكانية تشمل كل المناطق اللبنانية، وهنا اتساءل لماذا لم يدرج الصندوق في الميزانية؟ يجب ان يعطى للصندوق على الاقل ٥٠ مليار ليرة.

التعاونيات: تعزيز التعاونيات وهي بحدود ٧٥٠ تعاونية، ولا بد من تعزيزها من خلال التسليفات ومن خلال ايجاد اسواق شعبية لها لبيع المنتجات في جميع المناطق اللبنانية.

شؤون المهجرين: نحن نعلم تماما ان هذا الموضوع هو من الاولويات الوطنية، لذلك علينا ان نتابع العمل من اجله لانهاء هذا الملف الشائك والذي يشكل عائقا كبيرا دون عودة المهجرين الى بلداتهم وقراهم، وآمل ان تشمل الخطة المستقبلية كل المناطق اللبنانية دون استثناء، وبذلك نكون قد اقللنا على ملف ساخن كان من شأنه ان يجد من عودة التلاحم بين جميع اللبنانيين. الكهرباء والماء: هناك الكثير من الشكاوى على فواتير الكهرباء التي تأتي بالملايين، يجب ان يصار الى التحقيق في هذه الامور حتى لا تشكل عبئا اضافيا وضريبة اضافية غير مباشرة على المواطنين في لبنان والكل يعلم ذلك.

واتمنى على معالي الوزير ان يحقق بهذا الموضوع وان يوليه الاهتمام الكافي.

المياه: علمنا ان هناك الكثير من المشاريع التي تتناول العديد من البلدات والمناطق اللبنانية، وانوه هنا ان في عكار هناك مشاريع وبعض المناطق لم تصل اليها مياه الشفة والري، وهناك مشاريع لم تلزم حتى الآن، ان كانت الاموال من صندوق النقد الدولي ام من صندوق التنمية العربي ام من أي صندوق آخر، لذلك اطالب بتلقيم الملفات العائدة لمناطق اكروم ووادي خالد وفينديق وكل المناطق المحرومة.

التربية والتعليم المهني والتقني: لقد خصصت له قيمة مليار ليرة لبنانية في هذه الميزانية، وهذا امر جيد جدا، متمنيا ان يصار الى تلبية الحاجات باضافة طوابق جديدة الى المدارس في مختلف المناطق اللبنانية، حيث نستطيع ان نستوعب في السنوات المقبلة عددا كبيرا من الطلاب، وهنا اود ان اوجه الكلام الى معالي وزير التربية واقول بضرورة التشدد بمراقبة الاقساط المدرسية في المدارس الخاصة. لان لا يشكل عبئا كبيرا على المواطن اللبناني، وبالتالي نحن نلاحظ ان هناك زيادات تجري في كل فصل من فصول السنة، لماذا كل هذه الزيادات واين الرقابة منها؟ النفط: ان هذا القطاع يشكل موردا اساسيا كبيرا على لبنان لذلك اطالب بضرورة تأهيل مصافي طرابلس والزهراني، ووضع مصفاة الزهراني سيء للغاية لذلك يلزمها اعادة تأهيل كاملة، اما مصفاة طرابلس يمكن من خلال نظام الـ B. O. T و اذا حددت لها الدولة اموالا خاصة، يمكن ان تعطي ما لا يقل عن ٤٠ او ٥٠ الف برميل اذا اعيد تأهيلها خلال سنة او سنتين، وهذا ما يوفر اموالا طائلة للخزينة، لذا اطالب الحكومة ان يكون لها سياسة واضحة في هذا الموضوع، لان هذا من شأنه ان يحرك الانتاج المحلي وكل الاوضاع في المنطقة. موضوع النفائات: جرى الكلام كثيرا في الفترة الاخيرة عن ايجاد حل لموضوع النفائات، منها الصلبة وغيرها، واتمنى ان يصار الى درس هذا الموضوع بشكل جدي، وبشكل علمي مدروس يؤمن ايجاد حلول لا تخلق مشاكل جديدة في مناطق اخرى، فاذا استطعنا الوصول الى حل لمكب برج حمود فانا مع هذا الحل، ويجب ان لا يشكل عبئا على مناطق اخرى لذلك انا مع كل حل يؤمن هذا المكب وذلك وفق خطة مبرمجة لكل المناطق الاخرى التي تعنى بالمكبات.

كما لا بد من معالجة ازمة البطالة وايجاد فرص عمل لشبابنا وذلك بالاتفاق مع القطاعين العام والخاص، كما اطالب باقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام وكلفتها لا تزيد عن ٤٠ مليار ليرة وهذا حسب معلوماتي لقد اقرنا السلسلة للمعلمين ولا يجوز الا ان نقرها للقطاع العام واذا اردنا ان نفعل الادارة ونطلب منها ان تعمل بشكل جيد فما علينا الا ان نعطي هذه الادارة حقها.

دولة الرئيس، بتاريخ ١٦ كانون الثاني عقد في واشنطن مؤتمر اصدقاء لبنان الذي ضم ممثلين عن ٣١ دولة اجنبية وعن ثماني منظمات دولية تعني بالقرض والاقرض، وكان لهذا المؤتمر الاثر الفعال على لبنان من حيث اعترفوا بوجوده وبضرورة دعمه اقتصاديا وماليا وابقائه في اطار عمله المهم في المنطقة.

وبالثاني فاني اعتبر ان الالتزامات المالية التي حصلنا عليها من خلال هذا المؤتمر يجب ان تشكل آلية لوضعها في اطار الشروط التالية:

اولا: ضرورة السعي الى ان تكون نسب كبيرة منها مساعدات وقروضا ميسرة وعدم اللجوء الى القروض التجارية.

ثانيا: وضع آلية لمتابعة تنفيذ هذه الالتزامات والوعود التي قد تأخذ وقتا طويلا

ثالثا: عرض هذه الاتفاقات على المجلس النيابي في اطار اللجان المختصة قبل التوقيع النهائي ليتسنى لنا مناقشتها

ولكي تحقق التوازن في كل المناطق اللبنانية وخاصة في المناطق المحرومة كعكار والشمال.

رابعا: تخصيص جزء منه للمشاريع الانتاجية في المناطق مما يحد من الهجرة ويؤمن فرص عمل جديدة.

خامسا: اعادة النظر بالمشاريع المقدمة بما يحقق سياسة العدالة والمساواة واخضاعها لنظام الاولويات.

سادسا واخيرا اتمنى ان يجتاز الوطن هذه الظروف الصعبة وان تتحسن الظروف السياسية والاقتصادية والمعيشية والمالية وان يكون عام ٩٧ عام انطلاقا جديدة للبنان نستكمل فيه مسيرتنا ونعمق الثقة بين المواطن والدولة ونعمل من اجل صمود اهلينا في الجنوب والبقاع الغربي وكل المناطق اللبنانية. وان نكون قادرين على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجنبية، وان نحول دون تحقيق اسرائيل مؤامرتها على لبنان وسوريا وسائر الوطن العربي.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور حسين يتييم.

حسين يتييم: دولة الرئيس،

ايها الزملاء الكرام، يقف لبنان اليوم على مفترق طرق في اعادة تأهيل مالية كما في اعادة تأهيل دولته، وذلك بعد ان طالت الحرب العنيفة مؤسساته وبناءه وبشره، بيد ان اعادة التأهيل هذه تبدو عاجلة صعبة ومعقدة، يتعين على جيلنا الحالي مواجهة تحدياتها بصبر وجلد وثبات. وفي التاريخ شواهد تدل على ان شعوبا واجهت ما واجهنا من حروب مدمرة، ولكنها توصلت بفضل ارادتها ووسائلها الى ان يقوم من بين الانقراض لتصبح في واجهة الدول المتقدمة.

والشعب اللبناني ملك من القدرات والحيوية ما جعله قادرا على مواجهة حرب مدمرة طيلة عقدين من الزمن، وهو شعب لا يزال في اعتقادي يملك القدرة على تحديات اعادة بناء الدولة وفق معايير الوطنية والعدالة والحدثة.

دولة الرئيس، واذ يتطلب الأمر بالحاح اعادة بناء الدولة الحديثة وفق ما نص عليه الطائف، فانه يتطلب بالحاح مكرر اعادة بناء مالية الدولة، ووضع اولويات للانفاق، هذا فضلا عن تجنيد الموارد الداخلية والخارجية للاستثمار، واخيرا ادارة الدين العام بطريقة مسؤولة وفي هذا المجال، فان الحكومة سجلت تقدما ملحوظا على هذا الطريق الطويل والمتعثر، ومع ذلك لا بد من القيام بالمزيد من تحسين الاداء الحكومي لضمان اداء مالي مستقيم ومستديم.

دولة الرئيس، ان مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ المقدم الى مجلس النواب، واكبنا دراسة ارقامه وتحليلها من خلال النقاشات المستفيضة وذلك بعناية من لجنة المال والموازنة، ومشاركة من النواب والوزراء والمعنيين، وعليه، اني اتجاوز في مداخلتي ذكر الأرقام وقد اصبحت معلومة، لأقول ان مشروع الموازنة يحتل جهدا واضحا لتحسين الظروف المالية للوطن. واذا ما تم تنفيذ هذه الموازنة بفاعلية، فان سنة ١٩٩٧ ستكون نقطة تحول في

الظروف المالية للبلاد. وهنا تبرز الحاجة الى المساعدات الاجنبية على اساس الهبات او القروض الميسرة، كما تبرز الحاجة الى الحد من الهدر، ومواجهة الفساد الموروث.

دولة الرئيس، وانه لمن نافل القول ان الاعتماد على الذات هو الاساس المكين في بناء الأوطان مثلما هو المدماك الاول في نجاح المؤسسات والافراد. وفي هذه الحال، يجدر ان يتم تحويل الانفاق العام والعجز الناتج، من خلال خيارات ثلاثة: جهود الجيل الحالي وبيع بعض الاصول الموروثة من الاجيال السابقة اذا لزم - باستثناء الذهب - والاقتراض وهو ابغض الحلال. واذا كان العجز الكبير في الميزانية يفرض علينا سياسة متقشفة صارمة، فانه علينا ان نعزز الايرادات بقوانين للجباية حاسمة وصارمة ايضا، وذلك وفق معايير العدالة بين شرائح المجتمع.

دولة الرئيس، واذا يقف لبنان مطلع هذا العام على مفترق مهم من تاريخه المعاصر، واذا نأخذ في الاعتبار تحديات المنافسة المادية التي سوف نواجهها من عدو شرس هو اسرائيل، فان تطبيق المعايير التي اشارت اليها الميزانية، والتي تطمح الحكومة من خلالها الى التغيير، يحدد بقدر كبير اتجاهات المستقبل لقيام الدولة الحديثة وانهاء دولة المزرعة.

دولة الرئيس، واذا كان يتعين علينا ان نشير الى التحديات التي تواجه قيام الدولة فانه يتوجب علينا ان نذكر اخطرها واعتائها، ونضع لذلك الخطط المدروسة لكي نواجه اخطارها ونلغي مفاعيلها. والتحدي الكبير يكمن في استمرار الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته المتكررة ولن نواجه اخطاره الا بالاقتصاد المقاوم، مع ما في ذلك من نزف مالي يؤثر سلبا على مسيرة الاعمار كما هو الحال في عناقيد الغضب، وثمة تحد داخلي لا يقل مرارة عن تحدي الاحتلال، الا وهو الفساد الاداري والاجتماعي والاقتصادي، وهو المظهر الفاقع لنظام سياسي يابى ان يخلع ثوبه الطائفي خلافا لكل طموح وطني نصت عليه وثيقة الطائف. وما التعبيرات السياسية لبعض القوى في لبنان الا الدليل على الصراع بين ما هو حين الى الدولة المشاعية، وبين ما هو نزوع الى قيام دولة العدالة والقدرة وحقوق الانسان. من هنا تبدو الحاجة الوطنية ماسة الى حسم هذا الجدل لمصلحة قيام الدولة الحديثة، بمعايير وطنية واخلاقية تزيل الغبن وتمنع الخوف ولا تترك مجالا لإحباط. وعليه، لا مندوحة عن التمسك بالمعايير والثوابت الحضارية، التي تصهر شعبا طموحا وتصنع وطننا سعيدا هو لكل بنيه. واني اثبت هنا بعضا من هذه الثوابت والمعايير، مؤكدا على وجوب العمل بها واحترامها في مسيرتنا من اجل بناء وطني راسخ ونهائي، وهي:

اولا: في الشأن العام:

- جعل الحريات العامة وحقوق الانسان سمة الدولة الحديثة.
- تفعيل سلطات الرقابة بما فيها المجلس الدستوري والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.
- ضمان استقلالية القضاء وتدعيم شفافيته.

ثانيا: في الشأن الاقتصادي:

- اعادة النظر في السياسة الاعمارية لجهة ترتيب الاولويات والتركيز على البنى البشرية، ودعم القطاعات المنتجة .
- وقف الهدر الناتج، واعتماد التقشف اساسا للانطلاق .
- الحد من الدين العام حفاظا على سلامة القرار السياسي وحرصا على المال العام .
- استرداد حقوق الدولة المهدورة في بعض القطاعات .
- اعادة النظر في قوانين الضرائب والرسوم بما يخدم الخزينة وشرائح المجتمع .
- التصدي للاحتكار وفساد الادارة والسلع وفساد البيئة بقوانين رادعة .
- الافادة من علاقاتنا الدولية بمؤتمرات مجدية على غرار مؤتمر اصدقاء لبنان .
- تطبيق الاتفاقات الاقتصادية مع الجوار العربي: سوريا والدول العربية الشقيقة .

ثالثا: في الشأن الاجتماعي:

- تنفيذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي لم ينفذ بعد .
- تأمين الاستشفاء وتفعيل المجلس الوطني للدواء .
- تفعيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتشكيل مجلس ادارته، ووضع مشروع ضمان الشيخوخة .
- اصلاح التربية وتفعيل المدرسة الرسمية وتطبيق مجانية التعليم، وتعزيز الجامعة اللبنانية .
- تعزيز التعليم المهني والتقني لانه حاجة وطنية ملحة وسمة عصرية في زمن ثورة التقنيات .
- معالجة الازمة السكنية واغلاق ملف التهجر ووضع قانون ملائم للإيجارات .
- مكافحة البطالة ويجاد فرص العمل للشباب كي نحد من هجرته وكي لا نخلي الوطن لليد الاجنبية العاملة، وذلك بتحقيق عبر المشاريع الانتاجية الاستثمارية .
- وضع قوانين حضارية للانتخابات النيابية والبلدية .
- توفير وسائل الدعم للجنوب المقاوم لانه درع الوطن ودرع العرب .
- توفير وسائل العصرية لمدينة بيروت لانها عاصمة الوطن ومركز القرار .
- توفير الانماء المتوازن بما يكفل رفع الغبن عن المناطق المنكوبة والمحرومة، كالجنوب وعكار والبقاع وبلاد جبيل .
- تشجير الثروة المائية المهدورة لانماء الزراعة والصناعة الزراعية .

- توفير الدعم الكامل للمؤسسة العسكرية ضمانا لاستقلال الوطن وقراره السياسي ووحدة شعبه .

دولة الرئيس، لا ازعم اني اتيت جديدا بما قدمت، ولكنني جئت مؤكدا على العناوين الاصلاحية التي تتناولها الحكومة والمسؤولين في موضوع مالية الدولة، ومالية الدولة هي الاساس في بناء الدولة الحديثة ودمتم وشكرا.

الرئيس: هذا الاسلوب المتبع من الزملاء الكرام بأن يسجلوا اسماءهم ويتنافسوا على تسجيل الأسماء وبعد ذلك يصبح كل واحد يريد ان يتكلم آخر يوم وآخر دقيقة. الفت النظر وعبر وسائل الاعلام، الجلسة بدلا من البدء بها الساعة ٧,٣٠ مساء سنبدأ بها الساعة ٧ مساء. اذا تبدأ الجلسة الساعة السابعة مساء وسيتكلم فيها الزملاء: بهاء الدين عيتاني، ابراهيم السيد، ربيعة كيروز، مصباح الأحذب، احمد حبوس، محمود عواد، عبدالله قصير، هنري شديد، محمد فنيش، صالح الخير. كل زميل يأتي دوره ولا يكون موجودا ساعبر مع الاسف إنه تكلم او انه امتنع عن الكلام ولا يستطيع ان اؤخر الجميع الى يوم غد. غدا ستكون هناك جلسة واحدة مسائية تبدأ الساعة السابعة مساء لغاية الساعة الحادية عشرة ليلا، اما بالنسبة لليوم، ارفع الجلسة الى الساعة السادسة مساء.

جلسة ٣٠/١/١٩٩٧ مساء

الرئيس: نتابع الجلسة.

الكلمة للزميل الاستاذ بهاء الدين عيتاني.

بهاء الدين عيتاني: دولة الرئيس... السادة النواب،

الموازنة التي تناقش هذا العام، هي غير الموازنات التقليدية التي تعودناها في السنوات الماضية، ولو بدت في ابوابها غير ذلك. فما زالت الرواتب وخدمة الدين تشكل النسبة الاعلى، وما رصد للتربية والتعليم لا يشكل سوى حوالي ٨٪ وللشؤون الاجتماعية دون ال ٤٪ وللصحة العامة حوالي ٢,٥٪ وهي نسب لا ترضي طموحنا، ولا تلبي الحاجات، انما الفلسفة العامة التي حكمت الموازنة، تؤسس لخطوة معقولة في مسار طويل، ودرب شاق، نحو التوازن المرتجى، والنهوض المأمول، تكشف بالارقام اننا سائرون نحو الهدف المنشود، بخطى ثابتة، وحسب منهجية مدروسة.

فانخفاض نسبة التضخم من ٥٠٠٪ في العام ١٩٨٧ الى ١٠٪ في العام المنصرم، واستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، يشكلان مؤشرا يبعث على التفاؤل والثقة، ويساعد على ارساء معالجة فاعلة للضائقة المعيشية، ويدراً عن المواطن مفاجآت التقلبات الحادة في الاسعار التي اکتوى بنارها سنوات عدة.

وامام الموازنة ينبغي ان تتصف المناقشة بالانصاف، وبمنطق الارقام، وبطلب الممكن والتطلع والعمل لتحقيق المستحيل بمعزل عن مواقفنا من الحكومة تأييداً ام معارضة. فنحن امام قانون سيحكم حياة البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية عاما كاملا ويوطيء لاعوام عديدة قادمة، مع التذكير باننا على ابواب قرن جديد له مقاييسه، ومفاهيمه، وربما قيمه، وعشيه مولد عالم جديد، له اجياله بمطالبهم، وحاجاتهم وحقوقهم المشروعة في الاكتفاء والرخاء والعيش على مستوى العصر ومنجزاته، واللاحق بركب التقدم. وكل ذلك ينطلق من اقتصاد معافي، وسياسة مالية مدروسة، ونظام ضرائبي عادل، وتطبيق صارم للقوانين، يطلق عجلة الانتاج، وتشغيل الايدي العاملة، ويفتح في المجال للطاقات البشرية المخترنة. والمتحفزة لدخول معترك الحياة. ولبنان رأسماله الاول الانسان، وموقع جغرافي مميز الى جانب ثقة دولية ثمينة، مكنته من اجتياز مرحلة الافلاص الصعبة، وضمن هذه الاطر الثلاث: الانسان، الموقع، الثقة العالمية - ينبغي ان نبني اقتصادنا ونؤهل بلدنا ونخطط لمستقبله. واذا كان العالم بأسره، يدخل في مرحلة جديدة للاقتصاد فيها موقع الصدارة، وللتكتلات الاقتصادية الكبرى نقطة النقل، فان منطقنا تتمخض عن مرحلة لم تتضح معالمها بعد، ومياه لبنان، وهي اثنان ما يملك من عطاء الطبيعة، وركن اقتصاده الزراعي، عرضة لمطامع اسرائيل الامر الذي يرتب علينا جميعا، مسؤولية الاستقرار والتخطيط والتدبير، وتحديد موقعنا على خارطة المنطقة الاقتصادية ودورنا في حياتها الاقتصادية والمالية اذ ان لبنان لا يكتفي بذاته... ولا ينهض بموارده الخاصة انما بدوره في المنطقة اخذا وعطاء، وبموقعه على الخارطة الاقتصادية، وبروابطه مع اشقائه العرب، بدءا بالشقيقة سوريا وتلاحم المسارين، واقامة سوق عربية مشتركة،

وتنسيق اقتصادي على كافة المستويات، في اطر محكمة تواجه التكتلات العالمية الاخذة في التضخم والازدياد، تتكامل ضمنها الاقتصادات العربية المتنوعة.

ان العمل لمثل هذه السياسة، لا ينبغي تركه على عاتق الحكومة، اية حكومة، وحدها، بل علينا جميعا مجلسا وحكومة، نقابات وجمعيات مصرفية وتجارية، نخبا ومؤسسات اهلية ان نتظاهر جهودنا، وتلاقى سواعدنا من اجل تحقيق ذلك. ان الحكومة لم تدع يوما العصمة، ولا اغلقت ابوابها في وجه أي ساع للتصحيح والتقويم، ولا تثبت بموقف او رأي تحت خطأ، فحري بنا ان لا نشهر السيف فوق رأسها، بل نشهر الرأي والمحاسبة المنزهة، والمعارضة حيث تجب المعارضة والدعم والتأييد، حيث يجب الدعم والتأييد.

اني لا اقول ذلك من منطلق التأييد للحكومة، انما من نطلق الحرص على الثقة الدولية التي كسبناها في مؤتمر واشنطن الذي شكل منعطفا ايجابيا هاما في مسيرة الانماء والاعمار، والذي اكد على سلامة مسيرتنا الانمائية وثقة العالم بنا، انما اقول ذلك من رؤية وطنية شاملة، تستبعد التشاؤم وزرع اليأس، ودب الدعر وتثييط الهمم ونشر الاحباط. . رؤية تقوم على العمل والامل، وشد الاحزمة، والتضحية بالقليل لنيل الكثير. فالنهوض من كبوة الحرب ودمارها الرهيب، لا تحققه المعونات والقروض والمساعدات الخارجية التي لا تخضع لارادتنا، انما الارادة اللبنانية، والهمم اللبنانية، وتضحيات اللبنانيين. علينا كلبنانيين ان نتحمل مسؤوليتنا عن انهاض الوطن، واعادة بنائه على اسس عصرية، وقواعد ثابتة ومواصفات عالية، فقد عانىنا الكثير من سياسة الترفيع والتأجيل والتسويق، والهروب من مواجهة الواقع ودفن الرؤوس في الرمال وان لنا ان نعترف بشجاعة وبدون يأس، باعباء القطاع العام المترهل، وضعف انتاجيته وافتقاره للكفاية، وخيرا فعلت الحكومة عندما اعترفت بذلك في فذلكة الميزانية.

دولة الرئيس... السادة الزملاء، لدى مراجعة الموازنة توقفت وباستغراب بالغ، عند نسبة جباية فواتير الكهرباء والبالغة فقط ٤٠٪ من قيمة الاستهلاك العام، معنى ذلك ان هنالك فريقا من اللبنانيين يسدد ما عليه، وفريقا لا يدفع، منهم من يلجأ الى التعليق على الشبكة العامة، ومنهم من لا يطرق الجابي ابوابهم. هل هذا معقول بعد ٧ سنوات من انتهاء الحرب؟؟ هل من العدل والانصاف ان يدفع فريق ويمتنع فريق، لقد سبق ان قلنا ورددناها اكثر من مرة، ان المواطنة الحققة، هي في المساواة في الحقوق والواجبات معا. ولا فضل للبناني على لبناني، بالالتزام بالقانون والحق والعدل. فاذا كان العذر دقة الوضع الاقتصادي المعيشي، فالوضع ذاته يشملنا جميعا دون استثناء ولا يفرق بيننا.

تأتي هذه الموازنة وفذلكتها في مرحلة دقيقة من تاريخ هذا الوطن، وهو يحاول ان ينهض من تحت انقاض آثار حرب مدمرة، كلفتنا الكثير الكثير وحملتنا مصاعب كبرى في مواجهة معالجتنا للمشاكل المتراكمة في اكثر من حقل وعلى اكثر من صعيد. المعضلة التي نحن فيها في هذه المرحلة الدقيقة، ان جميع فرفاء الانتاج لهم شكاوى عديدة، ولهم مطالب عديدة. فالعمال كما هم ارباب العمل يتطلعون الى تسهيلات ومساعدات تسمح لهم

باجتياز المرحلة الانتقالية التي نمر بها، في محاولتنا اجتياز الازمة المحلية الخائفة، آملا بالوصول الى الانطلاقة المرجوة. والحكم بين طرفي الانتاج عمال وارباب عمل يحاول ان ينصف كلا منهما، بالرغم من انه يعلم ونعلم معه، ان المهمة صعبة، وان لم تكن عند المؤمنين بمستقبل هذا البلد، بمهمة مستحيلة. من هنا فان الدعوة الى قيام عقد اجتماعي بين جميع اطراف الانتاج عمالا وارباب عمل وحكومة، هو مطلب وطني نفرضه دقة المرحلة وضرورتها. وفي رايانا المتواضع ان على الجميع وبلا؟ استثناء التحلي برؤية وطنية شاملة بحيث يكون الكاسب الاول لبنان وليس فريق معين على حساب الفرقاء الآخرين. مطلوب منا جميعا ان نتحلى بالصبر والحكمة وحسن الدراية في سعينا لبناء مستقبل لبنان الافضل والمرجو والذي طال انتظارنا له من بعد محنة السنوات الهاربة.

لذا، اتوجه، من على هذا المنبر، الى جميع القوى السياسية، بلا؟ استثناء، ان تتجاوز ذاتها الى المصلحة الوطنية العليا، آخذين في الاعتبار الظرف الدقيق الذي يمر به لبنان والمنطقة بأسرها، فلا تاخذوا الخصوصيات الى زوايا معتمة، ولا تلهينا الصراعات العابرة، عن تحديات المستقبل الجسيمة، ومخاطر المرحلة الكثيرة، فسلامة المرحلة وسلامها، رهن بسلامة الرؤية، وحكمة الرهان، واستشراف المستقبل، والتصدي لمعالجة الازمات، لا باستغلالها، والاسهام في مشروع الدولة، دولة القانون، والمؤسسات، المتصلة والمنفصلة في آن، المستقلة والمتكاملة، دولة الرعاية والعناية، دولة البناء والانماء، واذا كان مشروع الانماء والاعمار، تشويه بعض الثغرات والهتات، ككل مشروع بهذا الحجم الضخم، والتأثير المصيري في حياة البلد، فالمعالجة لا تكون بعرقلة وابقاف عجلة تأهيل البلاد للصراع السلمي، والمنافسة الاقتصادية الشريفة، التي بدت اعلامها، في المؤتمر الاقتصادي للشرق الاوسط، في دوراته الثالثة، في الدار البيضاء، وعمان والقاهرة، ومن مراقبة الهجمة الاقتصادية - المالية على ساح المؤتمر، من قبل مؤسسات عالمية، ومحاولات اسرائيل استغلالها، تنكشف لنا اهمية وحتمية مشروع النهوض وتحضير البنى التحتية والادارية، وعليه فان معالجة الازمة المعيشية، لا تكون بوقف مشاريع البناء والاعمار والانماء. بل العكس هو الصحيح، أي تفعيل ورشة البناء، وتصحيح شوائبها متى وجدت. خلاصة الكلام اننا نرى في الموازنة المعروضة علينا، خطوة على الطريق الصحيح، نتمنى على الحكومة، تطبيق بنودها، وتحقيق ارقامها، جناية وانفاقا بحيث يأتي العجز في حدود المتوقع ليس اكثر، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ ربيعة كيروز.

ربيعة كيروز: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ألفاظ تلتهمها الفاظ، كلام يتأكله كلام، رعشات الجوع تغرس بصماتها على الوجوه، والوطن حزين كئيب تطوق خاصرته النظريات فيستسلم لامواج الفراغ الجذباء.

هو التلوث في هذا الزمن شيمة، او شتمة، وشتان ما بين الاثنين. الكل يفاخر بانجازاته المحلية والخارجية، التدميرية والفتاكة، ولا يعبأ ان هو قصف حجرا او بشرا، عمرا او مجدا؟ فيما عيون الوطن زائغة تبحث في ملفات الكل عن الكل، عن حرف استقرار، عن موضع امان، عن وعد نستدينه من الغد لندفع ديون الامس.

فالسخاء لا يكون بأن تعطيني ما انا بحاجة اليه اكثر منك، بل السخاء بأن تعطيني ما تحتاج اليه اكثر مني . فكما الفرق بين الاغنياء وافقر الفقراء، يوم جوع وساعة عطش هكذا الفرق بين وطن سعيد ووطن تعيس : مسؤول مسؤول ومسؤول غير مسؤول . اجل جراح شعب عتيقة وضعت مداواتها على لائحة الانتظار رشاوى وسرقات، فساد وهدر، يغذيها التهاب تلو الالتهاب، ويؤجج عذاباتها تقاتل اهل الدار فيما بينهم، يغدو الكيان مزرعة يختال فيها المحاسيب والاتباع والانصار، بينما تتهاوى قدسية القضايا، يزداد الغضب والضباب كثافة، فيهب الحقد مطلقا رصاصة الساحة على عزة الوطن وكرامته .

استنتاجاتنا هذه بنيناها على وقائع ملموسة اهمها ما جرى في كل وسائل الاعلام من تقاذف بالاتهامات الخطيرة واخذ ورد في القرارات يخجل منها الخجل . اين هي الحقيقة، في أي افق يقطن الحق؟ واين هو رقي التعاطي في عصر معاصر نرى فيه انسان وطينا يخطو الى الوراء؟

فلتكن اجوبتنا بصوت عال كما هي اسئلتنا هل نرد على الصمت هل نجابه الضياع بضياع؟ هل نطلق العنان لجوارحنا فتثور في مسيرة الشقاء والبؤس وازدحام النفوس المعذبة . ونحن في حضم مناقشة الموازنة تطالعنا صفحة جديدة من صفحات المأساة والمعاناة المعنوية بوزارة الزراعة بحيث ارتدت الزراعة عباءة الضجر والملل وغدت نقطة عالقة ومعلقة، عالقة في بال المزارع، ومعلقة الى اجل غير مسمى . تكبد الفلاح والمزارع العرق والتعب والشقاء وفي النهاية أوى الى منزله حاملا في جعبته الخبية، متحملا الويلات، محمولا على اكتاف النكته السياسية التي تبلسم كلام هذا المزارع بالوعود المستقبلية وبالبديل المعوض لكل ويلات وبرامج هذه السياسة الزراعية الساقطة .

الكرمة استشهدت على ذراع امها، والمشمش على ارض جذوره ولحقه الكرز والتفاح والاجاص وهكذا كان مصير البطاطا والبصل والبندورة والخيار والبطيخ وما تلاها؟ من كافة المحاصيل الزراعية . دائما وكما سرت العادة نواجه ونجابه ما يجري باداء واجب التعزية داعين ومتضرعين الى الرب بأن تنتهي قافلة الاحزان والكوارث، فيتعاطم الوجع ويتفاقم التدهور وتتضاعف الخسارة امام هذا الواقع المرير، اين يتجلى عمل الحكومة في تبديد هذه الغيوم التي تحتل هاجس المزارع وتنم في فراشه وتاكل من راحة ايامه وسنيه . اين هي جهود حكومتنا في اعتماد خطة زراعية تأخذ على عاتقها مهمات حماية الانتاج وتصريفه وايجاد الاسواق والتصنيع الزراعي ومساعدة المزارع والارشاد الزراعي، وتوفير المياه والاقنية وانشاء السدود وابلاء القطاع الزراعي اهتماما بالغاً باعتبارها مرفقا حيويا وضرورة ملحة لا غنى عنها . اين هي الرقابة الزراعية، فمن المحرم استعمال بعض الادوية الزراعية على البقول والخضار والفواكه لانها تسبب الامراض الفتاكة . اين هي الرقابة على المنتوجات الزراعية لا سيما المصنعة وعلى سبيل المثال: ماء الزهر، ماء الورد، الخمور على انواعها، شراب الورد، شراب التوت والفريز، لان معظم هذه الاشياء تدخلها التركيبة الكيميائية التي تضر بالانسان وتسبب الامراض في الامعاء والكبد والكلي واوجاع الرأس . اننا نطالب وزارة الزراعة بمراقبة ما يجري في هذا المضمار وما يضر بالصحة العامة لايقافه ومعاقبة كل من يستعمله ويتاجر به على حساب الصحة العامة .

ايضا نطالب الحكومة باستلام كامل محصول التبغ في البقاع، لانه المورد الواحد والوحيد الذي بإمكان الفلاح والمزارع الاتكال عليه لسد حاجاته المتنوعة.

كما نطالب الحكومة بالبديل عن زراعة المخدرات وتقديم فرص جديدة ومتنوعة للمزارع كي يقوى على الاستمرار في رزقه واملاكه وفرض هذا الانتاج البديل على الدول التي ساهمت في ائتلاف المخدرات في لبنان. نطالب الحكومة بانشاء سدود للمياه التي تذهب هدرا في الشتاء ومنها اليمونة ونحلة، والنبي شباط، وعيون ارغش.

كما نطالبها باتمام اعمال المساحة والفرز والضم حيث ان البقاع يتخبط في هذه المشكلة المزمنة، لا سيما وان منطقة بعلبك الهرمل اصابتها الخلافات الداخلية من جراء هذا الوضع، مما ادى الى اهمال الارض بانتظار المساحة والفرز والضم. نطالب الحكومة باعداد برامج تلفزيونية فكرية ثقافية. ادبية ارشادية صحية بيئية للوصول بالمواطن الى شاطئ الامان.

كما نطالب الحكومة باعادة احياء السكة الحديدية لما لها من ايجابيات في تسهيل عملية المواصلات. كما نطالب الحكومة بالنقل المشترك ليتمكن البقاعيون من التنقل بيسر وراحة ولتخفيف ازدحام السير الخانق.

ان قيمة العجز الذي يضرب عمق الموازنة تزداد نسبته يوما بعد يوم مما يدفع الحكومة الى صب طاقاتها وجهودها لرفع الرسوم والضرائب التي ينوء المواطن تحت نقلها دون جدوى او اقل بالخلاص. كيف لا تلجأ الحكومة في مثل هذه الحالة الى خبراء متخصصين لايجاد حلول انتاجية جذرية سريعة وفعالة توظف الطاقات البشرية من اجل انقاذ عجلة الوطن الاقتصادية.

وفي النهاية تنهوى خطط وتنهض اخرى، تضمحل معالم وتبرز اخرى. يروح انسان ويأتي آخر، لا فرق ما نريده ان يغزو الشفاء جسد الوطن فيضج بالصالح والخير والعطاء. لبنان وطن الزهور والدهور، لبنان وطن الذات الانسانية.

لبنان وقع النسيم وخير المياه ورائحة التراب. لبنان وطن التعري من الشخص الفردي والتزام الشخصية الوطنية.

لبنان قفزة نوعية من الزاوية الضيقة الى احضان التطلع الزمني.

لبنان خواطر مزروعة تطرفا في حب الاوطان. هو وقفة عمر في ضمير كل منا، دأبنا الانتماء اليه والانصهار به. كيف لا وهو اختصار حضارة الكلمة. بئست اوطان تسن شرائعها بغض الطرف عن معاناة الانسان وظروفه وروحته.

ادعو الجميع الى وقفة مصيرية تستقصر المسافة بين الخفي والواضح وقفة تكون اولى خطوات الاصلاح، وقفة حضارة اخلاقية تنبثق من الداخل لتصل الى الخارج، وقفة تناطح المستحيل، وتثبت الوطن على عتبة الخلاص والفلاح قبل فوات الاوان.

ولنردد معا: لا ولن يسقط وطن شريكه الازل.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ صالح الخير.

صالح الخير: دولة الرئيس،

قراءة مبسطة لفذلكة الميزانية تغنينا عن الكثير من الكلام لانها حقا اول فذلكة تضع النقاط على الحروف في بعض نقاط الضعف الكبرى في وضعنا الاقتصادي والمالي.

ميزانية هذا العام لا تختلف كثيرا عن سابقتها الا من حيث الشكل عبر تبويب وتصنيفات جديدة. اما من ناحية المضمون فهي ميزانية رواتب ومساعدات ومساهمات ونفقات ديون وفوائد الديون. . اما الجزء الثاني الذي خفض الى النصف عن ما كان عليه في عام ١٩٩٦ فهو بنسبة ١٠٪. . . خصص للمشاريع الاستثمارية في مجال الانماء.

وهذا خروج على الاعراف والاصول والمبادئ القانونية التي درجنا عليها في لبنان. واليوم اوضحت مشاريع التنمية والاستثمار والبناء تقر بقوانين خاصة من خارج الميزانية العامة مما يحرم المجلس النيابي من حقه الدراسة للمشاريع التي تعد سلفا مع الجهات المانحة للقروض.

وهذا مما يشكل خروجاً عن مبدأ الانماء المتوازن. ان هذه الميزانية لا تعكس في مضمونها ما يجب ان يكون لمواجهة مشاكل المجتمع اللبناني من جميع النواحي. . . . حيث انها لا تضع الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنقدية التي يتخط بها لبنان. وبالعودة الى الفذلكة نرى ان هناك تركيز على بناء الاقتصاد القوي والفصل الاول منها يركز على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وهنا نسال كيف يمكن بناء الاقتصاد القوي في بلد كلبان يعتمد بالدرجة الاولى على عنصري الزراعة والصناعة وتأتي الميزانية العامة فتضعهما بأخر الاهتمامات.

فمجموع اعتمادات الزراعة والصناعة اقل من ١٪ فالمزارع اللبناني يعيش اليوم في ظل كارثة حقيقية حيث انتاج التفاح في البرادات مكسوس والحمضيات معظمها ليس لها اسواق للتصريف فأين وزارة الاقتصاد والزراعة والخارجية المسؤولين عن إيجاد الاسواق لتصريف الانتاج.

والعنصر الثاني تأتي الصناعة التي ليست احسن حال من الزراعة. ان الدولة مسؤولة عن الترشيح والحماية والدعم بكل اشكاله لقطاعي الزراعة والصناعة وتأمين الاسواق الخارجية لتصريف المنتجات الزراعية والصناعية في الدول العربية قبل طرح فكرة الاندماج بالاقتصاد العالمي كما جاء في الفذلكة. . . . الا اذا كان هناك اهداف اخرى من هكذا اندماج.

الى جانب ذلك هناك العنصر الثالث هو السياحة وتلبية عودة الرساميل الوطنية والاجنبية لتشغيلها في لبنان. ان عدم رفع الحظر على دخول رعايا الولايات المتحدة الاميركية للبنان عامل ضغط له اهداف سياسية واقتصادية في عرقلة الاستقرار والاعمار. وجاء اعلان تمديد الحظر من قبل الرئيس الاميركي اثناء انعقاد مؤتمر اصدقاء لبنان

ليؤكد عدم صدق النوايا تجاه لبنان وضغط على لبنان وسوريا في آن واحد لتقديم مزيد من التنازلات في عملية السلام مع اسرائيل وللفضل بين المسارين عن بعضهما الامر الذي يعيه الطرفين ويصران على رفضه .

ونعود الى الميزانية التي ثلاثة ارباعها رواتب موظفين ومصاريف ونفقات ومساهمات وفوائد ديون وصلت لحوالي ثلاثة مليارات تقريبا منها قروض خارجية والباقي سندات خزينة بفوائد عالية .

والملفت ان معالي وزير الدولة فؤاد السنيورة يحث في الفذلكة على العمل بسرعة للتخلص من الدين العام الداخلي والتركيز على الديون الخارجية للتخفيف من الاعباء الانفاقية وهذا عكس ما نرى ويراه الكثير من الخبراء في الاقتصاد والمال .

وهنا اسأل الحكومة الى اين نحن سائرون وكيف يمكن الحفاظ على السيادة اذا استمر الاقتراض من الخارج . ومن اين نأتي بالمال لسداد الديون والفوائد وما هو الثمن في حال العجز عن دفع الديون الخارجية واخشى ان يكون الارتهان لاعداء الامة . الذين يتحدثون عن النظام العالمي الجديد واقتسام ثروات هذه المنطقة وخصوصا المياه موضوع الساعة .

اما النذر القليل من الميزانية فهو اشنت مبعثرة على الوزارات . من هنا فان الميزانية لم تعد موجودة وتحولت الى قوانين برامج تدرس مع الدول المانحة وتمر بمجلس النواب مرور الكرام وبشكل لا يستطيع المجلس تغيير حرف او فاصلة منها ناهيك عن الخروج على مبدأ الانماء المتوازن . فالبروتوكول الذي تعملونه مع الدول تقولون بأنه لا يتغير ، ونحن لنا تجربة مع الصندوق الكويتي فاحد النواب اقترح تعديلا انشائيا عندما طلبتم سلفة واعدموها الى الكويت وهي من اجل الهاتف وقد بقيت سنتين هنا .

دولة الرئيس ، ان اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والنقدية تطلب اعادة نظر جذرية خصوصا ونحن ندرس اليوم تلك الميزانية التي لا تعكس حقيقة واقعنا وليست بمجملها الدليل او طريق الخروج من الواقع الذي نعيشه . والمطلوب بنظري هو العودة لاعادة النظر .

اولا : انشاء هيئة عليا للتخطيط اذا كان هناك استحالة لاستحداث وزارة تخطيط .

ثانيا : العمل على اعادة النظر بالمشاريع واعطاء الاولوية للمشاريع المنتجة وذلك للتمكن من زيادة المداخل والنهوض بمشاريع التنمية لمواجهة مشاكل الديون وفوائدها المتصاعدة .

ثالثا : اصلاح الادارة وتنظيفها من الشوائب التي تبعث فيها فسادا واختيار الموظفين الكبار من رجال اكفاء علميا وحلقيا . . . واعطاء المجال لمجلس الخدمة ليقوم بهذا الدور الذي هو من حقه حكم القانون الى جانب تأمين الحصانة للموظفين وتفعيل اجهزة الرقابة لتقوم بدورها في التفتيش والمحاسبة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتفصيل الابحاث والتوجيه للقيام بالدور المطلوب منه للمساهمة في عصر النفقات . وتفعيل دور ديوان المحاسبة وزيادة الصلاحيات المعطاة له وخصوصا الرقابة المسبقة . واعادة النظر بدائرة المناقصات

وتأهيلها لتكون هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن عقود التلزيقات والسرعة. الى جانب ذلك وهو الالهم
برايي ايجاد جهاز للرقابة على كل عمليات تفتيش الاشغال في الدولة.

رابعاً: التلخص من تعدد الجهات التي تقوم بالدراسات للمشاريع. الوزارات تدرس المجالس على انواعها تدرس
ومعظم الدراسات تلغى بعد تغيير الوزراء وتعاد الكرة مما يشكل هدرا كبيرا للموقف والمال العام. . .

دولة الرئيس، ان مصداقية الحكم برمته اليوم على المحك والراي العام اللبناني والخارجي يعلم علم اليقين بأن
هناك تجاوزات وارتكابات لاعمال يعاقب عليها القانون اللبناني. ناهيك عن الفساد والسرقات والتجاوزات التي
تحصل يوميا من قبل مسؤولين كبار وصغار دون رادع وهذا ما اعلنه كبار المسؤولين في الدولة عبر وسائل الاعلام
بأنواعه. . . وبما ان مقولة الترويكما اطلق عليها رئيس المجلس النيابي رصاصة الرحمة نهار امس من هنا فان الحكم
على المحك ولا يمكن الرجوع الى الوراء.

لقد آن الاوان لأن تفتح جميع الادراج المغلقة على الملفات التي تفوح منها رائحة التلوث الاعظم من تلوث
البيئة والتربة والمياه والهواء والاضرار من براميل النفايات التي لا تزال على الارض اللبنانية.

من هنا فاني اطالب بانشاء محكمة اقتصادية وتعزيز دور المدعي العام المالي وتحريك وزير العدل للنيابة العامة
التمييزية لفتح كل الملفات الموجودة لدى المسؤولين ولدى الاجهزة الامنية التي اعلنوا عنها مرارا لتكون الاساس
في تكوين ملفات التحقيق اسوة بما يجري في الكثير من الدول التي نسمع عنها اليوم كاييطاليا وفرنسا وبلجيكا
وحتى امريكا. ولا بد من الاقلاع عن فرض الضرائب والرسوم مقابل كل نفقة جديدة.

يجب علينا ان نضع طريقة لتنمية الاقتصاد في هذا البلد، وتفعيل الزراعة والسياحة وكل المرافق التي يعتمد
عليها اقتصادنا الوطني، فالرسوم والضرائب بمنطيق المواطن اللبناني تحملها فهناك العديد من الناس قطع لهم خط
الهاتف لانهم لم يتمكنوا من دفع الفاتورة.

دولة الرئيس، اختم كلمتي بملاحظة اخيرة عن الانماء المتوازن الذي تقرر بالطائف ودخل في صلب
الدستور. ان تقرير مجلس الانماء والاعمار عن اشغاله ومشاريع قوانين البرامج الواردة في الميزانية يخالفان احد
اهم مبادئ الدستور. لهذا فاني آمل اعادة النظر بجميع المشاريع داخل الخطة واعادة توزيع المشاريع على جميع
المناطق بالتساوي مع مراعاة المناطق المحرومة لتكون لها الاولوية في الدرس والتنفيذ. . .

وانهي مذكرا بوصلة الموت على الطريق الدولي بين طرابلس والحدود السورية الشمالية التي تحتاج لبعض
الاموال لتأهيلها وتأمين سلامة السير عليها واطن بأن كل اموال الدنيا لا تساوي نقطة من دماء المواطنين التي تهدر
يومياً. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عبدالله قصير.

عبدالله قصير: بسم الله،

دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب،

تأتي الجلسة النيابية لمناقشة مشروع الموازنة المقدم من الحكومة في ظل التداعيات والاحواء التي خلفها توقيع اتفاق الخليل بين الصهاينة وسلطة الحكم الذاتي، والتي توحى بإمكان تعرض لبنان لمزيد من الضغوطات السياسية والامنية والاقتصادية في المرحلة القادمة مستهدفة فصل المسارين اللبناني والسوري واستفراد كل منهما بدءا بلبنان اولا وصولا لفرض تعميم نموذج اتفاق الخليل على هذين المسارين. ان هذا الامر لا يستدعي رفعا لمستوى الجهوزية والحذر والتهيؤ لمواجهة هذه التحديات بمزيد من التنسيق والتعاون اللبناني السوري، وبمزيد من تصليب التمسك بحقنا المشروع بمقاومة الاحتلال ودعم وتهيئة كل مستلزمات الصمود للمواطنين عبر التجسّد العملي لهذا الدعم وتلك التهيئة وعدم اقتصار الامر على خطابات رنانة او مواقف كلامية لا تسمّن ولا تغني من جوع. كما يتطلب الامر، سعيا جادا لتقوية الجبهة الداخلية ورفع كل ما يعكر سبيل وحدة الصف والموقف عبر الترفع عن الخلافات المصلحية الضيقة لمواجهة أي نوع من انواع الضغوطات المتوقعة.

دولة الرئيس، لعل احد اهم مرتكزات المواجهة الفاعلة ليتجسد في تصليب وتقييم الداخل من خلال حضور المؤسسات الدستورية المعنية بالقرار الوطني تشريعا وتنفيذا عبر اخذ دورها وتحمل مسؤولياتها الوطنية الكبرى عند كل ازمة او استحقاق يتعرض له لبنان.

وهذا الامر يدعونا اليوم لنبارك للمجلس النيابي الكريم (بني الترويكّا) تلك البدعة التي خرقت الدستور وشلت دور المؤسسات وعطلت مبدأ الفصل بين السلطات، والتي من شأن دفنها (اذا ما تم ذلك) ان ينقذ البلاد والعباد من كابوس مصادرة كل روح او حياة في جسم الهيئتين التشريعية والتنفيذية ودورهما.

واذا كان دور المجلس النيابي في المراقبة والمحاسبة قد تعرض في ظل الترويكّا لاهتزاز في مصداقيته فان المؤمل اليوم ان نسعى جميعا وبعد وفاتها لاستعادة الثقة بهذا المجلس وبدوره من خلال تفعيل مهمتي المراقبة والمحاسبة للحكومة بالاضافة الى مهمة التشريع. وهذا الامر لا يعني بالضرورة خصاما وتناحرا او تجريد سيوف في ميادين الوغى، كما لا يعني بالضرورة تعكيرا للاجواء بين المؤسسات او بين الرؤساء، ولا استحضارا للقلق والبلبلّة عند المواطنين خوفا على مصير البلاد ومسارها.

بل هو دعوة صادقة الى قيام كل مؤسسة بدورها الكامل المرسوم لها دستوريا دون أي اختزال او تعطيل او مصادرة او تهميش. وان يبقى التعاون والتوازن قائما بينها على مبدأ الفصل بين السلطات.

دولة الرئيس... ايها الزملاء،

اننا لا نريد ان نتجمد امام الارقام في مناقشة مشروع الموازنة ونندب حظنا العاثر نظرا لحجم العجز الذي تحمله هذه الموازنة، وننسى ان المشكلة الاساسية التي يعاني منها لبنان داخليا لا تكمن في بند هنا او رقم هناك. بل تكمن وقبل كل شيء في الفساد السياسي المتمثل في الممارسات الخاطئة للمسؤولين وفي تغليب المصالح

الشخصية الضيقة على المصلحة الوطنية العامة عند اتخاذ القرارات. وفي استغلال مواقع المسؤولية والتي ادت فيما ادت اليه فسادا مستشرياً ينخر في جسم الادارة وبطالة مقنعة تشكو منها الاجهزة والمؤسسات والوزارات، تتحمل الخزينة اعباء مالية كبرى، في ظل غياب كامل لاجهزة التخطيط والرقابة والمحاسبة الحكومية والادارية.

هذا الفساد المستند الى لعبة التوازن الطائفي البغيض والمتسلح بها، يدفعنا الى الاعتقاد بأن المدخل الصحيح لنقاش مشروع الموازنة يبدأ في وضع اليد على الجرح الحقيقي وعدم التلهي بمعالجة الخدوش حوله. وعدم التلطي خلف الارقام لتغيب اصل المشكلة التي لا نرى علاجاً ناجحاً لها الا من خلال البدء باتخاذ قرار شجاع حاسم والمباشرة بعملية الاصلاح السياسي والاداري وصولاً الى معالجة المشكلات التفصيلية الاخرى. وهذا الامر يستدعي ارادة وطنية شاملة نابعة من حرص الجميع وتعاونهم افراداً ومؤسسات. واذا كان مقامنا اليوم مقام نقاش لمشروع الموازنة، فلا بد من تسجيل رايانا وملاحظاتنا على ما ورد فيها وفي فذلتها من خلال النقاط التالية:

اولاً: ان توقعات موازنة ١٩٩٦ لم تتحقق حيث ازدادت النفقات عما كان متوقعاً فيها، ونقصت الواردات بالمقابل عما رسم لها في الموازنة فارتفع العجز الى ٥١٪ بدل ٣٦,٧٪ وهذا ما يدفعنا للتشكيك بصحة توقعات مشروع موازنة ١٩٩٧، والتي تفيد وتوقع ان العجز سيتراجع الى ٣٦٪ بينما تشير توقعات بعض الخبراء الاقتصاديين الى ان العجز سيكون مماثلاً او قريباً من سابقتها.

وان تبرير الحكومة لزيادة العجز في موازنة ١٩٩٦ برده الى عدوان نيسان غير دقيق بدليل ان التراجع في نمو الناتج المحلي الحقيقي بدأ في سنة ١٩٩٥ وقبل عدوان نيسان باكثر من سنة وان سياسة الحكومة المالية والاقتصادية لم تتغير بعد منذ اربع سنوات فهي تسير بحركة بطيئة او مستقرة على مستوى العجز في الموازنة منذ سنة ١٩٩٢ والذي تراوح بين ٤٩٪ - ٤٤٪ خلال السنوات ٩٣/٩٤/٩٥.

ثانياً: من خلال نظرة اولية لمشروع الموازنة نجده يتشكل بمعظمه من ارقام الاجور وخدمة الدين والموازنات الملحققة وهذه تطل ٧٧٪ من اجمال الموازنة وهذا يعني عدم توفر مرونة في هيكلية الموازنة وخللاً بنيوياً فيها يزداد سنة بعد سنة بالمقارنة مع ارقام موازنات السنوات الثلاث الماضية وهذا يدفعنا للتساؤل عن ترجمة نية الحكومة في معالجة جذرية لهذه المشكلة من اجل مواجهة الازمة المالية المستمرة التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني منذ سنوات. أي معالجة الواقع الكارثي في ان ٩٢٪ من اجمالي النفقات مخصص للانفاق العام، هذا الامر الذي لا يمكن التسليم به او السكوت عنه يتطلب برنامجاً عملياً واجراءات ادارية وشجاعة حاسمة للخروج من هذا الوضع الذي ينذر بالخطر. كما ان اقتصار النفقات الاستثمارية على نسبة ٧,٣٪ وهي النسبة الادنى بالمقارنة مع الموازنات ٩٣، ٩٤، ٩٥، و٩٦ من الموازنة يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي السيء يتخبط فيه المواطن ويوحى باستمرار هذا الوضع السيء في ظل السياسة الحكومية هذه. وان الادعاء الوارد في الفذلقة بأن المشاريع الاستثمارية للدولة سيتم تمويل قسم منها من مصادر خارجية يعني تعليق الامر على وهم زائف او وعد غير مؤكد التحقيق.

ثالثا: ان ما جاء في بنود الموازنة لا ينسجم مع الشعارات والاولويات وحجم الطموحات التي وردت في البرنامج الوزاري الذ تعهدت به الحكومة عند نيلها الثقة، لجهة دعم المقاومة وتوفير مستلزمات الصمود في المناطق المحتلة وقرى التماس مع الاخلال، وفي دعم القطاعات المنتجة خصوصا الزراعة والصناعة. وان ما تحقق خلال مناقشات لجنة المال والموازنة ونتيجة لاصرار النواب بدعم هذه القطاعات من تخصيص (مبلغ: ٢٤ مليار ليرة) لدعم فوائد القروض الاستثمارية في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية هو امر غير كاف لانه لا يطال الشريحة الواسعة من المزارعين والحرفيين وصغار الصناعيين، بل يقتصر في دعمه على اصحاب الشركات الكبرى والمشاريع والثروات وكبار المزارعين.

رابعا: ان تزايد نسبة الانفاق لخدمة الدين العام من مجموع النفقات والذي بدأ في سنة ١٩٩٢ بنسبة ٢٣٪ ووصل الى ٢٤٪ من مجموع الموازنة في سنة ١٩٩٧ يعني ان هناك تصاعدا مستمرا وبقفزات كبيرة وينذر بخطر الارتهاق الاقتصادي للخارج والذي غالبا ما يؤدي الى ارتهاق سياسي لا يتحملة لبنان ولا يقبله اللبنانيون. وقد راينا ما حصل في دول المنطقة مثل مصر والاردن في هذا المضمار.

خامسا: ان ارقام مشروع الموازنة تدل على ان معظم ايرادات الدولة تقوم على السياسة الضريبية، وهذا يعني ان سداد الديون المتزايدة سنة بعد سنة سيقوم حتما على اساس زيادة الضرائب مستقبلا وهو امر خطير يجب التنبه له. كما ان السياسة الضريبية المعتمدة اظهرت الكثير من الثغرات والشكاوى لدى المكلفين مما يستدعي ضرورة اعادة النظر فيها والاتجاه الى اعتماد السياسة الضريبية التصاعدية.

ونؤكد هنا رفضنا لاي زيادات ضريبية او رسوم اضافية جديدة تطل الفئات الشعبية المحدودة الدخل او تطل الخدمات والسلع الاساسية كالكهرباء والمياه والهاتف والبنزين ورسوم الميكانيك وتسجيل السيارات وغيرها.

سادسا: ان التحدث عن تحسين المداخيل الفردية كانجاز عظيم للسياسة الاقتصادية للحكومة والذي ورد في الفذلكة، لم يلحظ في المقابل الارتفاع الكبير في كلفة المعيشة والخدمات التي يتحمل عبئها المواطن ففى ظل الخلل الكبير والمتزايد بين حجم الدخل الفردي وحجم كلفة الخدمات المرتفع وغلاء المعيشة سيبقى المواطن يعاني من الفقر والعجز تلبية احتياجات معيشة اسرته. ولا بد هنا من معالجة المشكلة من جانبيها لا ان تكون المعالجة مختلة باقتصارها على احد اطراف المشكلة بينما يتفقم الامر في الطرف الآخر منها. لا سيما وان لبنان اصبح من مصاف الدول الاغلى في كلفة المعيشة عالميا او في المحيط بالحد الأدنى.

سابعا: ان التحدث عن مؤتمر اصدقاء لبنان في الفذلكة يبالغ في اطلاق الاوهام والتمنيات لتتأجه بدل التعاطي الموضوعي والواقعي مع نتائج هذا المؤتمر اقتصاديا والذي لن يكون عصا موسى السحرية التي ستنقذ البلد من ازماته. هذا اذا ما اغفلنا مجموعة المخاطر المبيئة في نوايا واهداف الداعين اليه والراعين له لتحقيق غايات سياسية واعلامية تخدم مصالحهم ليس الا.

ثامنا: ان الموازنة الواردة في المشروع ليست شاملة حيث يمكن تمرير نفقات اضافية عبر السلفات والاعتمادات الاضافية وهذا ما يجب التحذير منه وهي قد تخفف حجم العجز الحقيقي في الموازنة.

تاسعا: اننا نؤكد على ضرورة تفعيل دور المؤسسات الرقابية المالية خصوصا تلك التي تسمح بمراقبة مسبقة لديوان المحاسبة للاموال المنفقة عبر المجالس والصناديق المستقلة لا سيما مجلس الانماء والاعمار (الذي صادر معظم عمل الوزارات) والذي لا تدرج نفقاته ضمن مشروع الموازنة.

عاشرا واخيرا: نود التأكيد على ضرورة اعادة النظر في السياسة الاستشفائية المعتمدة لوقف حجم الهدر الكبير في هذا المجال والعمل لتطوير وتفعيل المستشفيات الحكومية.

كما نسجل اعتراضنا على السياسة المالية التربوية لجهة تخصيص (١٧٠ مليار ليرة) كمساعدات تربوية للموظفين لتعليم اولادهم في المدارس الخاصة بينما تفتقد المدارس الرسمية لوسائل الدعم والتطوير والتجهيز. وندعو الى ايلاء اهتمام اكبر لتعزيز قطاعات الاسكان والزراعة والى تشجيع المغتربين اللبنانيين على الاستثمار في بلدهم بدل الامعان في الافتراض الخارجي، والى استرداد قطاعي النفط والغاز المنتجين والى الاسراع بتنفيذ برنامج عودة شاملة ومتوازنة للمهجرين والى تحريك قضية الاسرى والمعتقلين لدى العدو الصهيوني وايلائها الاهتمام اللازم ورعاية وتوظيف المحررين منهم. كما نطلب العمل على بناء الملاجئ في القرى الامامية التي تتعرض للاعتداءات الاسرائيلية وتوفير كل مستلزمات الصمود لاهلنا في الجنوب والبقاع الغربي وفي داخل المناطق المحتلة كما ندعو لاعطاء الاولوية في عملية الانماء للمناطق المحرومة في الجنوب والبقاع والشمال وعكار. في الختام لا بد لنا من توجيه:

- التحية للمجاهدين من ابطال المقاومة اللذين نفذوا اليوم عملية نوعية ناجحة ادت الى مقتل ثلاثة من جنود العدو وجرح عدد آخر منهم بحسب اعتراف العدو. هؤلاء المجاهدون يستحقون منا كل الدعم والتأييد لانهم يكتبون كل يوم مجدا جديدا للبنان وكرامة وعزة لبنية لجميع بنيه.

- نقترح اصدار قانون برسم مالي رمزي لدعم المقاومة وصمود ابناء المنطقة المحتلة وابناء قرى التماس.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خالد ضاهر.

خالد ضاهر: بسم الله الرحمن الرحيم،

دولة الرئيس، ايها الزملاء النواب،

لقد اشبع زملائي النواب الموازنة نقد او تشريحا وبيانا ولكن لا بد من كلام في هذا المجال.

١ - المطلوب من الموازنة لهذا العام ان تساهم في عملية تعزيز السلم الاهلي ومواجهة الاعتداءات الصهيونية في الجنوب والبقاع الغربي واحتمالات انعكاسات الوضع الاقليمي بعد اتفاقات الخليل وسواها حيث لا يخفى

على احد الاخطار المحدقة بلبنان وسوريا والمنطقة العربية لفرض الاستسلام عليها وتوقيع الصلح مع العدو الصهيوني المغتصب لارضها ومقدساتها.

٢ - المطلوب مع الموازنة اليوم امن سياسي وتعاون بين المسؤولين حيث اصبح هذا الامر مطلباً شعبياً ووطنياً حيوياً. فهل دفنت الترويكاً وحينئذ مكانها التعاون بين السلطات والمؤسسات التي تقوم بواجبها وتؤدي دورها؟

٣ - وقبل الكلام حول الموازنة لا بد من التأكيد على مطلب حيوي بدونه لا تنفع ولا تجدي اية موازنة، هذا المطلب هو اصلاح الادارة واجهزة الرقابة وتفعيل دورها لتأمين افضل الانتاجية ومنع الهدر وتنفيذ المشاريع بصورة صحية وسليمة طبعاً ليس كما تنفذ كثير من المشاريع في منطقة عكار والضنية وسواهما من المناطق. فهناك طرقاً تزفت وبعد اسبوع لا نرى الزيت، نتمنى الاشراف من قبل اجهزة الرقابة.

٤ - كنا ننتظر ان تكون الموازنة منسجمة وموازاة للبيان الوزاري الذي اكد على اهمية دعم القطاعات الانتاجية والزراعية والصناعية والسياحية وسواها، لاننا جميعاً مؤمنون بان دعم الامن، الاجتماعي والاقتصادي والزراعي والصناعي وسواها عمل اساسي مع الامن السياسي والعسكري في عملية تحصين مجتمعتنا ودعم مقدراته على الصمود.

٥ - اننا ننتظر بعد مناقشة بيان الحكومة ان نرى سياسة مالية، ضريبية تأخذ من الشركات الكبرى والاغنياء وان نرى ضريبة تصاعدية تؤدي الى العدالة والتوازن في المجتمع بدل ان يتحمل ذوو الدخل المحدود عبء الضرائب بمفردهم.

٦ - لقد جاءت الموازنة العامة والكل ينتظرها وخاصة في المناطق المحرومة في عكار والضنية والمنية وطرابلس واحيائها الفقيرة المهملة لاننا نمنى النفس برفع الحرمان والظلم عن هذه المناطق فتشرب بعد العطش وتسير على طرق معبدة لم تر الاسفلت منذ فجر الاستقلال او نرى مدارس في قرى وبلدات ليس فيها اثر لمدرسة رسمية، بعض القرى في عكار، هذا عدا عن الحلم بأن تكون هناك مجاري واقنية في قرى وبلدات عكار والضنية المنية وسواها خصوصاً اننا على ابواب القرن الواحد والعشرين وقد سمعنا الكثير عن الانماء المتوازن الذي لا نعرفه ولم نجد له اثراً في طرابلس والشمال. حيث اعتقد ان كثيراً من الناس ظنوا ان الانماء المتوازن كذبة كبيرة.

٧ - شعبنا يطالب بسياسة زراعية وليس فقط ميزانية لوزارة الزراعة سياسة زراعية شاملة تركز على معرفة واقع الزراعة في لبنان وحماية المزارعين ودعمهم. فإين السياسة الزراعية؟ وإين خطط وزارة الزراعة؟ وإين الاهتمام بهذا القطاع الذي يعتمد عليه اكثر من ٤٠٪ اربعين بالمئة من الشعب اللبناني حيث لم يعد امام المزارعين وامام انهيار مواسمهم وامام المنافسة الاجنبية الا ترك ارضهم والهجرة الى المدن والاغتراب خارج الوطن وهل في هذا مصلحة وطنية؟ بينما لو حصل اهتمام وعناية وحماية للزراعة وهو امر ليس بالصعب

او المستحيل لادى ذلك الى مصلحة اجتماعية واقتصادية وطنية . لماذا لا يتم الاهتمام بالزراعة كما تهتم بها وتدعمها دول كثيرة مجاورة وبعيدة؟

اين الارشاد الزراعي؟ اين وزارة الزراعة في تأمين البذار والادوية والاسمدة الجيدة وبالسعار المناسبة حتى لا يقعوا ضحية المحتكرين والجشعين والغشاشين حيث تباع في كثير من الاحياء بذار مغشوشة او فاسدة وبأسعار مضاعفة او عدة اضعاف عن ثمنها الحقيقي .

٨ - شعبنا يطالب بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها عبر دعمها بكل الوسائل اللازمة وكذلك حماية اليد العاملة اللبنانية من المنافسة الاجنبية والمطلوب في هذا المجال دراسات وخطط تلحظ حاجة البلد وظروفه وطاقاته ويجاد صناعات مناسبة وخاصة صناعات غذائية للمنتجات الزراعية اللبنانية الوافرة بدل ان تذهب المواسم هدرًا ويتلفها المزارعون في الانهار والادوية هذا الامر يؤدي الى تنشيط الدورة الاقتصادية والزراعة والوضع الاجتماعي في البلد.

٩ - وفي مجال الصناعة والنفط وعلى صعيد توفير ايرادات للخزينة نسأل هل ستقوم الحكومة بوضع يدها على سوق النفط ليعود الربح الى خزينة الدولة وهو بالمليارات؟ وهل هناك نية وخطة لاعادة تشغيل مصفاة طرابلس والزهراني؟

١٠ - على صعيد السياحة: طرابلس تعتبر اهم مركز اثري مملوكي بعد القاهرة وهناك آثار مهمة في مناطق الشمال، هل ستأخذ نصيبها من العناية والاهتمام بهذا المرفق ام ان الحرمان يلف الشمال ايضا في هذا المجال؟

١١ - على صعيد المهجرين في طرابلس والشمال فأهل التبانة والقبة وسواهم لا زالوا ينتظرون الوعود بأن ينالوا حقهم وان يعودوا الى بيوتهم هو كذلك سائر المهجرين في هذا البلد.

١٢ - اهل عكار والضنية والشمال كلهم يسمعون بشيء اسمه النقل المشترك فهل سيصل النقل المشترك الى عكار والضنية والمنية؟ وزغرتا والكورة ام انه سيصل فقط الى طرابلس.

١٣ - وفي الختام نحن بحاجة الى سياسة مقاومة وسياسة اخلاقية نربي شعبنا عليها ونعده للمواجهة وللصمود امام الهجمة الصهيونية العسكرية والاعلامية والحضارية، حيث اننا بحاجة الى الحفاظ على اخلاق شبابنا من الافلام الخلقية والمسلسلات الهابطة والدعايات الماجنة لاننا اذا لم نبن الانسان ونحافظ على اخلاقه وقرأه وادبه لن نبني وطنًا ولا مجتمعًا ولا يستطيع البلد ان يتعافى ويصمد.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام.

ما اشبه اليوم بالبارحة . سنة اخرى من عمر اللبنانيين غاصت في متاهات العجز والركود والفساد، وها هي

سنة جديدة تتأهب لملاقاة المصير نفسه. وكأن التحدي هو في الثبات والاستقرار حتى لو كان على الخطأ والضلال.

غريب هو نص الفذلقة هذه السنة. من جهة تقول لك ان الموازنة هي اشبه بموازنة السنة الماضية، ومن جهة تعود بك الى سنوات الحرب العالمية الثانية وتأخذك في جولة حول العالم من تايلند الى كولومبيا مروراً باليونان. لسنا مسرورين بتكرار ما سبق وحذرنا منه بقوة في السنوات الماضية، وهو للأسف:

اولاً - الابتعاد المتزايد بين الارقام المتوقعة والارقام المحققة. كل سنة نحذر ويأتي حساب البيدر مخالفاً حساب الحقل، والحكومة لا تتعظ ولا ترتدع، وتعطينا كل سنة ارقاماً للموازنة لا تستقيم الا في جلسة المناقشة، ثم تفقد معناها تماماً وتتبخر بعد الجلسة.

ثانياً - عندما تتحول الموازنة الى مجرد لائحة لرواتب الموظفين وخدمة الدين، عندما يسحب الاتفاق الاستثماري من الموازنة بالجملة، يفقد هذا الاستحقاق المهم وظيفته وينتقص من الرقابة والتصويب. أليس للدين العام وخدمة الدين علاقة بما ينفق من خارج الموازنة؟ كيف يطلب منا، والجال هذه، اقرار النتائج ومن خلال الموازنة بالذات، وتحجب عنا مناقشة الاسباب؟ مرة جديدة نطالب بتوحيد الموازنة وباحترام تكاملها وشمولييتها.

ثالثاً - أي صدقية ترجى من الوعود عندما تستند توقعات الحكومة الى ارقام هي نفسها متناقضة؟ ففي حين تبشرنا الفذلقة بنمو اكيد يصل الى ٧٪ هذه السنة، يقول لنا مصرف لبنان، وفي اليوم نفسه، ان النمو سيصل الى ٥٪، اذا (نعم اذا!) سيطرنا على التضخم، واذا لم يستجد طارئ سياسي. ماذا اذا صحت توقعات مصرف لبنان، وهي اقرب الى الواقع والتصديق؟ كيف ستدبر الخزينة النقص في الواردات؟ طبعاً، مزيد من العجز يستدعي مزيداً من الاستدانة. اخشى بقوة ان نجد انفسنا العام المقبل، امام المأزق نفسه، وقد اتسع العجز، لنحذر، من على هذا المنبر بالذات، من العلة نفسها، وقد تفاقمت.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ان تفريغ الموازنة من مضمونها وتجريدها من وظيفتها يدل اما على دوران السياسة الاقتصادية في حلقة مفرغة، او عن وصول تلك السياسة الى الحائط المسدود. هل كلف المسؤولون انفسهم يوماً التساؤل عن الخيارات الاقتصادية التي ترسخ ركود الاقتصاد وعجز الموازنة ووصول الدين العام الى ما وصل اليه؟ من دون ذلك، سنبقى نراوح مكاننا على ضفة الموازنات النظرية والارقام المنسوخة سنة بعد اخرى، فيما على ضفة الواقع، يتفاقم الحلل والمآزق.

على عكس ما تحاول ان توحي به الفذلقة، ان الدين يتزايد والعجز يتفاقم، ولاسباب عديدة، ليس اقلها ما خلفه الحجم المفرط لخطة الاعمار، من ديون اضافية وفوائد اضافية. وهذا يستدعي الانعاط، كما يستدعي

التوقف عن الانفاق في كل ما يتجاوز امكانات البلاد واولوياتها. الشهر الماضي، كما تعلمون، عقد مؤتمر لاصدقاء لبنان. بغض النظر عن النتائج المالية والاقتصادية لهذا اللقاء، والتي نرجو ان تتحقق، نكرر ان عقد هذا المؤتمر بحد ذاته، هو بارقة ضوء مهمة لترسيخ عودة لبنان الى الساحة الاقتصادية الدولية. لكننا نحذر ان هذا التعاطف مع لبنان يجب ان يضاعف الحاجة الى مراجعة مكونات خطة الاعمار. احدى المفارقات المأسوية في هذا المجال، هي في سياسة الافراط في الاستدانة دونما رادع، فيما تغص حسابات الخزينة لدى مصرف لبنان بحوالي ملياري دولار.

ايا يكن المقياس المعتمد لتقدير حجم الدين ومدى جديته، ان في المطلق او بالنسبة للواردات او للنفقات او للنتائج المحلي او مقارنة بالدول الاخرى، نجد ان هذا الدين، وفقا لمعطيات الفذلكة نفسها، قد لامس خطوطا حمراء لم تلامسها قبلنا الا الكويت والبرازيل، ولا احد منا يجهل حجم البرازيل ومواردها. ولا حجم الثروة النفطية التي تعوم فوقها الكويت.

لا خروج لنا من هذا المأزق اليوم الا بتخفيض مدروس لمعدلات الفائدة، وهي باتت تشكل عقدة التقاطع المستعصية، بين المشاكل الثلاث الاكثر تفاقمًا، اي:

- الزيادة المطردة للدين العام،
- الركود الذي يعاني منه الاقتصاد،
- واستئثار الدولة بموارد التمويل بسهولة تعفيها من عناء التقشف والاصلاح الاداري. فكم من المبالغ اهدرت وضاعت في دهاليز التلزم والتنفيذ؟! وكم من الاموال انفقت بغير وجه حق عبر صناديق ومجالس باتت اقرب الى المحميات السياسية المدهية منها الى اجهزة مكلفة بخدمة اولويات وطنية متعلقة بالصمود والانماء وعودة المهجرين؟! أليست تلك السهولة في الاستئثار بالودائع الخاصة وتلك الخفة في تبديد الاموال العامة هي الاسباب الحقيقية وراء تأجيل الاصلاح الاداري سنة بعد اخرى؟ وما قيمة أي اصلاح في ظل هذه المعادلة؟

ويحدثونك عن النمو وعن وعود السنوات المقبلة وعن تجارب الدول الخارجة من الحرب وتضحيات شعوبها وعمالها، وليس أي دول: المانيا و اليابان وبريطاننا تحديدا. وهنا نتساءل: هل قامت تلك الدول من تحت الرماد عبر اقتصاد الربيع، عبر ارباح خيالية تجنيها قلة من المودعين، مقيمين وغير مقيمين، فيما غالبية الشعب ترزح تحت الضيق. هنا، لا يسعنا الا التوقف امام مبادرة الحكومة بتخصيص ٢٢ مليار ليرة لتحفيز قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وزيادة انتاجها. هذا هو النموذج الذي نريد ان تستلهمه الحكومة وتعممه في سياستها المالية والضريبية، لانه الكفيل بتصويب النمو وتوسيع الاستثمار وتعزيز سوق العمل. تكرمت علينا فذلكلة الموازنة بتحديد دقيق للاهداف المرجوة للنهوض بلبنان، وهي: التنمية البشرية، الانعاش الاقتصادي والانتاجي، البنية

التحتية، الاصلاح الاداري، والاستقرار الاقتصادي الكلي. اذا كانت هذه الاهداف الخمسة، هي المعايير الصالحة للحكم على الانجازات، ونحن نرضى بذلك، هيا نرى ما جرى في هذه المجالات:

- التنمية البشرية: هذا الملف فتح بالكاد وبحياء وبعد طول عناء.
 - الانعاش الاقتصادي والانتاجي: الركود هو سيد الموقف.
 - البنية التحتية: تقدم ملحوظ، لكن بكلفة عالية.
 - الاصلاح الاداري: حدث ولا حرج.
 - الاستقرار الاقتصادي الكلي: ما انجز في تثبيت النقد تم على حساب زيادة العجز في الموارد والدين العام.
- ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب اكثر من تشخيص او توصيف جامد لرغباتنا. انه يتطلب بيئة سياسية ملائمة تبتعد عنها البلاد يوما بعد يوم.

دولة الرئيس، يتجلى من الفذلكة، وفي اكثر من مكان، ان الانتخابات، نعم الانتخابات، هي من العناصر السلبية التي تعطل المشاريع والاستثمارات. عام ١٩٩٥، كانت الانتخابات الرئاسية، وعام ١٩٩٦، كانت الانتخابات النيابية، وعلى هذا المنوال، غدا سيحدثوننا عن الآثار السلبية للانتخابات البلدية. ما اساء حقيقة للمناخ الاقتصادي هو العبث بالدستور، وقانون الانتخابات المجحف والممارسات والتدخلات. وما قد يسيء سنة ١٩٩٧ هو بدعة التعيين في الانتخابات البلدية والتدخلات المتوقعة. ليست الديمقراطية التي تسيء، بل انتهاك الديمقراطية وتشويهها هو الذي يضر ويسيء.

كذلك، التجاذب الحالي بين المسؤولين سيء الى المناخ الاقتصادي، والتسابق على المعارضة من موقع السلطة هذا ايضا ما يسيء. ان الانتهاء من الترويكات انجاز كبير شرط ان يؤدي الى مؤسسة البرلمان والحكومة، وشرط ألا يستعاض عنها بجر البلاد من المحاصصة الى المنازعة.

وما يسيء ايضا هو الاعتقالات البعيدة عن الاصول، كما حصل بعد حادثة طبرجا المغرضة، وتنصل المسؤولين من هذه الاعتقالات، الواحد تلو الآخر، هذا ايضا مسيء، ووجود اطراف تتصرف وكأنها فوق القانون، واعتبار الناس مجرمين حتى اثبات براءتهم، هذا اكثر من مسيء.

وفي المقابل، ما يفيد هو الديمقراطية الصحيحة والشفافة، وما يفيد هو عمل المؤسسات المنتظم والمستقل، وما يفيد هو توسيع الحريات بدلا من التضييق عليها، وما يفيد هو استقلالية القضاء، وما يفيد اخيرا هو المصالحة الوطنية. يسألون عن أي مصالحة نتكلم، ونجيهم: مصالحة الدولة مع مجتمعاتها، ومصالحة الدولة مع اصولها القانونية. ما يفيد هو ان يقتنع المسؤولون، فعلا لا قولاً، بأن الشعب هو مصدر كل السلطات، وبأن الدستور والقانون فوق الجميع، مهما علا شأنهم.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام.

ما يفيدنا فعلا هو اقتصاد منتج وديموقراطية فعالة. فلنوفر على انفسنا عناء الاستلهام بنماذج في الشرق الاقصي او اميركا اللاتينية تعايش فيها التسلط والفساد مع الازدهار والبجوحة. هذه نماذج لم تعمّر. الديموقراطية هي شرط الازدهار وضمان الاستقرار.

الرئيس: والآن ارفع الجلسة الى الساعة السابعة من مساء يوم غد الجمعة.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٧/١/٣١ (مساء)

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للزميلة الاستاذة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، السادة الزملاء

سأبدأ حيث انتهى معظم الزملاء الكرام. سأوافق على مشروع الموازنة لسببين اساسيين: السبب الاول: سجلت الموازنة مبادرات ايجابية تصب في مطالبتي منذ سنوات بضرورة انماء الموارد البشرية. نحن ندعم القانون البرنامج لانشاء مدارس رسمية ومهنية تؤمن مقعدا لـ ٨٥٪ من اطفالنا في المدرسة الرسمية في لبنان. هذا هو الخيار والحل الوحيد لمعالجة مشكلة الاقساط المدرسية التي لم يعد احد يتحملها.

انتم تعرفون دولة الرئيس، ان اللبناني، ان نحرمه من كل شيء، لا يمكننا حرمانه من العلم.

نحن نؤيد ايضا مشروع دعم فوائد القروض للمزارعين والصناعيين والسياحة.

كفانا بطالة في لبنان.

نأمل ان تشكل هذه المبادرة الخطوة الاولى في طريق طويلة لخلق فرص عمل في لبنان ولتشيت اللبناني في ارضه وقريته.

نحن نشكر للحكومة هذه المبادرة. فهي وحدها لا تكفي. تتطلب

اولا: آلية تنفيذ تسمح لاصحاب العلاقة ان يستفيدوا مباشرة من هذه القروض من دون الوساطة والمحسوبية. أي ان لا تفتح هذه القروض بابا جديدا للتلعب والهدر.

ثانيا: ان يكون هذا الدعم للقرض ضمن خطة شاملة لانماء القطاعات المنتجة، من المفيد جدا اعطاء امكانية للمزارع. بالقروض الميسرة، ولكن اذا لم نحمل القطاع الزراعي ولم نوفر له سياسة زراعية قوامها:

اولا: دعم الكلفة وحماية الانتاج.

ثانيا: تطوير الزراعة ومراقبة النوعية.

ثالثا: تصريف الانتاج.

تتحول هذه القروض الى عبء جديد لا امكانية للمزارع على تحمله.

فالقروض وان كانت ميسرة، تبقى خطوة ناقصة اذا لم تشكل جزءا من كل متكامل. السبب الثاني لموافقتي: نسجل ايضا للحكومة انجازات من واجبنا ان نحصلها، بعيدا عن التشكيك والمزايدات. ممنوع علينا تضييع فرصة بل تضييع أي أمل لتحسين وتنشيط الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وكلنا يعلم ان هذه الظروف المعقدة، محليا واقليميا، لا ترحم احدا.

فمؤتمر واشنطن شكل نقطة انطلاق لامكانية انفراج اقتصادي. وهنا ادعو الى تجنيد كل طاقات اللبنانيين في الداخل والخارج لمواكبة هذا التحرك والعمل على زيادة المبالغ وتحسين شروط الاقتراض.

وغير مسموح للسياسات الضيقة ولا للارباكات المفتعلة ان تؤثر على مصداقية دور الحكومة في وضع لبنان على الخريطة الاقتصادية العربية والعالمية. كما لن نسمح بأي هدر او فساد او خلل في آلية التنفيذ.

دولة الرئيس، موافقتي على مشروع هذه الموازنة هي الخيار الوحيد المتاح لتأكيد الايجابيات التي ذكرت، في حين كنت آمل ان تأتي هذه الموافقة على الخيار الافضل.

لم تتأمن لنا امكانية دراسة جدية للموازنة فأتي الموقف في المطلق «نعم» او «لا» من دون أي تعليل أو تعديل.

اين قطع الحسابات للسنوات الماضية؟

اين الاحصائيات الدقيقة للناتج القومي وللوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد؟

اين المسح الشامل لحاجات المناطق ومستلزمات النمو الاقتصادي؟

اين الامكانيات اللوجستية المتاحة؟

لم يعرض علينا مشروع الموازنة الا في ٢ كانون الاول ٩٦ بسبب تشكيل الحكومة واعداد بيانها الوزاري ونيل الثقة.

يعني اننا في درسنا هذه الموازنة في سبعة اسابيع. هذا الواقع منعنا كما في كل سنة من طرح تعديلات جدية على مشروع الموازنة. تقضي قناعتني مصارحتكم بها، وأتمنى على دولة رئيس الحكومة الغائب او نائب رئيس الحكومة الاستاذ ميشال المر اخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار، وحسن الاعتبار واجب ومسؤولية.

حضرة الزملاء، الوظيفة الاساسية للموازنة هي اعادة التوازن بين جميع فئات المجتمع وليبق توسيع الهوة بينها.

وظيفة الموازنة في بلد يطمح الى الحفاظ على الممارسة الديمقراطية وتطويرها، خلق الشروط الاقتصادية الكفيلة بتوسيع رقعة الطبقة الوسطى التي بدونها لا ديمقراطية ولا تطور. فلما يقول لنا معالي الوزير السنيورة ان كل نفقات تستوجب واردات؟ أسأل: واردات من اين؟

- من البزوين والمشتقات النفطية؟

- من ميكانيك السيارات؟

- من الرسوم على السلع والمواد الاستهلاكية؟

- من كل انواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة؟

دولة الرئيس، الناس لم يعد بإمكانهم ان يتحملوا... اذا اردنا توسيع الطبقة الوسطى، علينا:

اولا: اعادة النظر بالسياسة الضريبية، تحت عنوان: العدالة والتوازن

هل يجوز زيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم والخدمات التي تطل ذوي الدخل المحدود، بالنسبة ذاتها التي تطل الاثرياء؟

ثانيا: ايجاد موارد اضافية تغذي الخزينة وتخفف عن المواطن: اكيد ان تشجيع القطاعات الانتاجية هو اساس في هذا الموضوع، وذكرنا المبادرات المتخذة. ولكن هناك موارد جاهزة: اين اصبحت تسوية مخالفات البناء؟

اين اصبحت تسوية الاملاك البحرية؟

اين اصبحتنا من سياسة جديدة للنفط واعادة تشغيل مصفاي طرابلس والزهراني، صدقوني تعبت والناس من الحديث في هذا الموضوع.

دولة الرئيس، المشكلة الاساسية في الموازنة ليس كل ما هو معلن. الحقيقة ان ارقام الموازنة التي تناولها العديد من الزملاء يعني:

- قيمة الديون توازي قيمة الناتج المحلي.

- قيمة العجز ٢٠٪ من الناتج المحلي. والكل يعلم ان هذه النسبة لا يجوز في العالم وفي اوروبا ان تتجاوز الى ٣٪.

الهدر من ١٠ الى ١٥٪ يعني بالارقام ٥٠٠ مليون دولار. (هذا ما اعلنه الوزير السنيورة). هذه الارقام لا تبرهن عن ضعف في الموازنة بقدر ما تبرز خللا في نظامنا السياسي. نعم خلل في النظام السياسي.

ألا يجب أولا تعزيز الحريات العامة والحريات الشخصية والاعلامية لانها هي المدخل الفعلي والحقيقي لتشكيل اطار رقابي من الرأي العام لمنع سوء استعمال السلطة. فصيانة الحريات العامة، في ظل نظامنا الاقتصادي الحر، كما توطيد السلم الاهلي من خلال الامن الاجتماعي - لا يغشنا احد لاننا لا نغش - (يعني ان الامن ليس فقط عسكريا)، تشكل سلسلة متكاملة تستقطب الاستثمارات الخارجية. واذا نقصت حلقة واحدة منها، لن نستطيع الحصول على الاستثمارات مهما عززنا الحلقتين الاخرتين.

ثانيا: القسم الاكبر من الهدر ناتج عن سوء الممارسة السياسية. فبدلا من ان نعمل على تطوير المؤسسات في البلد، وعلى صياغة رؤية تقنع اللبنانيين وتجمعهم، نستغل مواقعنا في السلطة خصوصا في ظل الوضع الاجتماعي الرديء، لشراء ولاء الناس وبالتالي تكوين شرعية شكلية يدفع ثمنها المواطن والوطن. وكله على حساب خزينة الدولة ودور المؤسسات: فلا النائب للتشريع والرقابة، بل معقب معاملات. ولا الادارة لخدمة الناس وتسهيل معاملاتهم، بل حكرا على الانتفاع والنفوذ السياسي.

ولا الوزارة الا تسابق على الخدمات على حساب الرؤية الصحيحة والسياسة المفترضة.

دولة الرئيس، الاوطان لا تقوم على شرعية خدماتية فردية، لانها تؤدي حكما الى الفساد والهدر. فهل يجب دوما تحميل المواطن نتائج هذا الواقع، بدلا من تخفيف هذا الهدر في المال والكرامة عبر اصلاح اداري جدي وضبط للنفقات؟

حان الوقت لان تصبح الدولة للجميع دون تمييز. فطالما لا نعمل على تحقيق هذا الهدف، تبقى كل الحلول المقترحة من اصلاح اداري الى وقف للهدر، الى توازن في الموازنة، الى اللجوء الى BOT والخصخصة، تبقى كلها نظرية ويساء تنفيذها.

دولة الرئيس، معالي الوزراء،

اعرف صدق الارادة لبناء هذا الوطن. فرهانا الاساسي يبقى بتطوير النظام والممارسة السياسية، واتباع اصول العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة عبر مؤسسات لا اشخاص تعامل المواطنين، كل المواطنين على السواء. وحده مثل هذا المشروع ينقذنا من الازمة الاقتصادية. وحده مثل هذا المشروع ينتج الشرعية الحقيقية وليس الشكلية.

وحده هذا المشروع يؤمن مستقبلنا في هذا الوطن. وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ جهاد الصمد.

جهاد الصمد: دولة الرئيس،

ان المرحلة التي يجتازها لبنان والمنطقة، لا سيما لجهة تعثر عملية السلام، ومحاولات العدو المستمرة لفصل المسارين اللبناني والسوري، والاضاح الصعبة التي يشكو منها المجتمع اللبناني على مختلف الصعد، تفرض علينا مناقشة موضوعية لمشروع الموازنة العامة لهذه السنة، بغية الوصول الى انتهاج سياسة مالية - اقتصادية تحقق للمواطنين الحد الأدنى من الاستمرار، ان لم نقل الاستقرار، وتتيح للوطن اجتياز هذه الحقبة بأقل قدر ممكن من المصاعب والازمات.

واذا كنا نتجنب الدخول في التفاصيل والارقام التي يتضمنها مشروع الموازنة، الا ان نسبة العجز المرتفعة والمتتالية لسنين خلت، تدفعنا للتأمل والتبصر في مستقبل اوضاعنا الاقتصادية والمعيشية، وتحدونا الى التفتيش عن حلول موضوعية وطنية تبعدنا عن وسيلة الاستدانة وتراكم المديونية وازدياد الفوائد، وفي هذا ما فيه من اعباء مرهقة لاجيالنا ولستقبل وطننا، كما تدفع بنا من جهة اخرى الى الاعتماد على امكاناتنا الذاتية وعلى مصادرها الوطنية لتحقيق التوازن بين الواردات والنفقات مع ضرورة ان يترافق وذلك مع ضبط وترشيد الانفاق وايقاف الهدر في جميع المرافق والمؤسسات والقطاعات.

ايها الزملاء، ان الوصول مستقبلا الى موازنة سليمة، يستدعي اتخاذ خطوات وتدابير واقعية من قبل الحكومة يأتي في مقدمها ما يلي:

اولا: تفعيل جباية ضريبة الدخل، وخاصة من الشركات والمؤسسات الكبرى، اذ لا يعقل ان نقتطع الضريبة من اصحاب الدخل المحدود، ونتغاضى عن تحصيلها من تلك الشركات والمؤسسات التجارية والمالية التي تتحكم باقتصاد البلد وتتهرب من دفع الضرائب على أرباحها، بحجة العجز الدائم في ميزانياتها السنوية، مع ان الجميع يعلم بأن لكل شركة حسابين ودفتريين يقدم الوهمي منها الى دوائر وزارة المالية. وهنا يحق لنا ان نتساءل: هل ان الشركات العقارية وتجار الاراضي والابنية يتقدمون من وزارة المالية بتصاريح عن ارباحهم السنوية، ودفع ما يتوجب عليهم من ضريبة الدخل؟ وهنا نتوجه الى معالي وزير الدولة للشؤون المالية ان تبدع عبقرية الفذة حلا سليما لطريقة جباية هذه الموارد المهدورة

ثانيا: الاسراع في مشروع تسوية اوضاع الاملاك البحرية والمنشآت السياحية، وفي ذلك لا شك مورد كبير لخزينة الدولة، وهذا ما اشار اليه دولة رئيس مجلس الوزراء في اكثر من مناسبة.

ثالثا: الاسراع في عملية الاصلاح الاداري بغية الوصول الى ادارة نظيفة يكون من اولى اهتماماتها مصلحة الوطن العامة، والقضاء على آفة الرشوة والاستهتار بتحصيل الاموال العمومية، كذلك مكنته الادارة وتأهيلها وتحديثها لتتمكن من انجاز المهام الموكولة اليها بكفاءة عالية. اننا نرجو ان نعمم على جميع ادارات الدولة ما تقوم به وزارة المالية من تحديث ومكننة في الدوائر المالية والعقارية.

رابعا: الاستفادة من الفائض الموجود في ملاكات وزارة التربية الوطنية، اذ ان تقارير التفتيش المركزي اشارت الى وجود ما لا يقل عن خمسة آلاف مدرس فائضين عن حاجة الوزارة، وفي هذا هدر كبير يرتب على الخزينة اعباء مالية كبيرة. لذلك نرى لزاما على الحكومة ان تعتمد الى الاستفادة من هذا الفائض في ملاكات الوزارات الاخرى بعد تأهيله وتدريبه خاصة وانه ورد في فذلكة مشروع الموازنة انه لدى مصلحة الواردات في وزارة المالية حوالي ٣٠٠ مراقب ضريبي أي ما يعادل مراقب لكل ١٣,٠٠٠ مواطن بينما في البلدان الاوروبية يوجد مراقب لكل ٥٠٠ مواطن على الحد الاقصى.

ونشير هنا الى ان وزارة التربية هي بصدد تعيين ١٨٠٠ مدرس للتربية الرياضية والموسيقية، نرجو ان يجري تعيينهم في مدارس القرى والبلدات التي تخلو تماما من اصحاب هذه الاختصاصات وليس في المدارس المتخمة بمعلميها.

خامسا: تفعيل اجهزة الرقابة في سبيل وقف الهدر ومراقبة اوجه الانفاق العام في كافة المجالس والادارات العامة، ان المعول عليه يا دولة الرئيس ان يوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ الفعلي، فلا يبقى التفتيش المركزي

منذ تموز ١٩٩٦ حتى يومنا هذا بدون رئيس، الامر الذي أدى ويؤدي الى شلل كامل في جميع اعماله. وهنا لا بد من الاشارة الى امر ذي دلالة مخفية وهو: كيف ان مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام يلحظ زيادة في الرواتب لجميع موظفي الدولة باستثناء المفتشين التابعين لادارة التفتيش المركزي الذين خفضت رواتبهم. سادسا: ترشيد الانفاق عموما في كافة المشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها في المرحلة المقبلة. نعطي مثلا على ذلك مشروع انشاء ٦٠٠ مدرسة رسمية والذي خصص له مبلغ مليار ليرة في هذه الموازنة.

اننا نتمنى ألا تكون طريقة تنفيذ هذا المشروع الهام والضروري، مشابهة لما حصل في مشروع ترميم المدارس الرسمية، وان يراعى عند تنفيذه مبدأ الحاجة والضرورة وليس مبدأ التوزيع الطائفي والمناطقى بحجة تطبيق خرافة المساواة. وهذا ما يدفعنا الى المطالبة وبإلحاح بأن يبدأ العمل على تنفيذ هذا المشروع الحوي في مناطق الضنية والمنية وعكار والهرمل وسائر المناطق المحتاجة.

دولة الرئيس، ان مقترحاتنا التي اوردناها آنفا، في سبيل الوصول الى موازنة سليمة واعدة في المستقبل القريب ان شاء الله، لا تنسينا ابداء بعض الملاحظات الضرورية على ما جاء في مختلف بنود مشروع الموازنة ولا سيما ما تعلق منها بوزارتي الزراعة والاشغال العامة. ان موازنة وزارة الزراعة، كما جاء في المشروع، لا تصل حث ٩,٠ بالمئة من الموازنة العامة، وفي هذا اجحاف وظلم كبيران لشريحة واسعة تتعدى الخمسين بالمئة من الشعب اللبناني، تعمل وتتأثر مباشرة او مداورة بالقطاع الزراعي وخاصة ابناء مناطقنا الريفية الذين يعيش معظمهم على الزراعة، ويعانون ازمت صعبة ومتوالية منها: الكوارث الطبيعية والمناخية، غلاء الاسمدة والادوية، انعدام اهتمام وزارة الزراعة والاقتصاد والخارجية بايجاد اسواق تستهلك انتاج مواسمهم، هذه المواسم التي تتعرض سنويا للكساد والاتلاف، ودليلنا على ذلك الكميات الهائلة من الفواكه المكدسة في مخازن التبريد من فواكه ومحضيات وعجز المزارع لسنوات عديدة عن تسديد اثمان الاسمدة والادوية الزراعية المرتفعة، حتى اصبح يقينا راسخا لدى ابناء مناطقنا انهم يعيشون في غربة تامة عن اهتمام وزارة الزراعة وعن مد يد العون لهم سواء بالارشاد الزراعي او بالتعويض العيني والمادي في سني الازمت، وهنا يقفز الى واجهة الاهتمامات موضوع انشاء مصلحة أبحاث زراعية من منطقة الضنية والمنية، وهي منطقة زراعية بامتياز، اسوة بما هو حاصل في المناطق الزراعية الاخرى.

كذلك فان الاهتمام بالمناطق الريفية يقف حائلا دون سبيل الهجرة الى المدن ودون تفرغ المناطق الريفية من ابنائها وهجرة الارض وتخفيف الضغط السكاني الحاصل في المدن، هذه المدن التي تعجز الدولة عن تلبية الاحتياجات والخدمات لهذا الكم الهائل من ساكني المدن.

وهنا نقترح عليكم يا دولة الرئيس البدء بوضع الدراسات الاجتماعية والانمائية والبيئية لمشروع وطني كبير يستهدف ايجاد فرص عمل في مشاريع ريفية على مستوى الوطن، تدفع بساكني المدن الى هجرة معاكسة من المدن

باتجاه الريف اللبناني، ان هذا التصور الواقعي لما نحن فيه ونعاني منه يدفعنا الى المطالبة بوضع سياسة وقائية تستدرك الوطن قبل استعجال ازماته وتستشرف مستقبل اجيالنا، وتجعلنا بمنأى عن الوقوع في الازمات والمفاجآت وتحقق بالتالي الامن الاجتماعي وهو الشرط الاساسي للحفاظ على السلم الاهلي المنشود.

دولة الرئيس، اما موازنة وزارة الاشغال العامة، فانها تلحظ انشاء طرقا جديدة في مختلف المناطق اللبنانية يبلغ مجموع اطوالها ٧٠٠ كلم تقريبا.

ان املنا كبير في ان ترى هذه المشاريع طريقها الى التنفيذ اولا، وان تراعى وتعطى الاولوية منها الى المناطق التي حرمت وما زالت من مشاريع الدولة ثانيا، ونخص بالذكر منها الطريق العام الذي يربط أعالي جرود المنية بوسطها وساحلها، هذه الطريق المؤدية الى منطقة زراعية كبيرة وتشكل مركزا سياحيا واصطيافيا مهما لعدد كبير من ابناء الشمال، وهي لم تعرف توسعة او اهتماما فعليين منذ ان شقها الجند الفرنسي عقب انتهاء الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٧.

ان ربط منطقة جرود الضنية بساحلها بشق طريق جديدة لا يزيد طولها عن خمس وثلاثين كلم، هو مشروع حيوي وهام وضروري للاسباب التالية:

١ - ان من ابسط حقوق المواطن على دولته ان يسير على طريق سليمة آمنة تستوعب كثافة سكانية عالية تزيد عن المئتي الف نسمة.

٢ - ربط منطقة الضنية ببقية المناطق المحيطة بها، وأخصها مدينة طرابلس، عاصمة المحافظة اداريا واقتصاديا وتربويا.

٣ - توفير الوقت والجهد والمشقات، حيث ان اجتياز مسافة لا تزيد عن الخمس وثلاثين كلم يستوجب مخاطر كثيرة

اولا: وقتا يزيد عن الساعتين

ثانيا: فهل هذا مقبول في نهاية القرن العشرين وفي لبنان يا دولة الرئيس؟

٤ - توفير أكلاف نقل كبيرة على مزارعي الضنية، وهم الذين يشكون في الاساس وبشكل دائم من بوار مواسمهم وانخفاض مردود زراعتهم لدرجة لا تسمح لهم بتأمين ضروريات الحياة لهم ولعائلاتهم.

٥ - ان انشاء هذه الطريق يحل الازمة التربوية المزمنة والمستعصية على الحل لجهة انتقال ووصول المدرسين من طرابلس وبقية المناطق الى قرى وبلدات الضنية، لما في ذلك من توفير كبير في الوقت والمصروف للذين يشكلان العائق الاكبر والاساسي امام تأمين حاجات المدارس الرسمية، وهي المأوى والملاذ التعليمي الوحيد في منطقتي الضنية وعكار امام ابناء المزارعين وذوي الدخل المحدود.

٦ - ان الازمات والحوادث الصحية التي يعاني منها ويتعرض لها ابناء الضنية في سبيل الوصول الى احدى

المستشفيات في طرابلس او زغرتا تشكل لوحدها سببا رئيسيا، انشائها وحياتها لانشاء طريق توصل الى جرود الضنية من جهة، ولإقامة مراكز صحية في قرى جرود الضنية وساحلها من جهة ثانية. وهكذا يا دولة الرئيس، فان ما يعانيه الوطن والمواطنون من ازمات معيشية واجتماعية يفرض علينا الحرص على الاموال العامة التي هي ملك للمواطنين وحق لهم، ثم علينا البحث عن حلول آنية للخروج من ازماتنا المتراكمة على مر السنين، ووضع خطط وبرامج مستقبلية علمية بقصد الوصول الى الاستقرار المالي والاقتصادي وبالتالي الاجتماعي والسياسي، فتأتي موازنات الاعوام القادمة، ان شاء الله، تحقق للبنانيين طموحاتهم وآمالهم في حياة حرة كريمة مستقرة، ولتعود ثقة العالم بنا وباقتصادنا الوطني وجدارتنا بموقع متميز بين الشعوب المتحضرة، وهذا ما بدأنا نراه يتحقق من خلال الدعم الكبير الذي بدا واضحا في نتائج مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن.

دولة الرئيس، نحن لسنا في معرض منح الثقة للحكومة، لقد سبق وفعلنا ذلك الا اننا نهيى بها تنفيذ ما التزمت به في بيانها الوزاري وفي مشروع الموازنة الذي بين ايدينا، متمنين لها النجاح في سياستها الاقتصادية والانمائية لتخفيف المعاناة عن المواطنين في هذه الظروف الصعبة، التي تحتم علينا متابعة سياسة التعاون والتنسيق والتلاحم مع الشقيقة سوريا، حتى يتحقق لنا تحرير ارضنا المقدسة من الاحتلال الاسرائيلي، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ جميل شماس.

جميل شماس: دولة الرئيس، ايها الزملاء الاحباء،

قد يكون من المتعة ان تناقش الموازنة، وانت تضع في وجدانك مصالح. ومستقبل شعبك، لتحلل السياسة التي سوف تنتهجها الحكومة، من اجل تقدم هذا الشعب، وحمله الى مستقبل يعم فيه الامن والامان والعيش الكريم، وطبعاً عليك ان تجتهد في الحوار والتفريق والتمحيص، في الارقام عندما يكون امامك موازنة طموحة، منطلقة من اهداف كبيرة، يقابلها امكانيات اكبر، ولكن الحلم شيء، والواقع شيء آخر.

ان موازنتنا ايها الاخوان هي متواضعة، وبمعظمها، تغطية الرواتب والمصاريف العامة وخدمة الدين العام، مع نسبة ضئيلة جدا من الاموال للمشاريع الاستثمارية المنتجة، وهذا الوضع ناتج عن ظروف البلد، فعلى الاعتراف باننا بلد منهك، هدمت بناه التحتية والفوقية، هدم فيه الانسان قيما وسلوكا، تفككت ادارته واهترأت، وحتى اصبحت تشدنا الى الهاوية، بدلا من ان ترفعنا الى مستوى التحدي، لنستطيع اعادة اللحاق بالزمن الذي نخلفنا عنه، اجتهدنا في لجنة المال في المناقشة والمحاسبة، ولكن العلة هي هي الادارة مشلولة، والوزراء مكبله ايديهم لان قسما كبيرا من اجهزتهم، وبال عليهم وعلى الاجهزة النظيفة والمخلصة والفاعلة، وينظري حتى لو توفرت الاموال ما دامت هذه هي الادارة، وما دام القرار السياسي لم يرفع يد السياسيين عن الفاسدين والمفسدين، وما دام التنظيم الاداري لم يطبق، وما دام التدريب لم يعم كل الادارات لتفعيلها، فان التقدم الذي نريده سيكون مستحيلا مع هذه الحكومة واية حكومة اخرى، لان زمن العجائب ولى، لذلك ان اردنا

الانتقاد فهذا امر سهل جدا لاي انسان لديه خبرة طويلة في حياته، ولكن ما دامت الادارة غير قادرة، فعلينا ان نساعد الوزارات بلفت نظرهم الى نقاط قد تعطي دفعا الى الامام، وانا واثق ان الوزير سيتلقف الافكار، وهكذا نكون بدلا من ان يتعالى صراخنا في الظلام نحاول اضاءة شمعة، ولا بد لنا ان نحول الظلام الى نور حقيقي، قد ينور قلوبنا جميعا، لتتكاثر من اجل مستقبل بلدنا وشعبنا، وعليه فاني سأطرق الى بعض النقاط على سبيل المثال لا الحصر:

١ - المبالغ التي تدفع لوزارة التربية، بدلات تعليم اولاد موظفي الدولة، نجد لزاما على هذه الوزارة، ان تجد حلا هذا العام، لاستيعاب هؤلاء التلامذة في المدارس الرسمية، ويمكن عندها للحكومة ان تحول مئة وسبعين مليارا الى استثمارات منتجة، كما ان المدارس المجانية التي يوجد قسم منها وهمي، فنأمل ضبط هذه النفقات، وان نقدم لهم معلمين من وزارة التربية، بدل دفع اموال نقدية ما دام لدينا فائض بالمعلمين، وبذلك نوفر ثلاثين مليار ليرة لاستثمارات انتاجية، وان لا ننسى ان مستوى التعليم هو اهم من زيادة العدد لان الاساس الضعيف لا يمكن ان يحمل بناء صالحا. وما نقوله عن وزارة التربية في هذا المجال، نقوله عن وزارة التعليم المهني والتقني، لان مستوى التعليم في المدارس الرسمية والخاصة هو متدن، ولا يحق لنا ان نفكر في توظيف الاموال لبناء مدارس جديدة، قبل ان نتأكد ان الخريجين مؤهلون للعمل، وليس ان تخرج عاطلين عن العمل بكلفة باهظة.

٢ - قانون الضرائب الساري غير عادل بحق الدولة والوطن ولا المواطنين، لان هناك مؤسسات قليلة تربح ارباحا واهية وتستفيد من ضريبة بخسة، بينما معظم المؤسسات الاخرى هي في حال التعادل او الخسارة، لا تستفيد من هذا النظام الضرائبي، ونظرا لان الدولة بحاجة الى اموال فاني اقترح فرض ضرائب تصاعدية تستعمل مداخلها في دعم وتشجيع القطاعات الانتاجية، لخلق حركة اقتصادية قوية تنعش البلد وتدر مداخيل على الخزينة، واذا اردنا تشجيع الاستثمارات في القطاعات الانتاجية فقط، يمكن اعطاء اعفاءات ضريبية بين خمس سنوات الى عشر سنوات.

٣ - المبالغ التي تدفع على التبغ والشمندر، علينا ان ندرس موضوعها بجدية، ونفكر بحلول لتكون هذه الاستثمارات مربحة للمواطنين وللدولة، بدلا من ان تدفع اشبه بالحسنة مما يذل ابناء شعبنا عند استلام محاصيلهم.

٤ - ان تمويل القطاعات الانتاجية عن طريق المصارف، وتحمل الحكومة ٥٪ من الفوائد، اخشى انها لن تذهب الا الى الاغنياء الكبار، اذا لم يوضع لها قواعد صارمة وواضحة، تسمح بأن تصبح الفائدة مخفضة فعلا، لان نسبة ٥٪ هي مهمة اذا حسمت من الحد الادنى من الفوائد، وان يكون هناك اطار واضح لكي لا تستعمل هذه الاموال بدون عدالة ويحرم منها المنتجون الصغار والمتوسطو الحال، الذين لم يبق لهم الا الدولة لانقاذهم، واذا نشكر الحكومة على هذه الخطوة نصر ان يلعب المجلس النيابي، بلجتي المال

- والاقتصاد والصناعة دورا فعالا في هذا المجال، لكي تذهب هذه الاموال الى مستحقيها.
- ٥ - ندعو لتأمين الاموال الكافية، من ضمن خطة واضحة مع روزنامة جدية لانهاء مشكلة المهجرين، التي تعرقل اعادة البلاد الي وضعها الطبيعي، وبالمناسبة اننا نطلق الصوت هنا لبناء لطلب مواطنينا، ان تتكرم الحكومة بتعيين رئيس اصيل لصندوق المهجرين، مع احترامنا لكفاءة الرئيس السابق، لان هذه الطائفة تعتبر ان عدم تعيين رئيس اصيل هو تعد على حقها، واستخفاف بالكفاءات الكبيرة التي يتمتع بها ابناؤها.
- ٦ - الرقابة على المواد المستوردة معدومة في لبنان، ونحن نستورد في كثير من الاحيان مواد غذائية وادوية وبضائع فاسدة، او غير مطابقة للمواصفات، علينا ايجاد وسيلة صارمة، لمراقبة المستوردات بما يحمي المواطن وصحته وحقوقه.
- ٧ - موضوع الغات والشراسة الاوروبية لم يؤخذ على مستوى جدي حتى الآن، ولم ندرس الاختبارات التي مرت فيها الدول التي سبقتنا. امل ان لا نصل الى يوم، وليس امامنا الا ان نوقع، ونكون غير جاهزين لنستفيد من هذه الاتفاقات، ونصبح دولة فقيرة ومتخلفة.
- ٨ - شركات التأمين ومشاكلها، وخصوصا اننا علمنا انهم الغوا بوالص (اخطار الزلازل)، فان لم ندرس مشاكلها بسرعة ونتخذ القرار اللازم، فاننا قد نواجه ازمة كبيرة، لا يعرف الا الله مدى ضررها على البلد.
- ٩ - لم افهم بعد سبب عدم تمكننا من اعادة الحياة الى قطاع البريد، ولو على صعيد صناديق البريد وهي بالفعل مشكلة كبيرة تضر بعجلة الاقتصاد، رغم اننا امنا مائتي الف خط سولوير، ومليون خط هاتفي في فترة قياسية، هل ان البريد هو معجزة لا يمكن ان يحلها البشر.
- ١٠ - من الضروري ان تقوم وزارة الاصلاح الاداري، بوضع خطة عمل مبرمجة حسب روزنامة زمنية واضحة، لكي تدرس في مجلسي الوزراء والنواب، لنبدا مرحلة الالف ميل تنفيذيا على الارض. اظن ان عدة سنوات دراسات هي كافية لنباشر التطبيق على الارض، ولنجد النتائج لان هذا هو الطريق الوحيد للوصول الى تحديث الادارة، وجعلها ادارة جدية وفاعلة، تعتمد الاصول والانظمة وتحفظ حقوق المواطنين وتخدمهم باحترام.
- ١١ - لا بد من اعتماد العرف في انتخابات المجالس البلدية والاختيارية بصورة رسمية، كما هو جار في الانتخابات النيابية تجنبنا لمشاكل وحساسيات نحن بغنى عنها في هذه الظروف.
- ١٢ - في الدولة حوالي خمسة عشر الف موظف بدون عمل، يكلفونها مبالغ ضخمة، وهناك موظفون جدد بالفاتورة او بصفة مستشارين، ان قرارا شجاعا وحكيما قد يساعدنا على توفير مبالغ ضخمة، اذا لم يكن من مجال للاستفادة من هؤلاء في وظائف منتجة تشعرهم بوجودهم وكرامتهم.
- دولة الرئيس، حضرات الزملاء الاحياء،

لا بد لي ان ابدي رأياً بموضوع الترويك، التي يقولون انها انتقلت الى رحمته تعالى، وانا لا اريد ان يكون موتها مثل موت اليعازر، ولكن هنا علينا ان نحدد معنى الترويك، فاذا كانت مجرد عملية محاصة وتوزيع مغانم ومكاسب شخصية، ولتحقيق اهدافها هذه، واختزال دور المؤسسات، عندها تكون آفة خطيرة على البلد، وانا اجل الرؤساء الثلاثة من ان يتخلوا عن وجدانهم وكرامة بلدهم، ولكن ان كانت العلاقة هي التفاهم والتعاون والتعاضد، بكل محبة واحترام واخلاص بينهم، فنحن نؤيدها لاننا بلد مبني على التفهم والتفاهم وعلينا ان نسير في اتجاه مصلحة الوطن وبناء المؤسسات، واني اقول ليس من الضرورة ان نتخاّنق كي نصل الى مصلحة البلد التي لا يمكن ان تتجزأ لثلاث اقسام، فاذا اتفقوا على الخير فهو واحد ويعم على جميع المواطنين. واتوجه من على هذا المنبر، الى الرؤساء الثلاثة بكل احترام ومحبة راجيا منهم ان يحلوا خلافات وجهات النظر بينهم، والتخلي عن التراشق الاعلامي لانهما مضرّة للمواقع التي يمثلون وللناس وتنعكس خوفا وهلعاً في المجال الاقتصادي، فليس امامكم الا الاتفاق، لان الظروف الحالية الصعبة التي نعيشها، تفرض تلاحمكم مع بعضكم ومع الشعب قبل التلاحم مع سوريا لمواجهة العدوان الصهيوني الماكر. وانا لا اشك ان ندائي سيلقي قلوباً مفتوحة واذا صاغية.

وهناك نقطة اخيرة اود ان اثيرها عندما يتخذ فخامة الرئيس الهراوي قراراً معيناً يتعلق سلباً بمصالح طائفته ليقدم فيها المصلحة العامة، نجد الجميع يتسابقون للاشادة به، وان عرض افكاراً ان كان على حق او خطأ لمصلحة تصحيح المسار في الوطن نجد ان الجميع يتسابقون للهجوم عليه قبل درس هذه الافكار ومناقشتها وتحليلها للتأكد من انها تخدم مصلحة البلد ام لا.

لذلك ادعو الجميع ان يؤمنوا ان لكل لبناني الحق في طرح افكاره فكيف اذا كان هذا الطرح من رئيس الدولة وعلى الجميع ان يحاوروا بدون خلفيات لنجد ما هو لصالح الوطن فنأخذه، وما هو المضر فرفضه، ان الحوار والمحبة هو سلاحنا في معركتنا اليوم فلا نحقق لنا أن نخسر سلاحنا في معركة المصير.

وفي الختام اضع امامكم فكرة اطرحها للحوار، ان فكرتي هي خلق مشروع يطلق عليه اسم H.B.H ثم بدلا من مشروع مارشال لتفعيل الصناعة اللبنانية. تأمين قرض ضخّم للصناعة اللبنانية عن طريق الاقتراض تسلف للمصانع الصغيرة والمتوسطة الموجودة والتي سوف تنشأ على ان تكون كلها لديها اسباب النجاح الاكيد والمستقبل المستمر وان يكون منبأ على دراسات علمية دقيقة وعادلة ومتبصرة، وان تعمل الحكومة على فتح اسواق خارجية وان تعطي هذه المصانع حماية قوية لمدة خمس سنوات وان تفعل التمثيل التجاري في السفارات واقامة معارض في الدول القابلة للاستيراد وسيكون لهذا العمل الفوائد التالية:

١ - تغطية قسم من حاجات السوق المحلي وتخفيف الاستيراد.

٢ - زيادة التصدير.

٣ - تحريك التجارة.

- ٤ - تخفيض العجز في الميزان التجاري .
- ٥ - امتصاص عدد كبير من الموظفين والعمال من سوق البطالة .
- ٦ - دفع الفوائد من الصناعة ولا تتحمل الدولة أي كلفة لخدمة هذا الدين .
- ٧ - اعادة تسديد القرض من الصناعة بدون ان يكون عبئا على الدولة .
- ٨ - استعمال الموارد الطبيعية والزراعية الوطنية .
- ٩ - تأمين دخل للخرينة من ضريبة الارباح .
- ١٠ - دخول توظيفات مالية جديدة في قطاع الصناعة .
- ١١ - تحريك عجلة الاقتصاد الوطني بالاتجاه السليم .
- ١٢ - مباشرة تحقيق البحوث في كل من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة .
- ١٣ - الاستعداد لدخول الغات والشراكة الاوروبية كمنتجين مصدريين وليس كمستوردين .

لديكم رأسمال ضخمة في لبنان هو الصناعيون المتمكنون من الخبرة العريقة في الصناعة حرام ان يخسرها البلد وان تحسر نفسها لان احدا لم يمد لها يد العون ولم يحسن الاستفادة منها لمصلحة لبنان وشكرا .

الرئيس : الكلمة للزميل الاستاذ عدنان عرقجي .
عدنان عرقجي : دولة الرئيس ،

لا اريد اطالة الحديث وزملائي الذين سبقوني قد اسهبوا في شرح الموازنة ومنهم من قال فيها ما لم يقله مالك في الخمرة . نحن نعلم بأن هذه الجلسات سوف تنتهي بالموافقة على ما ورد في الموازنة بكافة بنودها لذلك نود ان نلفت نظر السادة الوزراء الكرام الى الامور التالية :

- ١ - التأكد من صرف حصة كل وزارة من هذه الموازنة بالطريق الصحيح وبالاسعار المناسبة حفاظا على اموال الشعب وخدمة للمجتمع الذي يمثلونه .
 - ٢ - التأكد من شمولية الافادة والاستفادة (أي ان يستفيد منها المواطن والوزارة في نفس الوقت) . مشروع يلزم بالتراضي كان او غير ذلك والحصول على الجودة المطلوبة للمواد مع افضل الاسعار .
 - ٣ - التأكد من استبعاد السماسرة عن الالتزامات والمشتريات اكانوا من الملاك او من خارجه .
 - ٤ - يجب التأكد من منع الهدر مهما كانت الظروف والاحوال لانه السرطان الذي يصيب هذا الوطن ابتداء من مياهه وانتهاء بشوارعه ، التي تحفر مرة للكهرباء ومرة للماء ومرة للهاتف ومرة للصرف الصحي .
- والمفروض ان يكون هناك جدول عمل منظم من بين جميع هذه الوزارات والتقدير به مهما كانت الظروف لا

ان تهدر اموال الشعب بطريقة غير مناسبة. ان كل وزير هو رئيس لوزارته وهو المسؤول عنها، اننا نطالبهم من على هذا المنبر بصرف وقت اكثر في وزاراتهم لمحاربة الرشوة والفساد بين موظفيهم لان هذا الداء قد تفشى بشكل مريع حتى اصبحت الرشوة لانهاى معاملة ما اكثر من الرسوم المتوجبة عليها.

الرئيس: الزميل او الوزير الذي لديه ملاحظة فليسجلها عنده للاجابة عليها في وقت لاحق.

عدنان عرقجي:

اننا وبعد الموافقة على هذه الموازنة لا نريد ان نرى حفرا في الشوارع تفرق فيها السيارات ولا مياه للشرب تسيل في الشوارع بدل وصولها الى الشفة. لا نريد ان نرى شوارع بدون ارصفة. نريد ان نرى شوارع بدون متسولين وشحاذين يأتون من جميع بقاع الدنيا يعترضون طريقك عند كل مفترق واطارة ضوئية وبشكل استفزازي ان عربات الخضار والبسطات تملأ الشوارع والارصفة وتعرقل وتمنع المارة والسيارات من المرور، نطلب تنظيمها بشكل لا تشكل ضررا للتاجر والمارة.

اما مصيبة المصائب في هذا البلد فهو هدر الوقت على الطرقات وعدم انظام السير فيه. ان لبنان يخسر سنويا ما يعادل مليار دولار في الدخل القومي أي ساعات عمل تذهب هباءا ماثورا على الطرقات والازقة. ما من مدير وموظف وعامل الا ويصل متأخرا الى عمله وهذا الوقت الضائع ندفع ثمنه من عملنا وانتاجنا وذلك كما قلنا من دخلنا القومي. يجب محاربة هذه الآفة ونأمل من وزير الداخلية مضاعفة عدد رجال السير وفي كل شارع ومفرق ومنع الدراجات النارية من السير في الاتجاه المخالف مهما كلف الامر والتنسيق بين رجال السير في الشارع الواحد حتى لا تكون اوامرهم متناقضة مع بعضها. كذلك وضع عناصر وبكثافة عند المدارس في اوقات الدخول والخروج منها لانها احد اسباب البلية مع التأكيد على معاملة المواطن بحزم وروية واخلاقية وان تكون هذه العناصر مثالا للمواطن بعدم مخالفتها القوانين انفسها اننا نطالب وزارة التربية بتوسيع مدارسها لاستيعاب عدد اكبر من التلاميذ شرط ان تكون هناك رقابة اكثر على دوام المعلمين مع تجديد الكتاب المدرسي كلما تطلب ذلك حسب تقدم العلم لمواكبة العصر العلمي نريد رقابة اشد صرامة على الدوام. والنظافة والصيانة حتى تصبح المدرسة الرسمية بمساواة المدرسة الخاصة لا بل احسن كما اننا نطالب وزارة الصحة بتأمين الاستشفاء لكل مواطن مهما كانت الظروف بدون انتظار دورهم على ابواب المستشفيات وترك الامور للعناية الالهية فقط دون غيرها، كما واننا مع الحكومة في سياستها لبناء المدارس والمعاهد المهنية لان الوطن بحاجة ماسة لهؤلاء المهنيين لاعماره وبنائه. اما في ما يتعلق بالاقتصاد الوطني، علينا ايجاد مناطق حرة في كل انحاء الوطن لا بل نتطلع الى ان يصبح لبنان منطقة حرة. أليس من العجب ان يذهب المعسكر الشرقي سابقا وعدة دول اخرى كذلك الى منطقة الخليج لشراء بضاعتهم نقدا وعدا وهم لا يستطيعون المجيء الى لبنان بسبب عدم حصولهم على فيزا وفي حال حصولهم عليها تأتي بعد شهرين ويكون المشتري قد اشترى وباع بضاعته وليس بحاجة للمجيء لعندنا.

دولة الرئيس، ان اكبر جالية عندنا هي جالية اخواننا الارمن وليس من لبناني الا وله قريب او عائلة في

ارمينيا ويريدون المجيء الى لبنان. ان ما يحصل الآن ان القليل القليل من التجار الارمن تأتي الى لبنان والسبب في ذلك انه يتوجب عليهم الذهاب من ارمينيا الى موسكو والمكوث هناك لمدة عشرين يوما للحصول على فيزا الى لبنان لانه ليس لدينا قنصلية في ارمينيا بربكم كيف تريدون النهوض بهذا البلد واقتصاده والحالة على هذا المنوال.

اما في ما يخص وزارة المال الرجاء رفقا بالوزير سنيورة لاننا كلنا نعلم وضع الخزينة وكلما طالبنا بزيادة للرواتب نتوجه نحوه لتمويل هذه الزيادات وندله او نوحى اليه كيف واين باستطاعته الحصول عليها وتنتهي العملية بتنصلنا من العملية ويصيب الوزير كيل من شتائم المواطنين تنصب على رأسه.

نريد ان تكون المسؤولية علينا كلنا، لا نريد ان نقول له بأن يجلب الاموال ويزيد على البنزين، وعند خروجنا نتنصل من الكلام ونضع المسؤولية عليه، او تكون المسؤولية علينا جميعا، او بعد الاذن منكم، لا يطلب منه احد شيئا.

اننا مع تأمين المدرسة والمستشفى والسكن، ووسائل النقل والتسهيلات المادية لصغار الصناعيين والمزارعين وبفوائد مناسبة هذا ما وعدتنا به الحكومة ونحن بالانتظار والسلام.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمود عواد.

محمود عواد: دولة الرئيس... ايها الزملاء،

لن اطيل الحديث بمناقشة الموازنة وفذلكتها، مكتفيا بما تطرق اليه الزملاء حيث استفادوا، حاصرا كلامي بعنوان واحد الا وهو: «رفع كابوس الحرمان المزمن عن الجبيليين» لتكون الموازنة في خدمة شعار هذا العهد، اعني به الانماء المتوازن.

فبلاد جبيل التي كانت مهد الحضارة ومنطلق الحرف والحفاظة للعيش المشترك الواحد، غدت اليوم صرخة مدوية لانتشالها من آتون الحرمان وانقاذها من شبح التلوث البيئي، وايجاد حل سريع وعاجل لقضية مكبات النفايات قبل ان تدهم اخطارها حياة الانسان، وتشوه معالم الطبيعة. (مكب غرفين - مكب الحصون - مكب عاليता). تستوجب العناية وان يكون لها سياسة لابعاد شبح التلوث عن جميع المناطق الآهلة بالسكان.

والحديث عن المكبات يقودنا الى الحديث عن ضرورة اجراء الانتخابات البلدية، لعلها تساهم وتقوم نيابة عنا بحل جزء من هذا الملف الساخن وغيره من المشاكل التي قد تريحنا كممثلين لهذا الشعب حتى نفرغ لما يجب ان يقوم به النائب في الاساس. لذلك اطالب بأن تتم هذه الانتخابات، حرة ونزيهة، من دون اللجوء الى التعيين - أي اشكال التعيين - حتى لو اقتضى ذلك تعديل قانون البلديات.

والهم الزراعي مزمّن ايضا، والمزارعون بأمر الحاجة الى تطبيق الرزنامة الزراعية بدقة، والعمل على تصريف الانتاج، وخاصة التفاح. كما نطالب بالعمل على دعم بنك التسليف الزراعي والتعاونيات الزراعية

والقروض للمزارعين. والمساواة بين جميع المناطق في توزيع الشتول والاسمدة والادوية والابقار، هل تسمع يا معالي الوزير؟

اما فيما يخص بمركز جبيل للضمان الاجتماعي، نتمنى على الوزير حردان ان يصار الى تدعيمه بالعناصر اللازمة ليكون مركزا مستقلا، وتخفيف الاعباء عن كاهل المضمون الجبيلي.

اما الحالة الاجتماعية والمعيشية التي لا نحسد عليها. . والوظائف. . والضغوطات التي نتعرض اليها كنواب من اجل تلبية حاجة من هنا او مساعدة من هناك. تدعونا الى المطالبة بايجاد فرص عمل جديدة للحد منها (الكبر مشاكلنا التي نواجهها يوميا هي الوظيفة للمواطن الذي يئن والذي يظن ان باستطاعة النائب. تأمين هذه الوظائف. لذلك، نرجو رفع هذا الكابوس عنا كنواب والسعي لايجاد عمل لكل لبناني. لذلك، لا بد. من اعادة النظر بالسياسة الجمركية لتنعكس ايجابا على القطاعات الصناعية.

وفي هذا المجال، لا يسعني الا ان اشكر مجلس الوزراء على اقراره مساهمة الى ٥٪ على القروض السياحية والزراعية والصناعية؟ مما يؤدي الى تنشيط هذه القطاعات وتشجيعها لخلق فرص عمل جديدة.

ومن هموم بلاد جبيل ايضا، انه - للاسف - لا يوجد مستشفى حكومي فيها، مع العلم ان ارضا قد قدمت لبنائه منذ حوالي ثلاث سنوات، مساحتها ١٠ آلاف متر مربع في منطقة الوسطى، وبالتحديد في منطقة فرحت العقارية. ولكن هذه الارض عندما قدمت لوزارة الصحة كانت مشروطة على ان يتم الاستعمال كمستشفى حكومي او مركز طبي متطور. لذلك، وقبل ان تنتهي هذه المدة، نتمنى على حكومتكم وضع هذا المستشفى على لائحة المشاريع القادمة؟ لا سيما بعد النجاحات التي حكي عنها مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن. وايضا نطالب بتسريع عودة جميع المهجرين الى كل المناطق التي هجروا منها. ووضع عملية اعادة اعمار اللقواق على نار حامية بعد ان عملنا على تصنيفها منطقة سياحية نموذجية.

دولة الرئيس (الحريري). . هذه المطالب، وما استجد غيرها بعد المؤتمر المطلي الاول لبلاد جبيل الذي عقد في ١٩٩٧/١/٥. وكان لنا شرف رعايتكم له - مثالا بمعالي الوزير علي حراجلي - جميعها سترفع الى حكومتكم الموقرة قريبا من قبلي والسادة الزملاء نواب المنطقة آملين منكم انصاف منطقتنا اسوة ببقية المناطق اللبنانية. دولة الرئيس. ايها السادة. .

رغم اهمية هذه المطالب لن ننسى الهم السياسي الاكبر وهو الامن الجنوبي الذي لا يسان الا بتنفيذ القرار ٤٢٥ واستمرار وحدة التلاحم الوطني حول دعم الصمود الجنوبي على كل المستويات. وبكل الوسائل. الى حين تنفيذ هذا القرار، آملين باستئناف المفاوضات على المسار السوري اللبناني من النقطة التي توقفت عندها، مترحمين على روح الترويك - عنوانا ومضمونا لتحيا على انقاضها دولة المؤسسات. الفاتحة. وأجركم الله.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس،

حضرات النواب، في البداية اود ان ألقت النظر الى مخالفة دستورية تتكرر كل يوم. هذه الجلسة مخصصة لمناقشة السياسة العامة للحكومة من خلال مناقشتنا للموازنة، لذلك لا يجوز ان يغيب رئيس الحكومة عن أي جلسة، ولا عن الاستماع الى كل كلمة تقال، ولقد بينا هذا الامر من الناحية الدستورية في جلسة سابقة في هذا المجلس، واطهرنا الاسباب ومن ضمنها ان الناطق والمعبّر عن سياسة الحكومة هو رئيس الحكومة، ولا يمكنه في هذا المجال ان ينيب غيره حتى ولا يمكن له ان يفوض الامر الى نائب رئيس الحكومة بدليل ان جلسة مجلس الوزراء لا تكون صحيحة ولا يمكن ان تنعقد الا اذا حضرها رئيس الحكومة، اما اذا حضر نائب الرئيس او الوزراء، فان الجلسة لا تكون صحيحة. من هنا فهذه الجلسات غير صحيحة من الناحية الدستورية، وبالتالي اتمنى على الرئاسة الكريمة ان تدعو رئيس الحكومة الى حضور الجلسة حتى تتمكن من مناقشة السياسة العامة للحكومة. وهنا ربما كان من المفيد ان ترفع الجلسة، ولا تستطيع الحكومة نشر الموازنة بمرسوم لسببين: السبب الاول، ان الهيئة العامة قد وضعت يدها على مشروع الموازنة.

السبب الثاني، ان الذي يعطل عمل المجلس هنا هو الحكومة وليس التعطيل نتيجة التقصير من المجلس، وبالتالي اتمنى فعلا لو ان الرئاسة الكريمة ترفع الجلسة الى ان يتمكن رئيس الحكومة من الحضور، ولا خوف كما قلت من نشر الموازنة بمرسوم، على كل حال لا فرق، لان الموازنة ستقر كما هي بمرسوم او بدون مرسوم.

الرئيس: اجتهاد الرئاسة يا زميلنا الكريم يقول بوجود مجلس وزراء او مؤسسة مجلس الوزراء، صحيح ان رئيس الحكومة هو من ينطق باسمها عند البحث والمناقشة الا ان الجلسة تنعقد حتى بدون حضور أي وزير، هذا اجتهادي انا وقد يكون خاطئا...

نجاح واكيم: لقد تجادلنا بهذا يا دولة الرئيس...

الرئيس: قلت لك اني قد اكون على خطأ، انما هذا هو اجتهادي.

محمد بيضون: لنائب رئيس الحكومة كل الصلاحيات.

نجاح واكيم:

كلا، حتى نائب الرئيس لا يملك الحق بأن يكون هو المعبّر عن السياسة العامة للحكومة الذي ينطق بها فقط ويعبر عنها رئيس الحكومة.

المهم، اني كنت استمع امس الى الزميل الاستاذ نسيب لحود فلفتني عندما قال، في كل سنة نكرر هنا نفس الكلام عندما نناقش الموازنة لان الموازنات في جوهرها تتكرر من حيث مضمونها، لا يختلف فيها الا بعض الارقام وهذا صحيح.

كانت الموازنات تتكرر وكنا نكرر نفس الكلام لاننا كنا نحذر من خطورة الطريق الذي تسلكه سياسة الحكومة المالية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنني اقول لا، في السنة المقبلة لن نكرر نفس الكلام ولن تتكرر نفس الموازنة، لان شطارة من يصوغون تلك الموازنات وخاصة فذلكات هذه الموازنات، كان همهم دائما ان يتستروا على الكارثة التي كنا نتجه اليها. هذه السنة - بالفعل كما سأبين بالوقائع وبالارقام - اننا بلغنا الكارثة، نحن الان في كارثة حقيقية، لن تتمكن اية فذلكة في العام المقبل من التستر على هذا الواقع وبالتالي لا اعرف في العام المقبل ماذا سنناقش واصلا لا اعرف اذا كان الطاقم الحاكم سيبقى على دولة وعلى مؤسسات وما اذا كان مجلس النواب سيلتئم لمناقشة الحكومة في سياستها المالية وفي كل سياساتها.

كنا نحذر من بلوغ الكارثة، بالفعل بلغناها اما التستر عليها سواء من قبل الحكومة او من قبلنا نحن بحجة ان الرأي العام او الناس يجب الا يخافوا، اعتقد ان هذا لا يجوز، يجب ان نقول الحقائق كلها كما هي للحكومة ولانفسنا وللناس لاني اعتقد ان لبنان اليوم بحاجة الى عملية غير عادية للانقاذ وهي تستلزم جهود كل المواطنين ووعيمهم بالحقيقة وتضحياتهم فعلا من اجل الانقاذ، اما القول بأن ذكر الحقائق سوف يحدث هلعا لدى الراي العام، فهي الحقائق.

اذا فلتقل الحقائق لانه لا يمكن لنا ان نهض من هذه الكارثة ان كان لا يزال امامنا من مجال للنهوض من الكارثة الا بوعي الراي العام وبتضافر جهود جميع اللبنانيين من اجل الانقاذ.

اذا علينا ان نقول الحقائق بصدق، بمسؤولية، بتجرد وبشجاعة ايضا.

ايها السادة، هذا الواقع المأساوي ألمحت اليه الفذلكة في بعض فقراتها وان تكن قد حاولت ان تبريء الحكومة من الواقع الذي وصلنا اليه ومن التسبب به، كذلك الفذلكة استخدمت ارقاما اعتبارية، حتى ان الرقم يستخدمونه لتزييف الحقيقة او تزويرها، هذا كان دأبهم وهذه هي مأساتنا معهم. منذ السنوات الاربع التي تتكلم عنها الموازنة، اذكر انه وفي هذا المجلس عندما تشكلت حكومة الرئيس الحريري الاولى، كنا نناقش البيان الوزاري ومن ضمن ما تحدثنا عنه هز الدين العام والارتفاع المحتمل آنذاك، كنا نقول محتمل، اما الآن فهذا امر واقع لارقام الدين العام وفق السياسة التي كانت تبشر بها الحكومة. تحدثنا عن هذا الارتفاع المرتقب للدين العام الذي كان يقع كل سنة وكنا نحذر والحكومة كانت ترد اما بالتجاهل او باستخدام اقلام تدفع لها او بالتشهير بنا او بكيال الشتائم والسباب او باساليب اخرى نربأ عن ذكرها، ليس المجال هنا لفتح دفاتر عديدة، لان القصة هنا ليست قصة ثأر ولكنها بالفعل قضية حقائق ونحن هنا نريد ان نحاسب سياسات لا ان نحمل عداوات لا لاشخاص ولا لرؤساء.

المهم اننا حذرنا من تصاعد ارقام الدين العام، تحدثنا عن خطة للنهوض الاقتصادي، سألناهم اين هي الخطة، قالوا انها موجودة، لم نحصل عليها كما يجب ان يحصل النواب عليها من الحكومة، ولكننا اخذناها خلصة، ناقشنا بنودها بندا بندا والزلاء الذين كانوا في المجلس الماضي يذكرون ذلك. ناقشنا بنود تلك الخطة بندا

بندا وعندما فندناها وظهرنا خطورتها، تحدث عنها عدد كبير من الزملاء النواب وعن الاولويات، ووقف عندها رئيس الحكومة وقال بأن لا وجود لخطة وعند وجودها سوف نرسلها اليكم.

الخطة ايها السادة تنفذ لكن دون ان نعرفها او ان تعترف بها الحكومة وبالتالي ايضا دون ان نناقشها.

قلنا عن الاولويات وعن الوضع المالي وهكذا كانت ترد الحكومة، ايها المادة، اليوم كما في كل مرة، يتحدثون عن النظام الاقتصادي الحر وعن الحرية الاقتصادية وعن حرية انتقال السلع والاموال والبضائع... الخ... بصرف النظر عن رايانا بالنظام الاقتصادي الحر ولكني اتساءل كيف يمكن ان يكون هناك حرية اقتصادية دون حرية سياسية؟ كيف يمكن ان يعيش النظام الاقتصادي الحر من دون نظام ديموقراطي؟ كيف يمكن ان نقتل الحرية السياسية، ان نحرق او ان نحاصر او ان نخنق الديموقراطية، وفي الوقت نفسه ندعو الى نظام اقتصادي حر؟ ايها السادة، لن نتمكن من الرد على كل ما جاء في الفذلكة ولا مناقشة مواد مشروع قانون الموازنة وبنودها، هذا يستغرق وقتا لا يسمح به النظام الداخلي، ذلك اننا في مناقشتنا مع الحكومة ستطول المسألة بسبب اننا لا ننتقل والحكومة من وقائع ثابتة نعرفها نحن وتعترف هي بها، ستكون المناقشة بعد ذلك في السياسات والمناهج، في الآراء والافكار، عندئذ يسهل الامر.

نحن مضطرون بداية عند مناقشتنا للحكومة الى كشف الحقائق التي تمنع الحكومة في طمسها واخفائها ونحن مضطرون الى تثبيت حقائق تمنع الحكومة في اغفالها او انكارها او في تزييفها. من هنا تكون مهمتنا اولا اشبه بمهمة البوليس السري وقاضي التحقيق، وهذا يؤدي بالفعل بين تثبيت الحقائق وانكارها الى بلبله الرأي العام.

كيف يمكن للرأي العام ان يحكم بتجرد وبموضوعية على سياسات الموالاة والمعارضة أي الحكومة والمعارضة اذا لم تكن الحقائق واضحة وثابتة لدى هذا الرأي.

بعد ذلك نحن مضطرون الى التدقيق في خفايا كل مادة من مواد مشروع قانون الموازنة لان في كل مادة تكمن مصلحة خاصة، نفتش، نوفق احيانا وغالبا لا نوفق. واذكر هنا على سبيل المثال مادتين ستعرض لهما كثيرا وسنناقشهما عند مناقشة الموازنة مادة فمادة، المادة التي اشار اليها البارحة الزميل زاهر الخطيب، وقرأت اليوم رد في جريدة النهار على كلام معالي الوزير فؤاد السنيورة، والمادة ٣٢ التي تتكلم عن السماح للمتعهدين بتملك مثلاً (ابواب، شبابيك حديد وخلافه). المشكلة الحقيقية هي في كلمة خلافه لان هذه الكلمة تعني الرمال المتجمعة عند المدينة الرياضية وفي آخر بولفار الرئيس رفيق الحريري وفي خلدة وحتى بائعي الرمال، لان الرمل يعود للدولة عند العمل.

قلت ان الحكومة في فذلكتها تعتمد حتى على الارقام لتزييف الحقائق او لطمسها او لتضييعها. اذا لاحظتم، في فذلكة هذه السنة حديث عن شيء يسمى بالناتج المحلي الاسمي او يسمونه احيانا بالناتج المحلي الاجمالي، لأول مرة ترد هذه الكلمات في فذلكة الموازنة. هناك شيء يسمى بالناتج المحلي الاجمالي، وايضا الناتج المحلي

الاسمي، ولكنها كلمة فضفاضة تتسع لكل شيء وفي النهاية لا تعني شيئاً، الذي يعتد به دائماً هو الناتج المحلي القائم، لماذا لم يتحدثوا في كل فذلكة الموازنة عن الناتج المحلي القائم.

اذكركم هنا واذكر السادة الوزراء انه وفي ايلول من عام ١٩٩٥ جرت مناظرة في التلفزيون وكنت مشاركاً فيها، تحدثت عن الناتج المحلي القائم، ورد علي معالي الوزير السنيورة في اليوم التالي وقال: ان الناتج المحلي في لبنان يكاد يلامس الثمانية آلاف مليون دولار، عندما قدما الينا فذلكة الموازنة في السنة الماضية، جاء فيها ان الناتج المحلي القائم يساوي ثمانية الاف وخمسمائة مليون دولار. ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني انهم يقولون ان الناتج المحلي في لبنان زاد في ثلاثة او اربعة اشهر خمسمائة مليون دولار، يعني انه يزيد في السنة من الف وخمسمائة الى الف مليون دولار، أي انهم يقولون ان معدل النمو الحقيقي في لبنان كان حوالي ٢٢٪ فيما لو اخذنا النسبة، هل هذا معقول؟

وتذكرون - عندما كان رئيس الحكومة يرد على النواب في جلسة مناقشة البيان الوزاري - انه قال، ان الناتج المحلي هو احد عشر الفا وخمسمائة مليون دولار. اذا كان رئيس الحكومة يقصد ان الناتج المحلي القائم هو احد عشر الفا وخمسمائة مليون دولار فهذا يعني انه في تسعة اشهر زاد الناتج المحلي ثلاثة آلاف مليون دولار، وهذا يعني اننا. نزيد في السنة على مثال سنة ١٩٩٦ التي يقولون ان النمو فيها غير جيد، وهذا يعني انه في السنة يصل الى اربعة آلاف مليون دولار ونسبتهم الى الثمانية آلاف وخمسمائة يعني ان معدل النمو الحقيقي في لبنان هو ٤٧٪، هل هذا معقول؟ يقولون ان ٤٪ هو النمو الاقل.

قلت انهم لم يأتوا على ذكر الناتج المحلي القائم في الفذلكة، ولكنهم تورطوا في رقم يمكن من خلاله ان نستدل الى ما يعتبرونه الناتج المحلي القائم. قالوا ان معدل دخل الفرد في لبنان ارتفع بين سنة ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ من الف دولار للفرد سنوياً الى الفين وستماية دولار للفرد، وهذا يعني شيئاً كبيراً، الفان وستماية تضرب في ثلاثة ملايين ومائتي الف (كما يقولون انه تعداد الشعب اللبناني بعد اجراء الاحصاء) يكون الناتج المحلي. القائم الذي نحصل عليه ثمانية الاف وثمانمائة وعشرين مليون دولار.

اعتقد يا اخوان ان هذا الرقم مبالغ. فيه لانني لا اتصور - حتى لو اعتمدنا معدلات النمو التي يتكلمون عنها - ان دخل الفرد سنوياً في لبنان لا يرتفع بين سنة ٩٠ و ٩٥ من الف دولار الى الفين وستماية دولار، ولكن لماذا تهربوا من الحديث عن الناتج المحلي القائم؟ لماذا لم يقولوا لنا من اية عناصر تكون ما يسمونه بالناتج المحلي الاسمي او الاجمالي؟ لماذا هذه الارقام؟ لاسباب عدة، اولاً عندما يتحدثون عن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي هي ٨٣٪، بالطبع هذه كارثة، فوق ال ٦٠٪ تعتبر كارثة، طبعاً بالنسبة لبلد تعاني قطاعاته الانتاجية من الركود كما هو الشأن في لبنان وهي كارثة ان كانت اقل من ٦٠٪. اما بالنسبة للرقم الحقيقي، فهم يقولون ان الدين العام الصافي هو عشرة آلاف وثلثماية وثمانية واربعون مليون دولار، ويعتد طبعاً بالناتج المحلي الفعلي ان اضعفنا اليه احتياط البنك المركزي الذي ندفع عليه فوائد، فيصير الدين العام الفعلي ثلاثة عشر الفا وخمسمائة مليون

دولار نسبتهم الى الثمانية آلاف وثلاثمائة وعشرين مليون دولار من الناتج المحلي القائم، فتكون نسبة الدين للناتج المحلي ١٤٢٪، هل رأيت أي كارثة قد بلغناها بسبب سياسات هذه الحكومة؟ هذا بالضبط أحد عناوين الكارثة التي تحدث عنها والتي ابشر الزملاء بأننا في العام المقبل لن تكون عندنا فذلكلة كمثل هذه الفذلكة ولن نناقش كما نناقش منذ أربع سنوات.

ولماذا أيضا يريدون اللعب بأرقام الناتج المحلي؟ حتى يصلوا كما قالوا في الفذلكة ان نسبة الواردات للناتج المحلي تساوي ١٦٪ وهي نسبة متدنية وفي النهاية يكون الحق على الادارة ويحق لهم ان يزدوا الضرائب، لان نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم للناتج المحلي الذي افترضوه هم وسموه الاسمي كانت لهذه السنة ثلاثة عشر الفا وخمسمائة مليون دولار، فاذا نسبة ١٦٪ قليلة، في الحقيقة النسبة ليست ١٦٪. اذا اخذنا الضرائب والرسوم التي تساوي في الموازنة حوالي ٢٢٠٠ مليون دولار فنسبتها ٨٣٠ مليون دولار التي هي الناتج المحلي القائم، تكون حوالي ٢٦٪ الى ٢٧٪، بالتالي تكون نسبة الضرائب والرسوم التي تؤخذ من الشعب اللبناني نسبة عالية جدا، مع الاخذ بعين الاعتبار عدم عدالة توزيع العبء الضريبي كما سنقول لكم الآن.

فاذا اللعب بالارقام كي «يرشوا على الموز سكر»، حتى يقولوا لم نصل بعد الى الكارثة، ونحن تجاوزنا الكارثة منذ زمن. حتى يقولوا ان النقص بالواردات حصل لان الادارة ليست كفؤة، والآن سوف نرى لماذا يشتمون ادارتهم، كأننا نحن من عين الادارة، نحن نعين موظفي الفئة الاولى والثانية والثالثة، وكأننا نحن المسؤولون حتى عن التوظيف بأصغر مرتبة في الدولة، في مؤسسات الدولة وفي اداراتها، ترسل الفواتير واللوائح من زعماء الطوائف، كل واحد يسمى «الكوتا» الخاصة به بالاسم، فاذا من يعين الادارة؟

التلاعب بالارقام كنا ذكرنا اكثر من مرة ماذا يعني الدين العام الصافي وها هو الرقم الذي يعتد به، تكلمنا عن الدين العام الفعلي، كنت اقرأ في احدى الصحف، صحيفة «النهار» (عدد ٢٤ ك ٢) مقالا كان يتحدث عن تزايد الدين العام، ينتهي المقال الى انه خلال سنتين ارتفع الدين العام للدولة اللبنانية بمعدل اذا اخذنا النسبة نفسها، وانا توقعت انها ستزيد، نحن في آخر ١٩٩٨، يكون الدين العام للدولة اللبنانية ١٩ مليار دولار، وفي آخر ١٩٩٩ يكون الدين العام للدولة اللبنانية ٢٥ مليار دولار، وصدقوني انها ارقام متواضعة جدا، ونسب متواضعة جدا هذه التي اعتمدها، انني لا اعتمدها للتخويف انما لاقول بأي طريق نحن نسير.

اذا كان الدين العام للدولة اللبنانية في آخر هذا القرن، ونحن نلج الى القرن الواحد والعشرين، سوف يكون اكثر من ٢٥ مليار دولار، فكم سيكون الناتج المحلي القائم حتى لو اعتمدنا النسب التي يتحدثون عنها هم وهي ليست صحيحة، عندئذ كم ستكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي القائم؟ اقول لكم سوف تكون حوالي ٢٥٠٪، انظروا الى الكارثة. العجز، عندما يتحدثون عن العجز، لماذا لم تصح توقعاتهم من ٣٧٪ الى ٥١٪؟ طبعا ١٥٪ رقم غير صحيح، دائما يفتشون عن اسباب خارجية. يقولون كما ورد في الموازنة، في كل صفحة كنت اقرأ انه هو العدوان الاسرائيلي، هو عدوان نيسان.

الدكتور مروان اسكندر، قرأت له مقالا في الجريدة ينص واتصور اني سمعت تعليقا على الرقم، ملاحظة دولة رئيس مجلس النواب البارحة، عندما كان يتحدث احد النواب.

في الحقيقة كل ما انفقته الدولة، بصرف النظر عن المساعدات العينية التي قدمت، لا يتعدى الخمسين مليار دولار، في حين ان الفارق كان اكبر بكثير.

الرئيس: اين صرفت الخمسين مليار دولار؟

نجاح واكيم:

الدكتور مروان اسكندر الذي اعطى اكبر رقم متفائل يقول ٥٠ مليار دولار، عفوا ٥٠ مليار ليرة.

هذا العجز الحاصل بأكثر من مليار من اين مصدره؟ تحدثوا عن الانتخابات ولكن لم يردوا على ما كتبه الصحف، وما قاله سياسيون ومسؤولون في هذا البلد، من انه تم انفاق من احتياطي الموازنة ٢٥٠ مليون دولار أي ٤٠٠ مليار ليرة رشاوى انتخابات، هذه لا تدخل بالانفاق ولا تدخل في حسابات العجز؟

دائما يتحدثون عن نسب العجز ولا يتحدثون عن قيمة العجز، حتى ولو بقيت النسبة نفسها. عندما تزيد ارقام الانفاق، فاذا ارقام العجز تزيد يعني بالتالي ارقام الدين العام والذي هو من ضمن الموازنة ولا نتكلم بعد عن الانفاق من خارج الموازنة سوف تزيد.

لنرى كيف يتصاعد الدين العام وبالتالي الفوائد على الدين العام، كنت اقول ان العجز اكبر لاننا كلنا نعلم عن تأخير او ترحيل استحقاقات لمتعهدين ملتزمين من العام ١٩٩٦ الى العام ١٩٩٧ حتى لا يظهر حجم العجز الحقيقي في ١٩٩٦، ماذا سيفعلون بالعام ١٩٩٧؟ لست ادري. اما بالنسبة لمؤتمر واشنطن، كان هناك اجتماع للجنة الشؤون الخارجية، سألنا الحكومة قولي لنا كم هي الارقام؟ لم نسمع الجواب. الحقيقة، يا اخوان، الارقام مبالغ فيها، ورقم المليار دولار وضع لسبب، ان تقديرهم للعجز هذه السنة في ميزان المدفوعات سيكون مليار دولار، ونسمع ان كلمة مليار دولار هي لاغراء بعض «المعتزين» لكي يجلبوا اموالهم الى هنا، وسمعنا انه في هذه السنة سيباع بنك الاعتماد، وعدد من موجودات الدولة سيبيع، احدى مصفاي النفط ستباع، الريجي ستباع، ستباع لهم والفوائد هل تعرفون كم ستكون، المهم انهم يريدون الاموال باي شكل فقط لكي يتستروا على الكارثة. في تبريرها للعجز ونقص الواردات الضريبية تلقي الحكومة المسؤولية على الادارة فتقول لا يستطيع لبنان بعد اليوم ان يتحمل قطاعا عاما مكلفا وغير كفؤ، ونتيجة لكل ذلك تقتضي الحاجة القيام في المستقبل القريب باصلاح اساسي للادارات الخ... و القطاع العام والقطاع الخاص... قلنا ان الضرائب والرسوم تشكل ٢٦٪ الى ٢٧٪ من كل الناتج المحلي وهذه نسبة مرتفعة، ضريبة الدخل متدنية، من الذي يتهرب من ضريبة الدخل؟ هم، تهربوا من قانون وكلنا يذكر القانون الذي صدر بقصة ضريبة الدخل، كانت حجتهم في ذلك تشجيع الرساميل الاجنبية على الاستثمار في لبنان. يا ليتهم يقولون لنا كم هي الرساميل الاجنبية التي جاءت للاستثمار، يأتي الى لبنان فقط الرأسمال المضارب الذي يشتري سندات خزانة بالعملة اللبنانية ويحصل على فوائد عالية عليها،

يستثمر في القطاعات الانتاجية، ويا ليت الحكومة تعطينا ارقام هذه الاستثمارات التي شجعناها ضرائبها على ان تأتي وتستثمر في القطاعات الانتاجية.

اذا استخدموا القانون للتهرب من دفع الضرائب، وايضا اكثر من ذلك يتحايلون حتى على القانون. المستندات التي بين يدي كثيرة جدا ايها السادة، ولا اقولها هنا للتشهير بأحد، ولكن لا قدم نموذجا كيف يتحايلون على القانون ويستغلون مواقعهم في السلطة وسيطرتهم على الادارة لكي يتحايلوا على القانون ويتهربوا من دفع الضرائب ولكن، ربما كان كثر يقولون من اين يأتيون بهذه الضرائب؟ فعلا عجز الادارة تعوض عنه كفاءة معالي الوزير السنيورة بتكليفاته الاعتبارية لصغار الكسبة من «دكنجية» صغار التجار، اولئك الذين عندهم مصالح صغيرة.

تكليفات اعتبارية، «اما تدفع واما بتاكلها»، اما هم فلا.

لجنة الرقابة على المصارف، مصرف لبنان رقم ١٣٨٧/١٣ ج بيروت في ١٢/١١/١٩٩٣، عدد من الشركات وعدد من الاشخاص، سوف اقول اسماء البعض منهم، استدان من بنك البحر المتوسط، هذه فعلا قصة غريبة، فعلا مع احترامي لكل الناس، السيد رفيق الحريري استدان من الشيخ رفيق الحريري، سمح له دولة الرئيس رفيق الحريري، فلا السيد دفع الدين ولا الشيخ دفع الضريبة فكلنا السنيورة لنا ان ندفع الدين وندفع الضريبة، واليكم هذا المثل.

فاذا كان هذا الامر صحيحا، اذا تكون المحكمة هي التي منعتكم من مخالفة القانون، لكنكم خالفتم.

الرئيس: هل حكم القضاء في هذه الدعوى؟

نجاح واكيم: «لا في قضاء ولا في معلومات». «القضاء، ولكن ماذا بقي من صلاحية القضاء؟»، عندما تكون هناك شكوى على الدولة ورجالاتها، القضاء لا صلاحية له، يرد كل الامور لعدم الصلاحية، وهذه المسألة سأحكي فيها، وقصة القضاء قصة طويلة نبدأ بها الاسبوع المقبل باستجواب للحكومة.

الرئيس: اترك القضاء الآن، هذه القصة بحاجة للقضاء ام لا؟

نجاح واكيم: لا.

هنا لن اقول كل الاسماء، لان بعضهم لا يستطيع ان يدافع عن نفسه، سأقول الاسماء التي لها علاقة واضحة ومباشرة برجال الحكم، مثلا: شركة «غدير» للمطبات هي شركة يملك معظم اسهمها دولة الرئيس رفيق الحريري، استدان من بنك البحر المتوسط مبلغا كبيرا من المال، ايضا السيد محمد زيدان واعتقد معالي الوزير السنيورة يعرف تماما السيد محمد زيدان، نحن سمعنا اسمه بمعرض السوق الحرة، لانهم اعطوه السوق الحرة في المطار، كيف ذلك؟ اذا كان لا يفني الدين المتوجب عليه فكيف نأتمنه على السوق الحرة، لا اعرف كيف.

«الموضوع: تكوين مؤونات.

تحية وبعد، بالاشارة الى كتابكم - هذه من لجنة الرقابة على المصارف - المذكور في المرجع اعلاه والذي تطلبون فيه موافقة اللجنة - لجنة الرقابة على المصارف - على تكوين مؤونات للديون المشكوك في تحصيلها وعملا باحكام المادة الثالثة الخ... . تحيطكم اللجنة علما بموافقتها على تكوين المؤونات المطلوبة للعملاء والمجموعات التالية اسمائهم». معنى ذلك ان هذه ديون هالكة، ولانها ديون هالكة اذنت لجنة الرقابة على المصارف لبنك البحر المتوسط بتكوين مؤونات وهذه على حساب الضرائب، لكي لا يدفع ضرائب، يكون مؤونات حتى يغطي الديون التي لم يدفعوها لبنك البحر المتوسط، من الذي لم يدفع؟ دولة الرئيس رفيق الحريري صاحب شركة غدير للمطبات ليدفع، يعني السيد رفيق الحريري لم يدفع للشيوخ رفيق الحريري. ايضا السيد محمد زيدان قلت انه يعرف تماما الوزير السنيورة ودولة الرئيس، من هو محمد زيدان.

شركة زعتري اخوان، آماليا ش. م. ل.، زعتري محمد ايضا، ٢٤٢ مليون و ٩٦٨ الف دولار، هناك ايضا وزراء ونواب، كل ذلك موجود هنا في الملف.

الرئيس: يقول وزراء ونواب.

محمود عواد: هذا الكلام لا يجوز، يجب ان يشطب من المحضر. منذ قليل تكلم وقال ان البسطاء الذين يأتون للاستثمار في لبنان، وكأنه يريد ان «يطفش» الناس، هذه الامور يجب ان تشطب من المحضر.

الرئيس: اولاً، لا اريدك ان تتحمس كثيراً. ثانياً، هذا الموضوع يا زميلنا الكريم، اذا كان الزميل الذي يتكلم اراد ان يخفي هذا الأمر، هو ملزم اذا شاء ان يودع هذا الأمر لدى رئاسة المجلس وانا مستعد لاطلع عليه كل من يريد، انا ألزمه بأن يودع هذا الامر عندي. تفضل واكمل لو سمحت.

نجاح واكيم: ارجو من الرئاسة ان تكلف احدا بتصويرها.

الرئيس: اعطني الورقة نفسها وانا اصورها واعطيك اياها، ألا تأتمني؟

نجاح واكيم: في الحقيقة لو كان الوزير والنائب اللذين قصدهما موجودين هنا لكنت قلت، قلت لا اريد ان اتكلم عن احد وهو غائب.

الرئيس: ابتداء من غد أي زميل يريد سؤال رئاسة المجلس، فان رئاسة المجلس تعطيه الاسم، او الاسماء.

نجاح واكيم: اذا، لماذا تحميل الادارة؟ قلت هناك فساد كبير في الادارة ولكن اصل الفساد هو الفساد في السلطة، لا يمكن لاية سلطة ان تنشئ ادارة اكثر نزاهة منها، على كل حال ما سمعناه على

جولات في التبادل بين الرؤساء، والوزراء يعفينا من كل اتهام لاننا لا نملك ما يملكون من معلومات ولكن عندما كانوا يتبادلون الاتهامات في جلسات متلفزة، هل كانوا يتحدثون عن ادارة ام انهم كانوا يتحدثون عن سلطة سياسية؟

هنا اسمحو لي ايها السادة، ببيان النموذج الصارخ والواضح على مخالفة القانون، على استغلال السلطة.

انا تقدمت بدعوى جزائية ضد كل الرؤساء والوزراء الذين كانوا في موقع المسؤولية عندما صدر المرسوم بالترخيص لوسائل الاعلام المرئي والمسموع، وانا سوف اتابع بالطبع هذه القضية، ولكن نصوص القانون اللبناني واضحة، قانون العقوبات واضح، وعندما يتحدث القانون عن صرف النفوذ واستغلال السلطة، لا يقصد أي مواطن عادي، يقصد بذلك المسؤول لان المسؤول يستطيع ان يستغل السلطة، فاذا هذه مواد لا تدخل ضمن اطار الحصانة لانها تشكل جرائم مادية.

الرئيس: بغض النظر عن الحصانة، انا اعترف معك فيما يعود لي، ان هذا الامر صحيح، وان شاء الله احاسب عليه واصححه.

نجاح واكيم: ان شاء الله دولة الرئيس.

الرئيس: هذا الامر انا اعترف لك به، لانك ذكرت اسمي في الدعوى وفي الشكوى، وانا ممنون لان هذه القضية كانت صحيحة فيما يعود لي بموضوع الاعلام، وبررت ذلك مرات عدة ولكن هذا التبرير ايضا لا يستقيم قانونا، ولذلك ان شاء الله سأصلح الامر، الحق معك، تفضل.

نجاح واكيم:

وفي مجال الاعلام، ألفت نظر الرئاسة الكريمة الى امر وارجو الا يفسر احد ان الامر يتعلق بي، انا شخصا، ولكن عندما تقدم الحكومة او يقدم رئيس الحكومة او أي مسؤول في السلطة على الضغط على وسائل الاعلام المرئي والمسموع والى حد ما المكتوب، يطلب اليه منع نشر أي تصريح او حديث لاحد النواب، فهذا لا يشكل اعتداء على هذا النائب ولكن الامر هو اعتداء على مجلس النواب لان مجلس النواب يضم موالين ومعارضين، وهناك اتجاهات متعددة، هذا اعتداء على الديمقراطية، هذا اعتداء على مؤسسة مجلس النواب.

ذكر بعض المسؤولين في وسائل الاعلام، ان هناك نوابا حظر علينا ان نذكر اسمهم او ان ننقل أي تصريح عن الستهم، هذا اعتداء على مؤسسة مجلس النواب، وألفت نظر هيئة مكتب المجلس والرئاسة الكريمة الى هذا الامر.

على كل حال، ايها السادة، ان سياسة «النعامة»، سياسة «دفن الرأس في الرمال»، اذا كانت الناس لا

تعرف الحقيقة، ليس معنى ذلك انه لا توجد حقيقة، اذا كانت الناس لا تعرف الوقائع فليس معنى ذلك ان هذه الوقائع ليست قائمة، هذا هو الخطر، نحن ننبه الى الخطر، اذا اقدم الحكم على هذه الخطوة غير الشرعية وغير القانونية هو واحد من ارتكاباتهم الخطيرة جدا.

قلت تحدثوا عن الادارة وستحدث عن الصفقات التي تعقد. انا، منذ ثلاثة ايام تلقيت من السويد بالفاكس، عددا من المستندات التي تتعلق بشركات تعمل في لبنان.

قالت جريدة «النهار» في احد اعدادها، قرأت في اسرار الآلهة، ان كل شركة اجنبية يتم التعاقد معها، يكون التعاقد اسميا، ويؤخذ منها كوميسيون، وتعود هذه الشركة تلزم نفس الالتزام لشركة لبنانية بـ ٢٥٪ من قيمة الالتزام، انظروا الى حجم الهدر.

كنت اقرأ ندوة في جريدة السفير شارك فيها زميلنا الاستاذ محمد يوسف بيضون، احدهم قال ان الهدر في التلزيقات هو ٤٠٪ فقال له لا، يمكنك القول ٦٠٪ و ٧٠٪، واعتقد ان ٦٠ و ٧٠ رقم ليس بكبير، حسنا انا اتحدث عن مجلس الانماء والاعمار الذي هو وزارة الوزارات. فاذا هذا الهدر لا يتحدد، هل انه هدر اداري؟ هل ان الادارة يمكن ان تفعل هذا، ايا كان هذا المدير، دون ان يكون مغطى او شريكا يعمل لحساب مسؤول في السلطة؟ تحدثوا عن الايرادات غير الضريبية التي تأتي من املاك الدولة العمومية، لماذا تتقلص؟ من الذي اجر خيام رمضان؟ هذه الارض لمن؟ انها للدولة، للبلدية، كيف يمكن لمسؤول ان يؤجر نفسه؟ البلدية ملك عام، والاملاك العامة الثانية هي ملك عام، وارض سكة الحديد التي تم تأجيرها الآن، اجرها المسؤول لنفسه موقوف سيارات، هي ملك عام وهي ملك الشعب اللبناني وعائداها يجب ان تعود الى الشعب اللبناني. فعلا، من ضمن المآسي تشويه المعاني الدينية الى المعاني التراثية، كل شيء تحول الى سلعة.

الرئيس: يسأل معالي الوزير السنيورة عن سكة الحديد، يريد ان يستفسر.

نجاح واكيم: في الحقيقة لا يستطيع احد ان يشجعني على امر واحد، بصراحة يا معالي الوزير انت تعرف ذلك. وردتنا معلومات وارجو ان تتأكد منها وتجيبي، بأن دولة رئيس الحكومة هو شريك مع شركة نقلات، هذه شركة نقلات...

وزير الشؤون المالية: حرام هذا الكلام.

نجاح واكيم: حرام؟ كونه «حرام»، فاذا صحح لي الآن، من الان فصاعدا صحح لي.

وزير الشؤون المالية: ان مجلس الوزراء سمح لهذه الشركة ان تستعمل هذا الموقف شرط ان يكون لديها ٢٠٠ سيارة تسهيلات لتأمين النقل العام بشكل صحيح.

نجاح واكيم: لديها اكثر من ٢٠٠ سيارة.

وزير الشؤون المالية: وليس لرئيس الوزارة اية علاقة على الاطلاق في هذه الشركة، لان أي شركة اخرى في البلد تريد ان تقدم التسهيلات نفسها يجب ان يكون لديها نفس الشيء.

نجاح واكيم: ما هي الشركة يا معالي الوزير؟

الرئيس: انت تهدر وقتك، هذا الامر يأخذ من وقتك.

نجاح واكيم: هو الذي يهدر لي وقتي، لم يقل لنا اسم الشركة.

الرئيس: انا اقول لك اكمل.

نجاح واكيم:

لان المسؤولين لا دخل لهم، هل السيد احمد حجازي، هو ابن خالتي انا وليس ابن خالة رئيس الحكومة، الذي اعطيت له اراضي. المدينة الرياضية في مسألة الاسواق الشعبية، ومحمد زيدان صديقي انا وليس صديق الوزير السنيورة، الذي اخذ الاسواق الحرة في المطار. والسيد ميسرة سكر، في الوقت الذي كان فيه الدكتور نايف معلوف محافظا لبيروت، عندما عرض موضوع التنظيفات في مدينة بيروت قدم دراسة تقول ان المسألة لا تكلف اكثر من مليون ونصف دولار سنويا، وطالب بتحسين وضع بلدية بيروت والاحراء، ضمنت للسيد ميسرة سكر بثلاثة ملايين ونصف مليون دولار، ارتفعت بعد ذلك وسمعا ارقاما تصل الى ٢٦ مليون دولار وربما اكثر او اقل، لا اعرف. يدمرون الادارة ويؤجرون غيرها، كما نسمع الآن عن تلزيم جباية الكهرباء لشركة خاصة، هذه الشركة الخاصة اذا راحت تجبي من مواطن، واذا قال لها المواطن: «لا ادفع» سوف تلجأ الى الشرطة وقوى الامن، كي تلزمه ويكون باستطاعتها قطع التيار عنه، لان الشركة الخاصة لا تستطيع ان تستوفي حقها بالقوة الا بواسطة الدولة، اذا طالما ان قوى الامن تستطيع ان تعمل جابية عند شركة خاصة، لماذا قوى الامن لا تستطيع ان تحمي الجباة في مؤسسة الكهرباء لكي يتم تحصيل الاشتراكات من المشتركين؟ لا اعرف. اعود واقول ان قصة «اوجيرو» حكى عنها الكثير، ايضا سؤال للحكومة الاسبوع المقبل ان شاء الله، واسئلة كثيرة... صفقة «الميدل ايست» وطائرات «الميدل ايست» واليوم الحمد لله، وصلتنا اول طائرة من صفقة، الفارق بايجار كل طائرة بدون المحركات ١٤٠ الف دولار شهريا، اربع طائرات ٥٦٠ الف دولار، الفارق بكل طاقم محركات لكل طائرة ٣٥ الف دولار بأربع طائرات يساوي ١٤٠، يعني هناك كوميسيون ٧٠٠,٠٠٠ دولار شهريا تدفعها «الميدل ايست» للبنك المركزي ولبنك «انتر»، يعني للدولة اللبنانية يعني لنا، فنحن ندفع «كوميسيون شهري» والى ابد الأبد ٧٠٠,٠٠٠ دولار على صفقة من هذا النوع.

عماذا نتكلم؟ عن تلزيم البريد الذي انا اعرف منذ الآن اية شركة ستلتزمه ولماذا في كل هذا هو فساد اداري ايها السادة ام انه فساد في السلطة السياسية؟ نضرب الادارة تمهيدا للخصخصة وتمهيدا للاستيلاء على وظيفة الادارة وعلى دور الادارة، فالى متى يمكن للشعب اللبناني ان يتحمل؟ ايها السادة، انا اضم صوتي الى الذين طالبوا بلجنة تحقيق برلمانية ولكن ومع احترامي لكل السادة النواب، انتم تعرفون ان المتهم في هذه القضية هو حكم وليس موظفا اداريا في اية ادارة، كون الحكم هو المتهم، فاذا لجنة التحقيق البرلمانية يجب ان تكون طبعا من المعارضة، لذلك اطالب بلجنة تحقيق برلمانية من نواب المعارضة للتحقيق مع الحكم في هذه المفاصد التي نتحدث

عنها نحن، ويتحدث عنها المواطنون ويتحدث عنها اهل الحكم انفسهم. ايها السادة، في النهاية كلمتان باختصار، الحكومة تنشئ القانون وتخالفه، الكل يذكر عندما اقر للحكومة بأن تصدر سندات خزينة بالعملة الاجنبية من اجل غرض كان انماء الضاحية او مداخل الضاحية، وفي ذلك الوقت فوضها المجلس - وكنت وما ازال ارى ان هذا الامر مخالف للدستور - ان نفترض او ان تصدر سندات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، اصدرت سندات بـ ٤٠٠ مليون دولار وكسورها وتجاوزت القانون. حسنا اين هي الـ ٤٠٠ مليون دولار، الان يتحدثون عن الاوتوستراد الدائري على طريقة.

حسين الحسيني: ما يقوله خطير جدا، يجب الاجابة عليه، نريد اجوبة دقيقة من الحكومة.

الرئيس: سوف نستمع لكل وزير.

نجاح واكيم:

حصل تجاوز وفي كل الاحوال اسألهم اذا كانوا يقولون ٣٠٠ مليون دولار، اين صرفت؟ هذا المبلغ خصص لتأهيل الضاحية، نعرف انه صرف، اين صرف؟ نريد ان نعرف باي اتجاه صرفت هذه المبالغ حتى لو كان ذلك لانشاء جمعيات خيرية، مهما فعلوا - مدارس... طبعاً هم لم يفعلوا ذلك - يكونون قد خالفوا القانون، لان مجلس النواب حدد في القانون وجه استعمال هذا المبلغ.

ايضا عندما رفعت الحكومة سعر صفيحة البنزين ٣٠٠ ليرة، قالوا وقتئذ لتغطية الزيادة في سلسلة الرواتب والاجور، الآن عندما تحدثوا عن سلسلة الرواتب والاجور لم يلحظوا أي شيء لها في موازنة ١٩٩٧ ويقولون انهم يريدون تدبير الموارد لها، اذا اين هي الـ ٣٠٠ ليرة؟ هذا المبلغ خصص لغرض محدد وهو تغطية سلسلة الرواتب والاجور.

ايها السادة، في الحقيقة نقرأ في الموازنة شيئاً اسمه «العمولة»، يلجأون الى الكلمات الكبيرة، انا لم اعترض على الكلمة بل على المعنى الذي يريدونه من ورائها.

المجال لن يتسع لاتحدث في هذا الموضوع ولكنهم كثيرا ما يركزون على العصر، وحتى نلحق بالعصر، يجب ان ندخل بآلياته، ونطبق قواعده، ما هي القواعد برأيهم؟ الاسواق الحرة المفتوحة، وازالة الحواجز، هذه هي وصفات البنك الدولي، يا ليتهم يسمون لي بلدا واحدا طبق وصفات البنك الدولي ولم تحصل فيه كارثة؟ اين؟ المكسيك؟ الجزائر؟ مصر؟ بولونيا؟ البرازيل؟ اين طبقت وصفات البنك الدولي ولم تحصل الكارثة؟

الولايات المتحدة الاميركية، مثلهم الاعلى، التي تطلب منا ومن الدول الفقيرة «المعتر» ان نزيل الحواجز، يعني ان تدمر قطاعاتها الانتاجية وان تدمر صناعتها وان تدمر زراعتها هي نفسها ترفع الحواجز الجمركية، ما هي المشكلة القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية وبين اليابان؟ أليس على الحماية الجمركية؟ لماذا يحق للولايات المتحدة الاميركية ان تحمي صناعتها في مواجهة المنافسة اليابانية او المنافسة الأوروبية، ونحن لا يحق لنا ان نحمي

صناعتنا «المعترة» وزراعتنا «المعترة» اكثر، من المنافسة، لماذا لا يحق لنا ان نحمي القوى المنتجة من رب عمل ومن عامل من المنافسة؟ وقصة الى ١٠٪ على الثياب، اذا كنا نريد ان نقول عما سمعناه وانا ميال الى ان اقول، ان اصدق ما قيل عن مصالح الاشخاص في الحكم، وحتى استيراد الثياب بدأوا به وبدأوا يضربون الصناعة المحلية.

المهم، «العمولة» ايها السادة، هي الكلمة التي تغطي الشرق اوسطية، مأساتنا معهم انهم لا يزالون على الرهان عينه منذ العام ١٩٩٢ يتصورون ان التسوية قائمة، منذ العام ١٩٩٢، ومنذ العام ١٩٩٢ وعدوا بالربيع الزاهر ومن ثم بالخريف الزاهر ومن ثم... وكانت تأتي الينا المصائب، التسوية لن تكون على الشكل الذي يتصورون او يصورون، والتسوية ليست حتما قادمة، تعترضها على الطريق عقبات كثيرة ومشاكل كثيرة.

كانوا دائما يتحدثون عن تحدي السلام ولكنهم لا يتحدثون ابدا عن تحدي الحرب المفروضة علينا.

المهم، ايها السادة، كان هذا الرهان، والرهان على الشرق اوسطية، هذه التي يسوقون البلد اليها عن طريق تدمير قوى الانتاج فيه، بنيته الانتاجية، عن طريق تدمير المجتمع، مأساة المجتمع، يقولون ان اقتصادنا مزدهر، اقتصادنا جيد، والناس يموتون من الجوع، ارتفع الدخل الفردي الى ٢٦٠٠ دولار والناس، يموتون من الجوع، عن اعياد، والناس يموتون من الجوع، وفواتير، والناس يموتون من الجوع، كلنا نعرف ان الناس يموتون من الجوع، الوضع مزدهر عندهم فقط، اين هو مزدهر؟ لبنان كله يا اخوان «خيمة هباء». ايها السادة، ان الخطأ في الرهان السياسي، وان تغيب المكاشفة والمصارحة في النقاش وفي الحوار مع الشعب، مع التيارات السياسية، ومع المعارضة، لمجيب الحوار، وقمع الحريات، ومصادرة الراي، على شاشات تلفزيوناتنا لا يوجد سوى اناس مبسوطين ويتناولون افطارهم، صوروا لنا الناس الذين يتناولون الافطار وهم مبسوطون، لكن لم يصوروا لنا الاشخاص الصائمين حتى رغما عنهم لانهم لا يجدون شيئا ياكلونه، لم يصوروا البؤس، هذا بلدنا بلد البؤس يا اخوان، الكل يعرف هذه الحقيقة نتيجة رهانهم السياسي ونتيجة رهانهم على «العمولة» ونتيجة ما يرتكبون. اقول مرة اخرى، في السنة المقبلة لن يكون هناك مجال لتكرار الكلام نفسه ولا الموازنة نفسها، ولا الفذلكة نفسها، في العام المقبل اذا قدر لنا ان نجتمع، فنكون نلطم لنبكي وطننا او يكون لدينا حافز لكي نرى كيف ننقذ الوطن من براثن حفنة تحتل هذا الوطن، وهذا الاحتلال هو ابشع اشكال الاحتلال واخطر اشكال الاحتلال، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

نحن امام مشروع للموازنة العامة يجمع في آن الكثير من التناقضات والمفارقات. فهو من جهة اولى اقل من عادي واكاد اقول مبتذل ومكرر وبدون جديد لافت حتى انه ربما طبع لمجرد ان يطبع ووضع لمجرد ان تكون لنا موازنة لا يهم بعد حين ان نفذت او لم تنفذ ما دام التجاوزات، في كثير من الحالات، قانونا معمولا به. ومن جهة ثانية فان المشروع ينطوي على زوايا مهمة تعكس تصورا سياسيا واقتصاديا يمكن ان يؤدي الى تطورات كبيرة، وربما خطيرة، على مستقبل لبنان على كل صعيد. وقبل ان ادخل في صلب التفاصيل المتاحة اتوقف عند

مبادئ عامة وطنية خصوصا او اقتصادية شاملة عبرت عنها الحكومة او اشارت اليها في الفترة الاخيرة او هي ضمنتها بعض فقرات فذلكلة الموازنة علما ان بعض جوانب هذه الفذلكة - واقول ذلك على سبيل الاشارة السريعة فقط - لا ينسجم مطلقا مع مضمون وارقام مشروع الموازنة.

في المبادئ، اذا، نؤكد:

١ - دعمنا المطلق للحكومة في خيارها الوطني في تحرير الارض والتنسيق الكامل مع الشقيقة سوريا دفاعا عن الحقوق المغتصبة وعن الارض والكرامة العربية، ان هذا الخيار الوطني ليس مجرد شعار موسمي عابر بل يفترض ان يتأكد ويتعزز في الممارسة اليومية وفي التطلعات المستقبلية على كل صعيد وندعو، في هذا المجال، الى تفعيل دور المجلس الاعلى اللبناني السوري، والى تجسيد الاتفاقات المعقودة واقفا وتطويرها باستمرار.

٢ - ايماننا المطلق ايضا بخيار المقاومة ضد الاحتلال ووجوب رفع مستوى التصدي للعدوان الاسرائيلي من حدود التحرك المحدود الضيق الى اطار العمل الوطني الواسع فتغدو التعبئة عامة شاملة واشد رصانة وفعالية في وجه العدو الصهيوني.

٣ - تأييدنا للدور الوطني الذي يقوم به الجيش بقيادة العماد لحدود الوطنية وتأكيدينا على ضرورة تعزيز هذا الدور، بعيدا عن أي فتويات وحساسيات، خدمة لنهوض الوطن وتعزيزا للوحدة.

٤ - التزامنا دولة القانون والمؤسسات، وفي هذا المجال نعلن تأييدنا الفصل الكامل بين السلطات ونؤكد، في الوقت نفسه، على استمرار التفاعل والتعاون والتنسيق في ما بينها خدمة للبنان.

٥ - اصرارنا على معالجة جدية للشأنين الاقتصادي والاجتماعي وضرورة الانتقال، في هذا المجال، من اطار الشعارات البراقة التي لا تلبى الى حيز التنفيذ العملي على ارض الواقع.

وادخل، حالا، الى المضمون، لاشير الى ان مشروع الموازنة لا ينسجم، مطلقا، مع الاولوية التي حددتها الحكومة لنفسها في بيانها الوزاري قبل نحو ثلاثة اشهر والتي تتمثل في التصدي السريع والفعال لازمة الاجتماعية. أبعثل هذه الموازنة، وبما تعكسه من سياسات عامة، تعالج المشاكل الاجتماعية؟ أبعثل هذه التدابير المتخذة او تلك التدابير التي يروج لها تعالج هذه المشاكل؟

«لا» بكل تأكيد. وابسط الادلة:

١ - ان مشروع الموازنة ينسى او يتناسى ضرورة اعادة النظر برواتب الموظفين والاجراء في القطاع العام باقرار وتنفيذ زيادة غلاء المعيشة لهم اعتبارا من اول ١٩٩٦، ثم باقرار سلسلة الرواتب الموعودة منذ صيف ١٩٩٥، علما ان الحكومة - الحكومة السابقة المستمرة - زادت، في تموز ١٩٩٥، اسعار البنزين ثلاثة الاف ليرة للصفيحة الواحدة لتغطية كلفة الرتب والرواتب، فأحدثت عاصفة في البلاد وتحمل الناس الزيادة

مكرهين لكن لسلسلة الرواتب بقيت حلما.

حرام استمرار التعامل مع الموظفين بهذا الشكل خصوصا عندما يكون مطلوبا منهم الاستعداد والالتزام
برنامج الاصلاح والنهوض الاداري لمواكبة تحديات المرحلة المقبلة.

ان طلاقا ينشأ بين المواطن والدولة نتيجة سياسات الوعود الكاذبة والضرائب غير المحتملة والافقار
المتزايد، ونتيجة الصفقات والرشاوى والفضائح. المطلوب مصالح الدولة والمواطن. المطلوب سياسة
صادقة. المطلوب معالجات صحيحة ووقف الفساد. المطلوب الحفاظ على الحرية، الحريات الاعلامية
والنقابية خصوصا، مطلوب التعاون مع المجتمع المدني ومساعدته بدل محاولة الغائه.

٢ - ان الحكومة تروج، بطرق ووسائل مختلفة، لزيادة جديدة على اسعار البنزين. اننا نعارض هذا التوجه
ونحذر منه لأنه، أولا، غير مبرر ولأنه، ثانيا، يزيد من الضغوط المعيشية في وقت يشكو فيه اللبنانيون،
كل اللبنانيين، ضائقة متزايدة، ثم لانه، ثالثا، يعكس استمرار التركيز على خيار ضرائبي غير عادل، خيار
يقول باللجوء، دائما، الى الضرائب غير المباشرة المؤذية والتضخمية، وغير العادلة بدلا من التفكير بمصادر
جباية عادلة واقل ايذاء.

واننا نلفت، في الوقت نفسه، الى ضرورة الكف عن فرض رسوم وضرائب بدون الأخذ بعين الاعتبار
راي المجلس والاضاع المعيشية للمواطنين، علما ان اية ضريبة يجب ان تقرر هنا، في المجلس، وعلمنا ان
هذا المجلس اقر، في موضوع البنزين والاضاع المعيشية، توصية سابقة لم تأخذ الحكومة بأي من بنودها.

٣ - ومثال آخر، واخير، حول المسالة الاجتماعية التي تعالج بالشعارات، التعليم، وهنا ننوه بالتوجه الى دعم
المدرسة الرسمية حتى نصل الى التعليم الالزامي، لكننا نسال، في المقابل: اين دعم الجامعة اللبنانية ولماذا
تخفّض موازنة الجامعة على هذا النحو الكبير؟ ثم لماذا لا يعين، حتى الآن، العمداء الجدد ولماذا لا تلبية
مطالب الاساتذة والموظفين في الجامعة؟ بل لماذا هذا الاصرار على نحر الجامعة ولمصلحة من؟ اهذه ضريبة
اخرى يجب ان يدفعها اهلنا الفقراء؟

٤ - وفي المسالة الاجتماعية، ايضا، وفي المجال الضريبي تحديدا نؤكد، مرة اخرى، ان السياسة الضريبية لا
تعكس ارادة صحيحة في معالجة الشأن الاجتماعي، اذ ان الضرائب المباشرة، ولا سيما منها ضريبة الدخل
تبقى، متدنية (٣٧٥ مليارا في مقابل ١٨٠٠ للرسوم الجمركية)، ويرزح محدودو الدخل تحت عبء ضريبي
متزايد بينما تعفى، او تكاد، الشركات. الكبرى العقارية وسواها كما تهرب، علنا، مستحقات الخزينة
وهو ما اشار اليه ضاحكا رئيس الحكومة في واحد من افطاراته اليومية «مع الشباب» (كما قال) (ويقصد
رجال الاعمال) غروب ١٢ الشهر الحالي.

ودعونا نتذكر، ايها الزملاء، ان المادة ٥١ من قانون موازنة العام الماضي، وقد اقرت للاسف، منحت

اعفاءات ضريبية واسعة للشركات العقارية، وهي اعفاءات يقترح المشروع المطروح علينا اليوم (المادة ٢٦) الغاءها. ونحن نسأل: اذا كانت الاعفاءات مفيدة لماذا تلغى؟ كما نسأل: لماذا كانت هذه الاعفاءات اصلا ومن استفاد منها؟ ونؤكد ان الاعفاءات كانت معدة، خصوصا، لشركات في الحكومة، ولشركات الحكومة، العقارية الكثيرة، وهذا مؤسف ومخجل بل هذه فضيحة كبرى خصوصا عندما نقول بضعف الموارد وبضرورة توفيرها قبل البحث باي انفاق اجتماعي. ان معالجة المشكلة الاجتماعية، في حالة الفقر هذه (نعم، يا دولة الرئيس، القسم الاكبر من اللبنانيين ٦٦٪ كما يؤكد خبراء عديدون، باتوا فقراء او محتاجين) ان معالجة المشكلة تفترض اولا الاعتراف بها ثم الانطلاق الى تعديل ضريبي جذري، في الواردات خصوصا، ياخذ من المقتدرين ويبحث عن ثروات المجتمع الضائعة في الاملاك البحرية والنهرية وفي الشركات العقارية والمالية والنفطية والكبرى الاخرى قبل سواها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، اننا، في مواجهة المعادلة الساقطة «مطلوب واردات في مقابل كل نفقة» ندعو الى وقف البحث عن واردات لدى الفقراء والاجراء والمستهلكين العاديين، والى السعي، جديا، لجباية الضرائب المباشرة وحماية حقوق الدولة المهدورة في غير مكان.

ان تحركا من هذا النوع، مترافقا مع تصويب الانفاق بل ووقف الهدر في الانفاق (الهدر، يا دولة الرئيس، ماذا فعلتم وتفعلون له؟) مدخل اول، ايضا، الى مواجهة القضية الكبرى هذه القضية التي تكاد تنسف كل الانجازات بما فيها ما يسمى الانجاز النقدي (واسألکم هنا، يا دولة رئيس الحكومة لماذا تستمر الاسعار في الارتفاع على رغم تحسن سعر الليرة)، بل تهدد - أي كارثة الدين - كل الركائز الوطنية.

وعلى سبيل شيء من التفصيل للتدليل الى حجم الكارثة، نشير الى ان الدين العام الصافي بلغ، في نهاية العام الماضي ١٩٩٦، واستنادا الى احصاءات وزارة المال ومصرف لبنان المنشورة في الصحف بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٧، نحو ١٠ مليارات و ٣٤٨ مليون دولار، ونقول «نحو» لان الدين العام الصافي الحقيقي يفوق هذه الحدود باعتبار انه لم يأخذ في الاعتبار مستحقات عدة اقلها كلفة تصحيح الرواتب والسلسلة ومستحقات المتعهدين والمستشفيات...، ثم لان الحساب الفعلي للدين يفترض ان يتناول الدين الخام، الذي يتجاوز، استنادا الى مصادر عدة، حدود ١٢ مليار دولار (وليس ١٢ مليار كما قال الزميل زاهر الخطيب يوم امس) او ما يمثل نحو ١٢٠٪ من الناتج القومي، وهو مستوى خطير للغاية. ويزيد في خطورة هذا الدين انه راح ينمو بوتيرة عالية جدا بلغت ٤٥.٥٪ في ١٩٩٦ السنة الماضية حيث زاد الدين العام الصافي ٣٢٣٨ مليون دولار أي ما يمثل نحو مرة ونصف المرة كامل حجم الواردات الفعلية للخزينة البالغة ٣٥٣٣ مليار ليرة في السنة نفسها.

ونطلق من هذه الحقيقة لنقول ان كلفة الوفاء بهذا الدين ستزداد، هي الاخرى، بقوة في السنوات المقبلة خصوصا اذا استمر الاتجاه الى الاستدانة قائما باصرار، وبشيء واضح من الخفة، على ما هو حاصل اليوم، وليس صحيحا بالتالي ان تقتصر كلفة خدمة الدين على ٢٧٠٠ مليارا هذه السنة، وقد كانت كذلك (٢٦٥٣ مليارا) السنة الماضية حيث ابتلعت، لوحدها، ٧٥٪ ويزيد (وليس ٦٦٪ كما قال مرة اخرى، الزميل العزيز زاهر) من

الواردات الفعلية للخرينة. هذه هي الكارثة الكبرى المدمرة، واين الوعود التي تحدثتم عنها في الصحف عن مؤتمر «اصدقاء لبنان» يا دولة الرئيس .

اننا نطالب مجددا، بالحاح، بالتصدي لهذه الكارثة عبر تصويب الانفاق وجباية حقيقية عادلة وشاملة للواردات، والى الكف عن سياسة الاستدانة المفتوحة، ونقترح، لذلك، تحديد سقف الديون الواردة في المادة السادسة من مشروع الموازنة، كما نقترح وقف الهدر والتجاوزات المفضوحة ومراقبة الانفاق خصوصا الانفاق الجاري عبر المزايب المختلفة، وعبر مجلس الانماء والاعمار، دون أي رقابة .

ان مشروع الموازنة المعروض علينا يفتقر، في كل من هذه المجالات، الى الكثير من الجدية، فالانفاق هو، كما اشرنا، اقل بكثير مما يتوقع اما الواردات فتبدو، مجددا، متفائلة . وليس ادل على هذه الحقيقة سوى نتائج العام الماضي التي تشير ارقامها غير النهائية (علما ان الانفاق على حساب العام الماضي استمر حتى منتصف هذا الشهر) الى نفقات بحدود ٧٢٢٥ مليار ليرة أي بزيادة كبيرة قدرها ٧٧٥ مليارا في حين ان الواردات انخفضت ٤٨٩ مليارا . ونسأل كيف، يا معالي الوزير، تقدرنف نفقات لهذه السنة ادنى بكثير من نفقات السنة الماضية علما ان الدولة مدعوة الى الوفاء بالتزامات اضافية هذه السنة لا يجدي معها استمرار الهروب الى الامام .

ولا يقتصر التجاوز في اعداد الموازنة على هذه المعطيات العامة والاساسية، بل تبرز تفاصيل تنطوي على اعتداء واضح على القوانين والاصول المحاسبية . ونشير في هذا المجال، على سبيل المثال لا الحصر، الى اسلوب عام فاضح، يطل في كل ابواب الموازنة، ويهدف الى اخفاء الحقائق ومنع المعلومات الصريحة، الواضحة، ليس عن الباحثين فحسب بل عن النواب خصوصا . فالنموذج المحاسبي المعتمد مطاط واعمائي ويطعن، مباشرة، في الموجبات الواردة في قانون المحاسبة العمومية الذي يفترض، مثلا، في رواتب الموظفين، ايراد تفاصيل حول الاعداد والفئات وما اليها، فاذا المشروع اعلمنا دمج الرواتب والتعويضات ببنود اخرى كأن المطلوب تشويه الارقام حول هذا الشأن بحيث تنتفخ الاجور في عز الحاجة الى اعادة بحث مستوياتها وتصويبها .

وفي اطار التعمية المتعمدة ايضا يورد المشروع نفقات مكررة وغير واضحة كأن يتحدث في كل فقرة عن الصيانة، ويحدد نفقات واسعة للصيانة في الباب الاول كانت مفترضة في الناب الثاني، ويتحدث عن صيانة طفيفة (ص ٢١٦ في المشروع) ثم يكرر النفقة في فقرات اضافية ويحدد ما يشبه الاحتياطي في كل فصل وباب علما ان الاحتياطي، وكل احتياطي، هو في باب مستقل، ولا يخصص أي اموال احيانا للدراسات (علما ان هذا عصر الدراسات، الدراسات المستوردة او المكررة للأسف وهذه فضيحة اخرى) لكنه يتذكر فيحدد مبالغ كبرى، خمس مليارات لما يسمى دراسات اخرى في الفقرة عينها كما في الصفحة ٥٦٤ . ويخترع المشروع ضريبة تدفعها هذه المرة - صدق او لا تصدق - وزارة المالية (صفحة ٢٠٣)، ويسرف في النفقات السرية التي يصدف ان مبالغها المخصصة لرئيس الحكومة تفوق مبالغ سرية في الاجهزة الامنية هذا عدا النفقات الاخرى الكثيرة لصاحب الدولة وبسط مثال على ذلك ان النفقات السرية لرئيس الحكومة بلغت حسب قطع حساب ١٩٩٥ ثلاث مليارات أي

اكثر من ضعف النفقات السرية لامن الدولة (٦٠٠ مليون) والامن العام (٨٠٠ مليون).

وفي روائع الموازنة، وازافة الى الغاء المادة ٥١ في قانون ١٩٩٦ التي منحت اعفاءات لشركات عقارية محددة، مادة اخرى خطيرة لم تزدها توضيحات وزير الدولة للشؤون المالية الا خطورة هي المادة ٢٤ الخاصة باتلاف المستندات، بما فيها الممغنطة طبعاً، بحجة ضيق المساحة كأن المطلوب اخفاء معلومات حاسمة عن المحققين حالياً ومستقبلاً. ونحن نخشى، يا دولة الرئيس، محاولات مستمرة لطمس بعض الحقائق حول فضائح وتجاوزات تحدث عنها رؤساء ووزراء ونواب ومسؤولون آخرون ونحن نطالب، بالحاح، بكشفها والتحقيق في كل ما انطوت عليه ومحاسبة كل المقصرين والمتدخلين مهما علا شأنهم. ونذكر، في هذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر ايضاً، فضيحة الطوابع في وزارة المال التي عادت تتجمع معلومات بشأنها تشير، مباشرة، الى مسؤولية وزير الدولة للشؤون المالية شخصياً.

من هذه المعلومات ان الطوابع المزورة كشف وجودها، علناً، في اواخر نيسان الماضي اثر حادث سير بين سيارة تابعة لامن الدولة وسيارة اخرى مدنية كانت تحمل طوابع مزورة. وبخلاف الاصول والقوانين لم تسحب الطوابع المزورة مثيلاتها من الاسواق بل ان الوزير السنيورة انتظر اكثر من ثلاثة اشهر واصدر في ١٩٩٦/٨/٣ قراراً قضى بسحب فئة العشرين الف ليرة، وفي تدبير مفاجيء وغير مفهوم اعطى اصحاب الشأن مهلة ثمانية ايام اضافية للتنفيذ علماً ان القانون يفترض التنفيذ الفوري. وفي ٢٧ ايلول وبقراره رقم ١٠٣٣ طلب الوزير السنيورة من الدوائر المالية المختصة اعتبار كل الصكوك والكتابات الخاضعة لرسم الطابع والملصق عليها طوابع بأكثر من مليون ليرة قانونية، وحدد، تاريخ نفاذ المادة ٣٣ من قانون موازنة ٩٦ بتاريخ ١٩٩٦/١١/١ وهذه مخالفة دستورية واضحة.

ومن الملاحظ ان الوزير السنيورة كان قد اصدر قراراً (رقم ٩٢١) قضى بسحب فئات طوابع مزورة من فئة خمسين الف ليرة بعد يومين من اكتشاف تزويرها في ١٩٩٥/٢/٢٠ فلماذا تردد اليوم، بل لماذا سكوت وترك المهل تمر في الفضيحة الاخيرة؟ اسئلة كثيرة ما زالت تتردد وتتشابك، لكن الواضح ان ثمة تورطاً كبيراً ومحاولات طمس للحقائق كما اشرنا. لذلك نطالب بتأليف لجنة تحقيق برلمانية استثنائية لكشف ملابسات هذه القضية، او أي فضيحة اخرى، وندعو، في كل حال، الى تعزيز القضاء ووقف التدخل في شؤونه ورفع أي وصاية عنه لمواجهة الفساد والقضاء عليه.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ان اعادة بناء دولة المؤسسات، دولة العدالة والقانون، هو طريق الخلاص والملجأ الامين والامل المرتجى لكل اللبنانيين. هذا ما يجب ان نسعى اليه بحق، وبعناد، وبدون تردد. وبنفس العناد والاصرار نسعى الى دولة الانماء في الحق والتوازن والعقلانية، وهو انماء نشكو، نحن ابناء الشمال، ومن افتقاده حتى باتت منطقتنا تشعر بكثير من الغبن واكاد اقول الاستهداف الواضح.

من حق الشمال المعطاء على الدولة ان توفر له الرعاية والعناية. من حق ابنائه، مزارعيه، طلابه، وفلاحيه،

مؤسساته ان يشعروا، حقا، بشيء من الرعاية المفقودة. ومن حق كل قطاعاته الاقتصادية ان تحظى بالتفاتة لا بد منها في مشاريع البنى التحتية والمساعدات المختلفة.

ان مطالب الشمال المعلقة كثيرة في طليعتها مطالب المزارعين، ولا سيما مزارعو التبغ والحمضيات والزيتون والفواكه وسواهم، الذين لم تكفهم الكوارث الطبيعية لتقابلهم الحكومة باهمال. ثم هناك قضية بل قضايا) المياه الملوثة التي انتظر، حتى الان، معالجات ملحة على رغم مئات الاصابات. وهناك قضية المصفاة في طرابلس التي يمكن ان تتحول الى قضية كبرى وازمة حقيقية في ضوء ما يرجح عن احتمال التعرض لها بعد تجاهلها وتعطيلها قسرا خدمة لكبار التجار والمستفيدين على حساب المواطن المسكين والعامل... وعلى حساب الخزينة التي تبحث عن الوف اضافية تقهر بها المستهلكين في البنزين وتترك المليارات مهدورة في المصفاة وسواها.

اننا نطالب ايضا بالآتي:

- ١ - مساعدة الحرفيين واصحاب المحلات في طرابلس والشمال والتعجيل باقامة المنطقة الصناعية بتسهيلات كافية.
- ٢ - معالجة قضايا المياه عموما وجرينابيع اكروم وعكار العتيقة والقرنة وسائر القرى الى المنازل.
- ٣ - وقف المشروع المؤذي لتجميع النفايات في سهل عكار.
- ٤ - دعم المزارعين وتبني مطالبهم خصوصا لجهة رفع حصة الزراعة في الاقتصاد وقرار دعم مباشر في البذور والاسمدة وتعجيل مشروع بنك الانماء الزراعي وشمول تقديرات الضمان الصحي لكل المزارعين وقرار قانون للايجار ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر للمساحات الزراعية واعتماد خطة تصنيع زراعي وبناء معمل للسكر في الشمال. (ونضم الى الحضر، كما نقدم الى الحكومة، لائحة كاملة بمطالب المزارعين التي ندعمها).
- ٥ - دعم مطالب مزارعي التبغ والتبناك خصوصا وتسلم كامل محصولهم وانشاء مصانع للتبغ والتبناك في الشمال والجنوب والبقاع.
- ٦ - دعم مطالب عمال بلدية طرابلس وسائر البلديات خصوصا لجهة الرواتب والتعويضات والضمانات والتقديمات المختلفة.
- ٧ - اعفاء عرب وادي خالد ومن يماثلهم من الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية حديثا من شرط العشر سنوات المطلوب لدخول الوظائف العامة.
- ٨ - تصحيح معاشات التقاعد للمدنيين والعسكريين خصوصا اولئك الذين احيلوا على التقاعد قبل عام ١٩٩١.
- ٩ - المطالبة بانشاء كلية زراعة في عكار باعتبار ان هذه المنطقة زراعية اسوة ببقية المناطق.
- ١٠ - انشاء مجمع ثقافي في حلبا يكون مركزا لمكتبة وطنية ونقطة لقاءات ثقافية وفكرية وفنية لكل ابناء عكار.

١١ - الدعوة، ايضا، للاهتمام بالمراكز الاثرية في عكار والشمال وطرابلس تحديدا في الاسواق الداخلية وفي معظم المنطقة خصوصا عرقا واكروم وعكار العتيقة وغيرها.

١٢ - انشاء مراكز صحية في قضاءي عكار والضنية والمنية خصوصا ان المستشفى المزمع بناؤه في حلبا لن يبصر النور قبل سنتين على الاقل.

١٣ - التعاقد مع مدرسين في القرى النائية في قضائي عكار والضنية والمنية بسبب النقص الفادح في افراد الهيئة التعليمية في هذه القرى. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ جبران طوق.

جبران طوق: دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

تشكل مناقشة الموازنة العامة المدخل الملائم لمحاسبة الحكومة في سياستها المالية والاقتصادية، وهي الفرصة الاهم لمناقشتها في ذلك والسعي ما امكن الى تصويب بعض الامور.

قد تعاقب كثير من الزملاء على تنفيذ هذه الموازنة في موضوعها من رؤية بعيدة المدى للارقام الواردة فيها ومن تحليل لواقع الموازنة. واذا استخلصنا افادة من الكلمات التي القيت، لوصلنا الى الكثير من الامور المهمة ولتجمعت معطيات لا يجوز ابداء الاستهانة بها او الاستخفاف بأهميتها.

ولان بعض ما قيل مهم، فلا اريد تكرار من سبقني في الكلام، ولذا لن اسعى الى الدخول في تفاصيل مشروع الموازنة او في روحية الفذلقة، الا انني ساركز على ما اراه سببا للمشكلة الاساس في هذه الموازنة، وما يمكن ان يكون حلا لهذه المشكلة.

الملاحظة الاولى التي يفترض ان نبدأ بها، هي ان كل المواضيع في الموازنة تدور حول نقطة مركزية هي عجز الموازنة. وبصرف النظر عن المواقف السياسية من المسار الحكومي، فان الحكومة قادرة على استقطاب من يشد بازرها، مع وجود من يعترض على نهجها وطريقة تصرفها... بصرف النظر عن كل ذلك او عن الحاجة الى القول اين اخطأت الحكومة واين اصاب، فان هناك ما لا يختلف اثنان على النظرة حياله، ان في الموازنة عجزا كبيرا نعرف اسبابه جميعا ويجب بالتالي التصدي له. وهذا العجز هو النقطة المحورية التي تتسبب بدورها باعتماد اسلوب اقتصادي ومالي معين طبع الموازنة بطابعه.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، من المفيد الاشارة هنا الى عناوين هذا الاسلوب وهي:

اولا - شد الحزام بصورة اجمالية وانعكاس ذلك ايجابا على التضخم يقابله انعكاس سلبي على الدورة الاقتصادية المتعثرة.

ثانيا - خفض فاضح في كثير من موازنات الوزارات الحيوية حيث لا تتعدى ارقامها ١٪ من اجمالي الموازنة مثل وزارة الزراعة او تتراوح بين ١ و ٢ و ٣٪ من الموازنة.

ثالثا - ان خدمة الدين والرواتب في حدود ٧٤٪ من الاجمالي العام للموازنة.

رابعا - تدني ما بقي في يد الحكومة من اموال الى ما نسبته ٢٦٪ (. . .) حتى هذا الرقم لا يعول عليه، لانه خاضع الى متغيرات قد تستهلك منه بعض قدراته.

هذه الصورة الواقعية تدل على اننا ندور في حلقة مفرغة لا بد وان تؤدي الى تراكم العجز، والمؤسف ان ما يفترض ان يشكل حلا ليس بالحل، بل هو موضوع في اطار تمويل العجز ما يزيد الازمة تعقيدا.

فالادخار الوطني الذي يفترض ان يتحول القسم الاكبر منه للنهوض بالاقتصاد العام يتم استخدامه في اطار سندات الخزينة لتمويل العجز، الامر الذي يحرم القطاع الخاص من احدى اهم موارده من السيولة، فتعاق الدورة الاقتصادية ما يعني عرقلة الانتاج والحد بالتالي من عائدات الخزينة. وهنا يجب الاشارة الى اننا نسجل للحكومة توجهها الايجابي نحو القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، وابتداء دعمها التمويل بفوائد متدنية بواسطة المصارف.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

لو حركت السلطات المالية جزءا من هذا الادخار في الفترات السابقة لاسهمت بتحريك الدورة الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة في عائدات الخزينة وبالتالي تخفيض عبء العجز المشكو منه. واذا قلت ذلك فاني لا اعني ايدا ان الوضع قائم او ان امكانات الحل متعثرة، اذ حري بنا القول انه بصرف النظر عن الموقف السياسي من عمل الحكومة، اموافقا عليه ام غير موافق، فان الاقرار واجب حيال الخطوات التي استطاعت ان تحققها، لعل من ابرزها الاسهام في اعادة لبنان الى الخريطة المالية الدولية، واعادة بعض الثقة اليه، وتركيز الاستقرار النقدي ولكن هذا لا يكفي، لان الظرف استثنائي وفاتورة الحرب كبيرة وقاسية والمشكلة الاساس تظل موضوع العجز.

وفي هذا السياق، ارى واجبا علي ان اطرح بضعة افكار . . . اطرحها للتداول من المنظار العلمي والمسؤول، ولا اريد ان تشكل «نقزة» لاحد، فهي استثنائية في ظرف استثنائي.

اولا: طرحت في الماضي فكرة تسييل الذهب، ولاقت اعتراضا، ولكني اقول طالما هناك قانون يحظر المس بالذهب، فيمكننا استصدار قانون آخر يحظر المس بما سيبتج عن تسييل الذهب.

بمعنى آخر، نحول القيمة المتأتية عنه الى سلة سندات حكومية بالعملات الصعبة تدر فوائد سنوية مهمة، مع تكرار التأكيد بحظر المس برأس المال.

وبعملية حسابية بسيطة نرى ان ٩ ملايين و ٢٠٠ الف اونصة ذهب قيمتها اليوم حوالي ٣,٥ مليارات دولار، وكان سابقا اكثر، توظف سندات عملة صعبة تعطي سنويا ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار على اساس فائدة ٧٪. ولو تم ذلك منذ عشر سنوات عندما بحث الامر في المجلس النيابي، لكننا حزنا على ما قيمته ٣ مليارات دولار، وكان سعر الذهب اعلى مما هو عليه الآن.

انا اقول ان هناك قانونا ضدها، نحن في مشكلة اساسية وهي العجز. هذا العجز، كلنا نعتبر، على ما اعتقد، ان كل المشاكل تنأتى منه، لان كل ما يتوفر لدينا يذهب لسد هذا العجز او تمويله. الآن نحن بحاجة الى افكار جديدة، نحن في وضع استثنائي، هذا الوضع الاستثنائي يجعلنا نفكر بأمور استثنائية. الان لدينا هذا القانون، اذا استعاض عن هذا الذهب بسندات خزينة بالعملة الصعبة، ايضا يكون هناك قانون يمنع المس بها، وتعطينا فوائد، اعتقد ان هذه هي احد الوسائل التي يمكن ان تعزز هذا العجز. هذه الفكرة هي للتداول، بمعنى آخر يجب ان نأخذ بعين الاعتبار هذه الافكار، وبالنتيجة فالمجلس النيابي هو يقرر ما هو الصواب. وللإشارة، فان اوروبا الساعية الى النقد الموحد تعرف اليوم ماذا يحصل في اوروبا الغربية، تسيل الآن بعضا من ذهبها لمواجهة هذا الاستحقاق، وهذه دول عريقة تعرف ماذا تفعل. افهم ان اعتراضات كثيرة ستنشأ من هذا التوجه، وافهم ان الذهب عامل بسيكولوجي فعال، ولكن موجوداته يمكن ان تشكل العامل نفسه بفعالية مستمرة، اذا كانت محفوظة ومصانة بقانون وممنوع المس بها. ثانيا: التخصصية او الخصخصة: هذا ايضا مصدر يمكن التداول فيه ويكون مصدر ايراد لمعالجة هذا العجز.

ارى ضرورة عدم المس ببعض القطاعات الحيوية لان ذلك يترك اثرا سيئا لدى المواطن في بعض الاحيان، ولكن في المقابل يمكن الاستفادة من قدرات القطاع الخاص لتطويره وتفعيله (. . .) فقطاع الكهرباء يصبح افضل ويحل كل مشاكله (. . .) والهاتف انتقلت ادارته الى القطاع الخاص في بعض الدول وصار اكثر ربحا وانتاجية للدولة، والخدمات ستكون مربحة ومفيدة اكثر.

ان القطاع الخاص كما نعلم، هو انشط من القطاع العام. وهنا يمكن ان نتعظ من نتيجة الصراع في الماضي القريب بين الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر. وما كانت نتيجة هذا الصراع. ثالثا: الاملاك البحرية: يمكن الاستفادة منها على مستويين:

أ - قانون الاملاك البحرية وما يجنيه من مردود مالي لا يستهان به.

ب - الاستفادة من جزء من ردم البحر وبيعه او استثماره او تأجيرها. ايضا هذا مصدر تمويل يمكن ان يساعد، لان المشكلة بالاساس هي مشكلة هذا العجز وما يتأتى عنه يجب ايجاد افكار ممكن ان نستفيد منها لسد قسم كبير من العجز.

رابعا: الاملاك العامة: هناك بعض الاملاك العامة لا يشكل اية فائدة للدولة فيمكن استثمارها او تأجيرها، ما يؤدي الى تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية ويوفر مدخولا كبيرا.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

ان تنفيذ بعض هذه الافكار يتيح المجال لدر اموال تخفف من عبء العجز وتؤدي لبعث الحياة في الدورة الاقتصادية فيتحسن الانتاج ويتأمن التوازن.

وهنا يجب التركيز على ان كل تطور اقتصادي سيكون ضربا من المحال، ما لم يبن على ركيزة الثقة. فالثقة هي الارضية الصالحة لكل اقتصاد متين، اذ بواسطتها فقط يمكن استعادة جزء من الكتلة النقدية اللبنانية في الخارج، وهي حسب الاحصاءات ما يزيد عن ثلاثين مليار دولار، كما يمكن اغراء رؤوس الاموال الاجنبية للعودة والاستثمار في لبنان.

ان الثقة ايها السادة هي مفتاح الحل وهي فقط تشكل الحل والمخرج. وهذه الثقة باتت بيدنا... وهي لا تتحقق الا اذا تحقق الوفاق الوطني الصحيح فيشعر كل المواطنين بأنهم جزء من هذه الدولة، وان هذه الدولة لهم ومسؤولة عنهم تهميهم وترعاهم وتشركهم في اتخاذ القرارات المصيرية... وعلى الدولة ان تقرب الجميع منها ولتكن دولة القانون والمؤسسات والعدالة والمساواة. وهذه المبادئ هي المرتجى فتكبر ثقة مواطنينا بدولتهم وتكبر ثقة اللبنانيين في ما بينهم وثقة اهلنا في الخارج بنا. ومتى حققتم ذلك تعزز وتعافى الاقتصاد بعودة رؤوس الاموال.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

بموازاة تحرك الدولة في الداخل، اكرر انه يجب الان ننسى المغترين وتقوية صلاتنا بهم واشراكهم بما تخطط الدولة لفعله، ليشعروا بأنهم جزء فاعل من هذا الوطن... وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

قبل نحو نصف قرن وقف في هذه القاعة كبيران من عندنا، هما المرحومان حميد بك فرنجية ومارون بك كنعان. اولهما ندد بـ «القاضي السمسار والموظف العبد»، والثاني قال قوله «مشهورة» هي: «ان اكبر راس بهالبلد ما يبقدر يدق باصغر بلانطون بها لدولة». كم يبقى هذان القولان ملازمين واقعنا، بعدما ضاع صالح الموظفين (وهم كثر) بطالح المحاسيب والازلام، بل كم يبقى هذان القولان ملازمين بحثنا في الموازنة وفذلكتها.

يوما بعد يوم نبتعد عن هذه الحرب المشؤومة التي دامت سنوات طويلة، ونطمح بأن يستعيد لبنان دوره الرائد ماليا في المنطقة، وبمقدار ابتعادنا عن الحرب تكبر مسؤوليتنا بتحسين سلمنا الاهلي وامنا الاقتصادي. واحساسنا بالمسؤولية نحن النواب، يحدونا لان نتناول موضوع الموازنة ونناقش، علنا بذلك نوفر بأن نعالج ذلك الخلل الاقتصادي وبحول دون تفاقم اسقاطاته الاجتماعية.

ان الموازنة المقدمة من قبل الحكومة يجب ان تسعى اكثر من أي وقت الى نيل ثقة الشعب، فبخفض العجز وبسياسة ضريبية عادلة وبضبط للهدر وباصلاح اداري شامل وبسياسة انفاقية ذكية ننهض باقتصادنا المترهل ونبعث الثقة المطلوبة للمستثمرين في الداخل والخارج ونحقق نموا وازدهارا.

دولة الرئيس، ايها السادة،

كان في ودنا لو تلقينا الفذلقة في اول جلسة للجنة المال كما هي الاصول... في أي حال انطلقت الموازنة

العامة من مصدرين اساسيين للموارد وهما: الضريبة، والجمارك. وقد بلغت تقديرات الوارد الضريبي وحده ٣١٥٠ مليار ليرة.

ولكن هذين الموردين يمكن ان يوفرا مدخولا اكبر للخرينة، لو اعتمدنا اصلاحا ضريبيا يقوم في منحها مزدوج:

من جهة تفعيل الجباية فتصل الى نحو ٩٠ بالمئة من مجمل الرقم المتوجب.

ومن جهة ثانية تعديل النظام الضريبي بشكل يعتمد جددا الضريبة التصاعدية، فلا تقتصر الاعباء على ذوي الدخل المحدود، وهذا مع العلم ان التغيرات في النظام الضريبي تؤثر سلبا على مصداقية لبنان تجاه المؤسسات المالية والاستثمارية في الخارج.

ولكن نحن الآن على ابواب اتفاقيات دولية كالشراكة الاوروبية واتفاقية الـ «GATT» وربما تكون هذه مناسبة لتعديل النظام الضريبي في لبنان واعادة النظر في هيكلية الموازنة، لا سيما وان هذه الاتفاقيات ستؤثر على الوضع المالي العام في البلد عن طريق انعكاسها السلبي على المداخل الجمركية.

ومن النظام الضريبي وزيادة المداخل، نأتي الى العجز. لمواجهة العجز يفترض تخفيض الفوائد، والفوائد تستأثر بقسط كبير من ارقام عجز الموازنة. لقد جرى فعلا تخفيض الفائدة على سندات الخزانة اخيرا، الا ان المطلوب مزيد من التخفيض في الفائدة لتحريك القطاعات الانتاجية، والعجز طبعي ما دام الهدر يبلغ مداه الكبير.

فهناك مثلا موظفون في بعض الادارات يشكلون عبئا عليها وعلى الموازنة دونما انتاجية، وهناك نقص في ادارات اخرى كأجهزة الرقابة مثلا وفي هكذا وضع، كيف ننصف الموظف العامل بحق الشاعر بالغبن ونميزه عن الموظف العبد.

كيف لا يكون عجز عندما تنفق الدولة (وهذا مثل من امثلة كثيرة) ١٨٠ مليارا زيادة على سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين؟ ومعروف ان ٢٠ بالمئة من هذا المبلغ يهدر دون طائل، باعتبار ان خمسة آلاف معلم من اصل ٢٥ الفا، لا يعملون اطلاقا، ويكتفون من الوظيفة الرسمية بقبض رواتبهم آخر كل شهر وبالضمانات الاجتماعية التي تلحق بها، فمادام لو جرى تحويل الاموال المهذورة الى دعم المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية، لا نريد ان نتكلم على الجامعة اللبنانية، لانه جرى الكلام كثيرا عليها، ولكن ايضا نستطيع الكلام من ناحية سياسية، نتمنى ان يوضع الملاك، ولا يحصل تدخلات سياسية كالتي حصلت عندما جرى تعيين المدرء، مدرء الفروع ولا يوجد شك بالغبن المالي في الجامعة اللبنانية الذي كان موجودا في الموازنة، نتكلم عن الهدر اين هو موجود وعن النقص اين يوجد.

وفي الكلام على عجز الموازنة، بين المطلوب والواقع على الارض، نأتي الى اقتراح يا معالي الوزير يساعد في التوفيق بين الموازنة في بداية السنة، والارقام الفعلية في آخرها:

اقتراحي دولة الرئيس، هو ان نقوم بمراجعة نصف سنوية لارقام الموازنة المحققة (MIPTERM REVIEW)، وذلك عن طريق دعوة وزير المالية الى تقديم تقرير نصف سنوي الى لجنة المال في المجلس النيابي تراجع فيه الموازنة وما تحقق فيها من واردات ونفقات، وذلك لتجنب المفاجآت، مثل تلك التي استفاض عنها الزملاء فيما يخص ارقام عجز ١٩٩٦ التي كانت ٣٦٪ واصبحت ٥١٪، وهنا نلاحظ ايضا ان على الموازنة ان تكون شاملة وموحدة بحيث تتم المراقبة السياسية والمالية على الصناديق التي تمول المشاريع الانمائية والمنتجة. اما عن تحصيل الجبايات فنذكر الجباية على الكهرباء التي كانت بنسبة ٣٠ بالمئة عام ١٩١٣ فقد كان مقدرا لها ان تبلغ نسبة ٨٥ بالمئة العام الماضي، حسب دراسة لمجلس الانماء والاعمار. ومع الاسف، لم يطرأ أي تطور يذكر على النسبة، وهذا امر يدعو الى التساؤل حول جهاز الجباية، والواقع الاداري عموما. وفي معرض البحث عن الواردات نتساءل، لماذا لا تدخل الدولة شريكا فاعلا في استيراد النفط ومشتقاته؟ لماذا لا يجري تفعيل مصفاة طرابلس؟ مثالا. وحديث المصفاة، ايها السادة، هو حديث مؤلم، تفوح منه روائح فضائح لا زالت تزكم الانوف... من ذلك، حديث الخزانات الذي لا يزال على كل شفة ولسان في طرابلس وكل لبنان.

دولة الرئيس، ان النفقات في الموازنة هي مجال لهدر كبير، وانفاق غير مجد. والهدر موجود في هذه الدولة من اولها الى آخرها، في اداراتها ودوائرها. وهذا واقع اسارع الى القول ان مسؤوليته لا تقع على الحكومة فقط، انها مسؤولية مشتركة نتقاسمها جميعا، وهي استمرار لنهج سياسي خاطيء افسح في المجال امام الادارة ليعشش فيها الفساد، ويتمركز فيها كل ما يستأخر نمو الوطن ونهضته.

والفساد وهو في الادارة، هو ايضا في السياسة التي تسمح بالاحتكار، والوكالات الحصرية التي تلغي جو التنافس الصحي وهو سبب اساسي في رفع الاسعار، كما هو في سياسة التوظيف الكيفي الذي يستند الى الولاء، وليس الى الكفاءة... الامر الذي يجعل الافضلية للازلام والمحاسيب دون ان ينتجوا، بل هم يشكلون عبئا ثقيل على الدولة والمواطن. ولكي لا يبقى الفساد شعارا بمناسبة وغير مناسبة، فليفضل الجميع في هذه الدولة وهذا المجلس الى اصلاح اداري فاعل اساسه ترك اجهزة الرقابة تتحرك بحرية دون تدخل سياسي. ولا بد لنا ان نذكر في هذا السياق ان الموازنة لم ترصد المبالغ الكافية لتفعيل هذه الاجهزة، نتكلم عن الموازنة ومن المهم لمعالي الوزير السنيورة وكذلك للدولة الرئيس ان يسمعا، فلنتذكر الشعار الذي نسمعه دائما وهو: ارفعوا يد السياسة عن الادارة ولنحاول تطبيقه. وبالتالي دعوا مجلس الخدمة المدنية، وديوان المحاسبة، والتفتيش المركزي، ليقوموا بواجباتهم كاملة.

وايضا... القضاء.

ولنا في ايطاليا خير دليل، حيث تصدى نفر من القضاة الفدائيين للفساد والمفسدين، ودفع بعضهم ارواحهم ثمنا، ولكنهم توصلوا الى دحر وحش الفساد، فانصرت بهم ايطاليا التي استعادت حيويتها واقتصادها، وانتعشت عملتها واصبحت مقبولة في نظام العملة الاوروبية الموحدة.

فهل نعدم نحن، في لبنان، حفنة من القضاة ينهجون هذا النهج؟ نعرف جيدا ان عندنا في النيابات العامة وفي مواقع قضائية عدة قضاة نزيهين بإمكانهم ان يندبوا انفسهم لهذه المهمة.

دولة الرئيس، اننا نحذر من محاولة السعي الى تخفيف العجز بفرض رسوم جديدة وضرائب جديدة. ان الشعب لم يعد في وارد احتمال المزيد، فأوضاعه متردية، وواقعه المعيشي يشبه الاختناق. فليبحث الباحثون عن موارد اخرى لتخفيض العجز كتلك التي لفتناهم اليها:

ضبط الهدر في الدولة، تحسين الجباية، اعادة هيكلية موازنة الدولة واعتماد الضريبة التصاعدية، وسياسة توظيف منصفة.

وبالانتقال الى منطقتنا، منطقة الشمال.

نحن نعرف ان المناطق البعيدة عن العاصمة تفتقر كليا الى المشاريع الانمائية والمنتجة التي تتولاها الدولة. وهذا يتعارض مع ميثاقنا الوطني والبيان الوزاري، وكلاهما قالا بالانماء المتوازن. يمكن الاستاذ عبد الرحمن لم يترك مجالا لمثل من الامثال التي تعطي حول الحرمان الا واعطاها، لن اكرر ولكن بالفعل فالمثل الذي تكلم عنه حول الكروم، نحن في آخر القرن العشرين وما زال الناس ينقلون الماء على الدواب، الانماء والاعمار وعدونا بالتلزييم في ١٣ الشهر، ان شاء الله يتم ذلك ونتمنى ان يؤخذ هذا الامر بعين الاعتبار، ففي الشمال بطالة كبيرة وازمة ناجمة عن ان ٢٦٠٠ حالة تهجير لم تلب طلباتهم بعد من الوزارة وصندوق المهجرين، وهؤلاء اصحاب حقوق لا يجوز اهمالهم.

ونطالب باعادة اعمار منطقتي القبة وباب التبانة، وهما منطقتان دمرتتا تدميرا شبه كامل في خلال الاحداث، نأمل ان تمد السلطة اليهما يد المساعدة، بتأمين التمويل لاعادة اعمارهما كما حصل في مطار القليعات الذي خصص له مبلغ ٥٠ مليون دولار.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

كنا نبني آمالا على السلام العادل والشامل في المنطقة. الا ان هذا السلام تأخر بسبب سياسة نتيهاو العدوانية.

وان احدا لا يستطيع ان يراهن على المدى الذي سيبقى فيه السلام بعيدا عن متناول المنطقة. لذلك فمن غير المنطقي بناء الامال العريضة على مساعدات مالية خارجية فاعلة، نثق بشدة انها لن تصل ما دام السلام بعيدا، هنا لا اريد ان يكون هناك التباس، انا بالنسبة لمؤتمر واشنطن، احب ان اكون واضحا جدا، انا من الاشخاص المتفائلين بمؤتمر واشنطن واعتبر انه اذا تابعناه يمكن ان يكون هناك نتيجة منه، وطبعاً اذا لم نتابعه وكنا منذ الآن في موقف. سلبي، منذ الآن اقول اكيدا لن يكون هناك نتيجة منه ولكنه لا يكفي وحده ليدخل لنا الاموال الكافية لاعمار البلد ما دام الوضع جامد من ناحية السلم، كما نتكلم عنه. فلتتضافر جهودنا معا، في المرحلة

الحساسية من تاريخ لبنان والمنطقة، ولنعتمد على حلول ذاتية، تمكن شعبنا من ان يظل صامدا في مواجهة تحديات المرحلة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ غسان الاشقر.

غسان الاشقر: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

ستتجاوز الموازنة فالمال المتوفر زهيد، والمال المرصود للاعمال الانشائية يكاد يعصى المناقشة، لذلك سنتكلم من وحي الفذلكة والبيان والمال الموعود.

وان في الفذلكة لسحرا، وان من البيان لسحرا، فجميل ان تكون دولتنا فصيحة، فنحن شعب متيم بالفصاحة والبلاغة، تأسرنا صياغة الكلام، طبيعتنا تتراح الى الابدية، نستسلم لمفاعيلها: للمنمنم والمديج والموشى، للتلاوين وللحواشي وللطباق وللجناس. فسبحان من فطرنا على حالنا، وسبحان من مكن منا فرسان البيان. وان في ذاك البيان لسحرا، هو التعويذة والرقية تفك اختام الابواب المرصودة، هو الامل المنشود والجنة الموعودة، فيه ما تتطلبه كل نفس رضية الامن والاستقرار والنهوض وفيه سلامة المجتمع وبناء الدولة وفيه دفع الانتاج صناعة وزراعة ومالا وفيرا، وفيه اسكان واستشفاء ورقابة، وفيه انوار المعرفة تشع من التعليم الرسمي والمهني والتقنيات والجامعة اللبنانية، وفيه اصلاح اداري ومؤسسات محصنة ورقابة وضمان واعتماد لمعايير الكفاءة، وفيه بلديات مفعلة وحفاظ على البيئة وعلى الاراضي الزراعية، ومحميات طبيعية ومناطق حرجية وشواطىء نظيفة كعين الديك وهواء عليل وماء عذب، وفيه حل لموضوع النفايات وجبالها ومكباتها والكسارات والمامل والمجارير ومياهها المبتذلة تحتاج الطرقات والمساكن والبشر والبحر واجواف الارض. وفيه حريات وديمقراطيات وانتخابات... وخبز طازج للفقراء.

نحن اذن بالف خير والحمد لله، دولتنا في تمام كمالها ودلالها انتفخ هلالها وتكور بدرا مستديرا. كبونا مرة اخرى على فراش وثير من حسن البيان واخذنا النوم المريح قبل ان يستردنا صحو ممض وقلق على ما نحن فيه. قلنا سابقا، وفي هذا المجلس بالذات: ان الزمن ليس زمنا واحدا لكل الامم، ولا هو جغرافيا واحدة، فلبنان ليس جزيرة نائية تنتظر بكسل مرور البواخر العابرة، انه في عين العاصفة، في ارض المطاحنات التاريخية الجغرافية الثقافية الفاضلة. ومأساة لبنان، هذا العملاق المقمم، هو في محاولة تلك العقول الضامرة والارادات المختلة، ومنذ الاستقلال، ان تسليخ لبنان عن جغرافيته وتاريخه وان ترعنف ثقافته وتزور انتماءه.

الزمن والموقع، نحن في زمن الصراع مع العدو الاسرائيلي، زمن يتناول لاجيال لم تولد بعد، ونحن في موقع الصدام المباشر مع العدو، وقد قام اليوم في اسرائيل يهو جديد، نبي عرقي تلمودي جديد، فطبول الحرب تجلجل، والتنين ينفث بين البيوت حقه القديم، ونحن نحبو في متاهات التصدع والضياح والتعب ولبنان يترنح على شفير طوائفه ولولا خذوة فينا في الجنوب، كنجمة البشارة، تقاوم، تنهض مشعة من امداد الازمنة المنطفئة، لكننا قاب قوسين او ادنى ونحبو الى عداد الشعوب الذاهلة المستكينة، نقول هذا يا دولة الرئيس حتى تبقى

راسخة في الازهان سمات هذا الزمن وخصوصية هذه الارض، ذلك ان كل خطة نهوض انما نستمد شرعيتها وواقعيتها من هذا الوعي العميق الشفاف للزمن والموقع، منه نستشرف المستقبل وتولد الرؤيا وتتحدد الاتجاهات وتتعين الاولويات.

ولكن اين نظامنا السياسي من كل هذا؟ اين الصيغة السياسية القادرة على اقامة دولة المستقبل وتنفيذ خطة النهوض؟

نقول هذا يا دولة الرئيس ونحن الذين الينا على انفسنا، كحزب، الا نهاون الدولة حتى يسقط هذا النظام السياسي الفاسد، فلا نعيش مرضا ولا نبرر واقعا مهنيا ولا نضفي عليه هالة من الحكمة والاخلاقية والمعقولة حيث يجب ان تكشف جوانب الزيف والخلل واللامعقول فيه.

ولكننا ارتضينا كما غيرنا ان نساعد مشروع قيام الدولة بعد ان اسقطتها الدويلات المتذابحة، وارتضينا دستوراً مشوها خرج من رحم الحرب وعبر عن قوى الامر الواقع وعصبياته المتناكدة على امل ان نتجاوز الواقع المهيمن بارساء اتجاهات دولة المستقبل ودستور المستقبل الذي يليق بشعب لبنان.

ولكننا نرى ان الصيغة ما تزال تخضع لتماوجات العلل القديمة ومفاعيلها، تتحكم بنا، تدفعنا لاختذ مسارات معارضة لمصالحنا. تعزز النظام الطائفي المذهبي، تعزز مرجعياته ونظام الحصص واقتسام المغنم ومناطق النفوذ والهيمنة، كانما العمل السياسي الرسمي هو مجرد اليات شكلية يقتصر عملها على تنظيم وضبط العلاقات وتوزيع المنافع بين مختلف التكتلات والمرجعيات في توازنات بهلوانية تحمل في طبيعتها تكوينها بذور التفجرات المتواترة المتراكمة كاللغام الموقوتة في بنية الدولة والمجتمع.

قد يتبادر الى ذهن اهل الربط والحل والى دكائرة النقل والنسخ من الخبراء والمجللين اننا نغمس خارج الصحن الاقتصادي، ونحن نقول اننا نتكلم في صميم الاقتصاد والانماء، فلا فصل بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، فلا اقتصاد ولا انماء ولا انتاج ولا طرقا فلا ازدهار ولا دولة تدوم نعمها الا في حضن اجتماعي متحد متماسك وفي ظل نظام سياسي متقدم وقادر، هذا هو الممر الالزامي لكل خطة نهوض، فالتوظيف في البنية الاجتماعية وتطوير النظام السياسي يجب ان يرافقا أي عمل اقتصادي انشائي كبير، والا تحولت التوظيفات الى غارات مالية خاطفة تقوم بها الشركات الكبرى والمغامرون والافاقون لجني ارباح سريعة تم الانسحاب من بلد يفتقر الى الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويستشري فيه الفساد.

وكيف لا نتخوف مما نحن فيه يا دولة الرئيس، في زمن تزدحم فيه التحولات المفصلية على الصعيدين الاقليمي والدولي، وامامنا فذلكات وخطط نهوض تطل حاضرا ومستقبلا، ونحن ما تزال نمتص حيويتنا واهتماماتنا التوافه والمبتذلات. فالزهور الاكبر والنشوة الاعظم هي في شطارة تتجلى في ترحيط خصم سياسي، او اقتناص منصب للمحاسب او تشبث جاهل في مركز العلم.

والفساد يا دولة الرئيس، الفساد يغرق الادارة وما فوقها وما تحتها، ينخر بنية الدولة حتى العظم، والاحتكارات ومحميات الصيد المالي وتوزيع المغام على السراري والقيان والمحظيات. فالحرامي محمي، والمرتكب محمي، والمتعدي محمي، والطائف محمي، وديوك الحيش «تصبح على مزابلها ولا احد يجرو على رمي واحد من هؤلاء بزر ورد». هذا ليس الفضاء الملائم للانماء والاعمار وللمبدعين والمهاجرين العائدين، ولا لخطه نهوض توزع على الشعب نعمها، بل هذا بؤرة تفقس الاشقياء والنصابين ومقتنصي فرص الربح السريع والمافيات على انواعها، فاعذرنا يا دولة الرئيس، ان راودنا شك او غافلنا ريب بقدرة هذا النظام السياسي على تحقيق قفزة نوعية في صالح الحرية والديمقراطية ولمصلحة شعبنا وحقه في التقدم والارتقاء والكرامة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان هذا الوضع السياسي بل هذه الصيغة السياسية لا تليق بنا ولا بشعب لبنان، انها مهينة. فالخلاص، والانفلات من اطواق دولة الطوائف والخصص والمرجعات والفساد، يكمن فينا حكومة ومجلسا وقوى شعبية مستعدة للابحار في عملية النهوض، ما من طريق اخر في هذه الظروف، ما من طريق الا في بناء المجتمع المتفاعل الموحد المنفتح الذي ترعاه دولة الكفاءة والقانون والمؤسسات فاين القوانين التي تؤسس لذلك، اين قانون الاحزاب واين قانون الانتخاب، واين منا من قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية، واين نحن من تفعيل قطاعات التربية والثقافة والاعلام والقطاعات الشبابية. لقد داهمنا الزمن والموقع، فيهود الخارج يتهيأون ويهود الداخل يتسلكون من قبورهم المكلسة وقد اعتمروا مذاهبهم وعصبياتهم واحقادهم الدهرية، انهم يطلون علينا اليوم تحت غطاء كثيف من بليغ الكلام ومنمق الالفاظ وقد غيروا حلاسهم وموهوا اشكالهم وتسترؤ بعفة كاذبة ورفعوا شعارات المعارضة والحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والسيادة، يطلون علينا كانما الناس بلا ذاكرة، والناس ترفهم طائفيا طائفيا، ونخناخا نخناخا وقد ذاق منهم هذا الوطن وهذا الشعب تاريخا طويلا من القهر والعذاب والاذلال، انهم بناءة هذا النظام، هذه الصيغة السياسية المهترئة التي ما اورثتنا الا المهانات.

نقول هذا يا دولة الرئيس، حتى تبقى راسخة في الازهان سمات هذا الزمن وخصوصية هذه الارض.

دولة الرئيس، ساتناول في موضوع الانماء والنهوض الاقتصادي نقطة واحدة اعتبرها المفصل الاساسي في عملية بناء المجتمع المنتج، وقد شدد جميع الزملاء وكذلك الحكومة على هذا الموضوع دون ان تتحدد فعلا اهميته الخطيرة. الموضوع هو المعرفة، الصرفة كمفتاح لعملية الانماء برمتها. المعرفة كاولوية مطلقة تحل محل الموارد الطبيعية ورأس المال في مبدأ التميز الانتاجي، المعرفة لا كعنصر من عناصر النهوض او عناصر الانتاج، بل كقيمة اقتصادية اجتماعية انمائية مولدة لكل عناصر الانتاج، والمعرفة كمشروع لتوزيع الثروة، ذلك ان توزيع المعرفة على جميع المواطنين هو بمثابة دفع رأسمال فعلي لكل مواطن، وتحويل المجتمع برمته الى مجتمع يخترن كل عناصر الانتاج.

اننا يا دولة الرئيس ندخل عصر الصناعات المدارة بالطاقة الذهنية، اننا ندخل عصر الطاقة الذهنية، فبعد

تراكمات طويلة الامد يشهد العالم اليوم تحولات نوعية مذهلة تطال كل النشاطات الانسانية، ففي اوائل هذا القرن كان الاقتصاد اقتصاد الموارد الطبيعية واقتصاد رأس المال، وقبلها كان اقتصاد الماء والاراضي الزراعية، فمن امتلك الماء والارض والمناخ المعتدل امتلك القدرة على التميز الانتاجي. ومن امتلك، في اوائل هذا القرن، الموارد الطبيعية ورأس المال امتلك ميزة التفوق الانتاجي، ولكن نهايات هذا لقرن تشهد سقوطا تدريجيا لكل هذه العناصر القديمة من معادلة الانتاج والنمو وتبرز المعرفة كمنبع وحيد للتميز والتفوق في عملية الانتاج.

ولكن الصرفة النظرية لا توظف الا من خلال تقنيات الافراد. لذلك نقول ان الدول التي سوف تحقق قفزة نوعية ثابتة ومتطورة في مجال النمو والنهوض الاقتصادي هي الدول التي توظف قسما كبيرا مستمرا سنة بعد سنة من ميزانياتها في قطاعات التعليم العالي والتعليم المهني والتقني وفي مجالات التدريب والتأهيل ومراكز الدراسات والابحاث والبنية التحتية، والبنية التحتية التي سوف يحسب لها حساب في المستقبل ليست فقط البنية التحتية المادية، على اهميتها الكبرى (اعني طرقات، جسور، كهرباء، ماء، الخ...) بل ايضا وبشكل اعظم، البنية التحتية المعرفية التي تقوم على المواصلات المعرفية، أي تسهيل نقل المعلومات والمعارف والتقنيات وتخزينها واستنطافها وتوظيفها في شتى القطاعات.

هذا يعني فعليا وعمليا ان الانسان المدرب في المجال النظري وفي المجال التقني هو رأس المال الثابت والالزامي الوحيد الذي نحتاجه في عملية الانماء والنهوض. ومقاييس نجاحنا، ونجاح خطة الحكومة في مواكبة المستقبل هو في مدى القدرة على استبدال العامل العادي بالعامل المدرب، والمجتمع الذي يخترن العلم والتكنولوجيا هو الذي يبني صناعات اليوم وابتدع صناعات الغد ويستطيع ان يتكيف بمرونة لا متناهية مع التقلبات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة والسريعة التي سوف تكون سمة القرن القادم ونشهد اليوم بواكيرها. ما رصدته الحكومة في ميزانياتها للمعرفة معيب، ان تحدث قفزة نوعية في مجال التنمية الفعلية هو ان نلتزم المعرفة مفتاحا لكل عملية النهوض، فأى خطة لا تكون المعرفة محورها انما تقود الى نوع من الهبات الاقتصادية، نوع من النشوة الاقتصادية مفعولها كمفعول ابر المورفين تعطيك احساسا خاطئا بالارتياح ما يفتأ ان يزول سريعا.

وحدها البيئة الطبيعية توازي المعرفة بأهميتها، فالبيئة الطبيعية هي ملك عام، هي ملك المجتمع في تعاقب اجياله، ملك هذا الجيل وملك الاجيال التي لم تولد بعد، والبيئة الطبيعية هي الحضان الذي يحيا فيه الانسان، هي مسرح نشاطاته وهي جزء منه وامتداد له كما هو امتداد لها. تسميم هذه البيئة هو تسميم الانسان، والصمت لها هو العبث بحياته ومصيره ومستقبله.

نرى دولا جار عليها الزمن فحرمها الماء والشجر والمطر، تبدع الغيم والمطر والشجر والعصافير وتدفع الثروات لتأمين بيئة صالحة للانسان، اما نحن فاننا نشهد افتراسا متوحشا للبيئة الطبيعية، فالشجر يقطع او يموت لعدم العناية، والتربة تتحلل والارض تتصحّر والانهار والينابيع تتلوث والمياه الجوفية تتسمم بفعل التسرب الهائل للمياه المبتدلة الى اجواف الارض، والزبالة ونفايات المعامل والمستشفيات تزرع كل بقعة ارض من بقاع لبنان او

ترتفع ابراج موت فوق الاحياء كما في المتن الشمالي حيث مكب برج حمود ينتصب قبلة موقوتة، يوزع امراضه وروائحه وجراثيمه على البر والبحر، ويحتاج الصيادين وزوارقهم وارزاقهم ولا من يهتم او يستجيب.

دولة الرئيس، الاهتمام بالبيئة ليس خيارا من الخيارات التي نقدم عليها او لا نقدم. حل مشكلة النفائات والمياه المبتذلة لا يطرح في بازار تضيف الاولويات، هذه اولويات مطلقة، انها من بديهيات الحياة، بل من عناصرها الاساسية، لا تحتل التأخير ولا التسويف، هي قبل الطرقات والجسور والمطارات وقصور المؤتمرات، انها بمثابة القوت اليومي والهواء والماء لانها تتناول صحة الانسان في حاضره ومستقبله، والاطار المادي الذي فيه يتنفس ويعمل ويعيش.

لذلك نطالب ان تبشر الحكومة في توفير المال اللازم للبدء في تصحيح ما افسدته عشرات السنين من الفوضى والاهمال والجهل والاجرام.

دولة الرئيس، اما في مجال الخصخصة، فاننا ننسم هما ووشوشة خفرة في دوائر الدولة حول الخصخصة، زي اقتصادي جديد نصبو الى اقتنائه. نحن نكاد ان نكون مجموعة من المعلومات والافكار للمناها من فضلات موائد الشعوب المبدعة علما وفنا وفلسفة واقتصادا، وظننا اننا باقتنائها، كما نفتني ربطة عنق، او سيارة تكون لنا ثقافة ويكون لنا علمم تماما كما ظننا انه باقتنائنا مبدأ الديمقراطية والحرية نصبح دولة ديمقراطية حرة بالفعل. نستهلك الثقافة كما نستهلك العلكة، نمضغها، نتفها، لا نبلعها ولا نهضمها، لنا معها علاقة حنكية، موز لنا معها لقاءات خارجية تزيينية لا علاقة تفاعلية ابداعية، اننا غول مستهلك، والمستهلك في صراع الامم والحضارات هالك لا محالة، مثقفونا وخبراؤنا الاشواوس، الا قلة مبدعة، يلتقطون الرائج ويروجونه، الخصخصة هي صرخة اليوم، يعتبرها البعض تدبيرا ماليا اثبت فائدته، اذن نتبناها، ويعتبرها بعض كبار المفكرين الاقتصاديين مفهوما اقتصاديا ينبع من صلب العقيدة الرأسمالية في طورها المتقدم المنفلت من القيم الاجتماعية، انه مفهوم يعكس بشكل واضح تناقضا متزايدا ومرسوما بين الرأسمالية المتطرفة وبين السلطة او أي شكل من اشكال النشاطات الجماعية العامة التي تقوم بها الدولة كما يعكس افتراقا متسارعا بين الرأسمالية والشأن العام، انها مع اقتصاد السوق بالاطلاق، هذا يعني صورة «داروينية» مرعبة لتنازع البقاء، وبقاء الاشرس، والرابح يأخذ كل شيء في صراع مفتوح منفلت من أي ضابط قيمي، الا قيمة القهر الاقتصادي للمنافس، تتغيب فيه الدولة تدريجيا، ويضمحل دورها الاساسي في توزيع الثروة وفق مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، هذا انسحاب تدريجي من دائرة الاهتمام بالشأن العام والخير العام، واحلال القيم الفردية المطلقة: «الأنا» المستهلكة الجشعة المستيحية لكل الروابط الاجتماعية الانسانية، محل القيم الاجتماعية، «النحن» المتضامنة المتفاعلة المتوحدة القائمة على الادخار والتوظيف وتأمين الرعاية اللازمة لكل افراد المجتمع.

ما يهمننا ان نؤكد عليه الآن هو ان الخصخصة هي مفهوم او تدبير له ضروراته ومستلزماته وشروطه، فهو يستلزم نظاما سياسيا قادرا ونزيها ومنتزها عن المنفعة الشخصية والفئوية، وهو يستلزم ادارة نظيفة وكفؤة للمراقبة

والمحاسبة، وهو يستلزم وعياً اجتماعياً يدفع المواطنين لشراء مؤسساتهم، وهو يستلزم تشريعات يحترمها الحاكم والمتمول، فلا يشتري حفنة قليلة من السياسيين والمتمولين المرافء الحيوية في لبنان ويتحكموا من خلالها بالقرار السياسي تماماً كما شهدنا في تجربة الاعلام، وقد نشهد في لبنان صراعات دامية حول: أي مذهب يشتري أي مؤسسة، وأي مرجعية تهيمن على هذا المرفق الحيوي أو ذاك، في عملية يقوى فيها الافراد والمذاهب وتضعف الدولة.

ودورة الخصخصة هي انها تهدد حيل الدولة تدريجياً، تنسل عافيتها وقدراتها نسلاً، تقطع تدريجياً الوشائج المتعددة بين الدولة والمجتمع، فالشركة هي التي توظف، وهي التي تطب وتضمن الشيخوخة وتقدم المساعدات المدرسية، وتسقي وتنور، وهناك من يدعي من منظري الرأسمالية المتطرفة ان الشركة هي الوطن، ولاء المواطن لها لانها تؤمن مستقبله، وشكراً.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ احمد حبوس

احمد حبوس: دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام،

أتوجه اولاً بالشكر الى الزملاء الذين ناقشوا الموازنة قبلي فأغنوا الحكومة والمجلس بملاحظاتهم القيمة.

واذ نشكر لدولة الرئيس بصفته وزير المال فذلكته، كنا نأمل ان نستلم تقريراً مفصلاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلد في بداية تشرين الثاني. لذا كان من الاجدى ان توافق الحكومة مشكورة على تأجيل المناقشة ولو لمدة ايام لتسنى لنا دراسة اعمق.

في هذا الصدد اود في سياق احترام الدستور والقوانين ان اشير الى ضرورة الاخذ باقتراحات مجلس الخدمة المدنية فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة للموظفين والنفقات الادارية، خاصة وانها تبلغ ألفاً وخمسمائة مليار ليرة لبنانية.

اما بعد، فان الموازنة العامة لاي بلد من البلدان تعكس سياسة الحكومة بصورة واضحة بتحديد اولويات المشاريع ولطرق الانفاق والمواردات بهدف الحفاظ على التوازن الاقتصادي وهو المدخل الاساسي لاي توازن اجتماعي ولاي استقرار سياسي. فالى أي مدى ستحقق هذه الموازنة التوازن الاقتصادي المطلوب؟ وهل سيتحقق هذا التوازن؟

ان من المبادئ الاساسية لاية موازنة مبدأ الشمولية والشفافية أي ان تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وجميع وارداتها من دون أي انقاص او اقتطاع او اغفال، ولا نعتقد ان الموازنة بوضعها الراهن قد استجابت لهذا المبدأ الواجب.

ولذا اعتبر ان هذه الموازنة هي موازنة تصريف اعمال حيث ان هنالك مجالس هي مركز الانفاق الاكبر في ادارات الدولة والكل يتساءل في اية ظروف تنفق.

نطالب بمزيد من الشفافية والوضوح في هذه المجالس لاعطاء المجلس التشريعي امكانية الرقابة على انفاق المال العام حسب الاصول على كل المال العام.

ان هذه الشفافية المبتغاة تحملنا على المطالبة بتفعيل الرقابتين المسبقة واللاحقة على صرف الاموال العامة وذلك عبر تعزيز دور ديوان المحاسبة وتحديث بنيته وتوفير الكوادر المطلوبة اللازمة له، ودعم استقلاليته، لتكون رقابة المجلس النيابي في مستوى الفعالية المطلوبة دون تعطيل او تأخير عمل السلطة التنفيذية وكذلك سلطات الرقابة الاخرى. تقرر الحكومة في الفذلكة بأن تغطيه خدمة الدين العام تمثل نحو اربعين في المائة من الموازنة أي نحو ٧٠٪ من واردات الدولة مما يدفعنا الى اقتراح استحداث وزارة خاصة لخدمة الدين العام تنسق ما بين الوزارة ومصرف لبنان وكل ادارة لتحسين استعمال النقد العام.

اما بشأن معدل النمو الاقتصادي نقول الفذلكة انه تراجع من ٧٪ الى ٤٪، انه رقم صحيح اذا اعتبرنا الارقام في المطلق، الا ان الموازنة والنمو الاقتصادي يجب ان يلحظ بالمقارنة مع نسبة التضخم او زيادة كلفة المعيشة، وهكذا يتبين لنا اننا في حالة تراجع اقتصادي وليس في حالة نمو.

ان الحكومة تعترف بوضوح ان العجز سيزداد في الموازنة بوتيرة اكبر من تلك المطروحة في الفذلكة من دون اتخاذ أي اجراء فعال للحد من هذا العجز او لتغطيته بموارد ملموسة وفعالة، وهي تكتفي بالقول بانها تدرك تماما الحاجة الملحة لزيادة ايراداتها من خلال اصلاح الوضع المالي، ولكنني لست واثقا من انها اتخذت التدابير اللازمة لهذه الغاية، ما حدا بي لاقتراح بعض الحلول للمساهمة كمواطن مسؤول في ضرورة المشاركة اذ انها غدت اليوم ينبوع الخلاص والنجاح للانظمة المتطورة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء،

ان بداية حل اية مشكلة تكمن اولا في الاعتراف بوجودها وتحديد حجمها لايجاد اقتراح الحلول الملائمة لها.

اريد ان اوجه لدولة الرئيس السؤال التالي:

هل تعترف الحكومة ان لدينا مشكلة حقيقية؟ هل هناك مشكلة حقيقية تعترض الوطن حاليا؟ المشكلة الحقيقية هي انه لا توجد حكومة. السؤال المطروح بعد كل ما ذكرت هو: هل تعتقد الحكومة ان لدينا مشكلة حقيقية ام لا؟

ان بداية حل اية مشكلة تكمن اولا بالاعتراف بوجودها وتحديد حجمها بايجاد واقتراح الحلول الملائمة لها، نقطة الخلاف هي: اولا هل هناك مشكلة اذا لم يتم الاعتراف ان هناك مشكلة فهذه هي المشكلة لاننا من وجهة نظرنا وفكرنا الاقتصادي نعتقد ان هناك مشكلة حقيقية، وهنا ادخل في نوع من الحوار بطريقة مبسطة.

اولا مفهوم البنية التحتية، ان مفهومي للبنية التحتية حسب القراءات المعروفة والمفاهيم العالمية هي التالية:

طريق، ماء، مجاري، كهرباء، تلفون، هذا التسلسل للبنية التحتية، هذا بالنسبة للبنية التحتية غير المنتجة. وهناك ايضا بنية تحتية منتجة، ونعني بذلك انه اذا كان للحكومة أي مكان للاستثمار مشروع تقوم به بتهيئة الماء، والكهرباء، والطرق وكل ما يلزم لتشغيل مصنع، اوتيل او أي شيء، يكون جاهزا لاي مستثمر ونقول له تفضل هذه البنية التحتية جاهزة.

اذا الخلاف على الاولويات من ناحية تسلسل البنية التحتية غير المنتجة.

الشق الثاني: البنية التحتية لم تلحظ.

الشق الثالث: وهو اساسي، وهذا هو خلافاً بالفكر الاقتصادي مع الحكومة، سأعيد ذلك يا معالي الوزير واتمني لو كنت قد سمعتني وفهمت قولي ولكن ساعيده لك. لقد قمت بمشاريع سياحية في تونس واعطتنا الدولة خيارات لعدة اماكن وقالت هذا ما هو موجود تفضلوا واستثمروا.

هذه هي الطريق، والماء، والكهرباء، والتلفون، وهذه اسعار الكهرباء مخفضة... وهذا هو مفهومنا للبنية التحتية المنتجة. البنية التحتية غير المنتجة هي لمدة ثلاثين سنة واولويات الاقتصاد تقول انه لا يمكن تمويل بنية تحتية غير منتجة بقروض قصيرة الامد وفوائد مرتفعة، هذا هو الخلاف بالفكر الاقتصادي الذي احاول ان اذكره هنا. والقول الثالث، انه تمت عملية بناء البنية التحتية بتسريع لها والتكلفة كانت اضعافا، اذا كانت هناك مضاعفات وانا لست الآن بصدد محاكمة الحكومة فقط، انا بصدد سرد ما تم حتى الآن، وحوارنا هنا هو الا يتكرر هذا ثانية. اما وقد وافق المجلس، وكان المواطن مسؤولا باعمار لبنان فلا ادخل في هذا الموضوع بالذات وارجو ألا يتكرر مرة ثانية وهذا ما سألحظه في الحلول المقبلة. واعتبر من خلال مداخلتي هذه ان حسن النية موجود عند الجميع والبريء بريء الى ان يثبت العكس، هذا هو مفهومنا. والامر الثالث، هو ان الكل لديهم الاستعداد لايجاد الحل واعود فأقول ان الحل هو اساس كل هذه المداخلة.

هل يمكن ان نصل مع الحكومة الى توافق في الفكر الاقتصادي ام لا؟

حتى من خلال الفذلكة ذكر ان الاعتماد على السياسات المالية المقبلة تعتمد على الاقتراض اولا وبعض الاعتماد على القدرة الذاتية كمساند.

انا لا أؤمن بهذا الفكر اطلاقا، هذا الخلاف من ناحية الفكر الاقتصادي لا اكثر ولا اقل، واقول ان هذا الخيار ليس للحكومة والدولة ومجلس النواب بل للشعب ايضا حيث يقتضي مشاركة كل افراد الشعب بالاقتراف الذي سأقدم به حاليا كحل، وهذا يقتضي ان يقبل الشعب اللبناني نوعا من سياسة التقشف وهذا الحل هو ما قامت به الحكومة الكندية الفيدرالية والحكومات التسع المحلية وانا بصدد ارفاق ما تم كملحق لمداخلتي.

اذا هل ستقبل الحكومة ومجلس النواب، والشعب اللبناني ان نبدأ بطرح حل يدعو الى التقشف، والى الاعتماد على قدراتنا الذاتية كوطن وكمواطنين في الداخل وفي الخارج كمغتربين، وهذا يقتضي قيام خطة خمسية على الاقل او عشرية لانجاح هذا المبدأ الا وهو معالجة عجز الميزانية.

ففي الظروف الاستثنائية تلجأ الشعوب الى الحلول غير التقليدية واتخاذ القرارات الصعبة والتي اتصورها بتبدأ بخلق مناخ استقرار سياسي واجتماعي عبر ادارة مترفعة منزهة تعمل لمصلحة المواطنين جميعا، بحيث يشعر المواطن بأنه مسؤول ايضا وله دور.

فبداية الحل تفرض تحقيق التوازن في المالية العامة، وزرع الثقة في الداخل والخارج وهذا ما سوف يمكن الدولة والشعب من الاتفاق والتصديق والتمثير أي الاستثمار وهي الوسائل التي تزيد في ثروة الاوطان.

ان استرجاع هذه الثقة بالوطن والدولة وبالمواطنين على النهوض تمكنا من تقوية عملتنا الوطنية وتخفيض نسبة الفوائد التي تشجع الممولين والشركات الدائنة الوطنية والاجنبية على الاستثمار في الحقلين العام والخاص، وعندها تلتفت الحكومة الى ارساء المشاريع الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة باعتماد سلم للاولويات وتوفير رغيد العيش وهناء الشعوب. استنادا الى ما تقدم، آخذا بعين الاعتبار قصر مهلة الدرس المعطاة للنواب اركز مداخلتي على نقطة واحدة الا وهي معالجة العجز في الموازنة أي سياسة الحكومة الاقتصادية. في أي كتاب اقتصادي يتم تحقيق النجاح في تخفيض العجز في الميزانية بموجب بندين: تخفيض النفقات العامة وتحسين الجباية، هنا نفترض ان هذا موجود، اذا قرر الشعب اللبناني والحكومة ومجلس النواب اخذ الخيار. هل نختار اعتمادنا على قدراتنا الذاتية لدفع ما علينا واعادة الثقة بلبنان واسترداد عافيته؟ او الاتكال على سياسة اخرى هي سياسة القروض وبعض الاعتماد على القدر الذاتية؟ وهنا اقول ان الاعتماد على سياسة الاستقراض - وهذا ما اراه واضحا - سيؤدي في فترة لاحقة الى بيع بعض الاصول الخاصة من ممتلكات الدولة، هناك من يسميها «خصخصة» وهناك من يسميها «املاك» يا استاذ جبران هذا هو المنطق الاقتصادي، يعني انك انت والزميل مصباح الاحدب تتكلمان بمنطق علم اقتصادي وكأنني اردد ما تقوله انت وما يقوله هو، هو قال انه بحاجة لستة اشهر لاعادة النظر مع وزير المالية اما اقتراحي فهو لثلاثة اشهر فقط، وهو يقول ان لديه المعلومات اليومية، وانا اقترح في الحالة الحاضرة ان تكون ثلاثة اشهر.

اعود واقول ان من واجبي ان اوضح انه اذا تم الاعتماد على سياسة الاقتراض فلا مجال في فترات لاحقة الا ان يكون امام المجلس النيابي طلبات بيع بعض الاصول الثابتة واعني بها الاملاك التابعة او مؤسسات عامة لدفع الديون المترتبة عليه اذ لا احد في الفذلكة أي طريقة لاسترداد الديون حتى الآن والاستدانة اكثر فأكثر ستشكل عبئا وهنا بعض الصيغ سنطرحها كحل.

- ١ - خفض النفقات والاهم هنا ترشيد الانفاق وخفض النفقات الادارية وتعزيز دور الرقابة الادارية والمالية.
- ٢ - اعادة النظر بسلم الاولويات للمشاريع الاعمارية والدعوة الى تنفيذ ما هو ممكن ومطلوب ومسموح به نظرا للاوضاع الاقتصادية المالية. «القرش السليم في المكان السليم».

وهنا لدي ملاحظة ولا احب ان تؤخذ على اساس انني لا اريد ان يكون مطار بيروت مهما بل العكس، ان مطار بيروت هو مطار العاصمة وكلنا نفتخر به.

كانت هناك دراسة مقدمة من الحكومة الكندية على اساس ان ثلاثة ملايين راكب تعتبر حدا جيدا لتنفيذ مطار بيروت وقد قدمت دراسة من الطيران المدني وكانت تقول بثلاثة ملايين راكب يا معالي الوزير انا اتكلم على اساس ان الدراسة موجودة هذا ما قدمته الحكومة الكندية ولم يقبل به، وقامت شركة «باكتيل» بالدراسة واعتمدت ستة ملايين راكبا ولا اعلم اذا دفع ستة ملايين دولار للدراسة ام لا.

ولم اكن موجودا عندما تم الاتفاق عليه ولكنني اذكره لانه في كندا. في مونتريال تحديدا احد الاشياء التي نفذت من خلال الخطة التي قامت بها الحكومة الكندية في مونتريال هو مطار ميرابيل وكانت كلفتها بين اربعة او خمسة مليارات دولار، وبعد خمسة عشر عاما قررت الحكومة الكندية اقفاله لانه يكلف الحكومة خسارة خمسمائة مليون دولار في السنة، وعندما اقول هنا انه يجب اعادة النظر في سلم الاولويات للمشاريع الاعمارية والدعوة الى تنفيذ ما هو ممكن. هل بإمكاننا ان نطلب نصف Run way عندما نقول يجب ان يكون مطار بيروت على مستوى البنية وما تم في بيروت، لان بيروت هي العاصمة والذي اقله هل نحن فعلا في هذه السنوات والايام المقبلة ان نكون بحاجة الى ثلاثة ملايين راكب حسب الاحصاءات حسب معلوماتي فانه لا يتجاوز المليون ونصف المليون حاليا.

وزير النقل: مليونان،

احمد حبوس:

هذا عظيم، بعد اربع سنوات اذا كنت تملك الاموال تستطيع ان تصرف ما تريد ولكنني اتحدث عن ترشيد الانفاق، واعطاء سلم الاولويات، فننفذ المرحلة الاولى والمرحلة الثانية وانا لا اطلب منك يا معالي الوزير ان تلغي كل شيء نفذته او أي تعهد فقط اني اعطي مثالا لان هذا الشيء من ضمن الخطة التي قامت بتنفيذها الحكومة الكندية. العمل على خفض خدمة الدين من خلال اعادة جدولة الديون بفوائد اقل ومدة اطول ويتطلب ذلك:

- ثقة العالم بالاستقرار ليس فقط الامني وانما ايضا الاقتصادي وبوجود خطط مستقبلية تعكس توجهات الحكومة التي تمكن من تخفيض الموازنة.

- وقف الاعتماد على الديون خارجية كانت ام داخلية وتنفيذ المشاريع الاعمارية وفق جدول زمني طويل الامد، يأخذ بعين الاعتبار مقدرات الدولة اللبنانية الذاتية والذي اقله هنا هو الخيار الصعب، هو خيار التقشف، هو خيار القدرات الذاتية، ولا اعني به انه اذا قبلت به الحكومة ام لا تقبل، ولكن هذا ما اعتقد يمثل حلا اذا قررنا الاعتماد على قدراتنا الذاتية، وهنا ننتقل الى زيادة الواردات.

زيادة الواردات ويتم ذلك عن طريق:

١- تحسين جباية الضرائب والرسوم، وهنا قرأت في فذلقة الموازنة ان مشروعا مع الحكومة الكندية بالنسبة لموضوع الضرائب سؤالي الى معالي وزير المالية، هل طلب المشروع فقط من اجل المعاهدة لازدواج الضريبة

مع كندا ام انه حاليا يدرس لايجاد نظام جباية جيد ومدرّوس يأخذ بعين الاعتبار كل طبقات الشعب؟
الوزير السنيورة: لم نوقع بعد أي معاهدة مع الحكومة الكندية.

احمد حبوس:

استفساري فقط يدخل من ضمن فلسفة تحسين الجباية، اذا كان فقط ليأخذ بعين الاعتبار الازدواج الضريبي، بين كندا ولبنان هذا وضع واذا كان يأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة الضريبية فهذا وضع آخر.

ويتم تحسين جباية الضرائب والرسوم من خلال تفعيل جهاز الجباية بشريا واداريا الذي يجب ان يبقى للقطاع العام وتحت رقابته، شرط ان تطبق القوانين الضريبية على اللبنانيين جميعا والميسورين منهم خاصة وهذا عكس ما يجري عادة.

ب - زيادة الانتاجية من خلال عودة القطاع الخاص والمصرفي الى موقعه الاساسي في تفعيل الدورة الاقتصادية وتحويله من دائن الى مشارك للشعب في مشاريع انتاجية استثمارية.

ج - تشجيع القطاعين الصناعي والزراعي وحمايتهما ودعمهما بشتى الوسائل والحماية الجمركية، والمساعدات والدعوة الى شراء ما هو لبناني الصنع وهنا اقول بعد حرب الخليج اصبح في اميركا والعالم نوع من Bay America Slugun نحن نقول هنا Bay Lebanese شجعوا الصناعة اللبنانية يجب ان يفتخر المواطن اللبناني انه يرتدي بزة من صنع لبناني.

د - الاسراع في تنفيذ عودة المهجرين أي عودة كل لبناني الى موقعه الطبيعي في الاقامة وفي العمل، لانه من الواضح ان المهجر غالبا ما يكون غير منتج في اماكن تهجيرهم وتكون بالتالي عودة المهجرين كعودة المهاجرين.

هـ - دعم اقترحي دعوة المغتربين للمساهمة في صندوق البلديات.

لقد تقدمت بهذه الفكرة الى معالي وزير المغتربين ان أي مغترب يتم اللقاء معه ندعوه للاستثمار في لبنان يقول لا اعتقد ان الادارة في الوقت الحالي على المستوى المطلوب ونكتفي بالقول له ادعم صندوق البلديات.

و - تشجيع الصناعة المحلية والحرف والتعاونيات لا سيما في مضماري الدواء والغذاء. . بالنسبة للبنان لا يمكن ان ينافس في أي بلد في العالم الا اذا كان هناك قيمة مضافة لاي انتاج يعني المنافسة عندنا ونأخذ مثلا الدول العربية ان كلفة المنتجات الزراعية عندنا اكثر مما هي عندهم وهذا واضح جدا. بالنسبة للتكنولوجيا الحديثة لا يوجد عندنا حاليا منافسة لاي احد يجب ان نساعد الصناعة المحلية والحرف والتعاونيات لايجاد نوع من التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص. وهنا اقول ان دور القطاع الخاص

في أي بلد هو دور اساسي، وعلى رجال الاعمال والصناعيين ان يبادروا الى اخذ دورهم الطبيعي، ان معظم دول العالم تعتمد بحوالي ٧٠٪ على الاقل من الدورة الاقتصادية على مجهود رجال الاعمال والصناعيين والمنتجين. هنا نقول هذا هو الخيار الصعب، هل يقبل اللبناني؟ هل تقبل الحكومة هذا هو الخيار الصعب، لمن لم يدك بعد. وفي حال عدم حصول أي تغيير بعد اربع سنوات سيبلغ الدين العام حوالي ثلاثين مليار دولار. وسيدفع ابناءنا هذا الثمن الباهظ.

اننا ندق ناقوس الخطر وندعو الجميع الى المشاركة في ايجاد الحال فالمسؤولية ليست فقط مسؤولية الحكومة ولن يكون الخلاص الا من خلال وقفة واحدة وحدها كفيلة بانقاذ الوطن، وفقنا الله لما فيه خير الشعب الذي نمثل وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل السيد ابراهيم السيد.

ابراهيم السيد: دولة الرئيس، الزملاء النواب الكرام،

لقد قدم الزملاء ما فيه الكفاية عمقا ودقة وبحثا في موضوع الموازنة كقانون وبنود وسياسة مالية، وقد احسنوا الاداء والتوضيح. بقي امامنا جملة نقاط لا بد من لفت النظر اليها:

بداية ونحن في اجواء شهر رمضان وفي ليلة القدر تحديدا هناك دعاء قصير وهو «ان شاء الله تبقى الترويكا مختلفة مع بعضها على طول».

الامر الآخر، اود في البداية ان اشيد واهنيء دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري على موقفه من موضوع «الترويكا» ومن موضوع الاعلام بالذات. هناك سورة في القرآن الكريم جميلة جدا تتحدث عن «اليسر بعد العسر»، وان شاء الله يتيسر موضوع الاعلام امام كل اللبنانيين فتكون هذه الجلسة بداية لاعادة حق اللبنانيين في حرية التعبير، واذا لم تنفع هذه الجلسة على مستوى النقاش للحكومة الا باعادة الاعتبار للحرية السياسية والاعلامية في لبنان لكفى فائدة لهذه الجلسة، الآية تقول: «ان مع العسر يسرا، ان مع العسر يسرا»، وفي هاتين الآيتين يتكرر العسر ويتكرر اليسر ولكن العسر يتكرر بالمعرفة واليسر يتكرر بالنكرة، وفي اللغة العربية اذا تكررت المعرفة فهي واحد، واذا تكررت النكرة فهي اثنان، فهل يغلب عسر يسرين؟

ان شاء الله يأتي اليسر في هذا الشهر ويمشي الحال كبداية وهذا امر مهم لكل اللبنانيين، والبداية والمبادرة وتحية المبادرة كما يقال في الآداب، الذي يبادر الى التحية فله ستون اجرا والذي يرد التحية له اجر واحد وان شاء الله يكون لدولة الرئيس ستون اجرا لانه هو البادئ بهذه المبادرة.

اولا، ايها الاخوة الزملاء، هناك قضايا وقوانين علمية، وقوانين الهيئة علمية، هذه القوانين غير قابلة للنقد والتحدي من الانسان وهي ككل قوانين الكون وحركة الكون كقانون الحياة والموت مثلا، حينما وضع الله سبحانه وتعالى قوانينه في الكون لم يضعها على اساس امكانية ان يتحداها الانسان ولكنه حينما وضع قوانينه في

الحياة وفي المجتمع وضعها مرنة بحيث يمكن ان يتحداها او ينقضها الانسان بارادته ومن هنا حمله مسؤولية الالتزام بهذه القوانين ومسؤولية عدم الالتزام بها.

ومن ضمن هذا القانون ان الذي يتحدى او ينقض الصيغة القانونية المتعلقة بعلاقة الانسان مع الانسان قد يتمكن من نقضها في المدى القريب لكن قانون هذه المسألة نفسه يقول لك الانسان سيتحطم اذا تحدى هذا القانون في المدى البعيد.

على هذا الاساس الصيغة السياسية لتنظيم علاقة الانسان مع الانسان يفترض ان تكون محكومة بالقوانين التي تمثل للمبادئ والفلسفة والتشريعات والقيم والاخلاق التي اذا التزم بها الانسان يكون قد التزم بالحقوق، بالافضل وبالاعدل في الحياة.

هذا الامر مطروح امام الانسان، قد يستطيع الانسان ان يقترب منه وان يتعد عنه. الله سبحانه وتعالى يقول اذا اقترب الانسان والتزم بهذه الصيغة فانه سيصل الى الافضل لكنه بارادته يستطيع ان يتخلص من هذه الصيغة، ولكن اذا تخلص فعليه ان يتحمل مسؤولية كل النتائج المترتبة عن التزامه بهذه الصيغة. طرح او توافق او قبل او فرض او بأي عبارة من العبارات، فرضت صيغة سياسية في لبنان، هذه الصيغة من اول نشأتها الى الآن لم تمر فترة الا وانتجت الازمات السياسية، وحتى الصيغة المعدلة في الطائف لم تكن معدلة في سياق آخر انما عدلت في نفس السياق خصوصا اذا أخرنا بعض البنود الاساسية التي هي الغاء الطائفية السياسية، اذا لم تلغ واذا لم يطبق هذا البند، فلن يكون الطائف عندئذ تعديلا او تطويرا لصيغة سياسية اثبتت فشلها وانما تعديلا طفيفا جدا وفي نفس السياق للصيغة نفسها. على هذا الاساس من يلتزم ومن يقبل، واذا تراضى اللبنانيون على هذه الصيغة، عليهم ان يتحملوا مسؤولية نتائجهم على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاداري، فليس هناك فصل بين الصيغة والدولة، فالدولة تنشأ بحدود هذه الصيغة، والاقتصاد ينشأ ايضا بحدود هذه الصيغة والحرية التي نريد ان نحصل عليها، نحصل عليها بحدود هذه الصيغة والديموقراطية التي نتحدث عنها في كل مناسبة هي ايضا بحدود هذه الصيغة.

فما دمنا قد ارتضينا بهذه الصيغة فعلينا ان نقبل بالحدود التي تنتجها هذه الصيغة، من هنا اقول اولاً ان تبقى الامور مفتوحة باتجاه التطوير الدائم والتغيير الدائم للوصول الى الصيغة الافضل لانتاج حدود افضل وضوابط افضل للانتاج، وهذه الصيغة ليست الشر المطلق ولا الخير المطلق، الخير فيها نسبي والشر فيها نسبي ولكنه متفاوت جدا.

ما حصل في التجربة كلها وخصوصا من الطائف الى الان، ان الذين مارسوا السلطة في اطار هذه الصيغة كان عليهم ان يخففوا ما امكن من خسائر هذه الصيغة وان يجلبوا ويكبروا ما امكن من منافع هذه الصيغة على الصعيد العام.

لكن ما حصل - وبكل اسف - ان نفس الذين التزموا بهذه الصيغة قد زادوا بخسائرها وقللوا الكثير الكثير

من منافعها على كل الاصعدة. من قال اننا غير قادرين بصيغة الطائف ان ننتج دولة غير هذه الدولة؟ ومن قال اننا في صيغة الطائف غير قادرين على انتاج ادارة غير هذه الادارة؟ ومن قال اننا في صيغة الطائف قادرين على صياغة وتحقيق مناخ للحرية اكثر من هذا المناخ الموجود ومن قال ان اتفاقا او صيغة لا تعطي مجالا اكثر ضرورة لحرية اوسع واكبر في هذا الوطن؟ من يقول ذلك؟ من قال ان صيغة الطائف لا تنتج وحدة وطنية؟ وتضامنا وطنيا؟ كل ذلك بالقياس الى ما حصل والى التجربة التي حصلت، آسف جدا ان اقول ان هذه الصيغة اعادت طرح الصيغة الاسوأ الى الحياة من جديد واعطت الاعتبار من جديد للصيغة الاسوأ في الوقت الذي نحن بحاجة للصيغة الاصل وهذا يعني اننا قد وصلنا الى اللحظات التاريخية التي تسقطنا فيها السنة التاريخية حينما نتحداها بهذا الشكل، يمكن ان تكون هذه اللحظة. من هنا، اقول على صعيد الدولة، نحن بحاجة كأى مجتمع الى دولة، بغض النظر عن النظام السياسي اذا كنا نقبله او لا نقبله، او كان عادلا او ظالما او سيئا او فاسدا او غير ذلك، كما يقول الحديث الشريف: لا بد للناس من امام تقي او فاسد.

الدولة، مرت سنوات على اساس اعادة مشروع الدولة في لبنان، ويترتب على ذلك اعباء ومسؤوليات وحقوق وواجبات، واحد من الحكومة يقول: اننا نعيش في شبه دولة، ولا اظن احدا من اللبنانيين يعتبر او يعيش شعورا او رؤية بأننا في مناخ دولة، اذا نحن غير موجودين في مناخ دولة حقيقية، فكل الاحاديث الاخرى ايها الاخوة تفاصيل.

الاساس هو في بناء الدولة ومؤسساتها. في التجربة، على صعيد صيغة الترويكا التي انتهت ان شاء الله، تلك الصيغة كانت اوضح دليل على اننا غير موجودين في اطار الدولة.

الوضع الاداري، ايضا يدل على ذلك، اجهزة الدولة ايضا تدل على ذلك. اكثر من هذا، اريد ان اقول كلاما يا معالي الوزير، حينما يتحدث وزير الاعلام بالوكالة او وزير الاعلام الاصيل عن الجباية وعن الضرائب، يا دولة الرئيس، ايها الزملاء، لتتحدث بصراحة، كيف ينظر المواطن الى الدولة، ما هو مفهوم الدولة عن المواطن؟ هل، واقول بصراحة، ان الدولة هي اشبه بمشاع يتقاسمه من فيها، ويحاول ان يشاركهم من في خارجها.

في مفهوم المواطنين وفي مفهوم الناس، ليس هناك أي احترام للمال العام، ليس هناك احترام، اذا نقوم بدراسة للمواطنين من خلال ممارسة المسؤولين اولا ومن خلال ممارسة اجهزة الدولة ثانيا، ومن خلال الثراء الفاحش، ومن خلال الرشاوى ومن خلال الفساد، من خلال كل ما يحصل في هذه الدولة امام مرأى وسماع من كل مواطن وهو على تماس مباشر من هذه الألاعيب يوميا، بعد ذلك نقول للمواطن عليك ان تدفع ضرائب، لا تنهز من دفع الضرائب ولا تنهز من دفع الرسوم. كيف نبني مواطنا يحترم المال العام، هذا الامر، بكل صراحة غير موجود، وتحمل مسؤوليته الحكومة اولا، بعد ذلك كل المؤسسات. سأذكر امامكم نصا للامام علي (ع) ورد في نهج البلاغة وهو كتاب ارسله مع مالك الاشر واليه على مصر فعندما ارسله الى مصر ارسل معه كتابا

هو اشبه بنظام الحكم، قال «ثم انظر في امور عمالك، فاستعملهم اختبارا، ولا تولهم محابة، واثره، وتوخ منهم اهل التجربة والحياء من اهل البيوتات الطالحة، فانهم اكرم اخلاقا، واقل في المطامع اشراقا، وابلغ في عواقب الامور نظرا، ثم اسبغ عليهم الارزاق، فان ذلك قوة لهم على استصلاح انفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت ايديهم، وحجة عليهم ان خالفوا امرك او سلموا امانتك، ثم تفقد اعمالهم وابعث العيون من اهل الصدق والوفاء عليهم، فان تعاهدك في السر لامورهم خدوة لهم على استعمال الامانة، وتحفظ من الاعوان، فان احد منهم بسط يده الى خيانة، اجتمعت بها عليه عندك اخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا، فبسطت عليه العقوبة في بدنه، واخذته بما اصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة»، هذه مبادئ بناء دولة، نحن لسنا كذلك.

ثانيا، في موضوع الحرية، نحن لسنا في دولة وخصوصا في لبنان، ان مساحة الحرية تضيق علينا يوميا بشتى المبررات وافظعها، امام أي احتجاج لحركة محقة اجتماعية، او مطلبية، او معيشية، او سياسية، او طلابية او استراتيجية، امام اية حركة من هذا النوع، العنوان المعروف: ان هذا تهديد للامن الوطني، وعلى اساسه تقمع الحرية، وكأن الذين وصلوا او وصلتهم الاقدار الى مواقع السلطة، يحسبون ان الدنيا كلها بالف خير ما داموا هم بمواقعهم، وان النصر قد تحقق، والمستقبل وصلوا اليه، وكذلك السعادة، والامن، والاستقرار، والحرية، كل هذا مؤمن ما داموا هم في السلطة.

المشكلة تبدأ حينما يخرجون من هذه السلطة. الموضوع الآخر، كان يتكلم عنه الاستاذ الحبيب الذي تحفنا بهذه الكلمة الجميلة، والذي قال، بأن كل شيء في لبنان مؤمن، ولكنه نسي، ليس معه خبر، وهذا حدث امس كما اعتقد، نسي ان الحكومة حررت الجنوب وهو ليس لديه خبر، الجنوب لم يتحرر والحكومة بالاضافة الى كل الانجازات حررت ايضا الجنوب، ونحن لسنا لنا علم بذلك.

على الصعيد الاستراتيجي والمقاومة، ابدأ بالايجابي وليس بالسلب، ابدأ بما تحققه المقاومة في جنوب لبنان والبقاع الغربي، من قدرة وتفوق ورفعة وعلو وبطولة وشجاعة وانتحار، وما تحققه في ساحة العدو، في تركيبة العدو العسكرية، والسياسية، والامنية، الى حد ان العالم كله يسمع: ليس هناك مشكلة مع المقاومة الا عند امريكا واسرائيل، وليس هناك مشكلة لاسرائيل وامريكا الا هذه المقاومة، هذه المقاومة التي استمعتم الى كلام رئيس وزراء العدو الصهيوني حولها امس، وهذا كلام سبقه اليه آخرون من قبله امام اية عملية نوعية ضد الجنود الصهاينة يلجأ الاسرائيلي الى اتهام، وتحميل المسؤولية الى ايران اولا، وثانيا سوريا، سوريا تتحمل مسؤولية هذه العمليات.

هذا الكلام يدل على جملة اشياء: ان المقاومة قوية، وان المقاومة متفوقة وانها تزعج وتؤذي العدو، صحيح، وتدل على ان اسرائيل في مازق، وانها مربكة، ايضا صحيح، وتحمل ايران وسوريا المسؤولية من اجل التحضير لأي عمل عدواني ضد ايران وسوريا في المستقبل، ايضا صحيح، وهنا اقول: اننا نفتخر بموقف الجمهورية

الاسلامية تجاه قضايا لبنان المحقة، وخصوصا في تحرير الارض من العدو الصهيوني المحتل، وصحيح اننا نشيد ونفتخر، بموقف سوريا حافظ الاسد، الداعم والحامي لهذه المقاومة في جنوب لبنان والبقاع الغربي، لكن هذا الكلام الذي يصدر عن الاسرائيليين يريدون ان يقولوا من خلاله شيئا آخر، يريدون ان يقولوا ان المقاومة في لبنان ليست لبنانية، هي مقاومة ايرانيين او مقاومة سوريين، انني اطمئن نتانياهو والامريكيين ان المقاومة في لبنان، هي مقاومة اللبنانيين، مقاومة اللبنانيين مقاومة اللبنانيين. الامر الآخر الايجابي، هو حدود الموقف السياسي الاعلامي للحكومة الذي تطرحه في كل مناسبة، في مناخ سياسي اقليمي مفهوم، هذا ايجابي، الايجابي الآخر هو التضامن اللبناني على المقاومة، الذي لم يحصل حقيقة ولا فعلا في تاريخ لبنان الا في حرب نيسان ضد لبنان واللبنانيين، لقد حققت المقاومة وحققت العدوان الصهيوني على كل لبنان لحظة الوعي ولحظة الوحدة ولحظة التضامن التاريخية وكان من المفترض ان نستفيد من هذه اللحظة لنعتبرها بداية حقيقية لتأسيس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين ولتأسيس الوطن من جديد، مع كل اسف هذا الامر لم يحصل، نستطيع ان نقول ان الشعب اللبناني، خياره هو الدفاع عن الارض، خياره هو تحرير الارض والوطن. وهنا انني ادعو بكل اخوة وصفاء ومحبة، بصفاء شهر رمضان، وبمحبة شهر رمضان، ادعو كل اللبنانيين الى ازالة كل الغبار وكل الحواجز وكل السدود التي اصطنتها السياسة فاصلا بين الشعب اللبناني كله وبين المقاومة، فان اللبنانيين كلهم مقاومة، وان المقاومة كلها هي اللبنانيون، لكن المؤسف وهنا اقول للحكومة، المؤسف ان موقف الحكومة من المقاومة موقف سياسي وليس خيارا وطنيا.

لم تلتزم الحكومة بالمقاومة خيارا، واغرب من ذلك ما يصدر عن بعض المسؤولين يقول فيه انا مع المقاومة ولكنني ضد المقاومين، كيف يمكن ان يفصلوا في الموقف الدقيق بين المقاومة والمقاومين، هذا اغرب ما يمكن ان يسمع وكأننا نريد ان نقول موقفا نصفه وطني، والنصف الآخر لحساب الدول الاجنبية.

على هذا الاساس اسال الحكومة ما هي الاشياء التي فعلتها فيما يخص المقاومة، واهم نقطة في هذا الموضوع هو حماية المدنيين، ان المقاومة استطاعت ان تفرض تفاهم نيسان، وتفاهم نيسان الايجابي فيه انه حمى بنسبة اكثر من السابق تعرض المدنيين للعدوان الصهيوني، لكن لم تكمل الدولة مسؤوليتها في هذه النقطة، بكل صراحة اعتبر ان الدولة قد فوضت مسؤولية حماية المدنيين الى لجنة المراقبة وكأنه انتهت مسؤولية الدولة السياسية، الدبلوماسية، الاعلامية، المؤتمرات، التحريك، الشكاوى، كله انتهى امام لجنة المراقبة، وبالعكس فان أي جندي محتل، مرتزقا، صهيوني يقتل على ارضنا تقوم الدنيا ولا تقعد من خلال الصهاينة، المقاومة كبيرة ايها الاخوة بين مسؤولية، بين خيار اسرائيل في احتلال لبنان وبين خيار الدولة عندنا في مواجهة هذا الاحتلال. الامر الآخر، آسف ان اقول، ان الدولة هي اشبه بهيئة اغاثة، فيما يخص المقاومة، وآسف ان اقول انها اشبه بمنظمة الصليب الاحمر او الهلال الاحمر كل شغل الحكومة امام الشهداء، امام الجرحى، امام الاسرى، امام الخراب، امام الدمار الذي يحصل، انه يوجد هيئة اغاثة تعطي الاموال، يوجد اعتمادات تعطى لمجلس الجنوب. اذا استشهد احدهم يدفعون لذويه ٢٥ مليوناً، انتهى الموضوع، وكأن ما يحصل في جنوب لبنان هو زلزال طبيعي او اعصار نطلب من

خلاله المنظمات الدولية ومنظمات الغوث ان تعطي لهؤلاء الناس مساعدات من الخيم والمواد الغذائية ولا ادري ماذا وماذا يريدون ان يرسموا صورة لذلك الشعب الشريف والصامد الذي يرسم ويكتب العزة للامة وللانسانية بدمه وصموده وبجراحاته وبأسره. يريدون ان يقولوا انه جائع من جملة الجائعين في افريقيا والصومال، هذه ليست الصورة الحقيقية.

ان اولئك الناس اثبتوا ويقولون لكل العالم ان من اراد ان يتعرف على صورة لبنان، صورة لبنان يرسمها اولئك المقاومون ويرسمها كل الشعب اللبناني المتضامن مع هذه المقاومة، وليست صورة لبنان تؤخذ لا من الخيم ولا من الافلام ولا من الاذاعات ولا ما اشبه ذلك، وتؤخذ من تلك المشاهد.

الايجابي الآخر والكبير هو تلازم المسار بين سوريا ولبنان ومعاهدات الاخوة والتعاون، والاتفاقات بين سوريا ولبنان الى حد اننا وصلنا الى مرحلة من الوعي السياسي ايضا، نستطيع ان نقول من خلاله ان لبنان بشكل عام، لبنان قوته في ذهن اللبناني، قوته هي مع سوريا، وان قوة سوريا هي مع لبنان وليس هناك بعد في لبنان قوى يمكن ان تكون ذات شان او ذات اهمية نخاف ان تهدد هذه العلاقة او هذا المناخ او هذا التلازم.

ولقد احسن لبنان حينما وقف الموقف الذي منع في اية فرصة وفي اية مناسبة كل المحاولات الاميركية - الاسرائيلية لفصل لبنان عن سوريا في المسار.

وفي هذا السياق اعتبر ان ما جرى في واشنطن، في مؤتمر اصدقاء لبنان على المستوى الاقتصادي والمالي وما اشبه ذلك، لا اريد ان ادخل في هذا الموضوع، ولكن اريد ان اقول انه من نكتة العصر ان نقتنع او ان يأتي احد ليمارس او يفرض علينا قناعة بأن امريكا بدأت تأخذ موقفا من اجل مصلحة لبنان والعرب، وانه ليس هناك نوايا سياسية، وانني اعتبر ان هناك امرين سياسيين في مؤتمر واشنطن: الامر الاول، هو العمل ولو ببطء من اجل فك المسار اللبناني - السوري اذا استطاعوا لذلك، والامر الثاني، ليؤكدوا للمشروع في لبنان وللخطة التي قامت على اساس التسوية، يؤكدوا من جديد ان من يحاول، وان من يشكك ومن يعتبر ان المناخ السياسي الدولي والاقليمي فيما يخص التسوية لم يعد قائما في هذه الخطة، عليه ان يعرف، ان هذا المناخ يراد انتاجه من جديد في لبنان، هذا هدف سياسي آخر. وهنا اقول واحذر والفت النظر، واسلط الضوء بأن الذين اعتمدوا على مشروع التسوية وعلى العبارات التي استعملت في البيانات الوزارية السابقة، الذين اعتمدوا على مشارف المرحلة المقبلة، والذين اعتمدوا على نيسان فقدوا المناخ وفقدوا الوسائل.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الاكارم،

لسنا مضطرين ان ندفع ثمن نجاح كيفما كان في لبنان. امريكا التي ظهرت انها معنا، النكتة ان امريكا مع العرب، التي تقف مع اسرائيل وتدعم اسرائيل وتهيء وتحضر اسرائيل للمرحلة المقبلة وتجهز اسرائيل بكل السلاح وبكل المال، نريد ان نصدق انها مع لبنان ومع العرب التي تهدد ايران والتي تهدد سوريا والتي تهدد السودان الان وستهدد غيرها بعد ذلك نريد ان نصدق انها مع لبنان ومع العرب. اغرب من ذلك ان تصدق نحن

في لبنان هذه المقولة، نحن امام مرحلة تمثل رؤيا سياسية. اسرائيل اليوم، الحرب مأزق لها، والانسحاب من جنوب لبنان والبقاع الغربي مأزق لها، وقبولها بالتسوية وبشروط التسوية المطروحة مأزق لها، وقبولها بالامر الواقع الآن مأزق لها، لم تمر فترة على الكيان الصهيوني يعيش فيها هذا المأزق كما الان وهذا سببه الرئيسي ليس ضعف امريكا وليس ضعف اسرائيل، سببه الرئيسي قوة لبنان وقوة سوريا، ولو لم يكن لبنان قويا لما امكن ان يحصل لاسرائيل هذا المأزق، ولو لم تكن سوريا قوية لما امكن ان يحصل ايضا هذا المأزق.

من هنا اعتبر ان الحديث عن المقاومة ليس حديثا عن الترف، ليس حديثا عن حزب، ليس حديثا عن طائفة، عن مذهب، عن منطقة، الحديث عن المقاومة هو حديث عن فعل القوة للبنان، وعن فعل القوة لسوريا ولكل العرب الاشراف ولكل انسان شريف في هذا العالم، واستغرب النقاشات والحوارات والمحاضرات التي تتساءل عن جدوى هذه المقاومة في التحرير وفي غير التحرير، هذا يقول يمكن ان تحرر المقاومة ويمكن ان لا تحرر، ونختلف على هذا الموضوع في السياسة وفي الاعلام، وننسى ان المهمة التي تؤديها المقاومة هي ورقة مهمة، هي القوة، هي صناعة القوة، صناعة التفوق، الرفعة والعلو، وغير ذلك فليفعل الآخرون، فليفعل الاعلام، فلتفعله الثقافة، فليفعله الفكر، فلتفعل السياسة، فليفعل المال.

كل ذلك لم يحصل، لماذا؟ اذا جمعنا الاعلام وجمعنا الثقافة وجمعنا المال وجمعنا السياسة المتداولة في لبنان، فهل يعتبر احد منا ان مستوى الثقافة المطروح، ومستوى السياسة المطروح، ومستوى الاعلام المطروح يصنع مجتمعا قويا في مستوى التحدي للاطماع والاطار الصهيونية في المستقبل؟ هل يصنع انسانا بحجم هذا التحدي، هل يصنع ارادة وطنية بهذا الحجم، او يصنع انسانا مهزوما ومجتمعا مهزوما وماجنا على شاكلة الخيم الفاسدة الماجنة التي يصنعونها باسم الدين وباسم شهر رمضان.

هناك خيمة رمضانية لمقاوم ينتج ويصنع مجتمعا مقاوما، وهنا خيمة ماجنة، تصنع مجتمعا مهزوما، ضعيفا، ماجنا في هذا الوطن.

نحن نريد ان نحدد ماذا نريد؟ نريد مجتمعا من هذا النوع او نريد مجتمعا من ذاك النوع؟ هذا هو الخيار، ماذا تفعل الحكومة في هذا الصدد، اظن لا جواب على هذا الموضوع. اخيرا، في موضوع الاعلام، وفي موضوع الحريات، يا دولة الرئيس، هذا الكلام لك، ان الرحلة التي بدأت كانت تضع اللبنانيين امام مستقبل مجهول، بدأت الرحلة في تنظيم الاعلام، وكنا نخاف ان يصل هذا الامر الى الصحافة، الى قانون الاحزاب والجمعيات في المستقبل، اذا اردت ان تقف امام الاعلام حتى يكون الاعلام وطنيا وحقا لكل اللبنانيين نحن معك حتى تكون الحرية السياسية والعمل السياسي حق لجميع اللبنانيين ايضا.

وهذه مهمة ليست بسيطة، وقانون الانتخاب للبلديات او الانتخابات النيابية ايضا نحن معه حتى يكون قانونا يمارس اللبنانيون فيه حقهم الطبيعي في الاختيار، ونحن معك في التقسيمات الادارية، وفي اللامركزية الادارية، حتى تأتي القوانين وطنية بعيدة عن مصالح السياسيين والرؤساء. على المستوى المطلبي، اسمح لي يا

دولة الرئيس ان اذكر فقط، بان منطقة البقاع وخصوصا بعلبك - الهرمل، الانسان فيها قديم وشخصيته كما يقول الامام علي (ع) من نمط الشجرة البرية التي هي اصلب عودا، هاماتهم شهاتهم، كرامتهم بحجم صلابتهم، ارضهم واسعة وغنية، الانهار: العاصي - الليطاني في البقاع، الينابيع: نبع العاصي ونبع الليطاني، ينابيع الهرمل، اللبوة، اليمونة، عيون ارغش، والعيون والينابيع في البقاع الغربي ورأس العين وينابيع بعلبك. الاثار: قلعة بعلبك، المعالم الاثرية في بعلبك، نحلة، قصرنا، نبحا، راشيا، عنجر، كلها آثار في البقاع، مع كل ذلك كانت الحرب وكانت الفوضى وكانت المخدرات، وكان كل شيء، حصل ان اخذت الحكومة قرارا هاما وياخذت قرارا صحيحا في الموقف وشيئا في الخلفية.

لا نستطيع نحن كمسؤولين، لا يستطيع احد منا ان يقول للناس ازرعوا مخدرات والحكومة تعرف ذلك، لا نستطيع، وهي محرمة وغير مقبولة بأي شكل من الاشكال، ولا تستطيع الحكومة ان تحسبنا في هذا الموضوع، لكن لمصلحة من اتلفت المخدرات، هل اتلفت من ضمن برنامج اشترك فيه لبنان والامم المتحدة واميركا وفرنسا واوروبا ولا اعرف من، والقول انه يوجد في لبنان مخدرات، وعلى هذا الاساس المطلوب التعاون الدولي من اجل انهاء هذه الزراعة في البقاع.

هذا كان يفترض ان تقدم هذه الدول والامم المتحدة الدعم الكافي مع لبنان، لمساعدة هؤلاء المواطنين على التخلي عن هذه الزراعات كما حصل وان فعلت ذلك الامم المتحدة، وفعلت ذلك امريكا مع كثير من الدول الكبرى التي لها علاقة استراتيجية معها الان، وتأخذ من امريكا الاموال ومن الامم المتحدة الاموال، وما تزال تزرع المخدرات، حصل ائتلاف للمخدرات وترك الناس في العراق دون أي برنامج بديل، هذا يعني ان الاجراء كان لارضاء الدول الخارجية وليس من اجل مصلحة المواطنين، ومع ذلك زرع الناس البطيخ، لدى الاستاذ مروان البطيخ، زرعوا البندورة، تركوا البندورة لان الصندوق صار يباع بألف ليرة، زرعوا المشمش، بعض التجار ينتظرون اللحظة التي يسقط فيها المشمش على الارض ليقولوا نحن نشترى منكم الكيلو ب ٢٠٠ ليرة، والمشمش يا اخوان ليس موجودا، الا هناك، وانتاج المشمش هو بنسبة قليلة قياسا للبنانيين، وليس من حاجة لتصديره الى الخارج اصلا، ومع ذلك هو يموت، والناس يموتون الآن المشمش. التفاح كان يباع الصندوق منه ب ٥٠٠ ليرة قبل ثلاث سنوات او بألف او الف ليرة، زرع الناس في البقاع كما يعرف الجميع الفاكهة، واخيرا كان موسم العنب وحصل ما حصل في موضوع العنب، زرع الناس الدخان فقامت اقامة الحكومة، كيف يزرع الناس الدخان بكثرة، حسنا تركوا زراعة الدخان، لكنهم زرعوا البندورة قبل الدخان فلم يصلح الحال، زرعوا عنب قبل الدخان ايضا لم يصلح الحال، لا تأخذ الحكومة لان الانتاج كبير ولانه ولانه... وليس معنا مال.

ننظر الى الموازنة، نجد في الموازنة لا ادري ١٠٠ مليون لحديقة القصر الجمهوري، لا ادري كم ١٠٠ مليون لحديقة القصر الحكومي، لا ادري كم ١٠٠ مليون للحديقة الفلانية وسواها...

كنا في لجنة المال والموازنة نناقش موضوع الطائرة الاطفائية التي يمكن ان تأتي الى لبنان، مدير عام وزارة

المالية يقول، هل هذا تقشف؟ نريد ان نشترى طائرة؟ ان نشترى طائرة لنطفىء الاحراش التي يمكن ان تحترق في الصيف، ماذا قلنا له؟ قلنا له كل شجرة صنوبر في لبنان تساوي اربع طائرات، وهم تعودوا على حرق وقص الاشجار مثل الذين قصوا الاشجار في بعلبك والتي لا فرق بينها وبين اعمدة قلعة بعلبك، ايضا هذه الاشجار ذهبت.

هنا لا يوجد هدر، بل اولوية، ولكن لا اولوية للفقراء، المساكين، الجائعين في البقاع الذين يريدون مقابل الدخان عندهم.

بعد ذلك اتى موضوع الاستثمار، ذهبوا الى واشنطن والى اوروبا ولا ادري ايضا الى اين يذهبون، ويحصل استثمار، ويشجعون المستثمرين. انا اسأل الحكومة، هل شجعت استثمارا معينا في منطقة البقاع؟ على مستوى الصناعة او على مستوى السياحة او على مستوى الزراعة؟ هل شجعت احدا من المستثمرين؟ لا، كل الاستثمار كان موجودا في بيروت، وكل المشاريع في بيروت من اوتوسترادات وجسور، وانا من خلال الموجودين في الحكومة، اطلب الى رئيس الحكومة، ان يوسع الجسور في بيروت اكثر، لو يتم توسيعها لتستوعب النازحين الفقراء من القرى والارياف في المستقبل، لانهم يريدون المكوث تحتها في المستقبل.

بالنسبة لسد العاصي، والمياه، الخلاف بين لبنان وبين سوريا بالنسبة لموضوع المياه انتهى. ماذا؟ هل ستبدا الحكومة بوضع اعتمادات لما يخص سد العاصي ام لا؟ السدود، نحن نريد سد العاصي، والسدود الترايبية واقنية الري ونريد التشجيع للتصنيع الزراعي في البقاع، وحماية الانتاج وتأمين السوق لهذا الانتاج، اذا لم نفعل ذلك نكون هنا نبنى مدينة يسكنها الفقراء وهذا يعني اننا نريد ان نحول قسما كبيرا من هؤلاء المواطنين ليكونوا في خدمة اصحاب الراسمال الكبير في هذا الوطن. لدي كلمة صغيرة فقط للوزير السنيورة، يا معالي الوزير، في الموضوع الصحي، اثناء بحث موازنة وزارة الصحة، اضيفت عملية «البالون» لتغذيتها من قبل الوزارة، انا اقترح ايضا اضافة كلفة فحوصات عملية زرع الكلى، لقد تكلمت مع معالي الوزير وقال لي ان ا طرحها ليوافق هو عليها، وشكرا.

نائلة معوض: كلمة صغيرة بالدولة الرئيس،

دولة الرئيس، اريد ان اقول فقط كلمة لسماحة السيد، عندما كان يتكلم عن شهداء المقاومة، ان الذين استشهدوا مع الرئيس معوض لم يتلق ذووهم أي ليرة او أي تعويض من الدولة.

الرئيس: والآن، ارفع الجلسة الى غد الساعة العاشرة صباحا.

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ليلا.

جلسة ١٩٩٧/٢/١ صباحا

الرئيس: نتابع الجلسة،

الكلمة للزميل الاستاذ ميشال فرعون.

ميشال فرعون: دولة الرئيس، زملائي النواب،

نناقش اليوم مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٧، والذي سبق للجان النيابية المختصة ان ناقشته وادخلت عليه بعض التعديلات بشكل أبقي العجز ضمن الحدود المقبولة حفاظا على الاستقرار المالي، اذ لم يتخط العجز الملحوظ لا يتخطى الارقام الموضوعه في الموازنة خلال السنة الحالية.

ان مشروع الموازنة الحالية هو استكمال للموازنات السابقة، التي يتضمن معظمها الاجور والديون العامة، فالارقام الملحوظة اصبحت من الثوابت في الموازنات تحول دون امكان ادخال تعديلات جذرية على تركيبة اية موازنة جديدة. والتعامل مع هذه الارقام من جانب الوزارات اصبح الحد الفاصل لتحسين الانتاج في القطاع العام بالقدرات المتوافرة الامر الذي يتطلب اعادة تنظيم بعض الوزارات بارساء الاصلاح الاداري ومحاربة الاهدار والفساد «المرضان الوطنيان» وتفعيل اجهزة المراقبة وتحسين الايرادات وكل هذه الامور تحوز على موافقة معظم السياسيين والاقتصاديين في البلاد.

دولة الرئيس، زملائي النواب،

تجدر الاشارة الى وجود تقرير سنوي يشكل عنصرا اساسيا لسياستنا المالية والاقتصادية، هو التقرير الذي يصدره مجلس الانماء والاعمار الذي يتابع اعداد وتمويل وتطوير مشاريع الاعمار والبنى التحتية، كما اطلعنا من آخر تقرير وصل الينا قبل اسابيع. وان الارقام الواردة تؤثر على الموازنة السنوية للدولة، في مجالات عدة منها انمائية ومنها ما يترتب على الموازنة السنوية من دفع فوائد لهذه الديون، ومن خلال ما تقدمت به، ارى من الضروري ان تعد وزارة المالية موازنة خمسية تشمل موازنة السنة الحالية وتمويل مشاريع البنى التحتية والمصاريف والايادات الناتجة منها، اي موازنة شاملة تتضمن الانفاق العام والواردات على المدى المتوسط في البلاد.

اذا انجزت هذه الموازنة الناتجة من دراسات مفصلة شاملة، ستتكون عندنا رؤيا صحيحة عن تطور وضعنا اقتصاديا وماليا على المدى القريب والمتوسط. فمن المهم ايضا ان نستكمل هذه الصورة خلال سنة ١٩٩٧ الخطة الاجتماعية الشاملة وفق مشروع حكومي متكامل على فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات، خصوصا في ما يتعلق بتحديد السياسة الصحية واحتياجاتها المالية والسياسة التربوية الطويلة المدى والسياسات السكنية وكل المشاريع الاخرى ومنها ضمان الشيخوخة وتنمية المناطق اللبنانية كافة، وبذلك تكتمل عندنا فعلا الرؤيا الشاملة عن كيفية النهوض الاقتصادي والاجتماعي في السنوات المقبلة. انه موضوع صعب لكنه ضروري، وفي رأيي تستطيع حكومة الرئيس رفيق الحريري تنفيذه، وتفسح في المجال للمجلس الكريم لتحمل مسؤولية مناقشة هذا المشروع

ضمن حاجات التمويل والامكانيات المتوافرة ومعايير سليمة للديون وطمأنة اللبنانيين على صحة سياسة الدولة المستقبلية وانعكاساتها على تحسين وضع المواطن، كذلك التأكيد للمؤسسات الاقتصادية اللبنانية والعالمية ان سياسة الدولة تؤمن نهوض لبنان الاقتصادي والاجتماعي وسط التنافس الشديد الذي يشهده العالم في هذا المجال.

دولة الرئيس، زملائي النواب،

ان الحكم على السياسة الاقتصادية للدول المتطورة يبنى ايضا على قدرة هذه الدول في الحد من البطالة والمشاركة في التطور الاقليمي. في ما يخص المشاركة في التطور الاقتصادي الاقليمي، اشير الى ضرورة الاستمرار في تطوير العلاقات الاقتصادية مع سورية، ومن ثم مع محيطنا العربي، كذلك تعزيز الاتفاقات بين البلدين على الصعيدين السياسي والاقتصادي مما يشكل قفزة نوعية مهمة في سياسة تطورنا على الصعيدين المحلي والاقليمي. وهنا يجب ان ننوه بالجهود التي بذلتها الحكومة وكل وزارة على هذا الصعيد وما زالت تبذلها، كذلك التنويه بالجهود التي بذلها الرئيس الحريري في واشنطن والتي نأمل منها انعكاسات ونتائج ايجابية على التطور الاقتصادي في لبنان.

اما في ما يتعلق بموضوع البطالة، فلا نستطيع الا ان نبدي اسفنا من النقص في الاحصاءات الوطنية الدقيقة المتعلقة بنسبة البطالة في لبنان، كذلك من فقدان خطة واضحة للتوظيف. من هنا اؤكد على ضرورة انشاء وكالة وطنية للتوظيف بالتعاون مع غرفة الصناعة والتجارة ووضع هذه المشكلة الاجتماعية على رأس اولويات الدولة. على رغم ان البطالة تشكل هاجسا عند السياسيين وبشكل خاص عند الدولة التي باشرت سياسة فاعلة في هذا الشأن لا سيما تشجيع الشركات الصغرى والوسطى والتعليم المهني والتقني مما يعتبر خطوة مهمة على طريق مكافحة البطالة. فاننا هنا ندعو للتركيز على هذه المشكلة الوطنية في السنوات المقبلة كما ندعو الى حوار دائم وبناء مع النقابات العمالية يستمر ولا يتوقف لنتمكن دائما من معالجة المشاكل المطروحة والطائرة دون تشنجات اذا استطعنا تلافيها.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

نسمع اليوم كثيرا من الكلام على خصخصة بعض المؤسسات العامة، او المشاركة بين القطاعين العام والخاص في ادارة بعض هذه المؤسسات، ان هذا الامر هو قيد البحث في اكثر البلدان ويحتاج الى الدقة والوضوح. اننا ندعو لانشاء جهاز رسمي لمراقبة كل شركة تنحصر مهمتها في ادارة بعض مؤسسات الخدمات العامة، منها قطاع التنظيفات والنقل المشترك وجباية الكهرباء وغيرها، ومهمة هذا الجهاز هي حماية المصلحة العامة وفي الوقت ذاته تحسين خدمات الدولة ومراقبة العمل ومستوى الخدمات. هكذا نستطيع فتح هذا الملف الدقيق بشفافية واخذ القرارات الصحيحة لمصلحة الدولة والمواطنين.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

ان تطور الوضع العام اقتصاديا يتطلب استمرار الاستقرار السياسي، الامر الذي يفرض التعاون بين

السلطات والمؤسسات وتعزيز الديمقراطية والحريات، مما يؤمن جوا سياسيا مستقرا ومناسبا ينعكس ايجابا على التطور الاقتصادي في البلد اذ علينا في ظل الظروف الدقيقة الراهنة اجتماعيا واقليميا ان نتجاوز الخلافات لتحسين الدولة والمؤسسات. ولا ننس بعض الجهود التي تصب في هذا الاطار لا سيما في التحضير للانتخابات البلدية والاختيارية ومشروع اللامركزية الادارية والخطة التربوية والنقل المشترك وغيرها، كل هذه الامور تدفع بنا الى الثقة بأن الدولة لن تحل بعودها امام المجلس والمواطن الذي يعاني من مصاعب عدة على الصعيدين المعيشي والحياتي.

ان الشعب اللبناني يأمل من دولته الكثير خصوصا وانها غيبت عنه لزمان طويل، وهو اليوم عاد ليذوق طعم الحرية والديموقراطية وسط وجود دولة تؤهله للمطالبة بحقوقه وللحكم على سياسة السلطة ومنها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عاصم قانصوه.

عاصم قانصوه: السيد الرئيس، السادة الزملاء،

ألم يحن الوقت... لان نخرج جميعا من سياسة وعقلية الزاروب والمنطقة... سياسة وعقلية المزرعة؟!...
لننتقل جميعا الى رحاب الوطن... من خلال الولاء الكامل للبنان وللشعب... ان الانتماء الوطني الحقيقي للبنان... يكون من خلال الانخراط الكامل في بناء مؤسساته الدستورية... وتحقيق سعادة شعبه ورفاهيته...
الى متى سنبقى جميعا رؤساء ووزراء ونوابا ومسؤولين... نضع على اعيننا نظارات سوداء قائمة، حتى لا نرى احوال الشعب ومصاعبه الاقتصادية... ومعاناته الاجتماعية... الى متى سنبقى آذاننا صماء... لا نسمع ان عشرات الآلاف من العائلات وهي تعاني من الجوع والفاقة والعوز...
اجل ايها السادة الزملاء... كلنا نعرف انها الحقيقة... غالبية المواطنين تشكو وتتذمر... تتعذب يحاصرها

الغلاء... فالاقساط المدرسية والطبابة والدواء والسكن واسعار المواد الغذائية والملابس... كلها اصبحت كوابيس رعب... ووحوش كاسرة... اخذت تلتهم كرامات الاسر اللبنانية وكبرائها واستقرارها... ويفتش المواطن عن بصيص امل للخروج من دوامة الحاجة، عله يصل الى الحل الادنى من العيش الكريم... فلا يرى لا في المستقبل القريب ولا البعيد... أي بارقة امل في انفراج مطلوب... هل يعقل؟! ان يحاصر شعبنا من قبل العدو الاسرائيلي من خلال الحرب اليومية في الجنوب الصامد ومن خلال اطماعه وتآمره المستمر ضد سيادة لبنان وامنه... وفي نفس الوقت يحاصر الشعب من خلال معاناته الاقتصادية فتفرض عليه الضرائب المباشرة وغير المباشرة... فتزيد من فقره وبؤسه... برايككم... كيف يبتهج المواطن بالانجاز الكبير الذي تحقق بعودة التيار الكهربائي ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة... وقد بات اليوم من خلال الارتفاع غير المعقول في فاتورة الكهرباء والتي بات عاجزا عن دفعها. اليس نتيجة انه سيصبح بدون كهرباء؟!...

وكأننا كما قال الشاعر:

كالعيس في الببداء يقتلها الظمأ والماء من فوق ظهورها محمول

ان آلام الناس وجوعها وتدمرها . . . بدأ يتزايد ويتعاظم . . . فحذار . . . حذار . . . من انفجارها المحتوم! . . .
ان ثورة الجياع . . . اذا ما قامت . . . ستكتسح كل شيء . . . ولن تستطيع قوة مهما عظمت ان تقف في طريقها . . .
انني اذ ادق ناقوس الخطر . . . اناشدكم جميعا مسؤولين وممثلي الشعب . . . ان نقف جميعا مع ذاتنا اولاً . . .
وقفة مسؤول . . . ليعمل على رفع هذه المعاناة عن الشعب . . . فكفانا تلهيا بالامور الثانوية . . . وكفانا تهرباً من
مواجهة الحقائق . . . فالمسألة ليست في تحقيق المصالح والمكاسب الشخصية . . . فاذا ما تحققت فالدنيا بألف خير . . .
والا فالويل والثبور . . . تعالوا جميعاً لنضع الاصبع على الجرح . . . ولنعمل على ايجاد الدواء . . . فالاستمرار بهذا
الوضع المأساوي اصبح جريمة وخيانة بحق لبنان وبحق الشعب . . . فأنا مع الزميل احمد جبوس لنعترف بأن
هناك مشكلة . . .

ايها الاخوة الزملاء،

ان الاقتصاد الحر الذي اقر في مؤتمر الطائف كنظام سياسي اقتصادي للبنان هو سبب الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وذلك لانه الفريد من نوعه في العالم كنظام اقتصادي منفلت لا ضوابط ولا قوانين تحكمه في مساره العام نحو بناء دولة عصرية تعتمد العلم وتحن على ابواب متغيرات كبيرة في المنطقة والعالم. في بعض نواحيه ايجابية ما وهو اعطاء الشخصية اللبنانية التجارية حرية الحركة والمبادرة الفردية التي طالما تغنيها بها وهي كانت السبب الاساسي في تدمير اقتصاد الدولة فكانت الانانية الشخصية اكبر من طموحات بناء دولة. ولم تكن مجموعة هذه الانانيات التي تمثل النظام الاقتصادي الحر كما هو الحال في امريكا مثلاً مرتبطة بالمصلحة العليا للوطن لان اللبناني صاحب المبادرة الفورية كان ولا يزال يعمل ضمن مبدأ «محل ما بترزق الزق» دون النظر الى الناحية السياسية وخاصة انه نسي وان هذا النظام لم ينشئه على اساس الصراع مع العدو الاسرائيلي وان له قضية سياسية ومصلحة قومية او وطنية تحكم حركته الاقتصادية. فالرأسمالي في امريكا واليابان وفي العالم بأسره يعمل لصالح وطنه ويزيد ثروته ويدخل في الكرتلات والمضاربات ولكن انظمة الاقتصاد الحر في البلد المعني هي التي تحكم حركته لصالح الدولة.

اما الرأسمالي اللبناني فأول ما تعمله هو زيادة ثروته عن أي طريق - الغش - (الهدر اذا كان في السلطة) الدبح الفاحش والبخشيش التهريب والتهرب عن دفع الضرائب للدولة واكثر من ذلك يعتبر الدولة انها اما بقرة حلب او عدو اذا تعارضت مصالحه مع انظمتها.

لذلك ايها الزملاء الكرام اعتبروا ما يحدث في هذا البلد من سرقات من الدولة والهدر في الالتزامات والكمسيونات واستغلال السلطة وعدم اقرار مبدأ من اين لك هذا والسيطرة الكاملة على حركة المال والبنك

المركزي وجميع البنوك والتهريب وضرب المؤسسات النقابية والاحزاب ولا استثنى احدا وهي التي كانت بالامس القريب المدافعة عن حقوق الفلاحين والمزارعين والعمال والطلاب وصغار الكسبة ان ذلك هو الطبيعي وكشف مساوىء هذا النظام الاقتصادي المنفلش هو غير الطبيعي .

استمحيكم عذرا اذا اطلت ولكن اعدكم في مشروع الموازنة القادمة لن اتكلم بالمبدأ وسألتزم بمناقشة الموازنة حسب ما هو مطلوب وان كنت اعرف مسبقا انني لن اغير شيئا بالمرسوم مرسوم، لانني لم احصل على اية معلومة اقتصادية، لا عن الدين العام ولا موجودات البنك المركزي من احتياطي الذهب او النقد المتداول ولا اعرف لماذا صرف الليرة اللبنانية بالمقارنة مع الدولار يهبط ليرة ونصف ليرة. ولكن سستسمر يوم الانتخابات وفي فترة تأليف الوزارة ويقول لي نجاح واكيم ان سعر الدولار الحقيقي هو خمسة آلاف ليرة، مرة اصدقه ومرة احاول ان لا اصدقه. لانه دائما يشكك بذلك. ولكن اقول مع نفسي ما هم ذلك ما دمت لا احمل دولارا والتاجي الزراعي من العنب والبندورة هو بالليرة اللبنانية والخسارة دائما بالليرة اللبنانية.

١ - نتحدث كثيرا عن الاصلاح الاداري . . . الحكومة . . . النواب . . . المواطنون . . . الجميع يجمع على اهتراء وفساد الادارة.

لقد قال احد الحكماء . طبعاً كونفوشيوس خير لك ان تضيء شمعة واحدة من ان تلعن الظلام الف مرة. لقد سمعنا الكثير . . عن تصميم الحكومة على معالجة هذا الموضوع . . ولكن دون أي محاولة جادة، فكيف نستطيع عندما نتحدث عن تحديات دخولنا عصر القرن الجديد. ان نتقدم خطوة واحدة والادارة عاجزة مشلولة فاسدة . . ولكي لا انضم الى جوقه اللاعنين للظلام فاني اقترح ان تعتمد الحكومة الدراسة القيمة التي وضعها رئيس مجلس الخدمة المدنية الدكتور حسن شلق لمعالجة وضع الادارة.

٢ - ان شعار دعم وتعزيز الجامعة الوطنية اللبنانية كان ولا يزال الهدف الاسمي الذي ناضلنا جميعا من اجل تحقيقه.

ان الجامعة اللبنانية . . هي بحق . . رأسمال مستقبل لبنان فهي موضع صناعة رجال المستقبل واعدادهم . . لذا فان تعزيز ميزانيتها وتأمين احتياجاتها من كادرات ومبان ومختبرات . . وقبل كل شيء تأمين الحياة الكريمة والشريفة لاساتذتها والقائمين عليها . . يشكل الخطوة الاولى في مضمار انتقال لبنان الى مشارف القرن الحادي والعشرين.

٣ - ان التوجه لتعزيز التعليم المهني وتطويره . . لا يزال يشكل بالنسبة لتوجهات الحكومة . . مجرد فكرة جميلة؟ . . ان التعليم المهني ليس مجرد فكرة في التنويع والتجديد . . انها قبل كل شيء ضرورة وحاجة . . تهدف الى توفير الكادرات والكفاءات والخبرات الفنية والمهنية في كافة المجالات . . وتقع في اطار خطة مبرمجة تستند اولا الى حاجات السوق، بما يكفل فرص العمل للخريجين . . وينهض بالاقتصاد في كافة

مجالاته.. لذا فان التوجه الى انشاء المهنيات في المناطق خارج العاصمة يحقق الهدف المنشود وركز على المهنيات الزراعية لانها تصيب ٤٠٪ من الشعب اللبناني في هذه الخطة.

٤ - ان انشاء الاسواق الشعبية في مناطق لبنان كافة باشراف الدولة ورعايتها... يؤمن تصريف افضل للمنتجات الوطنية ويؤمن خفض الاسعار مما يخفف عن كاهل المستهلك ويقطع الطريق على السماسرة والتجار الذين يصادرون تعب المنتج والمستهلك على حد سواء.

لا بد من اتباع سياسة تحديد الاسعار والغاء دور الوسيط في عملية التسويق الداخلي لتحقيق الهدف المطلوب.

٥ - اطالب بانشاء مكتب دراسات للزراعات البديلة والدخول في عملية الصناعات التحويلية وحماية انتاجها مع معرفتي بوعد وزير الزراعة بانشاء هذا المكتب ولكن الدكتور مصطفى ياغي المقترح كرئاسة لهذا المجلس اصبح هو مشكلة الشرق الاوسط والفلاحين في منطقة بعلبك الهرمل ينتظرون حل هذا الاشكال الدولي.

٦ - اطالب بالغاء المشروع الاخضر ومكتب الشمندر السكري، فالمشروع الاخضر الذي كان قفزة نوعية حققها المغفور له الرئيس فؤاد شهاب... يبدو انها استنفدت اهدافها اليوم فالواقع يشير الى ان هذه المؤسسة لم يعد هناك اية جدوى من استمرارها... فلا مشاريع تذكر واذا ما حصلت فهي تدخل في اطار التنفيعات للملتزم ولبعض المحظوظين من مالكي الارض... دون اية فائدة للفلاحين الذين من اجلهم كان المشروع الاخضر، وخاصة ان عملية فرز الارض لم تتم حتى الان وبالتالي لا تستفيد هذه الاراضي من خيرات المشروع الاخضر، وبالتالي فان ميزانية هذا المشروع تذهب دون اية فائدة سوى لحساب الموظفين بالتوافق مع الملتزمين واهدارا للرواتب والمقرات والمكاتب والالتزامات...

واما بالنسبة الى مكاتب الشمندر السكري، فان التوجه مثلا باختيار منطقة القاع لزراعة الشمندر بعد تأمين الري لاراضيها البالغة ١١٠٠٠ الف دونم، تشكل مردودا كبيرا للمزارعين وللدولة على حد سواء. لذلك اتمنى على الحكومة انشاء هذا المعمل في منطقة ري البقاع - الهرمل وصرف الخمس مليارات ليرة لبنانية المقررة من الحكومة السابقة على هذا المشروع كما وعدنا دولة الرئيس.

٧ - ان المغتربين اللبنانيين المنتشرين في العالم... يشكلون ثروة وطنية كبرى للبنان... ليس من خلال ما يملكون من اموال ومؤسسات فحسب بل ايضا من خلال الطاقات العلمية والفكرية والمكانة الاجتماعية والسياسية التي حققوها في بلاد الاغتراب...

ولا ادري... لماذا لم نستطع حتى هذا التاريخ... الاستفادة على كافة الصعد... من هذا المخزون الاحتياطي البشري الهائل من الامكانات... لدعم لبنان اقتصاديا او سياسيا... حفنة من اليهود يشكلون في امريكا كما تعلمون «اللوبي» الذي ما فتىء بنفوذه يعمل لتحقيق مصالح اسرائيل قبل مصلحة امريكا نفسها...

ان طاقات المغتربين اللبنانيين وامكاناتهم كبيرة وكبيرة جدا . . فلا يجوز ان تبقى مهمة ومهمشة . . وبالتالي تعطيل دورها في خدمة لبنان ومصالحه الوطنية . . . انه لغريب حقا ان تبقى الاشكاليات ما بين وزارتي الخارجية والمغتربين ولا يجوز ان تصبح مصالح لبنان الوطنية العليا رهينة صلاحية هذه الوزارة او تلك .

لا بد من حسم هذا الموضوع ان أي نشاط لوزارة المغتربين من خلال التفاعل والتعاون والتوجيه للمغتربين من خلال تعيين الملحقين الاغترابيين وايضا الملحقين الثقافيين المتخصصين وبناء المدارس اللبنانية لابناء المغتربين والاشراف عليها والتعرف على مشاكل الجاليات اللبنانية ومعالجتها وتشجيع المغتربين على التواصل مع الوطن الام والسعي لقيام فروع المصانع والشركات التي يملكونها في الاغتراب في لبنان وتوظيف اموالهم في مشاريع اقتصادية منتجة في الوطن الام تعود عليها وعلى الوطن بالفوائد الجمة . عندها يكون استثمار هذا الرأسمال في محله .

ايها الزملاء، ان الحديث عن الزراعة يطول ويتشعب ويتمدد والحديث كذلك عن تفتيتها وهمومها يأخذ ابعادا لا تستوعبها سوى الديمقراطية المناقشات التقنية الراقية فنحن بحاجة الى مؤتمر سنوي للتربة وبديهي اننا بحاجة الى مؤتمر سنوي للتفاح وكذلك لكل موسم من مواسمنا لنتم تكبير الاخطاء وكذلك النجاحات، اقصد تماما ان علينا ممارسة الديمقراطية المهنية بالتي تجعلنا في زمن قياسي .

البلد الذي يستخدم الري بالنقطة لا بالتطويق لكي نمنح نقطة الماء قداستها ومحبتنا لها وحرصنا على الاستفادة منها كما وهبنا الله اياها نتجا مخزوننا في اعالي جبالنا او بحيرات في بطن الارض او بحيرات من صنعنا لاحتجازها وبناء على ذلك ولكي اعيد تذكيرهم ببعض كلامي في جلسة الثقة لهذه الحكومة ولم تبد بعض مصداقيتها بوجود نصيب جديد للزراعة في ميزانية ١٩٩٧، والسبب في ذلك اننا درسنا ميزانية معدة قبل البيان الوزاري الذي لحظ عدة نقاط هامة في الشأن الزراعي والصحي والتعليمي والاجتماعي .

ميزانية ١٩٩٧، اعيد التذكير، باننا ندرس ميزانية لبيان وزاري سابق، ذلك البيان الذي منحناه الثقة، اذ ليست هذه هي الميزانية التي تتوافق مع النقاط التي اشار اليها البيان الوزاري، اذ كان هناك تأكيد على الزراعة ونحن اعطينا الثقة على اساس هذا الامر وخاصة لانها تمس شفافية كبيرة لموضوع الزراعة وكذلك بالطبع الصحة والتعليم والمدارس والمهنيات التي كلها ذكرت في البيان الوزاري، وخاصة قطاع الزراعة الذي ركز عليه البيان الوزاري والذي لم يعط الا ٠,٧٪ من الموازنة العامة وبالتالي فلا يوجد هنالك أي خطة تتوافق مع طموحات البيان الوزاري وما بين ما اقر من مال له للقيام بأعمال مهمة على هذا الصعيد، لذلك فأنا غير متوقع ان يتم أي خير من القطاع الزراعي لانه لم ترصد له الاموال اللازمة . اكرر ان الميزانية التي نناقشها الان هي ميزانية البيان الوزاري في السنة الماضية، اعدت مسبقا ونحن لا نناقش ميزانية البيان الوزاري للوزارة الحالية .

اعيد التذكير بأن الاقتصاد الذي يعتمد على عنصر واحد في تشكيل الدخل القومي هو اقتصاد عليل واسير ومرهون للاحتمالات والكوارث حتى ولو كان هذا الدخل وفيرا جدا ويشكل فائضا تصديريا وتبادليا مع

الآخرين والعراق يفتقراً العين في هذا المجال لان كل اقتصاده قائماً على البترول . ولذلك فان علينا تقرير استراتيجية التنويع وان يكون سقف بيتنا لبنان محمولاً على العديد من الاعمدة الوطيدة ولا يكفي ولا يجوز ان يكون عمود السياحة حاملاً لحوالي ٦٣٪ من الدخل القومي لان ذلك مؤثر من مؤثرات الكارثة يلحظها العدو ويراهن عليها بنفوذه الدولي مهما طالت قاماتنا سياحياً .

زملائي الاعزاء ، ان الزراعة او لنقل بلغة عصرنا - صناعة الزراعة - هي الحرز الامين ومستودع الحياة بدون شك ولذلك فانني اطرح عليكم بالاضافة الى ما سبقني اليه زملائي ، موضوعاً لا ادعي السبق فيه ولكني اجاول توضيحه وتوصيله الى اسماع الزراع والصناع والتجار اللبنانيين العباقره . وهل ان الصراع مع اسرائيل على اسواق اوروبا لمنتوجنا الزراعي صراع مخيم وبلا طائل حتى ربع القرن القادم ليس لان ليمونهم افضل من ليموننا ولكن لان نفوذهم غير نفوذنا وليس ادل على حديثي اليكم من ان اسرائيل باعت للولايات المتحدة في العام المنصرم سلاحاً بقيمة ستة مليارات دولار أي انها باعت الماء في حارة السقاين بينما التجارة العربية بين احسن جارين شقيقين لا تتجاوز ٣٪ مع شديد الاسف ، فما هو الحل؟

ولسوف اطرح عليكم قضية سيطرب لها وزير البيئة وهي ان العالم المتقدم مصاب بالخوف حتى الهلع من ثلاث قضايا متكاملة في غذائه وهي :

- (١) التسميد الصناعي وخصوصاً الأزوت وما يقضي اليه من السرطانات .
 - (٢) المبيدات الحشرية التي تزيد المحصول وتفسده تماماً للاستهلاك الآدمي بل ويبقى في التربة والمياه بعد ذلك لمئات السنين .
 - (٣) والبلاء الاعظم القادم من هندسة الجينات وانتم تشاهدون الصراع الجديد الذي تخوضه جماعة الخضر في اوروبا ضد ما يجري على مادة فول الصويا .
- كلمة اخيرة . . لم اشأ من خلال مداخلتني ان اخوض في ارقام وبنود الموازنة . . فالمسالة في راينا ليست في حجم الارقام لهذه الوزارة او تلك . . وانما المسالة الحقيقية تكمن في منهجية وسياسة الحكومة الاقتصادية .
- ان اعتماد سياسة فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المواطنين ، ورفض تطبيق الضرائب التصاعدية على الجميع بدون استثناء . . ادى الى تدمير الطبقة الوسطى وتحويلها الى طبقة فقيرة . . وتوسيع الهوة بين المواطنين والدولة فاصبحت قلة من الرأسماليين ومن المحظوظين المحسوبين من خلال العمولة والسمسرة والهدر تحوز الاكثريه الساحقة من الدخل الوطني .

كما وان الزملاء قد فندوا من خلال مداخلاتهم ومناقشاتهم ارقام الموازنة وبنودها . . وانني اذ اعلن موافقتي الكاملة على كلامهم . . . اؤكد . . ان الموازنة اساسها :

الرواتب وخدمة الديون . . كيف تكون موازنة هذه سمتها . . كيف لنا ان نستبشر بمستقبل مشرق . . نحقق فيه العدالة والعيش الحر الكريم لشعبنا . والسلام عليكم . . .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ صلاح الحركة.

صلاح الحركة: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

اود اولاً ان انوه بالجهد المبذول في صياغة موازنة هذا العام وخاصة الفذلقة المرافقة لها بصرف النظر عن تأييد او معارضة مندرجاتها او خلاصاتها. ولعل الفضل في ذلك يعود للوزير السنيورة الذي يسجل له ايضاً تحديث العمل في وزارته كاعتماد المكننة واعادة تصنيف وتنسيب بنود الموازنة.

كما اشكر رئيس واعضاء لجنة المال والموازنة للعمل الكبير الذي انجزوه والتقرير الذي وضعوه والذي اعتبره جزءاً مكملًا لمشروع الموازنة.

كما اود اخيراً ان اشكر الزملاء الذين اعتلوا هذه المنصة قبلي لانهم وفروا علي قول الكثير مما يمكن ان يقال في شتى المواضيع.

فتحدثوا عن الموازنة باسهاب وعن معاناة مناطقهم فما يصيب البقاع او الشمال او الجنوب من حرمان يصيب بيروت وجبل لبنان، وساحل المتن الجنوبي - بعداً، ذي الكثافة السكانية الكبيرة من كل مناطق لبنان، هذه المنطقة يجب النظر اليها باهتمام كما باقي المناطق.

دولة الرئيس، ان الوضع الاقتصادي اللبناني يشكو من علل كثيرة جاءت الاحداث الاخيرة لتفاقمها: اختلال الميزان التجاري وارتفاع كلفة المعيشة، وفساد الادارة... الخ.

اضف على ذلك قصور وضعنا الاقليمي بسبب الاحتلال الاسرائيلي وقصور وضعنا الداخلي في مواضيع المهجرين، وتفاهم الرؤساء وترسيخ الوفاق... دولة الرئيس،

سأتكلم بايجاز في موضوع النفقات الاستثمارية والتي تقع خارج نطاق هذه الموازنة وكنا نود لو ادرجت في متنها وذلك عن طريق استقراء مجلس الانماء والاعمار حول المشاريع التي بحوزته اما تخطيطاً او درسا او عقداً او تنفيذاً. ان هذه الاستثمارات تتم بواسطة قروض خارجية كآلية مثلاً من مؤتمر اصدقاء لبنان الاخير في واشنطن. اننا مع تنفيذ هذه المشاريع شرط ان تحسن دراسة جدواها وشروط تمويلها بحيث يفوق الربح المتوخى منها خدمة دينها. ولعلنا بحاجة الى جلسة نيابية خاصة لاحقاً لدراسة كافة هذه المشاريع. اما مشروع الموازنة الموضوع بين ايدينا فهو. يهدف الى تقليص العجز وتحقيق فائض اولي مقداره ٤٠٠ مليار ليرة. ونحن مع بلوغ هذين الهدفين رغم تشكيكنا في القدرة على بلوغهما لاسباب كثيرة لا تنحصر فقط في ماضي موازنات الوزير السنيورة وانما ايضاً لان هناك واقعا اليما معاشاً اوله قطاع عام مكلف وغير كفؤ وفريق حاكم لا يجرؤ على اصلاح الوضع.

دولة الرئيس، هناك مشكلتان اساسيتان في عصر النفقات وهما الرواتب وخدمة الدين، ومشكلة رئيسية في

تحصيل الإيرادات وهي الحركة الاقتصادية الراكدة والنمو الضعيف. وقبل مناقشة هذه البنود لنضع بعض الاسس في منطقتنا:

اولا: بالنسبة الى العولمة، لقد سبقني الزملاء وتكلموا كثيرا في هذا الموضوع، ما هي العولمة؟ العولمة هي سوق مشتركة في اقتصاد حر او اقتصاد حر في سوق مشتركة حين كنا ننادي بالسوق العربية المشتركة هذا توجه نحو العولمة، العولمة تصبح سوقا مشتركة على مستوى دول متعددة في مختلف القارات.

١ - نحن مع الاقتصاد الحر المتوجه الى العولمة لان لا خيار لنا غير ذلك. الانسحاب من هذا السوق يعني الانهيار الكامل. والمثل على ذلك بعض البلدان مثل كوريا الشمالية وكوبا، والدخول اليه يعطينا فوائد رغم انه يحملنا اعباء اهمها الدخول في منافسة حادة مع باقي اقتصاديات العالم.

٢ - نحن لسنا مع رفع معدلات الضرائب المباشرة كطريقة لتوزيع الدخل لانه في كثير من الاحيان تتحول هذه الضرائب الى عبء على الانتاج يصبح بعدها التوزيع هو لانتاج اقل وفقير اكبر.

٣ - سياسة الدعم شر لا بد منه، لا يصلح الا على اساس دراسة دورية موضوعية معمقة، ولناخذ مثالا بسيطا لذلك من وحي المناقشات التي حصلت: ان دعم زراعة الشمندر يذهل القليل منه للمزارعين بينما يذهب اكثره هدرا على مصنع صدى او ربعا لصاحبه دون الحاجة الى تحديث مصنعه. في هذه الحالة يصبح توزيع هذا الدعم مباشرة على المزارعين اقل كلفة للاقتصاد اللبناني واكثر جدوى لهؤلاء المزارعين.

٤ - لقد اصبحت المواضيع الاقتصادية معقدة جدا ومتراصة بحيث ينبغي في كل وقت موازنة الامور:

مثلا لقد ذهبت الحكومات الحزبية بعيدا في عملية محاربة التضخم وتبني سياسة استقرار سعر صرف الليرة مما ادى الى اضعاف النمو الاقتصادي في الوقت الذي انتشر فيه الفساد الاداري وقصرت السياسات الداخلية في حل المشاكل الاساسية فتفاقت الازمة الاقتصادية وزادت البطالة بشكل كبير وانخفضت القدرة الشرائية للمواطن اللبناني.

٥ - أن وضعنا سيء ولعله سيء جدا. وفي يقيني انه يتوجب على هذه الحكومة الموثوقة (اي التي نالت ثقة المجلس) ان تعمل الكثير في كل وزاراتها واداراتها والا انقلب الوضع مأساويا في وقت ليس بالبعيد.

كيف اذن يمكننا بلوغ الاهداف الملحوظة في الموازنة؟ اولاً: على الحكومة توخي الجدوى في انفاق أي مبلغ من المال سواء لتنفيذ أي مشروع استثماري او ادارة أي قطاع.

وللأسف، لقد ورثت هذه الحكومة من سابقتها آلافا من الموظفين غير عاملين والقباعين في بيوتهم تنعم عليهم بالرواتب والترقيات اسوة بالموظفين العاملين. يجب ان نتحلى بالجرأة لنقول للموظف القابع في منزله انك اديت قسطك للعلی ونعطي الموظف العامل ما يستحق من زيادة في راتبه، وعندها فقط نستطيع مراقبته ومحاسبته.

ان اجراء كهذا لن يزيد البطالة لانها موجودة اصلا بشكل مقنع وكل ما نفعله هو اننا ننزع القناع عنها بعد ان عشعشت في دوائرنا ووصلت حتى الى نفوسنا ويا للأسف . انها تثقل الموازنة وتزيد الدين وتضعف الانتاجية . يجب تبني سياسة جريئة للإصلاح الإداري وهذا شرط ضروري لإصلاح الاقتصاد الوطني وإزالة الهدر . فمثلا ان البلديات ، وهي مواقع تنمية محلية متميزة ، تدار بطريقة تجعل منها سببا للهدر وشكوى للمواطنين . وعندنا في بعثا امثلة كثيرة على ذلك لعل بلدية الغبيري هي الاسطع بينها حيث يتزوج الهدر مع اللامبالاة وسوء الادارة والفساد وقد طالبنا معالي وزير البلديات مرارا لإصلاح وضعها . ويمكن ايراد امثلة هدر كثيرة على مستوى الخدمات كافة .

وفي هذا الاطار لا يسعنا الا المطالبة من جديد بتفصيل دور اجهزة الرقابة وتحسينها والمحافظة على دور القضاء بعيدا عن المداخلات .

ثانيا : اني اشك في تحقيق هدف الموازنة الآخر وهو تحقيق فائض اولي مقداره ٤٠٠ مليار ليرة وذلك لاسباب اهمها :

١ - لم يتضمن مشروع الموازنة أي احتياطي لتغطية سلسلة الرتب والرواتب الجديدة ولا اية زيادة لتعديل غلاء المعيشة .

٢ - هناك مصاريف سابقة في عدة وزارات لم تدرج بنودها في هذه الموازنة مثل النفقات الاستشفائية الخاصة بالعسكريين .

٣ - اشك ايضا في امكانية تحصيل مبلغ الـ ٤١٠٠ مليار ليرة إيرادات ، الوارد في الموازنة ، خصوصا وان الفدلكة تعترف بقلّة عدد مراقبي الضرائب الضروريين لذلك دون ان يقول لنا الوزير السنيورة اذا كان في نيته تعيين هؤلاء المراقبين الاضافيين أم لا .

٤ - ان الموازنة الموضوعية بين ايدينا غير قادرة على تحريك الاقتصاد بشكل يسمح بتحصيل هذه الإيرادات خصوصا وان ارتفاع الاسعار عندنا يحرمنا من موارد كثيرة كان يمكن ان تأتي من عودة المغتربين او من وفرة السياح خصوصا الاخوة القادمين من الدول العربية .

دولة الرئيس ، ان الاقتصاد اللبناني بحاجة الى هزة ايجابية . وكنا نود لو ان رئيس الحكومة ، وهو الخبير في قضايا الاقتصاد والادارة ، اقترح مثلا تخصيص ٢٪ سنويا من صافي موجودات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية كقروض متوسطة الاجل من ٣ الى ٥ سنوات لتحريك الاسكان والصناعة والزراعة والسياحة أي بمعدل نصف بالمئة لكل منها . وبحساب بسيط يمكن لهذه القروض المساعدة في تحريك الاقتصاد دون الخوف من التضخم . واذا استمر هذا الاقتراض لمدة خمس سنوات سيصبح لدينا امكانيات تمويلية دائمة لهذه القطاعات ، مما يطور الحركة الاقتصادية ويزيد موارد الدولة ويرفع الناتج المحلي ويساهم في امتصاص البطالة ويشجع على زيادة المنافسة

وخفض الاسعار. واخيرا ان الاقتصاد مرتبط بالسياسة والعكس بالعكس. والمطلوب هو التناغم بينهما، كما مؤسسات الدولة كافة.

اننا مع اقتصاد انتاجي لا ريعي ونحن لا نستهدف من مناقشاتنا هذه الا تحقيق الاهداف نفسها التي ترمي الحكومة اليها ونأمل. في ان تؤخذ ملاحظاتنا في عين الاعتبار لان تفاهم السلطات بعد تبيان الآراء المتعارضة هو افضل موسيقى للنمو السريع ولا ندعي الحرص على المصلحة العامة اكثر من اصحاب الحكم، وهمنا جميعا يبقى قيامة لبنان، القوي باقتصاده والمعافى بنظامه.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

ينبغي ان تشكل دراسة موازنة العام ٩٧ اساسا لحوار موضوعي، وبناء، في كل القضايا، والمشكلات المطروحة آتيا ومستقبليا، وفي كل المجالات، السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي. واذا لم تقم المؤسسات الدستورية بدورها في وضع الاجوبة اللازمة والضرورية لمعالجة هذه المشكلات فان ذلك مدعاة للقلق على المستقبل والمصير، خاصة في ظل ظروف، واوضاع سياسية، تشير الى نية العدو باستهداف ساحتنا الداخلية بوسائله المعهودة، من تفجيرات، واثارة للفتن، واستغلال لتعارضات وتباينات لا تزال قائمة في الشأن السياسي العام.

فالتحديات والمخاطر التي يواجهها الوطن توجب تعزيز دور المؤسسات بعيدا عن اساليب الاختزال «والتهميش»، وتضع جميع القوى والفعاليات والشخصيات السياسية والنقابية سواء منها الممثلة في المجلس النيابي والحكومة او تلك التي لسبب او لآخر بقيت خارجهما، مع وضوح حرصها على مسيرة السلم الداخلي، وتعزيز مشروع الدولة ودورها، تضع - أي التحديات والمخاطر - الجميع امام مسؤولية البحث، وايجاد الحلول لكافة المشكلات القائمة لتحسين الوطن وتحرير ارضه المحتلة، وتخفيف معاناة شعبه وتأمين متطلباته واحتياجاته في الحد الأدنى من العيش الكريم.

ولقد بات واضحا كم هو عقيم الادعاء بقدره فرد او مجموعة او حزب او كتلة، كل بمفرده على امتلاك الحلول السحرية، والسريعة لمشكلات البلد المزمنة والمستجدة.

ومناقشة موازنة العام الحالي فرصة مهمة لمثل هذا الحوار، بعيدا عن اسلوب التشكيك او الاتهام او الاستخفاف بالانتقادات او عدم الاصغاء للرأي المخالف وبالتالي عدم فهم المنطق الآخر.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

ان قيام المجلس النيابي الممثل لارادة الشعب بدوره في مناقشة سياسة الحكومة من خلال مناقشته للموازنة العامة هو من اهم مهمات المجلس في المراقبة والمحاسبة والمساءلة.

وإذا كان الفصل بين السلطات لازماً لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات فإن التعاون بينها ضروري لتحقيق مصلحة الشعب والوطن.

ولا يجوز اعتبار مسألة تحديد المسؤوليات والصلاحيات عائقاً أو حاجزاً يحول دون التفاعل والتعاون أو سبباً لادعاء حرص يمنع من الاخذ بآراء أو ملاحظات أو انتقادات لسياسات وممارسات.

انطلاقاً من ذلك، ادعو الحكومة لاختاد الملاحظات والانتقادات المطروحة بجد وتعاون وعدم الاستناد أو الاستقواء بظروف وأوضاع سياسية اقليمية للتهرب من الاجابة والاستجابة للنقد البناء والاستمرار بسياسة تجاهل الرأي المخالف (واعتبار الموقف المعارض خصومة وعداء). ان الحكومة الحالية هي في سياستها استمرار للحكومات السابقة التي رأسها دولة الرئيس الحريري، ولذلك فإن مناقشة سياستها متلازم مع تقويم سياسة وممارسة سابقتها. وما نكرره من مأخذ عليها هو عدم طرحها على المجلس النيابي لخطة متكاملة وشاملة تحدد فيها الحاجيات والاهداف والاولويات وسبل التمويل وقدرة الاقتصاد على تحمل نفقاتها، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، لتأتي الموازنة ترجمة لهذه الخطة، وجزءاً منها، ويسهل على المجلس معها القيام بدوره في المراقبة والمحاسبة ولتكون الخطة حصيلة نقاش وطني واسع يشمل كل فئات المجتمع وقواه السياسية والنقابية وفعالياته الاقتصادية والاجتماعية ويتبلور على ضوءه تكتلات وقوى معارضة أو موالية. خطة تنبع من رؤية واقعية للاحتياجات والامكانات والاهداف وترسم الحلول الملائمة على اساس من نظرة وتصور واضح لا يغيب عنهما تداخل الاقتصاد بالسياسة وبالعكس. فكيف يتسنى للمجلس القيام بدوره في المراقبة المجدية، بعدما عمدت الحكومة الى احالة مشاريع القوانين التي تعكس رؤيتها بشكل مجتزأ، ودون ترابط وشمولية ومن خارج الموازنة، ودون وضوح في العلاقة بينها.

ان الموازنة التي بين ايدينا، كسابقتها، لا تصلح بارقامها لتكون اساساً وحيداً صالحاً للحكم على سياسة الحكومة طالما ان نفقات مشاريع الاعمار اتت وستأتي بمشاريع قوانين من خارج الموازنة.

ولكنها - أي الموازنة - تكشف بوضوح عمق الازمة في هيكليتها نتيجة الخلل الاداري وعدم تناسب كلفة القطاع العام المرتفعة قياساً لانتاجيته وفعاليته وقدرته على النهوض بمتطلبات ادارة حديثة لطموحات الاعمار والبناء. ونتيجة ارتفاع كلفة الدين العام وحجمه الذي سيبلغ بحسب احصاءات وتقديرات وزارة المالية ٢٢.٨٪ من الناتج المحلي.

ان تنامي نسبة الاعباء الثابتة في الموازنة والتي ستبلغ هذه السنة ما يقارب ال ٧٧٪ من النفقات اوجب على الحكومة - لاطهار فائض متوقع في العجز الاولي - تخفيض نسبة النفقات الاستثمارية الى النصف مقارنة بالعام الماضي الامر الذي يطرح تساؤلاً عن دور العديد من الوزارات وعملها. في غياب الاعتمادات المطلوبة وعن جدوى انشائها وانسجامه مع هدف ترشيد الانفاق وضبطه طالما لا تملك هذه الوزارات موازنات استثمارية. ألم يكن الاجدى الاستغناء عن انشائها وتوفير ما ترتبه على الموازنة من نفقات جارية. ولماذا نعيد الكرة وننشئ وزارة للصناعة مع بقاء اخرى للنقط.

واين الحاجة لوزارة النفط؟ اذا كان هناك من ضرورة لوزارة للصناعة فشرطها وضع سياسة لتعزيز دور القطاع الصناعي تتكفل الوزارة المزمع انشاؤها تنفيذها وتوفير لها الامكانيات اللازمة. اين الحاجة لبقاء وزارة النفط طالما تبقي الدولة هذا القطاع حكرا على بعض الشركات الخاصة. ولا تنوي الحكومة تنمية دورها وتدخلها فيه، او اعادة احياء الصندوق المستقل للمحروقات - في حال اعادت قطاع النفط اليها - لتواكب الاسعار في الخارج انخفاضاً او ارتفاعاً، ولتدعم اسعار المشتقات النفطية في حال ارتفاعها خارجياً بعد ان توفر للصندوق عائدات في اوقات انخفاضها.

ان توقع انخفاض نسبة العجز من النفقات الى ٩٤، ٣٥٪ مبالغ فيه. والتوقعات الماضية لا تشير الى امكانية ذلك، فتوقعات العجز في الاعوام الماضية من العام ١٩٩٣ الى العام ١٩٩٦ كانت دائماً مغايرة للعجز الفعلي. كما ان تغطية الزيادات التي طرأت على الموازنة برفع الدعم عن مؤسسة كهرباء لبنان على امل قيام المؤسسة بتحسين الجباية سيزيد من نسبة العجز مؤكداً، لانه وان كنا من المطالبين بضرورة قيام المؤسسة بتطوير آدائها لتغطية كلفة انتاج الطاقة من المستهلك فاننا نشك بقدرتها على زيادة الجباية الى النسبة التي تعادل نسبة الدعم لاسباب عديدة منها عدم القدرة على تأمين الطاقة للمستهلك في كل لبنان على مدى اربع وعشرين ساعة وعدم توزيع العدادات الضرورية لاحتساب كمية الاستهلاك وتلبية الحاجات اللازمة من محطات تحويل وغيرها.

وتفسير ارتفاع نسبة العجز في العام ٩٦ بسبب العدوان الصهيوني في نيسان ٩٦ ليس كافياً ولا يفسر زيادة العجز الفعلي عما كان متوقعاً بـ ١٤٪. ثم أليس العدوان الصهيوني المستمر على وطننا جزءاً من معطيات الواقع السياسي، وانعكاساته على الشأن الاقتصادي ينبغي وضعها في الحسبان؟.

اما القول بان الانتخابات النيابية قد ساهمت في تخفيض نسبة النمو الى ٤٪ وزادت من حجم الانفاق لتبرير التباين بين ما كان متوقعاً وما تحقق فعلاً، فإنه يؤكد مخالفة توقعات حجم الانفاق والايادات ونسبة العجز في العام ٩٧ لاننا مقبلون بحسب وعد الحكومة على انتخابات بلدية ثم الا يدعو ذلك الى التساؤل عن مسؤولية الحكومة عن زيادة الانفاق بسبب الانتخابات النيابية، وعن استخدامها للمال العام للترويج لحملة مرشحيتها تحت شعار تأمين الخدمات؟ أليس ذلك انتهاكاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين واخلالاً بمبدأ عدم جواز استغلال مواقع المسؤولية لغايات ومصالح شخصية.

دولة الرئيس، لقد درجت الحكومة في عرضها لما تم انجازه على المقارنة بين ما كانت عليه الاوضاع الاقتصادية والمالية قبل عام ٩٢ وقبل تسلمها لمسؤوليات السلطة وبين ما اصبحت عليه هذه الاوضاع بعد تسلمها للحكم. وان كنا لا ننكر ان هناك تغيراً قد حصل في اوضاع الدولة في شتى الصعد والمجالات نسبة الى ما كانت عليه قبل عام ٩٢، الا ان ذلك لا يعني تجاهل السلبيات والمشكلات القائمة، ولا يصح ان تبقى المقارنة بين تلك الفترة والسنين التي تلتها، بل ينبغي ان تتعدى ذلك الى المقارنة بين سنة واخرى وبين المراحل الزمنية المختلفة التي تولت الحكومة المستمرة سياساتها ومعظم وزرائها المسؤولية فيها، ثم اننا لسنا بصدد تسجيل وتعداد الانجازات او

السلبات بل نحن في معرض مناقشة رؤية واهداف ومشاريع ومدى ملائمتها ونجاحها في معالجة مشكلات الوطن والمواطن. والحكم رؤية وتطلعات، وقدرة على توظيف الامكانيات المتاحة، وتوفيرها لتحقيق الاهداف والآمال. والا فلا تبقى ميزة لحكومة على اخرى طالما تستطيع أي حكومة ان تنجز مشاريع عمرانية وانمائية بما تعطى من امكانيات اذا نظرنا الى ذلك بمعزل عن طريقة الانفاق والاولويات والاهداف المتوخاة والاعباء التي ستلقى على كاهل المواطن والديون المتراكمة على خزينة الدولة وقدرة البلد على ايفائها.

وفي هذا السياق اعرض بعض الملاحظات على ما ورد في فذلكة الموازنة.

اولا: تفتقر الفذلكة الى الرؤية السياسية الواضحة بحيث غاب عن توقعاتها احتمالات المرحلة القادمة ومتطلبات مواجهتها ان على صعيد تعثر عملية التسوية وما يمكن ان ينجم عن ذلك من ضغوطات امنية وسياسية على لبنان وسوريا او على صعيد انعكاس ذلك على الشأن الاقتصادي، وبذلك يستمر الفصل بين التوقعات الاقتصادية والمعطيات السياسية الامر الذي يتنافى مع حسن التخطيط والسياسات الصحيحة.

ثانيا: تشير الحكومة بشكل واضح ومتكرر الى ضرورة ادراك حقيقة سياسية وهي ان لبنان لا يستطيع بعد اليوم ان يتحمل قطاع عام مكلف وغير كفؤ (السطر الرابع صفحة ٣٦) في الفذلكة. وفي السطرين الاخيرين من نفس الصفحة تتحدث عن الحاجة الى القيام في المستقبل القريب باصلاح اساسي للادارات العامة بما في ذلك اعادة النظر بدقة الى تحديد الدور العائد لكل من القطاع العام والقطاع الخاص. وفي الصفحة ٣٧ - السطر التاسع تؤكد انه «يجب القيام مرة اخرى بمراجعة جديدة ودقيقة لدور كل من القطاعين العام والخاص» ان هذه الاشارات المتكررة الى دور القطاع العام تعبر عن اتجاه الى تحويل بعض منه الى القطاع الخاص، دون توضيح لما تريده في هذا المجال وكيفية الوصول الى ذلك واي القطاعات تفكر بتحويلها الى القطاع الخاص ومتى؟ وباية شروط؟

وان كان موضوع «التخصيص» او «الخصخصة» امرا يستدعي المناقشة والبحث فاننا نترك ذلك الى حين طرحه بشكل جدي وواضح لكن ما ورد في الفذلكة يتعارض مع ما سبق وسمعناه من رئيس الحكومة من تأكيد في لجنة المال والموازنة على عدم تفكير الحكومة بهذا الموضوع.

ونتساءل عن سبب هذا التعارض!

ثالثا: لم تتطرق الفذلكة الى سبل معالجة الهدر الحاصل في الانفاق والذي مهما بلغت نسبته، يبقى مؤثرا سيئا على الفساد الاداري لا ينبغي تجاهله في أي ظرف، فكيف في مثل ظروفنا ووضاعنا المالية الصعبة التي توجب تعزيز الواردات وضبط الانفاق.

الا يدفع تواتر الروايات عن عمولات التلزم في معظم الوزارات والمؤسسات والمجالس، الحكومة الى اعادة النظر في طرق التلزم المستخدمة واعتماد الشفافية والعلنية واتاحة الفرص امام جميع المؤهلين من

الملتزمين بدل الاستمرار في الاستنساخ والانتقال التي لا تثير الشبهات فحسب، بل تسبب ضررا لخزينة الدولة وهدرا في المال العام.

واذا كان التمسك باعتماد مبدأ ان كل اتفاق ينبغي ان تغطيه ايرادات جديدة صحيحا نسبيا، فان قدرة المواطن على تحمل اعباء رسوم جديدة وتقبلها بات امرا مستحيلا وكذلك فان تجاوز الحكومة او تجاهلها للاحتجاجات والاعتراضات والنقمة الشعبية على زيادة الرسوم، لا يخدم تعزيز الاستقرار الداخلي الذي لا يمكن ضمان استمراره في ظل اضطرابات اجتماعية، ولا يوفر الاجواء السياسية الملائمة لجذب الاستثمارات الخارجية التي هي اساس السياسة المتبعة لخفض حجم الدين الداخلي، وتخفيض سعر الفائدة وتحفيز اصحاب الرساميل على استثمار اموالهم في مشاريع انتاجية تخلق فرص عمل وتنمي الواردات. لذلك فان ضبط الهدر وتعزيز الجباية وترشيد الاتفاق ومحاربة الفساد الاداري امور ينبغي تفعيلها بالتزام والتوازي مع مشاريع الاعمار والبناء. وكذلك فان البحث عن مصادر جديدة للواردات لا تضيف اعباء جديدة على فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود والمتوسط امر يفتح النقاش حول قانون الضرائب الذي وان تضمن ايجابيات لجهة تخفيض الضريبة على شطور المداخل وحصرها بين ٢ و ١٠٪ مع بعض الاعفاءات، الا انه خفض نسبة الضريبة على ارباح الشركات بما لا يمكن مقارنته باي دولة من الدول الاخرى، وان كان الخلاف حول فوائدها هذا القانون مسألة نظرية قبل تطبيقه، فان مضي ما يقارب الاربع سنوات على اقراره يوجب اعادة تقويم الايجابيات المتوخاة منه والمبررات التي املت اعتماده واقراره. وبلاستناد الى احصاءات وزارات المالية، فان نسبة ضريبة الدخل المتوقعة للعام ٩٧ من

الواردات الضريبية البالغة ٣١٥٢ مليار ليرة لا تتجاوز ال ١٢٪ ولا يمكن رد ارتفاع نسبة الزيادة في تحصيل ضريبة الدخل الى هذا القانون، بل مرد ذلك الى حضور سلطة الدولة وتسلمها للمرافق العامة وتحقيق السلم الاهلي والاستقرار الداخلي وعودتها الى تحصيل الضرائب من المكلفين والدافع الحقيقي لهذا التخفيض الضريبي يكمن في جذب الاستثمارات الخارجية لزيادة فرص العمل بما يؤدي الى تنمية الناتج المحلي وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الواردات.

ان التساؤل المشروع والموضوعي، هو حول حجم الاستثمارات الخارجية التي تحققت بتأثير من انخفاض الضريبة وما هي الاتجاهات التي اتخذتها هذه الاستثمارات؟ وفي أي قطاعات تركزت؟ وكم وفرت من فرص العمل؟

ولا اظن في غياب الاحصاءات اللازمة المخالفة اننا ادر كنا ولو بنسبة معتبرة الغاية المتوخاة. لان الدافع الى الاستثمار في القطاعات المنتجة لا يتحقق فقط من خلال انخفاض الضريبة على الارباح بل يحتاج الى شروط اخرى سياسية وامنية واجتماعية اضافة الى البنى التحتية الملائمة. ان التخفيض الحاصل واللجوء الى الضرائب غير المباشرة لا يوفر الشروط السليمة للعدالة الاجتماعية ولا يؤمن توزيعا عادلا للثروة.

ولا يكفي الارتكاز الى ارقام النمو وارتفاع نسبة الدخل للملام بالاوضاع الاجتماعية، بل لا بد من معرفة كيفية توزع المداخل وما ينشأ عنها من تفاوت بين الفئات الاجتماعية وحصر للثروة بأيدي فئة قليلة من افراد المجتمع، وهو امر ذو تأثير بالغ على استمرار الاستقرار الداخلي الذي كان احد اهم اسباب فقدانه واندلاع الحرب الداخلية غياب العدالة الاجتماعية والتفاوت بين فئات المجتمع.

ان التمعن في الاحصاءات المتداولة حول نسبة الفقر، يزيد من اهمية اعادة النظر في ترتيب الاولويات التنموية والسياسات المالية والضرائبية حرصا على استمرار تماسك المجتمع واستقراره.

وهنا لا بد من التساؤل عن اسباب التباطؤ في تنفيذ مشروع البناء الجامعي الموحد للجامعة اللبنانية في منطقة الحدث علما انه جرت الموافقة على هذا المشروع مع مشروع توسيع المطار، اليس ذلك مثالا على الخلل في الاولويات التي تهتم بالبناء وهو على اهميته، ليس اهم من التنمية البشرية الضرورية لبناء الوطن وتزويده بالخبرات والكفاءات والقيادات. والجامعة اللبنانية هي المكان الاسلم والاصح لتحقيق اغراض التنمية البشرية وتفاعل فئات المجتمع خاصة مع ارتفاع كلفة التعليم في الجامعات الخاصة.

رابعا: ان تفعيل اجهزة الرقابة وتعزيز دورها، يتطلب رفدها بالعناصر اللازمة لممارسة مهامها ودراسة التشريعات التي تحكم عملها واداءها وتحدد صلاحياتها.

ان تطور وسائل المراقبة ونظم المحاسبة يقتضي تعديلات ضرورية في عمل هذه المؤسسات، ولا اتصور انه يمكن ان تفي التشريعات الحالية، والثغرات الموجودة في ملاكات الاجهزة الرقابية بالحاجة الى رقابة فاعلة قادرة على اعتماد اسس محاسبية متطورة، ومؤهلة لمراقبة عمل الادارات وملائمة التلزيماات للاصول القانونية والكلفة الحقيقية والواقعية ونوعية التنفيذ.

ان تفعيل مؤسسات الرقابة وتطوير دورها جزء لا ينفصل عن عملية اصلاح الادارة بل هو الخطوة الاهم لتفعيل انتاجية القطاع العام ونوعا وضبط الهدر في الانفاق ومحاربة الفساد والرشوة.

وتحسين انتاجية القطاع العام، واصلاح الادارة عامل اساسي في انجاح مشاريع الاعمار والبناء، وجني الثمار المرجوة منها، مهما كان اتجاه ونظرة الحكومة لهذا القطاع، لان الاعباء والكلفة القائمة لن تتحرر منها الموازنة بسهولة حتى مع فرض امكانية تحويل بعض من هذا القطاع الى القطاع الخاص.

خامسا: تعلق «الفذلكة آمالا على نتائج مؤتمر اصدقاء لبنان» لجهة توفير التمويل الخارجي للمشاريع الاعمارية وانعكاس ذلك على انخفاض حجم الدين الداخلي وانخفاض سعر الفائدة وتوجه القطاع الخاص الى الاستثمارات المنتجة.

ان عدم وضوح طبيعة الاتفاقات التمويلية الثنائية الممكن توقيعها بين لبنان والدول المانحة والمؤسسات او الصناديق المالية ونوعية القروض وطبيعتها، يجعلنا نترث في تقدير صوابية التوقعات مع الاشارة الى

ضرورة الحذر والتنبه من الغايات السياسية للادارة الاميركية التي وان اضطرت الى ابداء تغيير في سياستها الاقتصادية المتبعة تجاه لبنان بسبب من صمود الشعب اللبناني ومقاومته الباسلة امام العدوان وبسبب تماسك القرار السياسي الرسمي ورفضه الخضوع للضغوطات والرغبات الاميركية وتمسكه بحق الشعب اللبناني في المقاومة وتلازم المسارين اللبناني والسوري، وبسبب فشل عدوان نيسان وما سببه من نتائج سلبية على المصادقية الاميركية خاصة بعد مجزرة قانا، وما حشده من تأييد دولي وعربي ورسمي وشعبي للبنان الا ان هذه الادارة لم تسقط بعد رهانها على ايجاد شرح بين الدولة والمقاومة وبين لبنان وسوريا.

سادسا: اعتقد ان الاستناد الى تجارب بعض الدول وظروفها التاريخية ومعالجتها لمشكلاتها الاقتصادية واعادة اعمار ما دمرته الحرب الثانية، كاف من الناحية المنهجية، للتدليل على صوابية السياسات المتبعة. فبلدنا ما زال يعاني من آثار العدوان الاسرائيلي المستمر على الاقتصاد والامن والاستقرار. وفدراتنا الصناعية والتكنولوجية لا يمكن مقارنتها بما كانت تمتلكه هذه الدول عدا عن ان المساعدات التي تلقتها كانت في جزء كبير منها على شكل هبات وليس قروض.

ان اشارة الفذلكة للتغيرات الحاصلة في الهيكليات الاساسية للاقتصاد العالمي وضرورة الاعداد للاندماج في الاسواق العالمية يوجب الاهتمام بالقطاعات المنتجة من صناعة وزراعة، والا سنصبح كمن يغرق اسواقه بكل انواع التاج العالمي ويقضي على انتاجه المحلي وينشر البطالة في بلده.

فباي سلع ندخل سوق المنافسة؟ ما لم نعزز ونحسن انتاجنا الصناعي والزراعي ونوفر لهما الدعم والتسهيل الكافيين لتطوير وسائلهما والاستعداد لمثل هذا التحول.

ان استجابة الحكومة للمطالبة الدائمة في دعم هذه القطاعات ورصد ٢٤ مليار ليرة في الموازنة لتحمل جزء من اعباء الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف التجارية الى قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، خطوة في الاتجاه الصحيح شرط ان تحكمها ضوابط ونظم تبقيها في اطار دعم القطاعات المذكورة وتحديث انتاجها وتخفيض كلفته، والا نخش ان تصبح بابا جديدا للهدر والاثراء غير المشروع. ان استجابة الحكومة للمطالبة الدائمة في دعم هذه القطاعات ورصد ٢٤ مليار ليرة في الموازنة لتحمل جزء من اعباء الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف التجارية الى قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، خطوة في الاتجاه الصحيح شرط ان تحكمها ضوابط ونظم تبقيها في اطار دعم القطاعات المذكورة وتحديث انتاجها وتخفيض كلفته، والا نخش ان تصبح بابا جديدا للهدر والاثراء غير المشروع. كذلك فان خطوة قانون البرنامج لمدة خمس سنوات لتعزيز التعليم الرسمي والمهني خطوة صحيحة الا اننا نتساءل عن عدم تطبيق قانون الاقساط المدرسية وعن السبب الذي لم تقدم فيه المدارس الخاصة موازاناتها الى وزارة التربية، ولماذا لم تقم هذه الوزارة بواجبها تجاه تطبيق هذا القانون لجهة تقديم هذه المدارس موازاناتها الى مصلحة التعليم الخاصة.

والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح الاسواق امام التبادل التجاري الحر يشير السؤال مجددا عن

القانون الضريبي، فكيف ستوفر الدولة بديلا عن الايرادات الجمركية طالما تبلغ نسبتها من مجموع الايرادات ٤٤٪.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور بيار دكاش.

بيار دكاش: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

هناك شبه اجماع على ما يبدو من الموالين المادحين او من المعارضين الهجائين هل ان لبنان في حالة مرضية سياسية واجتماعيا. اذا فلنخطط على اساس ان لبنان بحاجة الى العناية الفائقة في كل انحاءة ولكن السرير غير متوفر فلنؤمن له التحرير اولا، ولنسر معا نحو امن اجتماعي اقتصادي يحفظ الامن الوطني وعلينا ان نؤكد انه لا يجوز ان تهدف الموازنة والسياسة لافقار الناس وزيادة الديون والركود. سوف اتناول هذه الموازنة كما جاءت في ثلاثة مستويات:

اولا: النص القانوني للمواد التي في ثلثها ما يثير النقاش ويتطلب التعديل حفاظا على روح القانون والديمقراطية وفصل السلطات وتطبيقا للدستور الذي يؤكد ان السلطة بيد الشعب يمارسها عبر مجلس النواب الذي بارادته تشكل الحكومة وتمارس سلطاتها تحت رقابته الدائمة.

ثانيا: في توزيع الارقام.

ثالثا: في سياسة الموازنة والسياسة الناتجة صراحة او تضمينا (فذلكة الموازنة وفلسفتها).

اولا: في النص القانوني سنتناول الشكل والمضمون:

أ - في الشكل:

١ - صدر مرسوم الموازنة واحالتها في ٢٠/٩/١٩٩٦ أي قبل ٤ اشهر، وصدر مرسوم فتح دورة استثنائية لمجلس النواب لدراسة الموازنة في ١٨/١/١٩٩٧ مؤرخا في ١٦/١/١٩٩٧ أي قبل ١٠ ايام فقط! بعد اربعة اشهر كاملة مما جعل النواب في ضيق من الوقت لدراستها ونقاشها واقرارها، ومما جعل اللجان النيابية تدرس بعجل ويأخذ مجلس الوزراء بتعديلات شكلية وليست جوهرية على عجل، فتتم الامور مسلوقة او نيتة على حد سواء! فهل يعقل ان يتم الدرس والتعديل ثم النقاش والاقرار لموازنة عام في عشرة ايام؟!؟

٢ - اما فذلكة الموازنة فلم تصل الا قبل يوم واحد من بدء جلسة المناقشة!

الموقف: تسجيل سؤال للحكومة حول الاسباب والملاسات! وهل تريد ان تجعل من المجلس آلة صماء تستجيب عند اشارتها؟ تحت سيف نشر الموازنة بمرسوم اين اذن سيادة المجلس وسيادة الشعب وحكم الدستور؟

ب - في المضمون:

١ - يفصل العنوان: «الموازنة العامة» عن «الموازنات الملحق» وتظهر المادتان الثانية والثالثة ذلك الفصل، حيث نجد ما يلي:

١ - الموازنة العامة الجزء الأول والثاني ٦٤٣٣ مليار ل. ل.

٢ - موازنة المواصلات السلوكية واللاسلكية ٥٢٧ مليار ل. ل.

٣ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني ٦٦ مليار ل. ل.

٤ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ١٧٧ مليار ل. ل. «التنفيعة».

الرئيس: أولا: مكتب الشمندر «تنفيعة» لأنه يوجد معمل يأخذ نصف القيمة الذي يجب ان يكون للمزارعين، وهذا الامر علمته من بعض الزملاء يوم امس وهذا المعمل يريد ان نعرف من هم اصحابه وعند اللزوم يجب ان نقولها ولماذا لم يعد اصلاحه بعد

خليل الهراوي: دولة الرئيس، المبدأ سليم في الاساس التنفيعة هي للمزارعين أولا:

الرئيس: الزملاء قالوا البارحة وسألتك ايضا علما ان هذا الامر في جزء كبير منه صحيح حيث يجب ان يذهب القسم الاكبر منه الى المزارعين بدلا ان يذهب الى المعمل.

خليل الهراوي: صحيح هناك مآخذ على هذا التصرف ولكن نحن مع المبدأ.

رئيس الحكومة: هنالك شراء الشمندر والدولة تدفع الفرق بأسعار تشجيعية.

الرئيس: يا دولة الرئيس البارحة لم تكن هنا فلو سألتني ماذا تحدث النواب امس والكلمة التي وردت على لسان الزميل الدكتور دكاش ماذا يقصد بها حيث وضحت هذا الامر.

رئيس الحكومة: التنفيعة للمعمل او للمزارعين ماذا تعني فيها أولا الكلمة بحد ذاتها لا اعتقد ان هذه الكلمة كلمة عربية.

بيار دكاش: دولة الرئيس،

نحن مع مكتب الحبوب والشمندر السكري لكن يجب ان يكون ذلك بعدالة اتجاه المواطنين المزارعين، ومن الضروري تصحيح هذا الوضع. ولا يذكر النص أي سبب لفصل هذه الموازنات الثلاث الاخيرة عن الموازنة العامة علما ان وزارة المواصلات السلوكية واللاسلكية مثلا مشمولة في الموازنة العامة. بجزأيا؟ وعلمنا ان المواصلات واليانصيب ومكتب الحبوب لا تختلف في اوضاعها عن سواها من المؤسسات كالترية والجامعة والكهرباء وغيرها.

الموقف: لذلك نقترح شرح ذلك، ورفضه وادماج الموازنة في سياق واحد، تأكيدا لمبدأ وحدة الموازنة العامة.

٢ - في المادة الرابعة: تطلب الحكومة اجازة مسبقة بالجباية تتضمن «القوانين التي ستصدر فيما بعد» وهذا امر غير دستوري ولا قانوني لان كل قانون يحمل عند وضعه آلية تنفيذه.

الموقف: نطلب شطب هذه الجملة.

٣ - في المادة الخامسة: تطلب الحكومة الترخيص لها بتأجيل توزيع «الاعتمادات المرصدة والمخصصة للمعالجة في المؤسسات والمستشفيات الخاصة والعقود مع الاطباء في القطاع الخاص». وهذا امر يعاني منه المواطنون والمستشفيات بسبب الحال المتردية سابقا، لذلك يأتي هذا الطلب لتأكيد سياسات منحازة او غير واعية، او تبطينا لنية الحكومة بعدم الدفع وعدم تحسين سياستها الاستشفائية. الموقف: المطلوب توزيع الاعتمادات في الموازنة مسبقا بالارقام ووضع المعايير بوضوح لنوافق عليها!

٤ - في المادة السادسة: تطلب الحكومة الاجازة لوزير المالية ان يصدر بقرار سندات خزينة بما يوازي احتياجات الخزينة دون تحديد لهذه الاحتياجات. وهذا امر استفحل وغدا غير منطقي في الموازنة! فما الذي يمنع وزير المالية بعد هذه الاجازة من فعل أي شيء؟

الموقف:

أ - تحذير من سياسة اصدار سندات الخزينة. التي تمتص السيولة وتؤدي الى الركود وتفاقم الازمات، وتضخم اموال اصحاب المال النقدي، وتضعف الاقتصاد زراعة وصناعة وتجارة وعمرانا، على حساب الفقراء وذوي الدخل المحدود وعلى حساب الميزانية والمال العام، اي انها تضعف الدولة وترهنها لاصحاب الاموال من المصارف وحاملي السندات.

ب - تحديد حجم احتياجات الخزينة، المشار اليها، للعام ١٩٩٧ بالارقام والبند. ج - وضع خطة صارمة لتناقص حجم هذه السندات وصولا الى التخلي عنها في مدى ٣ سنوات.

٥ - في المادة الثامنة: نسال المختصين في القانون المالي والسلطات الدستورية اذا كان جائزا للحكومة ان «تفتح اعتمادات عقد» بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء من دون مراجعة المجلس؟!

وهل يجوز ان «يلغى كل نص مخالف لهذه المادة او لا يتفق مع مضمونها» كما جاء في النص؟!

ام ان هذا يؤدي الى الغاء دور مجلس النواب في عقد القروض والاعتمادات؟! الموقف: احالة السؤال الى الحكومة للاجابة عليه.

٦ - في المادة العاشرة: ما يشبه ما جاء في المادة الثامنة: اذ تطلب الحكومة اجازة صريحة ان تصدر بمراسيم، دون العودة الى مجلس النواب «فتح اعتمادات في الموازنة العامة والموازنات الملحقه لاجل تسديد القروض... وان تحدد مصادر تغطيتها»! فهل تريد الحكومة اطلاق يدها بالتصرف بالموازنة العامة لصالح القروض كيفما تشاء ومتى تشاء، وهل يجوز الغاء رقابة المجلس وسلطته في هذا الشأن؟

الموقف: احالة السؤال ايضا للجنة المال وللحكومة! لانه يجب ان يكون واضحا ومنذ الان حجم الدين المستحق وحدود الاجازة التي تعطى للحكومة ولا يجوز ان تكون مطلقة ومفتوحة!

٧ - في المادة الثانية عشرة: تذكر هذه المادة بالمادة ٨٥ من الدستور وتحدد الاعتمادات الطارئة بمرسوم جمهوري بسقف ٣٥ مليار ل. ل. بشرط «موافقة مجلس النواب في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك».

أليس احرى بالحكومة ان تتحدد هذه الاعتمادات منذ الان بسقف وبموافقة المجلس على ما تطلبه في المادتين العاشرة والثامنة المذكورتين أنفاً؟.

الموقف: الالتزام بالنص الدستوري وبأصول المعاملات المالية دون استثناء ولا اجازات مفتوحة!

٨ - في المادة السادسة والعشرين: وكان رقمها ٢٤ قبل التعديل - ان في هذه المادة خطورة ما بعدها خطر على سلامة الدولة والمال العام وعلى سلامة النظام الديمقراطي والدستور ومبدأ المحاسبة وتحميل المسؤولية للمرتكب ولو بعد حين؛ فاسمعوا النص ماذا يقول:

«يجاز لوزارة المال اتلاف السجلات والمستندات على انواعها وسائر وثائق الحفظ من أي نوع كانت بما فيها تلك المحفوظة بصورة آلية او مغطاة او ممكنة بتسجيلات الكترونية والعائدة الى مختلف الادارات العامة التابعة للوزارة المذكورة وذلك وفقاً لائحة خاصة تصدر بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية وبعد موافقة ديوان المحاسبة».

وتعليقنا:

- أ - ان نص هذه المادة لا يستند الى أي اسباب موجبة. فهو غير مبرر.
- ب - انه لا يحدد فترة زمنية سابقة ولا لاحقة للتلف او للمتلف. فهو غير منطقي.
- ج - انه لا يستثني أي نوع من السجلات بل «على انواعها وسائر الوثائق»! فهو غير نظامي او قانوني.
- د - انه يعترف ان الامر سابقة غير مسبقة لانه يطلب ايضا تفويض الحكومة بوضع «لائحة خاصة تصدر بمراسيم...» لاحقة! فهو غير دستوري!

هـ - لا يعرف التاريخ جهة مسؤولة تتلف السجلات والمستندات والوثائق الا المنظمات والعصابات السرية والمافيات، وبعض الاجهزة الامنية الخاصة عندما تنهزم الدولة في حرب. اما وثائق المالية والنفوس والمساحة والخارجية فلا تتلف ابدا حتى في اقصى ظروف الحرب لانها تدمر المجتمع! فالنص غير حضاري! وهنا نسال هل بلغت سجلات المالية ووثائقها من الفساد ما يستوجب اتلافها جميعا وبهذا الشكل؟ علما ان القضاء قد وضع ايديه على مسائل تهدد امن الدولة ووجودها ولم ينته التحقيق بعد اهمها تزوير الطوابع والهدر والفساد وصولا الى الجرائم الدموية التي ذهب ضحيتها احد موظفي المالية نفسها فالى

اين تتجه هذه المادة ووزارة المال والحكومة بالبلاد؟

الموقف: سحب هذه المادة كليا وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بخلفياتها، ثم وضع يد المجلس على قضايا الطوايع المزورة والهدر والاختلاسات والجرائم الدموية، ودمج التحقيق في هذه المسائل لانه موزع على اربعة قضاة لتميع وتضييع الحقائق، ثم احالة الموضوع الى المجلس العدلي لانه يشكل جريمة تهدد وجود الدولة ومصيرها. اكتفي بهذا المقدار رغم ملاحظات تفصيلية اخرى اقل اهمية، لانتقل الى القسمين الثاني والثالث وفيهما كلام موجز حول الارقام ثم حول الفدلكة والسياسة المالية وبالتالى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

ثانيا: في توزيع الارقام:

ان النظر في الجدول رقم ١ وهو تقدير النفقات موزعة على الابواب لعام ١٩٩٧ مقارنة مع ١٩٩٦.

يسمح باستنتاج ما يلي:

١ - الابواب التي انخفضت موازنتها:

انه من اصل ٣١ بابا في الموازنة العامة انخفضت الموازنة في ثلثها اي في عشر بنود. وكان الانخفاض الاكبر في احتياطي الموازنة الذي يجب ان يكون اكثر ملاءة في بلد يعاني الازمات الاجتماعية وغيرها، فقد خسر احتياطي الموازنة ثلثه، والخاسر الثاني موازنة رئاسة مجلس الوزراء التي خسرت ثلثها ايضا، ولا ندري اذا ما كان دولة الرئيس سيعوض ذلك من جيبه الخاص اذ ظهر بالتفصيل ان اكثره على حساب المساهمات داخل وخارج القطاع العام وكذلك التعويضات والنقل والانتقال والمؤتمرات كما في رواتب الموظفين، رغم ان مساعدي دولته قد زادوا كما ونوعا. هل هذا طعم السمكة؟؟

كما انخفضت تبعا موازنات الاشغال العامة والاسكان والنقل والبلديات والمجلس الدستوري (ربما لان أعماله زادت) وكذلك البيئة والخارجية والعمل. يبدو ان هذه الوزارات لا يمسكها كليا اصحاب دولته.

٢ - اما زيادات الموازنة:

فقد كانت في الوزارات التي فيها اعداد كبيرة من الموظفين أي ان الزيادات جاءت في الرواتب، التي هي ابسط الحقوق، بمعنى انها جاءت لاسباب تضخيمية وليست انمائية او تقدمية حضارية تهدف الى توفير الخدمات والرفاه للعاملين وللمواطنين. وقد سجلت اكبر زيادة فعلا في باب الديون المتوجبة الاداء (الباب ٣٠) التي تبلغ لوحيدها حوالي ٤٠٪ من الموازنة! (خطيرة؟) وهكذا يسهل الاستنتاج ان الموازنة كما السياسة العامة آخذة في خدمة الدين والتضخم الرقمي للرواتب، وهذان يكشفان غياب الخطة الانمائية الاجتماعية الاقتصادية عن جميع ارقام الموازنة واذا لاحظنا ان خدمة الدين لهذه السنة تشكل حوالي ٤٠٪ من الموازنة وهي موجهة جميعا الى سندات الخزينة الداخلية ٢٥٠٠ مليار والخارجية ٢٠٠ مليار، دون اية فاتورة على القروض والمشاريع، اذا لاحظنا ذلك

ندرك كيف يؤدي مشروع الموازنة هذا وسابقه الى تدهور الحالة الاجتماعية والادارية والصحية والتعليمية وكل ما يتصل بحياة المواطنين وحياة الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية! حتى عم الفقر ثلث اللبنانيين وما زالت الحكومة تضع المرهم على الجرح.

فاذا كانت الدولة والناس قد توازنوا قبل الحرب واثناءها على موازنة العائدات غير المنظورة، فهل يمكن للحكومة ان تقول لنا على ماذا تتوازن الدولة واجهزتها والحياة الاجتماعية والوطنية اليوم؟

ان الدولة الراقية تتباهى برفع سقف الانفاق ورفع مستوى الدخل من حيث قيمته الشرائية ورفع مستوى الرفاه الاجتماعية وجملة الاداء الاداري والوظيفي للمؤسسات العامة والخاصة. . ونحن هنا نشهد العكس تماما، اذ تباهي الحكومة بتقليص الانفاق الضروري لتحجيم الادارة والخدمات ولاتلاق الفساد والغنى الفاحش والفوضى والحرمان في آن، ثم لتبرير حل المؤسسات العامة او حل الدولة وبيعها باسم الخصخصة وهذا ليس من النظام الحر ولا من الاقتصاد الحر في شيء.

ومن هنا انتقل الى نقاش فذلكلة الموازنة والسياسة الفعلية الظاهرة.

ثالثا: في سياسة الحكومة او في الفذلكة:

لعلها حقا مجرد فذلكة بالمفهوم الشعبي الشائع للكلمة فهي تتفذلق وتتحدلق بافكار متناقضة تسرد كل شيء لا لتقول شيئا انما لتخلط وتجمع كل شيء، للتخفيف من النعمة الشعبية عبر شيء من النقد الذاتي.

اذ ان المواطن عاملا وفلاحا وطالبا واستاذ وجنديا وضابطا وتاجرا وصناعيا وموظفا، عدا مجموعة الرشوة والفساد والافساد القليلة عددا ونوعا، جميعهم يشكون الشكوى نفسها في ايام الفساد والركود هذه كما شكوا معا في ايام الحرب والفوضى وهم ينشدون الخلاص اليوم كما نشدوه سابقا للوصول الى امن اقتصادي واجتماعي صحيحين.

كنا وما زلنا نتطلع الى فذلكة تمثل فلسفة الدولة بمجلس نوابها وحكومتها وعلمائها وشعبها جميعا، وتنظيم افكارهم وحاجاتهم وامكانياتهم من اجل انقاذ وطني واقتصادي واجتماعي، بعدما انكشف الحال خصوصا في السنتين الماضيتين عن عقم سياسة الحكومة التي ادعتها للاعمار فاذا بقطاع الاعمار في حالة ركود وافلاس، واذا بالسوق عامة في حالة كساد: فالاسواق والتجار يشكون من الكساد بنسبة ٩٢٪، والصناعيون يشكون من الكساد والاقفال يتزايد. وتأتي الحكومة بمرسوم اخير لتشجيع السلع الاجنبية بدل تشجيع التجار على تصدير السلع المحلية، والزراعة تكسد كسادا قاتلا للفلاح والارض معا حيث تجددت حركة النزوح والهجرة. والشباب المتعلم ومن لا يستطيع ان يتعلم في بطالة وياس. ٤٣٪ من اللبنانيين ينشدون جنسية اخرى و ٤٠٪ يفكرون بالسفر و ٧١٪ يعيشون قلقا وخوفا على مستقبل عائلاتهم، في ظل هذه الاوضاع التي نحن جميعا مسؤولون عنها وعن تغييرها في خطة انقاذ وطني شامل. اقول: انقاذ وطني وليس فتويا، وطني وليس طائفيا وطني وليس حزبيا.

كنت اود ان اتناول اهم الفقرات في فذلكة الموازنة وباختصار: لكن تجاوبا مع دولة الرئيس ساقراً بعضها.

في التنمية البشرية: فالصحة على ما تعلمون، الامراض متفشية بسبب البيئة والفضائح التي تعد بالالاف،
والتربية والتعليم حيث يتسكع اولادنا كانوا بالامس على ابواب المستشفيات واليوم على ابواب المدارس، والمال
ينفق على ترميمات وهمية ولا تبني المدارس ولا توسع القاعات لاستيعاب الطالب الذين انهارت مداخيل اهلهم.

اما فيما يتعلق بالتدريب المهني فستأتي عليه في مؤتمر صحفي نقول منه كل شيء، والبيئة بفضل فضائح
الواردات البيئية المتلاصقة ومنع الكلام عن الحقائق واضطهاد العلماء والمتطوعين للدفاع عن البيئة، والبيئة تشمل
المعارضين والموالين وتضر بهم جميعا فلا تستثني احدا.

الاسكان وفيه حقيقتان وسنمر عليهما، وتحقيق شبكة التأمين الاجتماعي ونسمع بكل شيء ولكننا لا نسمع
بما فيه الكفاية لتأمين هذا المواطن المسكين، اما تأمين الحاجات والخدمات الاساسية للمواطنين الذين زادت عليهم
الضرائب والاسعار وتقلصت فرص العمل والحياة، لن نسأل عن شيء من هذا العنوان طالما ان الخبز والمحروقات
الى ارتفاع، ولكننا سنعيد السؤال مرارا وتكرارا عن عودة المهجرين وعن المرشحين الجدد للتهجير.

في الاولى لم تكتمل عودة المهجرين رغم ٧ سنوات من الطائف ولو كان الامر يتعلق بعقارات او استثمارات
لتم انهاء المشكلة بطونيات من الدولارات نغذي به صندوق المهجرين الذي ما زال معالي الوزير جن بلاط وكل
المهجرين ينتظرون تغذيته دون مجيب. والضاحية والجبل اكبر شاهدين على ذلك فعودتهما تشكل المدخل الحقيقي
لاي وفاق فمتى يعودان؟ لقد يح صوتنا فمتى يعودان؟ اخرجوا مأساتهم منه لتجاذب السياسي واتركوها في
اطارها القانوني والانساني الصرف.

اما المسألة الثانية والمواطنون المرشحون للتهجير فهم اخواني من سكان ساحل قضاء بعبداء خصوصا في
الاوراعي وجواره وسنأتي على ذكر ذلك فيما بعد بالنسبة الى مشروع «اليسار».

اما في الانعاش الاجتماعي والاقتصادي، تأمين المزيد من فرص العمل، تعزيز الصناعة والسياحة
والزراعة، كل ذلك تعرف بما فيه الكفاية عن هذه المجالات فتصدر القوانين التي تجعل الصناعيين بدون امل في
ان يعملوا في هذا البلد وتشهد سياسة الحكومة على كساد الزراعة والاسعار المتقلبة لهذا القطاع بين يوم وآخر،
واغراق السوق بالمنتجات المتسلسلة، وكذلك هجرة الفلاحين من الريف والبناء في السهول الخصبة وترك الجبال
جرداء، كل ذلك نعرف الاسباب التي تحول دون تطور فيه.

واريد ان آتي على وعود مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن لو تسنى للحكومة ان تهتم بالعنب والتفاح والزيتون
والتبغ الضار بالصحة، نحن نريد ان تهتم بالتبغ الضار بالصحة الذي يسير نحو الزوال، نحن نريد طرح السؤال
لو نقصت الانتاج ودعمت الشراء والتسويق لازدهر لبنان وفاضت الموازنة في عام واحد، لماذا لا يفتش عن بديل
جدي لهذه السلعة الانتاجية رحمة بالمواطنين وتخفيفا لعذاب الفلاحين والمساكين وتأمينا لعيشهم الكريم اذا ما

توقفت زراعة التبغ نتيجة للتوجيه الدولي، نعم هذا توجيه دولي لانهم سيطالبون بالغاء زراعة التبغ، كيف يكون حال ابنائنا في الجنوب ازاء هذا الامر، كيف سيعيشون اذا لم يتوفر المجال من اجل ابدال هذه الزراعة بزراعة اخرى، لن ازيد اعادة تأهيل البنية التحتية، بالنسبة للكهرباء اسمحوا لنا ان نتحدث فيها، ومعالي الوزير صديقنا غير موجود والان نشهد فيها ان وزارة الزميل محمد يوسف بيضون انتجت بدون اموال قبل عام ١٩٩٢ افضل مما تم حتى الآن، كما نشهد للمساعدة الفرنسية اثناء عدوان نيسان وعناقيد الغضب الصهيوني، اما الهدر وسوء الادارة والفساد فاني آنف من ذلك تفاصيله. واقله نهب الناس بفواتير على الهوية دون قراءة العدادات حيث تقوم فبركة محاسبة بتقرير الفاتورة حسب الاسم والمهنة ومكان السكن لان المكلف لا وقت له للمراجعة والادعاء المطالبة باعادة المبلغ المرفوع ويصنف ذلك المعترض عاصيا على الدولة.

ألا يتساءل اعضاء الحكومة والنواب الكرام كما سائر المواطنين عن ألاف اسلاك الكهرباء المتشابكة والمتداخلة على الاعمدة والابنية وداخل الاحياء والشوارع تأكيدا على استمرار واعتماد المواطنين على الاشتراك بالمولدات الكهربائية الخاصة لتأمين حاجاتهم من الطاقة قسرا. وفي المناسبة نسأل لمصلحة من يقطع التيار الكهربائي الرسمي قبل نهاية كل شهر فاني لا اعرف السبب.

ولن نأتي على النفايات الصلبة والطرق والمرافئ والمطار والتأهيل الإداري والاستقرار الاقتصادي ونأتي الى اولويات الحكومة: واخيرا تصرح الحكومة بأولوياتها فتنادي بشركات T.O.B ونخشى ان تكون هذه الصيغ بداية لمستعمرات اقتصادية اساسية «H.B.H» اما المعاهدات في تشريع الاستثمار والازدواج الضريبي فتكاد تكون النقطة الوحيدة التي بدأت تشكل في شكل مقبول.

طريق المستقبل، نذكر الحكومة ان طريق المستقبل اذا كان على غرار ما سبق فليس مبشرا، وما مؤتمر واشنطن الا مهرجان سياسي باركانه ونحن معه ولكن طريق بيع المنتجات الزراعية والصناعية اللبنانية اضمن واوفر واجدى وفيه مال اكثر الا اذا كان المطلوب افقار اللبنانيين لتهجيرهم واستقدام اموال خارجية لمصلحة القلة الغنية، فاي لبنان تريدون، أي لبنان مستقبلي دون احصاء ودون رقم صحيح لسكانه ونتاجه وماله وديونه أي مستقبل بدون احصاء وتقديرات للناجح المحلي تقدرها وزارة المالية دون استناد الى أي رقم واقعي صحيح، ولكن بما يتيسر.

الخلاصة على الصعيد السياسي بعد ان اعلن دولة الرئيس بري وفاة الترويكات نأمل ان لا تبعث حية من جديد، وان يكون ذلك مدخلا لبناء دولة المؤسسات الموعودة، علما بأن اسبابا عدة تحول دون بناء هذه المؤسسات ويأتي في طليعتها:

١ - ازمة الثقة بين الحاكمين انفسهم.

٢ - الحد من الحريات العامة وانهاك حقوق الانسان.

ارجو مراجعة التقرير الاميركي لحقوق الانسان المنشور في الصحف يوم امس .

٣ - عمق الهوة بين السلطة والشعب وكيف يجب ان تردم .

على الصعيد الاقتصادي، ان الموازنة غير منتجة تعطل الراسمال وتجده بسندات خزينة وتشل القوة البشرية المنتجة، تهمل الزراعة، تفسد دور التجارة بتحويلها من الخارج الى الداخل، بدلا من ان تكون بالعكس .

اما الخطة الانقاذية للموازنة المنتجة فتكون :

١ - بتحويل الراسمال الى دورة الانتاج .

٢ - تشغيل القوة المنتجة مؤسسات وافرادا .

٣ - بتحريك التجارة من الداخل الى الخارج .

٤ - باطلاق الصناعة على خطي الانتاج والتصدير .

٥ - تعزيز الزراعة وتوسيع رقعتها وتشجيع القوة العامة فيها انطلاقا من تصريف الانتاج .

٦ - بمطالبة الاخوة العرب بتشريف وعودهم التي طال عليها الزمن ومساندة لبنان .

٧ - مطالبة العالم بمساهمة فعلية لا بالعودة البراقة وبالشروط المراهقة .

٨ - لنبدأ بوفائها الوطني من اجل موقف واحد موحد وهكذا تكتمل الدولة الانتاجية السليمة والرابحة وتمتلىء الخزينة بقروض مرهقة ويزدهر المجتمع دون فقراء وتعود الطبقة الوسطى الى الوجود بعد ان تلاشت ويخرج الوطن من العناية الفائقة كما تتمنون ويحيا لبنان عشتم وعاش لبنان .

الرئيس : الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان .

خاتشيك بابكيان : دولة الرئيس، زملائي الكرام،

ما كنت لاتولى الكلام لو لم ار بعض الزملاء يؤكدون على ما اثرت في لجنة المال والموازنة من نقاط واقتراحات فيظهر انه حري ان يؤخذ بها للتطبيق ويستحسن عرضها امامكم .

ولكن قبل اثار هذه النقاط لفت نظري ما ورد على السنة بعض الزملاء الجدد الذين يدخلون الندوة لاول مرة وهم يتقنون هذه الموازنة ويتنكرون لها هذا يصنفها بأنها شكلية وذاك انها هامشية . على كل حال لا يمكن من خلال ارقامها قراءة سياسة الدولة المالية والاقتصادية واجتماعية ولعل السبب في ذلك اننا لم نتوصل بعد الى تطبيق مبدأ الوحدة والشمولية . ففي الدولة تتعدد مواطن الصرف وتتعدد مواطن التمويل وتتعدد المجالس واهمها مجلس الانماء والاعمار وهو اشبه بدولة ضمن الدولة وتتعدد المؤسسات العامة والصناديق المستقلة وغير المستقلة .

ولكن كلام حق يقال اذا امعنا النظر في الفذلكة التي اعددها لما معالي وزير الدولة المكلف بالشؤون المالية نرى

ان فيها مجهودا كبيرا هذه السنة لا بل قفزة نوعية حقيقية اذ ادخل معالي الوزير لاول مرة في طريقة تحضير الموازنة واسلوب عرضها علينا مفاهيم علمية مأخوذة من مبدأ الموازنة الوظيفية التي تسمح عن طريق تصنيف الارقام والحسابات باجراء التحليل الاقتصادي التفصيلي لسياسة الموازنة وللنواحي الاجتماعية والاستثمارية والادارية، اما اذا امعنا النظر في هذه الموازنة كما عرضت علينا فماذا نرى؟ للموازنة اجزاء، جزء اول، جزء ثاني «أ» و «ب» وللموازنة ابواب تبلغ ثلاثين بابا، فهل علينا ان نناقش كل جزء وكل باب على حدة.

مثل هذا الاسلوب يذكرني بحديث للعالم الشهير في الادارة «باركنسون» الذي كان يؤاخذ على مجالس الادارة في بعض الشركات الاميركية ميزانيتها الضخمة، ويعطي مثالا على ذلك ميزانية شركة «جنرال موتورز» ويوم كتب ذلك كانت هذه الميزانية اكثر من ميزانية دولة ايطاليا واسبانيا معا وفي كتابه المعنون $2+2=5$ قال «باركنسون» ان في مجالس الادارة تأتي الميزانية مثالا في «جنرال موتورز» على الشكل الآتي: ٥٠ مليار دولار لشراء الفولاذ والحديد لصناعة السيارات، و ٢٠ مليار دولار للقطع و ١٠ مليارات لكذا وكذا... و ١٢٠ ألف دولار للقهوة والضيافة، فيتمسك الاعضاء بهذه النقطة ويناقشونها وتمر المليارات والملايين بدون أي مناقشة واعتراض ودون حسيب او رقيب.

دولة الرئيس، انا لن اقع في محذور القهوة والضيافة واكتفي بقراءة ما ورد في الفذلكة صفحة ٣٥. يقول معالي الوزير: ان النفقات في الموازنة يسيطر عليها بندان هما: الفوائد وتمثل ٤٢٪ من مجموع الموازنة والرواتب والاجور. فما الفائدة من البحث في الرواتب والاجور وهي مقروضة علينا ومنزلة ولا فائدة من النقاش فيها. اما المديونية، وخدمة الدين وحدها فانها تستهلك ٤٢٪ من مجموع الموازنة. من نوافل القول ان كل مديون اذا وقع تحت الدين وتراكمت عليه الفوائد يسعى قصارى جهده لتسديد ما امكن بسرعة كلية حتى يخفف عن نفسه عبء الفوائد، فماذا نرى في حالة الدولة؟ للدولة اموال هائلة مجمدة دون فائدة بينما هي تدفع الغرم الباهظ على ديونها. لا اريد ان اذكر هنا كل الرسوم والضرائب والعائدات والمحاصيل التي لا تجبى في حينها وفي معظمها واحيانا لا تجبى نهائيا كما يحصل ذلك في القسم الاكبر من عائدات الكهرباء والماء... امامي لائحة بالايادات والضرائب المباشرة وغير المباشرة وهي تبلغ ٥٠ بندا نصفها اعتقد انه لايجبى في حينه بل يمضي وقت طويل لجبايته. بالامس سمعت ان كازينو لبنان حقق في الشهر الاول من نشاطه ارباحا بمقدار خمسة ملايين دولار منها ٣٠٪ حصة الدولة واعتقد النسبة تزيد كل سنة أليس كذلك يا معالي الوزير؟

وزير الشؤون المالية: نعم.

خاتشيك بابكيان: هذا جيد، تساءلت متى يا ترى ستدخل حصة الدولة الى صناديقها والدولة تدفع من جهتها فوائد فاحشة. هل تقبضون شهريا؟

وزير الشؤون المالية: نعم نقبض شهريا.

خاتشيك بابكيان: لقد طمأننتي الآن. اهم من ذلك كله اذا راجعنا ميزانية مصرف لبنان ماذا نجد فيها؟ نجد

ودائع القطاع العام اعني مال الدولة وهو يتراوح بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ مليار ليرة وهذه المبالغ مودعة دون فائدة بينما الدولة تدفع فوائد تتراوح بين ١٧ و ١٨٪ وكانت في الماضي بين ٢٨ و ٣٠٪ هناك موضوع آخر سأتكلم فيه . يعلم كل منا ان لكل صاحب مصلحة ورب عمل دفتر استحقاقات استحقاق ديونه وهو يراجع حسب هذا الجدول المديونية لو كان لدى وزارة المال دفتر الاستحقاقات او مسؤول عن ادارة الدين العام لكنت نبهت الى الكثير من الديون التي يفترض ان تدخل الخزينة في نهاية كل شهر وهي لا تدخل ، وكانت بالاحص تنبته . مثلاً الى ان رسم الطوابع الذي يفترض ان يعطي رسماً شهرياً معنياً حتى الملايين اصبح معدوماً فجأة بشكل شبه كلي وكان يفترض بعد الشهر الاول او الثاني ان تتحقق عن اسباب هذا الانعدام فتكشف ما لم تكشفه مع الاسف الا بعد مضي شهر لا بل سنة او سنتين كما يقال وقد ضرب من ضرب وهرب من هرب ومات من مات وقتل من قتل .

الرئيس : احسنت .

خاتشيك بابكيان : خلاصة القول . ان دولة بلغ دينها ما بلغ ولست ابدا في معرض انتقاد سياسة المديونية لان البديل كان يؤدي حتماً الى ترك البلد سائبة والفقر والعوز ينخر شعبنا المنهك اصلاً من حرب الى ١٧ سنة المدمرة . . . اقول ان دولة بلغ دينها ما بلغ لا يجوز ان يترك هذا الدين وخدمة هذا الدين دون ايلائها الاهمية القصوى والاولوية المطلقة .

كلنا نقر لك يا معالي الوزير السنيورة بالمقدرة والاخلاص والتفاني في الخدمة ، يا معالي الوزير الخبرة التي اكتسبت والثقة التي اوجبت للمحافل الدولية والاندية المختلفة تؤهلك بأن تحرك اصدقاء لبنان ليس في واشنطن فقط بل وايضاً في اوروبا واميركا الجنوبية والشرق الاوسط حيث اليابان مصدر اموال هائل ويقال ان هناك مبالغ كبيرة مخصصة لمشاريع لم يستفد منها لبنان حتى الان وسمعت ان هناك مبلغ ٤٠٠ مليون دولار خصصته اليابان لمشاريع بيئية في الشرق الاوسط وان للبنان حصة منها اذا طالب بذلك وقدم مشروعا ، وبطبيعة الحال المشاريع البيئية تعج في لبنان ولا اريد ان اذكر بمكب برج حمود كل ذلك يجعلنا نقول انه بينما انت يا معالي الوزير منهمك بالف وظيفة ووظيفة وطبعا هي من وظائف وزير المال المخلص الكفؤ ، يحق للدولة بمرجع رفيع او مستشار مميز متخصص متفوق في المقدرة والعزم يعمل ليلاً نهاراً لمجابهة المديونية قبل ان تصبح ذلك المرض العضال الذي ينخر جسم الكثير من الدول وعليكم السلام .

الرئيس : الكلمة للزميل . الاستاذ محمد كباره .

محمد كباره : دولة الرئيس ، ايها الزملاء ،

ان مشروع الموازنة العامة هو في الواقع من اهم المشاريع التي على المجلس النيابي دراستها واقرارها ضمن

المهل القانونية. فالموازنة هي عصب الدولة، والتعاطي بشأنها يجب ان يتولاه النواب بكفاءة المسؤول لان الخفة في هذا المجال وخيمة العواقب. واني بكلمتي هذه لن اتعرض بالبحث لبنود الموازنة لتحليلها ونقد تفاصيلها بل اكتفي بدراسة خطوطها العامة وتوجهاتها الرئيسية الواردة في الفذلكة الملحقه بها. فهي في جوهرها موازنة ادارة العجز الحاصل من جراء خدمة الدين العام. اما النفقات الاستثمارية الاساسية وطريقة توزيعها على المشاريع والمناطق، فلم تلحظها بنود الموازنة وترك تحويلها للقروض الخارجية الميسرة ولن يستطيع مجلسنا الكريم دراستها واقرارها.

لا شك ان سياسة الحكم وتوجهه العام لاحتواء الدين الداخلي وتخفيض احتكار القطاع العام للموارد المالية المحلية سيؤدي في المستقبل الى انفراج الوضع الاقتصادي وتنفيذ برامج الحكم بما يتعلق بالخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاقها ولكن وللأسف الشديد فان فذلكة الموازنة حينما تعرضت لتحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني كان رايها ان الحل يكون من خلال زيادة الانفاق لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مناقضة بذلك التوجه الاساسي لموازنة ال٩٧ بترشيد الانفاق وتخفيضه. كذلك كانت متناقضة بطروحاتها حينما اكدت انها هدفت الى التحسين المستمر للوضع المعيشي للمواطن عن طريق ايجاد وتطوير المناخات الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، بينما في الواقع فانها اعتمدت سياسة امتصاص السيولة في الاسواق عن طريق اصدار سندات الخزينة مما شل عمل القطاع الخاص ووقف الحركة الاقتصادية وزاد من الضائقة المعيشية.

ان الوضع المعيشي وتحسين ظروفه بقي نظريات متناقضة بدون أي مدلول لتطويره، بل العكس، فان الموازنة لم تلحظ أي احتياطي لتغطية مشروع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام ولا اي زيادة لتعديل غلاء المعيشة فموقفها هنا واضح، على المواطن ان يتحمل المزيد من الاعباء والمزيد من الضغط المعيشي لتغطية النفقات المستجدة.

فالحكم لم يحاول بجدية تحسين الوضع المعيشي للمواطن كما انه لم يتطرق لاحد اهم مشاكل الوطن الا وهي التفاوت الهائل بين المناطق اللبنانية في كافة مجالات الحياة ومظاهرها.

دولة الرئيس، ايها الزملاء، ان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي لا يمكن تحقيقه بوجود هوة تزداد كل يوم بين ابناء الوطن الواحد وتتمثل باقلية مترفة تنعم بخيرات البلاد وتتقاسم مغانمها واكثرية ترزح تحت وطأة الضائقة المعيشية والحرمان وبين مناطق مدللة تستنزف كافة امكانيات الوطن ومناطق محرومة لا يصيبها الا الفقات. ولئن كان سوء الاوضاع الاقتصادية مرتبطة بنتائج الحرب التي دمرت مقومات حياتنا وتقدمنا فان سياسة الدولة الاقتصادية وتوجهاتها الاساسية يجب ان ترتبط بمصلحة الاكثرية المطلقة من اللبنانيين ولا يحق لنا ان نحمل اعباء مرحلة البناء لمن يعيش بحدود الفقر ويتحمل اعباء الضائقة الاقتصادية ولا يستطيع تخطي حدود تأمين حاجاته اليومية. ان الهدف الاول لسياستنا الاقتصادية يجب ان ينطلق من ضرورة تأمين الحد الادنى من مقومات الحياة للمواطن اللبناني عن طريق تأمين كافة الخدمات الاجتماعية الاساسية.

ان تحسين الاستشفاء والطبابة امر ضروري. النظر في سياسة الاستشفاء بشكل عام بحيث تكون قاعدتها توجيه الانفاق الاكبر نحو تأهيل المستشفيات الحكومية واعطائها الشخصية المعنوية المستقلة.

والسعي الجاد لتأمين الطبابة والاستشفاء لكل مواطن فهذا حق له وواجب على الدولة ان تحترم هذا الحق.

اما عن التعليم، فاننا سمعنا من معالي وزير التربية ان اكثر من نسبة ٦٠٪ من الطلاب اللبنانيين يتلقون علومهم في المدارس الخاصة مما يجعل القسم الاكبر من الشعب اللبناني راضخا لعمليات زيادة الاقساط بالصورة المعروفة التي يئن منها المواطنون ولا علاج لهذه الحالة الا بتعزيز التعليم الرسمي افقيا وعموديا لكي تصبح المدرسة الرسمية الاطار الاول الذي يصهر الاجيال ويدفعها نحو المستقبل الافضل.

اما القضية الثانية التي يجب ان تصدر اهتماماتنا فانها تبقى وللأسف خارج طموح الحكم ولا يرصد لها اية اعتمادات اضافية الا وهي مشكلة الحرمان التي تزرع تحت وطأته المناطق المتخلفة في لبنان وخاصة شمالنا من عكار والضنية الى بشري والبترون الى قلب طرابلس العاصمة الثانية التي تكاد تفقد كل مقومات التقدم والتطور.

ان مشكلة عدم التوازن المناطقي في كافة مظاهر الحياة ونواحيها تبقى عاملا متفجرا في المجتمع اللبناني يقف في وجه أي استقرار اجتماعي او اقتصادي.

دولة الرئيس: ايها الزملاء،

ان اقل ما كان مطلوبا في موازنة اليوم تحديد خطة انمائية خاصة بالمناطق المتخلفة ورصد الاعتمادات لانجاز المشاريع الملحة التي تساهم بانماء هذه المناطق. كما اننا نأمل ان يتحرك الحكم لتفعيل القطاع الزراعي الذي بقي مهملا في موازنة الى ٩٧ واعطائه الاهمية التي يستحق بتأمين الاعتمادات اللازمة لتطويره وانمائه وهو كما نعلم عصب حياة مناطقنا المحرومة. وان هذه المبادئ لن تخرج من اطار الشعارات الا اذا عمدت الحكومة ووزارة الزراعة بانشاء المصارف الزراعية، وانشاء التعاونيات الزراعية وهيئات الارشاد الزراعي سواء من الناحية التقنية او من الناحية الاقتصادية.

دولة الرئيس: ايها الزملاء،

لا يسعني الا ان ادون ان المشاريع الرئيسية التي من شأنها ان تنقل الشمال من حالة الموت الى حالة الحياة، عنيت المصفاة، والمرفأ، والمعرض، لم تأخذ حتى الآن جزءا من مجال الانفاق الحكومي. واننا لننظر باسى الى ضياع المليارات القليلة التي تخصص بين حين وحين لمعرض الشهيد رشيد كرامي، حيث ان مرفقا بهذه الحيوية لا يمكن ان يستثمر بالصورة المطلوبة من خلال قطرات تبذل بتقطير شديد، فالمعرض يجب ان يكون ورشة عمل ليلا نهارا. ونحن نعلم يا دولة الرئيس انك عندما تقرر انجاز مشروع معين كيف تكون وتيرة العمل فيه.

اما عن المرفأ فانه يقوم من ايراداته المتواضعة بردم مساحة اضافية لتأهيلها كم منطقة حرة، وهذه المساحة يجب ان تصل الى مليون متر مربع وان تؤهل بالارصفة والهنغارات والوسائل الفنية، وهذا امر يحتاج الى ما يفوق دخل

المرفأً بالاضافة الى ضرورة تأهيله لاستقبال السفن ذات القاطر الكبير. ونصل الى الموضوع الثالث عنيت المصفاة التي كثر الكلام عن سبب اهمالها، والتي نطلب اليوم وبصورة حازمة من الحكومة ان توضح موقفها حيالها.

ان الارقام التقديرية لاية موازنة تبقى عرضة لعدم التحقيق بسبب المفاجآت الاجتماعية والسياسية والامنية والضمان الوحيد لبناء المستقبل واعادة اعمار الوطن هو بتحقيق المجتمع المتضامن والمتكامل الذي يؤمن لكافة ابنائه بدون أي تمييز الحد الأدنى من مقومات الحياة والفرص المتساوية امام تحديات المستقبل.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، الزميلات والزملاء الكرام،

يتجاذبني وانا اعتلي هذا المنبر شعوران، تمسكي بحقي في الاطلاع على الموازنة ومناقشتها، وواجبي في ان افي الموضوع حقه، وان اتخذ الموقف المناسب منها، فموضوع الموازنة ليس موضوعاً عادياً او قانوناً عادياً يطرح على المجالس النيابية، انه موضوع خطير وهام ولا يجوز للمجالس النيابية ان تتعامل معه الا من زاوية مدى تأثيره على الحياة العامة، فالموازنة مشروع الحكومة الذي يتضمن سياستها الاقتصادية والمالية للسنة القادمة وقد يكون لانعكاساتها على مدى سنوات اكثر، يدرك واحدنا اهمية دور المجلس في مناقشة الموازنة عندما يعلم ان نشأة البرلمانات في العالم انطلقت من رفض الشعب ان يترك امر النفقات في يد من بيده السلطة دون رقابة ممن يمثله. انطلقت المجالس النيابية من دورها في ان تنقل راي الشعب وان تراقب نفقات الحكومة أي السلطة التنفيذية التي كانت تتمثل آنذاك بالملوك والامراء فتدقق في النفقات، وتفرض الضرائب غير المبررة التي كانت تلجأ اليها السلطات آنذاك في تبرير حرب يدفع ثمنها المواطنون من دمائهم وارواحهم او لزيادة ثروتهم على حساب الفقراء.

متى ادركنا دور المجلس النيابي وسبب نشأته، نستغرب كيف يطلب الى مجلسنا ان يناقش مشروع الحكومة في خفة وفي وقت لا يتعدى الى ٤٨ ساعة، واذا اردتم مطالعة هذا المشروع لاكتشفتم انكم عاجزون عن هذه المطالعة، فكم بالحري اذا ما اردتم ان تتخذوا موقفاً مبنياً على دراسة تحليلية وعلى مطالعات للمقارنة، بينما يجب ان نكون وما تقدم هذه الموازنة من افكار ومشاريع، ومن اجل ذلك استغربنا ولا نزال نستغرب موقف الحكومة في اولى جلسات المناقشة يوم لم توافق على اعطاء المجلس النيابي (اي السلطة التشريعية في البلاد أي السلطة الوحيدة المنتخبة من قبل الشعب، أي السلطة التي تنتخب رئيس الجمهورية، أي السلطة التي تمنح الحكومة الثقة، أي السلطة التي تراقب ويجب ان تراقب الحكومة، أي السلطة التي تحجب الثقة عن الحكومة عندما يجب، استغربنا موقف الحكومة ان تحجب عن هذه السلطة الممثلة، او التي يفترض بها ان تمثل ارادة الشعب حق الاطلاع على الموازنة ودرسها واتخاذ الموقف العلمي الوطني الموضوعي من مشروع الموازنة، فالقضية ايها السادة ليست رغبة في الاسراع في اقرار الموازنة. انها ابعد من ذلك القضية تتعلق بالنظام البرلماني الديمقراطي أيجب ان يبقى هذا النظام؟ او يجب ان تسير الامور على حساب هذا النظام ومبادئه والسياسة وسلطات الرقابة فيه سؤال في ذمة هذا المجلس، القضية المطروحة يستطيع هذا المجلس ان يلعب دوره في الرقابة، وفي توجيه اعمال الحكومة؟ ام ان

هذا المجلس موجود لكي يوافق على ما تقترحه الحكومة من مشاريع مهما كانت هذه المشاريع مهمة وخطيرة.

ايها السادة، القضية هي اننا يجب ان نسأل انفسنا، هل ان دور هذا المجلس هو دور اساسي في نظامنا؟ ام ان دور هذا المجلس مهمش في هذا النظام والدور محصور في السلطة التنفيذية: اللهم الا اذا كان موقف المجلس، مجلس الوزراء ورئيس الحكومة دعوة مبطنة لدولة رئيس مجلس النواب الذي انتهب الفرصة لاهنته على موقفه من «الترويكا» ومن اعلان وفائها هل هي دعوة او محاولة لدفع رئيس المجلس النيابي للعودة الى منظومة «الترويكا» تحت طائلة الضغط على المجلس، والتهويل عليه بان يسقط دوره في اهم عمل تشريعي مناط به الا وهو مناقشة الموازنة السنوية فالدعوة والخيار في ان تتعاون معهم يا دولة الرئيس على حساب الدستور والصلاحيات او ان يهشم المجلس ويسقط دوره، وفي كلتا الدعوتين حض على ضرب النظام وتجاه هذين العرضين يجب على المجلس النيابي ان يكون رافضا.

ايها السادة، كنت انتظر اليوم ان تعلن الحكومة انها لن تأتي الى المجلس النيابي ونحن في اليوم الاول من شهر شباط، وقد انتهت المهلة المجددة من رئيس الحكومة للمجلس، والتي هددنا بها اننا اذا ما تجاوزناها سيصدر مشروع الموازنة بمرسوم في مجلس الوزراء، والحمد لله ان الحكومة ماثلة امامنا وهي ايضا راغبة في ان يتابع المجلس دوره ولو المقتضب في مناقشة مشروع الموازنة.

ايها السادة، القضية ليست للجدل فقط، انما اذا ما اثرتها فلاننا نرفض ان نعطي الحكومة في حالة كالتي نحن فيها حق او صلاحية اصدار مشروع الموازنة بمرسوم. فهذا الحق الذي نصت عليه المادة ٨٦ من الدستور اللبناني هذا الحق غير متوافرة شروط تطبيقه في الحالة التي نحن فيها، واذا كنت ساسمح لنفسني بالبحث في هذا الامر وتفاديا لان يصار الى تسجيل هذه السابقة على السلطة التشريعية في لبنان، وخوفا من ان تلجأ اليها الحكومات القادمة فنتنم ما صار في المجلس لكي تقول ان المادة ٨٦ تعطيها حق نشر الموازنة حتى لو خالفت الحكومة نص هذه المادة في شروط طرح الموازنة وكيفية اصدارها بمرسوم.

ايها السادة، ان تقاليدنا الدستورية لم تشهد خلافا بين السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية على نشر مشروع الموازنة بمرسوم، لم تشهد اطلاقا حكومة اقدمت على نشر مشروع الموازنة بمرسوم، بينما المجلس لا يتلأ عن دراسة هذا المشروع ابتداءً ولاية هذا المجلس في الخامس عشر من تشرين الاول كما تعلمون، والمادة ٨٦ من الدستور تتكلم عن خمسة عشر يوما يجب ان ترسل بها الموازنة الى المجلس قبل بدء العقد العادي الذي ابتداءً هذه السنة في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني، أتمنى ان يجاوبني وزير العدل يا دولة الرئيس لانني اتكلم قانونيا وضمن الدستور. فاذا ارسل مشروع الموازنة الى المجلس النيابي يلزمه بعض الوقت لدراسة هذا المشروع، ويجب ان يحددوا المهل حتى يتمكن المجلس النيابي من ممارسة دوره، الا اذا كانت الرغبة ان لا يكون للمجلس الدور فاذا كان هذا المطلوب فلنغير هذا النظام ونسقط المجلس النيابي من نظامنا ونعتمد قرار الحكومة ونحاسبها عليه، ونترك الشعب يحاسب الحكومة عليه الشيء الثاني: الفذلكة تشكل كما يقرني معالي الوزير المكلف بالشؤون المالية

تشكل نوعاً من الاسباب الموجبة وجزءاً لا يتجزأ من مشروع الموازنة، والمادة ٨٣ و ٨٦ تتكلم عن احوالة الموازنة بكاملها الى المجلس النيابي ضمن مهل قانونية ودستورية معينة، فاسأل معالي الوزير: متى ارسل الفذلكة الى المجلس النيابي؟ لا يمنع ان ترسل اولاً قانوناً ثم مشروعاً بالاسباب الموجبة له حتى يتمكن ان اصدق عليه بالاسباب الموجبة.

اتمنى ان يجاوبني معالي وزير العدل.

رئيس الحكومة: انا احدد من سيرد عليك وليس انت.

بطرس حرب: هل لا يحق لمعالي وزير العدل ان يرد علي الا بطلب منك؟

انا اتكلم في القانون ولذلك اردت ان اسهل عليك.

الشيء الثالث: الذي أريد ان اسأله دولة الرئيس، هل ان القانون لا ينص على وجوب ارسال كل النفقات قبل خمسة عشر يوماً لكي يتسنى للحكومة ان تصدرها بمرسوم.

معالي الوزير، نهار الاثنين الواقع في ٢٧/١/١٩٩٧ اجتمعتم في مجلس الوزراء وقررتهم نفقات جديدة على الاقل ليس فقط مشروع قانون البرنامج المعلق بالتعليم المهني والتقني الذي طلبته اللجان النيابية المشتركة والذي تبلغ قيمته ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية. أريد ان اسألك معالي الوزير هل ينص الدستور والقانون اللبناني ان لك الحق بأن تضيف على النفقات نفقات اخرى؟ وتطلب مني ان اوافق عليها ضمن المهلة المحددة او تصدرها بمرسوم.

وزير الشؤون المالية: وافقت عليها اللجنة المالية.

بطرس حرب:

طبعاً يجب ان توافق عليها اللجان النيابية والا ليس لك الحق بأن تضيف عليها شيئاً يا معالي الوزير. انت اضفتها بناء لاقتراحك في الجلسة واذا كان رئيس اللجنة المالية الحاضر هنا يقول بأنه هو الذي اقترحها او أي زميل غيره فليفضل ويقول ذلك.

فيا حضرة رئيس اللجنة المالية من الذي اقترح اضافة الى ٢٠٠ مليار؟

رابعا: المادة ٨٦ تقول انه يجب فتح الدورة الاستثنائية عند انتهاء العقد العادي، هل يسمح الدستور للحكومة والرفخامة رئيس الجمهورية ان يتأخرا ستة عشر يوماً في فتح دورة استثنائية وان يطالب المجلس ان يتقيد بالمهل المحددة في المادة، أليس تأخر الحكومة عن اصدار مرسوم فتح الدورة تنازلاً من قبل الحكومة عن حقها في اصدار مشروع الموازنة بمرسوم اذا تأخر المجلس، والسؤال الاخير الذي اسأله وبكل صدق ما كان يضير الحكومة لو افسح المجال امام السلطة التشريعية ان يكون لها متسع من الوقت لدراسة الموازنة والفذلكة المفذلكة ومناقشة هذه الموازنة بجدية وعناء، سؤال اتركه في ضمير الرأي العام، واستطيع ان اجتهد لاقول ان سياسة الحكومة في

هذا المضممار ترمي الى اسقاط دور المجلس النيابي في الرقابة على النفقات التي تعقدها، والدليل على ذلك بالاضافة الى ما ذكرت ان الاطلاع على الموازنة يؤكد انها لا تحتوي كامل النفقات التي تعقدها الدولة اللبنانية، وان مشروع الموازنة لا يحتوي السياسة المالية والاقتصادية لكي يناقشها المجلس، ان مشروع الموازنة جاء مقتصرًا على نفقات تافهة لا تصلح ان يضيع المجلس النيابي وقته لمناقشته.

في الوقت الذي تصرف فيه الحكومة مليارات الدولارات دون أي رقيب وحسيب خارج ابواب الموازنة، هذا هو السبب الذي من اجله لا يجب على النواب اكتشاف هذه الحقيقة لكي يتعاملوا معها على هذا الاساس لان سكوت المجلس النيابي على هذا الامر هو تنازل فعلي عن اداء دوره في مراقبة اعمال السلطة التنفيذية لا سيما على الصعيد الحالي والاقتصادي.

ايها السادة، كنت اتمنى ان يقتصر بحثي على موضوع الموازنة الا انني اعترف وامام المجلس انني حبست نفسي اياما ثلاثة، قرأت وطلعت، ودرست، وقارنت، واستعنت بمن يعلم واعترف بانني لا املك كل المعطيات، الا ان ذلك لم يمنعني من ان املك بعض المعطيات الكافية لاتخاذ موقف من هذا المشروع غير ان ذلك لا يمكن ان يدفعني الا للتوقف قليلا عند المساجلة الكلامية التي رافقت سقوط الترويك، والتي اعلن فيها دولة رئيس المجلس النيابي مشكورا عن انه بدلا من ان تخدم الترويك مصلحة البلاد، ادت الى تغطية هيمنة واختلاسات حسب ما ورد حرفيا في وسائل الاعلام وهنا اتوجه بالسؤال الى معالي وزير العدل وهو الصديق الذي نحترم الا يعتبر معالي وزير العدل المحامي القدير ان في كلام رئيس المجلس النيابي اخبارا قانونيا رسميا وجديا يستدعي تحرك النيابة العامة او احد قضاة التحقيق؟ الا يعتبر وزير العدل ان كلاما خطيرا كالكلام الذي جاء على لسان رئيس السلطة التشريعية يستدعي استفهاما وتحقيقا لمعرفة المختلسين ولاستعادة الاموال العمومية المختلسة، ولمعاقبة المختلس، ولوضع حد الدولة المزرعة التي يعيش في ظلها، ولماذا تتحرك الدولة واجهزتها بكاملها بسبب منشور قيل انه وزع فتلقي القبض على اناس ابرياء لا علاقة لهم، ولا ادلة عليهم، ولماذا تتحرك اجهزة الدولة لالقاء القبض على صحفي او على رجل فكر يراس منظمة تعنى بحقوق الانسان، ولماذا تستنفر كل اجهزة الدولة لمعاقبة هؤلاء ولا نجد قاضيا، مدعيا عاما، يتحرك لسؤال رئيس المجلس النيابي وهو في احد اعلى مراكز السلطة في لبنان اعطني افادة عن الاختلاسات التي ارتكبت لكي نزع في السجن من اختلس او على الاقل لكي نستعيد الاموال المختلسة الا يعتبر معالي الوزير ان في هذا الامر تسترا على جرائم جزائية مرتكبة بحق الشعب اللبناني الذي يئن بصورة خاصة من الجوع والهدر وما يجري في الدولة. معالي الوزير باسم الصداقة التي تربطنا، والاحترام الذي اكنه لك اقول لك اعتدل او استقل لانني لا ارى في موقفكم ما يساعد على ان تعزيز القضاء، وعلى ان يكون القانون في لبنان فوق رؤوس الجميع. ان عدم تحرككم قد يعني ان في لبنان رؤوسا لا يطالها القانون، ويعني ايضا ان في لبنان قضايا لا يجوز ان يضع القضاء يده عليها.

ويعني ان في لبنان هناك من يستطيع ان يسرق ويختلس دون ان يسأل. أهذه هي الدولة التي تعدوننا ببنائها؟

أهذه هي الدولة والمناخ الذي جاء على ذكره معالي وزير المالية في فذلكته على انه يخلق المناخ الملائم لاستعادة ثقة اللبنانيين، وثقة دول العالم، والمستثمرين اللبنانيين والاجانب لكي يستثمروا في لبنان.

أهذا هو الجو الذي نخلقه يا معالي وزير الدولة للشؤون المالية؟ فبالله عليكم قولوا لي والعالم اليوم اصبح قرية صغيرة، ووسائل الاعلام توصل الخبر الجميل والبشع، وتوصل الخبر البشع اكثر من الخبر الجميل. كيف يمكن لمستثمر ان يستثمر في بلد يترك السارق المختلس دون ملاحقة.

في عودة الى مشروع الموازنة اود فقط ان ابين ولو بشكل بديهي عملي كيف دفع المجلس الى مناقشة هذه الموازنة ادعو جميع الزملاء بمن فيهم وزير الدولة للشؤون المالية ودولة رئيس المجلس النيابي الى قراءة نص مشروع القانون المقرر والمعدل من قبل اللجان النيابية، والمطبوع والموزع علينا الى قراءة المادة ٢٤، وادعو وبصورة خاصة زميلي الاستاذ جميل شماس الذي قال انه قرأ، واطلع ودرس فليقرأ. المادة ٢٤.

جميل شماس: لماذا تدعوني انا الى قراءة هذه المادة؟

بطرس حرب: سأقول لك لماذا ادعوك الى ذلك لانها غير موجودة. وزع مشروع الموازنة وسقطت منه هذه المادة ولا احد عنده خبر بذلك، تعالوا ناقشوا هذه المادة ايها الاخوة، وناقشوا هذا المشروع الذي بدون مادة. اني اعطي مثلاً صغيراً مع محبتي وتقديري لك يا حضرة الزميل. اني ادعو الى عدم الحماس والدفاع عن موقف فيه خطأ، لتتعاون سوياً موالين ومعارضين لمصلحة الشعب اللبناني ولخدمة هذا البلد، ولبناء دولة المؤسسات والقانون لانه صراحة ان المادة ٢٤ غير موجودة حضرة الزميل.

الرئيس: اني اقدر كل ملاحظاتك ولكن اثناء التصوير والسحب يسقط عنوان مادة في بعض الاحيان سهواً.

بطرس حرب: لو كان لدينا الوقت الكافي لدراسة المشروع لكننا انتبهنا لها ولما اثرناها في الجلسة.

الرئيس: ظننت ان هناك امراً آخر.

خليل الهراوي: دولة الرئيس، المادة ٢٤ ساقطة سهواً عند طبع القانون ولكن هذه المادة موجودة ودرست في اللجنة المالية لذلك يجب توضيح هذه النقطة كي لا يبقى في ذهن الناس اننا ندرس الموازنة بدون معرفة ولكن بسبب خطأ مطبعي لم تنزل المادة ٢٤ في القانون ولكن في اللجنة المالية درست هذه المادة.

بطرس حرب: ان عدد المتكلمين من قبلي ٣٠ او ٣٥ متكلماً وجميعهم من الجهابذة ومن الاشخاص المحترمين الذين يطلعون ويقرأون انما جميعهم دفعوا الى مناقشة الموازنة دون ان يتمكنوا من دراستها بعمق، هذا ما ارمي اليه وليس قصدي ان الوم المجلس او اتكلم عن مادة ساقطة، هذه المادة قد تكون

غير مهمة حضرة الزميل ومن الممكن ان تكون مهمة كثيرا ولم ننتبه اليها ايضا هذا ما اقصده.

خليل الهراوي: ما اردت ان ادافع عن الحكومة، او عن موضوع درس الموازنة في الوقت الذي تتكلم فيه عني
انما اردت ان اقول ان هذه المادة درست في اللجنة النيابية فقط هذا اذا كنت تضع الحق على
المجلس في هذا الموضوع.

الرئيس: المادة موزعة ولكن كلمة ٢٤ غير موجودة فقط.

بطرس حرب: حسنا، هذا قصدي.

دولة الرئيس، من قراءة فذلكة الموازنة يتبين ان الحكومة تزعم ان سياستها الاقتصادية والمالية تهدف الى تحويل
الاقتصاد اللبناني من اقتصاد حرب الى اقتصاد سلم اهلي للتكيف مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد، وذلك عن
طريق ايجاد المناخات الملائمة لتشجيع القطاع الخاص (الداخلي والخارجي على الاستثمار، وتضيف الفذلكة ان
الحكومة ركزت اهتمامها الاول على استعادة ثقة الشعب اللبناني بنظامه الاقتصادي الا ان الحكومة تعترف بسرعة
بفشلها بتحقيق سياستها وجاء ايضا في الفذلكة اعتراف آخر بأن موازنة ١٩٩٦ لم تحقق اهدافها ان الحكومة
وفشلت في تحقيق اهدافها ايضا.

ايها السادة، لا يجوز في اية صورة من الصور ان نناقش مشروع الموازنة كما طرح بل من الواجب مناقشة
فذلكة الموازنة اكثر من المشروع. ففي فذلكة الموازنة لم تأت الحكومة على ذكر ما سمي في الماضي مشروع النهوض
الاقتصادي الذي طرح للمناقشة اعلاميا والذي اختفى من الوجود وكان من المفترض ان يجمع في طياته مجمل
المشاريع ومجمل الخطة التي تعتمد عليها الحكومة في اعادة بناء البلد واعماره، في مشروع موازنة ١٩٩٧ قررت
الحكومة ان تحقق انجازا أي فائضا اوليا، وذلك بتخفيض النفقات الاستثمارية الى النصف عما كانت عليه عام
١٩٩٦، وبالقول ان واردات الحكومة تشكل ٤١٠٠ مليار ليرة لبنانية، بينما النفقات التشغيلية مع الاستثمارية
دون خدمة الدين تشكل ٣٧٠٠ مليار مما يعني ان هناك قرضا قيمته ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية تشكل فائضا اوليا
تعتبر الحكومة انه انجاز كبير قد حققته والواقع اننا اذا اضفنا الى ٧٪ التي سحبتها الحكومة من النفقات الاستثمارية
لوجدنا ان هذا الانجاز ليس حقيقيا فلو بقيت النفقات الاستثمارية اكثر من ١٣٪ كما كانت في موازنة ١٩٩٦ لما
كان عندنا هذا الفائض الذي وصفته في الترتيب الاول فاخذت منه ٧٪ ووضعت في الترتيب الوسط وابتقت
٧,٤٪ وهذا فقط للقول ان لدينا فائضا اوليا في الموازنة، وهذا هو عملية تجميلية لايهام الناس بأننا نجحنا في
سياسة قائمة على تطوير حالة البلد، ونقلها من حالة الركود الى حالة الانتاج، عمليا القضية ليست كذلك، بل ان
هذا الانجاز الكبير لا يتعدى كونه عملية تجميلية وتمويهية يقصد منها ايهام الرأي العام بأننا بألف خير، والرأي
العام يعلم تماما انه ليس بألف خير. بالاضافة الى ان مشروع الموازنة لعام ١٩٩٧ لم يلحظ اطلاقا الكثير من
منتوجات الدولة المعروفة انها تتوجب على الدولة عام ١٩٩٧ منها اولاً ان الدولة لم تلحظ ان هناك سلسلة رتب
ورواتب ستضطر الى اقرارها ولحظ الاعتمادات اللازمة لها، فلم تلحظ لها اعتمادات وكذلك قضية المستشفيات

التي اتى على ذكرها عدد من الزملاء وتبلغ حوالي ٧٠ مليار فقط لوزارة الصحة، بالإضافة الى وزارة الدفاع وتعاونية الموظفين، وهناك قضية الشركات والمتعهدين والحكومة تؤجل لهم مدفوعاتهم من سنة الى اخرى بسندات لاحقة وكانت تدفع لهم شيكات Poste Datee أي لاحق التنفيذ والاستحقاق بالإضافة اننا في الموازنة اخذنا من الاحتياطي واضفنا قليلا على النفقات الاستثمارية حتى اصبحت تقريبا بدون احتياط هذا يعني مثلا اذا عجزت مصلحة الكهرباء عن استيفاء وجباية فواتير الكهرباء عندها ستضطر الحكومة الى زيادة نفقات جديدة وبالتالي سيزيد العجز.

ايها السادة، لا يمكن ان ننسى اطلاقا ان الحكومة ليست جديدة في معرض معالجة الوضع الاقتصادي، الا انه يبدو ان الحكومة تنسى اننا نرافق اعمالها بجدية، وبأمل كبير منذ عام ١٩٩٢ الا اننا نصل الى حائط النتيجة، ونصطدم به، ونصاب بخيبة امل. كنت انتظر ان تستعيد الحكومة مشروع الموازنة بعد نيلها الثقة على اساس البيان الوزاري الذي اخذت الثقة على اساسه. كنت انتظر لكي يتناسب هذا المشروع مع ما تعهدت به في بيانها الوزاري ان تسحب هذا المشروع وتسترده لكي تعدل فيه، فيأتي هذا المشروع ليلبي ما طرحته في بيانها الوزاري، الا انه وبمعرفة مسبقه ان الاكثرية النيابية متوافرة للحكومة تركت المشروع كما هو، ونسيت ما تعهدت به في البيان الوزاري، واذا بهذا المشروع يتناقض كليا مع محتوى البيان الوزاري الذي يشكل بنظري تعهدا من الحكومة بأن تتقيد به في تنفيذ سياسيتها.

في بيان الحكومة الوزاري قالت بأنها ستطلق سياسة اقتصادية انتاجية تتناول في تعاطي الصناعة والتجارة والسياحة، وانها ستنشئ وزارة للصناعة خصيصا لهذا الامر، وكأنها تعترف وتقول بأن انشاء الوزارات سيحل المشاكل، لقد انشئت وزارة التعليم المهني والتقني منذ اكثر من سنتين فما هي المشكلة التي حلت بها، لقد انشئت وزارة المغتربين وانا لست ضد انشائها انما دون تخطيط لنشاطاتها فماذا حلت من المشاكل بل بالعكس فقد اوجدت مشاكل بين المغتربين؟ انشأوا وزارة للتعليم العالي ومعالي الوزير حاصر بيننا هل يستدعي للتعليم العالي وزارة يا معالي الوزير وانت الخبير ان في لبنان جامعة لبنانية واحدة تتمتع باستقلالية ادارية، واكاديمية ومالية ودور الدولة يقتصر في رقابة الوصاية عليها، ويقتصر هذا الدور بعد انشاء مجلس الجامعة على رقابة ووصاية رمزية، هل يستدعي هذا الامر - على وجود اكثر من عشرين جامعة خاصة لا علاقة للدولة بها - ان ننشئ وزارة من اجل ذلك؟

ايها السادة، ألا يتطلب انشاء الوزارات واستئجار البنايات، وتعيين الموظفين وتعديل الملاكات مالا ونفقات؟ نحن نشكو من ادارة فضفاضة «مدحوش» فيها كل انواع ما بقي في الادارة وما اورثتنا اياه الحرب ونحن ندعو الى ضبطية الادارة والى تخفيف ثقل الادارة فننشئ وزارات جديدة، فكيف يمكن لنا ان ننشئ وزارات جديدة، ونخفف من النفقات التشغيلية لهذه الدولة. بالإضافة الى ذلك ايكفي ان نضع ١,٢٩٪ لوزارة السياحة، والصناعة والزراعة لكي نقول اننا ندعم هذه القطاعات، ايكفي ان نقول في جلسة ١/٢٧/١٩٩٧ اننا قررنا تخصيص ٢٤

مليار ليرة للقطاعات الثلاث، وان نضع هذه المليارات في احتياط الموازنة لنقول اننا اطلقنا الحركة الصناعية والسياحية والزراعية في لبنان.

ايها السادة، كلكم تعلمون الوضع الاقتصادي في البلد، وكلكم تعلمون ان تفعيل دائرة اذا ما فعلناه بصورة جدية هي اهم من انشاء وزارة لا فعالية لها ولا اعتمادات كلكم تعلمون ان الصناعة تنازع في لبنان، وانها بحاجة الى دعم كبير. لا سيما ان معالي وزير الدولة للشؤون المالية لفت نظرنا الى المستقبل القاتم الذي يمكن ان ندخل فيه اذا لم نحدث انتاجنا لكي نجعله تنافسيا مع الانتاج العالي، فالاسواق والحوافز الجمركية مرشحة للسقوط، ونحن نعرف ذلك عبر الاتفاقات الدولية، فبماذا نهى اسواقنا وصناعاتنا لكي تنافس الصناعات الاخرى وبماذا نهى انفسنا اذا لم نتسب الى هذه الاتفاقات كيف يمكن ان تصدر منتجاتنا ان يصاب الاقتصاد اللبناني برمته بكارثة جديدة اذا لم نخطط منذ اليوم كيف نطلق صناعتنا، وكيف نعززها، وكيف نزيد من انتاجاتها وكيف نخفف من كلفتها لكي تصبح قادرة على منافسة الصناعات العالمية.

اما بالنسبة للزراعة، فحدث ولا حرج، كلكم ابناء القرى، وكلكم تسمعون صرخات المزارعين الذين يستصرخون الدولة للتدخل لان مواسمهم كاسدة، ولانهم غير قادرين على بيع منتوجاتهم الزراعية، فالدولة تقف من المزارع موقف الشخص غير المعني، فهي لا تدعه ولا تساعد ولا بالاسمدة، ولا بالبذار، ولا بالادوية فهي بالوقت عينه لا تساعد على تصريف انتاجه هذا وبالرغم من الجهود التي يبذلها الصديق معالي وزير الزراعة، الا ان الحكومة متلهية في مواضيع اكثر اهمية من موضوع المزارع.

ومن الاهتمام بشأن الزراعة في لبنان، فالزراعة خاسرة، والمزارعون سيتركون القرى والريف، وسنرى احزمة بؤس جديدة حول المدن، فكيف سنعالج في المستقبل هذه الازمة التي تطل علينا من جديد ألم نتعظ من تجربة الماضي والمشكلة التي تواجه الزراعة انه حتى في لبنان لا يستطيع المزارع ان يصرف انتاجه، فهناك منتوجات غير لبنانية تنافسه في الاسواق. قيل لنا ان اتفاقيات عديدة مفيدة قد عقدت بصورة خاصة مع الشقيقة سوريا، وقيل لنا ان الفائدة من هذا الاتفاق هي استفادة الشعبين وبالتالي تنظيم العلاقة، وضبط الاسواق فلست ادري ولا يدري معي الشعب ماذا يجري، وما هو السر الذي يحول دون تطبيق هذه الاتفاقات لئلا يموت المزارع اللبناني، نتساءل ما هو السر في ذلك، وهل التقصير موضع عناية او الملاحقة من قبل المسؤولين في الدولة، اتساءل هل يمكن ان نقبل باستمرار هذا الوضع؟ والا يجب علينا ان نناشد المسؤولين في لبنان ان يعمدوا الى اتخاذ كل التدابير لمنع حصول هذه السوق التي تقوم على امتصاص دم المزارع الفقير في لبنان، ولكي نطلب في الوقت عينه الى فخامة رئيس البلاد، وعند اول اجتماع قمة مع سيادة الرئيس حافظ الاسد ان يثير معه هذا الموضوع لانني مؤمن بأن سيادة الرئيس الاسد لا يمكن ان يقبل ان يموت المزارع اللبناني جوعا لكي يستفيد بعض تجار الدماء والصفقات والسمرات، وما اطلبه هنا هو ان يوضع حد للتهريب الذي يحصل وحالة الفلتان للمنتوجات الزراعية التي تضرب المنتوجات اللبنانية داخليا. بالنسبة للصحة، ان مشكلة الصحة كبيرة وكل ما اطلب ان يكون

الله في عون وزير الصحة الجديد، فالصحة في لبنان تكاليفها كبيرة لان هناك ديونا للمستشفيات الخاصة على الدولة وتبلغ حوالي ٧٠ مليار ليرة لبنانية. فكل ما اطلبه هو ان يصار الى اعتماد طريقة واحدة للتعاطي مع المواطنين الفقراء، فلا يستفيد المواطن الذي يستطيع الوصول الى الوزير بالنسبة ١٠٠٪ الى تغطية بينما من لا يستطيع الوصول الى الوزير قد لا يحصل على أي تغطية او قد يحصل على تغطية ٨٥٪ فقط، فاني ادعو معالي الوزير الى اعتماد معيار واحد مع كل المواطنين، واذا كان هناك من مخالفة استثنائية لهذا المبدأ فليطرح الامر في كل حالة على مجلس الوزراء لكي يحل بعض المآسي الاجتماعية.

ايها السادة، ما يهمننا هو عملية التعامل جميعا لكي ننقذ البلاد والعباد من الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها، ولا يكفي ان نعد الناس بمشاريع كبيرة، لكي نقول باننا سنلج حالة من الازدهار الاقتصادي، وان العجز سيتوقف في لبنان وان الحالة بالف خير. فلتقل لنا الحكومة ماذا فعلت لكي تعالج الوضع الاداري، وهي التي وعدتنا في البيان الوزاري وعدتنا باصلاح اداري، وعدتنا برفع الحصانة عن الموظفين، وعدتنا بمبدأ الثواب والعقاب، فماذا طبقت الحكومة من هذا الامر غير ما اعلنه دولة رئيس المجلس النيابي البارحة من ان هناك فكرة المداورة بين المديرين العامين على ان تحصر هذه المداورة في كل طائفة دون ان تنتقل المديرية من طائفة اخرى، وهو طبعاً مبدأ يتناقض كلياً مع القواعد الاساسية الاصلاحية. ماذا بقي لمجلس الخدمة المدنية وماذا بقي لديوان المحاسبة من صلاحيات، ومعظم القرارات التي تتخذها الحكومة تخالف توجهات مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة ولماذا الحكومة وبالرغم من مطالعة هامة وردت في تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٥ حول القوانين البرامج؟ لماذا تطرح علينا الحكومة في مشروع الموازنة قوانين برامج تخالف المبادئ التي دعا اليها تقرير ديوان المحاسبة والذي يقول وسأقرأ بعض فقراته: ان اول ما يستدعي ملاحظته حول هذا القانون هو قانون يتعلق بوزارة الموارد المائية والكهربائية لسنة ١٩٩٥ فهو لا يتضمن مشاريع محددة بل يشير الى عناوين عامة، مياه الشرب مياه الري، مياه مبتذلة، يمكن ان يندرج كل منها في مشاريع لا حصر لها، وهذه الصيغة افسحت في المجال امام الادارة لادخال مشاريع عادية ضمن نطاق القانون البرنامج ولا يستغرق تنفيذها سوى اشهر معدودة مما يعتبر مناقضاً للغاية التي تستهدفها قوانين البرامج عادة وهي تنفيذ المشاريع الطويلة المدى، وفي التقرير سرد لبعض ما جرى من ان مياه ري او مجاري قد انشئت دون ان تنشأ لها المكب وبالتالي تزيد البيئة تلوثاً. وان مكبا قد انشئ دون ان توصل اليه المجاري وقد اورد لنا ديوان المحاسبة الكثير من الامثلة التي دفعتها الى الطلب الى الحكومة ان يكون قانون البرنامج محدداً للمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها وما جرى في مشروع الموازنة هذه ان الوزارة تطرح علينا ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية مثلاً لانشاء مدارس مهنية وصيانة مدارس مهنية، ولانشاء مدارس عادية وصيانتها وتأهيلها دون تحديد، ودون ان تأخذ بالاعتبار ما ذهب اليه ديوان المحاسبة في تقريره السنوي.

ايها السادة، لقد وعدتنا الحكومة كما قلت باصلاح الادارة وتفعيلها لتصبح قادرة على مواكبة التطور والقيام بمهامها، وقد جاء في بيانها انها ستركز على الاصلاح الاداري وانها ستقضي على الفساد، وانني بالمناسبة اتوجه ووزير الاعلام غائب طالبا اليه ان يتخذ التدابير التي تمنع وصول الاخبار الى لبنان اكثر من الاخبار التي تخرج من

لبنان باتجاه الخارج. يكفيننا في هذا المجال وفي معرض الفساد ومفهومه ومفهوم الشعوب الاخرى وحتى العدو مع موضوع الفساد ان نعلم ما جرى في الدولة العدو اسرائيل حول اتهام رئيس الحكومة، وانه لكي تصوت معه كتلة نيابية وعدها بتعيين مستشار قانوني، وكادت ان تثير فضيحة، وقضية مثل هذه تثير فضيحة في النظم الدستورية، وعندنا رئيس المجلس النيابي يقول هناك اختلاسات ولكن لا حياة لمن تنادي.

حضرات السادة الكرام، خلاصة ما توصلت اليه ان الحكومة في مشروعها تهدف الى شيء واحد، تهدف الى اعلان افلاس الادارة العامة، تهدف الى اعلان عدم اهلية الادارات العامة والمؤسسات العامة في الدولة على القيام بواجباتها، تهدف الى اقناع الناس بأن لا حل الا بالخصخصة، وان لا حل الا بتحويل القطاع العام الى قطاع خاص وأن لا حل الا بـ «B. O. T» و«F.O.T» والى ما شابه ذلك وان الحل الوحيد هو في آن ياخذ القطاع مسؤولية ادارة القطاع العام، وان تتنازل الدولة عن مسؤولياتها في هذا الاطار.

سؤالي الذي طرحه احد الزملاء البارحة، اذا اخذنا الكهرباء على سبيل المثال واعطينا الجباية لشركة خاصة، وتمنع احد الناس او احدى القرى عن دفع الفاتورة المستحقة عليه فيلجأ الى الدولة التي اعلنا عجزها لكي تساعده في استيفاء الفاتورة، فنحن لسنا ندري كيف نتعاطى مع الحكومة، اذا كان المطلوب ان نضحك عندما نتكلم بالشأن العام فنأسف للتعاطي مع قضايا بهذه الاهمية بالابتسامة، نحن نطرح قضايا الشعب. ونطرح ما يتألم شعبنا منه، ونوصل صوت الشعب الى هذه الندوة، ونحمل الحكومة مسؤولياتها ونتمنى عليها ان تتوقف عندما نقوله لكي تناقشنا به لا لكي تبتسم عندما نعارضها.

ايها السادة، اذا اردتم ان تعلموا برامج الحكومة الاعمارية والاقتصادية والمالية، فاذهبوا خارج الموازنة، لانكم بخروجكم عنها تعلمون او ربما تعلمون بعض ما ترمي اليه الحكومة. وانني اسأل المجلس النيابي بكل صدق اذا كان واحد منا يدرك الخطة الاعمارية والانمائية للحكومة فليعلنها. انا شخصيا لست مطلعاً عليها، ولا اعتقد ان احدا منا مطلع عليها، ولا اعتقد ان كل الوزراء مطلعون عليها بعض من هؤلاء الوزراء يعلمون واكثرهم لا يعلمون الخطة الشاملة، يوم عقدنا جلسة لجنة الشؤون الخارجية حضر دولة رئيس الحكومة الجلسة وابلغنا وكنا طبعاً فرحين ورحبنا بنتائج ذاك المؤتمر العظيم مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن. انه تمكن من اجراء مباحثات عامة مع الدول الصديقة والمؤسسة الدولية ويأمل ان يحصل لبنان على قروض ومساعدات بقيمة ٣,٢ مليار دولار وهذا امر عظيم نرحب به، سألنا دولة الرئيس انسجاماً مع ما طرحته الحكومة في بيانها الوزاري، لقد قلتم بأنكم ستعيدون النظر في اولويات الخطة الانمائية والاعمارية، فهل يمكن ان نستفيد من هذا المؤتمر لكي نعلم ما هي هذه الخطة، ولكي نحدد وياكم، نحن المجلس النيابي، نحن المناط بنا الرقابة على النفقات العامة، ومناط بنا الرقابة على السياسة المالية والاقتصادية، هل من الممكن يا دولة الرئيس ان نناقش وياكم في جلسة هادئة علمية الخطة الانمائية والاعمارية للدولة لكي نحدد اولويات بصورة مشتركة يصار على اساسها اجراء المباحثات الثنائية مع الدول التي ستساعدنا؟ فكان موقف الحكومة سلبياً، وانني اؤكد لكم انكم لم تطلعوا على الخطة الشاملة

للانماء والاعمار، واؤكد اكثر ان دور المجلس النيابي سيقصر على مناقشة مشاريع موازنة ليس فيها الا ٧٪ من النفقات الاستثمارية وسيبقى دور المجلس مقتصرًا على الحضور وعلى مناقشة ال ٧٪ ان ما يمكن ان تنفقه الدولة خارج اطار الموازنة.

كلمة اخيرة لا بد من ان اقولها. عندما وضعنا وثيقة الاتفاق الوطني في الطائف قررنا آنذاك بشبه اجماع، ان الطريقة التي تعاملت فيها الدولة مع بعض المناطق دفعت ابناء هذه المناطق الى الكفر بالدولة وبالتالي الى التحول ضد الدولة وهو ما دفعنا بالاجماع انذاك الى اقرار مبدأ الانماء المتوازن، وانطلاقاً من هذا المبدأ وانا ابن الشمال المنطقة المحرومة ككل، وابن البترون المنطقة المحرومة جدا، والتي ما تزال تعرف حتى اليوم بأنها بلاد الدابة لان طرقاتها غير سالكة ليس فقط البترون بل مناطق الشمال بصورة عامة والبترون بصورة خاصة، وهناك مناطق اخرى ينطبق عليها هذا الوصف، انا اعلن منذ اليوم انني لا يمكن ان اوافق على اية سياسة لا تعتمد مبدأ الانماء المتوازن، ولا توصل الى هذه المناطق المحرومة حقوقها وان حقوق هؤلاء المواطنين هي في الخدمات والنعم التي تقدمها الدولة لهم.

ايها الزملاء، كلام اردت ان اسوقه في معرض مناقشة الحكومة للتأكيد اولا على ان دور المجلس النيابي لا يمكن ان يكون هامشيا في نظامنا الديمقراطي، دوره اساسي، وللتأكيد ايضا على ان مبدأ الفصل بين السلطات لا يعني اطلاقا الحرب بين السلطات بل يعني تعاونا في اطار الفصل والاستقلالية، وللتأكيد ايضا على اننا نحن كمجلس نيابي معارضة ام موالة رغبتنا في ان نتعاون ونحن في ازمة لكي نهض بالبلاد لكي نقدم للمواطن حياة افضل يستطيع ان يعيش فيها بالحد الأدنى المطلوب للحياة الكريمة. فنحن من هذا المنطلق ابدينا بعض الملاحظات، وعلى هذا الاساس نكرر ونقول ان معارضتنا هي في التعاون في تسديد الخطى وتصحيح الاخطاء فاذا رغبت الحكومة بهذا معارضة على ان نتقيد بالحقيقة كل الحقيقة فنحن لها والا على من تقرأ مزاميرك يا داود. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد عبد الحميد بيضون.

عبد الحميد بيضون: دولة الرئيس،

اريد ان اطمئن الحكومة رئيسا واعضاء الى اننا لم نعد بحاجة الى معارضة خصوصا بعد كلمة الشيخ بطرس لان بعض الموالة كفيل بتقصير عمر هذه الحكومة. واعني تحديدا الزميل جميل شماس، اود ان ابدأ بموضوع خارج عن اطار الموازنة وهو موضوع له علاقة بالتضامن العربي، فنحن منذ فترة نتألم جميعا كشعب لبناني لما يحصل في بلد شقيق الا وهو الجزائر، وما حصل في الايام الاخيرة جعل الصحافة والاعلام العالميين ينقلان صورة عن مذابح قد لا تشبه في حجمها ما حصل مثلا في (راوندا) انما ينتج عنها حالة رعب لكل مواطن، وتجعل البلد في حالة شلل عميقة جدا، ونحن في لبنان عانينا في فترات متعددة من هذه الحالات، ووقفت الجزائر الى جانبنا، وقف شعبها قبل حكومتها، ووقفت الجزائر مع مقاومتنا لذا نرى انه من المفترض ان نشعر كلبنانيين وكعرب

شعب الجزائر الشقيق بلفتة تضامن معه في هذه المحنة التي تصيبه. ونأمل من دولة رئيس الحكومة ومن معالي وزير الخارجية الذي ندرك دقائق مهماته ان يكونا من اول المبادرين الى طرح مبادرة عربية تجاه شعب الجزائر الشقيق.

وبالعودة الى موضوع الموازنة التي هي موضوع جلستنا، نرى حفاظا على دور المجلس النيابي، وحفاظا على الديمقراطية التي يشعر الكثيرون بأنها مهددة في لبنان، يجب ان نطرح بجدية وبنزاهة موضوع المحاسبة، النظام الديمقراطي لا يتيح الحرية لمجرد الحرية انما لاستخدام الحرية في محاسبة المسؤول أي مسؤول عن نتائج اعماله، من هنا نبدأ بموضوع اعداد الموازنة، اعداد الموازنة هو عمل شاق، لكنه عمل يشغل الدولة كلها، نحن اذا نظرنا الى ما هو بين ايدينا من موازنة يجب ان نعلم ما هي الخطوات او السياسات المتبعة خلال سنة، اذا تطلعنا جديا الى موازنتنا فاننا لا نعلم جيدا ماذا سيحصل خلال سنة واذا تطلعنا الى ما يسمى فذلكلة الموازنة فاننا ايضا لا نعلم شيئا عن الموازنة (ما احلى الموازنة امام الفذلقة)، وبالمناسبة اريد ان انصح الوزير السنيورة باستخدام تعبير غير تعبير الفذلقة فهناك الكثير من التعابير العربية وخصوصا واننا نستعمل احيانا الاسباب الموجبة وهو تعبير ارقى وافضل، المهم اننا اتفقنا مع وزارة المالية في لجنة المال والموازنة ومنذ سنوات على ان الموازنة يجب ان تعد بطريقة جديدة تسمح بمراقبة المشاريع.

وتعطي للنائب امكانية مراقبتها ويجب ان تتضمن الموازنة موازنات كل المؤسسات العامة التي تحصل على مساهمة من موازنة الدولة، هذا الامر اتفقنا عليه منذ ثلاث سنوات، اتتنا وزارة المالية هذا العام بموازنة تضيف فيها وظيفة جديدة، لكن هل يسمح هذا الامر بمراقبة المشاريع، او هل يعطي النائب فعلا اداة للمراقبة، او للمحاسبة على ما يتم تنفيذه او على ما لا يتم تنفيذه، ام ان هذا التصنيف فقط لمجرد اظهار الارقام بطريقة جديدة دون ان نسمح للنائب بأن ينفذ الى المضمون. الامر الآخر والخطر هو المؤسسات العامة، لا يظهر لدينا أي رقم من ارقام المؤسسات العامة، ولا نعرف من يراقب هذه المؤسسات العامة، ولا نعرف من يضع موازنات هذه المؤسسات العامة وكيف توضع موازنات هذه المؤسسات العامة، اسأل دولة رئيس الحكومة هل يعرف تحديدا لماذا تصرف كهرباء لبنان ٧٠٠ مليار في السنة وهذا المبلغ يوازي نصف رواتب الموظفين، ورواتب الموظفين تخضع لرقابة دقيقة، وهذا الكلام عن موظف يعمل في السنة ويغيب او لا يغيب، ٧٠٠ مليار ليرة لبنانية تصرف فقط في مؤسسة كهرباء لبنان لاية رقابة تخضع؟ تصديق وزير الوصاية؟ يلزم لوزير الوصاية ثلاثة اشهر كي يدرس هذه البنود وكيفية تنفيذها، ولا يكفي وحده، رقابة من اذا؟ وندخل من هنا الى الموضوع الاخطر الذي له علاقة بطريقة تصرف الحكومة مع المؤسسات العامة وهي طريقة جديدة لا سابق لها، وقد اتيت ببعض المراسيم للدقة على طريقة العمل هذه، المبدأ الدستوري ان كل اتفاق يجب ان يكون بقانون، هناك مادة في قانون المحاسبة العمومية وهي المادة (٢٠٣) تقول اذا حصل عجز بصندوق احدى المؤسسات أي «بالكاش»، او السيولة، وعندها دفع رواتب وعندها نفقات دائمة يجب ان تدفعها وليس لديها السيولة، هنا من الممكن ان تسلفها الحكومة لفترة اقل من سنة فقط لمواجهة عجز السيولة. توسعت الحكومة في تفسير المادة (٢٠٣) من قانون المحاسبة العمومية،

وانطلاقاً من هذه المادة اصبح بمقدور الحكومة ان تسلف أي مؤسسة عامة، وتلذذت الحكومة بهذا الموضوع الى درجة انها اصبحت تشيئ مؤسسات عامة وتسلفها مئات المليارات دون ان يكون للمجلس النيابي حق الرقابة على هذه المليارات، واحد الامثلة المهمة امامنا مؤسسة أليساير لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية الغربية في مدينة بيروت، مع تقديري واحترامي لرسالة هذه المؤسسة التي قد تكون رسالة تاريخية عظيمة، الا اننا نرى ان تعطى المؤسسة العامة لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية سلفة خزينة قدرها ١٥ مليار ليرة لبنانية، هذا الكلام في ٢ اذار ١٩٩٦، وتعطى ايضا مؤسسة أليساير سلفة خزينة ٢٥ مليار ليرة لبنانية في ٢٩ تموز ١٩٩٦ والمجموع اصبح ٤٠ مليار ليرة لبنانية. وبعدها تعطى مؤسسة أليساير سلفة خزينة بقيمة ٣٧ مليار ليرة لبنانية بتاريخ ٢٦/٩/١٩٩٦، هذه هي ثلاث سلفات استطعنا ان نراها ما عدا اذا كانت هناك سلفات لم نعلم بها. وهذا العمل جرى في سنة واحدة اذار، ايار، تموز. في سنة واحدة نعطي المؤسسة ثلاث سلفات بقيمة مئة مليار ليرة لبنانية دون ان تمر هذه السلفات على مراقبة وموافقة مجلس النواب، أي اننا اصبحنا نخرق المادة الدستورية الاساسية التي تقول لا انفاق من دون قانون يصدر من المجلس النيابي ونخرق ايضا كل النظام الديمقراطي الذي يقول ان دور المجلس النيابي هو الموافقة على النفقات. اذا هذه الآلية المبتكرة ان نخلق المؤسسة العامة وان نعطيها سلفات وتعمل خارج اية رقابة، يكون بها قد الغي دور المجلس النيابي وهذا الموضوع هو خرق خطير للدستور واعتقد انه اذا كان هناك أي ملف يجب ان يحال على المحكمة العليا فهو هذا الملف الذي فيه خرق للدستور بهذا الشكل، وهناك مصاريف غريبة مثلاً مصاريف مؤسسة أليساير ماذا يفعلون بها؟ وهناك شيء اكثر غرابة من موضوع أليساير هو سلفة خزينة اعطيت للمؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمارات هذه المؤسسة لم نخلقها بقانون. لم نعرف ما هي ملاكاتها وماذا تعمل، ثم نرى هذه السنة ان مرسوم يعطي لهذه المؤسسة سلفة خزينة بقيمة ٣٠ مليار ليرة لبنانية، ويطلب منها ان تشتري منطقة «القرية» العقارية وتخصص هذه المنطقة لاغراض معينة. كيف يمكن ان تأخذ الدولة قراراً بهذه الاهمية، باخذ هذه المنطقة لتصبح منطقة صناعية او سياحية وذلك دون موافقة ومراقبة المجلس النيابي، لنفترض ان هدف السلفة جعل هذه المنطقة صناعية ثم اردتم ان تصبح منطقة سياحية، فمن يراقب هذه الافعال؟ هذا الامر ليس فقط انفاقاً من خارج الموازنة بل انفاقاً يلغي دور المجلس النيابي، وبالتالي يلغي النظام الديمقراطي. هناك ايضا اكثر غرابة بكثير من قضية المؤسسة الوطنية لتشجيع الاستثمارات هناك مرسوم صادران في نفس الوقت في العدد ٤٩ في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٦/٩/١٩٩٦، المرسوم الاول ورقمه ٩١٥٥ يقضي باعطاء مجلس الانماء والاعمار سلفة، ونحن نعتبره من اغنى الادارات والمجالس ونعطيها سلفة. ما هو الغرض من السلفة؟ لاحظوا النص: يعطى مجلس الانماء والاعمار سلفة بقيمة ١ مليار و٥٦٧ مليون ليرة لبنانية، والغاية من السلفة هو البدء بتنفيذ طريق تنورين - البترون. أي ان الحكومة تخصص الاموال لتنفيذ طريق ما. ولكننا نبقي شهراً او شهرين للدراسة في لجنة الموازنة وشهرين في لجنة الاشغال العامة لبيان كيفية توزيع الاعتمادات نعطي لهذه المنطقة خمسين مليوناً وتلك خمسة وعشرين مليوناً، ثم نرى ان الحكومة خصصت اعتمادات بقيمة ١ مليار و٥٦٧ مليون لتنفيذ طريق دون معرفة ومراقبة المجلس النيابي. والمرسوم الثاني رقمه ٩١٥٦ وقضي باعطاء مجلس الانماء

والاعمار سلفة خزينة فنقول النص يعطي مجلس الانماء والاعمار سلفة خزينة بنفس القيمة ١ مليار و ٥٦٧ مليون والغرض هو البدء بتنفيذ مشروع تأهيل وتوسيع طريق طرابلس - بشري الرقم نفسه ودون مراقبة المجلس النيابي .

ما هي هذه السياسة المتبعة؟ حذرنا، ونبهنا نحن لسنا معارضين كنا راغبين رغبة جامحة كي نكون ضمن الموالاته، ولكننا نرى ان النظام الديمقراطي ينهار ويحل محله نظام لا يمكن ان نسميه حسن النية نقول عنه انه نظام ارتجالي او اذا كنا سيئي النية نقول عنه انه نظام مزاجي، أي اننا نقول مزاجنا ان نعمل هذه الطريق او نخصص لهذه الطريق بارادة سامية ملكية مبلغا معيناً لطريق معينة، ولكن هنا النظام الديمقراطي لا ينص على هذه المبادئ يجب ان نعمل باسلوب آخر اتمنى ان نتوافق مع الحكومة في هذه السنة على الاقل سنة ١٩٩٧ ان لا يكون هناك اية سلفة خزينة، والا ارى لزوماً علي مع زملائي ان نحيل ملف هذه السلفات الذي يتخلله خرق للدستور الى المجلس الاعلى لانها الطريقة الوحيدة التي بها نحتكم الى المجلس الاعلى، اما ان نجد طريقة بها تلغي هذه السلفات بقانون، فلا اعتقد اننا نريد الصدام مع الحكومة الى هذا الحد، لاننا نحرص على ان يكون احتكاكنا مع الحكومة لينا وليس صداميا، نحن نريد تعهداً من الحكومة بأن تدرج موازنات المؤسسات العامة في الموازنة العامة وذلك تسهيلاً لأعمال الرقابة، وسنتكلم في الشق الآخر عن عمل الرقابة، ولكن نحن نعرف اليوم كمواطنين لبنانيين ان رئاسة الحكومة لها حق الوصاية بأن تشرف على ٣٤ مؤسسة عامة واني اطلب من الله ان يكون في عون رئيس الحكومة واتساءل كيف بإمكانه ان يدير شؤون ٣٤ مؤسسة منها المجلس الوطني للبحوث العلمية، أي انك يا دولة الرئيس يجب ان تتابع البحوث الفيزيائية، والكيميائية. دعنا نراقب مع دولتكم ماذا يجري في المؤسسات وننظر الى موازنتها فقط، مع العلم بأنكم لم تقدموها الى الموازنة وانكم ودعوتكم بذلك ولم تفعلوا. نبدأ المحاسبة اذا استطعنا بأن ننظم الموازنة، واذا كان بإمكاننا ان لا نخرق المبادئ الدستورية، عندئذ نباشر بالمحاسبة الشق الآخر، نحن بماذا اتينا نناقش الحكومة؟ تعطينا الحكومة في فذلكة الموازنة ارقاماً وبيانات، المطلوب من الحكومة ان تقدم حلولاً وليس وصفاً لاوضاع، والذين يصفون الاوضاع هم فصحاء القوم ولكن الوزراء يقدمون الحلول، نحن لا تنقصنا الفصاحة في المجلس. ولكننا نريد الحلول، والحلول ليست بعيدة ولكن لماذا لا تقولونها. النقطة الاساسية التي نشكو منها والشعب اللبناني هي عجز الموازنة الذي بلغ ٥١٪ في العام الماضي، طبعاً لم نحاسب وزير المالية على ذلك لانه قدس الاقداس، لا يتجرأ احد على محاسبته. يقول وزير المالية ان عجز الموازنة ٣٧٪ ويصبح ٥١٪ فلم نحاسبه على هذا العمل لو حصل هذا الشيء في بلد اوروبي ماذا كان حدث؟ اما في لبنان فلم يحدث شيء، لا بأس اخطأ الوزير ٥٠٪ لا يعد خطأ، لا نريد ان نحاسب، ولكننا نريد ان نسال، ألا تريدون معالجة هذا الموضوع؟ وما هو العلاج المقترح؟

يرى المواطن اللبناني نفسه بأنكم تعيشونه في حلقة جهنمية يجب ان ندعم الليرة اللبنانية، ويجب ان تمتص السيولة، ونرفع الفوائد واذا رفعنا الفوائد نكون قد زدنا من عجز الخزينة او الموازنة نحن سائرون بهذه العملية، فالى متى سنبقى مستمرين؟ اين هي الحلول المفتوحة؟ عملكم هو ان تعطوا الحلول والان هناك بعض الحلول التي يقدمها البنك الدولي، يقول لكم خصصوا او بيعوا املاك الدولة، وتقشفوا في بعض النواحي، انا لست مع

وصفات البنك الدولي انا مع وصفاتك يا دولة الرئيس ولست مع وصفات البنك الدولي، ولكن لماذا لا تعرضون اقتراحاتكم، ولماذا تهربون من المسؤولية وان على الحكومة ان تضع خطة لمكافحة عجز الموازنة، لم يرد في فذلكة الموازنة وصفحاتها ٩٧ صفحة اية كلمة عن كيفية مكافحة عجز الموازنة، لماذا وزعت علينا هل لنقرأ الارقام. ماذا يطلب المجلس النيابي من الحكومة؟ يطلب ان توضع حلول للمشاكل، الذي يشغل منصب وزير او رئيس للحكومة، المفروض ان يكون لديه القدرة الخلاقة لطرح الحلول للمشاكل، ولكن الحكومة لا تطرح الحلول، يجب الا نخبىء عن الشعب اللبناني نتائج الوضع الذي نحن فيه، يجب ان نقول هذه النتائج بصراحة. وهنا ايضا توجد مسؤولية ويجب ان نؤكد هذه المسؤولية هناك محاولة من وزير المالية في الفذلكة الموجودة ليقول ان هذه القصة ورثناها من الحرب، ان عجز الحكومة من ايام الحرب كلنا نذكر جيدا، ولا احد منا ذاكرته ضعيفة، عندما تسلم رئيس الحكومة رفيق الحريري رئاسة الحكومة في اواخر ١٩٩٢، كان الدين العام (الداخلي والخارجي)، مقدرا بحوالي مليار واربعماية مليون دولار اميركي)، اما اليوم وحسبما قاله زميلنا زاهر الخطيب اصبح ١٣ مليار دولار وانا ساصدق انه اصبح ١١ او ١٢ مليارا صرفنا خلال اربع سنوات عشرة مليارات دولار، احب ان اذكر رئيس الحكومة ان خطة «مارشال» لاعادة اعمار اوربا بكاملها كانت تكلف ١٣ مليار دولار اميركي، ونحن صرفنا في لبنان عشرة مليارات دولار والاعمار لم يبدأ بعد، كما تقول الحكومة، وان المشاريع الكبيرة باستثناء الكهرباء لم تبدأ بعد، ولم نبدأ بعد بالزراعة والصناعة والتربية، المشاريع لم تبدأ ونحن صرفنا ١٠ مليار دولار وخطة مارشال كلفت ١٣ مليار دولار.

المطلوب ان نفسر للشعب اللبناني ما يجري، لا يكفي ان نقول ان هناك هدرا ولكن الارجح اننا عندما نصرف كل هذه المبالغ ولا نعلم بصرفها الارجح انه ليست هناك ادارة. تأتي الوزارات وتمضي ولا تدير الشؤون المطلوبة ليس هناك أي ادارة. لدينا مشكلة بسيطة في ثلاث مؤسسات مؤسسة اسمها تلفزيون لبنان ومؤسسة اسمها الريجي ومؤسسة اسمها مرفأ بيروت هذه المؤسسات كانت امتيازات وكانت تعمل كشركات خاصة تشارك الدولة فيها ولها انظمتها الخاصة. انتهى الامتياز واشترينا الشركة الخاصة، يجب ان نجد طريقة جديدة لتنظيم هذه المؤسسات، نريد ان ننظمها على اساس ادارة او مؤسسة عامة او فكرة جديدة مهمة فقط لتنظيم هذه المؤسسات، طلبنا تكرارا في لجنة المال تنظيم هذه المؤسسات لان اموالها تصرف بدون أي مراقبة، رغم هذا وحتى الآن لم تتحرك الحكومة ولم تقم بأي مبادرة لتنظيم مؤسسة مثل تلفزيون لبنان، أو مرفأ بيروت او الريجي، الحكومة تتكلم لنا فقط عن مشروع الاصلاح الاداري، كيف تتكلمون عن الاصلاح الاداري وانتم عاجزون عن تنظيم مؤسسة صغيرة الى ان اتوا يطالبون بالاموال لتلفزيون لبنان، وهنا كارثة الكوارث طلبوا ٦٠ مليار ليرة لتحسين اوضاع تلفزيون لبنان، وان يصبح هذا التلفزيون ينقل اخبار الموالين والمعارضة حتى لا يحتاج الزميل نجاح واكيم، نحن كلجنة مال وموازنة تفاهمنا واحتطنا لكي لا تصرف هذه الاموال من دون رقابة، وضعنا الستين مليارا في موازنة وزارة الاعلام أي ان صرف أي قرش من هذه الاموال يجب ان يمر على ديوان المحاسبة ويلزمه توقيع الوزير المختص، وان يوضع ضمن برنامج عمل، هنا اسأل معالي وزير الاعلام اين هي الستون مليارا؟ تبخرت ولا يعلم احد اين ذهبت، وليس هناك عقد مر على ديوان المحاسبة. صرفت ولا احد يعلم على ماذا.

الرئيس: لقد شكلت ادارة جديدة لتلفزيون لبنان وهي بحاجة لمال حتى تتحرك ولا توجد ليرة واحدة. انا تعجبت من هذا الامر وقلت يوجد ستون مليار ليرة اين هي؟ وهم حتى الآن لم يبدأوا بالبث الفضائي بعد فاذا اردتم ان نعمل جلسة محاسبة على هذا الامر فنحن جاهزون.

وزير الاعلام: سنعطي الاجوبة.

الرئيس: اجوبة على «شو».

وزير الاعلام: اجوبة على كيفية الصرف.

الرئيس: انا اعطيك الارقام لانك لا تعلم كيف صرفت؟

وزير الاعلام: انا اعلم يا دولة الرئيس.

الرئيس: انا سأقول لك كيف صرفت واذا اردت جلسة خاصة لهذا الموضوع نحن حاضرون، طبعا صرف المال ولكن كيف صرف هذا ما يجب ان يعرفه الناس الآن في هذه الجلسة بعد الظهر عندما تتم المناقشة نتكلم بخصوص هذه المسألة.

محمد بيضون:

سلسلة رواتب المعلمين الصادرة بقانون. بما ان القانون قد صدر فهذا يعني انه صدر بناء على مشروع مقدم من الحكومة ويبين اننا لسنا مختلفين مع الحكومة وانما نحن منفقون معها وكلفة هذا القانون ٩٠ مليارا سنويا ولم تنزل كلفة رواتب المعلمين في الموازنة، لماذا هنا نتباخل في هذا الخصوص؟ اما في موضوع التلفزيون فتتغاضى عن ٦٠ مليارا ولا مجال للبحث كيف تم صرفها وفي أي مجال، ولا يسمح لاحد ان يراقب، هذا لا يجوز. لكن انا ارى انه لا تزال العادة الاساسية، هل سننظم هذه المؤسسات بحيث تصبح تحت المراقبة ام انه ستبقى هناك مؤسسات خارج المراقبة؟ هل سنسمح فعلا لآليات النظام الديمقراطي ان تشتغل او سيظل موضوع الاشراف على هذه المؤسسات محصورا ضمن دائرة صغيرة ولا احد يعرف بالمعلومات والارقام الا المعنيون بهذه الدائرة. وكما اعتقد تبدأ الشفافية في صلاحيات المجلس من هنا، عليك ان تفتح كل هذه الامور.

ولكن لماذا ارادوا ان يتم تنظيم هذه المؤسسات او هذه الشركات؟

وهناك اكثر من ذلك، ما هو العمل بالنسبة لشركة مهمة جدا وهي طيران الشرق الاوسط؟ ماذا يحصل في طيران الشرق الاوسط؟ الشركة تخسر ولا نقوم بمعالجة وضعها الاداري. وكلنا نعرف مشاكل الادارة، وليست هي مشاكل، ان هناك موظفين ينبغي التخلص منهم. مشاكل الادارة، طريقة الادارة هي الاساس في استمرار الخسارة والديون على هذه الشركة، وسنصل الى وقت تتحمل فيه الدولة اللبنانية خسارة تقدر بثمانين دولار من شركة طيران الشرق الاوسط لاننا غير قادرين على ان نعمل مبادرة للتيان بادارة على مستوى من الكفاءة في هذه الشركة، وانت تعرف اكثر من غيرك في هذا الشأن، هذا كله يبين لنا: ما هو عمل الحكومة في هذا الشأن يوجد

اهمال وارتجال وجعل الامور على ما هي عليه بدون معالجة جذرية لماذا؟ وسأعطي مثلاً اكثر على الارتجال وهذا من صلب الموازنة: نتكلم على موضوع المدارس بناء او ترميم او تجهيز المدارس الرسمية والمدارس المهنية، نحن عندما شكلت الحكومة طلبنا من الوزراء انه ينبغي على الوزراء الجدد ان يطلعوا على الميزانية، اذ ان عمل الوزير محصور ضمنها. لذلك على الحكومة ان تسترجع هذه الموازنة وان يطلع عليها الوزراء ويدخلوا عليها التعديلات التي يرونها ضرورية، ثم يعيدونها الى مجلس النواب.

للاسف لم يسمع احد، اعتبرنا الموضوع موضوعاً ثانوياً وتعاملت الحكومة بخفة مع هذا الموضوع. ربما كنا لا نلوم الوزراء الجدد، لكن خلال المناقشة تم اكتشاف انهم لا يملكون معطيات عمل، او امكانيات عمل في وزاراتهم، ومنهم معالي الوزير جان عبيد الذي نحب ونحترم، وصار يطالب باعتمادات اضافية لاصلاح المدارس لتستوعب مزيداً من الطلاب، وفجأة صدر الاقتراح بتخصيص مئتي مليار، مئة مليار للمدارس الرسمية. ومئة مليار للمدارس المهنية، وهذا الاقتراح قدمه الوزير جان عبيد بالاتفاق مع اللجنة وبعد ذلك تبنته الحكومة، وللوزير جان عبيد شرف البدء بهذا الموضوع. ولكن نظراً لان وزير التربية الجديد حديث العهد في الوزارة فهو لا يملك خطة.

نحن رد فعلنا الاول في لجنة المال والموازنة اننا لا نقدر ان نخصص اعتمادات بدون خطة عمل. اذا ان هذه الاعتمادات قد تصرف في غير محلها كما جرى في اعتمادات التلفزيون. المفروض ان تضعوا خطة، الحكومة مجتمعة فالوزير عبيد قال: انه ممكن ان نفكر في وضع خطة، الا ان الحكومة في اجتماعها قالت بأن الخطة ينبغي ان توضع بعد اقرار الموازنة هذا نموذج عن ذهنية التعامل بخفة مع الموازنة. لا يجوز هذا، فالموازنة الامريكية لمختلف الولايات، لا يوضع قرش واحد في الموازنة الا ويبرر ويبرمج صرفة ضمن خطة بحيث توضح عملية الصرف لستة اشهر او لثمانية اشهر أو سنة، انت تأخذ مئتي مليار ولا تقول لنا: اين ستصرفهما وكيف؟ على وعد وعلى امل لن يجتمع مجلس الوزراء في يوم من الايام ويضع خطة تكون الاموال قد تسربت الى مجلس الانماء والاعمار والله يعلم ماذا يحصل بشأنها، وسبق لنا ان اعطينا مجلس الانماء والاعمار ٧٥ مليارات لترميم المدارس والكل يعرفون ان الهدر كان بنسب عالية جداً، وقد حصلت بعض المدارس المحظوظة على «موكيت» في غرفها وبعض المدارس غير المحظوظة بقيت «تنش» على التلاميذ ولم يقدروا ان يؤمنوا لها الحد الأدنى المطلوب. ثم لا يوجد خطة نرجع اليها في كل ما يتعلق بالتربية حتى نستطيع تبرير هذا الرقم لماذا نضع ٢٠٠ مليار وليس ٥٠٠ او ١٠٠٠؟ وهذا يدل على عقلية الارتجال او الاستخفاف بما هو موازنة ومراقبة. وهذه العقلية لا نستطيع الاستمرار بها، لانها تؤدي الى كل عمليات الهدر والتسيب التي يعاني منها المواطن اللبناني.

كما ان هناك شيئاً آخر في الموازنة: - تخصص ٢٤ مليار ليرة أي ١٥ مليار دولار لدعم الفوائد على القروض للزراعة والصناعة والسياحة. هذا الاقتراح مضى عليه ست سنوات في التداول. وكانت الحكومات المتعاقبة ترفض هذا النوع من الاقتراح لان نصائح البنك الدولي بأنه لا ضرورة لسياسة الدعم، لقد رفعنا الدعم عن

الطحين، ورفعنا الدعم عن البنزين أي لا ضرورة لسياسات الدعم. فجأة الحكومة وبدون اية مقدمات وبدون اية خطة تقول: اريد وضع ١٥ مليون دولار لدعم القروض للزراعة والصناعة والسياحة، طيب نحن نعرف ان المزارعين فئات هناك فئات الدنيا مثلاً شخص عنده دونم او ٢ دونم، وهناك فئات تملك ٣٠ ٠٠٠ دونم ممن يزرعون الشمندر. من الفئة التي سندعمها؟ لا يوجد خطة، نفكر في هذا الامر بعدئذ الصناعيون وقد عمل مسح صناعي وتبين ان هناك ٢٣٠٠٠ مؤسسة صناعية ومن بين هؤلاء حوالي ٢٠ ٠٠٠ مؤسسة صغيرة عائلية يعمل بها الاب واولاده. من سندعم المؤسسات الصغيرة او المؤسسات الوسط او المؤسسات الكبيرة؟ في السياحة من سندعم؟ ما هي المراكز السياحية التي سندعمها؟ لا يوجد خطة هناك اموال وضعت في الموازنة، ماذا سيحصل الآن؟ تكلف الحكومة مصرفين او ثلاثة مصارف تجارية وتقول لهم: خذوا تلك الاموال لتدعموا فوائد زبائنكم من هم زبائن المصارف؟ ليسوا صغار المزارعين ولا صغار الصناعيين، ولا صغار الذين يملكون مؤسسات سياحية، تلك الاموال ستذهب الى كبار المزارعين وكبار الصناعيين وكبار المؤسسات السياحية. انا لا اقول ان لدى الحكومة نية سيئة ولكن تلقائياً اتباع هذا الاسلوب في العمل سيؤدي الى ذهاب تلك الاموال الى جيوب الكبار وليس الصغار. هل قرارنا وسياستنا ان ندعم الناس الذين لا يحتاجون الى الدعم، او ان قرارنا وسياستنا دعم الاشخاص الذين يحتاج وضعهم الى دعم وخصوصاً صغار المزارعين وصغار الصناعيين؟ طيب عندكم مسح صناعي لماذا لم نعرف اية فئة ينبغي ان ندعمها ونحدد نوعية القروض؟ الحكومة مشغولة كثيراً وعندما تتفرغ تصنع الخطة لذلك ونحن بدورنا سننتظر.

الوزير نديم سالم: يوجد خطة لوزارة الاقتصاد.

محمد بيضون: كنا نتمنى ان ترفق هذه الخطة بالموازنة، فنقول يوجد مسؤول نريد محاسبته.

الوزير نديم سالم: لجنة الاقتصاد ستجتمع للبت بموضوع فصل الوزارة وعندنا خطة سنعرضها اثناء اجتماع اللجنة النيابية المختصة.

محمد بيضون: أتريد دليلاً أكثر على عدم وجود خطة، قروض الاسكان التي اعطيت من قبل البنك الدولي، هل تستطيع ان تقول لي هل الفقراء المحتاجون هم الذين استفادوا من هذه القروض ام ان الذين استفادوا منها هم الفئات العليا؟ لقد اعتمدتم ذات الاسلوب، طيب هناك ٧٥ مليون دولار جرى توزيعها، قل لي هل هناك فقير واحد استفاد منها؟ هل تدخلت الحكومة ووضعت معايير حتى يستفيد الفقراء؟ الحكومة غائبة عن هذا الموضوع ماشي الحال. سأظل اركز على ان هذه العقلية تتعامل بخفة مع موضوع الموازنة مع موضوع المراقبة ومع موضوع تنظيم المؤسسات الذي يعتبر خطوة اساسية مطلوبة حتى نقدر ان نهض باوضاعنا. نأتي الى موضوع اساسي له علاقة بالاصلاح الاداري: الاصلاح الاداري يبدأ بمراقبة ومحاسبة الموظفين اذا لم تراقب الموظفين وتحاسبهم فلا يمكن ردع أي موظف.

مؤسسات الرقابة كلها تشكو، اما انها تشكو من الصلاحيات، واما انها تشكو من عدم وجود اجهزة، واما انها تشكو من عدم وجود ميزانيات، احدى اهم الشكاوى التي نسمعها هي من ديوان المحاسبة، فهو يفتقر الى عناصر موجودة في الملاكات، كما انه لا يقدر على انجاز المعاملات في مواعيدها. يحتاج ديوان المحاسبة الى جرعات تنشيطية كبيرة خصوصا...

رئيس الحكومة: ليس صحيحا هذا الكلام، ديوان المحاسبة ليس عنده نقص في الموظفين، بالعكس كنا دائما نجتمع معه وكل طلباته تلبي بالمساحات، وبالموظفين وفي أي امر يحتاجه. وديوان المحاسبة من فترة طويلة نحن وياه على توافق، وكل الامور تأتي الى مجلس الوزراء ويتم مناقشتها، وغالبا ما نأخذ باقتراحات ديوان المحاسبة.

محمد بيضون: ولكن ديوان المحاسبة - دولة الرئيس - ارسل لنا طلبا بتعديل ثلاث مواد في قانونه ضمن هذه الموازنة. وانتم انفسكم كحكومة ارسلتم ست مواد تعديل على قانون المحاسبة العمومية، لكن ديوان المحاسبة ارسل ثلاث مواد حتى يسمح له بأخذ موظفين ومراقبين.

رئيس الحكومة: ماذا يدل ذلك؟

محمد بيضون: لان هناك كمية شغل يجب ان يلصقها.

رئيس الحكومة: لم يمنعه احد، انت تتكلم الان عن تغيير ملاك.

محمد بيضون: ألم تر المواد الثلاث التي تسمح له بأخذ مراقبين.

فؤاد السنيورة: من اوقف هذه المواد؟

محمد بيضون: من اوقفها؟ نحن اوقفنا ما يتعلق بـ «B.O.T» ولم نوقف هؤلاء.

الرئيس: بما انها قد درست نهائيا فينبغي ان «نمشيها»، الرئيس الحريري يقول بأن هذا الكلام غير صحيح. لكنني اود ان اقول له، وليس محمد بيضون هو الذي يتكلم فقط، ان هذا الامر صحيح لان رئيس ديوان المحاسبة قد اجتمع به كما اخبرني وقال للرئيس الحريري انا احتاج الى كذا وكذا... فاجابه الحق معك قدم لي الطلب اللازم وانا حاضر، معنى ذلك انه حتى الآن بحاجة.

رئيس الحكومة: وانا ماذا اقول؟ كل شيء يطلبه نقوم بتنفيذه.

الرئيس: وفعلا قدم ثلاث مواد بهذا الموضوع.

خليل الهراوي: انت تقول يا استاذ فؤاد باننا نحن اوقفناها، لسنا نحن الذين اوقفناها، لقد اتفقنا نحن وياك على توقيفها حتى يتم اعادة تنظيم ديوان المحاسبة وفق نظرة كاملة متكاملة.

الرئيس: لقد قلنا لهم اننا لا نستطيع ان ندخلها في الموازنة.

خليل الهراوي: يوجد توافق على هذا الموضوع.

رئيس الحكومة: يوجد كلام يقال: وبعدها تنتهي الجلسة وندخل في مناقشة الموازنة والكلام يبقى ولا يرد عليه.

الرئيس: ردوا عليه. لم لا تردوا عليه؟

رئيس الحكومة: بالنسبة للهيئات الرقابية، نحن نعطيها كل الدفع والدعم اللازم بأقصى شيء ممكن. لا يحصل أي امر الا بموافقة المؤسسات الرقابية وبشكل كبير جدا، ويمكن ان يوجد مبالغة في هذا الامر خاصة في المرحلة الاخيرة، هذا من ناحية.

الرئيس: هذا صحيح. خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الاخيرة.

رئيس الحكومة: من جهة ثانية كل الكلام على ديوان المحاسبة، صدر بموجب تقرير معين وشرح في المجلس النيابي مئة مرة، ونحن نستعمله بصفة دائمة بشكل غير الوضع الذي عمل من اجله، بقضية التلزيقات والطريقة التي تمت فيها التلزيقات وقد شرحناه اول مرة، وثاني مرة، وثالث مرة... انا شخصيا شرحتها في المجلس النيابي اكثر من خمس مرات. دولة الرئيس دائما وكأن الحكومة وازعة الهيئات الرقابية جانبا ولا تأخذ براياها. هذا الكلام في الحقيقة بعيد كثيرا عن الدقة.

محمد بيضون: انا هنا احب ان اذكر بأن دولة الرئيس بري عندما انتخب للمرة الاولى رئيسا للمجلس النيابي طرح بالاولوية تعديل قانون المحاسبة العمومية وكان توافق معكم بهذا الخصوص أي ان نوعية طريقة التلزيق وطريقة تنفيذ الاشغال يلزمها رقابة مختلفة، ولا زلت اذكر انه تكلم في هذه القاعة كيف شاهد في بلد عربي آخر طريقة مراقبة التنفيذ. ووعدت الحكومة وقتها وهذا الكلام عمره اربع سنوات ان تعدل قانون المحاسبة.

رئيس الحكومة: هناك اقل من اربع سنوات.

محمد بيضون: لم تعملوا شيئا خلال تلك المدة.

رئيس الحكومة: يوجد عندك في المجلس النيابي مشروع قانونك يتعلق بالرقابة على المؤسسات موجود هنا، حتى الآن لم يناقش.

الرئيس: بما ان القضية قد صارت في المجلس النيابي فسأجيب عليها نعم يوجد عندكم قانون محاسبة «يطير» المؤسسات براينا نحن.

رئيس الحكومة: لا دولة الرئيس.

الرئيس: القانون الذي تتكلم عنه ليس هو نفسه، وانما غيره، اعطاء الحصانة غيره.

رئيس الحكومة: لا دولة الرئيس، هناك قانون آخر، يوجد ثلاثة قوانين:

القانون الاول الذي ارسلناه وقلت عنه بانه لا يعجبك أي اننا تناقشنا به انا وانت وقلت كلاما مماثلا كما نقوله . . وبالتالي وضعناه جانبا . وبعدها ارسل قانون آخر قانون متعلق بكيفية مراقبة المؤسسات وهو موجود في المجلس النيابي .

الرئيس : هذا هو .

رئيس الحكومة : اذا لماذا لا تحيلونه على اللجان؟

الرئيس : لا يوجد شيء في «الجارور» ابدا .

رئيس الحكومة : طيب . لماذا لا تبحثه اللجان؟

الرئيس : كله سيحال الى اللجان، ليس هذا من موقع منافسة ولا من موقع زعامة . كل شيء سيتم المحاسبة عليه وكل شيء سندقق به داخل المجلس النيابي .

رئيس الحكومة : دولة الرئيس ، اذا كان يوجد خطأ في مشروع القانون المرسل فنحن على استعداد لبحثه وتصحيح الخطأ .

الرئيس : لا يوجد شيء في اللجان الا وسيتم المناقشة بصدده في اوانه .

رئيس الحكومة : لم نقل شيئا .

الرئيس : الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب بالنظام .

زاهر الخطيب : (بالنظام) ما هي الغاية من مشروع قانون او اقتراح قانون يتعلق بهيئات الرقابة ما دامت هيئات الرقابة اساسا بموجب القانون ، المفترض ان تمارس حقها سواء مجلس الخدمة المدنية او التفتيش او سواء؟ ان كل الشكاوى الآتية من قبل هيئات الرقابة تتعلق بالحكومة وما تخلقه من ادارات رديفة او انها لا تتمكن الهيئات الاساسية من القيام بمهامها .

الرئيس : اين النظام الآن؟ اتريد ان تقدم محاضرة الآن . تفضل اجلس .

زاهر الخطيب : بالنظام اقصد بأنهم لا يتكلمون شيئا ، ضمن النظام ، هذا الذي اقصده .

محمد بيضون : نحن نحاول ان نقول بكل ايجابية ان هناك قضايا تتأجل مع انها ملحة ومنها مؤسسات الرقابة اليوم اذا اجرينا انتخابات بلدية من سراقب البلديات اذا لم نوسع ديوان المحاسبة وبالتالي نزيد من صلاحياته؟ للجواب مزيد من الهدر يوازي ربما اكثر من الهدر الحاصل في الادارات والمؤسسات العامة . أليس من الضروري اتخاذ الاحتياطات الضرورية وان تكون مجهزين تماما ونحن على مسافة لا تتجاوز خمسة اشهر من الانتخابات البلدية؟ لا يوجد تنظيم .

رئيس الحكومة : نؤجلها حتى يتم تنظيم ديوان المحاسبة .

محمد بيضون: لا تؤجلها، لماذا تريد تأجيلها؟ هل انا مرشح للانتخابات البلدية.

الرئيس: وجه خطابك لي لو سمحت.

محمد بيضون: كذلك اود ان اذكر انه لا يوجد اهتمام بالمؤسسات وسأعطي مثالا على ذلك:

- المعلوماتية في الدولة اللبنانية: تذكر دولة الرئيس اننا طرحنا هنا منذ اربع سنوات ان تشكل هيئة وطنية للمعلوماتية. ماذا تقول هذه الهيئة الوطنية تقول اننا اذا اردنا ان نشترى ماكينات او اجهزة او برامج او ادوات عمل، فينبغي ان تكون آتية انطلاقا من معايير معينة تسمح بالتجانس بين الادارات وتسمح ايضا ان تكون هذه الادارة مشبوبة شبكا واحدا ما الذي حصل ردا على اقتراح المجلس النيابي الذي هو انشاء الهيئة الوطنية للمعلوماتية قرر دولة رئيس الحكومة تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب دولة رئيس الحكومة ميشال المر ولم تجتمع هذه اللجنة ابدا. والذي حصل انه خلال اربع سنوات قامت الادارات بصرف المليارات على المعلوماتية. ماذا يريدون من وراء ذلك؟ نحن نتطلع في اعلانات الجرائد فنرى كمبيوتر مهما يستوعب كل اعمال «السنيرة» ثمنه ثلاثة او اربعة آلاف دولار بينما تجد في كل ادارة ملياري ليرة معلوماتية او مئة مليون معلوماتية او مليارات ومئتي مليون معلوماتية...

ما الذي صرف على المعلوماتية؟

كم اتمنى على وزارة المالية ان تقوم وتجمع لنا المبالغ التي صرفت على المعلوماتية في مجمل الادارات (رئاسة الحكومة والمالية ومجمل الادارات الاخرى بما فيها القوى الامنية). وبعدها تقول لنا انه فعلا تم استثمار تلك الاموال كما يجب فمثلا لدينا عدد هائل مئات بل آلاف من اجهزة الكمبيوتر موضوعة جانبا لا تستخدم الا من قبل السكرتيرات «للتبصير» لا تستعمل في الشغل يلعبون الورق عليها... على ما اعتقد تكلم زميلنا غسان الاشقر عن معرفة وقوة المعرفة، شأن مثل هذا لا يجوز ان يترك دون تنظيم، لا يجوز الا نأخذ من الاموال التي نستخدمها افضل نتيجة ممكنة. لماذا الامور متروكة هكذا؟ فعلا لان المال العام غير محترم، فالحكومة عندما يوضع بند في الموازنة تحت تصرفها تقوم بصرفه كيفما كان دون ان تنتظر النتيجة على اعتبار انه ليس هناك من محاسبة لاحقة. اتمنى على وزارة المالية ان تشكل لجنة او تكلف شخصا لجمع المبالغ التي صرفت على المعلوماتية في هذه الفترة، وسنرى انه كان بإمكاننا ان نجهز كل مدارسنا بالمعلوماتية، علما بأنه حاليا لا توجد مدرسة رسمية مجهزة، وكنا استفدنا من تلك الاموال بشكل افضل.

كل هذا الاهمال في الادارة في تنظيم المؤسسات في الادارة من المال العام تغطيه الحكومة ايضا بمحبة بالكلام الكبير عن مشروع الاعمار، أي ان لدينا مشروعا للاعمار ولقد شبهت هذا المشروع بمشروع وكأنه اصبح هناك دين جديد دخل البلاد، وكل دين له الكهنوت التابع له أي له «الجوقة» التي تنظم العملية كي تغطي اشياء اساسية يراها المواطن. ولنتطلع اكثر الى الاعمار وانا لا اشك في نوايا احد خصوصا نوايا رئيس الحكومة ونوايا فؤاد السنيورة وان نواياها طيبة كثيرا ولكن النتائج التي نراها مختلفة سنأخذ مشروعين:

- مشروع الهاتف كمثال اول، ومشروع انماء الضاحية الجنوبية كمثال آخر. في الهاتف: اتوا الينا وطلبوا منا ان نضع الاموال او الاعتماد في القانون وانه خلال سنتين سيصبح هناك مليون خط منها اربعمئة الف مؤهلة وستمئة الف موجودة في كل المناطق ويصبح لبنان عندها في احسن حالاته.

لقد وضعنا ٧٥٠ مليارا ولم يعترض احد من النواب ربما السيدة نايلة معوض اعترضت ولكن لم يعترض احد غيرها واعطينا الاموال للحكومة، ما الذي حصل لقد مرت سنتان ثم مرت السنة الثالثة وبضعة اشهر وارجح انه حوالي ثلاثة اشهر، لحد اليوم آخذ محافظة مثل محافظة الجنوب والنبطية هناك هاتف فقط في مدينة صور، فقط في مدينة النبطية وفقط في مدينة صيدا. اما المئة ألف خط التي وعد بها الجنوب فلا يوجد في اية قرية او اية منطقة أي خط هاتفي، وارجح في الشمال ذات الشيء. حسنا ثلاث سنوات وثلاثة اشهر مرت والوعد هو اذا كانت الاموال متوفرة فنحن ننجزه في مدة سنتين، لماذا تأخر المشروع؟ في بيروت نفسها، العزيزة على قلوبنا جميعا الاحياء التي كان يوجد فيها هاتف لحسن الهاتف، ولكن الاحياء التي لا يوجد فيها هاتف فما يزال غير موجود واعتقد ان تمام بك يوافقني على هذا الامر. انا اعرف عدة احياء في بيروت ومن ضمنها الحي الذي يقيم فيه زميلنا السابق زهير العبيدي ظل يصصر على انهم لم يعطوه خطا هاتفيا. حتى اليوم هذا الحي لا يوجد فيه خط هاتفي. رياض الصلح لا يوجد فيه خط هاتفي وانهم يزودونه من منطقة الحمراء. لكن يجب ان نسأل:

اولا: لماذا التأخير في التنفيذ؟

ثانيا: كم يكلفنا من اموال هذا التأخير؟

ثالثا: من هو واضع خطة التوزيع؟ أي لماذا في المدينة ينبغي ان يكون هناك هاتف، وبعد لسنتين او ثلاث سنوات نصل الى مناطق الاحتلال الاسرائيلي التي هي بأشد الحاجة اليها، وقلنا وقتها انه ينبغي ان يكون لها اولوية ما هو السبب؟ الملتزم يقول بأن الدراسة ليست صحيحة واننا نعيد وضع دراسة جديدة، والادارة تقول اننا نتفاوض مع الملتزم المواطن يرى ان ذات الشارع يتم حفره اربع مرات وكله من اجل الهاتف وليس من اجل المياه والمجاري هذه حالة فوضى وليست حالة عمار وبالنسبة للتقنية التي ستستعمل قالت لنا الحكومة باننا سنستعمل احدث التقنيات وقيل باستخدام (Fibre Optique) أي أنهم عندما قاموا بتركيب (Fibre Optique) في باريس قالوا لنا باننا نستعجل الامر حتى نلحق بهم.

واكتشفنا بعد ذلك انه لا يوجد سن (Fibre Optique) وان القصة لا زالت كما كانت في سنة ١٩٦٠ ويمكن مثل سنة ١٩٥٠ ولو باستثناء قليل من التطور الالكتروني. التقنية التي استعملها والتي ندفع ثمنها مرفعا بشأنها ستدوب مع الوقت. غدا اذا أتى معالي الوزير ايلي حبيقة وزيرا للهاتف سيقوم باعادة المشروع من جديد لاني اريد ان ادخل هذا المشروع في العصر الالكتروني اعني ان الاعمار لم يعد يدرس كما ينبغي. الخطط التي يتم وضعها تكون عامة وليست للتنفيذ ولا تستطيع ان تحدد الكلفة ولا تستطيع ان تصنع جدولا زمنيا ذات الموضوع ينطبق على انماء الضاحية الجنوبية. لا يوجد شارع في الضاحية الجنوبية

الا وتم حفره اربع خمس مرات، التأخير في العمل لا يفهم احد لماذا هذا التأخير؟ وهناك تفاصيل صغيرة سأذكرها امام دولة الرئيس الحريري وهي انه في منطقة الشرقية وعلى الاوتوستراد الجديد اتت اليك عدة وفود وطالبت بأن يكون هناك جسر ووافقت معهم. وان شاء الله يتم تنفيذ هذا المشروع لانه يوجد اختناق سير كبير هناك. طيب لماذا لم يتم لحظ هذا الجسر منذ البداية الذين وضعوا الدراسة لماذا لم ينتبهوا الى الأشياء الاساسية مع أنهم يصرفون مبالغ خيالية عليهم. وهم يعتبرون اختصاصيين في هذا المجال، ومكاتبهم كبيرة كيف لم ينتبهوا للأشياء الاساسية اي ان الاعمال تتأخر واننا نصل الى اختناقات او نشغل تقنيات قديمة؟

دولة الرئيس، مشروع الاعمار يحتاج الى رعاية مختلفة عما يحصل اليوم. لا يكفي ان يتولى مجلس الانماء والاعمار مشروع الاعمار فهذا يعتبر أكبر خطيئة نقع فيها. مشروع الاعمار يحتاج الى رعاية مثل كل القوى الفاعلة الموجودة في البلاد ودور الحكومة هو ان تشرك كل قوى البلاد الفاعلة في هذا الموضوع والا ستستمر في ان هذا التنفيذ سيكون مجتزأ، والدراسات كلها ليست في مستوى الوقت او العسر الذي وصلنا اليه، والتكلفة على المواطن ستكون تكلفة كبيرة، والآن سأنتقل الى موضوع التربية.

دولة الرئيس، الحكومة قالت مع عام ١٩٩٦ على ما اذكر بأن هذه السنة هي سنة التربية. ماذا حصل في سنة ١٩٩٦ أي سنة التربية؟ لقد صدر فيها ثلاثة مراسيم عجيبة غريبة تنص على ان: كل تلميذ لبناني يريد أن يدرس الطب او الهندسة او الحقوق يجب أن يخضع لامتحان تجريه وزارة الثقافة والتعليم العالي، واذا نال في هذا الإمتحان اقل من ١٢/٢٠ يمنع عليه دراسة الطب او الهندسة او الحقوق وهذا يعني انه اذا ذهب مواطن لبناني الى جامعة امريكية بدون ان يخضع لهذا الامتحان ودرس خمس عشرة سنة وتخرج طبيباً واشتغل في مستشفى اميركي خمس عشرة سنة اخرى وصار «بروفسور» ورجع الى لبنان. ممنوع حسب نص القانون اللبناني ان يعمل طبيباً في لبنان يستطيع ان يعمل اهم طبيب في اميركا ويمنع عليه ان يعمل طبيباً في لبنان الجزء الاساسي دولة الرئيس هو ان ضمان نظامنا التربوي الامتحانات الرسمية وامتحانات الرسمية كانت دائماً هي الشهادة الرسمية التي نعطيها خصوصاً البكالوريا القسم الثاني شهادة تحول تلميذنا مهما كان معدله، ونعرف كثيراً ان الذي ينال في البكالوريا اللبنانية ١٢/٢٠ كان يعتبر في الجامعات الامريكية مثل الذي نال ٩٠/١٠٠. الضمانة كانت لكل الطالب اللبنانيين هي هذه الشهادة، وضمانة لاننا نعطي مستوى معلنا لكل اجيالنا. فجأة اطلت علينا هذه المراسيم الثلاثة التي توجه اشع واقصى ضربة للامتحان الرسمي. في هذه الحالة لم يعد للامتحان الرسمي اية قيمة. لماذا الطالب اللبناني ازاء هذا الوضع يتقدم لهذا الامتحان هنا؟ نحن نخرّب النظام التربوي ونقول: ان هذه السنة هي سنة التربية، وتمر هذه المراسيم بقرار ممن؟ من الذي وافق عليها؟ مع من تم التناقش بشأنها؟ هل نوقشت مع المعنيين بالشأن التربوي؟ هل نوقشت مع اهالي الطلاب الذين يريدون ان يروا المستقبل الذي ينتظر اولادهم؟ هل نوقشت مع المجلس النيابي؟ خطوة بهذه الخطورة بهذه الاهمية مع من نوقشت؟

هل مزاج شخص ان كان وزير تربية او غيره، هل مزاج شخص يتحكم بمصير وبمستقبل اجايل في البلد، هل هذا مقبول في نظام ديمقراطي، هل هذا مقبول في لبنان اليوم نحن ندعو الى هذه المراجعة ولدينا الكثير من الامور؟ اريد ان آخذ آخر امر كمثال على ان الحكومة تترك الامور وتتعامل معها بخفة، آخر مثل الرواتب العسكرية لغاية اليوم لا يعرف احد ماذا يقبض العسكريون، العسكري يقبض راتبه ثم تأتي زيادات عليه ثم زيادات على الزيادات وايضا زيادات على الزيادات. الله يعلم كيف يتفاهم العسكريون مع وزارة المالية على رواتبهم الحديث كان منذ اربع سنوات بأن يتم التفاهم على سلسلة، يوجد ادارة انت مسؤول، الادارة يجب ان تظهر، هل من المعقول ان نبقى اربع سنوات ولا نستطيع اعداد وانجاز سلسلة رواتب للعسكريين؟ ملاهي هذه العقبة التي تواجهنا؟ اشرحوا للمواطنين ما هي العقبة العظيمة التي تواجهنا، لماذا هذه الوزارات لا تستطيع ايجاد صيغة لرواتب العسكريين، ام ان الموضوع متروك، والمشكلة مؤجلة، لا اريد توضيحاً.

الرئيس: كان من المقرر ان تحال سلسلة الرتب والرواتب في ١٥/١٢/١٩٩٤، هذا هو التوضيح، معالي الوزير، لا تقل لي لا، لان محضر الجلسة موجود وحصل تعهد وكان الاستاذ انور الخليل وزير الاصلاح الاداري، هذا صحيح ام لا يا معالي الوزير، وكان دولة الرئيس الحريري موجودا في تلك الجلسة، وانا كنت رئيس اللجان المشتركة، وقلتم لي حرفيا في ١٥/١٢/١٩٩٤، تكون سلسلة الرتب والرواتب منجزة، وبعدها فوراً العسكريون، في ذلك معك حق ولكن بعدها أي بعد ١٥/١٢/١٩٩٤.

رئيس الحكومة: لماذا لم تنجز سلسلة الرتب والرواتب الخاصة بالعسكريين لغاية الآن.

الرئيس: انا ابدت استعدادي آنذاك امامك يا دولة الرئيس، في رئاسة اللجنة المشتركة بأن نتبنى هذا الموضوع، ونحن مستعدون في اللجنة المالية ان ننجزها اذا اعطتنا وزارة المالية الامكانيات اللازمة، أي ان تضع امكانياتها في تصرفنا فقلتم في ١٥/١٢/١٩٩٤، نحن نعطيكم اياها جاهزة، انا اتكلم امام وزراء وامامك انت هذا ما حدث اما لماذا لم يأتوا بالعسكريين، فاذا كنتم انتم تخافون من العسكر، نحن لا نخاف قوموا بعمل ما يلزم، وفق الاصول في هذا الموضوع واتكلوا على الله.

رئيس الحكومة: لسنا نخاف من احد يا دولة الرئيس.

محمد بيضون: نضيف الى هذا السجل موضوع التنسيق بين الوزارات، وآخر مولود في هذا الموضوع هو الملف القائم بين وزارة المغتربين ووزارة الخارجية، وكان قد سبق وجود ملف قائم بين مدير عام الأمن العام وبين مديرية امن الدولة، يوجد صلاحيات مشتركة يعملون من خلالها، من المفروض ان تنظم هذه الصلاحيات بواسطة قانون او مرسوم. شكلت لجنة وزارية من اجل التنسيق بين الامن العام وامن الدولة، وطبعاً تبخرت اللجنة الوزارية والذين يتواجدون على الارض، يتعايشون بحكم الامر الواقع.

وزارة الخارجية ووزارة المغتربين ايضا يراد لهما ان يتساكنا بحكم الامر الواقع او ان وزارة المغتربين يجب ان تكون وزارة فاعلة، انا اتأمل فانظر الى وزارة التعاون في فرنسا، لماذا وزير الخارجية الفرنسي لا يحتج على وزير «Cooperation» ويقول له ماذا يعنيك في هذا الامر وسواه، ولماذا هذا الامر هنا وهكذا... لا ارى وجود نزاعات الا في لبنان، هناك مقدار من التنسيق بين الوزارات لم تتمكن الحكومة من القيام به، لماذا؟ لانه توجد اعتبارات شخصية، طائفية مذهبية، اعتبارات ماذا؟ منفعة، اشرحوا لنا ولكن لماذا يتأجل الموضوع، انشئت الوزارة منذ اربع سنوات وهي حتى الآن لا تعمل، حسنا من المسؤول هذا جزء من سياسة الحكومة، عندما تتعطل هذه السياسة من المسؤول؟ ومن يحاسب المسؤول؟ نحن نتأمل بدولة رئيس الحكومة خيرا، نحن نطلق على عام ١٩٩٧ عام المحاسبة ونتأمل خيرا بدولة رئيس الحكومة وان يكون امامنا في المحاسبة وليس ورائنا. اريد ان اختم بكلمة اساسية، ما زال يوجد عدد من المواضيع تتعلق بالاستشفاء وسواها، لا وقت للكلام فيها، ولكنني اريد ان اختم بالتأكيد على ان الموضوع الاساسي الذي يسجل في تاريخنا الحديث اذا قيض له ان يكتب تاريخ لبنان الحديث، هو موضوع المقاومة. ان لبنان احدث تحولا على مستوى المنطقة في موضوع المقاومة، انتصار المقاومة وانتصارات المقاومة المتتالية تجعل او تعترض، ومن غير ان افطر في الكلام على هذا الموضوع، انا فقط احب ان انقل، منذ اسبوعين كنت اقوم بواجب تعزية لاهل احد المقاومين الذين استشهد في عملية، الشاب عمره ٢٠ سنة والدته تقول عندما سألتها هل قال لك انه سيذهب في عملية، اجابت قبل ان يذهب اخبرني، وقال لي اريد ان استشهد واريد ان تزغردى عندما استشهد، يوجد شعور على الارض، عند الناس، وهذه الرواية تنقل جزءا منه، يوجد شعور عند الناس بأن قضيتهم الاساسية هنا ويوجد عدد كبير من الناس يوجهون حياتهم كلها الى هذا الموضوع وبالمقابل ماذا يطلبون؟ القليل من التضامن. القليل من التضامن اريد ان اختصره وذلك

لا يعني ان ننسى مجزرة «قانا» هذه المجزرة يجب ان تكون حاضرة في كل المواقع وفي كل المواقف، ويجب ان نترجم هذا الحضور. القليل من التضامن لا يعني ان لا يتم دفع الى ١٧ او ١٨ مليارا كتعويضات عدوان نيسان لغاية الان، والقليل من التضامن وهذه لزميلنا السيد ابراهيم السيد، ان ننقل الاعداد الى خيمة المقاومة لا المقاومة الى خيمة الاعداد هذا كل شيء، شكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس: ايها الزملاء الكرام،

بداية اري ان نعود الى ما كان يردده المرحوم الرئيس الراحل فؤاد شهاب انه كلما جرى خلاف حول امر من الامور يقول نعود الى الكتاب، وباعتقادي ان الكتاب هو بين ايدينا. وثيقة الوفاق الوطني التي هي شرعية هذا العهد وشرعية وجودنا في هذا المكان، فضلا عن تأكيد الشعب لهذه الوثيقة، قررت بداية وقبل ان يدخل ما قررت في الدستور، قررت ان لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز او تفضيل، كما قررت: الشعب مصدر السلطات، وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وقررت: النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. وقررت النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة وقررت الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركنا اساسيا من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام، وقررت العمق على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، ويبدو ان مضمون هذه الفقرة لم يتم التداول بمضمونها لانها لم تنقل الى الدستور، فقالت بالعمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن ان ارض لبنان واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الاقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا فرز للشعب على اساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين. ولا شرعية لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

هذه الوثيقة هي الاساس وتعتبر اعلى من الدستور لان في هذه الوثيقة أي الوفاق الوطني التعبير عن ارادة العيش بينما في الدستور تنظيم لهذا العيش. اذا في أي بحث لا بد ان نعود الى هذه الوثيقة. لماذا اوردت هذه النصوص وهي انتقلت الى الدستور ايضا لاقول بأن مجلس النواب بحسب هذه الوثيقة هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها بالمطلق. وهنا لا بد لي من القول بأنه اللهم لا ضعينة مع احد او ضد احد.

ف فخامة رئيس الجمهورية اعرفه منذ زمن طويل وبينني وبينه روابط تعود الى اهلي واهله، ودولة رئيس المجلس تربطني به علاقة وعلاقة قديمة جدا، ودولة رئيس الحكومة ليس لي ضده أي شيء على الاطلاق بل كل مودة وكل تمن في ان ينجح بما طرح به نفسه في بداية حكوماته. واما اصحاب المعالي الوزراء فايضا اكثر من وزير منهم لي به علاقة صداقة وعلاقة معرفة وعلاقة احترام اذا اللهم لا ضعينة.

مهمة البرلمان كما عرفها فقهاء الحقوق الدستورية، او كما اجمع عليها فقهاء الحقوق الدستورية، متشعبة النواحي، فهو يدوم بوظيفة تشريعية مؤداها سن القوانين اللازمة للدولة. فالبرلمان يقترح القوانين ويقرها ويشارك في عملية اقتراح القوانين السلطة التنفيذية الخ... . ويزاول البرلمان كذلك وظيفة مالية، سبقني الزميل الشيخ بطرس حرب وعدد من الزملاء الى تعريفها ولكن يهمني التوسع بهذه النقطة من اجل ان نقرأ في كتاب واحد. وتلك الوظيفة تسبق في نشأتها التاريخية الوظيفة التشريعية، ذلك ان البرلمان تكونت في بداية الامر للموافقة على الضرائب التي يحتاج اليها الحكام. ولما قويت شوكة البرلمان وتوطدت مع التطور، توطدت دعائمها بسطت

سلطانها او سلطاتها على المالية العامة للدولة، ولم يعد الامر مقصورا على مجرد الموافقة على فرض الضرائب كما كان الامر في الماضي وانما اصبح للبرلمان حق الرقابة التامة على الشؤون المالية للدولة، ويمارس البرلمان في سبيل قيامه بمهمة الرقابة على نحو سليم حقه في اسقاط الوزارة اذا حادت عن الطريق السوي وتجاوز حدود اختصاصها الدستورية. ومن اهم الوسائل المالية التي تقوم بها البرلمانات هي الموافقة على ميزانية الدولة. أي على الايرادات والمصروفات بعد بحثها ومناقشتها تفصيلا، وتثير هذه المناقشة استعراض تصرفات الحكومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية، ويتسنى لاجزاء البرلمان بمناسبة بحث الميزانية، الادلاء بمقترحاتهم والاعراب عن رغباتهم في طريقة ادارة المرافق العامة وبهذه الوسيلة يصل البرلمان الى المساهمة في رسم السياسة العامة للدولة، في مختلف نواحيها.

ولا يقتصر دور البرلمان من الناحية المالية على اعتماد الميزانية فقط. وانما يدخل في اختصاصه ايضا الموافقة على الاعتمادات الاضافية. وعلة هذا الاختصاص احكام الرقابة المالية بحيث لا تجوز الحكومة مخرجا تنفذ منه وتنأى بذلك عن رقابة البرلمان، وموافقة البرلمان على الميزانية تضع فائدتها وحكمها اذا كانت الحكومة تستطيع ان تغير وتبدل فيها بعد اقرارها من البرلمان كأن تتجاوز في الصرف الاعتمادات المقررة او تفتح اعتمادات اضافية جديدة غير واردة بالميزانية او تنقل اعتمادا مقررا لباب معين في الميزانية الى باب آخر. ومن اجل ذلك تنص الدساتير على وجوب اخذ اذن البرلمان بشأن المصروفات التي لم تكن واردة بالميزانية او التي تزيد على التقديرات الواردة بها او بالنسبة لنقل مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية.

ايها الزملاء، من اجل تمكين المجلس من الرقابة تقدمنا من المجلس الكريم باقتراح قانون معجل مكرر يتعلق بتحديد مواعيد النشر وهو معروف جدا لدى الجميع وخاصة لدى دولة رئيس الحكومة. وهنا اريد ان ألفت الزملاء الكرام بانه عندما اقر هذا المجلس الاصلاحات الدستورية بموجب القانون الدستوري رقم ١٨ عام ١٩٩٠ ادخل مادة جديدة على القانون قال فيها:

«ألغيت كل الاحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور» أي بمعنى آخر انه اذا كانت هناك قوانين او مراسيم او نصوص مرعية الاجراء وهي مخالفة لاحكام الدستور سواء بالنسبة للنصوص التي تضمنها القانون رقم ١٨ ام للنصوص التي تضمنها الدستور منذ نشأته، فان هذه النصوص تعتبر ملغاة حكما بحسب نص الدستور، اذا علينا ان نبدأ من الاصل، فمثلا وثيقة الوفاق الوطني حددت جميع طرق اصلاح النظام بما في ذلك اقامة المؤسسات الدستورية، فمثلا قبل القانون رقم ١٨ لم يكن عندنا ما نسميه مجلس الوزراء ذلك لان النص في الحقيقة كان يقول:

«رئيس الجمهورية يعين الوزراء، ويسمي من بينهم رئيسا وقياسا ويقيهم».

«تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء».

أي ان الوزراء الذين كانوا يعاونون رئيس الجمهورية هم مجرد اعوان. وليس هناك أي شيء اسمه مجلس وزراء، فعندما جاء النص الجديد ونقل السلطة الاجرائية الى مجلس الوزراء مجتمعاً عند ذلك اوجب نصاً، قيام مؤسسة لمجلس الوزراء لها المقر الخاص ولها النظام الداخلي الملزم، ولها ايضا محاضر الجلسات الاصولية. من هنا كان النص على ذلك في وثيقة الوفاق الوطني، واذا كنا اغفلنا نص وجوب وضع محاضر اصولية للجلسات لان هذا النوع من النصوص، لا يدخل في نصوص الدستور.

اين اصبحت هذه المؤسسة حتى اليوم؟ انا افهم ان حكومة الرئيس الحص التي كان همها الاول اقرار الاصلاحات الدستورية واعادة توحيد القوات المسلحة وانهاء الوضع الشاذ في البلاد، افهم بانها كانت لم تعط اولية لموضوع اقامة مقر خاص لمجلس الوزراء او نظام داخلي لمجلس الوزراء انا افهم ذلك وافهم النقاشات التي دارت خلال عهد حكومة الرئيس عمر كرامي. ولكن منذ ان اتت الحكومة الاولى للرئيس الحريري وخلال مدتها الطويلة والحكومة الثانية وها اننا في الحكومة الثالثة، اين اصبحت مؤسسة مجلس الوزراء؟

بالنسبة للدستور اللبناني هناك مواد منذ العام ١٩٢٦ اهمل تطبيقها لزوال عملية فكرة الدخول باقامة الدولة بطريق اقامة الدولة عندنا وطن ولكن لا يوجد دولة لهذا الوطن. حتى الان الدولة، مشروع الدولة هو مشروع معلق حتى الآن. المادة (٢٠) السلطة القضائية: وقد سمعت وقرأت ما اورده معالي وزير العدل حيال هذه النقطة من انه عندنا سلطة قضائية. اين هذه السلطة القضائية؟ انا اوافق وزير العدل بأنه عندنا هيئات قضائية، عندنا قضاة، ولكن السلطة القضائية التي هي اقدم في الظهور واقدم في حاجة المجتمعات اليها من السلطات الاخرى، الا وهي السلطة القضائية. السلطة القضائية هي الان في عهد وزير العدل. السلطة القضائية لا ضمانات للقضاة التي نصت عليها المادة ٢٠ من الدستور. فعندما جاءت وثيقة الوفاق الوطني واوردت ما اوردت من حيث تحديد السلطة القضائية، ايضا اوجبت مع تحقيق السلطة القضائية، انتخاب عدد معين من القضاة للقيام بعضوية المجلس الاعلى للقضاء، أي بعد تحقيق السلطة القضائية وتكوين السلطة القضائية وهنا يورد معالي الوزير بأنه بالفعل ورد ذلك في وثيقة الوفاق الوطني ولكن لهذا الموضوع محاذير، هي محاذير التنافس بين القضاة ومحاذير الانتخابات والحزابات الانتخابية، بمعنى آخر ان معالي وزير العدل يرفض تطبيق وثيقة الوفاق الوطني وبشكل صريح ويقول بأنها غير ملائمة، في حين ان شرعية هذا العهد وشرعية السلطات القائمة تقوم على وثيقة الوفاق الوطني. من هنا الاستغراب الشديد، وهنا لا اذيع سرا عندما اقول بأنه منذ مجيء حكومة الرئيس رفيق الحريري الى الحكم في المرة الاولى وبالطريقة التي جاءت فيها اعتبرت بأن آلية النظام قد تعطلت، لان هذه الحكومة حكومة الانقاذ التي يجب ان يفوض رئيس الحكومة بكل السلطات من اجل تحقيق الانقاذ. كيف يمكن مناقشة من يريد ان ينقذ البلاد، اذن طبيعة النقاش انتفت، واصبح الجدل مع رئيس الحكومة جدالا حول وجوب الانقاذ او عدم وجوب الانقاذ فمن منا لا يريد الانقاذ؟ الكل يريد الانقاذ ولكن في الحقيقة تعطلت آلية النظام الى ان جاءت الانتخابات النيابية الاخيرة، وقدم الرئيس الحريري نفسه للانتخابات وفاز فيها ودخل الى هذا المجلس رئيسا لكتلة كبيرة وقد طاب له ايضا ان ينادينا بالزملاء بل لأي طويل ومنذ هنيهات رأينا كيف استطاب الجلوس الى مقاعد النواب،

وهذا مؤشر جيد، وهذه عودة الى آلية النظام أي بمعنى آخر اصبح واحدا منا نناقشه ويناقشنا وبالتالي من هذا المنطلق نحن تقدمنا باقتراحنا بالامس لتأجيل موعد الجلسة، من اجل التعاون بل من اجل اثبات النية بالتعاون ولو لم نكن نريد ذلك لما اوردنا ذلك في بيان مسبق نشرناه في الصحف. على كل حال اننا الآن امام مواد ما زلنا لم نطبقها، المادة /٢٠/ لم تطبق وهي تتعلق بتحقيق السلطة القضائية، المادة /٧٠/ لم تطبق وتتعلق بصدر قانون بتحديد شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء المحقوقة، المادة /٨٠/ نحن في صدد تطبيقها اذا انه صدر منذ فترة قريية قانون اصول محاكمة الرؤساء والوزراء امام المجلس الاعلى. وفي جدول اعمال جلستنا هذه سننتخب الاعضاء النواب، والمادة /٨٧/ المتعلقة بنشوء ديوان المحاسبة ايضا صدرت منذ الخمسينيات، ولكن اعجبني جدا قول رئيس الحكومة حول ديوان المحاسبة خاصة عبارة «وغالبا ما نأخذ برأيه» كيف يكون ديوان المحاسبة هو القضاء المالي وكيف نوفق بين قولنا غالبا ما نأخذ برأيه؟ اذا هذا دليل جديد على ان السلطة القضائية لم تتحقق وعلينا ان نحققها بأسرع وقت عندما نجد ان هناك ادارة فاسدة كما يقول رئيس الحكومة وغير رئيس الحكومة، ويجب اصلاح هذه الادارة وهذا صحيح، فاي اصلاح يكون بدون قضاء؟ أي نظام بدون سلطات واي حريات عامة اذا لم يكن هناك فصل بين السلطات؟

ثم نعود لنقول هناك «الترويك» وكما سبقني الى القول الرميل زاهر الخطيب هي نتيجة الفراغ، هي نتيجة عدم وجود السلطات في الحكم، نحن امام امثلة اريد ان اعطيها بعد ان تقدمنا بمشروع قانون يحدد بحسب الدستور طريقة نشر القوانين والمهل المحددة طريقة نشر المراسيم طريقة نشر قرارات مجلس الوزراء التي لا تحتاج الى مراسيم لتنفيذها، او التي هي صالحة للتنفيذ بدون صدور مراسيم، لذلك، فرئيس الحكومة اقر بحقية هذا الطلب، وبأن هناك قوانين تنشر بملاحق للجريدة الرسمية، ولكن هذه الملاحق لا تتحمل التاريخ الحقيقي للنشر. واذ بموازنة عام ١٩٩٦ التي تضمنت نصوصا مخالفة للدستور نشرت بملحق، ملحق مجهول الهوية وعندما اراد النواب الطعن بهذا القانون لالغاء المواد التي تخالف الدستور اذا بنا امام حالة مستحيلة وهي ان تاريخ النشر مجهول، وعندما اراد المجلس الدستوري ان يتحقق من تاريخ النشر عجز عن ذلك فاعتمد افادة موظف عادي ليقول، ان طعن النواب بالموازنة جاء خارج المهلة القانونية وهكذا تكون موازنة عام ١٩٩٦ تمت الحماية لها من رقابة المجلس الدستوري يجب ان نناقش الموازنة، أي موازنة؟ الموازنة التي فيها ارقام تعود الى رواتب الموظفين والى النفقات الادارية والى بعض المشاريع المعروفة والمقررة مسبقا، الانفاق الحقيقي اين؟ الانفاق الحقيقي هو خارج الموازنة، هو في المجالس التي لا تخضع لرقابة مجلس النواب على سبيل المثال السلفات التي سبقني الزميل الدكتور محمد ييضمون الى ذكرها ومخالفتها للقوانين، هنا وعلى سبيل المثال، فقط نرى ان رئيس الحكومة وبعد اعتراضات على السلفات استشار مجلس شورى الدولة فأكد له مجلس شورى الدولة ان جميع هذه السلفات خاضعة لموافقة مجلس النواب واذ بنا خلافا لراي مجلس شورى الدولة نجد ان سلفات عديدة، وخلافا للقانون رقم ٨٩/٢، وهنا لا بد من الايضاح بانه قبل هذا التاريخ كانت السلطة التنفيذية تمارس على السلطة التشريعية خمس صلاحيات مالية، الصلاحية الاولى: الانفاق العام والصلاحية الثانية هي الاقتراض، والصلاحية الثالثة هي

الاقراض، والصلاحيات الرابعة هي التسليف، والصلاحيات الخامسة هي اعطاء كفالة الدولة، فجاء القانون رقم ٨٩/٥ ليعيد الى مجلس النواب وفقا لنص المادة ٨٨ من الدستور صلاحياته المالية.

وفي عام ١٩٩١ عندما فسر القانون رقم ٨٩/٢ تفسيرا خاطئا صدر القانون رقم ٤١ الذي يجسم هذه المسألة ويحصر التسليف بمنطوق المادة ٢٠٣ من قانون ديوان المحاسبة العامة. وماذا تقول هذه المادة؟ تقول باعطاء سلفات خزينة للمؤسسات التي تحتاج الى سيولة كما سبق وشرح الزميل كمكتب الحبوب او مكتب النفط او مصلحة وزارة النفط، واذ بنا نجد ان جميع السلفات التي طلبت للنفط او لمكتب الحبوب تقررت بقانون بينما جميع السلفات التي لا تنطبق عليها نصوص المادة ٢٠٣ اعطيت بمراسيم وبدون مجلس النواب وبالمليارات دون الخضوع الى رقابة مجلس النواب، ماذا يريدون ان نراقب؟ الموازنة الشككية؟ الموازنة التي لا تعبر عن شيء؟ مثل آخر، عام ١٩٧٦ وبعد حرب الستين، وخلال المحنة المأساة كانت تأتي الى لبنان مساعدات تارة ادوية، وتارة ملبوسات، مواد اغاثة، الامر الذي دفع برئيس مجلس الوزراء آنذاك الرئيس الدكتور سليم الحص، الى اصدار قرار رقمه ٣٥ صادر عن رئيس مجلس الوزراء، انشأ فيه هيئة عليا للاغاثة وحدد في المادة الثانية من مهماتها، حدد ما يلي: قبول الهبات «مواد غذائية وحياتية، والمقدمة الى الدولة اللبنانية لاغاثة المتضررين وما يجيله اليها مجلس الوزراء من مواد اخرى وطبعا دون ان انسى ان قبول الهبات هو من صلاحية مجالس الوزراء، ولكن اتفاق الهبات يجب ان تدخل هذه الهبات في مالية الدولة العامة اذا كانت هبات مالية، وعند ذلك يجري اقرار الاتفاق بها من قبل مجلس النواب، هنا الامر يتعلق بمواد غذائية وحياتية أي ادوية، ومواد غوثية، وبقيت هذه الهيئة العليا تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الى ان جاءت حكومة الرئيس رفيق الحريري فاصدر قرارا نقل فيها هذه الهيئة من وزارة الشؤون الاجتماعية الى رئاسة الحكومة، الى رئيس الحكومة شخصا مع وزارة، ووسع الصلاحيات بقرار منه بدون مجلس النواب طبعا، بحيث اصبح النص في المادة الثالثة: قبول الهبات على اختلاف انواعها المقدمة الى الدولة اللبنانية من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات المحلية والاشخاص المعنويين والطبيعيين لاغاثة المتضررين».

وبقرار منه فقط، نحن بهذه المناسبة قد نعجب بنشاطات رئيس الحكومة، وقد تكون هذه النشاطات مفيدة كنشاطاته اثناء العدوان الاسرائيلي في نيسان الماضي عندما انطلق يحول على الدول وعلى الهيئات وعلى المنظمات الامر الذي نال اعجاب معظم اللبنانيين، وانا اهنته على هذا النشاط الكبير، ولكن هذا التصرف اين محله من الدستور؟ هذا التصرف ينافي الدستور اللبناني يخالفه ولا يتوافق مع طبيعة نظامنا وتكويننا السياسي والاجتماعي لان نقل السلطة من رئيس الجمهورية الى مجلس الوزراء مجتمعا يهدف لمنع اعطاء سمة طائفية لتصرف الحاكم ولاعطاء هذا القرار الصفة الوطنية، بمعنى آخر عندما نسأل رئيس الحكومة وقد سئل قبل فترة بسيطة فقال انه مستعد ان يلحق كل المصالح به وهو سيقوم بأودها، انا اسأل نحن في نظام اقتصادي حر وفي سرية مصرفية، فعندما نجد ان رئيس الحكومة يلحق بشخصه صلاحيات رئيس الحكومة وصلاحيات وزارة المالية ومجلس الانماء والاعمار والمصرف المركزي، وعددا كبيرا من هذا المؤسسات التي يفترض ان يكون فيها تضارب مصالح، هل

يمكن ان نقنع الآخرين بأن النظام الاقتصادي الحر ما يزال سليماً؟ وان السرية المصرفية ما زالت مؤمنة؟ اشك في ذلك، اشك في ذلك حتى لو لم يكن هناك مخالفات لان «العلة في كل مكتوم» كل شيء مكتوم يثير الشك، ويثير الابهام، كم من المبالغ المالية جاءت الى الهيئة العليا للاغاثة بوضعها اللادستوري واللاقانوني، وكيف انفتحت هذه الاموال؟ قد تكون في محلها، ولكن لانها خارج رقابة مجلس النواب فهي عرضة للتشكيك، فهي عرضة للمساءلة وهي خارج اصول النظام وخارج الدستور، السلفات عندما لا تؤخذ بقوانين فهي عرضة للتشكيك، عرضة لكل انواع الاتهامات، نشيء مصالح، وكما اوردت المادة الاخيرة من القانون/٩٠/١٨ ألغت جميع النصوص التشريعية التي تتعارض مع الدستور ومن جملة هذه النصوص التشريعية الصلاحيات الاستثنائية المعطاة للحكومة خلافا للقانون، خلافا للدستور وقد آن الاوان لان ندخل في دولة القانون، آن الاوان لان نخضع انفسنا للمراقبة، وللمحاسبة بموجب مرسوم اشتراعي نشيء مؤسسات منها «أليسار» التي جرى الكلام عنها الان.

ولكن الذي اريد ان اضيفه هو هذا الربط المؤسسة من هذا النوع برئيس مجلس الوزراء. ما هي الصلة لرئيس مجلس الوزراء بمؤسسة من هذا النوع؟ وهي منشأة خلافا للقانون، خلافا للدستور، وبمرسوم دون العودة الى مجلس النواب فضلاً عن مظاهر الشكوى والتذمر الذي تركته في نفوس الناس، هي والكثير من المؤسسات التي انشئت على غرارها. المصالح والوزارات تنشأ بقانون وقد سبقني البعض الى استعمال عبارة تفريغ الوزارات فيا دولة الرئيس - رئيس الحكومة - نعود الى الكتاب، نحن نختلف معك في الجوهر، في جوهر المسألة نحن نخضع لوثيقة وفاق وطني، قالت باعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالامكانات المالية اللازمة.

اين هذه الخطة الانمائية الموحدة الشاملة للبلاد وقد مر اكثر من اربع سنوات على وجودك في الحكم. هل يمكن ايجاد خطة بدون رقابة مجلس النواب وبدون ارادة مجلس النواب؟ وهل يمكن ان نتكلم عن انماء متوازن للمناطق؟ انا لا اقول اذا صرفنا مبلغاً معيناً في بيروت يجب ان ننفق بمقداره في زحلة، او في بعلبك او في راشيا، ليس هذا هو الانماء المتوازن ولكن الانماء المتوازن يستند الى خطة انمائية شاملة تكون مقررّة بموافقة الجميع من يقول باننا نريد ان نحجب عن العاصمة وهي عاصمة كل الناس، كل اللبنانيين من يقول باننا نريد ان نحجب عنها أي شيء تبتحققه، هي من المصالح الوطنية العليا، هل تحل المشكلة بانشاء بلدية على مقاس معين وعلى تسمية امين عاصمة وربط البلدية برئيس الوزراء اذا اسمحوا لي ان اعود لنص المادة ٦٤ حتى لا يفهم بانني لا اريد تعزيز صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، انا مع صلاحيات رئيس مجلس الوزراء الحقيقية والمهملة حتى الآن. رئيس مجلس الوزراء، هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء وهو يمارس الصلاحيات الآتية، لا اريد ان اتكلم عن كل الصلاحيات.

٦ - يدعو مجلس الوزراء الى الانعقاد ويضع جدول اعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث. واي متأمل لهذه الصلاحية يجد كم من الوقت كم من الجهد يحتاج رئيس الوزراء لتنفيذ هذه المهمة الدستورية.

٧ - يتابع اعمال الادارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

ايضا المتأمل يرى كم من الجهد يحتاج رئيس الوزراء لتطبيق هذا النص.

٨ - يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

اذا تأملنا بهذه النصوص، كيف يميز رئيس مجلس الوزراء لنفسه بأن يقبل بأن تسند اليه حقبة اخرى اضافية على هذه الصلاحيات؟ وهل معه الوقت الكافي لذلك؟ الا اذا كنا لا نثق بالوزراء، وهذا امر آخر تبيين من خلال التعامل مع الوزراء، الوزراء الذين يشاكسون في مجلس الوزراء، لماذا يشاكسون، يشاكسون لاننا لا نسمح لهم بابداء وجهة نظرهم في الامور المطروحة لانه ليس في مجلس الوزراء محاضر اصولية، لانه ليس في مجلس الوزراء، نظام داخلي ملزم، تصوروا لو لم يكن لمجلس النواب نظام داخلي ملزم؟ كيف نتعاطى بعضنا مع البعض الاخر؟ كيف نتعاطى مع الحكومة؟ كيف نتعاطى رئاسة المجلس مع النواب؟ كيف يتعاطى النائب مع رئاسة المجلس؟ اذن النظام الداخلي الملزم هو اساس في سير أي مؤسسة حتى ولو كانت منشأة صغيرة فكيف اذا كانت هي مجلس الوزراء المؤتمن على السلطة العامة في البلاد عندما لا يسمح للوزير بأن يبدي رأيه في مجلس الوزراء، فلا بد له ان يلجأ الى خرق التضامنية الوزارية، نحن ضد هذا الخرق، ولكن بعد ان نؤمن للوزير الوسائل التي تمكنه من ابداء الرأي ومن المشاركة، ففي مجلس الوزراء هناك تكمن المشاركة، لا هيمنة في مجلس الوزراء وعندما تظهر بوادر الهيمنة رأسا تنطيف المسألة او تتمذهب وهذا ما نراه «الترويك» هي وليدة هذا الفراغ وليدة عدم وجود مجلس الوزراء كيف اذا كانت هي مجلس الوزراء المؤتمن على السلطة العامة في البلاد عندما لا يسمح للوزير بأن يبدي رايه في مجلس الوزراء فلا بد له ان يلجأ الى خرق التضامنية الوزارية نحن ضد هذا الخرق ولكن بعد ان نؤمن للوزير الوسائل التي تمكنه من ابداء الرأي ومن المشاركة داخل مجلس الوزراء هناك تكمن المشاركة لا هيمنة في مجلس الوزراء، وعندما تظهر بوادر الهيمنة رأسا تنطيف المسألة او تتمذهب هذا ما نراه، الترويك هي وليدة هذا الفراغ، وليدة عدم وجود مجلس وزراء، وليدة عدم وجود السلطة القضائية في البلاد لان رئيس الجمهورية عندما يجتمع برئيس المجلس وعندما يجتمع برئيس الحكومة وعندما يجتمع برئيس السلطة القضائية هذا شيء جيد وهذا شيء مهم ومطلوب لانه كيف يمكن تطبيق النص القائل بفصل السلطات وتوازن السلطات وتعاون السلطات، اجتماع رئيس الدولة مع رؤساء السلطات يعني اننا قد بدأنا بالطريق الصحيح وهذا ما ينافي الترويك القائمة على المحاصة وعلى توزيع المغانم لغياب المؤسسات.

من هنا كان بودي ان اتكلم عن اشياء كثيرة وكثيرة جدا وبالتالي، افهم ضيق الوقت وافهم اقتراب افطار شهر رمضان ولكن لا بد لي من ربط مسألة مواجهة الفساد بتحقيق السلطة القضائية المستقلة والتي هي غير قائمة وانني من القائلين بوجوب اعلان حالة الطوارئ، لاننا لسنا في وضع طبيعي، ان لجهة احتلال ارضنا من العدو الاسرائيلي وان لجهة عدم قيام المؤسسات لا بد من اعلان حالة طوارئ نياية، والمباشرة في ورشة عمل من شأنها

انجاز القوانين التي تحول دون سلوكنا طريق اقامة دولة المؤسسات والقوانين لئلا نبقي امام دولة مؤجلة التنفيذ وشكرا.

الرئيس: ارفع الجلسة الى تمام الساعة السابعة والنصف مساء.

ورفعت الجلسة في الساعة الرابعة بعد الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٧/٢/١ مساء

الرئيس: تتابع الجلسة.

الكلمة للحكومة، لمعالي وزير الموارد المائية والكهربائية،

وزير الموارد:

دولة الرئيس، هناك ملاحظات عديدة حول وزارة الموارد المائية والكهربائية. سابدأ في الاجابة عليها. سابدأ بمنطقة الجنوب او السؤال حول الكهرباء في الجنوب، كونها نقطة مهمة ولا باس في الاستفاضة بعض الشيء حول هذا الموضوع، كي نفهم، ليس فقط تقنيا ماذا فعلت مؤسسة كهرباء لبنان او وزارة الموارد المائية والكهربائية بل ايضا لرؤية قرار الحكومة حول هذا الموضوع بشكل عام.

الجنوب اصلا مرتبط بالسياسة التي رسمتها الدولة لتغذية الجنوب بالكهرباء وهو مصدر كهربائي واحد، اين الليطاني، هذه كانت الاستراتيجية الاساسية للدولة اللبنانية عندما انشأت سد القرعون ومشروع الليطاني للرئيس والكهرباء، فأعطت الجنوب من هذا المصدر فقط.

وبقي الامر على هذا المنوال الى وقت متأخر بدأت فيه الحكومة الحالية بتغيير هذا الواقع فالجنوب يتغذى من موقعين: موقع ساحلي مركز التوزيع الاساسي له، صيدا - المصليح - صور والمركز البقاعي يمتد من معامل عبد العال باتجاه مرجعيون - تبين ثم ينزل الى صور حتى يقفل ال Loupe.

زاد عدد اهالي المنطقة، فازدادت كمية الاستهلاك للطاقة الكهربائية في السنوات الماضية... فما مصدر الطاقة الاساسي للانتاج بقي الليطاني.

الشبكة الكهربائية التي كانت موضوعة في المنطقة لحاجات الجنوب في سني ال ٧٠ - ٨٠ وما قبل بقيت ضعيفة، وكثيرا ما فسرنا هذا الموضوع للمجلس النيابي الكريم، وبنتيجة ذلك قررت الحكومة ونفذت انشاء معمل في صور حتى تستطيع تغطية هذا الضعف في الانشاءات الكهربائية. ماذا نقصد بالانشاءات الكهربائية؟ هناك خط وحيد: الخط الساحلي، ويغذي منطقة صور بقوة ٤٠ ميغاوات. حتى لو كان لدينا مليون ميغاوات في كل لبنان، لا يمكن ان نرسل الى صور او الى منطقة الجنوب من الخط الساحلي الا ٤٠ ميغاوات، رغم اننا اهلنا كل الخطوط الموجودة في منطقة الجنوب ما عدا خطا واحدا ينقطع بشكل مستمر نتيجة الاحداث التي تحصل. وهو الخط الممتد من مرجعيون الى تبين.

ثم تأهيل كل الخطوط، وبالرغم من ذلك زدنا نقل الطاقة الى الجنوب، لماذا لان المخططات الهندسية لاية شبكة كهربائية تجري على اساس كمية الطاقة التي ستقلها الى منطقة معينة، وعلى اساسها تختار الاسلاك المناسبة لها. فلو اردت نقل ٢٠ ميغاوات مثلا تستعمل سلكا قطره سنتيمتر واحد. على اساس السلك وثقله ووزنه ترفع الاعمدة وتمتد. أي تغيير في نقل الطاقة. مثلا تبديل كابل ٤ ميغاوات بكابل ٦٠ ميغاوات، يغير الشبكة بكاملها

استملاكات، تركيب اعمدة جديدة، تركيب شبكات من النحاس او الألمنيوم. وهذه عملية تأخذ سنتين ونصف السنة حسب تقديرنا.

لذلك نحن تجاوزنا الامر، ذهبنا الى صور حيث لدينا خط يحمل ٤٠ ميغاوات دخلنا الى وسطه، وانجزنا المعمل، وصرنا نرسل ٤٠ ميغاوات في اتجاه و ٤٠ ميغاوات في اتجاه آخر. وهذه الحرفة الفنية جعلنا من خط الاربعين ميغاوات ثمانين لان المعمل اصبح في الوسط. لكن لماذا هناك التقنين في تلك المنطقة؟ لان حاجة الجنوب هي الى ٢٣٥ ميغاوات. والليطاني الذي يمكنه اعطاء ١٣٠ ميغاوات للمنطقة، لا يعطي الآن سوى اربعين، لانه لم يعد هناك مياه في السد، لانعدام هطول الامطار. وبالتالي فالمعمل الذي انشأناه في صور والذي يعطي ٧٠ ميغاوات هو الذي انقذ نسبيا هذه المنطقة، والا كانت التغذية لا تتجاوز ثلاث ساعات في النهار ففي الاصل، هناك استقلالية كهربائية والجنوب معزول عن بقية المناطق وليس موصولاً على الشبكة اللبنانية.

عندما قمنا بانشاء معمل صور وباصلاح الخطوط بمجمليها ودراسة الخطوط الجديدة لم يكن ذلك سوى خطوة استثنائية مرحلية كي لا يطول انتظار اهالي الجنوب طيلة المرحلة اللازمة، كي نبدأ بالخطوط الجديدة، قمنا بذلك كخطوة سريعة. وقد ذكرنا هذه الحقيقة للمجلس النيابي الكريم انشأنا معمل صور وبدأ الانتاج. لكن هل هذا هو الحل النهائي؟ انشاء المعمل في صور ليس الحل النهائي.

اهم المشاريع التي نقوم فيها وهي مشاريع اقترتها الحكومة. وهنا لا بأس بالكلام، ليس فقط عن الخيار الفني او التقني للخطة الكهربائية في لبنان انما هناك خيار سياسي في هذا الموضوع: من غير المسموح او غير الجائز ان يبقى الجنوب جزيرة معزولة عن بقية لبنان، لا يملك سوى مصادره المستقلة كما انه غير منطقي وغير مقبول ان يبقى الشمال - لا الموصول بقاديشا ولا غيرها - جزرا موصولة. لذلك قامت الحكومة باتخاذ القرار اللازم وهو ان يكون للبنان شبكة لبنانية واحدة. تغذي كل المناطق وكل القرى من أي مصدر كان. معمل الذوق مثلا يعطي للهرمل وعكار والجنوب، كما سيعطي معمل الزهراني للهرمل والبقاع وعمار ومناطق اخرى.

هذه الشبكة اقرت في هذا المجلس، وعلى اساس خطة الكهرباء التي تقدمنا بمشروع قانون بشأنها للمجلس الكريم ووافق عليها، وكانت قيمتها ١٢٩٠ مليون دولار، نفذ منها جزء يتعلق بمعامل الانتاج في معمل بالبداوي ينتج الكهرباء بعد ثلاثة اشهر، ومعمل في الزهراني كذلك ينتج بعد ثلاثة اشهر هذا يعني ان لدينا ٣٠٠ ميغاوات جديدة ستدخل الشبكة، حل الجنوب النهائي سيكون من ضمن هذه الخطة كما هو الحل بالنسبة للبنان كله.

عندما يبدأ العمل بمعمل الزهراني سنوصله بمحطة المصيلح التي بدأنا بتأهيلها وبالتالي فالمجموعة الاولى وحدها في معمل الزهراني ١٥٠ ميغاوات ستكون كالليطاني كله واكثر. ساجيب بشكل سريع على سؤال طرحه الدكتور محمد عبد الحميد بيضون حول من يراقب المؤسسات المستقلة وبالتالي مؤسسة كهرباء لبنان. وذكر ان هناك

٧٠٠ مليون واصل للمحولات، و٧٠٠ مليار موازنة كهرباء لبنان من يراقبها؟ فعليا الذي يراقبها ويضع خططها المجلس النيابي الذي يعتبر من اهم المؤسسات الاساسية للرقابة على مؤسسة كهرباء لبنان وعلى توجيه سياستها. واكبر دليل على ذلك هو ان المبلغ ١٢٩٠ مليون دولار الذي اقر صرفه للكهرباء، المجلس النيابي هو من اقره، وهو من ناقش فيه واطلع عليه. وبالتالي فأني استثمارات او أي صرف لمؤسسة كهرباء لبنان ليست مستقلة ولا بعيدة عن انظار المجلس النيابي بل بالعكس، هي موجهة بالاتجاه السياسي للمجلس النيابي. انتهاء بعملية الجنوب او مشاكله، ذكر الزميل الدكتور علي الخليل، وهذا صحيح عن مشكلة اخرى في الجنوب تتعلق بالمحولات التي فيها بعض الاعطال.

وكما تذكرون، فلقد قمنا باعادة تأهيل للقطاع الكهربائي كله، وهناك احدى الشركات التي رسا عليها، احد اجزاء التأهيل وهو النقل او خطوط التوتر العالي، وهي شركة Hyunday الكورية، اهلنا مخطتين التحويل نقالتين ووضعتهم بمنطقة صور، ونحن نستخدمها الآن حتى نستطيع تحويل الكهرباء وتوزيعها. تبين ان في هذين المحولين قطاعا ضعيفا الهندسة بالاساس انما نحن مرتبطون مع هذه الشركة بعقد، وهذا العقد يقول انه ما زال هناك سنتان تحت الكفالة للشركة الكورية، مما يعني انه لا يمكننا ان نكف يدنا وانما ملزمة باصلاح كل عطل ينجم عن الاعمال التي تقوم بها. لذلك فهذه الاعطال الموجودة فقط بالعازل نفاهمنا بشأنها مع الشركة، وبدأ في تشرين تصنيع نوع اخر او هندسة اخرى لهذه القواطع، وفي شباط سنستلمها ونركبها، فتزول كل المشاكل. ولكننا لا نستطيع ان نضع يدنا على المحولات ونشغلها نحن بشكل مباشر ما دمنا ملزمين في العقد بستتي الكفالة، وبالتالي فالامر تحت مسؤوليتهم ونحن نفضل الا ندخل مباشرة على الخط ونترك الشركة، والا سقطت الكفالة للشركة ويصبح الامر على عاتقنا ومسؤولتنا وسنجد على دفع المال لاصلاحه، تكلمت بشكل مقتضب عن الجنوب فاذا كنتم تودون التطرق الى مواضيع اخرى، فانا مستعد.

الرئيس: في الكلام الذي ورد على لسان الزملاء اسئلة حول مشروع سد العاصي وحول الليطاني وان ذلك لم يكن موضوع بحث بين المواضيع التي جرى بحثها في واشنطن او أي مشاريع اخرى دون التنسيق مع المجلس. وورد ايضا كلام عن المياه في عكار.

وزير الموارد: انا تكلمت بشكل مقتضب ولا مانع عندي من الدخول بالتفاصيل قدر ما تشاء.
الرئيس: لن ننتهي بهذه الطريقة.

وزير الموارد: هناك قول باننا نحرم منطقة صور من الكهرباء نرسلها الى منطقة صيدا.
علي الخليل: كلا، لن نحور الموضوع على هذا الشكل.

الرئيس: على كل حال صيدا لم تأخذ حصتها. الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، نحن في جلسة لمناقشة الموازنة، ونحن نسمع السادة النواب، منذ ثلاثة ايام في مناقشتهم للموازنة وامور كثيرة اخرى خارج موضوع الموازنة.

لقد طلبنا من بعض السادة الوزراء الاجابة على بعض الاسئلة التي وردت من السادة النواب.
واذا كنا سندخل بموضوع المناقشة فستصبح الجلسة بغير موضوع.

علي الخليل: لم يكن الجواب كافيا، لم نكتف بالجواب.

الرئيس: الذي لم يكتف بالجواب، فليحضر سؤالا لتحويله الى جلسة الاستجواب.

علي الخليل: دولة الرئيس، هناك وقائع على المجلس ان يعرفها، هناك تقصير واكثر.

وزير الموارد: ليس هناك تقصير.

علي الخليل: هذه الخلايا الكورية معروفة بانها لا تفي بالغرض، لن يتم التنفيذ لا يتم التنفيذ لا في شباط ولا في نيسان، اذا لم تأت خلايا جيدة بالمعنى الصحيح، والخبراء يعرفون هذا الامر جيدا.

كان هناك محولان للجنوب كل واحد ٤٠ ميغاوات، وبعد عناقيد الغضب، ومكافأة للجنوب، بقي ٤٠ ميغاوات والمحول الاخر لا نعرف اين ذهب؟ لا مانع معالي الوزير من ان نطرح موضوع التوزيع بالنسبة للمناطق.

- قلت ان هناك انخفاضا في منسوب الليطاني، وهذا حاصل بالفعل، ولدينا الان حوالي ٤٠،٣٠. منسوب الليطاني لا يغذي فقط منطقة صور، بل صور والنبطية واقليم الخروب والبقاع الغربي، لماذا صور هي المنطقة الوحيدة المحرومة؟ ما زلنا وحتى الان يا دولة الرئيس، الكهرباء تنقطع كل ليلة عند السادسة لا يمكننا مواجهة الناس ولسنا في وارد ان ننتظر اصلاح محولات كورية، لا مانع من ان ننجز.

الرئيس: ماذا تعني بأن تتغير؟

علي الخليل: لا اعلم كيف؟ هذا من اختصاص الفنيين.

وزير الموارد: بما ان الامر من اختصاص الفنيين دعني اجبك اجابة فنية اذا سمحت.

علي الخليل: انا اتكلم في الفن، هذه عملية فنية لا نستطيع ترك المنطقة بلا كهرباء.

وزير الموارد: وانا ايضا. عندما تقول كورية او غير كورية، لست انا من يقرر البضاعة التي توضع.

جرت مناقصة شاركت فيها عدة شركات فرست على شركة كورية اسمها...

علي الخليل: هذه ألعن شركة.

وزير الموارد: ألعن او احسن او افضل، القرار لا يعود لي. جرت المناقصة وفق انظمة دولية مولت من قبل جهات دولية.

حتى لو تدخلت في الموضوع، القرار لا يعود لي فلو قلت انقلوها من الشركة الكورية الى شركة

المانية او فرنسية لقلتم من اين لك الحق بأن تتدخل في هذه الامور.

نحن لا حق لنا، جرت مناقصة والمناقصة رست على شركة اتت ببضاعة معترف بها دوليا، لان البنك الدولي كان مشاركا في العملية، وبالتالي هناك مواصفات فنية التزمت فيها، حصل عطل باحدى القطع غير العطل. انا لا استطيع ان اغير الشركة الى فرنسية او المانية او ان اقول لهم، فنيا، اريد التغيير عن شركتكم وبضاعتكم، ماذا افعل بالكفالة؟ من صرف الاموال؟ هل يحق لي التصرف بها بشكل خارج عن القانون وانتم من يطلب دائما ان نبقي ملتزمين بالقوانين؟ معك الحق دائما، ونحن نحاول تسكيت غير المقتنع بتحضير سؤال يحوله الى جلسة الاستجواب.

الرئيس:

اعلم ان في كل عقد بنودا جزائية كنا وزراء ماء وكهرباء ونعلم هذه الامور، عندما لا تكون البضاعة جيدة وغير مكفولة فيدفع بند جزائي ويتم تصليح الاعطال على حساب الشركة. هذا ما يحصل دولة الرئيس، لذلك، يجب ان لا تنتظر العملية شهرين او ثلاثة.

نحن لم ننتظر يا دولة الرئيس.

وزير الموارد:

قلت ان الامر ياخذ وقتا.

الرئيس:

دعني اوضح ما قلت، هناك تغيير يحصل على عاتقهم وبمالهم.

وزير الموارد:

نحن طلبنا اكثر من ذلك، ورفضنا القبول بالتغيير حتى لو اعطينا قطع غيار تكفي عشر سنوات ما يهمننا ليس التصليح على حساب الشركة بل ان لا تنقطع الكهرباء. وبالتالي طلبنا منهم فنيا تغيير القاطع بكامله وتغيير هندسته وتصنيعه على حسابهم فنستلمه قاطعا لا ضعف فيه.

امر آخر: الكلام على اننا نسحب محولات منطقة الجنوب.

دولة الرئيس، هناك محطة تحت منزلك تدعى «محطة تحويل المصليح» هذه المحطة ربما ستكون اكبر محطة تحويل في لبنان لماذا اقريناها على هذا النحو؟ لانه سيكون في الجنوب ربما اكبر موقع انتاج وتحويل كهربائي في لبنان.

لدينا معمل الزهراني ٤٥٠ ميغاوات ومعمل في صور ٧٠ ميغاوات، ولدينا الليطاني الذي سيستمر في عطائه، ونحن نتوقع في المستقبل ان يعطي حوالي ١٠٠ ميغاوات المجموع حوالي ٦٢٠ ميغاوات يجري توليدها في منطقة ضيقة ويتم تحويلها هناك.

محطة المصليح سيكون فيها ١٢ محولا على ٦٦ ليس في محطة الجمهور سوى اربعة على المئة وخمسين، هذا صحيح، لكن سيمكنها تحويل ٦٠٠ ميغاوات وتوزيعها في المنطقة، الكلام على اننا نسحب محولات من المنطقة الى خارجها كلام غير دقيق. انا اتكلم امامكم وامام الاعلام وانا

مسؤول عن كلامي. فأنا لا اخفي معلومات ولا أزور معلومات. وزير يتكلم ولو تبين ان كلامي غير صحيح، اكيد ان المجلس النيابي موجود ويمكنه محاسبة أي شخص يقول كلاما غير صحيح.

بعد ثلاثة اشهر يصبح لمحطة المصليح امكانية تحويل ١٥٠ ميغاوات لانه بعد هذه الفترة سيتج معمل الزهراني اول ١٥٠ ميغاوات. منذ ستة اشهر حولنا الى المجلس النيابي الكريم، موضوع خطوط النقل الجديدة، والمحطات البديلة وهي ليست ٤٠ ولا ٢٠ بل التي فيها ٣ محطات بتحويل ١٢٠ ميغاوات حتى نكفي ليس فقط منطقة الجنوب، بل لو حصل عطل في منطقة البقاع يمكننا ان نمول من الجنوب.

لكن للأسف، وبنتيجة الانتخابات النيابية التي مرت وتشكيل الحكومة، وعدم التأم المجلس النيابي الا لمناقشة الموازنة، تأخر عرض مشروع القانون عليه.

ولكننا عرضنا هذا الموضوع منذ ستة اشهر على المجلس النيابي، واعتقد ان حضرة رئيس لجنة المال والموازنة بلغني اليوم انه سيبحث هذا القانون نهار الخميس، ومن المؤكد ان دولة الرئيس على علم بهذا الامر.

فالشبكة صور - الزهراني - صيدا، المنطقة بكاملها هي الشبكة الجديدة للنقل وستكون بين ايدي المجلس للبت فيها. وهذا لا يسمح لنا بتوزيع الكهرباء في كل لبنان فحسب، انما يتم حل كل نقاط الضعف الموجودة الى اليوم وربط كل المناطق اللبنانية ببعضها. وهنا يطرح السؤال: الى متى سيبقى الوضع على ما هو عليه؟

لقد كان لدينا خطة لتوقيف احد مولدي معمل صور في شهر شباط للصيانة الدورية كي لا يتلف. بنتيجة الوضع الحاصل عند الليطاني والذي خفض انتاجه الى هذا المستوى، سنؤخر بحيث تبقى الى ١٥ ساعة التي توزع على المنطقة على حالها، الى ان يزيد منسوب الليطاني، او الى ان يدخل بشكل نهائي ضمن مشروع الزهراني وهذا الامر يحتاج الى ثلاثة اشهر.

الرئيس: مشروع الليطاني وسد العاصي ومياه عكار.

وزير الموارد: دولة الرئيس، نحن ندرس مشروع ري على العاصي، وذلك لري منطقة الهرمل بستة آلاف هكتار على الضفة الغربية والشرقية لنهر العاصي، أي في منطقة القاع ومنطقة الهرمل.

كان من غير الممكن القيام بهذا المشروع والبدء بتنفيذه طالما ان المياه من العاصي هي مياه دولية ولم يتم الاتفاق على تقاسمها.

اليوم، بعد ان تم التفاهم ووقع الاتفاق سيعرض على المجلس النيابي الكريم كي يؤكد عليه. موضوع العاصي سيوضع على نار حامية. السؤال هنا، يبقى الجانب اللبناني أي نوع من المنشآت

يريد لبنان استعمالها على العاصي؟ هذا شأن لبناني فقط. ليس عليه اية ضوابط اقليمية الانشاءات التي سنقيمها على العاصي لها معيار واحد القيمة الاقتصادية لهذه المنشآت. نحن بحاجة الى سد لري المشروع كي نجمع فيه المياه ثم نضخها باتجاه الاراضي التي نبغي ريها ولدينا سد من نوع آخر للسياحة حيث يجمع كميات مائية اكبر كلفته اعلى بكثير. سأعطي فكرة عن الارقام: السد التحويلي لمشروع السد السياحي كلفته ٢٠ مليون دولار حيث يجمع ٨٠ مليون متر مكعب من المياه ونحن بحاجة الى ١٤٠ مليون دولار لانجاز السد، تبقى القيمة الاقتصادية للمشروع وللبنان حرية التصرف بها.

السياحة هي من الاولويات في لبنان ويصبح سد المئة واربعين مليون دولار واقعا. وبالتالي تتحمل الدولة مسؤولية اخذ القرار بشأنه.

واذا كانت الاولوية للري فقط ولمشاريع الري فلا بأس على الاقل في هذه المرحلة، حيث ان القيام بمشروع صغير وتكبيره مستقبلا هو امر ممكن ويعود الى امكانيات الدولة المادية والقرار يعود لكم.

الرئيس: الليطاني،

وزير الموارد:

مشاريع الليطاني، السؤال: لماذا لم يؤخذ مشروع الليطاني والعاصي الى مؤتمر واشنطن؟ ذلك بتوصية مني انا، لقد فضلت ان لا يدخل المشروعان في المحاور الدولية وفي نقاش دولي. هذان الموقعان لهما قيمة استراتيجية بالنسبة للبنان، صحيح انه جرى اتفاق على العاصي، انما هذا الاتفاق وامكانية تمويله من الخارج يمكن ان يعرضنا اما لضغوطات واما لابحاث حيث يطلبون رؤية الدراسات والتعمق في مواضيع نفضل ان نبقي اسياها في اتخاذ القرار بشأنها، وبالتالي عدم ادخال ملف المياه، الذي هو من اهم واحمى الملفات الشرق اوسطية. بمواقع دولية تبخته وتأخذ به. طابعها دراسات من نوع آخر.

واقول لكم بصراحة نحن لسنا اقوياء لدرجة مواجهة مؤسسات دولية، ونقول ان بإمكاننا حماية كل جوانبنا وتغطية كل الزوايا. قد تكون هناك زوايا مخفية عنا، لذلك فضلنا حصر الموضوع لبنانياً.

هناك مشاريع في مصلحة مياه الليطاني، مجلس ادارة المصلحة والموظفون فيها من الشباب الطموح لديهم استكمال مشاريع الري في البقاع الغربي استكمال الري الليطاني في منطقة الجنوب، المخطط العام لري منطقة الجنوب، ونحن الان في دراسته وتحضيره.

دولة الرئيس، نحن نحاول تحضير وانهاء كل الملفات ما قبل التنفيذ، كل الملفات دفاتر الشروط الدراسات، الاهداف، وعندما تتوفر شروط التنفيذ، أي الاموال التي نستطيع «المون» عليها

فقط، كي لا ندخل مع غيرنا بتسويات وبالتالي امكانية تنفيذ هذه الملفات والقرار بدء التنفيذ يعود للدولة اللبنانية.

الرئيس:

افهم من ذلك، اني آخذ اموالا لمشاريع تفرض علي من الخارج ام ماذا؟ مشروع الليطاني اقره هذا المجلس في الخمسينات وخصص له المال، هذا المال اخفى بقدرة قادر، وحصل خلاف يومها بين ٦٠٠ و ٨٠٠ كالخلاف الذي حصل بين ٦٠٠ مليون متر و ٨٠٠ مليون متر، فطار العاصي وطار الليطاني بالنتيجة. بالنسبة للعاصي لا مشكلة (اهلية بمحلية) لكن بالنسبة لليطاني، كلنا نعلم ان هناك اطماعا اسرائيلية بالشريط الحدودي اكثر من الطمع بلبنان نفسه.

الاطماع بالمياه اكبر، فقد وضعوا يدهم على مياه الحاصباني والوزاني وبقي الليطاني ويقال اخذت المياه منه من تحت جسر «الخردي» وغيره هذا المشروع اما ان ينفذه لبنان واما سيقم بعين اسرائيل وامام المحافل الدولية التي تتكلم عنها ستأتي وتقول هناك كذا مليون متر مياه تذهب هدرا في البحر موضوع المياه سلعة عالمية وليست وطنية وهذا الكلام قليل سابقا ولنضع يدنا عليها. وقد سمعنا البارحة ما صدر من كلام عن قصة التوطين وتم اعادة لبش الامور من جديد. لذلك، في هذا الموضوع اما ان يثبت لبنان سيادته بتنفيذه لانه مشروع وطني عام، واما انه سيكون موضع ابتزاز من المحافل الدولية التي ستجبر لبنان على اعطاء اسرائيل الماء عند أي اتفاق بهذا الموضوع. وانا يقيني ان اليهود لا شغل لهم ولا عمل سوى السعي للحصول على مياه الليطاني. لا يجوز ان يبقى لبنان منذ خمسين سنة الى اليوم على نفس المنوال بهذا الموضوع. تأتي بالاموال من الخارج لاجل المشاريع، وهذا المشروع جاهز يؤمن استقرار للجنوب وللبنان ونحن عاجزون على تنفيذه. هنا السؤال.

وزير الموارد:

دولة الرئيس، انا معك، لكن لدي ملاحظة على ما تفضلت به، تتعلق اولا بالعاصي: في الخمسينات او الستينات او السبعينات جرى بحث بين اللجان اللبنانية واللجان السورية حول تقاسم المياه ولم يكن الخلاف ٨٠ / ٦٠ كان الجانب اللبناني مصرا على ٨٠ وقد حصلنا على ٨٠ وبالتالي حتى بين الاهل رفضنا الخسارة.

أمر آخر: أي مشروع تعرضه على تمويل خارجي يجب ان يكون مشروعا متكاملا في الهندسة والجدوى الاقتصادية، في كل ملحقاته. نحن بدأنا بالعملية، بدأنا بوضع كل المخططات لتنفيذ واستكمال هذه المشاريع. بالنسبة لمشروع الليطاني، الكلفة بكاملها وفق ما وضعتها مصلحة مياه الليطاني مليار دولار، لاستكمال المشروع بشكل نهائي. انما يمكننا البدء فيه في محطات ومراحل قبل ان نتكلم بالمليار دولار التي ستمول. فعندما نتكلم عن تمويله وصرف الاموال له سيبدأ قدوم الخبراء من الخارج لاجراء دراسات هيدرولوجية وطوبوغرافية وسندخل بشروط لا نهاية لها.

الرئيس: اية شروط، أجرى عبد العال الدراسات من عشرات السنين والكل يعلم ذلك والكلفة الآن ٢٥٠ مليون دولار وليس مليار دولار.

وزير الموارد المائية والكهربائية: ربما تتكلم عن احد مشاريع الليطاني، هل تتكلم عن مشاريع الليطاني كلها؟ الدراسات لدي هل تقصد استكمال الملف كله مع كل مشاريعه بـ ٢٥٠ مليون دولار؟

الرئيس: نعم، انا اتكلم عن منسوب الثمانماية متر

وزير الموارد: تتكلم عن منسوب الثمانماية متر، يبقى هناك ري البقاع الغربي وغيرها من الاعمال كي يرتفع المبلغ للمليار دولار، صحيح ان منسوب الـ ٨٠٠ متر، بهذه القيمة. وانا اقترح على المجلس النيابي، ان نقوم بتمويل مشاريع الليطاني بسندات خزينة، او غيرها من وسائل من التمويل المحلي، وان لا نعتمد فيها على مصادر خارجية. وبالنهاية القرار قرار المجموعة.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، في كلمتي طرحت سؤالاً حول الانماء المتوازن، بالنسبة لمياه وكهرباء منطقة اقليم الخروب، قمت بجولة واشرت بمرحلة سابقة حول مشاريع للتنوير ولتوفير المياه هل يمكن ان اعرف الى اين وصلت الامور؟

وزير الموارد: بدأنا بتنفيذ مشاريع مياه اقليم الخروب، المشكلة كانت انه لم يكن لدينا مصادر مياه كافية. مشروع نبع الصفا، الذي تقرر الآن وبدأ العمل فيه بحصر ينابيعه ومد الخطوط باتجاه اقليم الخروب لتزويده بـ ١٦٠٠٠ م^٣ من المياه في نهاية المشروع او ١٧٠٠٠ م^٣ كما يقول الزميل علاء الدين ترو وتحل المشكلة نهائياً وقد بدأنا بالتنفيذ. الامر ذاته بالنسبة للكهرباء العملية متكاملة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عاصم قانصوه.

عاصم قانصوه: اريد توضيح بعض الامور الفنية التي من المفروض ان يطلع عليها المجلس، لليطاني والاموال التي ستصرف له وخاصة سد الخردلي - ميفدون وحتى الزرارية. واقامة ثلاث بحيرات على الليطاني، كلها امور لا نقدر على تنفيذها اليوم.

لماذا نعطي معلومات خاطئة للمجلس وللشعب اللبناني؟ لقد منعنا الاسرائيليون من العمل عند سد الخردلي عندما كنا في مصلحة الليطاني والارض لم تكن محتلة وذلك سنة ١٩٦٩ وقد عملت سنة ١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ رغم اقامتنا Suite de barage على كعب قلعة الشقيف والمداخل التي اقمناها باتجاه ميفدون بعلو ٤٥٠ م، واجرينا Injection لكل بحيرة ميفدون، لم نستطيع اقامة السد.

منعوا الفرنسيين يومها ان يجروا Topographie de terrain للمنطقة كلها.

اليوم، الخردلي تحت الاحتلال، كيف ستأخذون المياه من هناك؟ وانا معك دولة الرئيس، صحيح ان اسرائيل تستفيد من ٢٨٠ مليون م ٣ التي تذهب من القاسمية هدرا الى البحر ولا يمكننا الاستفادة منها.

لا نستفيد سوى من القناة ٣٠ التي تأتي من صور الى منطقة صيدا اما ال ٨٠٠ وال ٦٠٠ كي يكون الامر واضحا بذهن الشعب اللبناني والخبراء ومجلس النواب، ال ٦٠٠ اقيمت في انان، بعد ان اجرينا نفق جزين من مركبا من القرعون باتجاه جزين انزلناها الى الاولى.

الى ٦٠٠ م هو العلو الذي تقع عليه بحيرة انان وتستفيد منها منطقة «صفارية» وصيدا. والكهرباء التي نأخذها من صيدا هي من الاولى وليست من صيدا. - والذي يجري الان مشروع وادي عزيبي، والان نحن في مرحلة جلب المياه من الليطاني ليشرب اهل بيروت. هذا المشروع الذي يجب ان نتكلم عنه، هل المياه صالحة؟ أجريت دراسات عليها فقالوا انها تسبب البلهارسيا وغيرها. هل هي صالحة لجلبها الى بيروت.

وزير الموارد: هناك محطة تكرير.

عاصم قانصوه: محطة التكرير للبلهارسيا لا ادري كم هي فعالة بينما المياه قربنا في الحازمية، ونستطيع ان نحفر بئرين للماء او ننشئ نفق حمانا ونأتي بالمياه الحلوة والمصفاة الى بيروت.

موضوع المياه والتربة تحتاج الى مؤتمرات وقد تمنيت على رئيس الوزارة ان يعقد مؤتمرات تتعلق بهذا الشأن لان الحرب الجديده هي حرب المياه في القرن القادم ورأسمالنا الكبير هو المياه ولا نستطيع استخدامه، لان الظروف لا تسمح بذلك، نحن مثالا لا نستطيع اقامة السد.

الرئيس: عندما منعوكم هل كنتم من ظروف كهذه؟ اريد ان يمنعونا، عندما نقوم بمشاريع لماذا نتخلى عن منطقة الشريط الحدودي؟ هذا تماما ما اريده.

عاصم قانصوه: يومها لم يكن هناك احتلال، هذا صحيح، لكنهم في نفس الوقت منعوا التنفيذ.

الرئيس: يجب ان نرمي الحجة بهذا الموضوع، من اجل ذلك اقول هذا.

عاصم قانصوه: انا لست ضد ذلك لكنك ستصرف المال لهذا الموضوع، اين ستجري المشروع، لا يمكن ان يكون الا على الخردلي.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، نحن نشكر الحكومة ونشكر معالي الوزير على الاهتمام بالجانب السياسي لموضوع المياه، لكن امام الرأي العام الحكومة موجودة ومعالي الوزير موجود والمجلس النيابي الكريم موجود، البحث في سد العاصي ومشروع الليطاني كانا قبل ان اولد انا ويمكن ان نموت

دون ان يكون قد تحدد موعد لتنفيذ هذين المشروعين. اطالب بتجديد سقف زمني لهذا الموضوع امام الحكومة وامام المجلس النيابي، والسقف الزمني يطرح عبر مشروع يحول من الحكومة الى المجلس النيابي بوقف محدد وتمويل هم يقترحونه، فيناقشه المجلس ويحدد ويأخذ القرارات ولانني وبصراحة لم اعد اؤمن بنقاشات بدون تحديدات زمنية كل نقاش كل وعد يجب ان يوضع له تحديد زمني.

وزير الموارد: دولة الرئيس، انا لا استطيع التكلم بلسان الحكومة ولكنني استطيع القول باننا جاهزون..

خليل الهراوي: لاننا ما زلنا بموضوع الليطاني، لدي سؤال، فتحت السيرة ورأيت الزملاء يسألون: مشاريع نهر الليطاني بمئات ملايين الدولارات وله موقع استراتيجي في القسم الجنوبي، اما قسم البقاع الغربي، حسب معلوماتي القناة موجودة عملية ضخ المياه على القناة لماذا لم تنفذ؟ خاصة وان الاموال موجودة وهي عملية بعض آلاف الدولارات او مئة ألف دولار او اقل او اكثر.

وزير الموارد: اكثر بكثير.

خليل الهراوي: انا اعلم ان الاموال موجودة في مصلحة الليطاني فلماذا لم ينفذ هذا المشروع بالذات الذي هو مشروع صغير نسبة الى مئة ملايين الدولارات.

وزير الموارد: محطة الضخ للبقاع الغربي مع الخطوط تدمرت كلها سنة ١٩٨٦ واعادة اعمارها وتجهيزها تكلف ما يفوق ١٠ او ١٥ مليون دولار كي تصبح ممكنة هذا الامر كنا نبثه مع البنك الدولي، وفي رأيي لو اننا وجدنا أي مصدر تمويل آخر سيكون هذا من الاولويات للقيام به.

لذلك دعني اتكلم عن الليطاني: سننفذ الليطاني جزءا وراء جزء. وبالتالي من كل جزء نخلق حقوق مكتسبة لا يمكن ان تدخل في اية مفاوضات، لان للحقوق المكتسبة صفة الحالة النهائية، هذا ما سنقوم به.

مشروع جر المياه او بعض المياه التي في المراسيم والقانون هي ضرورة للشرب في بيروت هذا امر ليس حيويًا فقط لتأمين المياه للعاصمة، انما هذا امر يكسبنا حقوق مكتسبة للمستقبل ويقوي موقف لبنان.

نحن، دولة الرئيس، بالنسبة لليطاني سياستنا استخدام الليطاني الى آخر قطرة مياه منه لمصالحنا بشكل الا يعود الليطاني موضوع بحث ولا مفاوضة وصفة لانه مستثمر بكامله وكله تشربه ونروي الاراضي منه وهذا امر يقوي موقف لبنان.

اما بالنسبة الى عكار، اعتقد ان نواب الشمال لديهم اطلاع حول هذه المواضيع فقد سبق وحصلت اجتماعات عديدة بيننا.

فقط للتذكير اقول ان المواضيع التي ذكرتموها تقع على مسؤولية الهبة السعودية قسم منها سيلزم بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٧ عرضت دفاتر الشروط، استدرج العروض كذلك، في ١٨/٢/١٩٩٧، يجري فتح للمظاريف وبالتالي سيرسو المشروع على احدى الشركات او الفئات.

وهناك بعض المشاريع في منطقة عكار ما زلنا على تفاوض مع الجانب السعودي لاننا امام معضلة هي التالية: هم مولوا جزءا هو المعدات، على ان يصرف الجانب اللبناني الاموال لتمويل الاعمال الميدانية وبما ان المبالغ الموجودة لدينا لا تسمح لنا بتمويل كل هذه المشاريع الا سنة ١٩٩٩، وقد اصر الجانب السعودي على ان يواكب تمويله تمويل الدولة اللبنانية، والمفاوضة بيننا وبينه هي التالية: اذا كان هناك ٨ مشاريع، يأخذ السعوديون ٤ منها وينفذونها بشكل كامل، والجانب اللبناني يأخذ الاربعة الاخرى وينفذهم بشكل كامل.

هم يغطون الاعمال الميدانية والموارد، ونحن نغطي الاعمال الميدانية والمواد بشكل ان لا يعود هناك تنسيق على مشروع واحد. بل يكون هناك استقلالية. هم يأخذون جزءا من المشاريع ونحن نأخذ الجزء الآخر، بشكل ان تمر العملية باسهل من التعقيدات الموجودة حاليا. وبفترة بسيطة جدا فبلغكم عن تلزيمها وبدأ تنفيذها.

الرئيس: نحن طلبنا من السادة الوزراء بناء للمداخلات التي حصلت وسجلت لتكرارها عدة مرات على السنة بعض الزملاء، ان يوضحوا للمجلس الكريم بعض هذه الامور التي ترددت على اكثر من لسان وليس على واحد.

مع احترامنا للجميع اذا كنا سنترك المجال للاسئلة والاجوبة لا ننتهي، فهذا يحتاج الى جلسة اسئلة واستجابات الرئاسة مستعدة لها. لنكتف الآن بالاسئلة العامة التي نسألها للوزير المختص.

وليحضر الزملاء اسئلتهم وعلى ضوء هذه الاسئلة تقرر الرئاسة جلسة اسئلة واجوبة. اتمنى ان يكون الامر كذلك والا فلن ننتهي.

وزير الموارد: ما زال هناك موضوع الجباية. فقد طرح السؤال بشأنه.

الرئيس: كلمة بالنظام للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، اشارك الرئاسة رأيا لاننا لو فتحنا الملفات ربما نظل أسبوعا كي ننتهي ونصل الى المناقشة. لذلك اقترح ان يتم الاتفاق مع رئاسة الحكومة ان تعين جلسة لهذه الاستجابات لاننا بالفعل نحن كنواب نحتاج لطرح مشاكل مناطقنا على الوزراء المختصين وان نأخذ منهم اجوبة، مثلا: اين اصبحت مشاريع المياه في منطقة البترون.

وزير الموارد: تم تلزيمها.

بطرس حرب: انا اعطي مثلاً فقط اقترحي ان يصار الى تعيين جلسة لبحث هذه بالذات مع كل الوزراء.

الرئيس: لا مشكلة في ذلك.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، انا سؤالي من ضمن الميزانية.

الرئيس: تفضل.

جورج قصارجي: عندما رفعوا الدعم عن شركة الكهرباء (٢٠٠ مليار) التي سنعمل عليها الان، ما هي الضمانة

لا ترتفع قيمة فواتير الكهرباء، فنحن منذ شهر، عندما اجتمعنا في اللجان، تبين لنا انهم لا يستطيعون جباية اكثر من ٤٠٪ حتى الآن.

وهناك قسم كبير من الجباية لزم منذ سنتين، ما الذي سيحصل وكيف سيتم الجباية عندما تزداد؟ ومن اين سنغطي هذا المبلغ؟

بطرس حرب: سأتكلم بهذا الموضوع، دولة الرئيس،

الرئيس: وما شأنك انت؟ ربما كان الوزير سيجيبه على هذا الامر ويقنعه.

بطرس حرب: سأضيف سؤالاً كي يجيبنا سوية.

الرئيس: عدنا الى القصة ذاتها.

بطرس حرب: كلا، سأطرح سؤالاً بموضوع عام للكهرباء.

ربما يفيدنا الوزير بهذا الامر، نحن نسمع عن ٤٠٪ جباية في لبنان فقط، وهناك ٦٠٪ عدم جباية. هل يمكن ان يشرح لنا معالي الوزير في هذه الجلسة العامة عن المناطق التي لا تدفع الجباية لنعلم كيف نعالج، ولماذا لا تدفع الجباية؟

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ صالح الخير.

صالح الخير: وضح معالي الوزير موضوع الري في عكار، المصدر الاساسي المعتمد على ما اظن في هذه

المشاريع هو نهر البارد، مياه نهر البارد معروفة تاريخياً منذ ستمائة سنة على انها حق طبيعي ومكتسب لري المنية وجوارها. عندما مر بروتوكول في الماضي، منذ سنوات بموضوع ري عكار من النهر البارد، كانت ساقطة سهواً او شكلاً قصة الحقوق المكتسبة في المنية. واعتقد اننا في ذلك الوقت ادخلنا الفقرة المتعلقة بهذا الموضوع في هذا المجلس.

وهنا السؤال: هل تدخل المنية في هذا المشروع وهذا حق للمنية وعكار، والمنية قبل عكار، ونحن مع عكار.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ ابراهيم بيان بالنظام.

ابراهيم بيان:

دولة الرئيس، اثناء اجتماع لجنة المال والموازنة عرض الزملاء النواب كل هذه المواضيع مع الوزير، لذلك اتمنى ان لا نعيد الكلام ونكرره مرة اخرى، لتؤجل هذه الاسئلة الى جلسة استجواب الحكومة.

الرئيس:

انا مستعد لتعيين جلسة اسئلة واجوبة.

وزير الموارد:

ما زال لدي موضوع الجباية لو سمحت.

دولة الرئيس، فقد طرح كسؤال واتمى الاجابة عليه.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الموارد.

وزير الموارد:

دولة الرئيس، في موضوع الجباية وزارة الموارد ومؤسسة كهرباء لبنان انتقلت بخطة النهوض للقطاع الكهربائي من التأهيل الى الانشاءات النهائية، الى آخر مرحلة من مراحل التنظيم وهي تنظيم المؤسسة. تنظيم العلاقة مع المواطن، تنظيم الامور المالية حتى تعود مؤسسة كهرباء لبنان مؤسسة مليئة لا تشكل عبئا على الدولة اللبنانية هذا الامر يفترض ان لا يعود هناك دعم للكهرباء بحيث تصبح مؤسسة كهرباء لبنان مؤسسة قادرة على القيام باعبائها بمفردها.

ذكر الوزير محمد عبد الحميد بيضون في إحدى الجلسات ان هناك ٧٠٠ مليون بموازنة كهرباء لبنان، والحقيقة ان الرقم هو اعلى من ذلك، وسأعطي فكرة حول جزء من الموازنة: هناك ٦٠٠ مليار ثمن فيول، ثمن محروقات، وبالتالي على مؤسسة كهرباء لبنان ان تكون قادرة على الاقل على ادخال الاموال كي تشتري هذه المحروقات، وهذا الامر يرتكز اساسا على الجناية، دون الجباية يكون هناك دعم، والدعم يخلق حلقة مفرغة كالذي يحصل الآن، وهذا يشكل مخاطر على المؤسسة وعلى الدولة وعلى الموازنة العامة.

عندما قررنا تحسين الجباية، وحاولنا ان نستنبط طرقا لها كي تصبح شبه كاملة.

اقترحنا اقتراح تلزيم الجباية للقطاع الخاص. وما زلت اذكر حينها انه حصل لغط حول هذا الموضوع، وافترضنا ان يكون هناك ابداع آخر يحل مكان هذه الفكرة فاقترحنا على الدولة اللبنانية، على رئاسة الحكومة ان نأخذ بعض العناصر من الذين يقومون بخدمة العلم في الجيش كي يواكبوا مؤسسة كهرباء لبنان في موضوع الجباية وموضوع التعليق. وبنتيجة الاجتماع بين فخامة الرئيس وبين قيادة الجيش تبين هذا الامر ممكن ان يحصل.

واذا حصل هذا الامر فلا بأس، فنحن لا نشد على موضوع الجباية الخاصة، انما عندما اقترحنا موضوع الجباية الخاصة في ذلك الوقت، فذلك لانها كانت تجربة صالحة في لبنان وليست غريبة

وليس عملية خصخصة، والكلام على انه من خلال هذه الطريقة ندخل الخصخصة الى القطاع العام هو كلام غير دقيق، لان الامتيازات الموجودة في لبنان موجودة قبل عهد هذه الحكومة. والمجالس النيابية المتتالية هي التي اقترتها وثبتت لها حقوقها بمشاريع قوانين، وبالتالي نحن لم نفكر بأي شيء خارج هذا الاطار بل بقينا على القوانين المرعية الاجراء. وبالتالي اعطاء الجباية لشركات خاصة ليس امرا مستغربا في لبنان وهذا موجود في عدة مواقع.

انما لانه حصل الاشكال عدنا عن القرار وانا افترض انه اذا وافقت قيادة الجيش على الموضوع سيساعدنا الامر كثيرا.

الان بالنسبة للسؤال حول نسبة الجباية الحالية. اذا نحن انتجنا مئة كيلوات ١٢ كيلوات منها تذهب هدرا على الطريق، لانه خلال التحويل وعند المرور بمحطات التحويل وفي كل مرة يكون هناك تحويل تخسر ٣٪ من الطاقة المنتجة وبالتالي نحن لدينا ١٢٪ تذهب هدرا فيبقى ٨٨ كيلوات للجباية، نجبي منها تقريبا حوالي ٥٠٪ ارتفعت جبايتنا بالفواتير الى ٩٠٪ وفي المناطق التي لم تكن تدفع ابدا ارتفعت الى ٦٠٪ وهذه حسنة اسجلها المؤسسة كهرباء لبنان لكن حتى هذا التحسن يكون نهائيا. نحن بحاجة الى ٥٠٠ جاب كي نستكمل العملية، اذ ليس سوى ٣٠٠ جاب الآن.

بأي حال لن نرفع التعرفة الان، فنحن نعلم ان موضوع الابعاء الاجتماعية هو امر سياسي قبل أي شيء آخر. لن نرفعها دون ان تكون عملية متفقا عليها مع الجميع ولن نتصرف بالظل.

الرئيس: الكلمة للزميل ابراهيم السيد.

ابراهيم السيد: دولة الرئيس، سأطرق بكلمة عن العاصي لو سمحت لي لاقول ان موضوع العاصي ليس خاضعا للامكانيات انما هو خاضع للضرورة. وهذا يعني ان المنطقة فوق والانسان فوق غير خاضعين، كالجريح الذي لا يمكن ان نجعله ينتظر كي تتوفر الامكانيات لذا يفترض من الحكومة ان تعيد برمجة الاولويات وادراج سد العاصي السياحي وليس فقط التحويل، بما يتناسب مع المنطقة فوق كي يتم الامر.

ومن خلال المساعدات الدولية، فيما يخص الزراعات البديلة من الممكن ان يتربح هذا الموضوع. كذلك من خلال المبالغ التي اتت من واشنطن فيما يخص السياحة.

دولة الرئيس، بالنسبة لموضوع الهاتف هناك مشكلة حقيقية، عندما اصبح هناك ١٥ الف خط هاتف في بعلبك، مستشار وزير البريد والهاتف يقول بأن النسبة التي اخذها المواطنون هي نسبة ٢٠٪.

يبقى ٨٠ من المواطنين لم يتمكنوا من اخذ خط هاتفي لعدم وجود الامكانيات المادية. بالنسبة

للكهرباء اتمنى على معالي الوزير ان يضعنا بصورة الارقام الحقيقية واسعار الساعات التي توضع
وسأسأله عن الساعة Trivasee و ٢٥ امبير او ٣٠ امبير، كم تكلف بالنسبة للمواطن واذا كان
بإمكانه الشراء ام لا؟ هناك كثيرون قدموا طلبات لتركيب ساعات، لم تتحضر الى الآن ولم تعط
الى الناس. ويقال ان الجباية قليلة هنا وهناك، وانا افترض ان الجبايات قليلة.

بموضوع كلفة الكهرباء، اتمنى على الحكومة اليوم اعتماد سياسة الريح القليل، بالمدى الطويل
كي نسهل على المواطنين اقامة هكذا علاقة في موضوع الكهرباء.

النقطة الثالثة: موضوع المياه هناك كارثة لها علاقة بتلوث المياه في منطقة البقاع وخاصة المياه
الجوفية. لا ادري ما هو تصور الحكومة من اجل ايقاف هذه الكارثة قبل ان تقع وتصل الى المياه
الجوفية. وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نسيب لحود.

دولة الرئيس، سأحاول بسؤال الى معالي الوزير ان ابقى ضمن العلاقة بين المساهمة التي تقدمها
الدولة اللبنانية لكهرباء لبنان والعجز المقدر في الموازنة المقدمة امامنا اليوم. نحن نعلم ان هناك
مساهمة ٢٠٠ مليار ليرة من الدولة اللبنانية لكهرباء لبنان وهي تغطي العجز في موازنة كهرباء
لبنان. والمجلس النيابي بالاتفاق مع الحكومة ازال هذه القيمة.

معالي الوزير يقول انه من ضمن كل مئة كيلوات منتجة على ابواب المعامل هناك ٨٨ يمكن
«فوترتها» على الناس ومن ال ٨٨ كيلوات هناك ٤٤ كيلوات لا يدفع ثمنها و ٤٤ كيلوات يدفع
ثمنها.

لو انقصنا ال ٢٠٠ مليار ليرة من الموازنة كمساهمة لكهرباء لبنان، يجب ان ترتفع الجباية من ٤٤
الى ٨٨٪ أي بنسبة مئة بالمئة وليس خلال سنة بل خلال شهر، لاننا مضطرون اذا كنتم سترفعون
الدعم ان نجبي ٨٨٪ من كل مئة كيلوات منتج كل شهر من اشهر ١٩٩٧ ابتداء من شهر كانون
الثاني هل تعتقد يا معالي الوزير وبشكل معقول وابتداء من هذا الشهر ان تبدأ بالجباية ١٠٠٪ أي
٨٨٪ من الطاقة المنتجة من الفواتير التي تصدرها؟ فاذا كنت لا تستطيع ذلك نكون بصدد ادخال
عجز على الموازنة يفوق قيمة ما يصدق عليه في هذه الموازنة التي ندرسها اليوم. وشكرا.

الرئيس: الكلمة الاخيرة للزميل الاستاذ عمار الموسوي.

عمار الموسوي: دولة الرئيس، لقد سجلنا موقفا من تخصيص الجباية او تلزيمها، لانه ورد بفذلكة الموازنة ان
هناك نية باتجاه تلزيم الجباية بصورة كلية، بعد ان اثبت هذا الامر جدواه، وان هناك تفكيراً
باعطاء الجباة للقطاع الخاص نسبة ٧,٥ بالمئة، هذا معناه انه في كل مئة مليار هناك ٧ مليارات
ونصف للقطاع الخاص.

نحن بمناقشة سابقة مع معالي الوزير فهما ان موضوع تلزيم الجباية هو في طريقه الى الانتهاء، فيزول ويتم تدريجيا الاعتماد على جباة شركة كهرباء لبنان. اليوم نفهم ان هناك نية باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص في الجباية.

وزير الموارد: انا قلت استخدام مجندي خدمة العلم. عمار الموسوي: هناك تلزيم جباية. رئيس الحكومة: كلا بل المجندون فقط.

عمار الموسوي: لدي معطى: في منطقة تسمى منطقة رياق، عندما كانت الجباية على عهدة جباة موظفي الدولة الرسميين كانت تقارب المئة مليون ليرة شهريا عندما لزمتم للقطاع الخاص تدنت الى ٨٠ مليون ليرة، لن ادخل في الارقام ولعبتها.

دائما نقول ان الدولة والقطاع العام عبء، ولكن لو اعطي الموظف الرسمي، حوافز في هذا المجال لاتجه باتجاه جباية افضل بما يعزز مردود خزينة الدولة.

الرئيس: لم يقل ذلك معالي الوزير.

عمار الموسوي: انا لا اتكلم بما ورد الان انما بما ورد في فذلكته الموارنه. لقد ورد اتجاه نحو تلزيم الجباية. وزير الدفاع: تحسنت الجباية في رياق لان شركة خاصة قامت بذلك.

عمار الموسوي: لدي معطيات من المسؤولين عن قطاع الكهرباء هناك بتدني الجباية من ١٠٠ مليون شهريا الى ٨٠ مليونا.

وزير الموارد: سأعطيك الارقام، لو سمحت فقط الارقام.

الرئيس: ارجو من معالي الوزير الاجابة بسرعة على هذا الامر.

وزير الموارد: بايجاز دولة الرئيس...

عمار الموسوي: الجباية التي لزمتم للقطاع الخاص انتجت مشكلة ثانية تدعى الفواتير العشوائية والتي تضج منها غالبية المناطق اللبنانية، لان جباة القطاع الخاص لا يكلفون انفسهم عناء الذهاب لمراقبة العدادات، بل يضعون فواتير وهمية الامر الذي يؤدي الى مشكلة.

وفي النهاية فان شركة الكهرباء هي التي تتحمل العبء لان بعض الناس الذين يجدون ان الفاتورة هي فوق ما هو معتاد يتمنعون عن دفع الجباية.

واذا نحن اقترحنا ان يكون هناك مساعدة من قبل المجندين في خدمة العلم، فلتكن هذه المساعدة في مصلحة الجباة التابعين لشركة الكهرباء وليس للجباة التابعين للقطاع الخاص.

وزير الموارد: دولة الرئيس، ان حجم الجباية في منطقة رياق مثلا هو ٤٥٣ مليون و ٦٣٣ الفا و ٣٤١ ليرة لبنانية لكل العام ١٩٩٥.

اما بالنسبة للعام ١٩٩٦ والتي لا تزال تنقص شهرين فنتاجها هو ٨٨٠ مليوناً و ٥٦٨ ألفاً وهذا يعني ان هناك تحسناً بنسبة ١٠٠٪. انما ليس لهذا السبب سوف نعود للقطاع الخاص وانا افضل ان نستخدم الجيش او مجندي خدمة العلم واعتقدوا الطريقة الاسهل وليس من السيء ان نجربها ونرى ما هي نتائجها. بالنسبة لما طرحه الاستاذ نسيب الخاص بالجباية فقد اصبحت عام ١٩٩٦ ٣٥١ ملياراً ما عدا آخر شهرين ونفترض ان ترتفع الى ٤٠٠ مليار. وبالتالي اذا اردنا تغطية ٢٠٠ مليار الناقصة

من الدعم ليس امامنا سوى ان نزيد على الاقل ٥٠٪ فتصبح الجباية ٦٥٪ بدل ٤٤٪ فعندها نكون قد وفرنا الى ٢٠٠ مليار.

في كل الاحوال من المستحيل الوصول الى تغطية ١٠٠٪ في العامين المقبلين ولدينا امل بأن نصل الى تغطية ٩٠٪ في غضون العام الفين. ويبقى هناك هدر ناتج عن اشخاص لا يدفعون ولهم طابع اجتماعي مثل مصالح المياه حيث يستعملون الضخ لايصال المياه، فاذا رفعنا الكلفة عليها فهذا يعني رفعا في كلفة فاتورة المياه وليس هذا وقتها، ما اقول هو ان ٦٠ او ٦٥٪ تكفي لتغطية ال ٢٠٠ مليار وانا اوافق الدكتور دكاش بأن الوزير يبيضون هو افضل من تولى هذه الوزارة.

هناك فواتير وهمية لان الجباة لا يكلفون انفسهم قراءة العدادات.

عقدنا جلسة مخصصة لهذا الموضوع في لجنة الموارد المائية والكهربائية والاشغال، الكلمة لمعالي الوزير اكرم شهاب فيما يتعلق بالبيئة.

دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

تابعت خلال الايام الماضية موضوع المداخلات للاخوة النواب.

ففي موضوع البيئة تركز النقاش حول موضوع النفايات الصلبة والخطة الطارئة لمدينة بيروت وبعض ضواحيها والتخوف من امكانية نقل مكب برج حمود الى منطقة اخرى في الجوار او في مناطق اخرى من الوطن.

اود ان اؤكد على ما يلي:

حتى لا يظل البقاع مستنقعا للنفايات كيفما مررنا كما اشار الزميل سامي الخطيب، وحتى لا يبقى الشك موجودا لدى الاستاذ طلال المرعبي الذي حذر من ان يكون الحل لمشروع نفايات بيروت والضواحي عبئا على مناطق اخرى، اؤكد ان لا نية ولا قرارا لدى احد لا في الحكومة ولا في الوزارة بأن يكون حل مشكلة النفايات في العاصمة وبعض جوارها على حساب منطقة اخرى.

بل بالعكس ان المشروع المقترح في برج حمود هو هل يستلزم تأهيلا لارض العمرسية ولارض الكرنيتنا بعد حرق قسم من النفايات اليومية التي تقدر بـ ١٧٥٠ طنا يوميا عن طريق الجمع والفرز والتدوير التخمير ثم كبس المتبقي من المحرمة والشوائب وجمعها في بالات تمهيدا للطمر الصحي في ما بعد. وفي الوقت نفسه ستبدأ الوزارة بعد الشروع في خطة طوارئ العاصمة بدرس تطبيق نفس الحل على المحافظات بحيث يتوقف الرمي العشوائي للنفايات بكل محافظة على حدة أي بتطبيق نفس الخطة دون المحارق بالمحافظات التي طبقت على العاصمة وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ومع وزارة الموارد المائية والكهربائية والمحافظين ومع مجلس الانماء والاعمار. اما الكسارات والمقالع القديمة او المتوقف العمل بها في المراكز المقترحة في كل المحافظات لاستقبال الردميات - وكرر الردميات - الاثرية والاحجار وغيرها ليعاد تأهيل تلك المقالع والكسارات بعد فلشها بطبقة من الاتربة والمواد المخمدة تمهيدا لاعادة التشجير بالتعاون مع وزارة الزراعة فلا خطة لنقل مكب برج حمود الى منطقة اخرى ولا خطة لنقل نفايات منطقة الى منطقة اخرى وهنا اؤكد للزميل غسان الاشقر اننا معه فان موضوع البيئة ليس خيارا بل واجبا واولوية مطلقة وهذا ما لحظ في البيان الوزاري وما عبر عنه رئيس الحكومة في اجتماعات اصدقاء لبنان، علما ان موضوع البيئة ليس موضوع الوزارة فحسب بل هو نتاج تعاون بين الجميع يبدأ من البيت مروراً بالمدرسة وبكافة مؤسسات المجتمع المدني وصولاً الى القرار السياسي وشكراً.

محمود عواد: دولة الرئيس، سؤال استيضاح نحن ذكرنا انه يوجد مكبات عشوائية في المناطق في الاكواع وتحت الجسور وذكرت فيها مكب عشرين في جبيل.

ومن المهم ان نعرف مصير هذه المكبات لانها بدأت تسبب مشاكل صحية للناس.

وزير البيئة: لو انك كنت مصغيا لما قلته لما سألت سؤالك هذا.

فانا قلت: الخطة الموضوعية للعاصمة أي خطة الطوارئ هي نفسها ستقر بالمحافظات بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الموارد الكهربائية والمائية مع المحافظين ومجلس الانماء والاعمار لاختيار الاماكن المناسبة للجميع والطمر الصحي بعد التأكد من صلاحية هذه المطامر.

فبالنالي لن يكون هناك رمي عشوائي للنفايات بعد اقرار الخطة الشاملة.

علي حسن خليل: اريد ان استفسر عن موضوع معمل العمرسية حيث ان هناك توجهها باتجاه توسيع هذا المعمل لاستيعاب نفايات العاصمة.

ان موقع المعمل والتجارب السابقة لا تشجع على اعتباره جزءا رئيسيا من حل مشكلة النفايات في العاصمة. فحتى الآن هذا المعمل لا يملك فلتر يمنع عملية وصول الدخان وتأثيراتها الجانبية

على مجمل القاطنين بجواره. ولقد تكلمت مع معاليك على اساس ايجاد حل سريع لهذه المعضلة، منذ خمس سنوات وسكان تلك المنطقة يتعرضون يوميا لاعتداء بيئي صارخ عليهم، فأمرض كثيرة ظهرت لدى الاطفال وسكان تلك المناطق لا سيما وان هذا المعمل يقع في منطقة سكنية بالاضافة الى الانفجارات التي تحدث نتيجة سوء فرز النفايات هناك.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ ابراهيم بيان.

ابراهيم بيان: هناك حالة مقلقة في غربي بعلبك وتحديدًا في منطقة دير الاحمر وعيناتا شليفا وبيت مشيك وانت تعرف قصة قطع الماعز الذي قضى بسبب النفايات الكيميائية. وحيث ظهر مؤخرًا حالات سرطانية عند الاهالي وخاصة سرطان المعدة. اتمنى على وزارة البيئة والصحة والموارد المالية ان يرسلوا من يكشف على هذا الموضوع وذلك لتفاهم خطورته.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: لا نستطيع عندما نتكلم عن موضوع البيئة خصوصًا في الموازنة الا ان يأتي على ذهننا موضوع شكا وسلعًا والتلوث البيئي الكبير واريد ان اسجل في هذا المجلس تعاون معالي وزير البيئة تعاونه الكبير معنا لحل هذه المشكلة.

انما انتهز المناسبة لاسأل: هل ان هذه الموازنة مستمكن وزارة البيئة من شراء المعدات اللازمة لقياس مقدار التلوث ولمعرفة ما اذا كانت الشركات التي تلوث تحترم القوات التي وضعتها وستضعها وزارة البيئة مستقبلاً؟ وزير البيئة: لدينا ٦٠٠ طن يوميا من النفايات الصادرة من الضاحية.

فأنا اقول لكم بأنه لن يزداد من كمية النفايات التي ستحرق في معمل العمروسية بل على العكس فان ما سيحدث هو انه ستكون هناك عملية فرز في ارض العمروسية ليتم نقل قسم كبير من هذه النفايات الى مطعم جديد استحدث في منطقة جنوبي غربي نهر بيروت مساحته ٢٧ الف متر مربع «لتسبيخ» قسم من المتبقي من العمروسية والقسم الناتج من الكرنيتينا حديثًا والذي يبلغ حوالي ٨٠٠ طن يوميا. نحن نقدر الحالة السكانية الموجودة هناك ولذلك لن تزداد كمية من النفايات.

اما عن موضوع المحرقة التي تعد من الجيل الاول وهي قديمة وتملك فلترا ولكن وبسبب عامل الكهرباء والمحروقات وعمر المحرقة وبسبب استعمال نفايات رطبة في معظم الاحيان فانه يؤثر بشكل غير صحي وغير بيئي على المحيط ويحتاج الى وقت لمعالجته. اما بالنسبة لموضوع قياس التلوث فقد استلمت الـ A U B حديثًا جهاز «مونيتار» وسيتم تركيبه حسب نقاشاتنا مع الفريق العلمي في الجامعة الامريكية في المنطقة وربطه بالجامعة الامريكية لقياس نسبة التلوث اليومي ونسبة القياسات وبالنسبة للوزارة فبعد اقرار الموازنة سيكون هنالك امكانية لشراء وحدات من

ادوات المراقبة لوضعها في المناطق مثل شكا وسلعانا والمنطقة الصناعية وذلك مع ربطها مع الجامعة الامريكية لعدم توفر القدرة العلمية لدينا كما هي موجودة في الجامعة للتدقيق بهذا الوضع. وكما تعلم يا معالي الوزير حرب فان هناك لجنة مشتركة من الوزارة والاهاالي والجمعيات واصحاب المصانع ومن الجامعة الامريكية، وزميل من اللجنة البرلمانية يشاركون بكل هذه الدراسات التي تقول بأنه ليس هناك حل سحري متوفر لجعل موضوع التلوث انما هناك عمل جدي للوصول الى حل لهذا الموضوع.

ايلى الفرزلي: بالنظام دولة الرئيس، كما بدأنا بمسلكية السؤال والجواب فعلينا ان ننتهي عليها هذه الاسئلة مهمة جدا ولا نستطيع ان نتخلى عنها لاننا بدأنا بالموضوع وسنتابعها ولو ادى ذلك الى تأخيرنا. انا اريد ان اوجه سؤالا الى دولة رئيس الحكومة يتعلق بالمسألة البيئية لارتباط عدة وزارات بها. مسألة تلوث الليطاني، هذه الكارثة وقد سبق وان تحدثنا مع دولته بهذا الموضوع حيث ابدى استعدادا لمعالجته، اين اصبحت هذه المسألة في مقياس اهتماماته؟

وزير البيئة: لقد شكلت لجنة لدرس موضوع القرعون ونهر الليطاني والمشكلة الكبيرة كانت بفعل النفايات الصلبة التي نتجت عن القرى المجاورة ورميها عشوائيا على جوانب النهر وفي مجراه.

كما ان هناك مجاري الصرف الصحي لمجموعة من القرى تدار اما على المجاري المائية التي تصب على نهر الليطاني واعلى مجرى النهر الرئيسي بشكل دائم.

ثالثا: موضوع النفايات الصناعية الناتجة عن عدة معامل والتي تصب ايضا على طول مجرى النهر.

ونتيجة قلة الامطار هذا العام وتركذ الماء بشكل او بآخر فان نسبة التلوث قد زادت كثيرا. وطريقة معالجتها تستلزم حملة كبيرة من كل الوزارات كوزارة الموارد المائية والكهربائية لان موضوع الصرف الصحي موجود بهذه الوزارة.

وكذلك البلديات والمحافظون. وبالتالي فهي بحاجة الى خطة عمل مبرمجة وشاملة حتى نستطيع حل هذا الموضوع بالذي هو من اهم واصعب المواضيع تعقيدا ويتركز هذا الموضوع حول نهر الليطاني وبحيرة القرعون والروافد التي تصب في هذا المجرى. هذه المواضيع كبيرة وواسعة ونحن لن نستطيع حلها دفعة واحدة وانما يجب التعاون في هذا الموضوع.

رئيس الحكومة: في بداية الجلسة عندما تكلم اول زميل من الزملاء طلبنا ان نجيب عليه لكنكم طلبتم ان نجيب بعد ان يتكلم جميع النواب، والان وبعد انتهاء السادة النواب من الكلام تغير الموضوع فأصبح وكأننا نفتح مناقشة جديدة وهذا الامر غير طبيعي، فاذا كنتم تريدون جلسة مناقشة فلا مانع لدينا.

دولة الرئيس، هناك امر بين امرين، بين اسئلة واجوبة ولن ننتهي من هذا الموضوع، وبين ان نستفسر من بعض المعلومات بعد انتهاء الوزير من تلاوته.

وقد وردت بعض التساؤلات على لسان بعض الزملاء فسجلناها على اساس ان نقوم بالاستفسار عنها من الوزير المختص.

الآن واذا كان لا بد من الاستيضاحات فلتكن دفعة واحدة فيجيب عنها الوزير مرة واحدة. الكلمة بالنظام للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

الرئيس:

نجاح واكيم: اثرنا نقطة بأن هذه جلسة مناقشة للسياسة العامة للحكومة ويفترض ان على رئيس الحكومة ان يجيب عنها وفي حال وجود موضوع اختصاصي فيقرر الرئيس اذا كان سيفوض احد الوزراء ام لا.

ولكن المشكلة ان الخلل صدر عن الحكومة لان رئيس الحكومة لم يحضر فقام الوزراء بالاجابة قبله وهذا مخالف للنظام.

الرئيس: هذا غير صحيح، نحن طلبنا من رئيس الحكومة بأن يتركنا نستمع لكل وزير على حدة حتى يتم توضيح الامر ومن ثم يتكلم رئيس الحكومة في النهاية.

الكلمة للزميل الاستاذ عبدالله قصير.

عبد الله قصير: هناك موضوع بيني اتمنى ان يباشر بمعالجته قبل تفاقمه ليصبح مثل بقية الموضوعات البيئية الكبيرة والتي يعاني منها الشعب، الا وهو موضوع معامل الكهرباء التي انشئت حديثا ومن ضمنها معمل صور. فهذه المعامل غير مصنعة على اساس ان تعمل ٢٤ ساعة في اليوم وذلك حسب الخبراء الذين اعلّمونا بأن هذه المعامل هي فقط احتياطية تعمل لمدة ٤ او ٥ ساعات في ساعات الذروة.

اليوم ونتيجة الحاجة للكهرباء فانهم يقومون بتشغيل هذه المعامل لمدة ١٨ او ١٦ ساعة في اليوم لذلك فانها تحدث ضجيجا عاليا جدا في كل المنطقة ويتم اعطاء الكهرباء لمنطقة اخرى أي بمعنى «الغرم علينا والغرم لغيرنا». هناك دخان مزعج جدا يصدر عن هذه المعامل له تأثيره السلبي على البيئة كما ان هناك ضجيجا قويا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ مصباح الاحدب بالنظام.

مصباح الاحدب: دولة الرئيس، ما اريد قوله وبالنظام هو ان هناك سياسة عامة لكل وزارة تعنى مباشرة بالموازنة يمكن للزملاء ان يوجهوا اسئلتهم على هذا الاساس ولكن هناك ايضا تفاصيل صغيرة جدا واذا دخلنا بها فلن ننتهي ابدا. يمكن ان نسأل اسئلة عامة تختص بالموازنة اما اذا اردنا الدخول في

التفاصيل كأن يتكلم كل منا حول ما يحدث في منطقته او في حيه فاننا لن ننتهي ابدا.

الرئيس: الكلمة الان لمعالي وزير الصحة الاستاذ سليمان فرنجية. وقبلنا ساضعك في الجو فقد ورد على لسان اكثر من زميل موضوع اين مصير المكتب الوطني للدواء والذي مضى عليه اكثر من اربع سنوات ولم ينفذ بعد.

كما ورد عن لسان الدكتور اسماعيل سكرية ان غرف عمليات لمستشفى بيروت قد ذهبت لصالح مستشفيات خاصة.

وزير الصحة: دولة الرئيس، بالنسبة لموضوع المكتب الوطني للدواء اتصور انه خلال شهر او شهرين من الآن ستكون المراسيم التنظيمية موضوعة على جدول مجلس الوزراء الذي سيقدر بالنسبة له.

الرئيس: ماذا تقول دولة الرئيس،

رئيس الحكومة: ليس هنالك أي مشكلة.

الرئيس: اذا استطيع القول بأنه من الان وحتى شهر ونصف الشهر سوف ننتهي من هذا الموضوع؟

وزير الصحة: او شهرين حيث ترسل المراسيم الى رئاسة الوزارة.

الرئيس: يسجل خلال شهرين، ورئيس الحكومة يقول لا توجد مشكلة.

وزير الصحة: اما بالنسبة لموضوع مستشفى بيروت فقد تم رصد الاموال من الهبات ولا زلنا بحاجة لبعض الاموال مما اضطرنا للاجتماع مع البنك الاسلامي الذي تعهد بتغطية ما تبقى.

واعتقد بأنه حتى منتصف عام ١٩٩٨ يصبح البناء جاهزا ويبقى موضوع الاجهزة الذي ليس لدينا حتى الان موضوع تلريم له، حيث اننا ما زلنا نقوم بالدراسات لوضع دفتر الشروط لهذا الموضوع بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار.

تكلم الزميل ابراهيم السيد حول موضوع تغطية الدولة لموضوع التحضير لعملية زرع الكلي.

الرئيس: يوجد في مجلس الوزراء قرار بالنسبة لموضوع زرع الكلي والقلب ولكن الزميل ابراهيم السيد قال التصوير ايضا.

عبدالله قصير: لقد طالب بأن تتحمل الوزارة كلفة الفحوصات التي تسبق موضوع زرع الكلي.

وزير الصحة: نحن نتعهد بوضع دراسة حول موضوع تغطية الوزارة للفحوصات التحضيرية التي تسبق عملية زرع الكلي فنعرف مدى تأثيرها على الخزينة وفي النتيجة القرار هو لمجلس النواب ولكن نحن بحسب الدراسة واثرها نرى اذا كنا نستطيع ذلك ام لا.

مصباح الاحدب: اذا امكن نضم موضوع عمليات تمثيل القلب.

وزير الصحة: لا تغطي وزارة الصحة عملية تمثيل القلب. لأنها فحص وليست عملية. وان ما يحصل اليوم في المستشفيات ان هذا الفحص اصبح شائعا ويصفه كل طبيب. وهذه العملية كلفتها كمعدل وسطي بين المستشفيات حوالي الالف دولار.

نحن لا نستطيع تغطية فحص يصفه كل طبيب بطريقة عشوائية واعتقد انها تشكل اعباء كبيرة على الخزينة ووزارة الصحة. وهذه المبالغ نستطيع تغطية امور اخرى بموجبها كعملية «البالون» التي لا تغطيها وزارة الصحة والتي هي اهم من التمثيل. وهذا امر ضروري.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ علي خريس.

علي خريس: بالنسبة لموضوع التمثيل، فان هذا الفحص ليس بناء على طلب المريض، انما على طلب من الطبيب الذي يقول له انك بحاجة الى تمثيل لنرى اذا كنت بحاجة الى عملية او لا.

وفي الحقيقة هناك معاناة كبيرة تتعلق بهذا الموضوع ومشاكل كبيرة اننا نضطر مرارا للقيام «بلمة» لجمع مبلغ لمعالجة مريض بهذا الموضوع. وكم من مرة ارسلنا اليك رسائل للمساهمة بتغطية هذا الموضوع.

لذلك وبما ان شعبنا الفقير يعاني من هذه المشكلة، نتمنى ان يكون هذا الموضوع على نفقة الوزارة بنسبة ١٠٠٪.

وزير الصحة: ان كلفة التمثيل هي قليلة هي المستشفى وفاتورته كبيرة على المريض والدولة. ان الحل الوحيد لهذا الموضوع وبما اننا نتكلف الكثير على موضوع غسل الكلي والتمثيل وجلسات الكهرباء الخاصة بالسرطان هو ان نقوم في المستشفيات الحكومية بالتركيز على هذه الاشياء وذلك بتجهيزها بالمعدات والاطباء الاختصاصيين حتى ولو اضطرنا ذلك الى دفع اسعار مرتفعة قليلا، فأنا اعتقد ان هذه العملية ستوفر علينا مبالغ ضخمة اذ هذه العملية ستوفر علينا مبالغ ضخمة اذ يذهب ثلث موازنة الوزارة على هذه المواضيع الثلاثة. وكذلك الامر بالنسبة لعمليات القلب المفتوح ولا بأس من التعاقد مع اطباء اختصاصيين وان ندفع لهم كما تدفع المستشفيات الخاصة وانا اعتقد انه يكلفه ثلث الاسعار نستطيع تجهيز المستشفيات الحكومية بالمعدات اللازمة للقلب المفتوح وهذا هو الحل الوحيد. اما مسألة التمثيل فانه من الصعوبة ان تقوم الوزارة بتغطيتها، اما البالون فهو عملية ورأى ان تقوم الوزارة بتغطيته.

الرئيس: لنبق على اتفاقنا، وكرر للمرة الرابعة بأننا نحن من طلب ان يتكلم كل وزير في ما يخصه. ومن الممكن بأن لا يعطي رئيس الحكومة في مداخلته جوابا عن الجوانب التي تناولها الزملاء. وقد راينا ان نسال اسئلة مخصصة وعامة بنفس الوقت والا فنحن على استعداد لتحديد جلسة اسئلة واجوبة في أي وقت تريدون.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، لماذا لا نحدد موعد هذه الجلسة من اليوم كي يتسنى للسادة النواب تحضير اسئلتهم.

الرئيس: هناك اصول لتحديد مثل هذه الجلسة، فعندما تأتينا اسئلة مع طلب عقد جلسة فاني سوف ابادر الى تحديدها.

نجاح واكيم: يجب عقد هكذا جلسة بعد كل اربع جلسات تشريعية.

الرئيس: الكلمة بالنظام للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، نحن اتفقنا على ان من الاسلم ان نحدد جلسة ليس على ضوء اسئلة من النواب، تتحول الى جلسة استجواب.

لنتفاهم على تعيين جلسة عامة يأتي اليها الوزراء كل مع معلوماته من وزارته كي يجب عن اسئلة النواب.

الرئيس: الزميل يتكلم عن قاعدة عامة، وهذا امر مخالف، الكلمة بالنظام للزميل الاستاذ طلال المرعبي.

طلال المرعبي: نحن اتفقنا على ان يجب الوزير على اسئلة طرحت خلال المناقشة.

ان ما يحدث الان هو ان الاسئلة ما زالت تطرح فاما ان يصير الى فتح المجال امام كل النواب لطرح اسئلتهم، او ان نحدد جلسة للاسئلة والاجوبة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الثقافة والتعليم العالي الاستاذ فوزي حيش.

معالي الوزير لا مانع لدي من السماع الى مداخلتك ولكني اود ان نسمع شيئا حول مواضيع وردت على لسان اكثر من زميل مثل:

موضوع صندوق التعاضد للجامعات، موضوع تأخير مساعدات الابنية والتي اعتقد ان الوزير السنيورة قد اجاب عنها عندما قال بانها موجودة في ديوان المحاسبة.

وزير الثقافة والتعليم العالي: دولة الرئيس، امور كثيرة قيلت حول وزارة الثقافة والتعليم العالي، اريد ان اختصرها ببعض النقاط منها:

اولا: تثبيت الاجراء في الجامعة اللبنانية حيث ان عددهم يبلغ حوالي ١٩٩٣ اجيرا وعدد المتعاقدين فيها حوالي ٧٨ متعاقدا. اصدرت الحكومة قانونا بتثبيت الاجراء في الادارات العامة، لذلك نحن في الجامعة في صدد وضع مشروع قانون لتثبيت المتعاقدين بعد الاخذ بنتيجة امتحان مسلكي يجري لهؤلاء فمن ينجح نقوم بتثبيته في ملاك الجامعة.

وهذا المشروع هو على همة المراجع التي سيمر بها واعتقد بأنه يلزمه شهران على الاقل كحد اقصى ليصل الى مجلس النواب.

وبالنسبة لادخال الاساتذة المتفرغين في الملاك، فان الجامعة تقوم بدرس موضوع الاساتذة الذين يتوفر موضوع التثبيت وشروطه اثنان: الكفاءة والحاجة.

فاذا توفر في احدهم هذان الشرطان الاساسيان يقوم رئيس الجامعة بدفع لائحة بمن تتوفر فيهم هذه الشروط وحينئذ يتم تثبيت هؤلاء وذلك في مدة لا تتجاوز الشهرين.

ثالثا: طلب احد الزملاء ان يقام تخريج لجميع طلاب الجامعة اللبنانية.

نحن لا مانع لدينا علما بأن عدد الخريجين في العام الفائت بلغ ٣١٠٠ طالب فاذا اردنا ان ندعوهم جميعا ونسمح لكل طالب بأن يحضر معه ثلاثة اشخاص لاصبح العدد الاهالي حوالي ١٢ الفا. اذا، نحن بحاجة الى تأمين مكان يتسع ل ١٢ الف شخصا وليس هذا بمشكلة، ونحن نعدكم باقامة حفلة عامة.

الرئيس: اولاً: هناك خيارات اخرى، فاما ان يتم فصلهم الى قسمين العلمي والادبي. الذي لا يجوز وطنياً ان نحيد عنه هو ان الكلية بعمدتها يجب ان تكون شاملة لكل لبنان ما اقصد هو مثلاً كلية الحقوق حيث يوجد فرع اول وثان وثالث ولا يجوز ان يعود التخرج للفروع فعلى الاقل يجب ان يتم تخريج طلبة الحقوق في مكان واحد وللكل.

فكما قلت اما ان نفضل الادبي والعلمي كل على حدة او ان يتم تخريج كل عمادة على حدة هذا الامر قد يتم اذا لم يهيء مكان للجميع.

رئيس الحكومة: على العكس، ان فكرة الاقتراح الذي تقدم به احد الزملاء قد اعجبني ويجب ان ننفذها لانها تعطي الجامعة اهمية وبرستيغ كبيرين. ويجب ان نجد لها مكاناً.

الرئيس: نحن مع هذا الرأي وعلى الاقل بحدها الادنى.

وزير الثقافة والتعليم العالي: بالنسبة للابنية الجامعية، نحن لدينا اربع كليات تم انشاؤها من الهبة السعودية البالغة ٢٥ مليون دولار وقد اصبحت هذه الكليات في طورها النهائي وسوف تطرح على المناقصة قريباً في مجلس الانماء والاعمار.

بالنسبة لكلية الهندسة الخامسة فقد تم تأمين تمويلها بموجب قرض من البنك الاسلامي. «بناء مع تجهيز قيمته ١٦ مليوناً».

وقريباً وخلال شهرين على الاكثر سوف تجري مناقصة لتأمين بناء وتجهيز هذه الكلية بالنسبة للكليات الثماني الاخرى، سوف تروننا نهار الخميس القادم على التلفزيون ونحن نوقع على المناقصة التي رست على شركة المانية حيث بلغت كلفة هذه ال ١٣ كلية ٢٤٤ مليون بالنسبة للمنح الجامعية ففي مشروع الموازنة الحالية هناك مليار ليرة مخصصة لهذه المنح تعطى للمتفوقين من

خريجي الجامعة اللبنانية. وضع نظام في الشهر التاسع من السنة الماضية لتحديد اصول وشروط الاستفادة من المنح الجامعية حيث حدد مجلس الجامعة ١٢ طالبا من المتفوقين لكي يستفيدوا من هذه المنح وسوف يسافرون فور اقرار الموازنة الى الدول الاجنبية التي تم الاتفاق معها لكي يكملوا دراساتهم.

بالنسبة لموضوع استعمال الوسائل السمعية والبصرية في مختلف كليات الجامعة، فليس لدينا أي مانع اطلاقا، علما ان هناك مركزا انشئ في الجامعة اللبنانية مؤخرا ويدعى «مركز تعليم اللغات والسكرتاريا والترجمة». وقد رصدت الموازنة لهذا المركز ٢٩٣ مليون و ٥٧٠ الفا بالإضافة الى مساعدات من الفرنكوفونية، وسيباشر هذا المركز عمله بتعليم اللغات العربية والفرنسية والانكليزية والاطالية وربما الاسبانية. وانا اكد بأنه ستستعمل في هذا المركز الوسائل السمعية والبصرية. بالنسبة لبدل الساعة الخاص بالاساتذة المتعاقدين مع الجامعة فهو قريب جدا للفتة الثالثة ١٨ الفا وللفتة الثانية ٢٤ الفا وللفتة الاولى ٤٣٠ الفا وللندوات ٤٨ الفا وقد وردنا اقتراح من مجلس الجامعة بتعديل هذه الارقام على الشكل التالي:

الفتة الثالثة ٣٠ الفا و ٤٠ الفا للفتة الثانية و ٥٠ الفا للفتة الاولى و ٦٠ الفا للندوات وفور اقرار الموازنة ساجتمع مع وزير المالية بناء على القانون الذي يقول انه بقرار مشترك من وزير الثقافة ووزير المالية يحدد بدل الساعة. وان شاء الله بعد اقرار الموازنة سوف نعدل بدل الساعة بما يناسب الاساتذة المتعاقدين وضمن امكانيات الموازنة والخزينة.

اما في ما يتعلق بانشاء كلية خاصة بالتربية الرياضية ومع العلم بأننا نملك قسما ضمن كلية التربية يعني بالتربية الرياضية، ليس لدينا مانع بانشاء هكذا كلية. وقد طلبت من مدير الجامعة نصا لانشاء كلية للتربية الرياضية في ما يتعلق بمساعدات الاندية الثقافية والطلاب الجامعيين من خلال موازنة وزارة الثقافة فقد اعددنا قراراتين اودعا وزارة المالية - وان شاء الله، ستصرف هذه الاموال لمستحقيها.

اما بالنسبة لصندوق التعاضد الذي انشئ مؤخرا فقد قمنا بتعيين مجلس ادارة له وباشر عمله وسوف نعين له مديرا في وقت قريب جدا. وبالنسبة للتمويل فقد سحب مبلغ خمسة مليارات ليرة من خزينة تعاونية موظفي الدولة لان هؤلاء الاساتذة كانوا يستفيدون من مساهماتها، ونحن نأمل بأن نزيد مبلغ الخمسة مليارات.

بالنسبة لصندوق التعاضد وحسبما زودتني به لجنة المال والموازنة، ما نراه انه اذا خصصت هذه الخمسة المليارات فكمن يقول «اوصلتمونا الى نصف البئر وقطعتم الحبل». ما اعنيه هو التالي: ان صندوق التعاضد لن يستطيع ان ينطلق بهذا المبلغ ولا اساتذة سوف يستفيدون من مساهمات التعاونية.

فاما ان يعطى مبلغ كاف ويكون قد ورد اصلا في مشروع الموازنة وكمبلغ ١١ مليار ليرة مثلا.

فهل سيعطون قدر ما يطلبون ام قدر ما يلزمهم ونستطيع ان نعطيهم؟

فعندما نعرف من صندوق التعاونيات ان كلفة هؤلاء الاساتذة حوالي العشرة مليارات ليرة،

فكيف تقوم باعطائهم خمسة مليارات وتطلب منهم ان ينطلقوا بهذا المبلغ؟

وحسب ما فهمته من هؤلاء الاساتذة الذين اتوا الى انهم يفضلوا الاستفادة من صندوق

التعاونيات طالما ان صندوق التعاضد لا يملك الرصيد اللازم للانطلاق.

لذلك وطالما انكم قمتم بسحب خمسة مليارات من صندوق التعاونيات فالأفضل ان تقوموا بزيادة

خمسة آخرين كي يستطيع ان ينطلق والا فلا.

ان ما ا قوله هو موقف الاساتذة الذي نقلته الى لجنة المال والموازنة التي اكدت دقة هذا الكلام.

وزير الثقافة والتعليم العالي: من ابرز المواضيع التي تتعلق بالجامعة اللبنانية، موضوع الآثار وبخاصة آثار بعلبك

الذهبية. فكما تعلمون لقد اكتشفت المقبرة الرومانية في بعلبك في صيف عام ١٩٩٦ بالقرب

من قبة دورس حيث وجد فيها اثنا عشر ناووسا مجريا نقلت الى منطقة الآثار في بعلبك بالقرب

من القلعة كما اكتشف داخل بعضها حلى ذهبية اتينا بها الى مختبر المتحف الوطني في بيروت

لمعالجتها والمحافظة عليها وتم حفظها داخل المتحف في الحجرة المخصصة للآثار الثمينة.

وانني ادعو نواب بعلبك الكرام الى زيارة متحف بعلبك للاطلاع على هذه الحلى الذهبية

المحفوظة في المتحف الوطني في بيروت والتي لا يمكن نقلها الى بعلبك لعدم وجود حجرة

اساسية لحفظها وفور وجودها سوف نقوم برد» هذه الحلى الى بعلبك.

اما الاثرية والتي اعيرت اثناء الاحداث الى متحف بيت الدين، فقد تم اعادتها الى بعلبك

ولدينا محضر تسلم ونسليم لكل هذه الاثرية تم بين المديرية العامة للآثار ومتحف بيت

الدين.

هناك عقارات وضعت المديرية العامة اشارات عليها منذ عشرات السنين لذا لا يستطيع اصحابها

بيعها ولا استثمارها. نحن نطالب بوضع اعتمادات لتأمين الاموال اللازمة لشراء هذه

العقارات.

موضوع الآثار والشهادة لك حرية الاجابة يا معالي الوزير ولكن نحن نطلب ان تكون تحت

الدرس.

يجب ان لا نفوت هذه الفرصة دون ذكر موضوع الكليات في البقاع ووضعها المأساوي الذي

يعيشه طلابه الجامعات في البقاع. هناك ارض تم شراؤها منذ عامين وللدولة الحق بعد ثلاث

سنوات ببناء مبنى للجامعة في منطقة زحلة لكي يرتادها طلاب منطقة بعلبك والهرميل. في الوقت الحاضر تقوم الجامعة باستئجار ابنية لا تليق بطلاب العلم وهي غير صالحة حتى للسكن.

هل هناك نية لدى الحكومة او وزارة الثقافة لبناء مبنى جامعي في زحلة؟

الرئيس: الكلمة بالنظام للزميل محمود عواد.

الرئيس: هل هذا بالنظام؟

ابراهيم السيد: قال معاليه، ان الآثار التي اخذت من قلعة بعلبك قد ردت جميعها بموجب محضر بينما ان موظفي الآثار في قلعة بعلبك يقولون بأن الآثار التي اخذت من قلعة بعلبك كإمانة اثناء الاحداث الى متحف بيت الدين لم ترد كلها. نحن نريد التأكيد من هذا الموضوع. فاذا امكن تأليف لجنة او حضورك شخصيا للتأكد من هذا الموضوع.

وزير الثقافة والتعليم العالي: اذا امكن وتكرمت بزيارتي في المكتب فنذهب الى المتحف لاريك بعينيك. وانا مستعد لتأليف لجنة تحقيق بهذا الموضوع. وبالنسبة للابنية المجمدة فهناك ابنية مجمدة في بيروت بلغ عددها الفا وخمسة عشر مبنى جمدت باعتبارها اثرية او تاريخية او لها طابع تراثي. وقمنا منذ يومين بتأليف لجنة لاعادة النظر في هذه الابنية.

فاذا كانت فعلا تستحق ان تتجمد بحكم طابعها التراثي فستبقى على حالها وستقوم بتطبيق القوانين والانظمة المرعية الاجراء بحق هذه الابنية.

اما اذا كانت لا تستحق التجميد فسنعيدها الى اصحابها ليتصرفوا بها كما يشاؤون. وهذا الموضوع قيد الدرس وهناك لجنة من المديرية العامة للآثار والمديرية العامة للتنظيم المدني بدأت عملها بدراسة هذه الابنية المجمدة وايضا بعد الانتهاء من الابنية المجمدة في بيروت لوجود ابنية مهددة بالانهيار مستقل هذه اللجنة الى سائر المناطق اللبنانية لوضع دراسة على الابنية والعقارات وترى ما يستحق التجميد وما يستحق التحرير تحرره. نجاح واكيم: لو انني عرفت ان هذا الموضوع سوف يثار لكنت احضرت معي خارطة هذه الالف وخمسة عشر عقارا.

لانه ولأجل الصدفة فقد صادف ان هذه العقارات موجودة في المنطقة المحيطة بالسوليدير من الجميزة حتى عين المريسة مع مساحة تفوق مساحة السوليدير مما ينبىء بأنه سيقوم تجمع اصحاب حقوق جديد للبكاء على حقوقهم الضائعة.

لماذا وفقط وجدت هذه الابنية الاثرية في منطقة واحدة وملاصقة لبعضها حول سوليدير وليست في منطقة ثانية؟

وهذا يدل على ان هناك نوايا تبعث على الخوف، «لان الملدوغ يخاف من جرة الحبل».

الرئيس:

الكلمة للزميلة السيدة نائلة معوض.

نائلة معوض:

نريد ان نعرف من يستطيع ان يسأل؟ وما نوعية السؤال؟ وماذا نحن نفعل هنا؟ لانه وفي كل دقيقة هناك من يطلب الكلام بالنظام وكل الكلام يدور حول جلسة اسئلة واجوبة كنت قد وافقت عليها دولتك. وهذه الجلسة ستكون بحضور رئيس الحكومة والسادة الوزراء. فاذا كان الامر اسئلة فقط فلدينا مجلدات منها اذا اردتم دراسة الموازنة فهذا ما يجب ان نقوم به والا فلنذهب الى منازلنا. مضت علينا خمسة ايام ولدينا اسئلة، اخبرونا عن نوعية الجلسة لنعرف ماذا يجب ان نفعل.

الرئيس:

هناك عدة مداخلات حول عدم وجود سفارة للبنان في ارمينيا، اريد الاستيضاح عنها من معالي وزير الخارجية. الكلمة لمعالي وزير الخارجية الاستاذ فارس بوزير.

وزير الخارجية: هناك نقص حوالي ٤٠٪ في الدبلوماسيين التابعين لوزارة الخارجية وقانون وشروط المباراة الحالي لا تمكننا من تعبئة هذا النقص لاكثر من ١٠ او ١٢ دبلوماسيا لكل دورة.

من هنا، ليس لهذا الموضوع أي سبب سياسي بل ان هناك قرارا في مجلس الوزراء بانشاء سفارة في ارمينيا وسببه اداري وهو قيد ان يؤخذ قرار به.

جورج قصارجي: دولة الرئيس، انا من سأل هذا السؤال واجب ان اعقب على كلامه.

من ثلاث سنوات وانا اسمع ذات الكلام واريد ان اعرف لماذا تم فتح سفارات اخرى؟

الرئيس:

عليك بتقديم طلب استجواب.

الكلمة لمعالي وزير الاعلام الاستاذ باسم السبع.

وزير الاعلام: دولة الرئيس،

ان موضوع مداخلتي يتعلق بتلفزيون لبنان. هناك امر يتعلق بزيادة رأس المال في تلفزيون لبنان وتبلغ حوالي ٦٠ مليار ليرة. ورد سؤال من الزميل محمد عبد الحميد بيضون حول كيفية صرف هذه الزيادة.

في البداية ما يعني هو وضع تقويم حول وضع تلفزيون لبنان، لانه واثناء بحث موازنة وزارة الاعلام جرى طرح هذا الموضوع من قبل عدد من الزملاء. ونحن وعدنا الزملاء باطلاعهم على اوضاع تلفزيون لبنان وكيفية صرف هذا المبلغ في اقرب وقت ممكن.

كما نعرف ان تلفزيون لبنان لا يعاني من مشكلة آنية، ولكنه يعاني من مشكلة تاريخية ومزمنة وانا من الاشخاص الذين تولوا مسؤوليات في هذا التلفزيون اواخر الثمانينات وتسنى لي الاطلاع على اوضاعه الادارية والوظيفية والمالية. وانا من الاشخاص الذين حاولوا في فترة من الفترات وضع حلول لهذه المشاكل المزمنة ولكن مع الاسف الشديد لم نتمكن من ذلك.

تلفزيون لبنان انشئ سنة ١٩٧٨ أي بعد حرب الستين وكان الامل كبيرا بأن ينهض هذا التلفزيون بمسؤولياته وكان الرهان كبيرا على انتهاء الحرب لكن ما حصل هو ان هذا التلفزيون عاد وغرق في اتون الحرب مثله مثل أي مؤسسة في هذا البلد.

وترتب على هذا الفرق خسائر مادية جسيمة كانت تتضاعف سنة تلو السنة كما ان هذا التلفزيون قسم وجزئ في اتجاهات متعددة وامتدت حالة الانشقاق والتجزئة والخسارة لاكثر من عشر سنوات، اعني ان وتيرة الخسائر بقيت مستمرة طوال عشر سنوات، وبلغت ذروتها عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ عندما تعرضت منشآت تلفزيون لبنان لاشرس عملية تقسيم في ظل هذا التقسيم اخذ مجلس ادارة التلفزيون في ٩ اذار ١٩٨٩ قرارا شهيروا وخطيرا بالموافقة على الاتفاقية المعقود مع النقابة المتعلقة بتعويضات الصرف الاضافية وقد تم هذا الشيء تحت تأثير الضغط السياسي آنذاك. وقد ترتب على هذه الاتفاقية مضاعفات مالية جسيمة جدا ما زال تلفزيون لبنان يتحمل اعباءها حتى الان.

اضافة الى ذلك في ٣١ ايار ١٩٩١ فرضت هيكلية جديدة على مديرية الاخبار في تلفزيون لبنان ترتب عليها ايضا دفع رواتب بالدولار وازدادت الاعباء من جراء زيادة عدد الموظفين وجاء في مذكرة وضعها آنذاك ممثل القطاع الخاص في تلفزيون لبنان ان مصاريف الموظفين قد فاقت المصاريف الاخرى بنسبة ١٥٠٪ في التاسع والعاشر والحادي عشر من تشرين الاول ١٩٩١ حصل اضراب عام في تلفزيون لبنان ترتب عليه خسائر كبيرة جدا، في مردود الاعلانات والانتاج واضطرت الادارة في ظلها الى اعطاء تقديرات كبيرة جدا للموظفين كل ذلك كان يجري والدولة كانت تراقب هذا الوضع. واستذكر في هذا المجال تخلي الحكومة عن تحمل تكاليف نشره الاخبار في تلفزيون لبنان سنة ١٩٨٤.

هناك عقد او اتفاق مبرم بين الحكومة اللبنانية وتلفزيون لبنان سنة ١٩٨٤ يقضي بدفع ٤٧ الف دولار شهريا بدل نشره الاخبار ولم ينفذ هذا الاتفاق منذ ذلك الحين أي منذ ١٩٨٤ وقد جرى التأكيد على هذا الاتفاق سنة ١٩٨٨ الا انه لم يوضع موضع التنفيذ ايضا. هذا الامر ما زال ساري المفعول حتى الآن الا اذا اعتبرنا ان سلفة الخزينة والتقديمات التي قدمتها الدولة الى تلفزيون لبنان هي بمثابة تعويضات على الخدمة الاعلامية والاخبارية التي يقدمها التلفزيون الحالي للدولة.

واحب ان اضيف ان تلفزيون لبنان اخضع لمناقشات غير متكافئة في كل المجالات. هذا التلفزيون لم يغرق في الحرب فقط بل ان كل قوى الحرب استخدمت هذا التلفزيون. استخدمته متراسا لاهدافها السياسية والمادية ايضا، حتى ان بعض قوى الحرب لم يتورع عن نهب محتويات واجهزة الارسل في هذا التلفزيون وعن استخدام اجهزته في نطاق تلفزيونات اخرى ايضا.

بروز تلفزيونات غير شرعية منذ العام ١٩٨٦ اوقع تلفزيون لبنان في خسائر فادحة جدا ما زال يعاني من آثارها حتى الآن ولا يمكننا ان نحصر الخسائر في هذا المجال. وقد ترتب على نهب منشآت تلفزيون لبنان او

مصادرتها من قبل قوات الامر الواقع في تلة الخياط او الحازمية والباروك وبيت مري وسن الفيل وسواها من المناطق التي توجد فيها منشآت واجهزة ووثائق متلفزة عائدة لتلفزيون لبنان.

ان ما نستطيع قوله هو ان الخسارة الكبرى التي وقعت على تلفزيون لبنان تعود بنسبة كبيرة من حصته - اعني حصة تلفزيون لبنان - من المصروف الاعلاني التلفزيوني العام في البلد.

ونستطيع ان نؤكد بالارقام انه لو لم تظهر تلك التلفزيونات لكانت حصة تلفزيون لبنان تقدر بـ ١٣٣ مليون دولار على مدى ١٠ سنوات عوضا عن ٢٧ مليون دولار.

هناك ترابط وثيق بين قضية تعدد التلفزيونات وبين الحقوق المهدورة لتلفزيون لبنان. وهذا الترابط نتحمل جميعنا مسؤوليته بالقدر الذي نتحمل معا مسؤولية القرار التاريخي بشراء حصة القطاع العام وبتوصية مباشرة من المجلس النيابي يصبح تلفزيون لبنان ملكا للدولة اللبنانية مع معرفتنا المسبقة بالوضع الاداري والمالي لهذه المؤسسة ومع معرفتنا المسبقة ايضا بما يمكن ان يترتب على تسوية الاوضاع المالية والادارية من اعباء مالية. لقد اضطر تلفزيون لبنان ان يدفع منذ العام ١٩٨٦ وحتى الآن كل الرسوم المتوجبة للدولة بالمقارنة مع عدم دفعها من قبل تلفزيونات اخرى، كما اضطر الى تجنب اعتماد القرصنة في البرامج التلفزيونية لانه تلفزيون شرعي مرخص بينما كانت الفرصة بمثابة الكنز الذي يمول البرامج الاخرى على مدى سنوات طويلة. ثم جاء قانون الاعلام المرئي والمسموع ليلغي حق تلفزيون لبنان الحصري في البث التلفزيوني وما يعنيه هذا الالغاء من مترتبات مالية من شأنها ان تحرم تلفزيون لبنان ليس من حقوقه البديهية فحسب بل ما يقارب المليار دولار حتى العام ٢٠١٢ وهو الموعد المحدد للبث الحصري لتلفزيون لبنان على كافة الاراضي اللبنانية. ويندرج في ذلك ايضا وقف كل الدعاوى الرابحة ضد التلفزيونات الاخرى وحرمان تلفزيون لبنان من مبالغ كبيرة كان قد حكم له بها من قبل المحاكم المختصة وذلك بناء لتوصية صدرت عن المجلس النيابي وكأني بذلك اقول ان الحكومة ومعها المجلس النيابي ارتضينا دفع تبعات المرحلة التلفزيونية السيامية من خزانة الدولة بدل ان تتحمل الشركات المعنية مسؤولية هذه التبعات.

كذلك تدرج في هذا الاطار التراكمات الوظيفية التي شهدتها مؤسسة تلفزيون لبنان التي وجدت وما زالت تجد التغطية السياسية لها بحيث تعذر على مجلس الادارة طوال السنوات الماضية اجراء الاصلاح الاداري المطلوب وتخفيف الاعباء المادية المترتبة على عمليات التوظيف السياسي.

أردت دولة الرئيس ان اتقدم بهذا المسلسل حول اوضاع تلفزيون لبنان لتتعرف معا على الحقائق المادية والادارية التي تحكم عمل هذه المؤسسة والتي حكمت وجهة التصرف بزيادة رأس المال وبالتالي بمبلغ الـ ٦٠ مليار ليرة لبنانية الذي تقرر في المجلس النيابي.

هذه هي الاجواء التي احاطت بتلفزيون لبنان وهي اجواء لم تتمكن سلفة الـ ٦٠ مليار من القضاء عليها قضاء تاما. وغني عن التذكير ان هذا المبلغ تقرر في ظل الدعوات المتعددة لشراء حصة القطاع الخاص وجرى الاكتتاب بمبلغ ٤٢ مليار ليرة لزيادة رأسمال الشركة.

اما كيفية صرف هذه الزيادة فقد تمت وفقا لتقرير مفوض المراقبة في تلفزيون لبنان على الشكل الآتي:
اولا: اعادة تأهيل الشركة من حيث الاجهزة والاستديوهات (ملياران وتسعمائة مليون وثمانية وثلاثون الفا).

ثانيا: تغطية كافة الاراضي اللبنانية (٤ مليارات و٦٨١ مليونا و٥٨٠ الفا).

ثالثا: تسديد الديون المتراكمة (٨ مليارات و٨٧٣ مليونا و٣٨٨ الفا).

رابعا: تسديد دين (يونيفرسال بنك) (٢ مليار و٤٤٩ مليونا و٥١ الفا).

خامسا: اعتماد لصرف الفائض من الموظفين (٢ مليار و٩٠٠ مليون و٤٣١ الف).

سادسا: مصاريف الاستثمار (١٥ مليارا و٢٢١ مليونا و١٥٨ الفا).

سابعا: الفوائد المدينة من ١/٩/١٩٩٥ ولغاية ٣٠/٩/١٩٩٦ (٤ مليارات ٣٧٤ مليونا و٣٥٠ الفا).

هذا السر يبين كيفية صرف الاموال في تلفزيون لبنان وهي الاموال التي تحدث عنها الزميل الدكتور محمد عبد الحميد بيضون.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس السيد حسين الحسيني بالنظام.

حسين الحسيني: انا اشكر معالي الوزير على هذا الجهد الذي قام به من خلال عرضه التاريخي للموضوع. ولكن لدي ملاحظات كثيرة احتفظ بحقي في ابدائها لان هناك اغفالا لوقائع عديدة في موضوع تلفزيون لبنان. وسأبدي هذه الملاحظات في الوقت المناسب وانا مضطر لتسجيل الاعتراض على بعض النقاط التي وردت مع تسجيل الاعتراض على بعض النقاط التي وردت مع تسجيل الجهد معالي الوزير في تحضير المعلومات.

الرئيس: سنعيد الامور الى نصابها اولا.

كيف طرح هذا الموضوع؟

الزميل الدكتور محمد بيضون يقول للحكومة ان هناك مؤسسات مثل تلفزيون لبنان والريجي وغيرهما انتهت مدة امتيازهما فلم يوضع لهما تنظيم ولا أي شيء هل هذا صحيح؟

وزير الاعلام: صحيح.

الرئيس: سأطرح عليك سؤالين وبعد ذلك اترك الكلام لغيري.

مقابل التاريخ الذي ذكرته معاليك تاريخ آخر طويل وعريض. كنا نجمع الاموال ونقدمها لتلفزيون تلة الخياط، قوى الامر الواقع كانت تعطي التلفزيون وانشأنا تلفزيونا في شوكين وانت

معك علم بذلك وقدمناه الى التلفزيون اللبناني ولكن ليس هذا ما اردت الكلام به الآن ولكل تاريخه، ما نريد قوله هو الآتي:

هناك ٦٠ مليار ليرة اعطيت بناء لكتاب.

فقد ورد كتاب من مجلس ادارة التلفزيون الى معالي وزير الاعلام آنذاك يحدد ثلاثة امور ويطلب على اساسها مبلغ الـ ٦٠ مليارا هذا المبلغ دفع على اساس ما ورد في هذا الكتاب، هل نفذت هذه البنود الثلاثة التي وردت في الكتاب ام لا؟

السؤال الثاني: انت تقول انه تم اتفاق حوالي ثلاثة مليارات على صرف الموظفين اعني على صرف ٣٥ موظفا وفي الوقت نفسه تم تعيين ١٢٠ موظفا فهل تم هذا الامر ضمن اطار الكتاب الذي تكلمنا عنه نعم ام لا؟

السؤال الثالث: الآن الدين على تلفزيون لبنان ١٥ مليون دولار هل هذا صحيح ام لا؟ والآن ايضا هناك قرار من معالي وزير المالية بالوكالة باعطاء تلفزيون لبنان ٣ مليارات. السؤال الذي طرحه الدكتور بيضون كيف يصرف هذا المبلغ.

الموضوع الذي اثاره الدكتور بيضون لا يتعرض فيه لاشخاص او لغير الاشخاص ولكنه يتعرض الى كيفية ترك الحكومة لمؤسسات من هذا النوع «تعمل على طول بالها من دون أي شيء».

السؤال الرابع: هل تم انتقال التلفزيون الى الدولة اللبنانية بكامله ام لا اريد سماع الاجوبة منك يا معالي الوزير.

وزير الاعلام: دولة الرئيس، سنتكلم بكل شفافية لاننا مسؤولون عن هذا القطاع من الاعلام في البلد ويجب ان نحدد هل نريد اعلاما عاما ام لا؟ هذه مسؤولية مشتركة على الحكومة والمجلس النيابي، تطرح علينا مسؤوليات مالية ومسؤوليات سياسية كبرى.

ما حصل وفقا لتقرير موجود امامي الآن من تلفزيون لبنان خاضع لتقرير مفوضي الرقابة في التلفزيون يحدد كيفية صرف هذه المبالغ، والوجهة التي حددها قانون صرف هذه المبالغ تتعلق بتأهيل الشركة من حيث الاجهزة والاستديوهات...

الرئيس: يا معالي الوزير لا نريد ان ندخل معك في متاهات والا فاننا نعين جلسة خاصة لهذا الموضوع، لقد طرحنا سؤالا، افترض ان شركة او مؤسسة او ادارة طلبت من مجلس النواب او من مجلس الوزراء سلفة بمبلغ معين، السؤال هو: هل صرف هذا المبلغ في الغاية التي طلب من اجلها ام لا؟ الموضوع موضوع اداري وليس موضوع اشخاص.

وزير الاعلام: لقد صرفت في هذه الغاية وفي غايات اضافية.

الرئيس: اذا ليس في نفس الغاية .

وزير الاعلام: وفي غايات اضافية .

الرئيس: غايات اضافية بطلب ممن؟

وزير الاعلام: في غايات صرف الموظفين، وشراء حصة القطاع الخاص . . . ما دام انه تم صرف ٣٥ موظفا وتعيين ١٢٠ هل يعقل مثل هذا الكلام؟ هل هذه قناعتك؟

يا معالي الوزير لنحن حريصون على الاعلام العام، وحريصون على التلفزيونات العامة ونحن اثناء الامر الواقع عرضت علينا عدد تلفزيونات ولكننا لم نأخذ بها وراهننا على تلفزيون الدولة وما زلنا نراهن عليه .

نحن نسأل سؤال، المال العام ينفق في سبيل الشيء الذي يعطى من اجله هل هذا المال العام - ال ٦٠ مليار ليرة - صرف في سبيل الغاية التي اعطي لاجلها؟

اذا اجبتي بنعم فاني اريك الآن الطلب المقدم من معالي الوزير وعلى أي اساس تقوم به وهو مسجل عندنا في المحاضر . الطلب حدد ثلاثة امور ولكن المال لم يصرف عليها .

حسين الحسيني: في عهد أي وزير للاعلام

تم ذلك؟ نريد تفاصيل .

وزير الاعلام: في عهد معالي الوزير ميشال سماحة . المال العام الذي خصص لتلفزيون لبنان صرف وفقا للاصول ووفقا للتقرير الموجود معي وهو صادر عن هيئة مراقبة تلفزيون لبنان . هذا كلام صحيح، واقول ان هناك خسارة اضافية ايضا ترتبت على هذه الزيادة .

دولة الرئيس، تلفزيون لبنان لا يزال حتى الآن يطلب زيادات على رأسماله وهو يطلب من الحكومة اللبنانية ان تزوده بمليون ومئتي الف دولار شهريا . وهذا مبلغ كبير جدا، وهم يعتبرون ان هذا التلفزيون لا يستطيع ان ينهض بمسؤولياته الموضوع لا يتعلق فقط بـ ال ٦٠ مليارا وهذا الامر يجب ان نتحمل مسؤولياته .

كلفة الاعلام في القطاع العام غالية جدا، هذا التلفزيون يخسر؟ نعم انه يخسر ووضع شبيه بوضع الاذاعة اللبنانية ايضا وبوضع الوكالة الوطنية للاعلام .

هذه مؤسسات اعلامية غير منتجة بالمعنى المادي لانها لا تستطيع المنافسة كمؤسسات القطاع الخاص .

فمن الطبيعي ان يطلب تلفزيون لبنان مساعدة من الدولة وسبق ان قلت بوجود عقد بين تلفزيون لبنان والدولة اللبنانية سنة ١٩٨٤ ينص على ان تمول الدولة نشرة الاخبار بقيمة ٤٧ الف دولار

شهريا، هذا الامر موجود يا دولة الرئيس، فاذا اردنا طرح الموضوع وكأن هناك التباسا حول عملية صرف ال ٦٠ مليارا فهذا الامر اطرحه من زاوية المستندات الموجودة لدي والموضوعة من قبل مجلس ادارة تلفزيون لبنان وهي مستندات تؤكد كيفية صرف المبلغ وفقا للارقام التي حددتها وهي تتعلق باعادة تأهيل تغطية كافة الاراضي اللبنانية وتسديد الديون المتراكمة، واعتماد صرف الفائض من الموظفين ومصاريف الاستثمار هناك امر حصل في ادارة الشركة وليس في ادارة الاموال، مجلس الادارة السابق قام بعملية توظيف كان يفترض الا يقوم بها وقد شكلت عتلا اضافيا جديدا على هذه الشركة وقد جرت عملية التوظيف هذه قبل عامين.

على هذا الاساس انا من الذين اعطوا التعليمات الفورية سواء في الاذاعة اللبنانية او في تلفزيون لبنان كذلك الوكالة الوطنية للاعلام باقفال باب التوظيف الكلي في هذه المؤسسات التي ذكرتها وهي تتعلق بالاعلام العام.

وفي تقديري اذا كان هناك قرار سياسي يريد انشاء اعلام صحي فمن الممكن ان نفتح صفحة جديدة ولكن دائما بمساعدة الدولة وفقا لما يطلبه تلفزيون لبنان.

الرئيس:

المسألة ليست مسألة جدل بيني وبينك يا معالي الوزير لقد عددت النقاط بدون ان تعترف بها. مبلغ ال ٦٠ مليارا اعطي من قبل المجلس النيابي بطلب من الحكومة نحن لا نقول بسرقة أي ليرة ولا نتهم احدا، لانه لا اثباتات لدينا على ذلك ونحن لا نخاف ولا نستحي.

ما حصل هو التالي: تقدمت الحكومة بطلب الى المجلس النيابي طلبت بموجبه مبلغ ٦٠ مليار ليرة لبنانية للاسباب التالية:

اولا: اعادة تأهيل الشركة بالمعدات وتغطية الاراضي اللبنانية.

ثانيا: صرف الموظفين الفائضين.

ثالثا: تسديد ديون الشركة.

ماذا حصل؟

ديون الشركة لم تسدد بكاملها ومقابل صرف موظف واحد كان يعين مكانه ثلاثة. فقد صرف ٣٥ موظفا وعين ١٢٠ موظفا. وفي موضوع تأهيل تغطية الاراضي اللبنانية انجز قسم وترك القسم الآخر في الوقت الذي صرف من اصل ال ٦٠ مليارا الثلث تقريبا لاجل التشغيل. أي ان المبلغ صرف في غير الغاية المعد لاجلها. هذا هو السؤال الذي اوصل الامور الى هنا. لماذا لا توجد رقابة على هذه المؤسسات؟ الدكتور بيضون عندما اثار هذا الموضوع قال: لماذا لا تكون هناك رقابة على صرف الاموال؟ هذه هي كل القصة.

وزير الاعلام: دولة الرئيس، امامي ثلاثة تقارير تحدد بالتفصيل عملية تأهيل الشركة من حيث الاجهزة والاستديوهات وكل كلفة موجودة من: «بروس كارت» مغربل سترادينغ، احمد غلاييني، ايانيان، جان بيار تكتيكيان، محبوب الكتريك، انطوان نقولا، انطوان نصار، كل هذه الاسماء تحدد كلفة تأهيل المعدات...

الرئيس: ليست كاملة وغدا سيطلبون منك المزيد. هل يوجد في هذا التقرير ١٥ مليارا و ٢٢١ مليون ليرة للتشغيل.

وزير الاعلام: مطلوب.

الرئيس: لا، للتشغيل وهي صرفت في غير الغاية المعدة لها.

إذا لم يكن هذا المبلغ موجودا نستطيع ان نطلبه وانا مسؤول عن كلامي.

وزير الاعلام: مصاريف الاستثمار ١٥ مليارا و ٢٢١ مليون ليرة.

الرئيس: ماذا.

وزير الاعلام: مصاريف الاستثمار.

الرئيس: يسلموا ايديك، هذا المبلغ ليس للغاية المعدة لها.

انتهى الموضوع.

وزير الشؤون المالية: للايضاح فقط، كيف يمكننا ان نأخذ بعملية اعادة تجهيز لشركة في حين اننا لا نستطيع دفع الرواتب فيها؟

الرئيس: سأقول لك كيف، هناك شركة اعلانات في التلفزيون تعطي شهريا ٤٥٠ الف دولار فالمفروض ان يغطي التشغيل من الاعلانات وليس من ال ٦٠ مليارا، نصرف الاموال الان ونأتي لنقول اعطونا المزيد.

وزير الشؤون المالية: ما بيكفي.

الرئيس: شو عرفك، ما بيكفي، كيف ال L.B.C عم يربح، كيف «المستقبل ماشي حالو».

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، انت تضع اصبعك على اهم نقطة لها علاقة بادارة مؤسسات الدولة.

الرئيس: يسلموا ايديك، هذا ما نقوله.

وزير الشؤون المالية: في ادارة مؤسسات الدولة اما ان نضع الشخص الكفو ونعطيه الصلاحية لادارة المؤسسة بشكل سليم واما ان نتحمل تبعات عدم كفاءة الشخص الذي نضعه وهذا يسري على جميع مؤسسات الدولة.

الرئيس: سأعترف بأمر وهو انه عندما طرح موضوع مجلس ادارة تلفزيون لبنان ومديره العام كنت آنذاك وزيرا فاقترحت ان يكون بيار الزاهر مديرا عاما وقلت اعطوه ٥٠ الف دولار شهريا واتوا به .

وزير الشؤون المالية: المطلوب ان نعطيهِ الصلاحيات، لا ان نعينه ونرميه في البحر ونقول له «لا تتبلل» .

رئيس الحكومة: شرح معالي الوزير تاريخ مشكلة تلفزيون لبنان تأتي الان فنظهر وكأن المدير هو المسؤول .

الرئيس: لم يتعرض احد للمدير يا دولة الرئيس

رئيس الحكومة: انا ارد على الوزير السنيورة، هناك مشكلة تاريخية في التلفزيون وهي ان تشغيل التلفزيون يكلف الاموال ويخسر. فاذا كانت هناك بعض التلفزيونات الخاصة لا تخسر فان عددا من هذه التلفزيونات يخسر .

الرئيس: ليس هذا هو الموضوع. نحن لا نشكك بالاشخاص ولكننا قلنا ان هنالك مبلغا قدره ٦٠ مليار ليرة طلبته الحكومة من المجلس النيابي لتلفزيون لبنان لصرفه على كذا وكذا وكذا... وان قسما من هذا المبلغ صرف في غير الغاية المخصصة له هذا ما اثاره الزميل محمد بيضون واثار انه يجب ان تكون هنالك رقابة على صرف الاموال، لا اكثر ولا اقل .

رئيس الحكومة: يا دولة الرئيس، لا احد يناقش بحق كل المؤسسات الرقابية الاخرى في مراقبة صرف الاموال العامة، هذا الموضوع لا احد يناقش فيه .

الرئيس: انتهى الموضوع اذا .

الكلمة للزميل الاستاذ ايلي الفرزلي .

دولة الرئيس، معالي وزير الاعلام، صحيح ان مبلغ ال ٦٠ مليار طرح في موضوع التلفزيون والاعلام الرسمي العام ولكن طرح من كثير من السادة الزملاء مسألة قانون الاعلام والطلبات التي تقدمت بها وسائل الاعلام وحتى تاريخه لم تحوّل الى المرجع الصالح لبت مصيره .

اين اصبحت هذه الطلبات التي تقدم بها هؤلاء ومتى ستحوّل الى المجلس الوطني لان التأخير في الموضوع سيعود يطرح اعادة النظر بتجميد اقتراح القانون الذي تقدم به بعض السادة الزملاء .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم .

دولة الرئيس، انا ابدت ملاحظات تتعلق بأن تلفزيون الدولة هو تلفزيون للدولة وليس للحكومة . والدولة هي دولة بكل مؤسساتها وتشمل الموالين والمعارضين .

وسائل اعلام الدولة - كما قرأنا في الصحف وكما سمعنا وليست فقط وسائل الاعلام الرسمي وانما وسائل الاعلام الخاص - وبإيعاز من رئيس الحكومة طلب اليها اغفال أي تصريح واجراء اية مقابلة مع عدد من المعارضين بالاضافة الى تقنين الاعلام بالنسبة لمعارضين آخرين .

دولة الرئيس: نشرت وسائل الاعلام ونقلنا عن مسؤولين في التلفزيونات الخاصة مثل السيد بيار الضاهر ان رئيس الحكومة وبتعليمات من الحكومة او من مراجع رسمية فرض حظرا على تصريحات لنواب ومعارضين. كذلك نلاحظ وهذا الامر لا يحتاج الى شطارة انه في الاعلام الرسمي يوجد حظر على اراء عدد كبير من المعارضين وهذا يتناقض مع النظام الديموقراطي وهذا ليس اعتداء على النائب بل هو اعتداء على مجلس النواب وعلى الديموقراطية وعلى تعدد الرأي ارجو الاجابة على ما اثرته.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، هناك ملاحظتان حول الموضوع الذي كان يناقش ملاحظة اولى وملاحظة حول السؤال الذي طرحه الزميل نائب دولة الرئيس، الملاحظة الاولى يجب ان يتوضح للرأي العام ان المداخله او المساجلة او النقاش لا يعني اطلاقا توجهها من المجلس نحو التضييق على تلفزيون الدولة بل على العكس من ذلك والقصد منه هو ان يصار الى ضبط ادارته بشكل ان يؤدي مهامه الوطنية في خدمة الشعب اللبناني موالاة ومعارضة.

اما الشيء الثاني وهو الموضوع الذي اثاره الزميل ايلى الفرزلي، نحن نتمنى على وزارة الاعلام وعلى مجلس الوزراء ان لا يتعاطى مع ملف التلفزيونات والملفات المقترحة حديثا كما تم التعاطي معها في المرحلة السابقة لان حرصنا كبير على ان لا نسمع في موضوع طلبات الترخيص شكاوى شبيهة بالتي سمعنا بها سابقا كل من نطلب هو ان يطبق القانون فمن تتوافر فيه الظروف القانونية الشبيهة بمن منح الترخيص ومن لا تتوافر فيه الشروط القانونية نطلب اليكم ان لا يرخص له.

وزير الاعلام: دولة الرئيس، بالنسبة لموضوع طلبات الاعلام المرئي والمسموع بعد توصية المجلس النيابي المعروفة تقرر اقفال الباب المتعلق بوقف المؤسسات عن البث واعطاء فرصة جديدة لقبول الطلبات، وقد عقدت اجتماعات عدة مرات مع مسؤولي الاعلام المرئي والمسموع واتفق بخلال الاجتماع على ان كل مؤسسة من هذه المؤسسات التي تطرح مشكلة مع مسألة الترخيص لها تحدد مهلة لنفسها.

لانه طلب من وزارة الاعلام ان تحدد مهلة لكل هذه المؤسسات وقد ردت وزارة الاعلام بأننا نحن نطلب من المؤسسات ان تحدد المهل لانفسها وكل مؤسسة من المؤسسات قالت: نحن خلال عشرة ايام نقدم الطلب او خلال عشرين يوما نقدم طلبا او خلال اربعين يوما نقدم طلبا وفعلا انتهت هذه المهلة وقبلنا عددا من الطلبات وكان هناك اصرار من عدد من المؤسسات التي ذكر بأنها ستندمج ولم تعلن اندماجها حتى الان هناك اصرار منها على ان نمدد المهلة ونحن نتجوبا

معها قررنا تحديد هذه المهل التي حددوها لانفسهم .

انطلاقا من هذا الشيء نحن نعتبر في هذا الشهر يبدأ العد العكسي او العد التنازلي للبث طلبات الاعلام المرئي والمسموع ، نحن فتحنا الباب الاول المتعلق بقبول الطلبات .

المطلوب منا ان نفتح الباب الثاني المتعلق بتمويل هذه الطلبات الى المجلس الوطني للاعلام وهذا يتم في اقرب وقت ممكن .

وبالنسبة الى الشيء الذي تحدث عنه الزميل نجاح واكيم وبالنسبة للمعارضة والتلفزيونات انا من موقعي كوزير اعلام سمعت كلاما بأن دولة الرئيس رفيق الحريري رئيس مجلس الوزراء اعطى توجيهات باجراء الحظر على تصريحات بعض النواب المعارضين .

اذا تم هذا الشيء فانه يفترض ان يتم عبر وزارة الاعلام وعبر وزير الاعلام شخصيا وانا اقدر ان اؤكد ان هذا الامر غير صحيح على الاطلاق واكثر من تأكيد بأنه لا توجد أي مؤسسة اعلامية في البلد وانا بهذا المعنى لا اريد ان اخوض معركة التحدي مع احد انما استطيع ان اقول انه لا يوجد مؤسسة اعلامية في هذا البلد تلقت أي شكل من اشكال التوجيه السياسي من وزارة الاعلام ووزير الاعلام حتى الان ، وهي بالتالي لم تتلق أي شكل من اشكال التوجيه المتعلق بحظر اخبار وتصريحات تتعلق بنواب معارضين وانا من الوزراء الذين ظهروا على التلفزيون بندوات مفتوحة مع معارضين ومن بينهم الاستاذ زاهر الخطيب وغيره من المعارضين وارى وكل البلد يرى ان معظم التلفزيونات في البلد بما فيها التلفزيون الرسمي يقدمون شخصيات معارضة من كل الاتجاهات بما فيها المعارضة والمعارضة الموجودة خارج المجلس النيابي .

زاهر الخطيب : دولة الرئيس ، اشارة الزميل نجاح واكيم حول المؤسسة الرسمية على شاشة تلفزيون (M.T.V) ظهرت انا ووزير الاعلام وهي مؤسسة خاصة .

وزير الاعلام : نتكلم عن المعارضة ككل .

زاهر الخطيب : في المؤسسة الرسمية غير صحيح هذا الكلام .

والذي اشار اليه الزميل نجاح واكيم وارد في صحيفة مكتوبة على لسان احد المسؤولين .

وزير الاعلام : ان كل شخص يتحمل مسؤولية كلامه ونحن لا نتحمل مسؤولية هذا الكلام على الاطلاق .

زاهر الخطيب : ورد ان هناك تعليمات خاصة بعدم نشر أي تصريح للنائبين زاهر الخطيب ونجاح واكيم هذا الحديث ينشر في جريدة السفير واني مستعد لاحضار عدد الجريدة المنسوب اليها هذا الحديث .

نجاح واكيم : انا مع معالي الوزير اذا كان كل شخص يتحمل مسؤولية كلامه .

وهذا الكلام ليس فقط منسوب الى السيد بيار الزاهر ولكنه في حديث مطول اجرته جريدة

السفير مع رؤسا الحكومة اثير هذا الموضوع ولو اعلم بأن الموضوع سيطرح لكنت احضرت الجريدة التي نشرت فيها المقابلة لان فيها النص الحرفي ولان جواب رئيس الحكومة كان في مضمونه يعني تأكيد الكلام الذي قاله السيد بيار الزاهر. فيما يتعلق بالتلفزيون الرسمي ارجو ان لا يؤاخذني معالي الوزير لان هذا الكلام غير صحيح، لقد عقدت مؤتمرا صحفيا هنا في مجلس النواب عدت فيه مسائل كثيرة، ولم يأت الاعلام الرسمي على ذكر أي كلمة ولكنني فوجئت بأنه في الايام التالية كانت وسائل الاعلام ومنها التلفزيون الرسمي تنقل ردود الآخرين على كلام النائب نجاح ولكن التلفزيون الرسمي لم ينقل أي كلمة من كلام نجاح واكيم واتصور ان كل الناس يعرفون ان الكلام بأن المعارضة تأخذ مثلا الموالاة غير صحيح. وليس الحكومة هي التي تحدد المعارضين لانه يفترض بالمعارضة ان تكون كلها موجودة لانها تعبر عن آراء الناس او عن آراء تيارات للناس وهذه لا تعبر عن مصالح واكبر دليل انه لا يوجد لنا حصص في تلفزيون لبنان.

الرئيس:

قد اخذ علما بالموضوع وهذه المسألة يأتيها وقت آخر، الكلمة للزميل الاستاذ نسيب لحود.

نسيب لحود:

دولة الرئيس، اعود بشكل موجز الى قضية الستين مليار ليرة التي اعطيت الى تلفزيون لبنان واذكر دولة الرئيس بظروف صرف الستين مليارا.

اولا: اعطيت في الفترة عندما كنا نحضر قانونا ينظم الاعلام المرئي والمسموع لانه كان من الممكن اعطاء تراخيص لتلفزيونات اخرى واتفق ان تلفزيون لبنان لم يعد يملك الحق الحصري للبت التلفزيوني بحيث يصبح على الاقل. تلفزيون لبنان ملكا للدولة اللبنانية فرصت اعتمادات لشراء حصة القطاع العام في تلفزيون لبنان.

٢ - ارتئي بناء على طلب تلفزيون لبنان حضور رئيس مجلس ادارة التلفزيون الاستاذ فؤاد نعيم الى اللجنة المالية فحضر وشرح ان تلفزيون لبنان بحاجة الى بعض الاعتمادات للتنقية التلفزيون واعادة هيكليته من جديد حتى ينافس التلفزيونات الاخرى.

وسئل ماذا يريد؟ فأجاب الاستاذ نعيم:

١ - انه يريد التخلي عن عدد كبير من الموظفين الذين لا يحتاج اليهم والذين تراكموا على مدى عدة سنين وبحاجة الى مبلغ من المال يدفع مرة واحدة ويخفف من المصاريف الشهرية فأعطيناه هذه الاعتمادات والامر الثاني الذي قالوه لنا هو ان المستوى التقني لتلفزيون لبنان بالنسبة الى معداته ادنى بكثير من المستوى التقني لمعدات التلفزيونات الاخرى فرصد اعتماد من ضمن الستين مليارا ايضا لرفع المستوى التقني لمعدات وتلفزيون لبنان والهدف منه ان ينافس التلفزيونات الاخرى حتى يصبح كل شهر قادرا على تغطية مصاريفه اقول ذلك وانا اعترف في

الوقت نفسه انه تلفزيون الدولة وهو تلفزيون الجميع والمطلوب منه مهمات مخالفة اكثر من المهمات المطلوبة من تلفزيونات القطاع الخاص بحيث ينافس شركات تجارية لذلك من الطبيعي ان نرصد اعتمادات لتلفزيون لبنان سنويا حتى يستطيع ان يقوم بالمهمة ولكن يا دولة الرئيس من غير المسموح لتلفزيون لبنان من خلال سوء ادارته ومن خلال الاهمال ان يخسر الاموال التي يريدونها وبعد سنة او سنتين يحضر الى المجلس ويقول انه بحاجة الى الاموال لتغطية النفقات لان الدولة تملك هذا التلفزيون وعليها ان تدفع له، المطلوب من وزير الاعلام ان يعطينا برنامجا عن احتياجات تلفزيون لبنان حتى يصبح حقا تلفزيونا عاما ونحن مستعدون لمحاسبتة على اساس هذا البرنامج.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عمار الموسوي.

عمار الموسوي: اريد الاستفسار من معالي وزير الاعلام عن موضوع برنامج «حدث غدا» سؤال صغير حول هذا البرنامج فقد كان من افضل البرامج السياسية التي عرضت على شاشات التلفزيونات في لبنان قيل انه توقف لانه اعطى فسحة للمعارضة لتدلي بصوتها في قضايا وملفات ذات بعد وطني. نريد الاستفسار عن هذا الامر.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، الخلاف جوهره هو مسألة الاستنساب والشيء الذي قاله الزميل نسيب لحود اثني عليه ولكن في الموضوع الاخر وهو وسائل الاعلام المرئي والمسموع ما دامت الحكومة لا تضع قواعد لاعطاء تراخيص لهذه الجهة او تلك فالمشكلة واقعة وهي تكمن في موضوع الاستنساب خصوصا وان المجلس الوطني للاعلام كبرنا اسمه فأصبح المجلس الوطني للاعلام واعطيناه جهدا انتخابيا حتى ننتخب اعضاءه خمسة من مجلس النواب وخمسة من قبل مجلس الوزراء بينما هو في حقيقة صلاحيته عبارة عن هيئة استشارية لدى وزير الاعلام هذا هو مكمن الخلل فمن يجمي الاعلام تجاه المعارضة والحكومة والشعب، وليست القصة بين المعارضة والحكومة ايضا الاعلام الذي هو حق للناس ولان القانون فيه هذا العيب فسبقى الخلاف موجودا لذلك لا بد من تعديل القانون ولا بد ان تترك الحكومة عملية الاستنساب.

الرئيس: المشكلة ليست في القانون بل بالتنفيذ.

وزير الاعلام: برنامج «حدث غدا» هو من البرامج السياسية المتهمه بانها برامج الحكومة، ان هناك جهات معينة في الحكومة اعدت هذا البرنامج، واسمع اليوم كلاما اخر انه اوقف، لانه يعلن اصوات المعارضة.

الرئيس: سمعت كلام الزميل نجاح واكيم وقد يكون كلامه للتذكير وقد يكون هناك مجال لعدد جلسات

في هذا الموضوع. وهذا الموضوع يا معالي الوزير مله الناس منذ ثلاث وثلاثين سنة، التلفزيون العام فعلا ليس ملك الحكم والحكومة التلفزيون ووسائل الاعلام العامة هي ملك للدولة ككل وقد حلت منذ زمن هذه المسألة بأن تكون هناك مساحة للمعارضة مثل المساحة المخصصة للحكومة لقد اخذت علما بالموضوع الان يا معالي الوزير وعليك ان تدقق فيه وهل هو موجود ام الكلمة للزميل الاستاذ تمام سلام.

تمام سلام: باسم كثير من المؤسسات بسبب وضعها المعلق ريثما يبت الامر سمعنا من معالي الوزير ان الموضوع سيبت في آخر الشهر وماذا سيحدث قبل آخر الشهر.

وزير الاعلام: استطيع ان اتكلم في هذه الامور، قبل آخر الشهر تحال الطلبات الى المجلس الوطني للاعلام لاننا في انتظار استكمال هذه الطلبات بسبب المؤسسات التي اعلنت عن اندماجها ولم تندمج فهي لم تقدم طلبها حتى الان ومعلوماتي ان هناك مؤسستين اندجتا حتى الآن.

تمام سلام: المجلس الوطني يستغرق فترة شهر او شهرين ويرفعها الى مجلس الوزراء.

وزير الاعلام: المجلس الوطني بحاجة الى خمسة واربعين يوما لدراسة الطلبات بحيث ترفع الى مجلس الوزراء وهو الباب الثالث والقرار النهائي.

تمام سلام: نريد ان نظمئن الاسرة الكبيرة من المؤسسات الاعلامية الخاصة بأنه خلال شهرين او ثلاثة اشهر تكون قد بتت الطلبات.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد رعد.

محمد رعد: بالنسبة لوزير الاعلام وبالحقيقة تلقينا بارتياح كلام مدير عام وزارة الاعلام قبل عدة ايام حول التعاطي، تعاطي الاعلام المرئي والمسموع الخاص مع موضوع المقاومة وموضوع العملاء وموضوع اسرائيل وكيفية التعبير عنه والاضطلاح فيه. ولكني اريد ان ألفت نظر معالي وزير الاعلام، الى انني في الاعلام الرسمي وخاصة في تلفزيون لبنان الرسمي شاهدت فيلما يروج للحركة الصهيونية ويصور اليهود وكأنهم ضحايا الابادة النازية وهذا الامر يتسلل عبر عدة افلام والفتت النظر الى ضرورة مراقبة هذا النوع من الافلام وخاصة لاننا في مرحلة مواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية الاستاذ فؤاد السنيورة.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

ان التعاون البناء الذي تم ما بين الحكومة والمجلس النيابي من خلا لجنة المال والموازنة في مناقشة مشروع الموازنة والجهود التي بذلتها في دراسته لجدير بالتقدير وهو يعبر خير تعبير عن حس بالمسؤولية وعم

يمكن ان يؤدي التعاون بين الحكومة والمجلس وهو سمة نظامنا البرلماني من خلال الحوار العلمي الهادىء من نتائج ايجابية على صعيد النهوض بالبلاد وتحقيق المصلحة العامة التي نضعها نصب اعيننا والتي نسعى جميعا الى ملامستها. ولا بد من توجيه الشكر الى السادة النواب الذين استرعاهم الانتباه الى الجهود التي بذلتها الحكومة في اعداد الموازنة ولاول مرة في لبنان وفقا لحدث التقنيات والاساليب العلمية المتطورة التي تظهر وظيفة الموازنة الا وهي اعطاء صورة واضحة وشفافة عن اوضاع البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية وغيرها، وتوجهات الحكومة وسياستها في معالجة هذه الاوضاع ومن الطبيعي ان يكون لدى السادة النواب بعض الانتقادات والملاحظات ونحن نوليها ما تستحق من الاهتمام لاننا نشترك في هدف واحد وهو النهوض بالبلاد ومعالجة كل المشاكل التي تعترى مسيرة الدولة ونحن نجتهد في تلمس افضل الوسائل والاساليب لتحقيق هذا الهدف ونتقبل ونتنظر من السادة النواب ومن كل مواطن ان يطرحوا علينا البدائل وان نتعاون ايضا على ايجاد البدائل لما اعتمدناه من سياسات لمعالجات اوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية بما يسهم في شكل عملي وواقعي في تحسين مستوى الاداء الاقتصادي توصلا لما فيه مصلحة الوطن والمواطن ولا بد لنا ايها السادة من التذكير بما كان لدينا من خيارات اقتصادية في نهاية عام ١٩٩٢. ويتلخص ذلك اما بالقبول بالاستمرار في حالة المروحة والجمود والتفوق وبالتالي ترسيخ حالة الانكماش الاقتصادي والاجتماعي وقبول تدهور اضافي في مستوى ونوعية عيش المواطنين واما الاتكال على النفس والعمل على كسر تلك الحلقة المفرغة والسير الى الامام وفتح نافذة امل لجميع اللبنانيين في حاضر ومستقبل الوطن واقتصاده ولا بد من التذكير بأن هناك قضايا وطنية كبرى تعلمونها جميعا قد واجهتنا منذ البداية ولا تزال تواجهنا وقد بادرنا الى معالجتها ولا نزال وهي لا تحتمل الانتظار او التأجيل وتتطلب من الانفاق ما يفوق امكانات الدولة وقدراتها المالية. وفي ظل النضوب المتزايد للمساعدات والهبات وكذلك التغييرات الاقتصادية الحاصلة لدى العديد من دول الخليج عقب حربين مدمرتين لم يكن هناك من خيار حقيقي وعملي لدينا سوى خيار الاستدانة لذلك فقد اخذنا معا - الحكومة والمجلس - قرار الاستدانة مرغمين لان التطورات الايجابية المحققة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية لم تكن لتتحقق من دون زيادة في الانفاق وبالتالي زيادة في العجز وهو ما ادى في طبيعة الحال الى تراكم في الدين العام.

لا يمكن لنا ايها السادة ان نحكم على سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية من خلال ما حققته موازنة عام ١٩٩٦ من نتائج لان هذه السنة تحملت الجزء الاساسي من آثار الاحتقان السياسي الذي حصل خلال عام ١٩٩٥ حيث اثرت معدلات الفوائد المرتفعة خلال عام ١٩٩٥ واستمرارها خلال عام ١٩٩٦ على هذا النشاط الاقتصادي وكما لا يخفى على احد منكم فان سنة ١٩٩٦ كانت ايضا مليئة بالاحداث الجسام التي انعكست بصورة سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي وبالتالي على واردات الخزينة وعلى الرغم من ذلك فقد اظهر الاقتصاد اللبناني مناعة وقدرة على الصمود ولم يتعرض الاستقرار الاقتصادي والمالي لاهتزاز ولا اثر ذلك في اضعاف ثقة العالم بلبنان بل زادت هذه الثقة اضعافا مضاعفة ولا سيما عقب انجاز الانتخابات النيابية الاخيرة وهذا كله، مما يدل ايضا على سلامة السياسة الاقتصادية والمالية التي اتبعتها الحكومة.

وان كنا لا ندعي الكمال ونحن نحاول دائما ان نجتهد في سبيل الافضل ونعطي اذنا صاغية لكل الاقتراحات والملاحظات التي تقدم اليها ونحن منفتحون على ما يمكن ان يطرحه السادة النواب كما قلت. من بدائل عملية نسددها الخطى وتحقق ما نرجوه ويرجوه اللبنانيون جميعا. لا بد في ضوء هذه الملاحظات من ان ابين باختصار ملامح مشروع موازنة (١٩٩٧) التي تعبر عن سياسة الحكومة القائمة على الاستمرار في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والعمل على تخفيض عجز الموازنة ومعالجة الدين العام وتحسين الاوضاع الاجتماعية معرجا على بعض الملاحظات التي اتى على ذكرها السادة النواب.

اولا: لقد حاولت (فذلكة) مشروع موازنة (٩٧) عرض الوضع الاقتصادي في لبنان بشكل شامل ومفصل من خلال شرح التطورات الاقتصادية منذ عام (٩٢) وحتى اليوم من خلال ابراز التحديات الاقتصادية التي تواجه لبنان في محاولته لانعاش اقتصاده كما عرضت الفذلكة مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية في لبنان والمؤشرات الاقتصادية في عشرين دولة وكذلك تجارب دول اخرى عانت مثل لبنان من حروب درامية. واخيرا عدلت الفذلكة المتطلبات على مختلف المسارات الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية لنقل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد الحرب الى اقتصاد الصمود توصلا الى السلام واوضحت ما جرى في مؤتمر اصدقاء لبنان وما يرتقب ان ينتج عنه من نتائج ايجابية على صعيد تفعيل عملية الانعاش الاقتصادي.

ثانيا: من اهم ما نستنتج من هذه الدراسة هو ان عملية الانعاش الاقتصادي تتطلب وقتا طويلا وجهدا متواصلا وعملا دؤوبا وان تحقيق طموحات الشعب اللبناني يستلزم اتباع سياسات واعتماد اجراءات هي متضاربة احيانا كثيرة ولكن لا بد منها. وهذا الامر يقتضي منا ان نقيم نوعا من التوازن والموازنة بينما نطمح اليه وما يتوفر لدينا من امكانيات لتحقيق ذلك، وبالتالي فانها تؤكد حتمية موازنة الطموحات ومع ضالة الموارد المالية المتوافرة.

ثالثا: يبدو واضحا وجليا من مداخلات بعض السادة النواب باننا ربما لم نستطع من خلال الفذلكة نقل هذه الاستنتاجات بوضوح اذ ان بعض السادة النواب طالبوا الحكومة بالعمل على جميع المشاكل الاجتماعية وتعزيز عملية الانعاش الاقتصادي لتأمين جميع الحاجات الاساسية للمواطنين مع مطالبتهم الحكومة في الوقت ذاته بتخفيض عجز الموازنة وكل من الدين الخارجي والداخلي وزيادة رواتب موظفي القطاع العام والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي من دون احداث أي زيادة في الضرائب والرسوم.

ايها السادة، هذه اهداف لا يمكن ان تتحقق سوية فهذه معادلة اقتصادية لا تستقيم ولا بد لتحقيق بعض هذه الاهداف من ان يكون على حساب اهداف اخرى وهنا علينا ان نختار ما هو مقبول وما هو ممكن. رابعاً نحن اول من اعترف بأن جميع هذه المطالب ملحّة ومحقة ولكن لنقلها بصراحة باننا لا نستطيع ان نوهم اللبنانيين انه يمكننا تلبية جميع هذه المطالب في آن واحد ضمن الامكانيات المتوافرة.

ولا بد لنا من موقع المسؤولية ان نوضح للمجلس النيابي الكريم والشعب اللبناني بأنه يتوجب علينا جميعا العمل في اطار ما يفرضه علينا الواقع لذلك فلا بد من الاشارة الا انه لا يمكن تحقيق جميع هذه المطالب

والطموحات من دون حصول زيادة في الدين العام او زيادة في واردات الخزينة او فيهما معا. هذا بالاضافة الى ضرورة اعادة النظر في دور كل من القطاعين الخاص والعام من اجل تركيز دور القطاع العام على ما يجب ويستطيع ان يقوم به بكفاءة وزيادة انتاجيته وفعاليتها وبما يخدم مصلحة الاقتصاد والمواطنين. خامسا: لا بد من التأكيد بأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق بعض الطموحات تتطلب ترشيد الانفاق العام وتعزيز جباية واردات الخزينة وتحسين ادارة الدين العام وقد طرحنا في فذلكة الموازنة الطريقة المثلى لتحقيق هذه الاهداف والتي تتمثل بالتقليص التدريجي للعجز في الموازنة واحتواء نمو الدين العام وتخفيض امتصاص القطاع العام للموارد المالية الداخلية، وهو الامر الذي يسهم اسهاما كبيرا في معالجة مشكلة نقص السيولة بحيث يؤدي ذلك الى انخفاض منظم وتدرجي في معدلات الفوائد السائدة مما يعزز بدوره النمو الاقتصادي.

وهنا لا بد من التوقف عند بعض ملاحظات السادة النواب التي فاجأتني اذ ان السادة النواب طالبوا الحكومة في السنوات الماضية بتخفيض العجز وعندما حاولنا تحقيق هذه المطالب في مشروع موازنة ١٩٩٧ رايناهم يهتموننا بأن ارقام الموازنة اصبحت وهمية او انها قاصرة عن تلبية الطموحات وعندما نحاول ترشيد الانفاق وتخفيض العجز يشكك بعض النواب بهذه المحاولة بدل ان يقفوا الى جانب الحكومة من اجل مساعدتها وتشجيعها ودفعها في هذا الاتجاه الايل الى تحقيق هذا الانخفاض في العجز.

سادسا: ان بعض السادة النواب اشاروا الى ضرورة تخفيض معدلات الفائدة من اجل تنشيط الحركة الاقتصادية، وتخفيض اعباء خدمة الدين واننا نؤيد هذا الطرح كليا وقد باشرت الحكومة بتنفيذ هذه السياسة اذ ان انخفاض معدلات الفائدة تراوح مع نهاية العام المنصرم من خمس نقاط مئوية على سندات الخزينة لمدة سنتين الى ١,٦٥٪ على سندات الخزينة لمدة ثلاثة اشهر كما اننا نتوقع استمرار هذا الانخفاض في معدلات الفائدة خلال عام ١٩٩٧ مما يعزز النمو الاقتصادي ويؤدي الى احتواء خدمة الدين العام وبالتالي العجز في الموازنة.

سابعا: اما بالنسبة للنمو الاقتصادي وقول بعض السادة النواب بأن الاقتصاد يعاني من ركود وانكماش اقتصادي، فاننا نؤكد ان الحكومة من خلال السياسات التي ذكرتها تسعى جاهدة لتعزيز النمو وبالرغم من كل ما مر على لبنان خلال عام ١٩٩٦ من احداث استطاع الاقتصاد اللبناني تحقيق معدل نمو حقيقيين بحوالي ٤٪ وهذا انجاز يجب ان نؤسس عليه لتحقيق نمو افضل وخلق فرص عمل اكثر في السنوات المقبلة على غرار ما حصل منذ عام ١٩٩٣ وحتى بداية ١٩٩٦.

ثامنا: ان العديد من النواب الكرام انتقدوا مشروع موازنة عام ١٩٩٧ وفذلكتها لانه لم يشتمل على الاتفاق الاستثماري الممول بالعملات الاجنبية. نحن نؤكد على اهمية تقديم عرض شامل للاتفاق العام وهذا ما بيناه في الفذلكة التي اخذت بعين الاعتبار هذا الاتفاق الاضافي ولكن قبل ان نشرع في ادخاله في صلب الموازنة علينا اعادة توحيد حسابات خزينة الدولة بحيث ان المال العام يجب ان يكون في حساب موحد

لدى الخزينة في وزارة المالية تظهر من ضمنه الوضعية المالية لكل شخص عام. ونتمنى على السادة النواب تعاونهم مع الحكومة لتحقيق هذا الهدف.

تاسعا: لقد اشار بعض السادة النواب الى ضرورة اعادة النظر في السياسة الضريبية لجهة الاعتماد بصورة اساسية على الضرائب غير المباشرة وعلينا هنا ان نؤكد بان السياسة الضريبية المعتمدة في العالم اليوم لا تميز بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة والتصنيفات الدولية الجديدة للواردات التي اعتمدناها مثلنا مثل الكثير من الدول الاخرى والمستمدة من الكتاب السنوي لاحصاءات صندوق النقد الدولي لا تقوم على هذا التمييز بل تدخل الايرادات الضريبية على انواعها في مجموعة وغير الضريبية في مجموعة اخرى. ولم تعد العدالة الضريبية ملازمة حتما للضرائب المباشرة. كما لم يعد عدم العدالة الضريبية السمة البارزة للضرائب غير المباشرة. واذا انطلقنا من النظرية الاقتصادية التقليدية في التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعدالة الاولى وعدم عدالة الثانية، تكون الضريبة على القيمة المضافة وهي ضريبة غير مباشرة ضريبة غير عادلة، علما بأنها تمثل حوالي ٥٠٪ من الايرادات الضريبية في دول الاتحاد الاوروبي وهذا الامر يثبت تخلي اقتصادات العالم الحديث عن هذه النظرية التقليدية. اما اليوم وبالعكس، فعلى انقراض هذا التصنيف برزت معايير جديدة تتعلق بالعدالة الضريبية وهذه المعايير هي امكانية وعدم امكانية تشخيص الضريبة أي جعلها ملائمة للاوضاع الاجتماعية للمكلفين، فالضريبة التي تأخذ بالاعتبار هذه الاوضاع، تكون ضريبة عادلة والتي لا تأخذ بالاعتبار هذه الاوضاع تكون ضريبة غير عادلة.

وفي نظامنا الضريبي نعتقد بأن هذه المعايير قد روعيت الى حد ما، فالرسم الجمركي هو خفيف الوطأة في لبنان، تعفى منه الضروريات، جميع المأكولات وخلافها، ويفرض بشكل معتدل على السلع الاخرى وترتفع نسبته فيما يتعلق بالكماليات ورسم الميكانيك مثلا هو رسم مماثل للضريبة غير المباشرة يميز بين انواع السيارات وقيمتها وقوة محركها وتاريخ صنعها مما ينطوي على الاخذ بالاعتبار الاوضاع الاجتماعية للمكلفين بهذا المرسوم.

في مجال آخر، ان الفترة الزمنية للحكم على نجاح او عدم نجاح سياسة معينة كممثل سياسة قوانين الضرائب لا يمكن ان تكون مستندة على تجربة فترة ثلاث سنوات فقط، بل يلزمها وقت اطول للحكم على نجاحها ولا سيما في بلد كلبان لا زال يعاني من آثار الحرب الطويلة ومن الظروف الاستثنائية الطارئة بين حين وآخر.

كما انه لا بد من النظر بدقة الى ما ستسفر عنه المشاريع الاستثمارية التي بدأت بالعمل والانتاج والارباح وبالتالي دفع الضرائب للحكم على نجاح هذه السياسة.

ليس ذلك فقط، فان نجاح هذه السياسة يبقى مرتبطا بمدى توفير الامكانيات اللازمة للإدارة الضريبية تشريعيا وبشريا لجهة العدو اللازم والكفاءات المطلوبة.

دعوني ايها السادة اذكر مقارنات مع بعض الدول لجهة عدد العاملين في دوائر الضريبة بالمقارنة مع عدد السكان، ففي فرنسا مثلاً هناك موظف في الدائرة الضريبية لكل ٦٨٢ مواطناً، في المملكة المتحدة موظف في الدائرة الضريبية لكل ٩٤٣ موظفاً.

في اسبانيا هناك موظف في الدائرة الضريبية لكل ٨٢٠ مواطناً. كما شدد بعض السادة النواب على ضرورة اصلاح وتفعيل الادارة اننا نؤيد هذا الطرح وقد اكدت فذلكلة الموازنة على ان الاصلاح الاداري ضرورة اساسية لتحقيق النهوض الاقتصادي، وهنا لا بد في التعاون بين الحكومة والمجلس النيابي لتحقيق هذا الهدف الوطني الكبير الذي لا بد وان يستند مهما طال الامر على معايير الكفاءة ومستوى الاداء وليس على درجة الانتماء والولاء. هذا فضلاً عن ان تعزيز الرقابة لا يعني ولا يمكن ان يكون بديلاً عن حسن الادارة على مستوياتها كافة. «هناك مثل عامي يقول، اعطوا الخبز للخباز ولو اكل نصفه» اما نحن فزريد ان نطبق «اعطوا الخبز للخباز وراقبه حتى لا يأكل نصفه».

عاشراً: واخيراً اننا نشارك السادة النواب تقييمهم لاهمية انعقاد مؤتمر اصدقاء لبنان ونجاحه في وضع لبنان مرة ثانية على خريطة الاقتصاد العالمي، كما اننا نشاركهم القول بأن المفاوضات الثنائية مع كل دولة ومؤسسة شاركت في هذا المؤتمر، ستحدد الصورة النهائية لنتائجه. وهنا لا بد من التأكيد بأن نجاح المؤتمر لن يحل المشاكل الاقتصادية كافة التي يعاني منها لبنان ولكنه سيسمح بالتأكيد بتنفيذ البرنامج الاستثماري الذي يحتاج اليه وبتعزيز قدرته على مواجهة الصعوبات والتحديات القادمة.

دولة الرئيس، حضرات السادة النواب، نظراً لبعض المداخلات اجد نفسي مضطراً للاستعانة ببعض الارقام للدلالة وكان دولة الرئيس قد استعملها في خطاب جلسة الثقة عندما ذكر كم هي ديون لبنان، دعونا نعود الى الماضي، ما هو مجموع ديون لبنان بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٢، لقد بلغت آنذاك ٣٥٩٧ مليار ليرة لبنانية من الطبيعي انه لم يكن لدى لبنان خلال هذه الفترة أي امكانية لتسديد هذا الدين وبالتالي كان علينا تمويله وكان علينا ان ندفع الفائدة عليه. لو افترضنا اننا اضطررنا لتمويل هذا الدين خلال كل هذه الفترة منذ نهاية ايلول ١٩٩٢ وحتى نهاية ١٩٩٦ باسعار الفوائد كما هي بالنسبة لسندات الخزينة كم كان يتوجب علينا ان ندفع من فوائد على هذا الدين؟ كان ينبغي علينا ان ندفع ٣٥٥٠ مليار ليرة لبنانية بالقلم والورقة لان هذا يشكل عجزاً كما نعرف.

الامر الثاني، دعونا ننظر الى بند واحد من بنود الانفاق، وهو الزيادة التي طرأت على الرواتب والاجور والعطاءات للعاملين في القطاع العام، كيف كانت في العام ١٩٩٢، وكم اصبحت في العام ١٩٩٦ ما هي الزيادات التي طرأت في كل سنة؟

ان مجموع الزيادات التي طرأت على الرواتب والاجور والعطاءات خلال سنوات ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ تبلغ ٣٧١١ مليار ليرة لبنانية أي ان مجموع الرواتب والاجور والعطاءات في القطاع العام كانت في عام ١٩٩٢ (٩٨٠ مليار ليرة لبنانية) وهي الآن تفوق ٢٢٥٠ ملياراً، هذا يعني ايضاً مزيداً من الدين كلفة تمويل هذه الزيادة في

الرواتب والاجور كانت تصل الى ١٢٣٥ مليارا. معنى ذلك ان مجموع هذا الدين الذي كان لدينا في نهاية ايلول ١٩٩٢ اذا اجتمعت اليه الفوائد على هذا الدين والعطاءات والزيادات في الرواتب والاجور للموظفين والعاملين في القطاع العام خلال هذه السنوات الاربع، والفوائد عليه لبلغ مجموع الدين العام ١٢٠٠٠ مليار ليرة لبنانية. ما هو مجموع الدين العام بالليرة اللبنانية الصافي في نهاية عام ١٩٩٦. هو ١٣,٣١٥ مليار ليرة لبنانية، اي ان هناك زيادة فعلية قدرها ١٢٠٠ مليار ليرة لبنانية.

يمكن ان نضيف بعض بنود الانفاق الاخرى، لنقل ولاستشهد ببندين اساسيين وهما صندوق المهجرين ومجلس الجنوب، لا اورد هذه النفقات للتقليل من اهمية هذين الهدفين الوطنيين، ولكن في النهاية فالازقام تجمع ان مجموع المبالغ التي دفعت لصندوق المهجرين خلال السنوات الاربع الماضية في خزينة الدولة حتى نهاية ال ٩٦ هو ٨١٩ مليارا و ٥٠٠ مليون ليرة، بينما المبالغ (لنقل حوالي ٥٠٠ مليون دولار).

والمبالغ التي دفعت لمجلس الجنوب هي ٥١١ مليار ليرة لبنانية خلال هذه الفترة وذلك من خزينة الدولة.

من الطبيعي انه في خلال هذه الفترة تحققت انجازات على صعيد زيادة واردات الخزينة والقيام بالعديد من المشاريع التي تحققت ويراها جميع اللبنانيين.

لا اورد هذا الكلام الا للدلالة على ان ما نقوم به هو اضطرارنا لان نلجأ لباب الاستدانة وهو ما نراه كما سمعتم اليوم. امر آخر بالنسبة لبعض المواضيع التي اثيرت في هذه الجلسة واسمح لي يا دولة الرئيس ان اقول بأننا احيانا نستعمل بعض الاساليب للتهويل وللتشكيك ونشر الشائعات ولتشويه الحقائق امام الرأي العام، والتي يأنس اليها البعض. . هذه لن تؤدي غايتها ولن تضعف من عزميتنا على متابعة مسيرة بناء الدولة وان كنا لا ننكر بانها نقدم في بعض الاحيان صورة مشوهة للبنان وشعبه وتؤثر على ثقة العالم به التي عملنا طويلا حكومة ومجلسا لاستعادتها ولا زلنا نعمل على تعزيزها. وبينما نعمل لمحو صورة الحرب من ذاكرة اللبنانيين وبناء المستقبل لاجيال القادمة يحمل البعض معاول الهدم في بنیان الدولة ويحاول اعادته الى شبح الحرب وتيئيس الناس وافقادهم لكل امل المستقبل.

اود هنا ان اورد قضيتين من ضمن قضايا كثيرة كان الكثير منها قد قدم الى المدعي العام المالي الذي نظر فيها، القضايا الجديدة هي فيما يتعلق بموضوع الطوابع في وزارة المالية. اود هنا ان اذكر باختصار انه لولا الجهود الحثيثة المبذولة في التحديث والمكننة والمراقبة ومتابعتنا للموضوع لما تم كشف السرقة ولا كشف التزوير لا سيما وان هذا التزوير يعود الى سنوات طويلة وهذا الموضوع هو الان في يد القضاء الذي يستطيع ان يفصل في هذا الامر وعلى من تقع المسؤولية، ذكرت قضية اخرى حول موضوع تلزيم المطار لشخص من مدينة صيدا، هذا التلزيم لم يعط لشخص بل لشركة عالمية احد الشركاء فيها هو السيد محمد زيدان من صيدا، ولكن تم ذلك بمزايدة علنية عالمية اشتركت فيها شركات عالمية رست المزايدة على من قدم افضل المواصفات واعلى الاسعار تحققت بها مصلحة الخزينة وتولتها مؤسسة تشجيع الاستثمار بالتعاون مع وزارة النقل.

لا بد هنا من تبيان حقيقة اساسية وهو ان الفارق في المبالغ بين عرض من من ارسيت عليه وبين العارض الذي يليه يبلغ حوالي ١١٠ ملايين دولار اميركي، حيث بلغت قيمة العرض الرابع ١٨٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة، بينما كان العرض الذي يليه هو ٧٠ مليون دولار اميركي.

حضرات النواب المحترمين، دولة الرئيس،

ان زحمة من المشاكل التي يعاني منها الشعب بفعل الظروف التي تعرفون كان لا بد من ان تواكبها تساؤلات واستيضاحات وهذا حقكم كممثلين للشعب ونحن نتحسس بمشاكل شعبنا مثلكم انتم وننكب على معالجة هذه المشاكل ونبذل جهودا جبارة في هذا السبيل واننا نخطو خطوات ثابتة ومستمرة من اجل ذلك ولقد قطعنا شوطا بعيدا في هذا السبيل ولا تزال الطريق طويلة امامنا ولكنها طريق واضحة الرؤية ولا بد ان نصل معا الى ما يصبو اليه اللبنانيون اذا ما عقدنا الخناصر ووحدنا الجهود واقمنا حوارا موضوعيا وبناء حول جميع المشاكل التي تواجهنا.

ان التحديات والمخاطر تحيط بنا في كل جانب ونحن نعمل في ظروف هي في غاية الصعوبة وفي ظل امكانيات محدودة ولا تتوازن مع حجم الحاجات المطلوبة، وانتم تعلمون اننا ما زلنا حتى الآن نعالج آثار الحرب المدمرة والثرثرة الكبيرة التي نتجت عنها ونحن نشترك جميعا في مسؤولية اعادة بناء الوطن ومعا نستطيع بكثير من الجهد وبشيء من التضامن ان نتجاوز كل الازمات فنحن لسنا فريقين، نحن فريق واحد، قد نختلف في الرأي او اسلوب العمل وهذا امر صحي وطبيعي ولكن لا يمكن ولا يجوز ان نختلف على الهدف، والهدف هو بناء الدولة واستعادة الوطن الذي خطفته الحرب منا لسنوات طوال، لقد بدأنا منذ عام ١٩٩٢ في مسح الجراح ثم انتقلنا على حساب عرق وتعب وجهد كثيف الى معركة البناء والاعمار، نواجه صعوبات لا حد لها يزيد بها من هو هناك لا زال يحتل جزءا غاليا من ارض الوطن يشدنا في اعتداءاته لكي نبقي جامدين في مواقعنا متألمين في جراحننا جراح الانسان والوطن ويريد ان يمنع عنا الحياة، هذه الفرصة فلنتكاتف جميعا للتغلب على هذا الكم الهائل من الصعوبات ولنسع ونسير قدما في الطريق التي ما اختلفنا يوما واياكم على بلوغ نهايتها السعيدة.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الدكتور سليم الحص..

سليم الحص: دولة الرئيس، اريد ان اتوجه بسؤالين لمعالي الوزير في ضوء ما سمعناه من شرح مستفيض نشكره عليه.

السؤال الاول يتعلق بالدين العام. انا افهم منطق معالي الوزير عندما يركز الى المبلغ الذي كان عليه الدين العام في عام ١٩٩٢ ويفترض ان يبقى الدين كما هو وتضاف اليه الفوائد كل عام حتى نصل الى المبلغ الكبير الذي ذكرت ولكن السؤال هو كيف كانت الرؤية عام ١٩٩٢ كانت الرؤية ان العجز سوف ينخفض سنة بعد سنة ويتحول الى فائض عام ١٩٩٦ ثم يتزايد الفائض سنة فسنة ويجري تمويل اكثر او معظم النفقات الانمائية والاعمارية المطلوبة من اصل الفائض المتراكم. هكذا كانت الرؤية، اما الواقع فكان عكس ذلك، وهنا السؤال.

السؤال الثاني هو، كم من النفقات، وبالتالي كم من العجز يعود للهدر واذكر هنا ثلاث حالات: الحالة الاولى، وهي التلزم بالتراضي او بما يشبه التراضي، نحن نعرف ان هناك حالات كثيرة، المشاريع الكبيرة تلزم لشركات اجنبية بأسعار معينة ثم تعيد هذه الشركات تلزيمها لشركات اجنبية بأسعار معينة ثم تعيد هذه الشركات تلزيمها بأسعار اقل بكثير لشركات محلية. هذا الفارق هو مؤشر على الهدر الذي يحصل في التلزم بالتراضي.

الحالة الثانية، وهي الاختلاسات وقد ذكرت على لسان الرؤساء في خلال السجال الرئاسي الاخير. هناك اختلاسات في الدولة ولا ريب في ذلك، كم من الهدر يعود لهذه الاختلاسات؟ الحالة الثالثة، وهي اصدار سندات خزينة لاكثر من حاجة الدولة لسد عجز الموازنة بدليل وجود فائض لمصلحة الدولة لدى مصرف لبنان يبلغ اكثر من ألفي مليار ليرة لبنانية وهو الفرق بين الدين الداخلي القائم والدين الداخلي الصافي. يقولون دائما ان الدين الداخلي هو ١٣ مليارا والصافي ١١ مليارا او ما يقارب، والفرق هو المبالغ الفائضة لمصلحة الدولة لدى مصرف لبنان، اكثر من ٢٠٠٠ مليار ليرة لمصلحة الدولة لدى مصرف لبنان، كيف تتحصل هذه الاموال تتحصل عن طريق بيع سندات خزينة لاكثر من حاجة الخزينة لسد عجز الموازنة بدليل ايضا انه في كل يوم خميس نقرأ عن سندات اصدرت من مصرف لبنان، من الحكومة اللبنانية عن طريق مصرف لبنان، وان الفائض الشرائي كان كذا وكذا أي ان هناك فائضا، في كل اسبوع يبيعون اكثر من حاجتهم، وهذا يعني شيئين ايضا، يعني اولا ان نسبة الفائدة التي يبيعون بها السندات اكثر من اللازم بدليل انهم قادرون على بيع سندات اكثر من اللازم أي ان معدل الفائدة كان اعلى مما يجب ان يكون وبالتالي فاننا نقدر على بيع سندات خزينة اكثر مما نطلب. والمعنى الثاني لهذا الواقع هو ان فاتورة الفائدة العامة، أي مقدار ما ندفعه من الفوائد على الدين العام قد زاد ايضا الكثير عندما ندفع على ال ٢٠٠٠ مليار ليرة زيادة ونحن لسنا بحاجة لها. الا نعتبر ذلك من ابواب الهدر ايضا. والسؤال بكل بساطة هو كم من النفقات وبالتالي كم من الموازنة وكم من عجز الموازنة يعود للهدر بابوابه العديدة؟

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، لا اعرف ان كان معالي الوزير يعتبر مثلا الاسئلة او الاستفهامات التي قدمها دولة الرئيس الحص والتي اريد انا ايضا ان اقدمها من معاول الهدم التي تكلم عنها وتسيء لسمعة لبنان اريد ان اؤكد على الشيء ان لا احد على الاقل فيما يتعلق بمن يدلي بملاحظات مستندة الى وقائع علمية يقصد الهدم او الاساءة الى لبنان يمكن ان يسيء اليه ما يجري من مخالفات.

وزير الشؤون المالية: انا ميزت بين الاثنين وكنت واضحا جدا بهذا الخصوص.

بطرس حرب: اعرف، انما لثلا يبقى في ذهن الناس انك لم تميز.

الشيء الثاني الذي اريد ان اساله اولاً لقد لفتتني كلمة معالي الوزير التي اريد ان اهنته عليها، انما في الوقت ذاته هناك ملاحظات اعتقد انه لم يطلب احد بأن تحل كل المشاكل دفعة واحدة وان نحمل الحكومة المسؤولية، كلا ابدا نحن نعرف المشاكل ونعلم انها بحاجة الى وقت وإلى جهود وإلى خطة، لقد سألت معالي الوزير سؤالاً هاماً جداً وهو اننا انتقدنا ولم نقدم أي بديل. لقد طلبنا من معالي الوزير شيئين مهمين جداً. الشيء الاول هو ان تتفضلوا وتقدموا لنا انتم خطة في الحكم شاملة، كي تتمكن من مناقشتها معكم وكى نتعاون معكم، وهو ما التزمتم به ونحن نطالب بها ككل كما اعتقد، لا احد منا سيوافق عشوائياً دون ان يعرف ما هي الخطة الشاملة.

الشيء الثاني هو اننا نطلب من الحكومة في عملية تحملها مسؤولية البلاد ان تحترم اصول الديمقراطية الدستورية والقانونية وان تعطي هذا المجلس حقه في الاطلاع على ما تقوم به، لا اعتقد انه كفر في حال طلب المجلس النيابي هذين الامرين.

بالاضافة الى الشيء الثالث الذي اريد قوله يقول معالي الوزير انه كي يظهر العجز او لتظهر كل ديون الدولة او مديونياتها يجب ان توضع او توجد حسابات الدولة، نحن نطالب ذلك يا معالي الوزير، بأن تضعوا موازنة مجمعة مقفلة تبين فيها كل نفقات الدولة ووارداتها واذ ذاك نتمكن من مناقشتها لانه ما الذي نناقشه اليوم، اننا نناقش ٧٪ اما الباقي فلا نعرف عنه شيئاً ولا نعرف كيف ينفق نصيحتنا كي لا نقع في اشكال معكم، وطموحنا هو ان نتعاون وياكم لمصلحة هذا البلد بأن يعرض على هذا المجلس ما تفعلونه وان تشاوروا وياكم، ان تسمعوا رأينا ليس ضرورياً ان تأخذوا به بأكمله انما ان نطلع على ما يجري كي نكون مسؤولين تجاه شعبنا وهذا هو طلبنا الوحيد يا معالي الوزير ويا دولة الرئيس. والكلام الاخير الذي كاد ان يبيكيننا هو ان الحكومة راغبة بالتعاون وياينا ونحن نرفض والعكس هو الصحيح يا معالي الوزير. نحن طلاب هذا التعاون ونأمل ان تواجهنا الحكومة بالمثل وان نرى هذا الكلام الذي سمعناه يترجم على الارض بالممارسة اليومية.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نسيب لحود.

نسيب لحود: دولة الرئيس، بالطبع كلنا نقدر الجهود التي تقوم بها الحكومة ولم يدع احد منا ان الحكومة قد استلمت المالية العامة بأحسن الحالات ولكن ترانا نشكك دائماً ببعض الارقام التي تقدم لنا خلال الموازنة لان تاريخ التعامل مع هذه الارقام لم يكن يشجع في السنوات الماضية، تذكرون في سنة ١٩٩٥ في اوائلها عندما ناقشنا الموازنة قدمت لنا الحكومة يومها من ضمن الموازنة ارقاما

عن توقعاتها للنمو، توقعت نمواً ٩٪ في سنة ١٩٩٥ فكان النمو ٦,٥٪ وتوقعت ٩٪ سنة ١٩٩٦ فكان النمو ٤٪ وتوقعت ٩٪ سنة ١٩٩٧ فهناك اناس يقولون انه سيكون ٧٪ وآخرون يقولون انه يمكن ان يكون ٥٪ هذا اولاً.

من ناحية اخرى نحن نتذمر من ان الفوائد التي تدفع من قبل الحكومة مرتفعة وكنت قد ذكرت في مداخلتي عن وجود ثلاثة اسباب لجعل ذلك مضراً اولاً لانه يزيد من قيمة الدين العام، ثانياً لانه يأخذ الاموال من طريق القطاع الخاص، وثالثاً لانه يساهم في الركود الاقتصادي.

لهذه الاسباب، وانا في مداخلتي ذكرت اني متعجب من ان حساب الخزانة في مصرف لبنان يحوي ملياري دولار أي اكثر من ٢٠٠٠ مليار ليرة والسؤال هو. اولاً، ان الاستدانة التي تجري ليست لاسباب مالية لتمويل العجز في الموازنة فقط، بل لاسباب نقدية والاسباب النقدية هي امتصاص السيولة من السوق. ولهذه كلفة عالية، واثماني ان يشرح لنا معالي الوزير اولاً، ما قيمة الفائدة التي تأخذونها، السيولة الزائدة التي تضعونها في مصرف لبنان هل تأخذون فائدة عليها.

وزير الشؤون المالية: لا، لا نأخذ فائدة عليها.

نسيب لحود: هناك ٢٠٠٠ مليار ليرة ألا تأخذون فائدة عليها؟ تدفعون عليها فائدة ولا تأخذون عليها فائدة.

وزير الشؤون المالية: مصرف لبنان للدولة.

نسيب لحود: الشيء الثاني هو قضية العجز في الموازنة.

دولة الرئيس، التاريخ لم يكن الى جانب كل التوقعات، لو راجعنا العجز المتوقع بميزانية عام ١٩٩٤، كان ١٨٦٠ مليار ليرة، وتبين بعدها ان العجز كان بالفعل ٢٩٦٣ مليار ليرة، يعني العجز كان ١٢٠٠ مليار فوق ما كان متوقعاً في الموازنة. عام ١٩٩٥ كان العجز المتوقع ٢٤٨٠ ملياراً وفي الواقع كان ٢٨٣٢ ملياراً أي بزيادة ٣٤٠ ملياراً. سنة ١٩٩٦ كان المتوقع ٢٤٣٣ ملياراً وكان في الواقع ٣٦٩٢ ملياراً أي بزيادة ١٢٠٠ مليار ليرة واستطيع ان اقوم بذات الشرح عن الفجوات وهو موجود عندي تقريبا ١١٠٠ مليار سنة ١٩٩٤، وتقريبا ٨٠٠ مليار سنة ١٩٩٦ ولكن كل الذي نطلبه دولة الرئيس ان لا تكون الموازنة صورة منمقة عن الوضع، تعطي صورة فعلية عن التوقعات، واعتقد ان المجلس النيابي.

الرئيس: يكون مرآة للواقع.

نسيب لحود: يتكون من اشخاص راشدين قادرين على ان يتحملوا مسؤولياتهم وينطلقوا من ارقام واقعية وقابلة للتحقيق وانا اجزم دولة الرئيس، ونحاسب على هذا الكلام، السنة القادمة - انه لا يوجد لديكم امل ولو كان واحداً في المئة بأن تحققوا العجز المتوقع هذه السنة، في السنة القادمة مع

الاسف كل المطلوب تعاون اكبر بين الحكومة والمجلس انطلاقا من ارقام واقعية وحقيقية لمواجهة اوضاع اقتصادية كلنا نعرفها انها صعبة ولسنا بصدد رمي المسؤولية على الحكومة، ورميها من قبل الحكومة علينا ورميها منا ومن الحكومة على الناس الاخرين.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ احمد حبوس.

احمد حبوس: دولة الرئيس، نشكر معالي وزير المالية على الشرح المستفيض والذي اخذ بعين الاعتبار التعاون بين المجلس والحكومة وموضوع ترشيد الانفاق الذي هو اساسي ولا يمكن لكل المشاكل ان تحل بدفعة واحدة، ولكن الجميع سيساعدون لايجاد الحلول هناك سؤال ان صافي الدين العام كما ذكرت ١٣٠٠٠ مليار هذا الذي سمعته، وفقا للارقام التي هي بحوزتي من وزارة المالية ١٣٠٠٠ مليار.

علي الخليل: ١٣٨١٥ مليار

احمد حبوس: الارقام التي بحوزتي تقول ان الرقم هو اكثر من ١٩٧٠٠ مليار وانما لم احضر الاوراق معي لانني لم اكن اعرف انني سوف ادخل بهذه التفاصيل ويوجد هناك حساب رقمه /٣٦/ بمصرف لبنان بأكثر من ٣٨٠٠ مليار هذا ما هو موجود كأرقام، فاذا اعتمدنا هذه الحسابات يساوي المجموع ١٦٠٠٠ مليار اريد (ن تأكد من هذه الارقام اولاً).

السؤال: هل ان صافي الدين العام هو مجموع صافي الدين العام اعني عندما تقفل الميزانية في ٣١ كانون من آخر السنة هل يمثل كافة ما على الدولة من التزامات هذا هو السؤال الاول.

السؤال الثاني، عندما طرحنا ان تكون هناك موازنة تتمتع بالشمولية والشفافية وهذا اقل ما يمكن فالمفروض كما تفضل الاخوان وسبقوني في الكلام ان عندنا نحن كمجلس نواب عندنا مسؤولية وعندنا افكار، وطرحنا التعاون مع العلم ان دورنا ليس ايجاد الحلول ولقد تقدمنا بحل ونحن على استعداد ان نشارك مع الدولة ومع الحكومة ومع الجميع لايجاد الحلول، الطلب الوحيد الذي نطلبه نحن ان الاستدانة ضرورية ولكن على ان لا تكون هي الهدف والموازنة بين الاستدانة والاعتماد على الامكانيات الذاتية.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: دولة الرئيس، الارقام حتى الآن اصبح البحث فيها مستفيضا لكن المخرج اين؟ المخرج في رأيي انه بعد الاستعراض لرقم الدين العام لعام ١٩٩٢ واليوم والمداخلات التي جرى الكلام فيها قبل قليل وخلال نقاش الموازنة اين هي الرؤية الاقتصادية والنقدية والمالية بالدولة اللبنانية، لا اقول للحكومة اللبنانية لانه يبدو ان هناك رؤيتين وكل منا يناقش الارقام من وجهة نظر تتعلق برؤيته، الحكومة حتى اليوم للقطاعات الانتاجية رغم الخطوة الخجولة تجاه الزراعة، والصناعة

الخطوة الاخيرة في فذلكة الموازنة عادت وتحدثت عن الزراعة والصناعة حتى الان بخجل، الاستثمار المنتج في البلد حتى الآن نراه جميعنا معطلا، معالي الوزير لم يجاوبنا على هذا السؤال ونحن كنواب اعتقد اننا تكلمنا عنه بشكل مستفيض ووزير المالية، لم يرد علينا.

وزير الشؤون المالية: ما هو السؤال.

حسين الحاج حسن: موضوع الزراعة، موضوع الصناعة موضوع السياحة، موضوع الاستثمار وتشجيع الاستثمار ليس فقط بتخفيض الضرائب تشجيع الاستثمارات، هناك سياسة عند الدولة لتشجيع الاستثمارات الاقتصاد المنتج اليوم لا يزال يعتمد على الضرائب والضرائب ليست وحدها تنتج واردات للدولة.

ثانيا: في موضوع الموازنة الشاملة سمعنا تمني معالي الوزير انه سيقدم موازنة شاملة للدولة اللبنانية ان شاء الله يتحقق هذا التمني، ايضا خطة النهوض تجاوزناها مرة ثانية وسوف نتجاوزها مرة ثالثة ورابعة وخامسة والخطط تأتي بالمتجزأ «شقف، شقف» لئلا نرى اذا كان المستقبل سيعالج بهذا الموضوع.

الرئيس:

ما هو السؤال الذي تريد طرحه يا دكتور حسين؟
حسين الحاج حسن: خطة النهوض؟ اين هي خطة النهوض، خطة النهوض طرحت وسحبت والان تأتينا «شقف، شقف» المياه «شقف» والكهرباء «شقف» لا يوجد لدينا خطة يمكن ان تكون هناك خطة ولا احد يجاوب احد في موضوع القطاع العام لم نسمع اجوبة، اتهم القطاع العام في الفذلكة، بأنه قطاع غير كفي وغير منتج ويشكل عبئا، لا نريد وعدا بجواب ليقولوا ماذا يريدون ان يفعلوا بالقطاع العام حتى يصح كفيا ومنتجا ومفلحا، اما في موضوع الهدر والاختلاسات في التلزيقات ايضا نسمع اجوبة.

الرئيس:

لقد اثير هذا الموضوع.
حسين الحاج حسن: (شو بدو يصير) انا لم اكن نائبا في الدورة الماضية في الاربع السنوات الماضية هذا الموضوع اثير مرات ومرات الى متى يبقى موضوع الهدر والاختلاسات في التلزيقات وهو يثار في البلد بدون افق لاقفال هذا الملف.

ونحن امام الراي العام نخضع للامتحان المحلي والاقليمي والعالمي ونحن مسؤولون عن سمعتنا جميعا اما اخيرا في خطاب معالي الوزير وكأن المجلس هو الذي يريد ان يساير الحكومة في سياساتها المطلوب هو العكس، المطلوب هو ان تستمع الحكومة الى المجلس الذي يمثل الشعب اللبناني.

وزير الشؤون المالية: لم نقل هذا لقد قلنا التعاون فيما بيننا.

حسين الحاج حسن: نحن نطالب بالتعاون، المطلوب منكم ان تسمعونا لا ان نسمعكم نحن فقط.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش: انا عندي تعليق كنت اتمنى من معالي الوزير الا يستخدم لغة الاتهام ويقول ان هناك اناسا تقدموا

باراء ويريدون اعادة البلد الى ما كان عليه قبل عام ١٩٩٢ هذه اللغة اتمنى ألا تستخدم من قبل الحكومة لان النائب عنده الحق بطرح أي سؤال وبالشكل الذي يريده والحكومة تقدم الحقائق وتكشف الوقائع للنواب وللرأي العام، عندي سؤال حول التعاون الضريبي، معالي الوزير قال ان ثلاث سنوات ليست فترة كافية لتقييم هذا القانون لاكتشاف الفائدة فما هي الفترة الزمنية المطلوبة يا معالي الوزير لمعرفة ايجابية هذا القانون؟ وهل هناك بلد مر في الظروف التي مر فيها بلدنا حتى الدول التي قدمت كمثال على الاوضاع التي مرت فيها، هل استخدمت مثل هذا القانون لتعزيز وارداتها ولجذب الاستثمارات.

ثانيا في فترة ثلاث سنوات يمكن ان يكون عندك احصائية، كم من الاستثمارات التي تحققت من خلال هذا القانون وبأي قطاعات وكم حققت فرص عمل.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ عبد الرحمن عبد الرحمن.

عبد الرحمن عبد الرحمن: مجموع الدين العام حسب ما قال معالي الوزير ١٣٠٠٠ مليار علما ان وزارة المالية ومصرف لبنان في ٢٤ كانون الثاني اعلنا ان الدين الصافي ١٠ مليار و٣٤٨ مليون دولار.

وزير الشؤون المالية: كم هو الدين الصافي؟

عبد الرحمن عبد الرحمن: ١٠ مليار و٣٤٨ مليون دولار الدين العام الصافي.

وزير الشؤون المالية: المحلي والاجنبي.

عبد الرحمن عبد الرحمن: لم نختلف، يعني اكثر بكثير من الرقم الذي قدم أي ما يمثل نحو ٥,٥ الى ٦ اضعاف تقريبا من مجموع الدين حسب ترتيب جدول ايلول لعام ١٩٩٢.

الفارق نريد ان نعرف كيف صرف وليس صحيحا مطلقا ان حساب الدين يجب ان يأخذ في الاعتبار فاتورة الرواتب والا اين ذهبت ايرادات الدولة، اساسا الناحية الثانية التي اشار اليها حول موضوع الطوابع طبعا عندما تكلمنا البارحة ليس من باب الاتهام بقدر ما قلنا يجب تعزيز دور القضاء ورفع الوصاية عنه، هذا موضوع آخر، انا توجهت بالسؤال لماذا لم تسحب الطوابع من التداول عندما اكتشفت في نيسان لماذا يراد لها ان تبقى ثلاثة اشهر وثمانية ايام.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: بشكل عام قدمت ثلاثة قوانين قيل انها قوانين حديثة يهمني فقط ان اسمع الحثيات التي تبرر القانون الاول الذي حكى عنه في خدمة الدين هناك سؤال بشكل واضح الاعتماد المخصص لخدمة الدين وفق ما ورد في الموازنة كان في حدود ٢٧٠٠ مليار هل قيست هذه النسبة بالنسبة للنفقات ام للواردات في الاساس كل شيء مقدر أي انه لا يوجد شيء فعلي ومحقق هل انا بهذه الحالة اقدر نسبة خدمة الدين على اساس مجموع الموازنة ام بالنسبة لمجموع الواردات ما هذا القانون انا عندما اريد ان ادفع خدمة الدين فالمفترض ان اقيسها وبهذا المعنى تصبح ٦٦ بالمئة وليس ٤٢ بالمئة هذا فيما يختص بالمعيار الاول او بالقانون الاول.

القانون الثاني الذي تفضلت واشرت اليه حول قصة خفض معدلات الفائدة انا مع هذا واعتبره وجهها ايجابيا لكن أي وجه ايجابي يجب ان يستكمل في اطار رؤية وخطة.

السؤال الثاني يروج والناس كلها تسمع ان هناك خفضا لمعدلات الفائدة. نحن نشجع هذا الشيء اذا اندرج في سياسة رؤية عامة وشاملة باتجاه ان تعرف كيف توظف الاستدانة نحن اذا خفضنا معدلات الفائدة من جهة ومن جهة ثانية اعلنا مثل ما تفضلت الان واعلنت على الملأ بأننا نحن مستمرون في الاستدانة ولا خيار سوى بالاستدانة والاستدانة الآن مقبلة عبر مشروع مؤتمر اصدقاء لبنان بمليار و٢٠٠ مليون السؤال المطروح اين سنصبح خير هذا بشر ذاك فان الله قد عفا ونخفض من هنا ونستدين من هناك وحتى نسدد الاستدانة نرجع ونغرق بالعجز. القانون الثالث، ما هو هذا القانون الحديث العصري الذي يقول اليوم لم يعد يوجد تمييز بين الضريبة المباشرة - وغير المباشرة؟ هل هذا يعني انه بالنسبة اليك لم يعد هناك فرق بين الاثنين الآن لا يميز ضريبة الدخل بالنسبة لك المفترض ان لا تكون على مجموع دخل الفرد الواحد وتكون تصاعديا واكثر تصاعدا على الشطور الاعلى، اعني انه يجب على الفقير ان يدفع الضريبة مثله كمثل الغني الثري التي تصله مداخيل من مجموعة شركات ما هي هذه الحثية في هذا القانون هل هذه هي العوامة؟

الرئيس: السؤال الاخير للدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، سأوجه ثلاثة اسئلة:

اولا: الموضوع الذي اشار اليه مؤخرا الاستاذ زاهر الخطيب، معالي الوزير يقول لنا انه توجد دراسة صادرة عن مؤسسة النقد الدولية تقول انه لا يوجد فرق بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة ولا يوجد تمييز وهناك اصرار من جميع الزملاء على انه يجب اعادة النظر بموضوع الضريبة غير المباشرة التي تشكل اكثرية الدخل.

النقطة الثانية: زميلنا الاستاذ خاتشيك بابكيان اثار نقطة مهمة اثناء مداخلته انه يوجد عندنا حوالي ٢٥٠٠ الى ٢٦٠٠ مليار ودائع الادارات العامة في البنك المركزي، هذه لماذا لا نأخذ عليها

فائدة؟ وثالثا ايضا اثير هذا الموضوع تكرارا ومرارا.

الرئيس: سوف يرد عليك بأن البنك المركزي هو للدولة فلماذا نأخذ الفائدة من الدولة كذلك.

وزير الشؤون المالية: صحيح.

علي الخليل: اذا الخزينة اعطت سلفات للادارات العامة فانها تأخذ منها فائدة ايضا. الموضوع يا معالي الوزير

فيه شيء من البساطة. اثار الرئيس سليم الحص والزميل نسيب لحود الى ان ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة يكبدنا خسائر وانه يوجد فائض عندنا نحن بحاجة اليه وبسبب عملية ركود اقتصادي انا عندما استطع ان اوظف اموالي عن طريق ودائع مع الدولة بهذه الفائدة المرتفعة لا اذهب لاوزفها في القطاعات الاخرى فهذا يؤدي الى ركود اقتصادي دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خليل الهراوي.

خليل الهراوي: ربما كان السؤال يا دولة الرئيس يلخص الاسئلة التفصيلية التي سألتها السادة الزملاء قبل ان

نطلب من الحكومة ومن معالي الوزير السنيورة اجوبة تفصيلية اسمحوا لنا ان نسمع التصور العام بعدها ندخل بالتفاصيل الان انا اعتبر نتيجة الملاحظات التي ابداهها المجلس النيابي من سنة ١٩٩٢ - حتى سنة ١٩٩٦ ونتيجة الواقع التي وصلت اليه الحكومة سنة ١٩٩٦ تقدمت الحكومة في بيانها الوزاري بسياسة اقتصادية انا اتصور انها جديدة وغير السياسة الاقتصادية التي كانت مرتكزة عليها سنة ١٩٩٢.

الآن هناك واقع نحن نعيشه، هناك مديونية كبيرة وخدمة لاجل هذه المديونية يا فؤاد وهناك عجز دائم لهذه الموازنة ويوجد مشاريع انشائية اتت مرتبط بها وتأكيذا انك وصلت الى ان تشكل فيها تراجعاً معيناً. انك في قوانين البرامج المطروحة في موازنة عام ١٩٩٧

هناك تراجع لنسبة ١٩٩٧ من هذه المشاريع اذا نحن امام مديونية وعجز وقروض ومشاريع انشائية مقابل ذلك يوجد عندنا محدودية في الواردات

الرئيس: ما هو السؤال؟

خليل الهراوي: السؤال هو قبل ان نجاب على الفوائد والامور التفصيلية ما هو التصور وكيف تريد ان تخرج من

هذا كيف تريد ان تخرج من هذه المديونية مقابل هذا الانفاق الرائد وهذه الواردات المحدودة هذا اهم سؤال نريد الاجابة عليه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، السادة النواب،

لا يمكن ان تتصوروا مدى سعادي الشخصية بأن اكون واقفا هنا لاجيب على هذه الاسئلة دولة

الرئيس، هناك عدد من الاسئلة بدءا من دولة الرئيس الحص الذي يقول انكم طرحتم في الماضي انكم تريدون الوصول الى تغطية العجز في الموازنة الاولى في سنة ١٩٩٦.

دولة الرئيس، الامر لم تقم الحكومة بأي وقت من الاوقات بتقديم. أي مستند للمواطنين او في أي موقع رسمي وتقول نحن نتعهد لعام ١٩٩٦ عمليا عندما نتكلم عما سيحصل بعد دقيقة تكون عندها نتكلم بالتقدير احد الاشخاص العاملين في مجلس الانماء والاعمار وضع دراسة بناها على فرضيات معينة، نمو معين وانفاق محدد، وعندما تضعها في الكمبيوتر، تحصل على نتيجة وان هذه النتيجة هي للعام ١٩٩٦. هذا الامر لم تلتزم به الحكومة ولم تقدمه في أي يوم من الايام كوثيقة من الحكومة اللبنانية درست في مجلس الوزراء وقدمت على انها تعهد. الامر الوحيد الذي قدم في المجلس النيابي في موازنة عام ١٩٩٥ بفذلكة الموازنة وإذا رجعنا فيها نقول نحن اذا التزمنا بسياسات معينة وحددنا انفاقا معيناً في فرضيات عديدة يمكن ان نصل سنة ١٩٩٩ او ٢٠٠٠ الى ان نغطي الانفاق الجاري وليس الاستثماري اعني أي الموازنة فيها جزءان الجزء الاول والجزء الثاني هذا الامر موجود عند كل واحد من النواب كوثيقة قدمتها الحكومة في عام ١٩٩٥ ومبنية على فرضيات محددة اذا تحققت هذه الفرضيات نحصل على النتيجة واذا لم تتحقق لا نحصل على النتيجة القصة ليست عملية توقع أي اننا نتوقع ٩ بالمئة نموا وقد تحصل في كل بلدان العالم يتوقعون وبالتالي ليس ممكنا لا احد ان يقول انني استطيع ان احقق هذا النمو انما تحصل فروقات في بلادنا نحن نعيش في ظروف غير طبيعية اوردت في فذلكة الموازنة سنة ١٩٩٥ اربع بيانات تبين ماذا كان اثر الاحتقان السياسي الذي جرى عام ١٩٩٥ وامتداداته لعام ١٩٩٦ بالنسبة لعنصر الفائدة فقط. الاحتقان السياسي الذي جرى خلال عام ١٩٩٥ وامتداداته لعام ١٩٩٦ عندما نتكلم عن المستقبل نضع فرضيات عندما نلتزم بهذه الفرضيات نستطيع تحقيق النتيجة واذا لم نلتزم بهذه الفرضيات لا نحصل على هذه النتيجة وهذا الامر يعرفه كل من يعمل في علم الاقتصاد او في مجال آخر هذا هو مفهومي. الامر الثاني موضوع الموازنة يا اخوان اريد ان اقول لكم اننا نحن في هذه السنة بعد مضي اكثر من سنتين استطعنا ان نحضر موازنة على الاسس الجديدة. انتم تعلمون حتى الان اننا قد بدأنا في اول عام ١٩٩٧ بأن يكون لدينا نظام محاسبة جديد. نظام المحاسبة عندنا موجودا سنة ١٩٣٣، الفرنسيون الذين اخذنا عنهم غيروه عدة مرات نحن كنا ما نزال نعمل ما يسمى نظام المحاسبة للقيد المفرد الذي لا يمكن ان تجمع أي شيء مع بعضه ولا يمكن ان تعرف او تضبط ما يجري في حسابات الدولة، هذا الامر اضطرنا ان نبذل جهودا اكثر من سنتين كي نستطيع ان نبدأ بهذا النظام المحاسبي الجديد المبني على القيد المزدوج الذي هو الارضية الاساسية اللازمة لايجاد ضبط ولايجاد عملية تجميع لموازنات الدولة المختلفة، لكن لا يمكن ان نعمل موازنة مجمعة اذا لم يتم تجميع الخزينة.

طبيعي ان هذا الامر يوجد فيه قليل من التعقيد وبالنسبة للمهتمين نستطيع ان نشرح هذا الموضوع بشكل معمق للوقوف على الاسباب الداعية الى ذلك .

هناك كلام قيل عن موضوع الدين نحن نستعمل كل هذه الفترة عبارة الدين نحن نستعمل هذا ليس اختراعا لبنانيا جميع دول العالم في احصاءات صندوق النقد الدولي تعتمد هذا الاسلوب الدين العام الصافي .

اعني ان نبين حجم الدين وقيمة الودائع فنعرف ما هو الدين الصافي ونطرح من الموجود لدينا المتوجب علينا، صحيح ان الدين المتوجب علينا ندفع عليه فائدة هذا صحيح، ولكن هذه الاحصاءات هي التي تعتمد في صندوق النقد الدولي والتي نحن ايضا نعتمدها حتى نستطيع ان نكون صورة على هذا الشيء: مجموع الدين العام الداخلي الصافي ١٣٣٠٠ مليار ليرة لبنانية أي ما يعادل ٨٧٠٠ مليون دولار، مجموع الدين غير المحلي الاجنبي هو في نهاية العام ١٦٠٠ مليون دولار فيكون المجموع ككل ١٠٣٠٠ مليون دولار هذا مجموع ديننا الاجمالي، ارجو من حضرة الرئيس وسعادة النواب بالنسبة لهذه الارقام الا نشكك ببعضنا ونحكي ونطلع وننزل، الذي يجب ان يعرف فليفضل الدفاتر مفتوحة في وزارة المالية ومصرف لبنان لماذا كل مرة نريد ان نفتح السجل نعم ولا، نعم ولا... ما هذا العمل؟ اما ان يكون عندنا ثقة او لا يكون عندنا ثقة بهذا الموضوع كل من يجب ان يتعرف نقول لة اهلا وسهلا فليفضل لنريه، لا يوجد أي سر على أي انسان الشفافية كاملة ويحق لأي انسان ان يطلع على كل شيء فهذا الموضوع يجب ان تنتهي منه لاننا لا نريد كل مرة ان نعيد الكلام نفسه ونقول صحيح او غير صحيح ومعك حق ولا يوجد معك حق ونقول انا رأيي هكذا وما الى آخره القصة ليست قصة رأي اما ان يكون الرقم صحيحا او غير صحيح تفضلوا (وشنفوا)...

الرئيس: ما رأيك انت صحيح ام غير صحيح؟ هل الرقم ١٣٠٠٠ او ١٧٠٠٠ اني اسأل سؤالاً جدياً. فأنا معلوماً ١٩ الف ننقص منها ٣ الاف المجموع ١٦ الفا.

وزير الشؤون المالية: تفضل اذا اردت هذا مصرف لبنان موجود.

الرئيس: سوف نتأكد منها.

احمد حبوس: دولة الرئيس الارقام الموجودة في وزارة المالية كما يقول الصافي سيكون ١٦ الف مليون.

الرئيس: هذا الذي اقولهُ ووفقاً لحساباته هو يقولها.

وزير الشؤون المالية: الدين العام الداخلي الصافي ١٣٣٠٠ مليون دولار يعادل ٨٧٠٠ مليون دولار. والدين العام الخارجي ١٦٠٠ يطلع الحساب ١٠٣٠٠.

دولة الرئيس، بالنسبة لموضوع سياسة الحكومة في دعم القطاعات الانتاجية مثلاً ننظر الى الموازنة

فنى ان وزارة الصناعة لها نصف في المئة ووزارة السياحة لها ثلاثة ارباع في المئة نحن يا اخوان نتبع النظام الاقتصادي الحر، الدولة لا تملك مؤسسات صناعية ولا يوجد عندها مؤسسات زراعية ولا عندها مؤسسات سياحية الدولة مهمتها ان تخلق المناخ وتعيد بناء البنية التحتية. عندما نفتح طريقا هل هذا يسهم في تحسين القطاع الزراعي ام لا؟ عندما نعمل مشروع مياه هل يسهم في القطاع الزراعي ام لا؟ عندما نفتح التليفونات الا تسهم في القطاع السياحي؟ هذه المشاريع كلها في النهاية تصب في الاقتصاد ويستفيد منه كل القطاعات الاقتصادية لا يمكن ان تأتي ونقول كم يستفيد هذا القطاع الاقتصادي نحن لا يوجد عندنا مؤسسات وبالتالي فان هذا الامر يختلف عما هو موجود في غيره من النظم الاقتصادية الاخرى.

في موضوع الضرائب، الدولة وفي هذا المجلس وافقت على مشروع الضريبة دعونا نشرح نقطة صغيرة وبعدها لنشرح الخلفية، هل قانون الضرائب عندنا يعامل الشركات كما الافراد؟ لا هذا غير صحيح، الفرد عنده مجموع مداخيل غير خاضعة للضريبة على الاطلاق، اعني انه اذا كان انسان رب عائلة عنده ولد ومدخوله خمسة ملايين ليرة لا يدفع قرشا واحدا على هذا المدخول بعدها يبدأ دفع الضريبة بمعدل ٢ بالمئة ٤ و ٦ و ٨ و ١٠ بالمئة ايضا حسب مستويات الدخل.

الشركات تدفع ١٠ في المئة ضريبة وبعدها تدفع خمسة في المئة عند التوزيع أي انك تدفع ١٠ في المئة والفرق ما بين الفرد والشركة هو ان المعدل عند الفرد يتراوح بين ٣ و ٤ بالمئة ما بين الشطور المعفاة والشطور العالية بينما الشركات تدفع ١٥ في المئة وبالتالي لا يمكننا ان نقول انه لا يوجد فرقا وان الكبير يدفع مثل الصغير.

الامر الثاني: يا اخوان نحن اخرجنا من حرب خسر لبنان فيها جزءا كبيرا من ميزات التفاضلية لبنان كان مستشفى العرب، كان جامعة العرب.

الرئيس: اجبني على الامثلة المطروحة.

وزير الشؤون المالية: انني ارد على الاسئلة دولة الرئيس نحن في بلد بحاجة لاعادة اعماره وبنائه. بحاجة الى استثمارات، الاستثمارات الموجودة ان كانت للبنانيين او لغير اللبنانيين في العالم لم يعد لديها لبنان فقط لكي تستثمر فيه، لديها كل الخيارات في العالم وبالتالي تعلمون الآن مع كل هذا التوسع بهذه المعلوماتية وفي الاتصالات أي انسان كان لبنانيا وغير لبناني يستطيع ان ينتقل من مكان الى مكان خلال لحظة، وبالتالي كان علينا ان نعيد للبنان ميزة تفاضلية جديدة. فجاء قانون الضرائب الجديد لكي يضيف حفزا جديدا بالنسبة للمستثمرين في العالم، هذا ما اعتمدته الحكومة، القصة ليست قصة ان نبني من الفقراء والاعنياء نحن نريد ان نستقطب استثمارات الى لبنان ونريد ان نحاول ان نخلق لها حوافز في لبنان.

الرئيس: والآن ارفع الجلسة الى الساعة العاشرة من صباح نهار الاثنين للاستماع الى دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير العدل والتصويت على الموازنة.
ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ليلا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جلسة ١٩٩٧/٢/٣ (قبل الظهر)

الرئيس: نتابع الجلسة.

والكلمة لمعالي وزير العدل الاستاذ بهيج طبارة.

بهيج طبارة: دولة الرئيس،

مداخلتي سوف تقتصر على ما ورد في كلمات بعض السادة النواب عن القضاء، سواء بالنسبة للنصوص التي ترعاه، ام بالنسبة لكيفية تحريك دعوى الحق العام من قبل النيابة العامة. مداخلة ضرورية، في الوقت الذي استعادت المؤسسة فيه نشاطها، واصبحت قائمة بمهامها في كل انحاء الجمهورية - بما فيها المناطق المحتلة. وان لجوء المتقاضين الى المحاكم، بالكثافة التي نشهدها (خلال السنة القضائية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ تقدمت امام المحاكم حوالي ١٠٠/ الف دعوى. لا يدخل في هذا التعداد الشكاوى المقدمة الى النيابة العامة والمخافر، ولا المراجعات امام مجلس شوري الدولة، أي زيادة ١٥٪ عن السنة السابقة)، ان لجوء المتقاضين بهذه الكثافة المتزايدة يعبر عن ثقة المواطن بالمؤسسة واطمئنائه الى عودتها معافاة بعد سنوات الحرب حيث كان القانون مغيبا، ودور القضاء مهماشا - ان لم يكن غير موجود كليا.

... في الوقت الذي يتصدى فيه القضاء الى كل هذه القضايا اليومية، ويتصدى ايضا بكل جدارة وكفاءة وشجاعة الى قضايا هامة وخطيرة من اجل تطبيق القانون على الجميع، والمساهمة في توفير الامن داخل المجتمع وتأمين سلامة المواطنين.

اولا، بالنسبة لكيفية تحريك النيابة العامة، والسؤال الموجه الي: لماذا لا تحرك النيابة العامة عندما يدلي احد المسؤولين بتصريح مفاده ان هناك اختلاسات حصلت او تحصل في ادارات الدولة.

آليت على نفسي، منذ ان توليت مسؤولية وزارة العدل، ان لا امارس الحق المعطى لي كوزير للعدل، في طلب تحريك دعوى الحق العام، ولا لوقف دسكوى عامة سبق للنياية. العامة ان حركتها.

لا اقول ذلك تهربا من المسؤولية، ولا تهربا من الجواب على السؤال.

ففي القانون، ان الاخبار الذي يمكن ان يؤدي الى تحريك النيابة العامة، سواء كان صادرا عن مرجع رسمي ام عن فرد عادي، يفترض ان يتضمن معلومات، وقائع، معطيات عن جرم معين. والا، فان النيابة العامة، بما لها من حق في التقدير، تهمل الاخبار من قبل النيابة العامة. المادة ٢٤ أصول جزائية التي تتعلق بالاخبار الرسمي تنص على وجوب ان يتم ابلاغ «الكيفية» الى المدعي العام. وعندما يكون الاخبار صادرا عن فرد عادي، يشترط القانون ان يكون الاخبار خطيا وموقعا.

وفي مطلق الاحوال، يجب ان يتضمن الاخبار المعلومات والمحاضر والاوراق المتعلقة بالجريمة. على هذا

نصت المادة ٢٤. وبالتالي، فإن الكلام الذي يقتصر على القول ان هناك اختلاسات في الدولة ليس، في مفهوم القانون، اخبارا.

اثناء المناقشات التي دارت في الايام الماضية، سمعنا على لسان بعض السادة النواب ان هناك هدرا، او ان هناك تبديدا او تجاوزات. فهل يعني ذلك ان من واجب النيابة العامة ان تفتح تحقيقا في كل ذلك؟ نقرأ في الصحف احيانا ان هناك رشوة او فسادا في بعض الادارات العامة. هل يطلب من النيابة العامة ان تعتبر ذلك من قبيل الاخبار وان تتحرك في كل مرة يرد فيها مثل هذا الكلام؟ مثل هذا الكلام العام يجب ان يحرك رقابة كل رئيس في الادارة المعنية على رؤوسه. مثل هذا الكلام يمكن ان يحرك التفتيش المركزي للتحقيق بواسطة اجهزته في الادارة التي تناولها الاتهام. لكن من الظلم ان نحمل القضاء غير مسؤولياته، واكثر من مسؤولياته.

النقد او السجال السياسي شيء. والاخبار عن جريمة معينة، محددة، معلومة العناصر، شيء آخر. ومن الظلم ان نزج القضاء في خلافاتنا السياسية. ثم ان نعاتبه وان نلومه لانه لم يعالج هذه الخلافات - بدلا عنا.

اما بالنسبة للنصوص التي ترعى القضاء، يسمح لي دولة الرئيس حسين الحسيني، ان اكون من راي مخالف في تفسيره وفي تقويمه للنصوص الدستورية والقانونية. المادة ٢٠ من الدستور تنص على ان القضاء سلطة. سلطة من سلطات الدولة اسوة بالسلطتين التشريعية والاجرائية.

وقد تعاملنا مع السلطة القضائية، وتعامل معها مجلس النواب، على هذا الاساس، فأقر، منذ عدة سنوات، القانون الذي اعدته الحكومة والذي فصل ملاك القضاة عن ملاك باقي العاملين في القطاع العام.

المادة ٢٠ تؤكد (في نصها الفرنسي وهو نص اصلي) بأن ضمانات القضاة هي في عدم امكان تحريك القاضي من موقعه الى موقع آخر (L'immovibilité) الا وفق احكام القانون. والقانون في لبنان يعلق اجراء أية مناقلات او تشكيلات او انتدابات على موافقة المرجع القضائي الذي يرعى شؤون القضاء: أي مجلس القضاء الاعلى بالنسبة للقضاة العدليين، ومكتب مجلس شورى الدولة بالنسبة للقضاة الاداريين.

هذه الضمانة يستفيد منها في لبنان ليس فقط قضاة الحكم، بل ايضا قضاة النيابة العامة (وهم لا يحكمون، بل يدعون فقط). وهذا امر متميز في التشريع اللبناني عن العديد من تشريعات الدول المتقدمة جدا في اطار الانظمة الديمقراطية.

هذا بعكس ما هو الحال عليه في دول عديدة اخرى، عريقة في تقاليدها الديموقراطية، كفرنسا مثلا، حيث يعود لوزير العدل ان يعين، وينقل ويعزل المدعين العامين دون التقيد بالضمانات الممنوحة في فرنسا لقضاة

الحكم. هل نقول انه لا يوجد في فرنسا سلطة قضائية؟ في فرنسا ايضا، وزير العدل يرأس مجلس القضاء الاعلى، في غياب رئيس الجمهورية. وهو الذي يدعو للانعقاد، ويحدد جدول اعماله، ويشترك مع اعضائه في النقاش. وفي اتخاذ القرارات.

ولا احد يقول انه لا يوجد في فرنسا سلطة قضائية. اثار دولة الرئيس الحسيني الى ان عدم تقيد الحكومة بكل ما يصدر عن ديوان المحاسبة من قرارات يؤكد، هو ايضا، بان لا سلطة قضائية في لبنان.

لا بد في هذا المجال من التذكير بأن ديوان المحاسبة له في القانون وظيفتان وظيفية ادارية، ووظيفة قضائية (المادة ٣٠ من قانون ديوان المحاسبة). الوظيفة الادارية يمارسها برقابته المسبقة على تنفيذ الموازنة وبابداء الراي في الامور المالية. في هذه الامور، ان ديوان المحاسبة لا يمارس وظيفة قضائية.

والقانون ينظم الرقابة الادارية، فيلحظ الحالة التي يأتي فيها راي ديوان المحاسبة مخالفا لراي الادارة المعنية، ويعطي هذه الاخيرة حق عرض الخلاف على مجلس الوزراء، الذي يعود له، بعد الاستماع الى رأي الديوان، ان يبت في الخلاف بقرار معلن. هل، اذا خالف مجلس الوزراء رأي ديوان المحاسبة الصادر في اطار وظيفته الادارية (وليس القضائية)، يمكن ان يقال ان هذا يعني ان لا سلطة قضائية في لبنان؟

في تقريره السنوي، الصادر مؤخرا، يتعرض مجلس شوري الدولة الى الآراء التي يبديها في شأن النصوص المعروضة عليه، وينوه بالموقف الثابت للسلطات السياسية والادارية المختصة بالاخذ بما يبديه المجلس من ملاحظات.

ان القضاء هو الصامت الاكبر في مؤسسات الدولة. من حقه علينا، وهو يقوم بمهامه بجهد ونشاط كبيرين يستحقان التقدير، ان نصونه ونحصنه وان نحترم صمته.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، كنت اتمنى فعلا ان يكون القضاء على النحو الذي سمعناه ولكننا نشكو لان واقع القضاء هو غير ذلك، ولهذا قلت: الامر خطير وهام جدا، واذا ما تمكنا من اصلاح شان القضاء وتحريره من أي سلطة وبالدرجة الاولى السلطة السياسية فلن نتمكن من القيام بتنفيذ أي عمل.

لن ادخل في جدل مع احد حول وضع القضاء، لاني سوف اتقدم باستجابات للحكومة الاسبوع المقبل اشرح فيه كل ما اعرفه عن القضاء، امام المجلس الكريم، واتوقف فقط عند مسألتين:

اولا: فيما يتعلق بالاخبار، من حيث المبدأ، ما ذكره معالي الوزير صحيح، ولكن من حيث التطبيق ارى غير ذلك، ومثالا على ذلك، الاسبوع الفائت تقدمت بأخبار الى النيابة العامة التمييزية وكانت مكتوبة وموقعة ومعززة بالمستندات حول تملك مسؤولين في السلطة السياسية

لوسائل اعلام مرئي وهذا يشكل مخالفات عديدة منها، مخالفات مالية فالرخصة في هذا الخصوص لها ثمن.

السوق الاعلانية تدر ارباحا، كان الاخبار معززا بما قرأت في الصحف، وقد اشترت الى النيابة العامة التمييزية الى المستند الرسمي الذي لم استطع الحصول عليه.

وطلبت من السجل التجاري اسماء الشركات فرفضوا تسليمها لي، واتصور ان النيابة العامة تستطيع، واذا بي افاجا في اليوم الثاني برد من مدعي عام التمييز نشر في كافة الصحف، افترض بداية ان الاخبار غير جدي لانه غير معزز بالمستندات.

فهذا يدل ان هذا الاخبار غير جدي وبالتالي يمكن اهماله فكيف يكون الاخبار الجدي، لكي لا يهمل.

الامر الثاني، قرأت عدة مرات في الصحف سجلات بين رجال قضاء وبين سياسيين او معارضات سياسية او قوى سياسية، في هذه الحالة على القضاء ان يكون الصامت الاكبر، وعندما يكون بحوزته شيء يجب اعطاء هذا الشيء الى رجل السياسة (اي الى الوزير). المساجلة تكون بين قوى سياسية وبين وزير العدل ولا تكون بين قضاة وقوى سياسية ولدي دلائل كثيرة من خلال الصحف وكلنا نعلم كيف كانوا يدخلون في سجلات مع سياسيين.

انا اردت ان اشير الى هاتين الحالتين فقط فيما يتعلق بالاخبار وصمت القضاء، اما فيما يتعلق بالامور الاخرى فلنا موعد في الاسبوع المقبل.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، يسرني ان ينتقل النقاش من الصعيد السياسي الى الصعيد القاتوني، لاننا بالعودة الى النصوص القانونية يمكن ان نصل الى الحقيقة. نشارك معالي وزير العدل في قوله بأن للاخبار شروطا يجب توافرها لكي يؤخذ بهذا الاخبار وتتحرك النيابة العامة، الا انني وفي الوقت الذي اشاطره فيه، ادعو معالي وزير العدل الى قراءة مواد اخرى غير المادة المتعلقة بأخبار القانون.

الرئيس: الذي تفاهمنا عليه في جلسة اول امس انه اذا وجد سؤال او استفسار يتم هذا الامر ضمن الاطار العام.

بطرس حرب: يشير معالي الوزير وعن حق في اننا ابدينا رأينا - وفي رأيه اننا لسنا على حق - حول قضية هامة جدا تتعلق بجرائم ارتكبت حول الاموال العمومية فمن حقنا ان نبين ان قول معالي الوزير غير صحيح.

الرئيس: ان ما اتناه ان لا نعود الى ما كنا عليه.

بطرس حرب: انا ارد ردا قانونيا على معالي الوزير الذي احترمه واقدره واحترمه لعلمه. المادة ١٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائية تنص على ان يوعز المدعي العام الاستئنافي الى المدعي العام اما من تلقاء نفسه او بناء على امر من وزير العدل باجراء التحقيقات، والتعقبات بشأن الجرائم التي يتصل خبرها بعلمه.

هناك طبعاً الشكاوى، الاخبار، او ان تصل الى المدعي العام معلومات بأن هناك شخصا يقتل شخصا آخر في محل من دون اخبار خطي او شكوى متضرر، يوعز الى المدعي العام بارسال شخص للتحقيق بما جرى، هذا علم يعطي للمدعي العام فيطلع عليه المدعي العام معالي الوزير، يتحول الى اخبار عندما يوقع افادة امام الضابطة العدلية او امام النائب العام.

وزير العدل: هذا ليس اخباراً رسمياً، الاخبار الرسمي ممكن ان يأتي دون توقيع، الاخبار الرسمي ممكن ان يرد شفها، بالتلفون، بصحيفة، بتصريح، شرط ان تكون عناصر الاخبار متوفرة فيه.

بطرس حرب: ما هي؟ سوف اعود معالي الوزير لما ذكرت حتى ادلل على ان هناك غير الاخبار والشكوى تحرك النيابة العامة.

وزير العدل: لا.

بطرس حرب: يا معالي الوزير ان ما اريد ذكره ان كل جريمة تقع لا تبدأ النيابة العامة بوضع يدها اما بشكوى واما باخبار.

مجرد وصول الخبر الى النيابة العامة ان جريمة وقعت.

وزير العدل: الخبر هو اخبار.

بطرس حرب: اذا تفاهمنا هكذا، انا وانت متفاهمان، معنى الحديث الذي ورد في كلمتك شيء خطير، اذا النيابة العامة قدرت ان هذا الخبر جدي تتحرك، هل تعتبر ان تصريح رئيس مجلس النواب اللبناني غير جدي وبالتالي فهي لا تتحرك. رئيس مجلس النواب يذكر ان سرقة واختلاس وقعا، هل هذا غير جدي، هذا اولاً، ثانياً فلنكن على بينة مما نذكر.

السؤال الثاني معالي الوزير انت محام شاطر وتفاديت الاجابة عليه، هل يحق للنيابة العامة في لبنان ان لا تتحرك استنسابياً اذا بلغها وقوع الجرم، هذا السؤال جاوب عليه «رحمة الله عليه» استاذ كبير جميعاً نحترمه وقاض عظيم في لبنان هو عاطف النقيب، اجاب عليه في موسوعته وهي بين يدي وتقول في الصفحة ٧٢ منها ما يلي: حرية النيابة العامة في تقرير ضرورة الملاحقة، نتساءل هنا هل ان النيابة العامة مجبرة على اقامة الدعوى ازاء كل جرم عرفت به ام ان لها حق التقدير انطلاقاً من ضرورات ترتيبها.

يقول: هنا يوجد نظامان:

نظام قانوني، وهو يفرض على النيابة العامة التحرك مهما كان الخبر، ليس لها حق التقرير، بعد التحقيق تستطيع ان تحفظ او لا تحفظ.

نظام تقديري، استنبائي وهنا مشكلتنا بالاستنباب معكم، في كل شيء، في هذا الموضوع النظام استنبائي معالي الوزير.

يقول عاطف النقيب ما يلي:

الفقه الفرنسي يختلف عن الفقه اللبناني في هذا الموضوع، يذكر بالنسبة للفقه اللبناني، والملاحظ ان النص الفرنسي لم يورده المشتري في قانون اصول المحاكمات الجزائية، بل دخل فيه ما يوجه الى القول بأنه أثر الاخذ بالنظام القانوني أي الذي يجبر النيابة العامة على التحرك، بدليل انه ذكر في المادة ٥٠ ان للمدعي العام ايضا ان يحفظ الاوراق اذا اتضح له منها ان الفعل لا يؤلف جرما او لا دليل عليه، فيكون بما اشار اليه قد حدد لسلطة النائب الحفظ.

انت مقتنع بهذا الكلام ام ان النيابة العامة تلاحق الجرم الجزائي. التفتيش المركزي يلاحق المخالفات الادارية والسلوكية، الذي يلاحق الجرائم الجزائية النيابة العامة، والا اذا اعتبرت انه غير لازم وان القضية تتعلق بمسألة كبيرة ولا تريدون ادخال القضاء بها، يعز علي ان يرد علي بالقول انه يجب ان نحترم القضاء.

معالي الوزير، نحن معركتنا ليست شخصية لكي يرد هذا الكلام في معرض الجواب.

الرئيس: تكلم بشكل عام ولم يتعرض لك.

بطرس حرب: انا لا ادخل بجدل مع معالي الوزير، احترم علمه واحترمه شخصيا. في المبدأ انا من المناضلين لان يكون للقضاء دوره وفعاليته ونزاهته وان نبعد السياسيين عن القضاء، وان نبعد السلطة التنفيذية عن القضاء، فلا نعلم مثلا ان وزير المالية يصدر قرارات فيما يتعلق بقضايا معينة يستشير فيها رئيس غرفة في مجلس الشورى مثلا او عضوا في مجلس الشورى، وتحال هذه القضية اذا ما اقيمت دعوى لابطال القرار الى هذا المستشار بالذات لكي ينظر فيها، هذا ما نقوله.

استقلالية القضاء يا معالي الوزير، استطيع اعطاء مثل واسمي، معالي الوزير السنيورة اصدر قرارا، طبعا يجب اصداره من رئيس الحكومة، اصدره الوزير، ليست مشكلة.

اصدر قرارا بالنسبة لرؤساء بيع التبغ أليس كذلك يا معالي الوزير اتذكره، راجعتك فيه عدة مرات، اصدر هذا القرار وزير المالية الذي هو رئيس الحكومة، لمستشاره الاستاذ سهيل بوجي،

وجميعاً نحترمه، هذا الملف الذي اقمتم فيه دعوى بوكالتي عنه احيل اليه هذا الملف حتى يعطي استشارته ورأيه فيها، راجعت رئيس مجلس الشورى ولفت نظره لهذه المخالفة واسجل شكري لانه وعدني بسحب الملف من عنده.

هذا ما اذكره معالي الوزير، لا تتعاطوا بالقضاء، اتركوا القضاء يأخذ دوره بهذا التوجه ذاته، ليس عندنا مشكلة واتركوا هذا القضاء يضمن؟ يضمن لي حقّي وحريتي وحق الناس وحريتهما، الكلمة لدولة الرئيس الاستاذ حسين الحسيني.

الرئيس:

حسين الحسيني: دولة الرئيس، بالحقيقة اريد التوقف عند كلمة ذكرها زميلي. قضية شطارة معالي الوزير، انا من المعترفين بها سلفاً، فضلاً عن احترامي لعلمه، ولكنني أتأسف ان يجلس في مكان يدافع عن الفريق الذي لا يريد اقامة الدولة، أتأسف ان لا يكون معنا في مواجهته.

معالي الوزير دمج بين الانتقادات حول عدم تحقيق السلطة القضائية المستقلة، ورأى اننا نعتب على القضاء ولا نصونه، وكأننا نسيء للقضاء، هذا الامر غير صحيح، نحن نريد صون القضاء، والمحافظة عليه، ونحقق السلطة القضائية.

معالي الوزير شرح وقارن بيننا وبين فرنسا، وقال ان الدستور منقول عن الدستور الفرنسي، دستور نوقش بالعربية وصدق.

عندنا نص عربي واعيد بحث هذا الموضوع بوثيقة الوفاق الوطني وتأكد على تحقيق السلطة المستقلة.

اليوم عندنا هيئات قضائية، نعم، المسائل التي اشار اليها معالي الوزير، منها القضاء العدلي، هناك مسألة ثانية اسمها القضاء الاداري، هناك مسألة ثالثة اسمها القضاء المالي، هناك مسألة رابعة اسمها القضاء الاستثنائي، كل مسألة في مكانها.

القضاء العدلي تابع لمجلس القضاء الاعلى بديهي اربع ضمانات للمقاضي، تعيينه، نقله، تحديد تعويضه، عزله وتأديبه.

دعونا نرى النص الذي اعتبره ملغى بحكم الدستور، بحكم النص الدستوري الصادر سنة ١٩٩٠، صلاحيات مجلس القضاء العدلي، القضاء الاعلى الذي يخص القضاء العدلي.

موافقة على مشاريع وزير العدل باجراء المناقلات والالحاقات الفردية او الجماعية والانتدابات القضائية ما لم يرد نص خلاف ذلك، لا تصبح التشكيلات نافذة الا بعد موافقة وزير العدل، ومجلس القضاء الاعلى سواء ورد المشروع من وزير العدل او من المجلس، عند حصول اختلاف في وجهات النظر بين وزير العدل ومجلس القضاء الاعلى تعقد جلسة مشتركة بينهما للنظر في

النقاط المختلف عليها، اذا استمر الخلاف يعرض الامر على مجلس الوزراء خلال مهلة شهر واحد.

اذا من الذي يبت الموضوع، السلطة التنفيذية أي مجلس الوزراء. اين السلطة القضائية التي هي اسبق بالظهور على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

اول ما خلق الناس وارادوا ان يجتمعوا ببعضهم احتاجوا لان يفصل بينهم احد، من هذا الذي يفصل بين الناس، اين هي السلطة القضائية المجمععة؟ يوجد قسم عند وزير العدل يسمى القضاء العدلي، وقسم يسمى القضاء الاداري، وقسم موزع بين وزير العدل ووزير الدفاع يدعى القضاء العسكري، وقسم عند رئيس الوزراء يسمى القضاء المالي.

معالي الوزير ذكر ان ديوان المحاسبة، وجد حتى يقوم باستشارات بجزء من صلاحياته، ليس عندي مانع، دعوه يقوم باستشارات حتى ينتهي، ننشئ قضاء مالياً ونلحقه بالسلطة القضائية بعد ان ننشئ السلطة القضائية.

ذكر معالي الوزير ان مجلس الشورى يقوم بابداء استشارات، انا استغرب كيف يبدي مجلس الشورى اراء واستشارات وهو الذي سيحسم فيما بعد، بعد انشاء المجلس الدستوري. انشأنا المجلس الدستوري، اين صلاحياته؟ في جميع بلاد العالم تناط به الاستشارات، ابداء الراي، اعطاء كل وجهات النظر القانونية.

اذا خلاصة لاقول، قبل ان نحقق سلطة قضائية مستقلة، ليس بمعنى انه ليس عندنا ثقة بالقضاء، عندنا قضاة وهيئات قضائية نفخر بها، ولكن ليس عندنا سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية.

وفاقنا الوطني قرر ذلك، نحن نتشبت بتطبيق ميثاقنا الوطني، اما الذي يريد الجلوس بالحكم ويخرج على الوفاق الوطني، اذا ما الذي له على الناس الخارجين على الميثاق الوطني ويعتبر انهم خارج النظام.

هذا الامر خطير جدا واعتقد انه اساس كل شيء، ايطاليا انهارت الى الحضيض، لولا وجود سلطة قضائية مستقلة ما وقفت ايطاليا على رجليها، انت تقارنا بفرنسا، الشعوب المتقدمة تصبح حاجتها للقضاء اقل بينما الشعوب الخارجة من حروب ومصائب باشد الحاجة لهذا القضاء. وشكرا.

الكلمة للزميل الاستاذ احمد سويد.

الرئيس:

نريد ان نسجل لمعالي وزير العدل ما يبذل من جهود من اجل انهاء العدالة من كبوتها، ولكن هناك بعض الملاحظات الموضوعية ارجو ان يتسع صدر الوزير لها.

احمد سويد:

هل يعتقد معالي الوزير ان القضاء المستعجل ما زال موجودا؟ كلنا يعلم ان القضاء المستعجل يقضي في الدعاوى التي تقدم اليه بالنزاعات القانونية من ساعة الى ساعة ويوم الى يوم، واسبوع الى اسبوع، حسب اهمية القضية وتوفر عنصر العجلة فيها. نلاحظ اليوم انه لم يعد هناك قضاء مستعجل تقدم الدعوى المستعجلة فلا يعين بها جلسة الا بعد ثلاثة اشهر.

الرئيس:

نحن نخرج عن المسائل التي تكلمنا بها، نحن لا نحاسب على كل الامور التي تأتي في القضاء. اعطوني اسئلة، لاننا اذا عدنا واخذنا اجوبة نعود للخطابات من جديد.

احمد سويد:

انا اريد سؤال معالي الوزير، اليوم الدعاوى العادية، بين الجلسة والجلسة سبعة او ثمانية اشهر. لماذا لا تطبق اصول المحاكمات المدنية التي ألغت الجلسات حتى لا يلهي القضاء ويضيعوا وقتهم نستعمل او نكرر.

القضاة ليس من المفروض اقامة جلسات، المفروض ان تطبق المهل للمتداعين.

الرئيس:

ما علاقة هذا بجلستنا؟ اذا وجد من ملاحظات، هذا يعود لعملكم في لجنة الادارة والعدل.

احمد سويد:

تكلم عن مجلس الشورى وان مجلس الشورى يقدم استشارات للحكومة مشكور على ذلك، اذا نسال معالي الوزير، لماذا الاحكام التي تصدر عن مجلس الشورى ضد الدولة لا تنفذ.

الرئيس:

هذا الكلام صحيح.

احمد سويد:

لماذا لا يطبق قانون اصول المحاكمات؟

الرئيس:

هذا السؤال صحيح، توجد قرارات قضائية معالي الوزير تصدر ولا تنفذ، وآخر مرة تدخلت ودولة الرئيس الحريري حتى حلت مشكلة بصدور حكم مبرم، وكان هناك اعتراض عليه ورد فعلا، هذا امر يجب التوقف عنده.

الكلمة للزميل الاستاذ حسن علوية.

حسن علوية:

معالي الوزير تفضل وذكر انه حسب المادة ٢٠ من الدستور، المجلس النيابي عام ١٩٩٣ اقر سلسلة رتب ورواتب للقضاة باعتبار ان هذه السلطة مستقلة، نحن مع هذا الاتجاه والمجلس اقره، ولكن نحن نريد السؤال يا معالي الوزير للحكومة لماذا حتى الآن لم تطبق هذه السلسلة، تدفع الـ ٤٠٪ التي هي من صلب راتب القاضي الا على اساس الرواتب سنة ١٩٩٣، ما دام الاعتبار انها غير متعلقة بسلسلة الرتب والرواتب المتعلقة بالقطاع العام، لا يجوز من عام ١٩٩٣ حتى الآن لا تدفع الا على اساس الراتب القديم.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ ميشال فرعون.

ميشال فرعون: دولة الرئيس، لا اعتقد باننا نستطيع حصر المشكلة بالقضاء، منذ ثلاثة ايام والكلام الذي سمعناه

اختلاسات وفساد وجرائم، توجد مصداقية للطبقة السياسية في البلد، يوجد اناس في الخارج يقولون ان الطبقة السياسية جميعها فاسدة. هذه المشكلة يجب ان تحل في المجلس النيابي، اقترح تأليف لجنة نيابية تحقق في كافة اقوال المسؤولين السياسيين الذين تكلموا عن اختلاسات وبالتعاون مع القضاء.

الرئيس: رأيك وجيه، قدم اقتراحا بلجنة تحقيق برلمانية بهذه المواضيع.

الكلمة للزميل الاستاذ هنري شديد.

هنري شديد: في النظام دولة الرئيس وليس انتقاصا من اهمية النقاش الذي يجري.

المواضيع التي تبحث حاليا مهمة ومهمة جدا وتؤكد على ضرورة الحوار بين ممثلي الشعب وبين السلطة التنفيذية، ولهذا يجب ان تخصص جلسة خاصة لهذا.

واذا كان يوجد مداخلات فعندنا مداخلات نطرحها، اذا هذه الجلسة للاستماع للحكومة حتى تجاوب على اسئلتنا فدعونا نخصصها اذا سمحتم لهذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ شاكروابو سليمان.

شاكروابو سليمان: دولة الرئيس، اريد اختصار الموضوع، بالنهاية القضية تحور وتدور حول استقلالية القضاء والباقي كله تفاصيل. في وثيقة الوفاق الوطني، هناك نص حول استقلالية القضاء يقضي بان يصار الى انتخاب عدد من اعضاء مجلس القضاء الاعلى من قبل القضاة انفسهم.

الرئيس: تدعيما لقولك، تدعيما لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من اعضاء مجلس القضاء الاعلى من قبل الجسم القضائي. أليس هذا هو النص؟

شاكروابو سليمان: هذا هو النص بذاته، ولذلك اليوم يمكن اذا ابتدأنا بتطبيق هذا النص تكون هي الخطوة الاولى والميل الاول في خطوة الالف ميل. مع اقرارنا بتحسين القضاء، وتحسين وضع القضاة من قبل وزير العدل وهذا امر لا ينكره احد، اذا فلنبدأ بتطبيق وثيقة الوفاق الوطني من هذه الناحية.

الرئيس: قرأنا في اجتماع الاخوة الزملاء المعارضين انهم يريدون تقديم اقتراح بهذا الامر ورحبنا به، وقلنا اننا حاضرون، عندما يصل.

شاكروابو سليمان: دولة الرئيس، لا تحتاج الى اقتراح، اما ان وثيقة الوفاق الوطني تطبق بشكل صحيح، واما انها تطبق بشكل انتقائي وكيفي، هذا ما نريد ان نعلمه ونعرفه، هذه نقطة جوهرية في النقاط التي نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، نطالب بتطبيقها كابتداء لمرحلة استقلالية القضاء.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، يوجد في المجلس اقتراح قانون قدمه الزميل السابق عصام نعمان ونحن بالمبدأ نتبناه.

اقترح قانون باقامة السلطة القضائية المستقلة موجود في اللجان، نحن في المبدأ نتبناه وبالتالي سنقدم مشروعا متكاملا في خلال اقل من عشرة ايام.

وزير العدل:

دولة الرئيس، المسألة التي تقدم بها سعادة النائب نجاح واكيم فيما يتعلق برأيه الشخصي بقضية القضاء من حيث الممارسة. طبعاً أنا لا استطيع ان اناقشه في رأيه الشخصي، ذكر انه سيورد استجواباً او سؤالاً بانتظار السؤال حتى نجابو عليه. لكنني احب ان اقول اننا يومياً نقرأ ونسمع بتصاريح مخالفة تماماً لرأي الاستاذ نجاح واكيم، وهي تشيد بالقضاء واستقلاله ونزاهته.

ليس ابعد من اسابيع، الشيخ بطرس حرب هو نفسه صدر له تصريح وانا اكيد ان هذا يعبر عن قناعاته، يقول فيه بقضية معينة، لا بد ان اسجل اولاً احترامي لقضاة لبنان وللسلك القضائي والسلطة الثالثة في لبنان، وهذا ما يحملني على الاعتزاز.

اعتقد ان القضاء اثبت ان لديه استقلالية ونزاهة، ويمكن لكل اللبنانيين ان يثقوا به، كما اعتقد ان هذه القضية عززت اثنتين في لبنان، الحرية اولاً ونظامنا الديمقراطي، وثانياً، والاهم عززت القضاء ومستقبله وثقة الناس به، انا استشهد بكلام الشيخ بطرس حرب لانه هو احد المتدخلين بموضوع القضاء.

اما فيما يتعلق بقضية النيابة العامة فما زلت اتابع جواباً بنفس الاستيضاحات.

بالنسبة للشكاوى التي تقدم للنيابة العامة يجب ان تكون معززة بما لدى المخبر من مستندات، لا ادري متى تقدمت المستندات، واذا اصبحت متوفرة عندها اذا تقدمت خلال الاسبوع ما نزال خلال ايام، فمن حق النيابة العامة ان تدققها وتدرسها.

وموضوع آخر اثاره سعادة النائب الشيخ بطرس حرب بما يتعلق بحق التقدير المعطى للنيابات العامة.

النيابات العامة تتحرك بدون مداخله الوزير، ممكن للوزير ان يطلب منها التحرك، ولكنها تتحرك تلقائياً، يومياً تتحرك النيابة العامة مئات المرات، وآلاف المرات، لكنها تتحرك عندما تتبلغ الخبر.

اما يبلغها كخبر واما كشكوى، هاتان الطريقتان حتى تصل العملية الى النيابة العامة. المدعي العام لا يخرج الى الطرقات ويفتش، الا اذا رأى مسألة بعينه فانه يتحرك، لكن المدعي العام غير موجود في كافة الاماكن، لذلك فهناك السلطات المختصة التي تعلمه وعندها يتحرك، هل يتحرك بصورة آلية ام لا. اني شرحت وسمعت الشيء الذي تلوته بما يتعلق بقضية الحق المعطى وقلت هناك رأياً. الكتاب الذي قرأته يحتوي على نظريتين: واحدة تقديرية والثانية تذكر ان

النيابة العامة ماكنة، بمجرد تقديم اخبار تتحرك، هذا موضوع يحتوي الاجتهاد وليس فيه نصوص. النيابة العامة ليسلت كبسة زر تستطيع ان تحركها اذا قدمت شكوى، اذا اتخذت صفة الادعاء الشخصي عندها تحرك انت دعوى الحق العام، اما انت كمخبر عندها تترك للنيابة العامة الحق في التقدير وهذا طبيعي واحدى المدرستين القانونيتين اللتين ذكرتهما حضرتك. فيما يتعلق بقضية مجلس الشورى، مجلس الشورى يعطي آراء وليس لها علاقة بالمجلس الدستوري، اتوجه الى دولة الرئيس الحسيني، ليس لها علاقة بالمجلس الدستوري.

القانون يذكر ان المراسيم التنظيمية تعرض على مجلس الشورى لابتداء الرأي، والمراسيم التنظيمية لا تعود الى المجلس الدستوري وليس له علاقة بها.

لذلك فمجلس الشورى يعطي رأيا وهو نفسه يذكر ان الدولة، موقفها الثابت والمستمر بأن تأخذ بملاحظات مجلس شورى الدولة، وهذا نعز به لان هذه هي اعلى سلطة قضائية ادارية، نحن نلتزم ونتقيد بالرأي الصادر عنها، هو رأي ومع ذلك فنحن نتقيد.

هناك غرفتان في مجلس الشورى، الاولى هي التي تعطي الرأي وانا سأعود الى موضوع اثاره الشيخ بطرس حرب او غيره من السادة النواب يتعلق بدعوى امام مجلس الشورى، دولة الرئيس يسأل عنه، الحكم الذي لم ينفذ او تنفذ، مجلس الشورى ابدى رأيا موافقا ولكن عندما عرضت عليه القضية طعنا بهذا المرسوم او بهذا القرار ابطله. فمجلس الشورى يعطي رأيا وهذا موجود في فرنسا وموجود في دول العالم، هذا موجود في كافة دول العالم، والذي يعلم بالقانون الاداري يعلم بأن مجلس الشورى لديه هاتان الصفتان.

ييدي رأيا في مشاريع مراسيم ويحكم بقضايا، وهذه ليست غريبة لانه ممكن، مجلس الشورى عندما يعطي رأيا يعطيه في مسألة مطروحة عليه، ولكن عندما تصبح هناك دعوى مراجعة واقوال من هنا وجواب من هناك، عندما توجد قناعات تتكون ولم تكن موجودة سابقا، يمكن ان يتأثر فيها مجلس الشورى ويحكم خلافا للرأي الذي ابديناه.

فيما يتعلق بموضوع اسئلة الرئيس حسين الحسيني، هناك مسائل لها علاقة باستقلالية القضاء، وسمعت ثانية انه لا يوجد سلطة قضائية في لبنان، فهذا الكلام طبعا يعبر عن رأيك وانا احترمه ولكن لا اشاركك هذا الرأي. الواقع في لبنان ذكرت ان التعيين، التأديب، العزل، النقل، كل هذا من شروط استقلالية القضاء، نعرف كيف تتم مسألة تعيين القضاة، خلال الاسبوعين الماضيين تم تعيين احدى عشر قاضيا وعين اثنان وعشرون محاميا متدرجا، كيف تم التعيين، ما هو دور وزير العدل في التعيين، ما هو دور الحكومة في التعيين، يتقدم المرشحون، يقابلهم مجلس القضاء الاعلى ويختار من بينهم الاشخاص الذين اشتركوا في المباراة التي ينظمها المجلس

الاعلى ويصححها هذا المجلس ويعلن نتيجتها ومن ثم يرفع الاسماء الى الوزير، وبدوره الوزير يصدر الاسماء بمرسوم التعيين، اذا التعيين في كل مراحله، لا علاقة للسلطة الاجرائية او مجلس الوزراء او الوزير بهذا الامر.

في قضية التأديب تتم من قبل المجلس التأديبي ويعينه مجلس القضاء الاعلى، وهو ينظر ويحكم وحكمه نافذ فوراً ولا يحتاج حتى الوزير لان يتدخل كي يجعله نافذاً، كذلك اذا صدر عزل في قضية التأديب.

اما في موضوع التشكيلات، فهذه لا تتم الا بموافقة مجلس القضاء الاعلى، هذا النص الذي ذكر موجود ولكن منذ وجد حتى الان لم يطبق اطلاقاً.

اذا ديوان المحاسبة يمارس دوراً قضائياً الى جانب الدور الاداري. ففيما يتعلق بدوره القضائي، هذا احترام كامل للقرارات التي تصدر عنه، لان هذه تنفذ حتماً، اما الرأي الاداري الذي يصدره، القانون نفسه يذكر كيف ينفذ، اما الحكومة فتأخذ به وهذه في اغلب الحالات لا تصل اساساً الى مجلس الوزراء وعندما تصل اليه، ذكر دولة الرئيس انه بغالبية الاحيان (مجلس الوزراء) يكون رأيه كراي في ديوان المحاسبة، هذا ما كنت اتوقف عنده.

فبما يتعلق دولة الرئيس بقرارات مجلس الشورى، مجلس الشورى بخلاف سنة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ صدر عنه الف قرار نهائي، هل سمع احدكم بقرارات لم تنفذ، انا اتكلم عن الف قرار، هناك قرار واحد من اصل الف، سلكت فيه الدولة طريقاً من طرق المراجعة القانونية المسموحة لكل المتقاضين بما فيهم الدولة. الدولة سلكت طريق اعادة المحاكمة التي هي ملحوظة في القانون، وهذا حق لها، لانها دولة ومن حقها ان تسلك طريقاً مسموحه لاي متقاض، سلكت الدولة الطريق، وعندما صدر القرار من مجلس الشورى برد طلب الاعادة، اصبح الحكم في طريقه الى التنفيذ، والتنفيذ دولة الرئيس، بما يتعلق بالتنفيذ على الدولة مرتبط باعتمادات وله اثار وخصوصاً ما يكون له علاقة بالامور المالية.

دولة الرئيس، اعتقد ايضاً لم يتضمن الاجابة على القضاء المستعجل ولكني اعتقد انه اذا تخصصت جلسة في المستقبل فأنا مستعد لبحث الموضوع.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، دعني اسجل ملاحظة، انا لم اشك بمعالي الوزير وبأنه خالف القوانين، وانما قلت انا اشك وقلت ان النصوص لم تمكن من تحقيق ذلك، واقول انه اذا كان هناك من نص ومن كرم اخلاقه لم يطبقه، فهل هذا معناه ان الامور صحيحة، معنى ذلك ان علينا ان نلغي هذا النص لتكون هناك سلطة قضائية وتتجمع في مكان واحد.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، السادة الزملاء،

سررت بما سمعته طيلة الايام الماضية من نقاشات وحوارات واقتراحات تثبت المسؤولية المشتركة والهموم الواحدة للمجلس النيابي الكريم والحكومة من القضايا الوطنية العامة من جهة وحتى التفصيلية منها من جهة اخرى.

واذا كان ما سمعناه جميعا يثبت منه امرا فهو ان الحياة السياسية الديموقراطية الحرة في البلد لا تزال على حيويتها ونشاطها بل انها تبدو وكأنها في حال تطور وتقدم دائمين.

لقد حرصت منذ تشكيل الحكومة الاولى في العام ١٩٩٢ على علاقة تأسيسية مع مجلس النواب الكريم واعتباره ساحة حوار ملزمة بنتائجها لكل القضايا الوطنية الصغرى منها والكبرى.

اقول هذا امام مجلسكم المنتخب حديثا والذي يناقش موازنة الحكومة للمرة الاولى في ولايته، في محاولة مني للتأكيد، على ان الحكومة لم تأخذ على عاتقها هذا الموضوع او ذاك خارج صلاحياتها او خارج قرار التعاون مع المجلس النيابي، ومع نتائج مناقشاته المستمرة مع الحكومة وهو امر حاول بعض الزملاء من المجلس السابق الايحاء بعكس ذلك.

ان حرص الحكومة على وثيقة الوفاق الوطني ونصوصها الدستورية لا يقل عن حرص بعض الزملاء الكرام وهي نصوص لا تهدف الى الفصل بين السلطات فقط بل انها تشكل ضمانا للحياة السياسية ولحقوق المواطن الدستورية من جهة الا ان هذا الحرص الذي ابداه بعض الزملاء لا يجوز ان يكون بمجرد الاستماع الى ما يقولونه ويفعلونه تدقيقا ومراقبة وهذا حقهم بل بالبحث الحدي والمنصف والواقعي بما تقوم به اعمال وما تقترحه من قوانين تهدف الى خدمة المصلحة العامة. واذا كان هناك فعلا، ان يطلق عليه بعض النواب تعبير التجاوزات للقوانين في تصرف الحكومة فهذا امر خاضع للاجتهاد في النصوص القانونية والذي كنا على استعداد دائما لمناقشتها والدفاع عن موقفنا منها.

ان وجود هذه الحكومة وممارستها لسلطتها التنفيذية ما كان ممكنا لولا الثقة التي منحنا اياها المجلس النيابي الكريم وليس لها ان تستمر لولا هذه الثقة ذاتها انني اعيد واكرر ما سبق وقلته دائما ان الانجازات التي تحققت في السنوات الاربع الماضية ما كانت ممكنة لولا تعاون المجلس النيابي الكريم ولولا المناقشات التي حفلت بها قاعات هذا المجلس مصوبة ومدققة بكل ما عرض من مشاريع وقوانين.

ان الانجازات التي تحققت خلال الاعوام القليلة الماضية لم تكن وليدة افراد الحكومة بتحصيلها وتحقيقها بل كانت ثمرة التعاون بيننا وليس صحيحا ابدا اننا نفذ خطة للتنمية بمعزل ان السلطة التشريعية انما الحقيقة ان قطاعات اساسية مثل الكهرباء والمياه والهاتف والطرق حظيت باهتمامكم واهتمامنا وكان ان اقر المجلس السابق القوانين البرامج والاعتمادات الخاصة بها دون ان يثينا ذلك عن ايلاء التقديرات والعطاءات الاجتماعية الحيز الذي تستحق، استحقاق الانسان اللبناني لرفاهته وكرامته.

لقد واكب العالم باعجاب تقدم لبنان على اكثر من صعيد، ومنحنا الثقة المالية وهي ثقة نادرة جدا في سوق العلاقات الدولية واني لاؤكد على هذا وكأنه امر استثنائي، بل هي طبيعة النظام الذي ارتضيانه وارتضاه معنا جميع اللبنانيين في السياسة والاقتصاد وكل مجال من مجالات الحياة العامة التي نعيشها. سمعت كثيرا من بعض الزملاء عن مسألة تدخل السلطات. انني اعلن من على هذا المنبر حرص الحكومة على الفصل بين السلطات بحيث تقوم كل واحدة من هذه السلطات بواجباتها التي حددها لها الدستور وهو امر صحي وطبيعي يحمي طبيعة النظام الديموقراطي ويحقق الهدف من هذا النظام وهو تحسين خدمة الحياة العامة السياسية والادارية في البلد، ولا اضيف هنا شيئا الى ما قاله دولة رئيس مجلس النواب بل اردت ان اؤكد على الرغبة المشتركة مع دولته في تعزيز شأن اساسي من شؤون حياتنا العامة انها دعوة للمواجهة ليس بين المجلس النيابي والحكومة بل دعوة للمواجهة المشتركة بينهما لكل القضايا التي تسبب التباسا دائما في اذهان المواطنين، يساعدنا على ذلك رغبة بعض الزملاء النواب بالاصرار على اتهاماتهم وتحميل الحكومة المسؤولية منفردة في كل ما يروونه خطأ في الادارة او في غيرها من المجالات العامة.

تحت عنوان المسؤولية المشتركة يندرج الاصلاح الاداري ايضا بما هو فرع من الاصلاح السياسي. لم يعد يجوز ان يبقى هذا العنوان مجالا للمزايدة وتحميل المسؤولية لهذا الطرف او ذاك بل ان هذا العنوان بند اساسي في الحوار والمكاشفة والدعوة الى المسؤولية المشتركة التي نادى بها بعض الزملاء بموضوعية يشكرون عليها داعين الى تحديث اساليب عمل المؤسسات الرقابية والقوانين التي تعمل بموجبها فضلا عن تعزيز قدراتها البشرية. قد يكون من اهم اسس فصل السلطات العمل على فصل النيابة عن الوزارة لقد سبق ان طرحت هذه الفكرة في السابق ولكن لم يبذل أي جهد حقيقي لتنفيذها. ان استجلاء محاسن او مساوىء هذه الفكرة امر ضروري لتطوير نظامنا السياسي بما يحقق اعلى قدر من الفصل بين السلطات ومن التعاون بينها في الوقت نفسه. ففي تجربتنا السياسية ما يشجعنا على اعادة طرح هذه الفكرة لعلنا نتوافق معا، حكومة ومجلسا، على صياغة جديدة لعملنا المتكامل تشريعا وتنفيذا.

اننا مقبلون على تطورات سياسية هامة ودقيقة داخليا وخارجيا ولم يعد لهذا الكلام مضمون استعماله التقليدي والسيط خاصة اذا تابعنا التحركات الاقليمية والدولية الاخيرة، بل اننا نعتبر دقة المرحلة هذه دعوة للحوار الموضوعي والحتمي والمتروى حول قضايانا العامة وصولا الى تحقيق الحد الاقصى من التضامن الوطني حول وسائل تصدينا لنتائج هذه التطورات.

دولة الرئيس، مناقسة مشروع الموازنة عام ١٩٩٧ والمداخلات التي حصلت من بعض الزملاء النواب تركت انطبعا وكأن البلاد تمر بأزمة مستعصية يصعب حلها وبدا من خلال المناقشات التي حاولنا ان نصل الى تحديد الامل في البلد وتجديد الامل بمستقبل البلد، كأننا نعطي بعض من لا يريد لهذا البلد ان يتقدم الامل في امكانية

خليلة الاستقرار والامن القائم الذي نعيشه خلال السنوات الماضية . من جهة سمعنا كلاما ان الحكومة ما عندها سياسة اقتصادية واحدة والحكومة ما عندها خطة ولا حتى اطار عام للتعاطي في الشأن الاقتصادي ومع التطورات الاقتصادية المستجدة، وان هناك مشاكل عديدة جدا تواجهها البلاد وكأن البلد وصلت الى طريق مسدود .

اولا اذا كان هذا الكلام صحيحا، لا اعتقد ان احدا منا يجب ان يبقى هنا فاذا نحن موجودون ووصلت البلد الى طريق مسدود اعتقد انه لا يجوز من الناحية الوطنية ان يبقى . احد في موقعه . ان هذا الكلام غير دقيق بل غير صحيح، الحكومة مع المجلس النيابي بصفة مستمرة وبجلسات عديدة جدا، ليست هذه الحكومة التي هي حكومة جديدة وليس هذا المجلس بالذات انه مجلس منتخب جديد، وانما حكومات السنوات الاربع ونيف ناقشت كل الامور، ناقشت كل ما تريد ان تفعله، وصوب ادأؤه لمرات عديدة جدا، ومسؤوليتنا المشتركة هي التي اوصلت البلد الى التقدم الذي وصلته الان .

انعقد مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن وجمع ما بين ثلاثين دولة ومؤسسات اخرى هذا الاجتماع ما كان ممكن ان يحصل لو لم تكن الدول والمؤسسات الصغيرة مقتنعة بأن البلاد تسير وفق خطة اقتصادية صحيحة وسليمة، المناقشة ضرورية وانا مع المناقشة ومع طرح الافكار ومع البحث في كل الامور، انا لست ضد احد ابداء، ان نبحت في أي امر من الامور ضمن الحياة، العامة انا لست ضده ولا الحكومة ضده، نحن الذي يهمننا ان الامور تطرح مدروسة وتطرح بهدف التوصل الى الحلول وليس بهدف التمريك على بعضنا، نحن ندعو الى مرحلة من التعاطي والتي هي الماضي كانت قائمة ولكن نؤكد عليها ونستفيد من تجربتها، ما احد فيه يقول والله مر من تجربته اربع او خمس سنوات بالحكم ولم يستفد منها، لا المجلس النيابي يستطيع ان يقول الكلام ولا النواب ولا الوزراء ولا رئيس الحكومة ولا رئيس المجلس، ولا رئيس الجمهورية، كلنا استفدنا من التجربة وكلنا يجب ان نستفيد من التجربة اذا ما استفدنا نعتبر انفسنا اننا غير اعتياديين ونحن لسنا كذلك .

لقد طرحت عدة امور، منها ان معدلات النمو تختلف من سنة لاخرى، هذا صحيح، معدلات النمو هي تقديرات تكون صائبة احيانا وتكون غير ذلك احيانا اخرى، وهي تخضع للظروف .

نحن في بلد لننظر فيه، مرف في حرب دمرت واتلف الاخضر واليابس، اللبنانيون لم يؤمنوا بالحرب، لذلك يريدون ان يعود كل شيء الى ما كان عليه وهذا حقهم .

يوجد جزء من بلدنا محتل، والاحتلال له انعكاسات ليس على المنطقة المحتلة فقط بل له انعكاسات على مجمل وضع البلد . اسرائيل من وقت لآخر تذكرنا بالاحتلال حيثما تأتي وتضرب حول مطار بيروت، علما انه لا يوجد شيء حول مطار بيروت، لا يوجد شيء في الناعمة، كل ذلك لتذكرنا اسرائيل انها اذا كانت تتضرر من المقاومة، فانها موجودة وباستطاعتها ان تضرب بواسطة طائراتها اماكن حول العاصمة أي لتذكر بأنها محتلة جزءا من البلد، هذه لها انعكاساتها الاقتصادية الكبرى وليس فقط انعكاسات امنية او سياسية فقط وكلنا نواجهها، ليس علينا ان ننساها او ننسى الجزء المحتل من ارضنا . صحيح انه جزء يمثل ١٢٪ من مساحة لبنان ولكنه اساسي وعزيز .

ان اسرائيل توصي الينا بأن احتلالها يخيم على كل ارجاء الوطن ونحن لا يمكننا ان نتصرف على اساس ان هذا الجزء هو فقط محتل، وانما نتصرف على اساس ان هذا جزء من ارض لبنان الواحدة والشعب الواحد ونحن مجبورون ببعضنا. نحن في كثير من الامور التي ذكرناها سابقا، من المفيد ان نعيدها لنسترجع معا سياساتنا، بدأنا بترسيخ الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز الاستقرار الامني والاجتماعي، عودة المهجرين، صمود اهالي الجنوب والبقاع الغربي واعادة الثقة بلبنان واعادة لبنان الى لعب دوره كعضو فاعل في المجموعة الاقتصادية الدولية، واعادة اعمار وتأهيل ما تهدم من البنية الاساسية التحتية، وخلق المناخ المؤاتي لزيادة النمو والانتاج والانتاجية من اجل خلق فرص عمل جديدة للبنانيين.

التذكير على التنمية البشرية وتطوير الخدمات الاجتماعية من صحة وتربية وتعليم وتدريب مهني وتقني واسكان الشعب اللبناني هو جزء من الشعب العربي ولكنه اكثر الشعوب هجرة من العرب لماذا؟

الرئيس: ولذلك اهتمت الحكومة بوزارة المغتربين، فقانونها موجود منذ اربع سنوات.

رئيس الحكومة:

السبب دولة الرئيس، اللبنانيون طموحون والقدرات محدودة ومواردها ايضا محدودة وعلينا الاعتراف بذلك.

حاجتنا كثيرة وطموحاتنا كبيرة ولكن مواردنا محدودة في الوقت ذاته.

هذا الوضع كان منذ اربع سنوات ايرادات الدولة كثيرة وقد طرحه الوزير السنيورة وكم صار في الداخل والخارج والملاحظ، وهو امر اساسي جدا، وهو ان دولا قليلة نجحت فيه. ان ٨٠ بالمئة من ديننا داخلي وليست هناك دول كثيرة في العالم وصلت الى تخفيض التضخم بصورة مستمرة رغم انه لاسباب ذكرها الوزير السنيورة ارتفعت الفائدة وانخفضت وهي مستمرة بالانخفاض. فالدين الداخلي في معدل النمو والتضخم محافظ عليه والفوائد تنخفض هذا امر ليس سهلا لولا وجود ثقة جديدة في البلد وفي سياسة الحكومة والنظام السياسي القائم.

اعتقد ان من اهم الاسئلة التي طرحت في اخر الجلسة يوم السبت والمتعلقة بموضوع يدور حوله كلام كثير وهو لنفترض ان نسبة العجز تنخفض ولكن مبلغ الدين كبير السنة الماضية كان اقل من العام الحالي وهل نحن نسير على قاعدة كرة الثلج لتصل البلاد الى طريق مسدود هذا سؤال اساسي واشكر من سأل: ان موضوع العجز في الموازنة من المفترض مراقبته ونحسنه في صورة مستمرة نحن نخفضه ولكن في العام المقبل سيزيد الدين وبعدها رغم تخفيض نسبة العجز لان الموازنة تكبر تنخفض قيمة العجز وتزيد الايرادات ولكن المصاريف تزيد ايضا.

كيف نصل الى الوقت الذي يمكننا من سداد الديون وما هي الطريق؟ ننتقد بعضنا ونتكلم عن امور عديدة جدا ولكن يبقى هذا الموضوع مسؤوليتنا جميعا موضوع تخفيض عجز الموازنة من جهة ومن جهة اخرى تسديد

الديون. هناك من يقول فلتخصص بعض القطاعات وقد سبق وقلت ان هذا الموضوع ليس واردا عندي وقلت في لجنة المال والموازنة في جلسة سابقة ان تخصيص القطاعات الانتاجية عندنا ليس واردا ولكن هذا لا يمنع من ايجاد وسائل افضل لادارتها واستثمارها في شكل يؤمن مردودا اكبر للخزينة من جهة وخدمة افضل للمواطن من جهة اخرى. التخصيص بمعناه الحقيقي هو عملية بيع هذه القطاعات لماذا نبيع ايرادات الهاتف وهي تزداد ايراداتها كل عام ليس هناك من احد يبيع شيئا لم يصل حده الاقصى في الايراد ان اي عملية بيع ينبغي حصولها يجب ان تتلائم مع حجم الايراد الخاص بها الحالي او المقدر في المستقبل ونحن مقتنعون تماما ان موضوع الهاتف ستزداد ايراداته كل عام وهذا امر غير وارد وليس هناك امر آخر وارد ايضا. ولكن ينبغي علينا البحث عن وسيلة اخرى لتحسين الاداء في كل مناحي الحياة الاقتصادية.

ما الحل اذن؟ ليس هناك الا حل واحد وهو زيادة الانتاجية العامة في البلد وتشجيع القطاعات المنتجة وزيادة فرص العمل امام اللبنانيين وهذا امر ليس مستحيلا بزيادة الانتاج تزداد ايرادات الدولة والخزينة ويقل اعتمادنا على الخارج وتزداد فرص العمل امام اللبنانيين وتزداد انتاجية الافراد والشركات وتحصل ضرائب اكثر وبالتالي ممكن ان نبدأ جديا في تقليص العجز من جهة وسداد الدين من جهة اخرى وليست هناك حلول اخرى لا عندنا ولا عند غيرنا وعلينا التنبه لامور عديدة الانفاق مثلا فضبط الانفاق كلنا معه وهو ضروري ولكن على حساب ماذا؟ هل على حساب وقف المشاريع هذا امر غير جائز واذا ما قمنا بالمشاريع التي نقوم بها ليس هناك امل في زيادة الانتاجية لان زيادة الانتاجية الزراعي والسياحي والصناعي بكل نواحيه واصنافه، يجب ان يكون عندنا عمالة مستقرة ويجب علينا ايجاد فرص عمل اللبنانيين ويجب ان نساعد على ايجاد فرص عمل للبنانيين، وهذا لا يتم الا باستقرار الوضع العمالي في البلد، وكلنا نحب زيادة الرواتب وليس هناك احد ضد زيادة الرواتب ولكن لهذا آثار وانعكاسات على موضوع الخزينة والايرادات والعجز والتضخم، الموازنة التي تقدمنا بها لولا حرصنا على تخفيف العجز لم نكن لتتقدم بها بهذا الشكل بل كنا تقدمنا بعجز اكبر قليلا فبدلا من ان تكون ٣٧,٥ نزيدها قليلا ولتكن ٤٥ في المئة أي اقل ب ٥ في المئة حيث كانت في العام الماضي ٥٠ في المئة لاسباب عديدة ذكرها الوزير السنيورة اي بزيادة عليها ٤٠٠ مليار ليرة ولكننا حريصون بالتعاون مع مجلس النواب الكريم بالوصول الى تخفيض العجز والسير بالبلاد نحو الافضل بدون شك ان زيادة الانتاج اخذت الحكومة خطوات من اجلها وهناك خطوات جديدة ستتخذ في المستقبل في سبيل هذا الموضوع.

هناك بعض الامور ذكرت احب ان اشير اليها فقد ذكر في الجلسة الماضية ان الحكومة اعطت مشاريع لشركات اجنبية لزمّت هذه الاعمال لشركات وطنية باسعار اقل الحقيقة ان هذا الموضوع يجب طرحه في اطاره الطبيعي وهو انه عندما طرحنا هذا النوع من المناقصات وهي متبعة في جميع انحاء العالم للهاتف والكهرباء لا يمكن طرح مناقصة على قاعدة عدم كفاية المقاولين اللازمة طرحت المناقصات اشترينا الهاتف باسعار لم تشتريها أي دولة حتى هذه اللحظة، وانا مسؤول عن كلامي، واذا كان لاحد من الاشخاص ان يبرهن ان هناك دولة في العالم اشترت سنترالات الهاتف بالسعر الذي اشتراه لبنان حتى هذه اللحظة، لا توجد دولة اشترت هذه

الستترالات بهذه الاسعار على الاطلاق، اشتريناها باقل بكثير من نصف ما تباع به في معظم دول العالم، هذا ليس لانه كما قال البعض ان التكنولوجيا المستعملة متخلفة اذ ان الستترالات المستعملة في العديد من الدول دفعت ثمنها اكثر بكثير مما دفعنا.

دولة الرئيس، السادة الزملاء، ان تنفيذ المشاريع الكبرى يحتاج الى شركات لديها الكفاية، ومن دون وجود شركات لديها كفاية لا يمكن تنفيذ أي شيء ونحن من خلال مرحلة الحرب التي مررنا بها لم تضرب فقط البنية التحتية الاقتصادية وانما المؤسسات الخاصة اذا لم يبق لديها احد والمقاوول الذي كان عمره ٣٠ صار عمره ٥٠ عاما والذي كان عمره ٥٠ صار عمره ٧٠ ومعداته اهترأت والعاملين لديه غادروا لبنان. سألت احد المقاولين قبل ايام قليلة عن حجم عدد العمال عندما بدأ العمل فقال ١٢ عاملا بمن فيهم هو وأحد اولاده اما الآن فعندي ١٥٠٠ موظف وهذا بعد مضي ثلاث سنوات ونصف سنة. اما موضوع تلزيم المناقصات العامة الدولية هذا ليس سرا وموجود في الصحف واعلنا عنه في الصحف المحلية والعالمية طلبا لتقديم العروض والمناقصات وسنقوم بنشر جميع المشاريع التي تم تلزيمها والحكومة اشترطت عليهم ان يكون في اطار العاملين اللبنانيين ولشركات لبنانية والا أي شركة يمكنها استقدام عاملين من الخارج وشركات تنفيذية للقيام بهذه المشاريع.

ان نتيجة هذا العمل والتي ظهرت في المرحلة الثانية من مشروع الهاتف بالذات، ان المقاولين الذين حصلوا على العمل صار عندهم المعرفة والتقنية اللازمة والمهندسين اللازمين والمكاتب وخلافه، حصلوا على التوسعة بأسعار نقل ٢٥٪ مما حصل في المرة الاولى، هل هذا الامر خطأ؟ لا... اولاً: كان صحيحا لانه حصل من خلال مناقصة عامة وثانياً: لانه ليس ممكنا ان يحصل من غير هذا الطريق.

كيف يمكن ان تكون الطريقة الثانية، ذلك في ان تأتي الحكومة بأجهزتها، تقسم المشروع الى عدد من الاقسام والمراحل، وتعطيها الى مقاولين صغار، كيف يمكن الاشراف عليهم والتنسيق فيما بينهم، هذا الامر مستحيل، ولم يفعله احد. يوجد دول تقوم بهذا النوع من الاعمال ولكن ماذا تفعل؟ تأتي بشركة متخصصة بنوع من العمل اسمه Construction Management ادارة المشاريع، وهذا الامر موجود في كثير من الدول ومعمول به في امريكا، مثال على من هذه الشركات شركة باكتل Bactel تأخذ على مسؤوليتها المشروع وتصرف على حساب الدولة، اذ لا نعرف كيف دخلنا او كيف خرجنا، نحن قمنا بتلزيم هذا المشروع وقلنا هذه اسعاره والتزموا بها وبقي بيننا وبينهم العقود الخاضعة لاحكام العقد والتحكيم في بعض الاحيان، هذا الذي فعلناه. امر آخر اثير حول الحساب رقم ٣٦ في المصرف المركزي صحيح، يوجد حوالي ٢٦٠٠ مليار ليرة وقد سألت حاكم مصرف لبنان هذا الصباح وهو الذي اعطاني هذا الرقم وقال لي بأنه ٢٦٠٠ مليار ليرة.

فهذه المبالغ موجودة وندفع عليها فوائد، بهذا الخصوص لماذا ندفع فوائد على اموال موجودة؟ هذا الموضوع هو موضوع جدا اساسي، وعندما نقول ان من سياسة الحكومة الاستقرار النقدي، فلهذا الامر ثمن، هو انه يجب ان يكون هناك شيء تدافع به، عندما تحصل مشاكل للمواجهة به، اذ لا يمكننا ان نترك البلاد عرضة لابتزاز

المضاربين وهذا ثمنه اموال، من يدخل معنا في مضاربة عليه ان يعرف انه سيدفع ثمنا غاليا ونحن ايضا، انما هذه هي الحرب.

حصلت حروب كثيرة على الدولة وخسرتها وبالتالي دفع الشعب اللبناني بأجمعه ثمن هذه الحروب وهناك من حاول هذا الامر منذ اربع اعوام عدة مرات وقلنا اننا لن نحاكم احد وصدر كلام بأن علينا ان نحضر صاحب المصرف الفلاني او نقفل المصرف الفلاني قلنا لا ولكن علينا ان نرغمه على دفع اموال من جيبه ونحن علينا ان ندفع ايضا اموالا فهذه الحرب لها ثمن اولا وثانيا وثالثا وبالنتيجة وصلنا الى استقرار يمنع المضاربة على الدولة وعملتها ولقمة اللبناني ويحدد الثمن العالي نتيجة لهذا العمل. ففي فترة من الفترات واثناء فترة التجاذب السياسي الكبير الذي سادت فيه البلاد انخفض هذا الحساب الى حد كبير ومرت الازمة والذين دخلوا بمضاربات مع الدولة دفعوا اثمانا لا يزالون يدفعون اثمانها لغاية الآن وهم معروفون ويعرفون ان الدولة لن تتراجع عن هذا الموضوع فالشعب اللبناني لن يقبل ان تتحكم حفنة قليلة من المضاربين بالبلد بلقمته وعيشه ومعاشه وايراداته ومداخيله. وهذا الموضوع عندما نقول ان هناك ٢٦٠٠ مليار وتدفع الدولة فوائد عليها هذا صحيح ولكن الصحيح ايضا امران الاول هو التأكد من دفع العجز بصورة مستمرة لانه لا يجوز ان تحرر شيكات ليس لها رصيد في البنك والامر الثاني الحفاظ على الاستقرار النقدي. هذه سياسة الحكومة ومسؤولين عنها وليست مخبأة بل معلنة.

هذا الامر يصدر في الصحف كل اسبوع مرة تبين كم هو موجود في هذا الحساب.

الرئيس: دولة الرئيس، لنحسم هذا الموضوع الذي اصابه الجدل الكثير، بما يتعلق بقيمة المبلغ لانني طلبت جدولا رسميا بهذا الخصوص. المجموع غير الصافي ١٧ مليار و٢٤٩ يحسم منه ودائع القطاع العام والذي نقصد به الحساب رقم ٣٦ هو ٤٠٥٠ مليار بحيث يبلغ المجموع الصافي ١٣ مليار و٢٩٩ مليون تقريبا مثلما اشار اليه الوزير السنيورة.

رئيس الحكومة: هذا الموضوع غير ذلك، هناك حساب رقم ٣٦ وحساب المؤسسات العامة وخلافه.

الرئيس: اتكلم عن حساب ٣٦ والذي هو ٤٠٥٠ مليار.

رئيس الحكومة: هذان الموضوعان اللذان اردت ان اشير اليهما، هذا الموضوع له ثمن وكم ندع يوما ان ليس له ثمننا، الاستقرار النقدي له ثمن وكذلك الاقتصادي ولكي تستمر طبيعية معدلات النمو وتأتي الاستثمارات ولكي تستعمل العملة اللبنانية ينبغي المحافظة على الاستقرار.

هذا الامر لزيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية من جهة والحفاظ على اموال كافية في الحساب ٣٦ من جهة هما ركيزتان من ركائز الاستقرار في البلد، وبالتالي هذا جزء اساسي من سياسة الحكومة المعلنة وليس المخبأة، ونلنا الثقة على اساسها، وعندما يكون هناك رأي آخر لذلك نحن لا نتحمل مسؤوليته، نحن نتحمل المسؤولية في الحفاظ على البلد ضمن هذه المعطيات.

واود ان الخوص الامر على الشكل الآتي: نحن وياكم في العناوين المعلنة كلها الخلاف ليس موجودا وعمل المؤسسات نحن موجودون من اجله وبناء الدولة نحن نريده ونطالب به ونقاتل من اجله ونتحمل ذلك، تفعيل اجهزة الرقابة هذا ما نطلبه، تعزيز القضاء هذا ما نعمل له منذ مجيئنا، زيادة الانتاجية وتخفيض عجز الموازنة وخفض التضخم والرقابة عليه للحفاظ على معدل نمو جدي، وتشجيع الاستثمار كل هذا نريده وعودة المهجرين امر اساسي جدا وموضوع الجنوب، وضرورة دعم صمود اهلنا هناك ايضا رغم كل الكلام الذي نسمعه في شأن صندوق المهجرين والجنوب وغيرها، انما لا احد يمكنه ان ينكر ان موضوع المهجرين يلزمه علاقة وثيقة بين كل المسؤولين في البلد ومساعدة كل المسؤولين في البلد لانه نتاج الحرب، فيروت لم تكن كذلك قبل ٤ سنوات ولا الجبل، هناك بدايات سريعة ونهايات بطيئة ولكن الامور ماشية ويلزم هذا الامر دعم مادي ولكنه لا يكفي ويلزمه دعم سياسي وهذه الحكومة وحدها غير قادرة عليه لانه نتاج حرب اشتركت فيها او اشتركت بانهاائها او حافظت على عروبة لبنان من خلالها.

بالنتيجة هذه مسؤولية الجميع ومجلس الجنوب وما يصرف في الجنوب رغم كل ما يقال ويغمر من قناة هذا الامر لا احد يمكنه ان ينكر ان هذا الامر عزز صمود اهلنا في الجنوب. الآن امامكم الموازنة نأمل ان يصادق المجلس النيابي الكريم بعد دراستها ولدى طرحها للتصويت لنبدا العمل لبناء الدولة وتعزيز المؤسسات وتعزيز الديمقراطية وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ نسيب لحود.

نسيب لحود:

دولة الرئيس، اولا اشكر دولة رئيس مجلس الوزراء على الشرح الذي قدمه بالنسبة لعدة مواضيع ومنها السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة. ولكن طبعا لدينا بعض الملاحظات وملاحظاتنا ليست على السياسة غير المعلنة للحكومة. فسياسة الحكومة في الموضوع الاقتصادي هي معلنة، ونحن نناقش هذه السياسة بالذات.

اولا: في قضية النمو الاقتصادي، يقول دولة رئيس مجلس الوزراء، ان النمو هو توقعات احيانا تصبح واحيانا لا. مع الاسف وباحترام اقول لدولة رئيس مجلس الوزراء انه في السنوات الثلاث الماضية باستمرار لم تصح التوقعات لمعدل النمو. وخلافا للانطباع، ان معدل النمو ليس فقط توقعات اذا صحت كان به وان لم تصح هذا شيء مؤسف معدلات النمو التي تقدمها الحكومة كتوقعات للمجلس النيابي هي اساسية في استعداد المجلس النيابي لاقرار اعتمادات او عدم اقرارها. لان حجم الانفاق على خطة الانماء مرتبط ايضا في هذه التوقعات. كما تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء، ما قاله، طبعا ان سياسة الحكومة هي ان تزيد النمو في البلد كمقدمة لسد العجز لان الكمية الضرائبية التي يمكن للحكومة ان تجيها لها علاقة بمستوى الاعمال التي تقام

في البلد. فاذا تدنى مستوى النمو، معنى ذلك ان الناتج القومي لا ينمو بشكل كاف لجباية ضرائب بمستوى كاف لتنزيل العجز في الموازنة.

لذلك، وهنا اريد ان اتطرق لقضية الحساب ٣٦ التي هي مختلفة عن مستوى الودائع، مستوى الاحتياطي بالنقد الاجنبي الموجود في مصرف لبنان. يوجد احتياطي نقدي في مصرف لبنان، هو غطاء للاصدارات التي يصدرها مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وهي تغطية للنقد اللبناني. اما الحساب ٣٦ وليس هذا هو الحساب الوحيد، اعتقد ان هناك حسابات اخرى لان مجموع ودائع القطاع العام هي اكثر.

الرئيس: ٤٠٥٠ مليار ليرة.

ولذلك نحن، وانت تعرف دولة الرئيس، لسنا ضد سياسة تثبيت النقد اللبناني التي هي احدى وسائل تدعيم الثقة في لبنان واجتذاب الاستثمار من قبل اللبنانيين وغير اللبنانيين، وهو ايضا وسيلة لاعادة التداول بالليرة اللبنانية في الاقتصاد اللبناني. مشكلتنا نحن، اننا لا نجد ان هناك توازنا دقيقا بين متطلبنا تثبيت النقد وضرورة اطلاق عملية النمو في البلد.

ولذلك نقول ان هناك محاولة كبيرة لتثبيت النقد على حساب اطلاق عملية النمو. ونعتقد انه: اولاً: تخفيض ودائع القطاع العام في المصارف ومنها مصرف لبنان الى مستويات حاجتها لبعض الاشهر، لان المستوى الموجود والذي يتجاوز ٣ مليارات دولار، هو احتياجات الخزينة لاكثر من سنة. انا اعتقد انه ليس بالضرورة ان تحافظ على هذا المستوى من الاحتياطي النقدي. فاذا خفضت هذا المستوى وخفضت نسبة الفوائد يمكنها بالوقت ذاته ان تحافظ على مستوى النقد اللبناني وتعود وتطلق عملية النمو وتحرر بعض السيولة باتجاه القطاع الخاص الذي بات باشد الحاجة للسيولة لاطلاق عملية النمو في القطاع. من ناحية ثانية الاصلاح الاداري. هناك حادثان في الاصلاح الاداري احب ان ارجع اليهما.

اولاً: في بداية عهد المجلس السابق تقدمت الحكومة بمشروع قانون للاصلاح الاداري، اقر معدلاً من قبل المجلس النيابي. واعتقد انه حصلت محاولة للاصلاح الاداري من قبل الحكومة الاولى للرئيس الحريري، وبالاجماع باءت بالفشل. بما يقول الرئيس الحريري انه لو اقر المشروع كما قدم الى المجلس دون تعديل لكان نجح اكثر، انا لا اوافق على هذا الامر.

اذا كانوا غير مستعدين للاصلاح الاداري بناء على القانون الذي اقر في مجلس النواب في ذلك الوقت، فقد كان باستطاعتهم ان يقولوا انهم لا يقبلون بهذا القانون. ولكن بعد ان فشل مشروع

الاصلاح الاداري الاول، بصرف النظر عن من هو المسؤول، اين رأينا محاولة جدية للاصلاح الاداري مستديمة ويومية في السنوات الاربع الماضية؟ انا اصر على انه لم تحصل اية محاولة جدية، لا بل ربما يكون وضع الادارة في السنوات الاربع الماضية صار اكثر تأزما مما كان في الماضي. قضية الستراتلات، انا لا اشك لدي دولة الرئيس، انه في قضية الستراتلات حصلت الدولة على اسعار منافسة جدا وجيدة جدا واحسن من اسعار حصلت عليها العديد من الدول الاجنبية. ولكن يا دولة الرئيس، هذا المثل يثبت ان المنافسة هي بالضرورة جيدة لتدني مستوى الاسعار وحصول الدولة اللبنانية على احسن الشروط. فلو طبقتم يا دولة الرئيس هذا المبدأ على مشاريع اخرى اضخم من قضية الستراتلات.

الرئيس الحريري: مثل؟

نسيب لحود: مثل «لينول» من مليونين متر مربع التي يتم ردمها في منطقة المتن الشمالي، فررت سلفا، وبقرار من مجلس الوزراء، ان تخصصوا المقاول الشركة التي ستعتمد هذه الاعمال بمليون و ٣٥٠ الف متر مربع من الاراضي التي ستحصل عليها فيما تحصل الدولة اللبنانية على ٦٥٠ الف متر مربع فقط. من اين انتم قادرون ان تثبتوا ان حصة الدولة في هكذا مشروع هي فقط ٦٥٠ الف متر مربع؟ لماذا في الستراتلات، كانت المنافسة قادرة على تنزيل الاسعار تحت المستوى العالمي، بينما في قضية عملية مثل «لينول» انتم لم تعتمروا المنافسة. واليوم انتم وقعتم في ازمة، ان الشركة التي وكلتموها لدراسة الجدوى وهي التي ستتخذ هذه الجدوى. في موضوع ان شركة هي التي تقوم بدراسة الجدوى وهي تقرر ان تقبل بالتنازع اولا. واليوم يقال ان الشركة لا تقبل بالتنازع وتطالب بحصة اكبر من الاراضي، والحكومة تفتش من خلال مشاريع اخرى ان تعطيها ارضا اضافية في مناطق اخرى من المتن.

دولة الرئيس، اذا كنت تعتقد انه في الستراتلات وانا اوافقك الرأي، كانت المنافسة جيدة ومفيدة باستحصال الدولة اللبنانية على احسن المستوى في الاسعار، مستوى اسعار كان ادنى من جميع التوقعات فكم بالحري في مواضيع بمليارات الدولارات سوف تتنازل فيها الدولة عن اراضي بـ ١,٥٣٠,٠٠٠ متر مربع، كم بالحري بهكذا مشاريع؟

نحن، ما نطلبه، ان تعمم التجربة الناجمة في الستراتلات على جميع القطاعات وتكون المنافسة هي الطريقة الوحيدة التي تثبت فيها الدولة اللبنانية مشاريع بمثل هذه الضخامة وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، نحن، بالتأكيد، لسنا في مجال التعليق على كل كلمة قالها أي وزير او دولة رئيس الحكومة لان الجدل لا ينتهي.

الرئيس بري: احسنت.

نجاح واكيم: ولكن في الحقيقة هناك عدد من النقاط يجب التوقف عندها.

سمعت دولة رئيس الحكومة يقول ان الحكومة لا تعمل عشوائيا، ولو لم يكن هناك خطة نهوض اقتصادي لما كانت دول مؤتمر واشنطن تشجعت ان تعطينا. طبعاً لن اتوقف عند «كم تشجعت» لانه في اجتماع لجنة الخارجية لم نعرف بدقة كم تشجعت. ليس هذا هو المهم. ولكن سمعت، ولأول مرة من الحكومة، كلاماً رسمياً ان هناك خطة نهوض اقتصادي. الكل يذكر انه في اول بيان للحكومة عام ١٩٩٢ وعدت بخطة نهوض اقتصادي.

سمعنا عن خطة. وتسربت لنا الخطة. عندما ناقشناها وفندناها وقف دولة رئيس الحكومة ورد علينا والمحاضر موجودة، «لا توجد خطة بعد، اننا نجهز خطة، وعندما تجهز سوف نحيلها الى مجلس النواب لمناقشتها واقرارها ومن ثم تنفيذها». واذ لغاية الان لم نصلنا الخطة. لكن اذكر في مشروع موازنة العام ١٩٩٤ او ١٩٩٥ واعتقد ١٩٩٤، وصلتنا مشاريع من ضمن الخطة ملصقة بمشروع قانون الموازنة ولكن لم تأت الخطة، وقتها حصل فصلها وعلى اساس ان الحكومة سوف ترسل الينا الخطة. اذا الخطة لم تصل بعد الى مجلس النواب واذ بنا الآن نسمع ان هناك خطة. كيف يجوز لدول العالم ان تكون سمعت عن خطة وتعرفها وعندها ثقة بها وعلى ضوءها سوف تأتينا اموال، ومجلس النواب لا يعرف شيئاً عن هذه الخطة؟ لم تصل الخطة بشكل رسمي لمناقشتها واقرارها. هذه اول نقطة.

النقطة الثانية: نحن دائماً نتفق مع الحكومة فقط في العناوين. خطة نهوض اقتصادي، «من منا لا يريد النهوض؟» من واي اثنين يختلفون على موضوع ان تحسين الواردات هو زيادة الانتاج؟ نحن مختلفون هل ان السياسة التي تتبعها الحكومة تؤدي الى زيادة الانتاج، بما يؤدي الى زيادة الواردات، بما يؤدي الى زيادة فرص العمل امام اللبنانيين؟ هل ان وضع البطالة، نمو البطالة، نمو نسب البطالة في لبنان، لا تقول لنا بشكل واضح ان ما يتبع من خطة نهوض اقتصادي، لا نعرفها، اذا هذه الخطة ادت الى زيادة البطالة، ولعدم تحقيق نمو اقتصادي، ولعدم زيادة الواردات. فاذا تكون الحكومة فشلت.

اخطر ما في الامر، يعني كلام ان هذه المسائل فعلناها واياكم، هذه اسمها «خوشبوشية العلاقة بالمؤسسات» او بكلم آخر ان الحكومة تأخذ المؤسسات، بما فيها مؤسسة مجلس النواب رهينة، اما نذهب نحن واياكم واما نبقي نحن واياكم. هذا الكلام لا يتلاءم ولا ينسجم ابداً مع النظام البرلماني.

الرئيس: صحيح، هذا الامر لفت نظري، معك حق. «مش ناوي يروح ويخلي حدا».

نجاح واكيم: اظن هكذا. عندما قلت لكم ذلك منذ البداية لم تصدقوني.

الرئيس: صحيح، معك حق.

نجاح واكيم: اذا هذا الكلام لا يتلاءم مع النظام البرلماني. عندما تفشل الحكومة تذهب الحكومة ولكن تبقى المؤسسات ويبقى البلد ويحصل تقويم. اما ايضا الادارة... يعني المشكلة مثل المريض الذي يذهب الى الطبيب يشكو له فيقول له الطبيب: «ما تشكيلي ببيكيلك». يا اخي داويني. اصبحنا وكأن مجلس النواب هو من هاجم الادارة. الهجوم على الادارة ورد مكتوبا في فذلكة المازنية. هم الذين هاجموا الادارة. نحن قلنا لهم «معكم حق». ولكن المسؤولية مسؤولية من؟ وهنا لن اكرر الكلام الذي قاله الزميل نسيب لحود. لكن اريد الاضافة، نحن نقول ان الفساد في الادارة اساسه فسادا في السلطة السياسية ولولا هذا الفساد كان من السهل معالجة موضوع الفساد في الادارة.

آخر كلمة اقولها فعلا كنت اتمنى من الحكومة ان تجاوب بدقة على اسئلة دقيقة ومحددة طرحت وتتعلق بوقائع وبممارسات، هذا الامر في الحقيقة لم يحصل، ايضا ولمرة اخرى سمعنا كلاما عاما عن المناقصات التي نجريها ونأتي بشركات دولية والشركات الدولية تلزم من ان واحد من الناس سألت في هذا المجلس انني اطلب من الحكومة ان تعطينا لائحة بشركات المقاولات واصحاب شركات المقاولات الذين ترسو عليهم المناقصات للترضيات وللتلزيقات من هم؟

وهنا يوجد مبدأ، وهذا الذي نصت عليه، يعني هذا... في اصول النظام البرلماني الديموقراطي، كما نص عليه قانون العقوبات، يا اخي حتى في الحالة العادية اذا اراد شخص ان يبيع سيارة الى شخص آخر لا يستطيع ان ينظم له وكالة بل يتوجب عليه ان ينظم وكالة لشخص قالت، كي يتسنى للشخص الاول البيع لا يستطيع شخص ان يبيع نفسه، لا يستطيع شخص ان يؤجر نفسه، لا يستطيع دولة الرئيس ان يكون ملتزما ايضا، لا يحق له ومن هنا لا يجوز، وهذا منصوص عليه في القانون، قانون العقوبات ان كل من تولى مسؤولية سواء عن طريق الانتخاب او عن طريق التعيين ونال لنفسه او انال احد اصدقائه او اقاربه، او موظفيه، او الذين يضرهم، منفعة يحكم عليه بالسجن من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة تبلغ ضعفي ما نال، هذا في قانون العقوبات ولست انا واضعها.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، أريد ان آخذ عبارات دولة رئيس الحكومة حول مسألة التعاون على الاحسن، فنحن نبادله ذات العبارات بموضوع اعتقد انه يظلم نفسه ويظلمنا دولة رئيس الحكومة عندما يقول ان الحكومة عندها خطة واوقات يقول ان الدولة عندها خطة، الدولة شيء، الدولة كلها

بمؤسسات الشعب والارض، الشجر والبشر الى آخره نحن بصدد حكومة ومجلس نواب وسلطاته، اعتقد بأنه يظلمنا ويظلم نفسه عندما يقول هناك خطة نهوض، يسميها خطة نهوض، يسميها خطة نهوض، نحن توافقنا على خطة تنمية شاملة للبلاد، قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، لو كان يوجد خطة لا اعتقد ان تسعين بالمئة من الذين تكلموا من الزملاء تكلموا وانتقدوا عدم صيرورة الانماء المتوازن، وعدم صيرورة الشيء الذي ورد في مقدمة الاصلاح السياسي، وهو العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، اذا كانت هناك من خطة اين اصبحت هذه الخطة، مكتومة؟ اريد ان اكرر القول العلة في كل مكتوم، كل مكتوم يجلب الشك.

ورد في كلام دولة الرئيس حول فصل النيابة عن الوزارة، انا في المبدأ لا يوجد عندي مانع ولكننا نريد تغيير النظام، نظامنا جمهوري ديمقراطي برلماني، في النظام البرلماني لا يوجد فصل نيابة عن الوزارة، في النظام الرئاسي يوجد نظام فصل النيابة عن الوزارة، فرنسا كما يعلم معالي الوزير بهيج طيارة طالما موضوع فرنسا يعنيه مثلي انا هذا مرض مزمن حبا لفرنسا انا ومعاليه وبالتالي لفرنسا لا يوجد فيها نظام برلماني، نظام فرنسا نظام رئاسي او نصف رئاسي ايضا.

دولة الرئيس متأثر بهذه القصة اذ ليس واردا في نظامنا نحن الا تطبيق ما اتفقنا عليه وهو ان لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية من هنا حتى تغيير النظام، يسمح تكويننا الاجتماعي والسياسي بتغيير هذا النظام، ان شاء الله نتوصل الى تفاهم، واتمنى ان لا يرد هذا النوع من عملية الخروج على ما اتفقنا عليه بهذا الشكل، وفق عرض سياسة الحكومة امام مجلس النواب.

الرئيس: يبدو انه اصبح متضايقا من النيابة وليس من الوزارة.

حسين الحسيني: تعرض لمؤتمر اصدقاء لبنان.

الرئيس: هو اصبح متضايقا من النيابة وليس من الوزارة.

حسين الحسيني: تعرض لمؤتمر اصدقاء لبنان، تعرض لذكر مؤتمر اصدقاء لبنان، من عداد الذين بادروا الى دعم الحكومة والتضامن معها، عندما ذهب رئيسها ومعه عدد من الوزراء للاجتماع على هذا المستوى، لتأمين اجتماع ٣٣ دولة بهذا الحجم، مجرد اجتماعهم - تحت عنوان اصدقاء لبنان هذا امر هام، ولكن النقص فيه انه كأننا نسرق سرقة او نهرب تهريبا، أتينا من مؤتمر اصدقاء لبنان بدلا من نستفيد من هذا الشيء، مثلما ضيعنا الفرصة يوم عدوان نيسان على لبنان، عندما ما فعلنا هذه الارادة الوطنية الشاملة بالبلاد، ولم نستفد منها وهي باقية ودائمة، ولكن لم نستفد منها في امورنا، في تسهيل امورنا، جئنا ايضا في مؤتمر اصدقاء لبنان انه من خلال لجنة معينة بدون الاعلان عنها، وبدون ابلاغ النواب، مع احترامني للجنة الشؤون الخارجية مع وزير الخارجية،

وبحثنا الموضوع مع لجنة الشؤون الخارجية في حين ان مؤتمر اصدقاء لبنان يتعلق بكل النواحي التي لها علاقة بهذه الدولة والمجلس، والحكومة الخ، اذا من ابسط واجباتنا ان نطالب رئاسة المجلس بأن تسارع الى دعوة الحكومة على الاقل الى لجان نيابية مشتركة، كل اللجان النيابية المشتركة، ويدعى النواب كلهم. اذا كان هناك من محذور في عقد جلسة نيابية عامة، لا مانع اذا كانت الجلسة بعنوان اللجان النيابية المشتركة لتبادل الرأي ونستفيد، فضلا عن اننا من الباب نحن نرفض أي زيادة بمديونية الدولة، قبل ان نعرف ما هي قصتنا على حقيقتها، ليس كما دخلنا في برج بابل بوضعنا الحاضر الشيء الذي اريد ان ينتهي اليه، موضوع قرض الدولة، الحكومة ورئيس الحكومة من انصار اقامة الدولة، نحن اذا كان كذلك نمد ايدينا للتعاون معهم، والاتكال على الله من هذه اللحظة، ولكن الامثلة عن الاصلاح الاداري، وعن الغاء طائفية الوظيفة، وعن الشيء الذي ذكرته دولتك لجهة اننا سنعمل المناقشات بين المدراء العامين، واذ مناقشات بين من ومن، بين كل طائفة ضمن اطار.

الرئيس: ليت الامر كذلك، كل طائفة لا كل مذهب انا اقول لك هذا ما سيحصل، ولو اننا تكلمنا عنها كلنا وقلنا اننا رابطون بهذه القصة، فليجاوبني عليها.
حسين الحسيني: على كل حال الشيء الذي مر لا يشجع على الاطلاق.

رئيس الحكومة: اني اقول لدولة الرئيس الحسيني بأننا سنعمل على كل شيء يشجع على بناء الدولة.
الرئيس: ولكننا لم نفهم شيئا للجواب على هذا السؤال مثلا: واحد دق على الباب فقال له الثاني من الداخل من انت، قال انا، فقال له لم نفهم شيئا، من انت، كل شيء يشجع على بناء الدولة ما هو؟

حسين الحسيني: دولة الرئيس، على كل حال حتى الآن... هنا في مطلب شعبي عام هو اقامة الدولة، والممانعة ظاهرة بالحكومة، الممانعة اكبر دليل على ذلك موضوع الاصلاح الاداري، الفساد لا يمكن مواجهته الا باعادة صلاحيات الاجهزة الرقابية، تفتيش مركزي، خدمة مدنية، ابحاث وتوجيه، مجلس تأديبي عام، لا بد من تحصين هذه الاجهزة الرقابية ولا بد من تحقيق سلطة قضائية اذا لم نبدأ بالشيء الذي طالبت دولتك به، بداية اقامة حالة طوارئ نيابية لاقرار القوانين التي تضعنا بجدية على طريق اقامة الدولة ويكون عبثا البحث، كالذي ينقل الماء بالسلة.
الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، اولا اود ان اشكر دولة رئيس مجلس الوزراء على الشرح المستفيض الذي قدمه ردا على مداخلات النواب... وبكل انتظام اود ان اتحدث في امرين الامر الاول يتعلق بالخطوة عندما ذكرت ان الرؤية عام ١٩٩٢ كانت توحى بأن عام ١٩٩٦ سيسجل فائضا بتزايد سنة بعد

سنة وهذا الفائض سيكون المصدر التمويلي الاول للخطة الانمائية، جاء الجواب من معالي وزير الدولة للشؤون المالية يقول ان الحكومة لم تتعهد بشيء من ذلك ولم تلتزم وانا عندما ذكرت هذا انما كنت استوحي خطوة الى ٢٠٠٠، خطة النهوض الاقتصادي كما كانت متداولة في عام ١٩٩٣ عندما طرح الموضوع، هذا الشيء كان مذكورا والآن يأتيها دولة رئيس الحكومة ليقول ان الحكومة ستعمل بموجب خطة، أي ان هناك خطة اقتصادية، اين هي الخطة الانمائية والاعمارية؟ ذكرت خطة دولة الرئيس.

الرئيس: نعم قلت هذا الكلام.

سليم الحص: قلت انه يوجد خطة وانك تريد ان تعمل بموجب خطة، اين الخطة الانمائية والاعمارية؟ واذا كان هناك مثل هذه الخطة، لماذا لم تطرح على مجلس النواب ليوافق عليها؟ ليناقشها ويوافق عليها واذا كان هناك مثل هذه الخطة فلماذا لا تدمج ارقامها السنوية في الموازنات السنوية؟

اجمع الزملاء الذين تحدثوا على امر واحد وهو ان موازنة عام ١٩٩٧ كما كل موازنة لا تشمل اكثر من سبعة الى عشرة في المئة من مجموع نفقات الدولة المتغيرة او قابلة للنقاش. والباقي هو من الثوابت او من النفقات التي تقرر بقوانين خاصة خلال السنة من خارج الموازنة وقد تحدثت في مداخلتني عن ضرورة ان تكون الخطة شاملة حتى تكون صورة سياسة الدولة المالية مكتملة في هذه الخطة وانني ادعو الحكومة الى وضع خطة متوسطة الاجل لخمس سنوات مثلا وتدمج ارقامها بارقام الموازنة السنوية لتكون صورة السياسة المالية للدولة مكتملة.

والامر الثاني يتعلق بالسياسة النقدية، تحدث دولة رئيس الحكومة عن الفائض في حساب الدولة لدى مصرف لبنان وهو الحساب ٣٦ وقال ان هذه السياسة متعمدة من اجل تثبيت العملة اللبنانية واود ان اقول هنا ان هناك بعض المبالغة في هذا الشيء بدليل ان العملة اللبنانية ليست ثابتة وانما هي تتحسن بشكل مصطنع يوما فيوما، استقرار، والاستقرار هذا نحن نبالغ فيه بالحقيقة بمعنى اننا نحقق تحسنا في سعر الليرة مقابل العملات الاجنبية باستمرار وبشكل مصطنع بسبب هذه السياسة، هذه السياسة تقتضي ثمننا ولا شك في ذلك.

ولكن أي ثمن؟ اعتقد ان ثمنها هو زيادة او ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي ارتفاع في عجز الموازنة وثمانها اكثر من ذلك هو الركود الاقتصادي لانها من شان اصدار من شأن مبادرة الدولة او حرص الدولة على اصدار سندات الخزينة بأكثر من حاجتها، حاجة الحكومة لسد عجز الموازنة من شأنه ان يجفف السوق من السيولة، يعني ان هناك ٢٦٠٠ مليار ليرة حسبما قال دولة الرئيس ٢٦٠٠

الف مليار ليرة لبنانية من حساب الحكومة الدائن لدى مصرف لبنان كان من الممكن ان تكون في

تصرف المصارف ليس بالضرورة كلها، انني اقول ان هناك مبالغة وكان من الممكن ان تكون كلها او بعضها حسب ما ترى الحكومة ملائمة للسياسة النقدية، تكون في تصرف المصارف تقرضها للقطاعات المصرفية وتحدد الاقتصاد الوطني، انا اعتقد ان من اهم اسباب الركود الاقتصادي هو نقص السيولة او عدم وجود سيولة في ايدي المصارف وسياسة الحكومة التي تعتمد اصدار سندات خزينة بهذا الحجم اكثر من الحاجات لسد الخزينة عامل اساسي من العوامل التي تؤدي الى الركود الاقتصادي.

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور بيار دكاش.

بيار دكاش:

دولة الرئيس، يتبادر الى الذهن عندما يسمع دولة رئيس مجلس الوزراء يتكلم عن المعاناة التي يمر بها هذا الشعب اللبناني الابي ان كل شيء على خير ما يرام. وقد انطلق دولته من رجل اقتصادي كبير ومالي كذلك الى دبلوماسي اكبر سياسي اكثر كبرا ايضا اذ انه شك قضية الحكومة بمجلس النواب الكريم وشدد على الهموم المشتركة بينهما، اسمح لنفسي بأن اقول ما جاء على لسان دولته من اهمية الحركة السياسية وحيويتها ومن التأكيد على ان الحكومة آخذة برأي النواب وبالتضامن مع النواب وبحرصها ايضا على القضايا الاجتماعية فكان كل شيء هو مشترك بيننا والحل على قاب قوسين او ادنى.

ولكن لبقى السؤال الاكبر: «ضربني وبكى سبقتني واشتكي» مأساة هذا الشعب هي الثقة المطلوبة من الشعب بالدولة ومن الدولة بأبنائها سمعنا مرة ان الحكم يعترض على ان الشعب في هذه الظروف الصعبة لا يولي الثقة للحكومة وهذا شيء طبيعي في النظام الديموقراطي البرلماني الحر انما ان تشكك الدولة بمرادة شعبها فهذا غير مرغوب ولا مقبول.

لذلك يقول دولته نحن مقبلون على تطورات سياسية هامة وهناك انطباع بوجود مشاكل كثيرة يصعب حلها والحقيقة ان المشكلة هي في ان يقبل الحكم بحل المشاكل لا ان يضعها في خانة الشعب بأثر وكيف يكون ذلك؟ يقول دولته بالحوار وكيف يمكن الحوار، ان يبقى الحوار مع الذات، الحوار يجب ان ينتقل من الذات الى الكل وهنا اشد على ان الثقة هي نتيجة هذا الحوار فلماذا لم يحصل هذا الحوار حتى الان؟ لان الشعب والدولة تشكو من عدم الوفاق رغم كل ما حصل حتى اليوم، أليس هناك وفاق حقيقي حتى اليوم.

الرئيس:

يا زملاءنا اريد ان اكرر مرة ثانية ليس المطلوب مع احترامي للاستاذ بيار ونحن نحترم آراءك، ليس المطلوب التعليق على كلام رئيس الحكومة، اذا سمحتم ولا على أي وزير، المطلوب اذا كان هناك من استفسارات او استيضاحات او تركيز على سؤال وهذه المواضيع التي تطرحها كلها مواضيع جوهرية ولكنه اصبح خطابا ثانيا.

بيار دكاش:

لا نعمل خطابا اننا نعمل على الحل باعتبار انه يجب ان يكون هناك من حل لهذه الاوضاع، كي نختصر نقول بكل بساطة صارت ظروف كثيرة ومتعددة واحد منها هذه المأساة التي حصلت لابنائنا في قانا ماذا كنا منتظرين نحن عندما اجمع الشعب اللبناني باسره لتأييد الحكومة وتأييد الدولة ودعم موقف رئيس مجلس الوزراء كل الشعب بكل فئاته دعم هذا الموقف ووقف الى جانبه واوصل الاعلام اللبناني على مدى العالم هذه القوة التي ذهب دولة الرئيس مشكورا وابلغها الى العالم بأسره ماذا كنا منتظرين كنا منتظرين حكومة وفاق وطني بدء الحوار، الحوارين اللبنانيين وسوف ارجع الى دولة الرئيس حتى اقول له ان هذا كلامه.

ثانيا: هذا هو كلامه وليس كلامي هذا كلام الحاكم وكلام المحكوم ماذا بادلنا؟ بادلنا ان هذا الاعلام قد تحول الى ما لا يرغب فيه على الاطلاق في بلد يشدد على الحرية، والديموقراطية والسيادة واقول هنا اننا بحاجة الى عملية وفاقية حقيقية من اجل ان تعود الثقة الى الدولة وان تعود ثقة العالم بهذا الشعب الابي الطيب، اريد ان اقول كلمة بسيطة كثيرا واطالب دولة الرئيس ما وعد هو فيه فقط ولا ازيد.

اكّد دولة الرئيس في احدى خطبه على ان مجموعة من القيم الانسانية منها التفاني، والصدق، والاستقامة والوفاء والاتقان اذا جمعت في انسان - والحمد لله اجتمعت في دولته - لا يمكن ان تقوده الا الى النجاح وهذا ما كان حصل تماما واردف قائلا ان لبنان لا يقوم ولا يبنى ولا يستقيم آمنه الا بمشاركة ابنائه كل ابنائه في مسيرة الوفاق الوطني ويعترف بالذات حسبما جاء.

ان لبنان يقول دولته لا يقوم ولا يبنى ولا يستقيم امره الا بمشاركة ابنائه، كل ابنائه في مسيرة الوفاق الوطني ويقول ايضا فلا تأخذ النشوة احدا وكأنه منتصر ولا يشعر آخر بالاحباط وكأنه مهزوم فليس وطننا يعيش ابناؤه بين منتصر ومهزوم والآن يقول انه يشجع على بناء الدولة ويعترف اعترافا واضحا بأن الحكومة ليست في الوقت الحاضر حكومة وفاق بل تسعى الى تحقيق ما وعد به والى ما يرمي اليه كل اللبنانيين اكانوا في صفوف المعارضة او في صفوف الموالين.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ احمد حبوس. واذا سمحتم طبعاً فالكلام ليس موجها الى الخطيب الحالي ولا للمتكلم السابق اذا سمحتم نفضل ان يكون الامر مطروحا ومحدودا بتحديد او تصحيح او توضيح او سؤال.

احمد حبوس:

دولة الرئيس، لقد غطى الزملاء معظم النقاط التي كنت احب ان اثيرها ولكن هناك ثلاث نقاط او اسئلة محددة لقد طالب دولة الرئيس مشكورا بمشاركة النواب ومجلس النواب الكريم بالعمل على النهوض بالخطّة وهذا ما طالبنا به وطالبنا مشاركة الشعب اللبناني ايضا ولكن اذا كان المجلس له دور فيجب ان تكون لديه معلومات واضحة وصريحة وموجودة في تصرفه في الوقت

المناسب اذا كان المجلس يريد ان «يعمل» خطة ويساعد فيها الحكومة يجب ان تكون بحوزته الارقام الصحيحة نحن نقضي معظم وقتنا ونختلف على الارقام وهي من المفروض ان تكون موجودة لدى وزير المالية وتعطينا اياها فوراً، مثلاً الحسابات النهائية سنة ١٩٩٦، ويقول لنا تفضلوا هذه هي الحسابات أي رقم بدون خلاف، او يكون موجوداً دولة الرئيس جالسين ومختلفين على حساب الـ ٣٦ انا عندما طالبت بايجاد وزارة تعنى بشؤون الدين العام كنت اتكلم كما تفضلت انه يوجد عندنا شركات نوجدها لتعمل Construction Management (ادارة-بناء) نحن بحاجة «للكاش» Management وهذه من الممكن ان نخدم شيئين، الدين العام ومن الممكن ان تساعدنا على ايجاد الموارد طالما لا يوجد عندنا خطة انتاجية ولا يوجد سيولة، نحن نقول عندما نتطلع الى منطقة الشمال او أي منطقة اخرى نجد انه لا يوجد لدينا الاموال ونعرف انه يوجد الحسابات الموجودة اذا احسن استعمالها من الممكن ان «تعمل» فائضاً اذا اخذنا برأي دولة الرئيس بالمحافظة على سعر الصرف والدفاع عن الليرة اللبنانية نحن معه ولكن ليس كل المبلغ، يمكن ان يستخدم جزء منه ونحن على استعداد للمساعدة بهذا الموضوع كما قلنا على الاقل اذا طلب المشاركة منا يجب ان تكون المعلومات الصحيحة لدينا وارجع الى نظرية الصرف والمحافظة على الليرة والفرق بين القوة الشرائية، عندما نقول الصرف فهو يعني صرف الدولار ١٥٠٠ هناك فرق بين القوة الشرائية كم اصبحت القوة الشرائية هذه نقطة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عندما اخذنا معدل النمو اخذنا معدل النمو الى ٤ بالمئة من البنك المركزي على طريقة النظرية التي تسمى نظرية النقديين اعني انه عندما يعطينا البنك المركزي هذا الرقم الذي هو اربعة بالمئة فهو رقم يعتمد سياسة النقديين ويبنى وثمين الدولة، او اذا ارادت الدولة ان تبني سياستها على هذا المبدأ او النظرية النقدية سياسة خاطئة يجب ان تعالج المواضيع وهي التضخم وغيره ويجب الاخذ بعين الاعتبار هذه السياسة، السياسة النقدية Milton phitmen رئيس هذه النظرية اذا كانت الدولة لا يوجد عندها احصاءات يومية لا يمكن الاعتماد على هذه النظرية الموضوع الثاني مهم جداً وهو تفعيل دور القطاع الخاص في الدورة الانتاجية، هذا ما نطالب به عندما تقوم الدولة كقطاع عام بالمشاركة مع القطاع الخاص واعطي مثلاً على ذلك نحن في الشمال بصدد انشاء بعض الشركات لانماء الشمال ونحن بحاجة لان تقوم الدولة وتعطينا من وقتها ومن مجهوداتها حتى نستطيع ان نطور هذا المشروع الانتاجي.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ صلاح الحركة.

صلاح الحركة: دولة الرئيس، بطبيعة الحال لا يجب ان يظهر من خلال مناقشاتنا ان كل ما يفعله دولة الرئيس والحكومة خطأ كما تفضل زميلنا ميشال فرعون، انا اريد ان اتوجه باستئلة محددة جداً مع الشكر للجهود التي يبذلها دولة الرئيس في اكثر المجالات، يوجد عندنا في الموازنة وهو بالاساس

ضبط الانفاق لضبط العجز لدينا موازنة وعندنا في الاساس ضبط الانفاق بضبط العجز . ونحن يا دولة الرئيس نقول كي يحصل ضبطه يجب اجراء الاصلاح . اولاً ، بالنسبة للثمن الذي ندفعه لخدمة الدين ، السؤال الاول يا دولة الرئيس بالنسبة للجواب الذي تفضلت به قبل قليل هل اننا اذا اضفنا الى حساب ال ٣٦ ، موجودات مصرف لبنان ، الستة مليارات دولار ، يظل الثمن الذي يدفع لخدمة الدين معقولاً ، هذه هي النقطة الاولى أي السؤال الاول .

السؤال الثاني ، اصلاحي ايضاً . نحن نعرف ان الاصلاح المالي مرتبط بالاصلاح الاداري والاصلاح السياسي ، لانه بهذه الطريقة تتأدى جدوى افضل لكل ادارة مالية موجودة عندنا . ضمن الاصلاح السياسي ، تفضل دولتك بطرح مشروع فصل النيابة عن الوزارة . بصرف النظر عن هذا الموضوع ، نريد ان نقول هل جرى تكريس الوزارات مذهبياً الى الان ام لا ؟ اذا طورنا تفكيرنا اكثر لموضوع الاصلاح الاداري يا دولة الرئيس حكي عن خطوة اساسية منذ فترة ، واخذتم قراراً اساسياً في مجلس الوزراء يتضمن المداورة بين موظفي الفئة الاولى .

اريد ان اسأل تحديداً وان اوضح الشيء الذي طرح قبل قليل لقد سمعنا كثيراً ان هذه المداورة ستكون اما ضمن الطائفة الواحدة او ضمن المذهب الواحد ، هل سيبقى من فائدة للمداورة يا دولة الرئيس اذا اقتصر على هذا الموضوع ؟

واخيراً هناك سؤال رابع بالنسبة للاصلاح الاداري الذي كنت في الحقيقة مركزاً عليه في المداخلة التي اجريتها عند مناقشة الموازنة ، هل وزنت حكومتك ومنذ العام ١٩٩٢ آلاف الموظفين الفائضين الممكن ان نصفهم ضمن البطالة المقنعة ام لا ؟ وهل جرى أي شيء لاصلاح هذا الوضع ؟ وشكراً .

الرئيس : الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان .

خاتشيك بابكيان : شكراً يا دولة الرئيس ، دولة الرئيس ان لم اتكلم عن الاصلاح الاداري او عن الوفاق الوطني فليس لاني لست مع الاصلاح او مع الوفاق بل لاني اعتقد ان الوقت لا يسمح لنا بالبحث في هذه الامور وفي هذه المواضيع الآن ، انما اريد فقط ان اتطرق الى الموضوع الذي اثرته سابقاً في لجنة المال ، وما اراه ان الموضوع قد اخذ بالفعل منحى كبيراً واثار اهتمام الزملاء .

قضية ادارة الدين العام ، عندما يكون العجز بمجمله ناتجاً عن الدين العام نقول ان ادارة هذا الدين هو موضوع اساسي جوهري ، هذا كل ما اجبت ان اقله .

لقد اثرت موضوع المبالغ الموضوعة في حساب دون فائدة ، وال ٢٦٠٠ او حتى ال ٣٠٠٠ مليار في اعتقادي ان ميزانيات المصرف المركزي بلغت احياناً ٣٠٠٠ مليار ، وكل خدمة الدين العام ٢٧٠٠ مليار اذا بقي هذا دون فائدة ، وندفع لقاء ذلك ٢٠٪ فائدة .

ثم يا دولة الرئيس واختتم كلامي بذلك اني اشدد على تثبيت سعر العملة، لبنان البلد الوحيد الموفق بهذا الشيء، نعرف ما الذي حصل في البرازيل وفي دول كثيرة، فرطت العملة ولم يقدر احد على ضبطها، نحن البلد الوحيد الذي وصل فيه سعر صرف الدولار الى ٣٠٠٠ ليرة وعاد اليوم رويدا رويدا الى سعر ١٥٠٠ تقريبا. ولكن السؤال يا دولة الرئيس هو، ما كلفة هذا الشيء؟ افهم هذا الحرص وهذا التشدد يوم كانت موجودات مصرف لبنان قد وصلت الى ٢٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار. مصرف لبنان اليوم يملك احتياطا يبلغ حوالي خمس مليارات ونصف دولار، وهذا بالطبع مشكور عليه من ادار هذا الشيء. يضاف الى ذلك المبلغ الضخم من العملة اللبنانية دون فائدة وهذا يا دولة الرئيس شيء خطر، ارجو ان تدرس الموضوع مع المعنيين وان تعطي توجيهاتك كي يتحلل الموضوع قليلا لان فقدان السيولة في البلد قد وصل فعلا الى درجة خطيرة، وهذا الشيء مربوط بهذا الموضوع كما اثاره الزملاء الكرام.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ مصباح الاحدب.

مصباح الاحدب: في الحقيقة، ما اريد قوله هو بالنسبة لموضوع السيولة، نحن نريد ان نضبط سعر صرف الليرة والتي هي من الامور والعوامل الاساسية ليكون لدينا مجال للانطلاق في اقتصاد سليم، وفي الوقت نفسه ايضا فان السيولة مطلوبة ضمن القطاع الخاص كما تكلم عنها الزميل نسيب لحود منذ قليل. كنت اريد ان اسأل سؤالا بالنسبة لوضع قطاع النفط. لقد اخذنا سياسة عامة بأن نستورد المحروقات، لماذا لا نعود وننطلق في السياسة التي كانت موجودة قديما وهي تكرار النفط في لبنان؟ حتى لو كانت كلفة النفط اعلى قليلا من استيراده من الخارج، فنحن نضع نصف ثمن هذه المحروقات ضمن الاقتصاد العام للبلد، أي ان ٥٠٪ من سعر ١٢٠ الف برميل التي ندفع ثمنها كل يوم، عندما نجري احتسابها على سنة كاملة، فهذه الاموال لا تعطى للموظفين فقط بل لشركات صغيرة موجودة في كل مدار للتصليح وللصيانة... الخ فهنا مجال لضخ مئآت الملايين من الدولارات ضمن القطاع الخاص في لبنان، واعتبر اننا بحاجة اليها. وبالنسبة للمصافي فلنعتبر الا وجود للمصافي في لبنان، سوق المصافي عالميا اليوم متدن، بسبب وجود منافسة في الخارج

بشكل يسمح لنا بأن نشترى بسعر متدن مصافي من الخارج، وبهذا لا تدخل في قضية المنافسة داخليا لاننا لسنا في وارد الدخول الى السوق العالمي للبنزين، بل في وارد تأمين مصروف البلد من هذه الموارد. عندما يمكن عن هذا الموضوع دائما بوجود انقسامات ولكن عندما يمكن عن عجز ونحن زيادة في الانتاج وعن تأمين سيولة ضمن الاقتصاد اللبناني، نعرف ان اللبناني محروم من مئآت ملايين الدولارات نضعها ضمن الاقتصاد، فمن المفروض ان تسجل ولو جزئيا ضمن محضر مجلس النواب.

اما بالنسبة للمواضيع الاخرى فاني اريد ان اذكر ايضا وجود عدة محاولات للتقليص من اهمية الفساد ضمن الادارة في البلد وتحميل المسؤولية لبعض الجهات، فلان مسؤول وذاك مسؤول، انت اليوم مسؤول، فحل لنا المشكلة الامور ليست هكذا، هناك بالفعل مسؤولية على الجميع وهذا ليس بشيء جديد ناتج، بل شيء ورثناه منذ خمسين سنة، ولكن الظروف بالنسبة لهذا الشيء لم تكن كالظروف الصعبة التي نمر بها اليوم، نمر اليوم من ظروف نتحدث عنها كلنا وناقشها ونتكلم عن صعوباتها، وكم ينعكس الاقتصاد السلبي على معيشة المواطن. فعندما نقول اننا سنزيل من عين الاعتبار كون الفساد الذي نتكلم عنه هو في الحقيقة ضمن الحكم وليس ضمن الادارة، فليس هذا صحيحا. الفساد ضمن الادارة والجميع مسؤولون، أكانت الحكومة هي المسؤولة، ام المجلس، ام الناس الموجودون في البلد فيجب عليهم كلهم تحمل المسؤولية. اما بالنسبة لما قاله الرئيس الحص فاني اشاطره الرأي، بالنسبة لقضية الفروقات في الارقام - العائدة للعجز - التي تصدر فقد تقدمت في المرة الماضية باقتراح اتمنى ان نعود اليه، وان يحصل لقاء او مراجعة نصف سنوية بين معالي وزير المال وبين اللجنة المالية بشكل يجري فيه اعادة تقييم او ليرى المرء كيف صرفت نفقات الموازنة، ما الذي صرف وما الذي بقي، وما الذي زاد. وشكرا.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ ابراهيم بيان.

دولة الرئيس، اريد ان اسأل دولة الرئيس بصفته وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية بخصوص البريد. من اربع سنوات لم نر شيئا على صعيد البريد أي التطور نحو الافضل. لغاية الآن، تصلنا برقيات من مجلس النواب باتجاهنا في بعلبك لنحضر احدى لجان المجلس، بعد انعقاد الجلسة بشهرين. عملية البريد، ما الذي حصل على صعيد ترقيم الشوارع والمنازل والبريد الداخلي.

الرئيس:

فلنبق في موضوع مناقشة الموازنة، لاننا سنعقد جلسة اسئلة واجوبة.

ابراهيم بيان:

بصفته الوزير المختص يا دولة الرئيس.

الرئيس:

عقوا.

ابراهيم بيان: هذا سؤال يا دولة الرئيس، اسألك سؤالا جديا يا دولة الرئيس الحريري واتمنى عليك ان تسمعني. بخصوص التلفون، نحن نعترف بوجود اشياء مهمة، انما هناك تغيير في المهل، أي من تاريخ كذا لتاريخ كذا سينفذ هذا المشروع. هذا التأخير يتجاوز المهل الزمنية، لماذا؟ هذه الاسئلة فقط اريد الاجابة عليها.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، هناك موضوع الانفاق الكبير خارج نطاق الموازنة، لا دولة رئيس الحكومة ولا معالي وزير الدولة للشؤون المالية اجابا على السؤال، الشيء الذي ذكره.

الرئيس: اكثر من عشرة زملاء تكلموا عن هذا الموضوع وبالفعل لم يأت أي جواب عليه.

علي الخليل: النفقات المقدرة الواردة في الموازنة تمثل جزءا يسيرا من مجموع النفقات. وهناك ايضا سؤالا آخر يتعلق بهذا الموضوع يا دولة الرئيس حول حجم سلفات الخزينة التي حصلت عليها الحكومة ولم تلتزم بالنصوص القانونية الواردة في قانون المحاسبة العمومية حجم هذه السلفات الكبيرة جدا لم نطلع عليها في مجلس النواب، بالفعل ان الحكومة تأخذ سلفات خزينة بأرقام كبيرة جدا دون اطلاع المجلس النيابي عليها، يهمننا ان نعرف حجم هذه السلفات خلال السنة الحالية المنصرمة.

دولة الرئيس، انهي كلامه اننا نحن... ما هو الحل؟ الحل هو في تشجيع الاستثمار وتحريك عجلة الانتاج، صحيح، لكن سؤالنا الكبير هو، كيف ذلك؟ نحن نقول عن طريق وضع خطة نهوض اقتصادي مقرر من قبل مجلس النواب، واريد ان اشير هنا في الحقيقة الى ان الخطة هذه يجب ان تلحظ اولويات المشاريع. نحن نعرف ما هي المشاريع الافضل، ونريد ان نعرف كذلك طريقة التمويل الافضل، وكذلك نريد ان نأخذ بعين الاعتبار، كي لا يكون الدين العام ضخما، ان تكون امكانية الاقتصاد قادرة على استيعاب المديونية العامة. على اساس ان الدولة قد باشرت بهذه الخطة ودولة الرئيس يعلم بهذا وذلك في اواخر العام ١٩٩١ واولائل العام ١٩٩٢، ثم عند تشكيل الحكومة الحالية وضعت هذه الخطة، وبالفعل حصل اشكال طويل عريض في الجلسة السابقة.

يا دولة الرئيس، اني اوجه هذا الكلام الى دولة رئيس الحكومة وان امكن اعطاءنا القليل من الايضاح.

الحكومة في المجلس السابق رفضت اعطاء المجلس النيابي خطة نهوض متكاملة، لقد امضينا اربع سنوات نقر المشروع تلو الاخر.

الرئيس: هذه المواضيع حكي عنها من اربع الى خمس مرات، اعطني السؤال.

علي الخليل: السؤال حول كيفية الاستثمار، وبالفعل اريد هنا ان ألفت نظر دولة الرئيس حسين الحسيني بالنسبة لمناقشة موضوع لبنان في لجنة الشؤون الخارجية. لو وجدنا بالفعل منعطفا اساسيا.

الرئيس: هذا من حقل وواجبك، الرئيس الحسيني قال انه ربما تكون اكبر.

علي الخليل: عفوا اريد ان اسأل دولة الرئيس الحسيني انه وفي هذا الاجتماع وضعنا الموضوع في اطاره الصحيح المعلومات التي بحوزة النواب قاموا بطرحها، الحكومة حاولت الاجابة، وطلبنا على هذا الاساس وضع ملف كامل يشمل القروض التي حصلنا عليها والموجودة في الملف.

الاجتماع ضم ٤٧ نائبا، وايضا جميع الوزراء الذين حضروا الاجتماع البارحة.

وهنا اريد ان اشير يا دولة الرئيس اخيرا وليس آخرا بالنسبة للتحويل بفصل الوزارة عن النيابة. يا سيدي، تحتاج هذه الى تعديل في الدستور، وفي النظام البرلماني هذا لا يجوز، لانه في النظام الرئاسي، ينتخب الرئيس من قبل الشعب ويقوم هو بتعيين الوزراء الذين يريدهم. اما في النظام البرلماني فهذا لا يجوز على الاطلاق.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ حسين الحاج حسن.

حسين الحاج حسن: بعد الاستماع لردود دولة رئيس الحكومة والسادة الوزراء الملاحظة الاولى هي ان هناك عددا كبيرا من الاسئلة الاساسية والجوهرية التي لم نحصل على اجابات عليها اما جزئيا واما بالمطلق، ومن ضمنها خطة النهوض ومسائل كثيرة. الملاحظة الثانية هي، كأني فهمت ان الحكومة تأخذ على النواب ان عملهم فقط يقتصر على تسجيل السلبيات ولا يعترفون بالايجابيات نحن نرى الايجابيات ونقدرها ولكننا نطلب من الحكومة ان تسمح لنا بسرد السلبيات وتوصيفها وتقديم الاجوبة، وليس تجاوز هذه السلبيات بالعموميات، اننا عند طرحنا موضوع خطة النهوض لم نسمع جوابا، انما عندما راينا ان دولة الرئيس وعددا من الوزراء سافروا الى واشنطن كان من وراء ذلك خطة لقد طرحوا افكارا ومشاريع.

عندما تكلمنا عن القطاعات الانتاجية سمعنا عن تشجيع الزراعة والصناعة، انما لاربع سنوات خلت لا زراعة ولا صناعة، وليسأل معالي وزير الزراعة ومعالي وزير الصناعة ما الذي حصل للزراعة في السنوات الاربع الماضية.

الرئيس: اين وزير الصناعة، لم يستلم بعد حسبت عليه مجانا.

حسين الحاج حسن: انا اتكلم بكلام معالي الوزير شاهي برصوميان في اول جلسة للجنة الاقتصاد التي تحدث فيها عن وضع الصناعة في السنوات الاربع الماضية، ولا يقال انه يتكلم عن الصناعة. ومن يسمع خطاب معالي الوزير شوقي فاخوري في الفرزل وفي عدة لقاءات طالبناه فيها، فليدل برايه. بما جرى للزراعة والصناعة في السنوات الماضية نعود لطرح الشعارات، من رفع مستوى العمالة تأمين فرص العمل، تحسين القطاعات الانتاجية والخ... اطالب امام المجلس الكريم بتحديد وقت اقصاه ستة اشهر لطرح مشروع اقتصادي كل من الزراعة والصناعة متكاملين تكون الحكومة والبرلمان مسؤولين عنهما في السنوات المقبلة عندما جئنا لطرح موضوع القطاع العام، جاوب عندها دولة الرئيس وعدد من السادة الوزراء، كل ما سمعناه يشير الى ان القطاع العام قدم خدمات، حسنا، هذا الشيء نضعه على رؤوسنا، نحن نقول انه في القطاع العام، عندما يقدم خدمات هناك مشاكل، ولا نقول انه لم يقدم خدمات. مجلس الجنوب قدم خدمات وكذلك

مجلس الانماء والاعمار ومجلس المهجرين ايضا. كل الوزارات تقدم خدمات، انما ما نقوله هو عن وجود مشاكل، هذه الخدمات تستطيع ان توفر على الدولة ٣٠٪ الى ٤٠٪ من الاموال، وعندما تقدم خدمات افضل. نحن لم نقل لكم انكم لم تقدموا خدمات، بل نقول ان هناك مشاكل وكلكم تعرفونها.

الرئيس: ما السؤال الان؟

حسين الحاج حسن: السؤال هو، انهم لم يردوا علينا، ما الذي قالوه، يا دولة الرئيس حضرتك تكلمت ودولة رئيس الحكومة ايضا وفخامة رئيس الجمهورية، كل الوزراء يتكلمون عن وجود مشاكل، ماذا يعني هذا؟ ومتى كل ما حصلنا عليه من اجوبة لغاية الآن هو انه ومع هذا الكلام تقدم خدمات، ولكننا لم نحصل على اجوبة واضحة؟

في موضوع المناقصات، لقد وفرنا في التلفون. تحدث زميلنا نسيب عن «البنور» اريد ان اطالب معالي الوزير فؤاد السنيورة صديقنا وعزيزنا عن موقفه في مطالبات الاتحاد العمالي العام ومكتب المعلمين.

الرئيس: هذه اول مرة تجد له صديقا في لبنان.

حسين الحاج حسن: فقط لكي يسمع انه في احدى الجلسات التي طالبه فيها مكتب المعلمين ورابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، قال وصرح عن وجود ٢٠٪ هدر في الموازنة، اذكر ان ذلك حدث في الـ ٩٣ او في الـ ٩٤ او في السنتين السابقتين، على الاقل اننا نفتخر في القول بأن ادارة من الادارات قد وفرت على الدولة اللبنانية ٢٠ الى ٣٠ مليون دولار، انما لا نفتخر ولا نقبل ان تغطي هذه بتلك او تلك بهذه على الاطلاق، ونطالب ان يوضع موضوع المناقصات بشكل جدي على جدول البحث، وسبق لي ان تحدثت مع عدد كبير من الوزراء. لنقل انكم في موضوع الاسفلت وموضوع الطرقات، ستعبدون نفس الطرقات ونفس الاسفلت في كل سنة وفي كل لبنان، لا تنضب اموال وزارتي الاشغال والبلديات، لماذا؟ لانكم تعطون التعهدات لنفس المتعهدين، دون معاقبة ولا محاسبة. سألت عن الانماء المتوازن، واعتقد ان اكثر نواب بعلبك - الهرمل والبقاع بشكل عام والشمال وعكار والجنوب سألوا عن الانماء المتوازن. اريد باسم بعلبك - الهرمل ان اسأل، ماذا كان جوابكم لنا بالنسبة لبعلبك - الهرمل المنطقة المنكوبة؟ ماذا؟ لم يتناولها احد من السادة الوزراء، ولا دولة رئيس الحكومة ايضا، هذه منطقة منكوبة تهدد بانفجار اجتماعي واقتصادي، ان كانت تعاقب دعونا نعرف بذلك، وان كان من شيء لها فلنعرف ايضا، واخيرا عدم ادراج بعلبك في شهر التسوق. الظاهر هو وجود قضاء او قضائين خارج البلد.

الرئيس: اريد ان الفت النظر الى انه ما زال هناك عشرة نواب يريدون الكلام، بهذه الطريقة ساستمر في الجلسة حتى غد وبعد غد، هذا ما اقله، لقد تركنا مجال الحديث للاستيضاحات، فأصبحت القصة ان بدا كل واحد باعادة خطابه.

الكلمة للزميل الاستاذ جورج قصارجي.

جورج قصارجي: نحن لا خطابات لدينا.

دولة الرئيس ورد في كلام دولة الرئيس انه من المفروض على مجلس النواب والحكومة ان يكونا دائما في حوار كي لا يصل الغسيل الى الشارع. وكنت قد قلت بالنسبة للتصاريح التي تقال، انه يجب ان نتحاور وياكم.

رئيس الحكومة: كلا، لم اقل هذا الشيء.

الرئيس: دعه يكمل.

رئيس الحكومة: لا، لم اقل هذا الشيء.

جورج قصارجي: ألم تقل حضرتك انه يجب ان تحاور في كل شيء كي نصل في البلد الى الاحسن على صعيد الاقتصاد وما شابه، هذا ما نقوله.

رئيس الحكومة: كلا، هذا غير ما نقوله.

جورج قصارجي: حسنا، مضى علي شهر يا دولة الرئيس وانا انتقل من مسؤول الى آخر بدءا من فخامة الرئيس ونزولا الى الاسفل، صندوق المهجرين بالذات قصده اربع مرات، وتكلمت في بياني عن الهدر الحاصل في طريقة التوزيع في هذا الصندوق، اعطوا منطقة تعلبها مليارين ومئتي وخمسين مليون ليرة، وحصلت فيها اخطاء كبيرة وتكلمنا عنها ونحن بانتظار الجواب، وطلبت لجنة نيابية للتحقيق ولم يجيبنا احد.

الرئيس: انت تكلمت.

جورج قصارجي: تكلمت، وطلبت.

الرئيس: حسنا، قدم سؤالك للحكومة.

جورج قصارجي: يعني هذا انهم يجيدون فقط الرد على الارقام بأرقام ولا يردون على اشياء فيها هدر ونحن على ابواب التصديق على ميزانية كي نعطي ايضا من خلالها اموالا لصندوق المهجرين لا نعرف الى اين تذهب؟ الى ملفات سياسية او لملفات ترمى في الشارع، هذه واحدة.

يا اخي لدي اثباتات، لا يجادلني احد بهذا، كلكم تعرفونها وتعرفون بها، لماذا تحبثونها؟ او لان صندوق المهجرين بمثابة خط احمر، ان كان خط احمر فلنجلس في مكاننا.

ثم لقد لفت نظرنا البارحة، انه اتانا اكثر من عشرين عائلة يا دولة الرئيس، وقبل ان نبدأ بميزانية الكهرباء يشكون من انهم يرسلون اولادهم الى الجيش لتأدية خدمة العلم لكي يتأهلوا وليس ليجبوا فواتير الكهرباء او ليشغلوا كعمال، نستطيع نحن ان نشغلهم، مع انهم اخرجوا من المدارس، في حال اشتكى الاهالي الى مجلس الشورى من انهم ارسلوا اولادهم لتأدية خدمة العلم وليس لجباية فواتير الكهرباء، بماذا سنجيبهم؟ فليعطونا الجواب قبل ان نصل اليها، اذا سمحت.

الرئيس: حسنا، وشكرا.

الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، لقد تفضل دولة رئيس الحكومة وتكلم عن السياسة العامة، وتحديدنا نحن معنيون بطرح الاسئلة حول ما تفضل بقوله. هناك ثلاثة عناوين خطيرة، وثلاثة تحديات اشار اليها. السؤال الاول، هل نقدر فعلا حجم الخطورة أي خطورة التحدي الاكبر الذي هو الخطر الصهيوني. ان كان هناك من تقدير لهذه الخطورة، فالمطلوب هو كيف نبحت لتعزيز المناعة الداخلية لانه عند تخليق الطيران في الجو اعتقد ان كل هذه الابحاث ستصبح في غير الاولويات.

اذا كان وحتى هذه اللحظة، العدوان المرتقب والعجز والوضع الاقتصادي والاجتماعي، واذا كان في سياسة الحكومة سواء ما ورد في بيانها او في الموازنة، ان كانت الموازنة تلبي الاحتياجات والاهداف والاولويات التي رسمها البيان الوزاري، فعلينا عندها ان نصدق على الموازنة، وان كانت الموازنة لا تلبي وكما تفضلت واعترفت بأنها وضعت قبل البيان ولم يلحظ أي تغيير فيها هذا يعني ان الحكومة نالت الثقة على اهداف واولويات محددة، فأنت الموازنة كما هي ولم تتغير او تتبدل، بالعكس. السؤال الاول: ازاء الاحتلال المرتقب والخطر والذي سيكون ربما استشرس، هل لحظت الموازنة او سياسة الحكومة خطة للتحسب لمثل هذا العدوان الاكيد والمتقرب؟ وبالتالي ما الذي لحظ حول انشاء شبكة ملاجئ وتحديدنا حول مستلزمات تعزيز الصمود.

السؤال الثاني: اشرت يا دولة الرئيس الى ان العجز حاولنا معالجته وكان بمقدورنا ان نطل على المجلس النيابي ونقول بكل بساطة، اننا في السنة الماضية كنا قد قدرنا ذلك بـ ٣٦٪، فمع الطوارئ اصبح ٥١٪ كان بمقدورنا ان نقول لكم ٤٥ ويمكن للمجلس النيابي ان يقول عندها ان ذلك شيء ممتاز وهنالك معالجة لكن السؤال المطروح، هل نحن اليوم ان كان العجز قد ارتفع في الـ ١٩٩٦ من ٣٦٪ الى ٥١٪ بفعل ما قالته، الانتخابات النيابية والعدوان الاسرائيلي أي

عدوان نيسان. نحن مقبلون في سنة ١٩٩٧ على انتخابات بلدية وعلى امكانية عدوان، السؤال المطروح.

هل ستفاجأ غدا بأن العجز سيتعدى الـ ٥١٪ وهل يمكن معالجته دون الحد في الاستدانة؟ وهل يمكن معالجة الاستقرار النقدي فقط من اجل تعزيز المكانة السياسية، باعتراف وزير المالية مما اورده في الفدلكة من انه لم يعد لدينا من امكانية لمعالجة الدين واصبح هامش التحرك ضيقا جدا في الوقت الذي تأكد فيه ان الاستقرار النقدي هو فقط لمعالجة تثبيت سعر صرف الليرة؟
ثالثا: الوضع الاجتماعي الاجتماعي الاجتماعي الذي اعاد بيان الحكومة وافر ان الناس اليوم هي مذبوحة جوعا وغذاء وطبابة واستشفاء وتعلما وسكنا.

السؤال المطروح، هل هذه الموازنة التي عصرت النفقات الاستثمارية ممكن ان تريد في الانتاج؟ جرى التأكيد على لسان دولتك اننا معنيون بزيادة الانتاج لمعالجة الوضع الاقتصادي، كيف يمكن زيادة الانتاج ان لم يكن هناك من دعم للقطاعات الانتاجية؟ او دعم لحماية الانتاج الوطني؟ اذا صدرت مراسيم فهي تخفض من نسبة الرسوم التي تغرق الانتاج الوطني. كيف يمكن ان نعالجها هذه التساؤلات لا يمكن تغييبها مطلقا عن الشيء الذي تفضلت به في السياسة العامة، لاننا لو اردنا النهوض فعلا فأول شرط للنهوض ان يتحمل كل المواطنين ويعدل دون اعادة النظر بالنظام الضريبي الجائر ونشير هنا الى هامش ما ورد في الفدلكة.

الرئيس: يظهر اننا عدنا الى البدء.

زاهر الخطيب: هذه على الهامش لكن السؤال هو من ضمن الاسئلة.

الاسئلة الثلاثة، الاحتلال، العجز، والفساد والوضع الاقتصادي والاجتماعي، هل بالتأكد على عدم الاستعداد لاعادة النظر بالنظام الضريبي؟ وعلى ضرورة عصر النفقات الاستثمارية من خلال ما تأكد في الموازنة؟ هل بالاستمرار بذات السياسة الاجتماعية نحقق اهداف البيان الوزاري في هذه الموازنة؟ ان كان الجواب «لا» فاني ادعو المجلس النيابي لرفض هذه الموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب. ثم وجه الرئيس كلامه الى رئيس الحكومة. حسنا اذهب ثم عد انا في انتظارك لان هذه الاسئلة موجهة اليك يا دولة الرئيس، نحن نؤكد دائما اننا نريد اسئلة.

اذهب ثم عد، هذه الاسئلة لك. كل وزير تكلم وهذه الاسئلة موجهة اليك، وانا من يصير على رفض الخطابات اكثر منك. هذه الاسئلة موجهة اليك يا دولة الرئيس. نحن ننتظر كي تذهب وتعود ولا من مشكلة.

الحقيقة وبغياب رئيس الحكومة، تكلمنا عدة مرات يا زملاءنا الكرام من انه ليس مطلوباً العودة

للخطابات وللمحاضرات والنقاش او لتعيد نفس الشيء، المطلوب استيضاح او اعتراض او سؤال.

بطرس حرب: دولة الرئيس، لا بد من تسجيل الطرح الايجابي الذي تقدم به دولة رئيس الحكومة عندما لفت النظر الى ان هناك اخطارا تهدد داخليا وخارجيا، ويجب ان نتعاون بجهد مشترك لمواجهتها.

ان المجلس النيابي يسجل هذا الموقف لرئيس الحكومة ويطلب منه في المقابل ان يبادر الى بدء هذا التعاون من خلال اعتماد سياسة الشفافية تجاه المجلس، فلا نقع في خلاف حول كلمة سياسة للتنمية والاعمار او خطة، ونحن ندرك الفرق بين الاثنين. نحن نطالب الحكومة بخطة مفصلة لمشروع التنمية لكي نشارك الحكومة مسؤوليتها في كيفية ادارة البلاد.

اما ان نقبل بخطوط عامة حول سياسة التنمية والخطة دون ان ندخل في تفاصيلها لنناقش معكم في كيفية ادارة شؤون البلاد، فان هذه الدعوة يمكن، وبكل اسف، ان لا تليها، نليها باعتماد سياسة الشفافية من قبل الحكومة، ونحن نرحب بها دولة الرئيس، ونأمل ان تكون هذه الجلسة بداية جديدة لعملية تعاون مشتركة بين الحكومة والمجلس، وهذا هو مطلبنا، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميلة السيدة نائلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، اريد ان اوجه سؤالا حول الودائع الموجودة في مصرف لبنان، ما اذكر انه يوجد مليار وستمئة مليون في الحساب (٣٦) والباقي وهو ملياران. على كل حال، مع غير المؤسسات العامة.

لكن دولتك قلت لنا ان هذا الامر هو نتيجة سياسة الاستقرار المالي وهذا صحيح.

لكني اود ان اطرح سؤالا: كم هي قيمة الفوائد على هذه المبالغ حتى نعرف كم تكلفنا سياسة الاستقرار المالي هذه، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ ايلي الفرزلي.

ايلي الفرزلي: دولة الرئيس، هناك كلمة لفتت نظري اثناء حديثك حول مسألة تكلفة الاستقرار المادي، وان الحكومة منذ توليتها في عام ١٩٩٢ على ما اعتقد، بموافقة مؤسسات الدولة، وبموافقة المجلس النيابي سلكت مسلكية سياسة الحفاظ على الاستقرار النقدي.

السؤال دولة الرئيس، هل بلغت المناعة المالية في جسم مؤسسات النظام السياسي في لبنان؟ هل ادت هذه السياسة مبتغاها؟ أي بتعبير آخر، هل خلقت استقلالية النظام المالي تجاه ذاته في البلاد اولا؟ يعني بتعبير آخر دولة الرئيس، هل لا تزال قضية النقد مرتبطة بالثقة التي لنا في شخصك الكريم؟ لطفا هذا ما نود الاطلاع عليه.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ جبران طوق.

جبران طوق:

دولة الرئيس، اولاً، اريد ان اشكر دولة رئيس الحكومة على المداخلة القيمة التي قام بها، انما الشيء الذي تبين لنا هو ان محور كلام دولة الرئيس بأنه يوجد عجز، وهذا العجز يستهلك كل الادخار الوطني. اذا المشكلة تقريبا، والحل لهذه النقطة دولة الرئيس هو التصدي لهذا العجز. الشيء الذي تفضلت وقلته ان تدبيرا واحدا هو تحريك الدورة الاقتصادية يؤدي الى حل لهذه المشكلة ولو جزئياً.

بالنتيجة تحقيق الفوائد، اهذا اكيد؟

الشيء العملي بالموازنة الذي هو دعم للفوائد دولة الرئيس، لكن الثلاثمئة مليون التي وضعتها لدعم القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والقطاع السياحي هي بالنتيجة لدعم الفوائد تلك وتحرك العجلة الاقتصادية، هذا هو التدبير العملي الوحيد، وفي الموازنة لم نر شيئاً عملياً غير هذا الامر، انما هناك تدابير اخرى، اعني انه في ظروف استثنائية يلزمك تدابير استثنائية.

انا في مداخلتي نهار الجمعة اتيت على ذكر اربعة او خمسة تدابير ومن ضمنها الاملاك العامة، الاملاك البحرية... لم نسمع دولتك اشرت الى هذه المواضيع التي هي برأيي على حسب ما اعتقد ضرورية جداً لتخفيف العجز، وبالتالي فان هذا الادخار يتوجه نحو القطاعات المنتجة مما يؤدي بالنتيجة الى حل المشكلة، والا فان الاستمرار بهذه الطريقة سيؤدي الى جعل الفترة الزمنية اللازمة لمعالجة هذا الوضع طويلة، وشكراً.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ جميل شماس.

جميل شماس: دولة الرئيس، الحقيقة ان الزملاء قد استغربوا عدم اجابتهم على الاسئلة، حتى نحن الذين نعتبر

موالين لم يجيبونا على الاسئلة اي: «نحن ما طالعين لا من ستي بخير...»

الرئيس:

غير فكرك احسن.

جميل شماس: لا يعتبرها احد موجهة ضده، لكن هناك بعض الوزراء اهلوا، وهذا يعطينا عند محاسبة الوزراء

مباشرة كوننا حلفاء الرئيس الحريري ان نوافق على أي مشروع تقدمه الحكومة اذا كان هناك خطأ.

المسألة الثانية: هو انني لمست في هذه الجلسة مسألتين مهمتين:

اولاً: لقد تم خلق جو من التفكير جدياً بطريقة المحاسبة العلمية الصحيحة لتطوير عمل المجلس والحكومة، وهذا يعتبر مسألة على جانب كبير من الاهمية، كما تبين ان الاشخاص الذين عارضوا، انما عارضوا بطريقة جدية لتصحيح المسار وبالتالي ظهوروا كأنهم نجوم.

الرئيس: ما هي ملاحظاتك الآن؟

جميل شماس: لذلك ادعوهم حتى لا نكون نكرر نفس الانتقادات، أي ان يشتغلوا حتى يتم اصدار قوانين لان الاشياء التي يلزمها محاسبة، لماذا لا نضع لها قوانين وتقفل الموضوع، يعني «الباب الذي يأتينا منه الريح نسده ونستريح».

هناك مسألة اخرى، اعود واكرر دولة الرئيس، يوجد رأسمال مهم في البلاد وهو الصناعة. فالصناعة معرضة حالياً لحالة اغراقية مهمة كثيراً، لذلك آمل ان يؤخذ موضوع الصناعة أهمية وخصوصاً ما دام هناك اموال موجودة ان من حيث دعم الصناعة وتمويلها وحمايتها عن طريق الحكومة مباشرة، وشكراً.

الرئيس: بالنسبة لموضوع الاعلام، مع الشكر لوسائل الاعلام التي نقلت وتعبت معنا، نشكرهم لانه لم يعد هناك ضرورة للبث اذ سنباشر بعملية التشريع.

هل تريد ان تجيب على بعض الاسئلة؟

رئيس الحكومة: اجل.

الرئيس: تفضل.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هناك موضوع عرضه دولة الرئيس الحص يتعلق بقضية الحساب ٣٦ وال ٢٦٠٠ مليار الموجودة في هذا الحساب، ووصل الاستنتاج الى ان هذا الامر هو احد الاسباب المؤدية للركود الاقتصادي. لقد سألته اثناء المناقشة كم سيكون الحساب؟ صفر. قال لا، انما اكثر المهم بالنتيجة نتكلم بين ١٥٠٠ او ٢٦٠٠ حوالي ١٠٠٠ مليار يعني حوالي ٦٠٠ مليون دولار. انا لا اعتقد ٦٠٠ او ٧٠٠ مليون دولار هي التي تؤدي الى عمل ركود اقتصادي، او تحريك لعجلة الاقتصاد بشكل ان تؤثر كثيراً.

لا يمكننا القول ان ٦٠٠ مليون دولار هي التي تعمل الجمود او التحريك، هذا من جهة. من جهة ثانية، الاستاذ نسيب قال: انه يشكر الحكومة لقيامها بتلزييم الهاتف بمناقصة وان تبتعد عن اعطاء المشاريع بدون منافسة مثل مشروع «لنر»، موضوع «لنر» الذي هو عبارة عن ردم ساحل المتن الشمالي لم يعط للشركة وبالتالي لم يحصل حتى الآن، هو الآتي، ونحن لسنا وحدنا الذين نلجأ الى هذه الوسائل، انما كل الدول تلجأ اليها.

هناك مشروع معين ستقوم به الدولة، وستطلب من الناس ان يتقدموا ليكونوا نواة ما يشبه الهيئة التأسيسية، وليس للدولة مسؤولية تجاههم، وليس لهم مسؤولية تجاهنا، يقومون بالاشتغال مع احدى المؤسسات التابعة للدولة لدراسة المشروع، مع وجود استشاري تعينه الدولة للوصول الى

العقد الاخير، وبعدئذ يطرح المشروع للجمهور للمساهمة فيه ضمن الاصول المحددة في القوانين المرعية الاجراء، وبالتالي قد يكون هناك انطباع غير دقيق بأن الحكومة وافقت على اعطاء هذا المشروع لمجموعة من الناس، وهؤلاء الناس ليس لديهم مشروع وهم يمثلون هيئة تأسيسية معينة، قبلوا بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في مرحلة الدراسة، وهذا الموضوع ليس موجودا عندنا انما موجود في كثير من دول العالم، هذا هو الامر الاول.

الامر الثاني: الدليل ان الشروط العامة التي وضعناها بدون التزام من احد، هناك شروط ملكية، لقد حددنا خطوطا عامة لا ننزل تحتها الا حين استكمال الدراسة، لم يعمل عقد ولا أي شيء... من جهة ثانية، الدليل ان تقديراتنا غير خاطئة هو الشيء الذي ذكرته، نحن وضعنا تقديرات وهذا شيء صحيح، تقديراتنا تبين انها غير خاطئة، فالكلام الذي ذكرته حضرتك بأن هؤلاء الاشخاص فعلا يأتون ويقولون بأن التقديرات التي وضعتموها انتم ليست دقيقة، والدليل هو ان الدراسات التي تعمل غير دقيقة. يريدون افضل من الشروط التي وضعناها او الحدود الدنيا التي حددناها، نحن حددنا الحدود الدنيا ولم نحدد الحدود العليا، فأردت ان ارد على هذا الموضوع.

الرئيس: هنا ينبغي ان ترد على بقية الاسئلة.

رئيس الحكومة: الموضوع دولة الرئيس، يعيد الكلام حوله بخصوص مبلغ الاحتياطي الذي وضعه البنك المركزي بالعملة الاجنبية. هذا وضعه ليس كحساب ٣٦، هذه مبالغ يأخذها البنك المركزي ويدفع مقابلها عملة محلية أي باليرة اللبنانية، ويقوم بتوظيف هذه الاموال، وبالتالي لا تكلف شيئا. هذا الموضوع ليس كحساب ٣٦ الذي لا يدفع عليه فائدة، اذ لو دفع عليه فائدة فيصبح الوضع كما قال الوزير السنيورة مثل شخص «يأخذ من هذه الجيبة ليضعها في الجيبة الاخرى»، وبالتالي يزيد التضخم، اذا هذا الوضع يختلف عن وضع الامر الثاني. الموضوع الاخير الذي اريد الاجابة عليه هو الذي اثاره بعض الزملاء بقضية المداورة بين المدراء العاملين: ان مجلس الوزراء اخذ قرارا بسيطا لم يحدد فيه موضوع الطوائف ولا موضوع المذاهب، فقال ان موظفي الفئة الاولى بقدر ثلاث سنوات «يتداورون»، والفئة الثانية على ما اعتقد اربع سنوات، والفئة الثالثة وما دون خمس سنوات.

هذا هو القرار الذي اخذ به، وحول هذا الامر لمجلس الخدمة المدنية، وطلبنا منهم ان يعطونا شيئا ضمن قرار مجلس الوزراء، هذا الذي قمنا به.

الرئيس: دولة الرئيس، هذا الموضوع الثاني انا الذي اثارته ولقد قلت ان الحكومة اتخذت قرارا رحب به الشعب بأسره، ولقد اعتقدت ان هذا فعلا هو تطبيق لاتفاق الطائف، أي لا يوجد وظيفة حكر على طائفة معينة.

معلوماتي المؤكدة، دولة الرئيس، واثمني الآن ان تسجل ان هذه المعلومات خاطئة ولا مانع لدي تجاهها.

نعم لقد ارسل في طلب مجلس الخدمة المدنية من قبل دولتك وقيل له بانني لا استطيع ان اعمل مداورة الآن بين كل الطوائف، كل طائفة ضمن طائفتها، او كل مذهب ضمن مذهبه.

هذا الكلام قيل لمجلس الخدمة، ومجلس الخدمة يعمل على هذا الاساس.

لذلك قلت بأن هذا الامر ليس فقط ضد تطبيق الطائف، انما هذا ضد الدستور نفسه عندما يقول انه لا يوجد وظيفة حكر على طائفة.

بهذه الطريقة تصبح الوظائف حكرا على طوائف معينة وعلى مذاهب معينة.

اذا كان لا الكلام غير دقيق، انا اتمنى وانا اقبل وانا ارضى بكل شيء - اذ نحن نصحح لبعضنا - بأن يقال بأن هذا الكلام غير دقيق او لا نعود نتبع هذه الطريقة، لا مشكلة لدينا على الاطلاق.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، هذا الكلام حصل بالشكل التالي: انا فعلا ضمن واجباتي ومسؤولياتي دعوت مجلس الخدمة المدنية وابلغته قرار مجلس الوزراء، ثم سئلت ماذا نعمل في هذا الموضوع الذي تم التوافق عليه بخصوص السلة، وما سمي وقتها بالسلة، السلة حسب اتفاق الطوائف وحسب الدستور على ما اعتقد هناك نص يقول: بالنسبة للفئة الاولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص مركز لطائفة معينة، فأنا اجبت كما يلي: لقد مر على البلاد وقت قبل ان آتي الى الحكم، لغاية ما تم التوصل الى هذا التقسيم الحاصل.

نحن يهمننا ان يتم تنفيذ قرار مجلس الوزراء بأقل اثاره للمشاكل السياسية الممكنة، مع تحقيق الهدف منه، وهو تفعيل الادارة. لا ينبغي ان تنقيدوا بهذا الامر بحذافيره عندما ترونه امرا ضروريا يؤدي الى اعادة النظر في مواقع معينة تنسب لطوائف معينة اعيدوا النظر بها، لكنني لا اريد ان يتحول هذا الامر الى سجال سياسي مثل مركز معين اعطي لجماعة معينة دون جماعة اخرى... واسباب ثمانية وخلاف ذلك، وكلنا نذكر الحكومات السابقة لحكومتنا وكم اخذت من الوقت ولم تتوصل الى حل لهذا الامر، هذه هي التوجيهات التي اعطيت.

الرئيس: الامر بسيط جدا، رفعت السلة من هنا الى هناك.

رئيس الحكومة: هذه هي الطريقة، ومن الممكن ان يكون هناك غيرها، على كل حال ان تسأل دولة الرئيس عن اجتماعي مع مجلس الخدمة. لقد حصل بالفعل اجتماع من هذا النوع وهذا من ضمن مسؤولياتي وواجباتي، والتوجيهات التي اعطيت لمجلس الخدمة اقولها لكم.

الرئيس: نحن لا نريد اكثر من ذلك.

الشيء الواجب قوله هو ان لا تحصر في قلب طائفة او قلب مذهب حيث تتم المبادلات فيها فقط .

حسين الحسيني: دولة الرئيس، لايضاح نقطة هامة جدا، السلة ببداية العمل أي عندما بدأت السلة «ماشي الحال»، هناك شيء اساسي وهو اعتماد الكفاءة والاختصاص .

رئيس الحكومة: هذا الذي قلته لهم .

حسين الحسيني: نقوم بعملية المداورة بين الموظفين، فاذا لم يفهم شخص ما بقضية معينة، هل نرسله . . . رئيس الحكومة: تمام، بالعكس ليبقى في البيت، ليس من مشكلة في هذا الموضوع .

حسين الحسيني: لذلك كان عندي انتقاد اساسي لموضوع التعيين بعيدا عن الكفاءة والاختصاص .

يجب على الحكومة عندما تريد تطبيق الاصلاح الاداري ان تأخذ هذا الامر بعين الاعتبار، ولهذا اهمية بالغة حيث يتوقف عليها النجاح او الفشل .

رئيس الحكومة: هذا الذي حصل دولة الرئيس .

الرئيس: يتلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩٦١٣ قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٥ .

تلي مشروع القانون الآتي نصه :

مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٩٥

المادة الاولى - مع الاخذ في الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة، والتي يتولى اجراءها لاحقا في حال وجودها، يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لمديرية اليانصيب الوطني، والمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري والمواصلات السلوكية واللاسلكية عن عام ١٩٩٥ كما يلي: الخ . . .

المادة الثانية - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني: اريد ان اسجل مثل ما قرأنا قطع الحساب، وكما ورد في الدستور، نظل نحن عاجزين عن دراسة قطع الحساب اذا كانت وزارة التصميم العام لم تعد بعد، ومديرية الاحصاء المركزي لم تقفل بعد، ولا يوجد عندنا هذه المعطيات التي تجعلنا نعمل شيئا كهذا فضلا عما كنت قد اشرت اليه، موضوع السلفات ووجوب خضوعها لتشريعك لكل سلفة، لا نعرف اين تدخل في قطع الحساب او في غيره، وشكرا .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: حول قطع الحساب يوجد بين يدي اثنا عشر مرسوما صادرة كلها وهي عبارة عن نقل اعتماد من احتياطي الموازنة الى رئاسة مجلس الوزراء.

اذا طلب احد التفصيل فأنا على استعداد لذلك، لكن الاثني عشر مرسوما هي عبارة عن نقل اعتمادات لتعزيز المكانة السياسية (تمثيل، اعياد، النفقات والمساعدات المختلفة)، وهذا يجعلني ارفض اعطاء براءة ذمة لقطع حساب ٩٥ واصوت ضده.

بالاضافة الى ذلك هناك التحويلات الى مجلس الانماء والاعمار، كذلك يوجد معي ثمانية مراسيم ايضا من موازنة وزارة النقل الى مجلس الانماء والاعمار (نقل اعتماد احتياطي الى رئاسة مجلس الوزراء وتحويله الى مجلس الانماء والاعمار، تحويل من موازنة وزارة البريد والمواصلات السلوكية والاسلوكية الى مجلس الانماء والاعمار).

الرئيس: الموافقة على المادة الاولى برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الاولى.

تتلى المادة الثانية.

تليت المادة الثانية الآتي نصها:

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية.

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالاسماء.

نودي السادة النواب باسمائهم.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الجزء الاول من الموازنة بالاكثرية.

حسين الحسيني: المناداة بالاسماء شملت الوزراء فقط

الرئيس: نحن اختصرنا ذلك، ولم نسّم الكل.

حسين الحسيني: نحن نريد ان نسجل ما اذا كانوا موافقين او غير موافقين.

الرئيس: نحن سجلنا ملاحظاتكم. اتريدون ان يسجل كل واحد اسمه؟ حسنا - النائب زاهر الخطيب معارض - الجزء الاول - الباب الاول ليقراً. تلي الباب الاول.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، لدي ملاحظتان:

الاولى تتعلق بالمادة ٢٠ من قانون المحاسبة العمومية وهناك مخالفة. المادة تقول: «الجزء الاول يحتوي على النفقات العادية»، أريد توضيحاً من معالي وزير المالية.

«والجزء الثاني يحتوي على نفقات التجهيز والصيانة». نحن الآن بصدد الجزء الاول وكما فهمت الصيانة واردة فيه. لكن عندما مررنا على النفقات العامة لم ترد. في الجزء الاول، ماذا الذي يفسر اعتماد معالي الوزير جدولاً نموذجياً يدخل الصيانة في القسم الاول من النفقات العامة وفي قسم النفقات الجزء الاول؟ فاما ان تكون هنا او هناك حتى لو كانت المادة (٢٢) تقول انه بقرار من وزير المالية، يعتمد بتقسيم الاعتمادات جدولاً نموذجياً، انما من المفترض ان يلتزم وزير المالية بالمبدأ العام، أي بما نصت عليه المواد التي سبقت، المادة ٢٠ مثلاً.

السؤال المطروح: لماذا، في الجدول النموذجي، ادرجت الصيانة، ثم ادرجتها ايضاً في الجزء أ؟ السؤال الثاني: المادة ٢٣ تقول: «يبين في بند الرواتب فيما يتعلق بالموظفين الدائمين والمؤقتين، عدد الموظفين الاجمالي بحسب الفئة مع مجموع رواتبهم وملحقاتها.

فيما يتعلق بالمتعاقدين، عددهم مع مجموع رواتبهم وملحقاتها.

فيما يتعلق بالاجراء والاجراء غير الدائمين. وبالتالي الباب الثالث بالفصل الاول لرئاسة مجلس الوزراء: «المستشارون: نفقات الرئيس: هذا مصدق.

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: سأجيبه على السؤالين.

دولة الرئيس، أدرج مبدأ بسند الصيانة في الجزء الاول والجزء الثاني وفق طبيعة الصيانة.

اذا كانت هذه الصيانة تخدم سنة معينة واحدة، فتكون هذه الصيانة مصنفة في الجزء الاول. اما

اذا كانت هذه الصيانة تخدم لفترة زمنية اطول، تزيد بالقدرة الانتاجية وتزيد بالمساحة، فهي تدرج في الجزء الثاني. هذا يسمونه بالمحاسبة Current expenditures, Capital expenditures لذلك هذا مزيد من الدقة، حيث تكون الصيانة العائدة للمصروفات الجارية تصنف في الجزء الاول. والمصروفات التي تؤدي الى زيادة بطاقتها وبانتاجيتها، تصنف في الجزء الثاني.

زاهر الخطيب: تعني بذلك ان المعيار زمني هنا.

السنيرة: هناك عدد من المعايير.

زاهر الخطيب: أريد ان استوضح الصيانة اذا كانت لسنة تدرج في الجزء الاول.

وزير الشؤون المالية: هنالك عدد من المعايير.

زاهر الخطيب: عندما تكون الصيانة فقط لسنة، اريد ان استوضح هل اذا كانت الصيانة لمدة سنة تدرجها بالجزء الاول واذا اكثر تدرجها بالجزء الثاني؟

وزير الشؤون المالية: اذا كانت تخدم لكثر من سنة عادة تصنف في الجزء الثاني، لنفترض مثلاً انك تبني جداراً جديداً، فهذا يخدم لفترة طويلة، اما اذا افترضنا انك اصلحت ماسورة... .

الرئيس: انتهى، انتهى.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق.

نتنقل الى تفصيل قسم النفقات - الجزء الثاني - ب - يتلى تفصيل قسم النفقات - الجزء الثاني - ب -

تلي التفصيل التالي: الخ... .

نتنقل الى مشروع قانون الموازنة.

مشروع قانون الموازنة يرد بالترتيب حسب القانون قبل الموازنات الملحقه، دستورياً هكذا، ويعرف دولة الرئيس، يجب ان نبدأ بقانون الموازنة قبل الموازنات الملحقه.

حسين الحسيني: معك حق، نحن الآن في وقت متأخر.

الرئيس: ارفع الجلسة الى الساعة الثامنة، لدينا قانون الموازنة.

حسين الحسيني: قانون الموازنة فيه مناقشة حول كل مادة من المواد، لذلك من الظلم على النواب وعلى اصحاب المعالي... .

الرئيس: هذا كلام منطقي وصحيح، كل ما هنالك اننا سنكمل لغاية الساعة الثالثة يا دولة الرئيس، اذا

صدقنا مادة او مادتين لا بأس لغاية الساعة الثالثة، وعندها ارفع الجلسة لغاية الساعة الثامنة، اتفقنا؟ حسنا. تتلى المادة الاولى. تليت المادة الآتي نصها: المادة الاولى - تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٩٧ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٩٧ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

الرئيس: الكلمة بالنظام للزميل الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، الموافقة على المادة الاولى وكأنا وافقنا على الموازنات الملحقه.

الرئيس: لا.

بطرس حرب: تنص المادة على ان تحدد بأرقام كذا بما فيها الموازنات الملحقه، انا اري ان ندرس الموازنات الملحقه قبل الظهر، وبعد الظهر نبدأ بهذا القانون.

الرئيس: لا استطيع.

بطرس حرب: موجودة يا دولة الرئيس، نعلق المادة لو سمحت.

حسين الحسيني: نعلق المادة.

بطرس حرب: واذا لم نوافق على الموازنات الملحقه؟ الرئيس: انا لا مانع لدي يا شيخ بطرس بان ادرس الموازنات الملحقه الآن وانتهي منها، تنص المادة بأن «تحدد ارقام الموازنة»، لا توجد مشكلة.

حسين الحسيني: لا توجد مشكلة اذا علقناها، لا زلنا ندرس، «ماشيين بالدرس».

الرئيس: حسنا، تتلى المادة الثانية.

تليت المادة الآتي نصها: الخ... .

الرئيس: صدقت المادة الثالثة.

تتلى المادة الرابعة.

بطرس حرب: لا، نعود ونصدق المادة الاولى، دولة الرئيس.

الرئيس: في الحقيقة الآن، في الموازنات الملحقه، هناك موازنات متوازية، لا توجد مشكلة، هناك نص دستوري يمنعنا ان نتقل اليها قبل ان ننتهي... .

علي الخليل: يمكننا تصديق المادة الاولى التي علقتها، دولة الرئيس.

الرئيس: هل خربت الدنيا بهذه المادة؟.

تتلى المادة الرابعة.

تليت المادة الآتي نصها: الخ... .

تتلى المادة السادسة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة - يجوز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية، على ان تبلغ الحكومة مجلس النواب عن اية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الملحوظ في الموازنة، مضافا اليه مجموع الاعتمادات المدورة الى العام ١٩٩٧ وذلك بموجب تقارير شهرية تبين الاسباب الموجبة لهذا التجاوز.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، صحيح، ممكن ان يقال ان هذه المادة السادسة لم ترد لأول مرة، وردت في موازنة الاعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٥ و ١٩٩٤، طبعا من اعترض اعترض، ومن طعن حتى بدستورية الموازنات السابقة قد طعن، نحن كنا من الطاعنين لانتهاك الدستور بأكثر من مادة.

بما يختص ومن الزاوية الاقتصادية، عدم تحديد صرف للاستدانة او حد اعلى، مرة ثانية يعود ويدخلنا بضرورة تقديم كل الحثيات التي قدمناها في المناقشة العامة، لذلك يجب الا نكررها.

دولة الرئيس، هناك ثلاث مراحل لمناقشة الموازنة، في المناقشة العامة انا اتبنى، كل ما ورد على لسان الزملاء عندما توقفوا عند خطورة الاستدانة وعند دور الرقابة للمجلس النيابي، هذه الملاحظة الاولى.

في المناقشة التفصيلية الآن، جئنا لممارسة الرقابة فعليا، تبقى مناقشتنا العامة دون جدوى اذا عادت وممرت المواد ولم نمارس حقنا بالرقابة، الامر الذي اكدنا عليه. من هنا اقول، اذا كانت هناك فعلا ضرورة لمراقبة الاستدانة، اذا كانت هناك ضرورة للاستدانة اولا وهذا الامر لم يناقشه احد، ينبغي ان نقترن عملية الاستدانة بسقف يحدد، من هنا هذه المادة، انا اقترح اما الغاؤها، واما اذا كان قد استنسب المجلس النيابي نفسح في المجال امام الحكومة بأن تستقرض، ان يجري استبدال كلمة «الخزينة» في «الموازنة» فتصبح المادة كما يلي:

«يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الموازنة»، يعني العجز ٢٣٣٣، حتى اكثر من ذلك ممكن ان اصل باقتراحي واقول للتشجيع على الجباية منحها مثلا مبلغا يوازي الف مليار او ١٣٣٣.

الرئيس: تعني تحديد مبلغ، تحديد سقف؟

زاهر الخطيب: نعم، اما تحديد مبلغ واما ضمن احتياجات الموازنة واما الغاؤها.

الرئيس: مفهوم، الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، اذا رجعنا الى تاريخ هذا النص فهو قبل ١٩٩٢ وقبل ١٩٩٣ وقبل الحكومات الثلاث الاخيرة، لكن هذه المادة كانت لسبيين: بسبب الاحداث، لم تكن هنالك جباية ولا شيء، كنا نمول تسيير الادارات العامة بواسطة هذه السندات الخزينة، والسبب الثاني انه لم تكن هناك موازنة، في السنوات ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ لم تكن هناك موازنات عامة. الآن لا زلنا نورد هذا النص اولا دون تحديد سقف، لانه يفترض ان حجم العجز معروف عندنا، بالتالي هذا النص ويوحي بأننا لا زلنا في الحالة الاستثنائية التي تجعلنا لا نعرف الارقام التي نحتاجها وبالتالي نقع في عملية اننا نستدين اكثر من اللازم، وخصوصا ان الكثير من الزملاء قدموا انتقادات حول هذه النقطة. لذلك، انا اقترح ان نضع سقفا لاحتياجات الخزينة، ما هو السقف حتى نخرج من عملية الشيء المطلق؟ وكأننا نعطي تفويضا تشريعا مطلقا بدون معرفة، وشكرا.

الرئيس: قبل ان اعطي الكلام لبقية الزملاء لانني اعتقد انه سيكون بالمنحى نفسه، هل لدى الحكومة موقف بخصوص هذا الموضوع؟ الكلمة لمعالي الوزير فؤاد السيورة.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، ربما كان من المفيد في الحقيقة شرح لماذا استعملت العبارة «احتياجات الخزينة»، اولا يجب الا ننسى ان لدينا مبالغ مدورة، اذا كنا سنعتمد الكلام الذي تفضل به سعادة النائب بأن احتياجات الموازنة، القرار التالي مباشرة الغاء جميع المدورات التي تأتي من السنة الماضية، تتحول من العام ١٩٩٦ الى العام ١٩٩٧، هذه ارقام مدورة وبالتالي نحن ملتزمون بانفاقها، اذا هذا الكلام اصلا اعتبار استعمال احتياجات الموازنة غير قابل للاعتماد.

الامر الثاني، هناك عدد من الامور التي يجب ان نأخذها بعين الاعتبار، اولا.

زاهر الخطيب: قبل العام ٨٦ كانت ترد احتياجات الموازنة، هذه ليست اول مرة.

وزير الشؤون المالية: الامر الثاني، ان هناك عددا من القوانين تلزم به الحكومة وعلى اساسه تنفق بالتالي هذه مبالغ ايضا تدخل في احتياجات الخزينة.

ثالثا، المبالغ التي نحن بحاجة اليها طبيعي انها منوطة بتحقيق كل الواردات، احيانا تختلف بين شهر وآخر وبين سنة واخرى، هناك متغيرات لا نستطيع ان نعرف ماذا يحصل. رابعا، احيانا هناك ظروف معينة تجربنا على ان نصدر سندات لاغراض تتعلق بالسياسة النقدية، هناك قضية في البلد اسمها دخول الاموال من الخارج والتي هي العملات الاجنبية، هذه اذا لم يجر امتصاصها عن طريق السياسة النقدية تؤدي عادة الى مزيد من التضخم، ولذلك فالسياسة النقدية ايضا تكون عن طريق اصدار سندات الخزينة التي تضطر الخزينة الى امتصاص السيولة حتى لا يكون هذا القدر من السيولة في البلد ويؤثر على معدلات التضخم، لذلك فان ما درجنا عليه

خلال كل السنوات الماضية ان نستعمل احتياجات الخزينة التي تؤدي الى تلبية احتياجات السياسة المالية والسياسة النقدية في آن معا.

زاهر الخطيب: اريد ان اذكر معالي الوزير بقوله انه لم ترد ابدا احتياجات الموازنة، الجواب: «لا»، في موازنة العام ١٩٨٦ كان الدين ٣٥٠ مليارا، اضطرت وقتها الحكومة ان تدرج الاستقراض ضمن حدود احتياجات الموازنة، وهنا استطيع ان اقدم له المستندات الخطية التي تؤكد انه يستطيع ان يضع احتياجات الموازنة.

الرئيس: الكلمة للزميل الشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، طبعاً ان سبب هذه المادة يعود الى النقاش الذي دار حولها، هل ان الموازنة تحتوي النفقات ام لا، لانها لا تحتوي كل النفقات جاءت هذه المادة، واكتشفنا في آخر مناقشة بمدخل دولة رئيس الحكومة ان هناك ٢٦٠٠ مليار موجودة لكي تواجه امرين: اولاً لتواجه التقلبات بسعر الصلة وندفع عليها نحن فائدة والامر الثاني لكي تؤمن بأن تنص السيولة الى حد ما في السوق.

ما اريد قوله نحن هذه مشكلتنا، اذا اصدرنا قانوناً بنص المادة كما هي، احتياجات الخزينة لا نعرفها، الحكومة تحددها فتخرج من ايدينا، هكذا نكون اعطيناها التفويض ولم يعد باستطاعتنا ضبطها، بينما انا لدي اقتراح للتعديل يوفق بين الاثنين. نطلب من الحكومة اذا كان كما قال معالي الوزير عنده قوانين، نحن نقترح عليه ان يقدم لنا بياناً بها ونسن له قانوناً بذلك. والامر الثالث، ما دام اصدار سندات الخزينة هو لتغطية السياسة النقدية وتقلباتها، فهذا امر خطير جداً ونحن نفاجأ به، بين يديك ٢٦٠٠ مليار وتريد اكثر من ذلك؟ لا افهم وبين ايديكم ٥ مليارات دولار من الاحتياطي من العملة الاجنبية، الا تستعملونها «ببلاش» هذه تستعملونها لكن في قانون نقد التسليف، هذا الامر موجود لمواجهة التقلبات، اقتراحي دولة الرئيس بالتعديل، بدل ان نقول احتياجات الخزينة بهذا الشكل المفتوح، يجاز للحكومة - ضمن حدود مبلغ يوازي العجز بين الواردات والنفقات المحددة في هذا القانون والاعتمادات المدورة الى عام ١٩٩٧ وهذه من ضمن الاعتمادات وانا من رأيك - باصدار سندات خزينة بهذا الخصوص.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور علي الخليل.

علي الخليل: دولة الرئيس، الرئيس الحسيني تفضل وقال اننا في السابق

كنا نستعمل تعبير، «عجز الموازنة» «مبلغ يساوي عجز الموازنة»، لاننا اذا قلنا «احتياجات الخزينة» فهذا يعني انه لا يوجد سقف، لكننا نحن في اوائل التسعينات كنا نستعمل وقد اتفقنا على التعبير التالي ضمن مبلغ يوازي ضعف عجز الموازنة، لان عجز الموازنة محدود، اذا قلنا ضعفه...

الرئيس:

اعطني الاقتراح الذي قدمه الزميل بطرس حرب.

علي الخليل:

انا اقترح «يجاز للحكومة ضمن مبلغ يوازي ضعف عجز الموازنة».

الرئيس:

هكذا كان يقال؟

علي الخليل:

عدة مرات، لا نستطيع ان نحدد الرقم حتى اذا قلنا احتياجات الموازنة، نفس الاعتراض، احتياجات الموازنة ربما لا تحد، كذلك الامر بالنسبة لاحتياجات الخزينة، كلمة احتياجات الموازنة او الخزينة خطأ، تحديد رقم كذلك خطأ، اما ان نقول ضمن حدود عجز الموازنة او اذا كنت تريد ان تتماذى بذلك...

الرئيس:

اعطني اقتراحك ايضا.

الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش:

دولة الرئيس، انا اعتقد ان موضوع القوانين التي تحدث عنها معالي الوزير السنيورة، يفترض ان تكون مقدرة بالنفقات، اذا كانت هناك قوانين نحن نرفض من خلالها يفترض ان تكون الوزارة تعرف هذه القوانين وما هي الترتيبات التي تتوجب على الدولة. اذا هذه مقدرة بالنفقات، لا داعي لان نحسبها ضمن عجز او ضمن التغطية التي تطلبها الحكومة.

في موضوع المبالغ المدورة لعام ١٩٩٧، المفروض ان نترك للحكومة مبلغا تحدده بالنسبة للسياسة النقدية.

الرئيس:

العجز بين الواردات و...

الكلمة للزميل الاستاذ احمد حبوس.

احمد حبوس:

انا اري ان تقدم الحكومة اقتراحا لنا، لانها اكثر دراية في احتياجاتها، نحن لا نستطيع ان نضع سقفا معيناً ونقول لها فقط بهذا القدر، انا اقترح ان تقترح الحكومة نفسها ما هو الحد المطلوب وتعطينا نوعاً من الرقابة لا اكثر ولا اقل، ماذا تقترح الحكومة نفسها ما هو الحد المطلوب وتعطينا نوعاً من الرقابة لا اكثر ولا اقل، ماذا تقترح الحكومة ليعطيها مرونة، ليعطيها محافظة على تملك سياسة نقدية مدروسة، ونحن حاضرون.

الرئيس:

اقفل باب النقاش في هذا الموضوع.

دولة الرئيس، اريد ان اقول لك شيئاً قبل ان تتكلم، هناك اقتراح بالغاء المادة، وهناك اقتراح احتياجات الموازنة، يعني بمعنى آخر ان يحدد سقف، وهناك اقتراحان، اقتراح يقول: «يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي العجز بين الواردات والنفقات المحددة في هذا القانون والاعتمادات المدورة عام ١٩٩٧»، ما هو رأيك؟

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، نحن سبق وقلنا، وقلت الآن في مداخلتني، ان موضوع الاستقرار النقدي ركن اساسي من سياسة الحكومة، وهذه المادة تمثل الدعامة القانونية لهذا الامر، فأني تغيير فيها بتحديد سقف او تربيط يد الحكومة في هذا الامر، نحن في الحقيقة كحكومة لا نستطيع ان نتحمل مسؤولية الاستقرار النقدي في البلد، وبالتالي نصر على الابقاء على المادة كما هي.

الرئيس: اذا ابدأ بالابعد مدى، الغاء المادة السادسة. الموافقة برفع الايدي.

رئيس الحكومة: لا.

دولة الرئيس، انا لا اريد مقاطعتك، فقط اتمنى من السادة النواب ان يقولوا... يعني انا شرحت ما احاول قوله، نحن نطرح الثقة بالحكومة على هذه المادة. لا نستطيع تحمل مسؤولية البلد اذا كانت ستربط ايدي الحكومة بهذا الاطار.

الرئيس: ونحن كلما دار النقاش في المجلس النيابي، لا نريد ان نطرح الثقة، نشروا، الثقة عند المساء ربما نفعلها.

رفعت الجلسة لغاية الساعة الثامنة مساء.

جلسة عامة ١٩٩٧/٢/٣ (مساء)

الرئيس: تتابع الجلسة.

تتلى المادة السادسة.

تلي النص الآتي:

المادة السادسة: «يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة اصدار سندات خزينة بالعملية اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية».

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، في الحقيقة، نحن اليوم بدأنا ونناقشنا وتحدثنا وبعد ذلك بدأ التصويت على الموازنة، واثناء التصويت لاحظت انه بدأ التصويت على هذه المادة التي نعتبرها، نحن، مهمة جدا للاستقرار النقدي في البلد، فحاولنا ان نقول ان هذا الموضوع مهم جدا واساسي، وتعلق الحكومة عليه اهمية كبرى وهي ترى انه من دون هذا الامر ستكون هناك صعوبة للحفاظ على الاستقرار الذي نعيشه. وفي النهاية انا قلت الكلام الذي له علاقة بالموضوع، بأن هذا الموقف من الحكومة موقف نهائي، حتى انه الى اهميته، فلا اريد ان يفهم احد ان الحكومة تتحدى المجلس واننا بموقف متعارض مع المجلس. . عندما بدأ التصويت قلت ان هذا الموضوع ركن اساسي من اركان عمل الحكومة ولا تستطيع التخلي عنه، من هنا طرحت الموضوع وطرحت الثقة بالحكومة، لم اقصد ان اتحدى المجلس ولا أي احد ولا ان افتعل ازمة في البلد.

فأتمنى دولة الرئيس، ايها السادة الزملاء، الموافقة على المادة كما وردت في مشروع الموازنة، وشكرا دولة الرئيس.

الرئيس: الكلمة للرئيس الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، لو ان المادة وردت على نحو «ان يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي العجز في الموازنة»، وهذا ما نعرفه نحن وما هو موجود امامنا، كان يمكن ان تعطى الاجازة، ولكن اذا اعطيت الاجازة للحكومة من قبل المجلس بأكثر من ذلك، معنى ذلك التفويض بالافتراض، وهذا يعني ان المجلس والحكومة معا يتحديان الدستور.

عندما تبرز احتياجات خارج هذا الامر، تستطيع الحكومة ان تتقدم باقتراح او بمشروع قانون الى مجلس النواب، هنا مجلس النواب والحكومة يتحملان المسؤولية سوية ويقدران اهمية طلب

الحكومة او مدى الحاجة او كم يؤثر هذا الامر على استقرار النقد، هنا في رأيي يكون على المجلس والحكومة تحمل المسؤولية سوية، ولكن اذا بقيت المادة كما هي نحن بذلك نخالف الدستور لاننا نفوض الحكومة بالاقتراض بحدود او بمدى نحن لا نعرف مقداره، بالتالي يتحمل المجلس المسؤولية وهو لا يعرف مدى تفويض الحكومة بالاقتراض وهذا خارج الدستور.

لذلك اقول ان الحل يكون ضمن الحدود التي قدرتها الحكومة انه سيقع العجز في الموازنة، فالمجلس يفوض الحكومة بأن تصدر سندات خزينة ضمن هذه الحدود اما خارج هذه الحدود، فبكل دين، على الحكومة ان ترجع الى المجلس، والمجلس يبحث وبالتأكيد هو حريص على استقرار النقد، وحريص على الا تحصل ازمات في البلد، نحن هنا عند كل حالة يعرض الامر على مجلس النواب وبالتالي نكون جميعنا نتحمل المسؤولية، انما المادة على هذا النحو، تحملنا الحكومة وتحمل نفسها مسؤولية مخالفة الدستور وهذا لا يجوز.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، هناك ثلاثة عناوين سأحدث بها:

العنوان الاول: ان حرص المجلس النيابي على ممارسة دوره في الرقابة دفعه الى ان يقف امام مقولة اجمع عليها اكثرية النواب، المعارضون والموالون، اكثر من ذلك حتى وزير المالية الوزير السنيورة بذاته. بالاعتراف الثاني عندما كنا نعددها اثناء المناقشة العامة، قال ان الدين وصل الى مرحلة خطيرة جدا وبات ثمة صعوبة وهامش القدرة على التدخل - هذا باعتراف، وقلنا الاعتراف الثاني - صعبة جدا.

عندما يسمع المجلس النيابي بأن وزير المالية يرى ان الدين وصل الى مرحلة من الخطورة باتت امكانية معالجته وهامش التدخل لمعالجته بهذه الخطورة، اقل ما يمكن، ان المجلس النيابي استجابة لهذا التشخيص الذي تعترف به الحكومة، يقول اذا فليكن هناك حدود للتدخل بعملية الاقتراض.

الآن دولة رئيس الحكومة يؤكد حرصه على استقرار النقد ونحن نفهم هذا الامر، علما ان الاستقرار النقدي له شروط اخرى غير ان يكون لدينا المال للتدخل ولتثبيت سعر الصرف، لانه تبين ايضا بالاذلة ان التدخل لتثبيت سعر الصرف لا يكون لمعالجة الوضع الاقتصادي بقدر ما يكون لتأكيد القدرة السياسية، انه لولا وجودنا لكان سعر الصرف تدهور.

ثالثا: اذا كانت الحكومة مستمرة بثقة المجلس، ما من شيء يمنع، وليس بالضرورة ان تدفع

الامور الى حد الثقة، لا شيء يمنع ابدا، اذا كان النواب الذين منحوا الثقة مقتنعين ان تكون «دون حد» فليصوتوا ضد اقتراحي واذا كانوا مقتنعين بأنه لا بد للمجلس وان يلعب دوره المؤسساتي وان يراقب وان يضع حدا، عندها تأخذ الأمور سياقها وفقا للاصول البرلمانية، على هذه القاعدة أتمنى مرة أخرى اذا كان ليس بالالغاء، وانا صاحب الاقتراح بالغاء المادة، انا اقول فليوضع حد والحد الاقصى الذي يمكن ان نسمح به او على الاقل انا استطيع ان اقدمه هو ان يكون في حدود عجز الموازنة، واي حدود أخرى أكثر من ذلك او سقفها أعلى، عندها لا نستطيع ان نتحمل المسؤولية بل ان الحكومة هي التي تتحمل اية مسؤولية أخرى في عملية الاستقرار.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، الواقع ان هذه المادة اخذت نقاشا كبيرا، وبالنتيجة، كلنا متفقون، المادة ليست جديدة، فهي قد كانت في السابق، واليوم بعدما اعلنت الحكومة مزارا، وعلى لسان رئيسها عن استعدادها للتعاون الكلي مع المجلس فقد لاقى ذلك تجاوبا جيدا عند الجميع حتى ان بعض اعضاء المعارضة رحبوا بهذا الشيء.

واذا كانت هذه المادة موضوعا فقط لتثبيت العملة والاستقرار النقدي فلا اجد حاجة لبحث هذا الشيء كلما اجتمعنا في المجلس، لان التعامل بالنقد هو موضوع دقيق جدا، ولا يتحمل اجراءات علنية، لهذا السبب اذا كانت هذه المادة مربوطة بهذا الشيء، فاعتقد اننا نستمر في الثقة التي اوليناها للحكومة، ونسير بهذا الموضوع، علما اننا ابدينا أكثر من ملاحظة ورأيت ان معالي وزير الدولة للشؤون المالية، ابدى ملاحظاته، وتعهد نوعا ما بالاخذ بها، ضمن هذا المنطلق نستطيع ان نسير مع الحكومة.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ شاكرا ابو سليمان.

شاكرا ابو سليمان: دولة الرئيس، كنت اريد السؤال عما اذا كانت هذه المادة موجودة في موازنة العام ١٩٩٦ ام لا؟

الرئيس: سأذكر لك تاريخها: في الاعوام ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٩٠ كانت موجودة اما في العام ١٩٩١ فلم تكن موجودة وكان هناك قيود، في العام ١٩٧٤ أي قبل الاحداث كان هناك قيود ايضا وحد أعلى، في العام ١٩٧٩ كان هناك حد أعلى، اما في الاعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥ فكانت هي نفسها اما قبل الاحداث فقد كانت المادة التاسعة في عام ١٩٧٤ تنص على انه: يجوز اصدار سندات مالية على الخزينة لآجال طويلة او متوسطة او قصيرة

وذلك ضمن شروط تحدد بمراسيم في مجلس الوزراء تصدر بناء على اقتراح وزير المالية.

وكان النص على الوجه الآتي:

المادة العاشرة: لا يجوز ان يتعدى مجموع السندات المذكورة في المادة السابقة في أي وقت مبلغ ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية.

المادة الحادية عشرة: تحدد وزارة المالية حجم الاصدارات وشروطها ولا تكلف مصرف لبنان بادارة الدين العام على حساب الخزينة.

وفي العام ١٩٩١: المادة السابعة: يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي العجز الفعلي للموازنة، وضمن حدود مبلغ مماثل لاحتياجات الخزينة، اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لأجل طويلة وقصيرة، ومتوسطة، وذلك بقرارات تصدر عن وزير المالية.

وكانت في العام ١٩٧٩ المادة العاشرة: يجوز بمراسيم تتخذ بناء على اقتراح وزير المالية ضمن حدود مبلغ يوازي ٩٩٤ مليون ليرة لبنانية اصدار سندات مالية وعقد قروض وذلك لأجل طويلة ومتوسطة وقصيرة وبالعملة اللبنانية والاجنبية، اذا بايجاز نقول انه في الاعوام ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٩٠ باستثناء العام ١٩٩١ كانت ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥ كما وردت، وما قبل ١٩٧٥ كان هناك شروط وفي العام ١٩٩١ كان يوجد شروط ايضا.

شاكر ابو سليمان: هذا يعني انها في السنوات الاربع الاخيرة كانت موجودة.

الرئيس: نعم.

شاكر ابو سليمان: اعتقد ان هذه المادة ساهمت في الاستقرار النقدي، واعطت مجالا للحكومة للتحرك، لذلك نؤيد ان تبقى هذه المادة على حالها.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، نحن ناقشنا الحكومة طيلة ايام عديدة في سياستها المالية والاقتصادية، واعتبرنا ان الحكومة تقدم لما موازنة لا تتضمن كل العجز، ولا تتضمن كل النفقات، اذكر انه في السنوات الماضية تعرضت الليرة اللبنانية لاهتزاز واعتقد ان ذلك في سنة ١٩٩١ او ١٩٩٢، فكرنا آنذاك في اللجوء الى انشاء صندوق عربي تموله الدول العربية لمساعدتنا على رد الضربات عن الليرة وضرب المضاربة، لم ننجح في ذلك، واكتشفنا للمرة الاولى اننا نستدين مبلغا من المال بسندات خزينة وندفع عليه فوائد بمعدل ١٥٪ و ١٧٪ حتى نؤمن عدم المضاربة على الليرة وحتى نمتص السيولة من السوق.

نحن مع استقرار الليرة اللبنانية، وليس لدى احد منا ميل لان يرى الليرة في انخفاض وارتفاع، ولكننا سنعتبر في الوقت ذاته ان امتصاص السيولة من السوق، بوقف الحركة الانتاجية وحركة التوظيف والاستثمارات في البلد، وبالتالي فانها لا تخلق فرصة عمل في البلد، لا تطورا في الانتاج، ولا تزيد النمو، هذه هي نتائجها، وبلاضافة الى هذا الامر فاننا ندفع فوائد باهظة على الليرة اللبنانية، أي اننا ندعم الليرة اللبنانية، والمواطن ايضا يدعم الليرة اللبنانية، نحن ندفع فائدة ١٦٪ او ١٧٪ على الـ ٢٦٠٠ مليار ليرة لبنانية، لهذا اقول اننا مبدئيا لا يمكن باي صورة من الصور ان نعتبر هذا حلا، نحن كنا متكلمين دولة الرئيس ولا نزال على ما تتمتعون به دولتكم مع حكومتكم من رصيد معنوي ومادي واتصالات حيث تمكنتم وبسياسة حكيمة ان تضبطوا الليرة، ولكننا فوجئنا بأننا ندفع الثمن، هذا الضبط ندفع ثمنه غاليا جدا، وندفع عليه فوائد عالية. نحن لم نطلب اليوم ان نجد الليرة مرتفعة والدولار هابطا، ولكن موقفنا المبدئي الذي لا يمكن ان نحيد عنه هو ان هذه المادة ومثلما وردت بلا سقف لا يمكننا الموافقة عليها، نحن لا نريد ان نقتل الناطور بل نريد ان نأكل العنب معكم.

اذا كان القصد تجميد الليرة وتثبيت الاستقرار النقدي، فأنا شخصا ورغم عدم موافقتي على هذه السياسة كما اعلنت في خطابي، انما لا استطيع ان اقي البلد بسبب عدم استقرار الليرة، وحتى يرتاح ضميري اقدم اضافة الى اقتراحي، ان نسمح للحكومة باصدار سندات خزينة لمواجهة التقلبات في سوق القطع في لبنان وتأمين الاستقرار النقدي لها بالاضافة الى التدوير والعجز في الموازنة وانا شخصا لا استطيع الموافقة على اكثر من ذلك.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس الاستاذ حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، ان الموضوع بكل محبة وبكل ود للجميع بلا استثناء هو مصلحة البلد، هذا هو اعتقادنا ورائدنا ولا شيء آخر على الاطلاق، ان ما يحدث هو غير صحي وغير سليم، عندما طرحنا في بداية مناقشة الموازنة اعطاء مهلة اسبوع من الوقت حتى يتسنى للجميع دراسة الموازنة، لم تكن نطلب المهلة للدكتور سليم الحص الخبير الكبير الذي اطلع على شؤون الموازنة قبلي ولا للزميل نسيب لحود ولا لاي احد من الزملاء بل كنا نطلب ان نطلع ونتفاهم اكثر على هذا الموضوع، ولكننا فوجئنا بالرد السلبي، وكأننا نسجل على بعضنا النقاط، خاصة وان الجلسة تنقل على شاشة التلفزيون ويجب ان يقول رئيس الحكومة لا، وفي جلسة قبل الظهر فوجئنا بموقف يستدعي ان ننير المسألة التي نحن فيها.

ان الموضوع الذي ناقشه هو موضوع صلاحيات استثنائية سلطات تشريعية، ليس فقط للحكومة بل لوزير المالية، أي ان مجلس النواب يفوض سلطاته ليس للحكومة بل لوزير المالية بأن يصدر

سندات خزينة من دون حدود، ويراكم ديونا من دون حدود طبعاً هذا لا يعني اننا فقدنا الثقة ولا نعلم ماذا يدور في البلد وليس المعنى تخويف الناس، ولكن هناك اصولاً، المجلس النيابي له طبيعة عمل، والحكومة لها طبيعة عمل اخرى، المجلس يشرع والحكومة تنفذ، اما ان يفوض المجلس اختصاصه ليس للحكومة بل لوزير المالية ومن دون حدود فأمر غير مقبول، ونفاجأ بأن رئيس الحكومة يقول اني اطرح الثقة مع هذه المادة ان بقيت ام لم تبقى، هذا يعني ان هناك تدميراً للنظام، انا من جهتي احب ان اقول في هذه القاعة واسجل في المحاضر ان هذا النظام موافق لروحية استمرارنا وبقائنا ككيان.

اذا يجب ان لا نهز هذا النظام وهذا الكيان في كل آونة بمثل هذا الشكل، أي ان نطرح هذا الموضوع على سبيل المثال «لوي الذراع»، ما معنى التمادي في هذه القضية، فاذا وافقنا مع رئيس الحكومة على هذا فهذا يعني اننا «طيرنا» صلاحيات المجلس النيابي واذا لم نوافق فيعني اننا نهدد الاستقرار المالي لليرة اللبنانية، هذا الجو ليس سليماً، فلنعد الى الاصول، حيث لا يستهدف احد رئيس الحكومة حتى يرد علينا بهكذا جواب ولا نعتقد ان رئيس الحكومة يريد تدمير النظام، ولكن هذا العمل يؤدي الى تدمير النظام، ومن ناحية المبدأ فأنا شخصياً لا يمكن ان اوافق على تفويض تشريعي على هذا الشكل، انا اوافق على متقف والشاهد على ذلك ما تفضلت به الرئاسة اننا في عام ١٩٩١ وضعنا قيوداً لاننا اعتبرنا ان الحرب قد انتهت، وكان في العام ١٩٧٦ بعد حرب الستين جرى تفويض تشريعي لمواجهة آثار حرب الستين، وفي عام ١٩٨٦ لم يكن لدينا موازنة وواجهنا وضعاً مماثلاً ووضعنا حداً، ثم صدر القانون رقم ٨٩/٥ فألغى جميع التفويضات التشريعية المالية بلا استثناء، باستثناء سندات الخزينة اللازمة لتسيير عملة الدولة، وكانت موجودة عام ١٩٩٦ وقد تقدمنا بطعن امام المجلس الدستوري وتعلمون الظروف التي حالت دون تمكن المجلس الدستوري من النظر بالطعن. الآن يمكننا ان نضع حداً، ويمكن لرئيس الحكومة ان يقول انا بحاجة الى اكثر، فيطلع المجلس ويوافق، فمن حيث المبدأ اريد ان انبه ان المسار الذي نحن نسير به هو مسار مدمر ليس فقط لطريقة عملنا، وطريقة التعامل فيما بيننا بل انه مدمر للنظام وبالتالي يعرض كياننا للخطر.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور بيار دكاش.

دولة الرئيس، عندما اقرأ هذه المادة احب ان استفسر بكل بساطة، ماذا يعني اصدار سندات خزينة، نقولها امام الشعب، ماذا تعني سندات الخزينة؟ يعني ان هناك ديونا، أي ان الدولة بحاجة الى المال وتريد ان تستدين لذلك تصدر سندات خزينة. اذا صرفت هذه المصاريف على اوضاع منتجة، طبعاً عندما تنتهي السنة. تدفع الفوائد على المال المنتج ونكون في حالة تتطور من

سنة الى سنة، والدين الذي نستدينه من الخارج نستطيع ان نخففه مرة بعد اخرى، ولكنني افترض ان سندات الخزينة استحققت ولم نتمكن من الدفع ماذا نفعل؟ عندها يجب ان نصدر سندات خزينة جديدة وكأننا ننقل وضعنا الحالي الصعب الى وضع اصعب، ونستبعد الحل، واعتقد انه اذا هناك سقف حقيقي فاننا بذلك «ندهور» البلد، ونضع انفسنا في ازمة كبيرة، وكما نعلم اليوم فان جميع الناس الذين يودعون اموالهم في سندات الخزينة لا يهتمون بأي عمل صناعي او تجاري سوى بالتوظيفات في سندات الخزينة، ويعتبرون ان لديهم في اخر السنة فوائد بقيمة معينة وهذا يدر عليهم ارباحا اكثر من أي عمل منتج آخر، نريد ان لا يوقف هذا الشيء، وان تزول سندات الخزينة تدريجيا بتعافي الليرة، وبتعافي الحكم في لبنان، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ جميل شماس.

جميل شماس: دولة الرئيس، اعتبر ان حرص الزملاء على دور المجلس ورقابة الشؤون المالية وخصوصا الاقتراض، لا شك ان هذا حق وواجب. واعتبر ان هذه القضية يسري عليها موضوع السرية لان المنافس في موضوع حماية الليرة هم المضاربون، والمضاربون لديهم قوة مالية كبيرة، واذا علموا بحدود قوة الحكومة فانهم سيستمرون في اللعبة، فيتسنى لهم اللعب بالليرة والمضاربة عليها.

فاذا ادعت الحكومة انها لا تملك المال، او انها تحاول ان تجلب المال حتى تقاوم، عندئذ نكشف ورقة السر وورقة القوة للحكومة، وبما اننا نراقب والدليل على ذلك اننا عرفنا اليوم انه يوجد بعض الاموال من حساب ال ٢٦، ونحن نناقش هذا الموضوع، ارى ان تبقى هذه القضية موجودة وتعطى هذه القوة المحجوبة عن المضاربة، حتى تستطيع الحكومة العمل من دون ان يكون لديها نقطة ضعف واضحة تجاه منافسها الا وهو المضارب، وشكرا.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ ايلي الفرزلي.

ايلي الفرزلي: دولة الرئيس، البحث في هذه المادة بالتحديد تجاوز البحث التقني المالي الصرف ليدخل باب - كما تفضل الرئيس الحسيني - مسألة صلاحية المجلس والتنازل عن صلاحياته خصوصا على المستوى التشريعي المالي، لان البحث اخذ هذا الطابع، وسبق لرئاستكم في بداية البحث في النقاش بالمواد التي طرحتم فكرة ان المواد العالقة تترك في آخر المطاف، وتعلق ويصار الى بحثها بعد الانتهاء من الموافقة او تعديل بقية مواد الموازنة، فأنا اقترح دولة الرئيس بأنه لا يجوز تحت أي شعار ان نعيش هاجس ان هناك وقتا يضغط علينا، وبالتالي تبت هذه النقطة بصورة تتناقض مع الهدف الرئيسي من المطالبة بتعديلها، انا اطلب من رئاستكم ان تؤجلوا البحث بمسألة المادة (٦)

لاستكمال النقاش حول بقية المواد، حتى اذا ما عدنا اليها نكون محررين من أي ضغط لنبحث في كافة الامور الظاهرة وغير الظاهرة المتعلقة في هذه المادة خصوصا لجهة المجلس والحكومة، والحكومة والمجلس في علاقتهما مع بعضهما.

الرئيس: تعلق المادة السادسة وننتقل الى المادة السابعة.

الكلمة للزميل الدكتور انطوان حداد.

انطوان حداد: دولة الرئيس، تشكلت الحكومة، واكثر من عشرين من اعضائها نواب، ويشعرون بنفس المسؤولية التي نشعر بها جميعا، ونالت الحكومة الثقة، ولديها تصور للمشروع الانمائي، ويرتكز هذا التصور على الامن المالي واستقرار الليرة اللبنانية، ولكنني لا ادري كيف تجري هذه المناقشات، كأن هناك مسؤولين وغير مسؤولين مع العلم بأننا جميعنا مسؤولون بنفس المستوى ولا احد يزايد على الآخر، يجب تنفيذ مصلحة هذا البلد وهذا الشعب بالطريقة الاحسن والتفاهم وتصور الحكومة يقضي ان تكون هذه المادة موجودة.

حضرات النواب، الذين ينتقدون ويطلبون تعديل هذه المادة، لم يطرح احدهم بديلا يقنعنا بأنه اذا تغيرت هذه المادة او تعدلت يستمر هذا الاستقرار والامن المالي، لذلك نطلب من هؤلاء النواب المعارضين ان يعرضوا لنا البديل، وما يمكن ان يكون مشروعا للتعديل.

الرئيس: اعتقد ايها الزميل الكريم انك لم تكن موجودا في جلسة ما قبل الظهر، السادة النواب تقدموا باقتراحات تعديلية.

تتلى المادة السابعة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة - تعتبر هالكة جميع التكاليف بما في ذلك العلاوات وسائر الاضافات والغرامات التي لا تتجاوز قيمتها الف ليرة لبنانية من كل من ضريبي الدخل والاملاك المبنية وتعفى الدوائر المالية المختصة من اصدار جداول تكليف بهذه المبالغ ومن تحصيلها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة.

تلى المادة الثامنة .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة -

١ - تفتح في الموازنة العامة للقروض التي تعقدها الدولة وفقا للقواعد، او تعقد لحساب الدولة وفقا للقواعد، اعتمادات عقد، واعتمادات دفع بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراحات الوزير المختص ووزير المالية .

٢ - يلغى كل نص مخالف لهذه المادة او لا يتفق مع مضمونها .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب .

بطرس حرب: دولة الرئيس، اعتقد ان كلمة، «وفقا للقواعد» في المادة الثامنة لا تعني بالغرض، أي قواعد؟ يجب ان نضع كلمة وفقا للاصول والقواعد القانونية، أي قواعد من الممكن ان تكون قواعد محاسبية او ضريبية، لا ادري ما المقصود، يجب ان تكون القواعد والاصول القانونية لان القانون هو الذي يراها .

الرئيس: نضع وفقا للاصول والقواعد القانونية . الموافقة على المادة الثامنة بعد التعديل برفع الايدي .

اكثريه

الرئيس: صدقت المادة معدلة .

تلى المادة التاسعة .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة - يفتح للقروض حسابات خزينة خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من اصل هذه القروض وتفيد عليها القيم التي تدفع تسديدا للاقساط والسندات المستحقة .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

اكثريه -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة .

تلى المادة العاشرة .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة العاشرة - يجوز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ان تفتح عند الاقتضاء سنويا اعتمادات في الموازنة العامة والموازنات الملحقه لاجل تسديد أقساط القروض التي تستحق (واصل وفوائد ونفقات متممة...) وان تحدد مصادر تغطيتها.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس السيد حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، هذا تفويض تشريعي مطلق بدليل انه صدر منذ اسبوع وقرأنا في الصحف مرسوما بايفاء وبتسديد فوائد عملا بهذه المادة التي كانت في عام ١٩٩٦ التي اعترضنا وطعنا بها، صدر بمرسوم واحد مبلغ ١٦٤٤ مليار ليرة ايفاء فوائد للديون، لبنان لم يتأخر عن ايفاء الديون، واهمية موقع لبنان هو ان سمعته مقبولة، ورصيده المالي والاقتصادي موجود في العالم وكانت معظم الدول تريد ان تقرضه، وحتى في ايام الحرب، ولدي وقائع ومعلومات حول هذا الامر، ونتيجة لذلك وبالرغم مما تعرض له بقي محافظا على مصداقيته الاقتصادية والمالية وخاصة المصرفية والسرية المصرفية، وهذا الشيء لا يدعونا الى التأخر عن ايفاء الديون على الاطلاق، نحن مع ايفاء الديون، ولكن أي مبلغ يترتب حسب نص الدستور في المادة ٨٨ منه يلزمه موافقة مجلس النواب، هذا تفويض تشريعي على مبالغ فماذا يزج الحكومة اذا جاءت بمشاريع قوانين حتى يقرها مجلس النواب ما هو الضرر من مراقبة مجلس النواب لهذه الفوائد؟ اين تذهب هذه الفوائد ولماذا ندفعها؟ هذه هي اسط حقوق المجلس بالرقابة.

اعود واذكر انه كانت توجد بعض التفويضات التشريعية المالية وهذه انتهت منذ مدة سنة ١٩٨٦ والمجلس لم يعد يقبل بأي شيء من هذا النوع، لان المجلس النيابي هو المؤتمن ومصدر السلطات، مصدر السلطات هو الشعب، ومن اجل ذلك اقول نحن حاضرون للموافقة على اية ليرة ايفاء، ولكننا لسنا جاهزين لنفوض سلفا بشيء لم نطلع عليه، هذا هو التفويض التشريعي بكل معانيه، وشكرا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، اريد ان اتحدث عن الموضوع من جانبين: الجانب الاول هو الذي ذكر وهو بالنسبة لتسديد فتح اعتماد بمبلغ ١٦٤٣ مليار ليرة، هذا ليس بمبلغ دين اضافي، ولم يضيف اعباء جديدة، الواقع ان هذا هو نتيجة التراكمات عبر كل السنوات من سنة ١٩٨٨ وكانت المبالغ المرصودة كفوائد في الموازنة تنقص عن المبلغ المدفوع، وبالتالي دفعت المبالغ اساسا للفوائد، وهذه العملية هي فقط قيد حسابي لا تمثل أي اعباء اضافية على الخزينة وجميع المبالغ

دفعت، وبالتالي فان مبلغ ١٦٤٣ مليار ليرة لا يمثل أي عبء جديد على لبنان، ولا على الخزينة على الاطلاق، لان هذه المبالغ دفعت على السندات التي اصدرت واستحققت خلال السنوات الثمانية الماضية.

اما الجانب الثاني، فكما ذكرت يا دولة الرئيس ان صدقية لبنان من اهم الاعتبارات، سأعطي مثلاً: نحن منذ ثلاث سنوات اصدروا سندات خزينة بالعملة الاجنبية، تستحق بعد ثلاث سنوات، علما ان التفويض الذي اعطي للحكومة آنذاك بأن هذه السندات تستحق في نهاية الامر بعد خمس عشرة سنة، أي ان للحكومة صلاحية اعادة اصدار هذه السندات بتحويلها أي عند استحقاقها وظروف السوق قد تجد الحكومة افضل لها ان تسدد قيمة هذه السندات قبل ان تعيد اصدارها، او ربما في نفس الوقت او قبل ذلك، وهذا ما تحدده اوضاع السوق آنذاك، وبالتالي هناك ضرورة حتمية لان يكون للحكومة صلاحية حتى يصبح بإمكانها تسديد هذه السندات التي تستحق خلال شهر تشرين الاول القادم، ولذلك هذه الصلاحية التي تعطى للحكومة وليس هذا قرصاً جديداً على الاطلاق بل هذا هو تسديد للقروض التي تستحق.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، ان ما قاله معالي وزير المالية لا يتناقض مع ما قاله دولة الرئيس الحسيني، نحن لا نريد ان نناقش الحكومة على ظروف السوق او كيف ستسدد، انما الشيء الوحيد الذي نطالب به هو اننا يجب ان نعرف ماذا يترتب علينا من استحقاقات؟ حتى نعرف ماذا نفوض، نريد لائحة بالاستحقاقات حتى نعرف ما هي الاستحقاقات، ومتى يتم موعد استحقاقها.

انا اقول ان هذه المادة يجب ان تستند الى جدول يتضمن المستحقات على الدولة اللبنانية لكي نعرف على ماذا بصوت.

ثانياً: انا اخاف ان تحدد الحكومة مصادر تغطيتها وهذا يعني تفويضا ضريبيا، ماذا اذا قررت الحكومة ان تفرض علينا ضريبة بموجب هذا النص، فاذا كان مصدر تغطيتها واضحا ولا نكون فقط نفرض الضرائب فلا مانع، ولذا يجب ان ندخل في المحضر بالجلسة العامة لتعرف انه ليست هناك ضريبة جديدة تأتي عبرها، ولكن في الشق الاول نحن يهمننا ما علينا من مستحقات وحتى تستحق وعندها لن يكون لدينا مانع من التفويض.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: طبعاً يجب ان يكون نص التشريع واضحاً.

وفق هذا النص هناك مطالبة بحق فتح اعتماد وهناك مطالبة بحق فرض ضريبة، فإذا كان سيوضح بأنه ليست هناك اقساط سوف تستحق ولا حق لفرض ضريبة تكون المشكلة قد انتهت.

الرئيس: معالي وزير المالية، اذا كنت قد رضيت بما يقال نرجو منك ان تضع لنا نصا بهذا الشأن، ما هو النص الذي يجب ان يكون يا حضرة الزميل بطرس حرب؟

بطرس حرب: انا لا اطلب تعديلا في النص، انما اطلب من الحكومة ومعالي وزير المالية ان يعرض علينا بياناً بالديون المستحقة وتاريخ استحقاقها لكي نعرف على ماذا نحن نصوت.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد فنيش.

محمد فنيش: انا اريد ان اطرح سؤالاً، نحن عندما نتكلم عن النفقات على مدار سنة، ونتكلم عن الدين وخدمة الدين، افلا يعني ذلك ان هذا يشكل كل المستحقات المترتبة علينا خلال سنة؟ اذا عدنا الى المادة السادسة والتي وحسب رايكم تطالبون فيها باجازة بسندات خزينة لحاجة الخزينة.

فلو افترضنا ان المجلس وافق على هذه المادة أليس من المفروض ان تغطي هذا الموضوع؟ الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية، للتوضيح وتقديم التعهد.

وزير الشؤون المالية: اولاً، من حق المجلس في أي وقت وأي فرد منه ان يطلع على تفاصيل استحقاقات القروض وسأقدمه لكم.

ثانياً، ان هذه المادة لم يقصد بها على الاطلاق من وراء هذا التعبير الذي درجنا على استعماله هدف فرض أي نوع من الضرائب والرسوم.

الرئيس: يسجل هذا الكلام في المحضر.

الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: اذا طعن في هذا النص أي قاض نرى انه ليس صحيحاً كما يقال او واضحاً. وهذا النص يقول: «... تفتح عند الاقتضاء سنوياً اعتمادات، أي فتح اعتمادات. ثانياً: ... ان تحدد مصادر تغطيتها...»

ثالثاً: نحن نقول انه اذا كان ما يقولونه بأن هذه قروضا قد استحققت فيجب ان يكون المصطلح: تسديد اقساط القروض التي تستحق وان تحدد مصادر تغطيتها وليس: «... القروض التي استحققت».

إذا فهذا النص يحمل في طياته التباس نموذجي .

الرئيس : ولذلك نحن نطالب بتوضيحه .

زاهر الخطيب : لذا يجب ان يأتونا بجدول بالمستحقات والا فلدي اقتراح وهو ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون الى مجلس النواب تدرج فيه كل المستحقات وتلغى هذه المادة لوجود التباس فيها .

الرئيس : الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون .

محمد يوسف بيضون : القروض التي تستحق خلال عام ١٩٩٧ اصلها وفوائدها ونفقات متممة ، ورد في مشروع الموازنة في باب : الديون المتوجبة فقرة لبند تتعلق بها .

وقبل دخولنا الى القاعة قمنا بتصحيح النص مع معالي وزير الدولة للشؤون المالية ، لانه كان واردا في المشروع عبارة : «فوائد سندات الخزينة» ، فسألته : «ماذا عن القروض؟» ، فقال : ان القروض ليست «محزنة» فهي بضعة ملايين من الدولارات ، فقلت له : لنضع «سندات الخزينة او القروض التي تستحق بما فيها فوائدها» .

إذا ما هو ملحوظ بالموازنة يغطي ما قد يستحق علينا من قروض او فوائدها . يبقى سندات الخزينة ، فما تفضل به وزير الدولة للشؤون المالية هو صحيح الا انه وحتى ينسجم ما قاله مع النص علينا اجراء تعديل بسيط فلا نقول : «لأجل تسديد اقساط القروض التي تستحق» بل نقول ، «لأجل تسديد السندات الخارجية التي تستحق جزئيا او كلياً» ، وهذا النص نكون قد تفادينا ما يخشاه الزملاء .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية .

وزير الشؤون المالية : نحن نعمل ضمن ظروف سوق غير قابل للتنبؤ به او بأسعار فوائده . قد يتبين ان المبلغ المرصود غير كاف بسبب تقلب اسعار الفوائد التي لا املك أي ضابط لها .

ونحن نتكلم عن القروض الخارجية والسندات والتي يتوجب عليها فوائد متغيرة ، ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار التقلبات .

الرئيس : قام الزميل بطرس حرب بتقديم اقتراح بان يسجل في محضر الجلسة كل العواهن التي قد تصدر عن هذه المادة .

لذا عليك ان تقوم بتسجيل الكلام الوارد في المحضر لنصوت عليه وننتهي من هذا الموضوع .

وزير الشؤون المالية: اريد ان اسجل في محضر الجلسة ان هذه المادة لا تعني على الاطلاق اعطاء الحكومة أي تفويض بفرض ضرائب.

الرئيس: التصويت برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة، ولكن يجب ان تأتينا بلائحة المستحقات.

زاهر الخطيب: هل نستطيع ان نأخذ من معاليه تعهدا بأن يودعها المجلس.

الرئيس: على معاليك ايداع المجلس لائحة بهذا الموضوع.

حسين الحسيني: اريد ان اسجل تحفظي على المادة العاشرة لانني لست مقتنعا بها ولعدم دستوريته.

زاهر الخطيب: وانا اريد ان اسجل الشيء نفسه.

الرئيس: يسجل في المحضر تحفظ الرئيس الحسيني والزميل زاهر الخطيب.

عودة للمادة السادسة،

الكلمة لدولة الرئيس سليم الحص.

سليم الحص: دولة الرئيس، انا اتفهم موقف الحكومة المصر على استعمال هذا الحق باصدار سندات خزينة بأكثر من حاجتها لسد عجز الموازنة وذلك لمواجهة مقتضيات نقدية معينة.

ولكني ما زلت اقول وكما قلت في السابق ان الحكومة استعملت هذا الحق وبالغت فيه، وبالتالي نتجت هذه «الحقبة» في السوق، وحدث ركود اقتصادي ومن اسبابه هذا الشيء. انا لم اقتنع بجواب الرئيس الحريري عندما قال ان فرق ٥٠٠ او ٦٠٠ مليار ليرة لا يشكل فرقا في السوق.

ان الموضوع يتعلق بألفين وستمائة مليار، فاذا احتفظت الحكومة بألف مليار كاحتياط لها فيبقى الف ومائة مليار، أي ما يعادل المليار دولار، المبلغ الذي اذا تم تداوله في السوق قد يحدث فرقا بالاسعار.

مع ذلك انا اعتقد ان هذا النص يجب ان يبقى ولكن هناك من يقول ان هناك تنازلا من المجلس النيابي عن حق الرقابة على الحكومة باعطائها هذا التفويض لاصدار سندات خزينة دون حدود.

اعتقد بأننا نستطيع مواجهة هذا المحذور باضافة نص على النص المطروح من الحكومة.

الرئيس: أي بما يعني: «يجاز للحكومة ضمن حدود مبلغ يوازي احتياجات الخزينة، اصدار سلفات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وذلك بقرار يصدر عن وزير المالية»، ونضيف الى هذه العبارة..

سليم الحص: ونضيف اليها «... يصدر عن وزير المالية على ان تبلغ الحكومة مجلس النواب عن اية مبالغ من سندات الخزينة المصدرة تتجاوز حدود العجز الملحوظة في الموازنة مضافا اليه مجموع الاعتمادات المدورة الى العام ١٩٩٧ وذلك بموجب تقارير شهرية تبين الاسباب الموجبة لهذا التجاوز». وهكذا يحفظ المجلس النيابي حق الرقابة وتحفظ الحكومة حقها باصدار سندات خزينة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: هذه المعلومات موجودة ونقرأها في الصحف يوميا وليس لدينا مانع من ان نوردتها الى المجلس الكريم كل شهر. لكن هناك قضايا تتعلق وبأمور نقدية لا نستطيع ان اعطيها اسبابا موجبة واقوم باصدارها في الجرائد.

الرئيس: من قال بأن تصدرها في الجرائد؟ نحن نقول بأن تودعها المجلس وعندما يريد احد النواب الاطلاع عليها، يجدها موجودة عند رئيس المجلس.

رئيس الحكومة: نحن لا نشكك برئاسة المجلس او بالسادة النواب.

ما نقوله هو اننا عندما سنضع الاسباب الموجبة فستكون اما قصيرة جدا وغير واضحة او اذا اردنا الدخول بأسباب موجبة دقيقة وتفصيلية فليس هناك مصلحة في نشرها على الملأ.

اما عن المعلومات فنحن على استعداد ان نقدمها شهريا للمجلس. نحن نحاول ان نكون صادقين معكم ومع المجلس.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، مع تقديري للاقتراح الذي تقدم به دولة الرئيس الحص، ولكن هذا الاقتراح لم يتم بتغطية شئيين:

اولهما، الدستور حيث لا يزال وبموجب هذه المادة المجلس مخالفا للدستور حيث انه يقوم بتفويض الحكومة بالاقتراض.

فليس هناك من شك بأن الاحتياط الموجود في البنك المركزي قادر على السيطرة على سوق القطع

كما انه قادر على ضرب المضاربة، عدا ان المضاربة بهذا الشكل هي جريمة.

فالتصدي لها لا يكون فقط بأن نقوم نحن بالمضاربة، هناك اجراءات جذرية اخرى ممكن للحكومة ان تلجا اليها ضد المضاربين ويمكن للمجلس ان يسهل لها عملها عن طريق التشريع لاي اجراءات لمواجهة المضاربين. ولكن لا يجوز للمجلس ان يؤكد هذه السابقة بحيث تصبح عرفا وذلك بتخليه عن حقه بالتشريع المالي بالتفويض للحكومة.

من هنا ما اتصوره هو ان الحكومة تعطينا معلومات وكنا احيانا نوافق عليها واخرى لا نوافق عليها.

الموضوع ليس موضوع معلومات انما هو دستوري.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على المادة كما وردت بعد التعديل المطروح من قبل دولة الرئيس سليم الحص.

- اكرية -

رئيس الحكومة: مع الاسباب الموجبة او بدونها.

الرئيس: صدقت المادة مع الاسباب الموجبة. تتلى المادة الحادية عشرة.

فتليت المادة الآتي نصها:

المادة الحادية عشره - يدور لصالح الخزينة كسر العشر ليرات لبنانية الى عشر ليرات لبنانية في معاملات التحقق والتحصيل والانفاق كافة، بما فيها المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها.

الرئيس: الكلمة للزميلة السيدة نايلة معوض.

نائلة معوض: دولة الرئيس، لدي اقتراح، لماذا لا نضع في التصويت اقتراح الرئيس الحص كما هو، او اقتراحه دون الاسباب الموجبة.

الرئيس: لقد انتهينا من التصويت.

نائلة معوض: لا، لم نصوت.

الرئيس: اريد ان اقول للزميل. انطوان اندراوس ان الرئاسة لا تستمع لهكذا اعتراضات ونحن نعمل بما يملية علينا ضميرنا، فاذا اردت ان تقول شيئا عليك برفع يدك طالبا الكلام.

تتلى المادة الحادية عشرة مجدداً.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الحادية عشرة - يدور لصالح الخزينة كسر العشر ليرات لبنانية الى عشر ليرات لبنانية في معاملات التحقق والتحصيل والانفاق كافة، بما فيها المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية عشرة.

تتلى المادة الثانية عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثانية عشرة - تنفيذاً لاحكام المادة ٨٥ من الدستور المعدلة بموجب القانون الدستوري الصادر بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠، يمكن لرئيس الجمهورية اذا دعت ظروف طارئة لفنقات مستعجلة ان يتخذ مرسوماً بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية او ينقل اعتمادات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات خمسة وثلاثين مليار ليرة ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس النيابي في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: بالنسبة لنقل الاعتمادات ليس لدي مشكلة، فسبق واشرت اثناء المناقشة العامة الى ضرورة الاشارة الى طريقة تغطية الاعتماد الاستثنائي او الاضافي وانا مع فتحه، فاذا كان من احتياط الموازنة فليذكر ذلك والا فلا يجب ان يبقى مبهماً.

وانا اقترح بأن يحدد من اين سيتم تغطية هذه الاعتمادات الاستثنائية والاضافية.

انا موافق على النقل ولكن من اين ستغطي هذه الاعتمادات؟

الرئيس: الكلمة لوزير الشؤون المالية للاجابة على ما سأله الزميل زاهر الخطيب.

وزير الشؤون المالية: تتم تغطيته من العجز أي من الدين، هذه الصلاحية تنص منذ زمن طويل ولكنها لم تستعمل بعد. توردها الحكومة فقط لاستعمالها في حالة الطوارئ وتبلغ عنها المجلس النيابي. وبما انه ليس لدينا احتياطي خزينة فتغطية هذه الاعتمادات يكون عبر الدين.

زاهر الخطيب: بالنسبة لما قاله الوزير السنيورة عن عدم استعمال هذه المادة بعد فهذا غير صحيح، ففي الخمسينات استعملت وكان المبلغ الاستثنائي وقتها خمسة عشر الف ليرة ونحن نترقب بظروف طارئة لامكانية الاحتياج لانفاق استثنائي او اضافي.

انا اوجه النظر الى التحسب لكيفية التوفير، فبالمناقشة العامة اشرنا الى انه اذا حدث عدوان كيف سنواجهه؟

الموازنة لم تلحظ مواجهة أي حالة طارئة، ان معنى ما يقوله معاليه هو اننا سنستدين، وجل ما نقوله هو طلبنا لمراقبة عملية الاستدانة بشكل نستطيع فيه ان نمارس حقنا كمجلس نيابي.

في الجلسة الصباحية قال معاليه ليس هناك سابقة تقول «بما يوازي عجز الموازنة» وتبين العكس. والآن يقول بأن هذه المادة لم تستعمل من قبل وفي الحقيقة انها استعملت في العام ١٩٥٦ حيث طرح سؤال من قبل احد النواب حينها حول ما اذا كانت خاضعة لمراقبة المجلس اللاحق وهي محددة بمبلغ، وبما انها استعملت سابقا فيمكن استعمالها الآن في حال واجهتنا حالة طوارئ. ما تقوله معاليك انه لتغطية هكذا اعتمادات سوف تلجأون للدين مرة اخرى.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: في الواقع ان تعديل هذه المادة في العام ١٩٥٦ حيث اصبح خمسة عشر الفا بدلا من الف وخمسمائة ليرة، ومن ثم اصبحت تحدد مع كل موازنة.

لا اعتقد بانها استعملت ابدا وانا لا ارى أي ضرر من وجود هذا المبلغ، لانه في الحالة الاستثنائية وكما نص عليها الدستور فلا مانع طالما انه وفي اول عقد للمجلس سوف يتم طرحها.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: اعترض الزميل زاهر الخطيب وسأل عن كيفية تغطيتها.

نحن نعلم ان أي اعتماد استثنائي او اضافي لا يمكن ان يقر الا مع تحديد طريقة تغطية، لهذا اقترح اضافة عبارة: «... عن مجلس الوزراء لفتح اعتمادات اضافية او استثنائية مع تحديد طريقة تغطيتها او بنقل الاعتمادات».

حسين الحسيني: هذا لا يصح، لان هذه المادة هي للحالات الطارئة والظروف الاستثنائية حيث لا يكون هناك امكانية للتحديد.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي على المادة ١٢ كما تليت.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة ١٢.

تتلى المادة ١٣.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثالثة عشرة - يجاز ان تنقل الى سائر ابواب الموازنة الاعتمادات المرصدة في الموازنات السابقة والمدورة الى موازنة عام ١٩٩٧ في الباب ٣٠ - الديون المتوجبة الاداء، في الفقرات الآتية:

١٦ - تسديد الزيادات التي رتبها قانون الاجارات

١٨ - تسديد عجز صندوق المحروقات

يتم النقل وفقا للاصول المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون المحاسبة العمومية.

كما يجاز تدوير اعتمادات الباب ٣٠ - الديون المتوجبة الاداء قبل او بعد نقلها الى سائر ابواب الموازنة وذلك حين تسديد الموجبات المترتبة من اصلها لتعلق حق الغير بها. ويجاز ايضا عند الاقتضاء تدوير الاعتمادات المرصدة في الباب ٣١ - احتياطي الموازنة - البنود ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ بجميع فقراتها باستثناء الفقرة واحد النبذة ١ في البند ١٨ كما يجاز النقل ضمن هذا الباب من بند الى بند بقرار من وزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات.

يتم التدوير وفقا للاصول المحددة في المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة عشرة.

تتلى المادة الرابعة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الرابعة عشرة - تقتطع وزارة المالية من الرسم البلدي على المواد الملتهبة قبل توزيعها على البلديات مبلغ

ستة مليارات ليرة تخصص لانارة القرى التي ليس فيها بلديات، ثمن طاقة وصيانة وتجهيز بواسطة وزارة الموارد المائية والكهربائية - «المديرية العامة للاستثمار».

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: سؤالي ليس بالنسبة للنص وانما اريد ان اسأل بأي نص اخذ من مال الصندوق البلدي العام للصرف عن البلديات بدون ارادة البلديات؟ ما حدث بموضوع البلديات هو خارج جميع النصوص وجميع التفويضات والقوانين.

فهذا ليس مال الدولة ولا الحكومة والخزينة بل هو مال اودع كأمانة. بهذه المناسبة اريد ان اقول انه حتى الآن لم تدفع شركة الكهرباء الرسم المتوجب عليها للبلديات وهو ١٠٪ من الرسوم التي تجبها وكذلك شركة الهاتف، واذا كانت الرسوم تسدد فهي تسدد في اوقات لاحقة جدا، وذلك كله على حساب البلديات.

اذا كان الامر هو الاستفادة من الجسم البلدي المشلول فكلنا نطالب بالاسراع في الانتخابات - البلدية، ولكن بأي نص قانوني او دستوري ثم مد اليد على المال البلدي والذي هو من المال العام؟ مع موافقتي على هذه المادة، لا بد لي ان اتحفظ على طريقة التصرف بالمال البلدي.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكرتية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة عشرة. تتلى المادة الخامسة عشرة. الخ...

الرئيس: صدقت المادة السادسة عشرة.

تتلى المادة السابعة عشرة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السابعة عشرة - خلافا لأي نص آخر لا تسقط غرامات السير المحكوم بها الا بعد مرور اربع سنوات من تاريخ ابلاغ الحكم الى مكتب تنفيذ احكام السير.

الرئيس: ليس لهذه المادة أي ضرورة حتى لو يتم ايرادها كل عام، فقد اصبحت نصا عاما.

اذا جاء نص حتى ولو كان ضمن الموازنة فيصبح قانونا، فنحن نصوت عليه بنفس الطريقة. عندما يكون مطلقا وغير محدد بمدة فليس من الضرورة ان يوضع.

الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة عشرة .

تتلى المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة عشرة - يمكن للجامعة اللبنانية عقد اتفاقات مع اشخاص الحق العام او الخاص لتقديم خدمات او اعداد دراسات او استشارات او تقديمات في مختلف الحقول لقاء بدلات تخصص نسبة منها كاتعاب لأفراد الهيئة التعليمية وللعاملين الذين يساهمون فيها ونسبة أخرى لتمويل البحث العلمي ومستلزماته وتجهيزاته، وفقا لاقتراح مجلس الجامعة وموافقة وزير الثقافة والتعليم العالي ووزير المالية، على ان يعود الرصيد الباقي للخزينة .

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب .

بطرس حرب: انا مع تعزيز البحث العلمي ونحن من دعاة في الجامعة اللبنانية لانها هي المركز للابحاث .

ولكن ما استغربه هو انه اذا كان الاساتذة عملوا في بحث علمي هل يكونون هم من سيغذون خزينة الدولة .

فلتضاف هذه الى مساهمة الدولة في ميزانية الجامعة . فمن غير الطبيعي ان يعمل الاستاذ لتغذية خزينة الدولة .

الرئيس: المعلومات التي لدي تفيد بأن مليارات الليرات تدفع لمكاتب الاستشارات . في الوقت الذي لدينا فيه جامعات مكتظة بالعلماء والمثقفين والمتخصصين بشتى المجالات .

ما اعتقده هو انه اذا اعطي هذا الامر للجامعة على اساس ان تعطي لمكاتب هؤلاء وللمساهمة في بناء الجامعة، فانا اعتقد ان هذا امر مهم .

انا فهمت النص على هذا الشكل، اما اذا كان هناك امر آخر فتفضلوا بايضاحه .

وزير الشؤون المالية: ليست هذه اول مرة يوضع فيها هذا النص فقد ورد على مدار السنوات الثلاث الماضية .

في كل جامعات العالم يعمل الاستاذ فيأخذ نصيبه ويعطى الباقي للجامعة اذا كانت تكفي نفسها، او يعطى للخزينة اذا كانت الجامعة هي State University اذا كانت الجامعة تابعة للدولة فانها تتصرف هكذا .

نحن وضعناه في السنة الماضية وحتى الآن لم ينفذ أي شيء منه اذا يجب ان نتابعه فعليا حتى نجعل الجامعة جزءا من هذا المجتمع ونشتغل لهذا المجتمع.

عمليا لم يتم أي شيء على الاطلاق، هناك موازنة للجامعة وبالتالي حتى لا تضيق الامور وعندما يراد اعطاء الجامعة اعتمادات اضافية فان تلك الاعتمادات تظهر وتكون المصادر المالية ليس معروفا اصلها وبالتالي تضيق المحاسبة بالجامعة لذلك عملت هذه النسبة ولم يحصل أي شيء للخزينة.

حسين الحسيني: لغاية أي مدى؟

وزير الشؤون المالية: محددة في الاتفاق مع الجامعة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة عشرة.

تتلى المادة (١٩).

تليت المادة الآتي نصها:

المادة التاسعة عشرة - يجاز نقل الاعتمادات الملحوظة في موازنة وزارة التربية الوطنية والشباب و الرياضة للعام ١٩٩٧ في الفصل الثاني والفصل الثالث البند ١٣ الى البند المماثل في سائر ابواب الموازنة العامة والموازنات الملحقه بقرار مشترك يصدر عن وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة ووزير المالية بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات لتأمين الرواتب التي يتطلبها تنفيذ القانون رقم ٤٥٤ تاريخ ١٧/٨/١٩٩٥ (نقل المعلمين والمدرسين والاساتذة الثانويين الى ملاكات الادارات العامة).

الرئيس: الموافقة على المادة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة عشرة.

تتلى المادة العشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة العشرون - يخصص اعتماد قدره عشرون مليار ليرة لبنانية لاعمال الضم والفرز في مختلف المناطق ويجاز عقد هذا الاعتماد بكامله قبل توفر اعتمادات الدفع في الموازنة. يحدد التنسيب وبرنامج اعتمادات الدفع كما يأتي: الباب ١٣ وزارة الاشغال العامة (المديرية العامة للتنظيم المدني) الفصل ١٠٦ اعمال الضم والفرز

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: دولة الرئيس، يمكننا في هذه السنة ان نقوم بتسجيلها ايضا، أي اننا نسجل اعتراضنا على ادخال قوانين البرنامج بالموازنة مثلما كنا نعمل في كل سنة وذلك لمخالفة هذا الشيء للدستور

وهنا في الحقيقة لا اريد ان اكرر الكلام نفسه الذي كنت اقله كل سنة حول الآراء والاجتهادات في هذا الخصوص الا انه ينبغي ان اقول شيئا وهو انه لن يتاح لمجلس النواب اثناء دراسته لمشروع الموازنة ليقره ولا سيما انه لم يزل امامنا الا وقت قصير ان يناقش جدوى هذه البرامج.

من هنا دائما نطالب الحكومة: يا اخي حتى يكون عملنا ضمن نطاق الدستور، فبإمكانك ان ترسل لنا قانون برنامج من خارج الموازنة يتم مناقشته المجلس ويعدله ويقره وتلحظ اعتماداته سنة فسنة في قانون الموازنة.

ولكن بهذه الطريقة تكون الحكومة اولا قد صادرت حق غيرها، وربما تغيرت هذه الحكومة واثت حكومة اخرى لها سياسة وتوجه آخران فتلجأ الى مصادرة الحكم الى ان ينتهي اجل هذه المشاريع.

فمن هنا فعلا ندون:

اولا: عدم دستورية هذا الامر وقد بيناه في سنوات سابقة.

ثانيا: لماذا نلجأ الى هذه الطريقة ولا نلجأ لطريقة يقرها القانون ويطورها الدستور؟ يأتون الى المجلس بمشاريع قوانين يناقشها المجلس.

الامر الثالث: والواضح مخالفته للدستور كثيرا، فالكلمة يعرف ان قانون الموازنة هو قانون عمره سنة كاملة.

كيف يمكن لهذا القانون الذي ينتهي في ٣١ كانون الاول من هذه السنة ان يتضمن قوانين تتعدى هذا التاريخ الى سنوات لاحقة. فمن هنا اتمنى فعلا على الحكومة، واطمئن على مجلس النواب حتى يكون عملنا ضمن الدستور ان يذهب هؤلاء ويأتون بمشاريع لقوانين برامج تقرر وتلحظ اعتماداتها في موازنة هذه السنة.

الرئيس:

الكلمة للزميلة السيدة نايلة معوض.

نائلة معوض:

دولة الرئيس، اثناء دراستنا للموازنة كان هناك عند بعض الوزراء والوزارات التباس في موضوع قانون البرنامج، اذ ان بعض الوزارات تستعملها كنفقات شبه عادية.

اذا يلزمنا تأكيد امام دولة الرئيس ومعالي الوزير ومعالي الوزراء لاعادة الدراسة بهدوء من قبلنا ونحن ندرس الموازنة، ثم نرجع ونرى البرنامج لكل وزارة ما هو؟ فلو نتذكر يا معالي الوزير كانت توجد حقيقة وهي ان بعض الوزارات كانت تنفق من قانون البرنامج مليوناً ومليوناً ليرة وهذا ليس طبيعياً. اذا ينبغي ان نرجع الى حقيقة مفهوم امين للبرنامج، وشكراً.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب:

دولة الرئيس، اود ان اقول كلمة اذ ورد امامي ثلاث مواد بالموضوع ذاته، لقد قرأت التقرير الذي صدر عن ديوان المحاسبة الذي يتعلق بقوانين البرامج، الخطأ الواقع هو انها موضوعة في العموميات، قانون البرنامج اما ان يحتوي على برامج محددة معروفة بتفاصيلها، بنفقاتها، والا لا يعد قانون برنامج.

من هنا اقول: ان قانون البرنامج الذي صدر السنة الماضية وما قبلها لا اناقش فيها، انما في المواد التالية المتعلقة بالتعليم المهني والتعليم العادي، فأنا اقترح ان يتم الموافقة هذه السنة على عشرة مليارات كما طلبوا، لكن ان نطلب من الوزارتين ان تقدم لنا خلال السنة دراسة حول قانون البرنامج للسنوات القادمة فنحن على استعداد، لكن ان تظل الامور غير منضبطة فنحن لا ندخل فيها.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب:

هذه القوانين البرامج تتم على حساب الجزء الثاني (ب)، هذا يعني ان ما هو منتج، بهذا المعنى كلها تنفذ بنسبة ٧,٣٪ من الموازنة ويعني ان التقشف مرة اخرى الذي تدعوله الحكومة يذهب باتجاه عصر الموازنة وعصر الجزء الثاني (ب) الذي يتم على حسابه، اضافة الى عدم الدستورية. بهذا المعنى مرة اخرى نحن مع المطالبة بخطة شاملة تأتي منفصلة عن الموازنة.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: ذات الشيء، دولة الرئيس، لا زلنا ضمن عناوين، هكذا اعتمادات لا نستطيع ان نؤخرها طالما اصبح هناك ارتباط بها.

- فالمطالبة لو اتت من خارج الموازنة او اذا اتت من داخل الموازنة فيجب ان تكون محددة تماما.
اما الآن فلا مانع من الموافقة على هكذا شيء شرط ان تودعنا الحكومة خطة حقيقية حتى نستطيع ان نناقشها.

الرئيس: اتتعهد بذلك يا دولة رئيس الحكومة؟ يوجد برامج هنا، ونحن نطلب ان يأتوا بها الينا، خلال شهر او شهرين نقول بأن يؤتى بها على اساس ان تكون واضحة امام المجلس النيابي ويستطيع ان يراها ويطلع عليها كما يجب، أي على تفاصيلها.

حسين الحسيني: اعتمادات موضوعه دون دراسات.

رئيس الحكومة: لا، لا، كيف ذلك؟

حسين الحسيني: هل يوجد مانع في ان يطلع المجلس على تلك الدراسات؟

رئيس الحكومة: ابدأ.

الرئيس: اتتعهد بهذا الشيء؟

رئيس الحكومة: لا يوجد أي مانع بخصوص هذا الامر.

الرئيس: سجل التعهد.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية والعشرون. تتلى المادة الثانية والعشرين. الخ...

المادة الخامسة والعشرون - تعتبر قانونية معاملات حجز وعقد وتصفية وصرف النفقات التي تمت وفق الاصول القانونية لا سيما المادة ٥٩ من قانون المحاسبة العمومية وعلى حساب موازنة ١٩٩٧ قبل صدورها، وذلك وفقا للتناسيب الجديدة المعتمدة في موازنة ١٩٩٧.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، هذه المادة ينبغي ان تكون محصورة في نطاق المادة (٥٩) من قانون المحاسبة العمومية، أي يوجد تنسيب جديد سنعتمده لنفقات اجريت وفقا للمادة (٥٩) وليس غيرها. فالاقترح هو بدلا من ان نقول: «تعتبر قانونية معاملات حجز وعقد وتصفية...» التي تمت وفق

الاصول القانونية»، نقول: وفق المادة (٥٩) من قانون المحاسبة العمومية.

الرئيس: صحيح.

وزير الشؤون المالية: تم مناقشته في اللجنة المالية مطولا والواقع يسري على الموضوع عدد من الامور غير مدة الصرف، القصة ليست فقط الصرف.

طبيعي نحن في سنة ١٩٩٧ ان نقوم بالصرف على القاعدة الاثني عشرية، القانون ينص على ان جميع الوزارات تستطيع ان تعقد ابتداء من تشرين الثاني على موازنة ١٩٩٧. الجيش يعقد في آب على موازنة السنة التالية، أي ان هناك عددا من الامور، وبالتالي كل سنة نحن نقوم بها بهذا الشكل ما عدا هذه السنة بسبب انه يوجد لدينا ظرف هو اننا ننقل من تصنيف الى تصنيف، السنة القادمة لا يعود هذا قائما.

الرئيس: ما دام هذا وفقا للاصول القانونية،

ما هو الضرر؟

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، ليس بشأنها اية قصة، «تعتبر قانونية معاملات حجز وعقد وتصفية وصرف النفقات التي تمت...»

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ غازي زعيتر.

غازي زعيتر: دولة الرئيس، مثلما قال الزميل محمد بيضون يمكننا ان نقول: . وفقا للقوانين المرعية الاجراء، اذا اردنا ان نضعها بدلا من وفق الاصول القانونية او وفقا لقانون المحاسبة العمومية. القوانين المرعية الاجراء يمكن ان تشمل ما تفضل به معالي الوزير وهو ان هناك قانون وزارة الدفاع، وقانون الاثني عشرية.

بطرس حرب: وفقا للاصول القانونية لا سيما المادة /٥٩/ من قانون المحاسبة العمومية.

الرئيس: لا مانع لدي وفقا للاصول القانونية لا سيما المادة /٥٩/ بعد التعديل،

الموافقة برفع الايدي.

- أكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والعشرون. تتلى المادة السادسة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة والعشرون - يجاز لوزارة المالية ائتلاف السجلات والمستندات على انواعها وسائر وثائق الحفظ من أي نوع كانت بما فيها تلك المحفوظة بصورة آلية مغمطة او ممكنة لتسجيلات الكترونية والعائدة الى مختلف الادارات العامة التابعة للوزارة المذكورة وذلك وفقا لانظمة خاصة تصدر بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية وبعد موافقة ديوان المحاسبة.

خليل الهراوي: نحن نطلب التراجع عن هذه المادة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: لقد وضعت هذه المادة بسبب التراكم في المستندات والتي لم تعد بحاجة اليها وكان ديوان المحاسبة قد نظر فيها او انها ليست مهمة «بيطلع» «Computer-run» من الكمبيوتر تريد ان تتلفه حيث لا داعي له. كل هذا الموضوع، ولأجل هذه العملية وضعنا هذه المادة، ولقد اثارت عند السادة النواب بعض التساؤلات، وانا لا اريد اثاره هذه التساؤلات او ما شابه وهذه تعالج بطريقة معينة: الغاء المادة ثم استئجار مستودعات نضع فيها كل هذه الاغراض الى الابد.

الرئيس: الاقتراح بالغاء المادة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح.

تلى المادة السادسة والعشرون الجديدة.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة السادسة والعشرون الجديدة - يسمح لوزارة الاشغال العامة بالعمل ضمن نطاق مدينة بيروت، بما يوازي الاعتمادات المخصصة للنواب المدينة ويمكن تحويل هذه الاعتمادات وما يعود لمحافظة مدينة بيروت من اعتمادات ملحوظة في وزارة الاشغال الى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والعشرون الجديدة.

الكلمة للزميل الاستاذ آغوب جوخدریان.

آغوب جوخدریان: اطلب التمسك بحق النائب في صرف اعتماداته في كل المناطق اللبنانية وهي من حقنا كون

الارمن الذين امثلهم ليسوا موجودين فقط في بيروت فهناك في عنجر وفي غيرها.

الرئيس: يا زميلنا، مخصصات النواب عادة تكون في المنطقة التي يمثلها النائب، هذا هو المؤلف اريد ان يتصرف بها النواب وليس مجلس تنفيذ المشاريع، هذا موضوع آخر. الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني..

حسين الحسيني: اصلا هذا النص هو استثنائي، لان وزارة الاشغال العامة في الاساس ليس لها الحق في ان تتدخل الا بطرق محددة، ولما أُلقيت على وزارة الاشغال العامة اعباء اخرى بسبب شلل البلديات وكل هذه الامور. وضع هذا النص، واقعا هذا ليس بحق للنواب، انما هذه مناسبة حتى نقول للاعلام ان النواب يظلمون لانه في ذهن الرأي العام ان المبالغ المخصصة للنواب انما ياخذونها هم: في حين ينبغي استشارة النواب بطريقة صرفها ليس الا. اما موضوع ان ننقل من منطقة الى منطقة فهذه مسألة مخصصة للمنطقة، وبالتالي اعتقد ان في قانون اللامركزية الادارية تحل هذه المشكلة ونرجع للاصول.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ نجاح واكيم.

نجاح واكيم: الحقيقة اني منذ دخلت مجلس النواب كان يتم فيه تخصيص اعتمادات لنواب المناطق فقط ما عدا نواب بيروت لان مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت يقوم بهذا الدور. السؤال لماذا منذ سنتين فقط بدأ اعطاء الاعتمادات لنواب بيروت وفي السابق كانوا يجربونها عنهم.

الرئيس: ليس هناك حجب بالعكس انها موجودة في هذه السنة يا نجاح.

نجاح واكيم: بدون العودة الى النواب.

الرئيس: لا بالعودة الى النواب.

الموافقة برفع الايدي.

- اكرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة والعشرون.

تتلى المادة الثامنة والعشرون.

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الثامنة والعشرون - تلغى المادة الواحدة والخمسون من القانون رقم ٤٩٠ تاريخ ١٥/٢/١٩٩٦ (قانون موازنة ١٩٩٦).

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، كنت اثناء المناقشة العامة توقفت عند هذه المادة واشرت الى ان المادة (٥١) كان فيها وجهان: وجه ايجابي، ووجه سلبي، وقلت حينها ان الوجه الايجابي فيها هو فرضها الرسم قدره ٥٪ من قيمة العقار.

دولة الرئيس، هذه المادة التي يتم حالياً تكوين اقتراح لالغائها، اقول انه اثناء المناقشة للمادة ٢٨ والتي بموجبها هناك اقتراح لالغاء المادة (٥١) من القانون رقم ٤٩٠ تاريخ ١٥/٢/١٩٩٦ (قانون موازنة ١٩٩٦). ماذا تقول هذه المادة؟ «هذه المادة كانت تفرض رسماً قدره بالالف من قيمة العقار على البائع الذي قام بفرز عقار الى اكثر من ثلاثة عقارات وذلك عند بيعه كل من هذه العقارات».

هذا هو الوجه الايجابي أي انه يفرض رسماً مقداره ٥ بالالف.

الوجه السلبي فيها هو وجود فقرة تقول: «وفي هذه الحالة لا تخضع الارباح الناشئة عن هذا البيع الى ضريبة الدخل».

انا اقترح بما اننا نعاني من عجز في الموازنة وعجز في الخزينة... وبما ان لدينا وجهة نظر حول ضرورة ان يسهم الذي يحقق ارباحاً في عملية تغذية الخزينة.

لذلك فأنا مع العودة الى هذه المادة التي تكرر فرض رسم قدره ٥ بالالف من قيمة العقار، لكن على ان تشطب العبارة التي تقول: «وفي هذه الحالة لا تخضع الارباح الناشئة عن هذا البيع الى ضريبة الدخل». لكي يخضع البائع - الذي يحقق ارباحاً من خلال فرز عقارات وبيعها - الى ضريبة الدخل.

نائب الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، السبب الاساسي لهذه المادة عندما وضعت السنة الماضية هو الرغبة في التخفيف عن المكلفين، وتسريع الخدمة لهم، بدلاً من ان يذهبوا ليكشفوا وليتطلعوا الى ما هنالك... فهذا الامر يتطلب وقتاً طويلاً، وبراءات ذمة الى ما هنالك...

حاولنا ان تخفف عن المكلفين بالنسبة لهذه الحالة وذلك بأن حددنا ٥٠٪. ولهفتنا تحقيق هذا

الامر حددت ٥٠٪. ومباشرة بعد صدور الموازنة جرى نوع من (Simulation programe) فنيين من المكلفين انه اذا اريد تطبيق هذه المادة التي هي بديل عن ضريبة الدخل سيكون فيها اجحاف بحق الخزينة.

فاذا كانت بناء لكل الامثلة التي اعتمدت وتم تطبيقها على الاملاك، ستكون بحدود ١,٥٪ لذلك لم تطبق هذه المادة على أي انسان كان.

لم تطبق هذه المادة بسبب الاجحاف الذي سيلحق بالخزينة وبالتالي نحن نقترح الغاء المادة حتى تكون العملية سليمة او رفعها الى ١,٥٪ عندها تكون هذه الفكرة صحيحة.

نائب الرئيس: تفضل استاذ زاهر.

زاهر الخطيب: هذه هي المرة الثالثة التي يقوم فيها معالي الوزير - مع الاسف باعطاء افادة غير صحيحة.

هذا مستند بين يدي، وسأسلمه الى رئاسة المجلس مع برقية آتية من شخص كان قد دفع. يقول انه لم تطبق ابدا، لكن الحقيقة هي انها طبقت، والشخص الذي دفع ارسل الي برقية، كما ارسل برقية مماثلة لرئاسة المجلس ويقول فيها تأكيداً بأنني قد دفعت، فهذا امر قبض رسوم عقارية والمستندان موجودان هنا.

اذا ما يدخلنا مرة ثانية وكأننا غير مطلعين على شيء. لا يوحى وكأنه يسهل على المكلفين. عندما يريدون اخذ «فلوس» يقومون بفرض ضرائب ورسوم على الطبقات الوسطى، واصحاب الدخل المحدود، والفقراء.

وعندما نأتي نحن ونقول: خذوا ضرائب، لكن فلتكن الضريبة المفروضة عادلة، وتحقق نوعاً من الاسهام من قبل الذين يحققون ارباحاً كبيرة في تغذية الخزينة، أي لا تتغذى الخزينة من الفقراء: هذا ضمن وفي سياق النهج مرة اخرى عندما يكون هناك ضريبة على ارباح ناشئة عن بيع عقارات. فنجد ان نهج الحكومة هو لا، اعفوه، لا نريد ان نخصص كل مرافعاتنا حول قضية الضريبة.

نائب الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: نحن الذين اقترحنا هذه المادة آنذاك، ولم تصدر اية نصوص تنظيمية بهذا الشأن.

اذا سمحت اعطني اياها لارى ما هو مكتوب فيها.

زاهر الخطيب: كيف بدي اعطيك اياها.

وزير الشؤون المالية: ما هي هذه الوثيقة؟ اعطني اياها لارى ما كتب فيها.

الرئيس: انا اعطيك اياها.

مستعجل جدا على المادة (٢٨) من قانون الموازنة.

- وهذه غير البرقية، التي لدى النائب زاهر الخطيب هذه برقية مرسلة الى -

تحية وبعد،

عطفًا على مناقشة الاستاذ زاهر الخطيب بالامس للموازنة، ولا سيما موضوع المادة (٥١) من قانون الموازنة عام ٩٦ نعلمكم: «اننا خلال عام ١٩٩٦ دفعنا ضريبة دخل ٥ بالالف على مبيعاتنا العقارية، واليوم مصلحة ضريبة الدخل تكلفنا مرة ثانية، وهذا ليس بالعدل، ان امين السجل العقاري في المتن احسان شرارة ما يزال حتى تاريخه يكلفنا ضريبة دخل ٥ بالالف وبالتالي اذا قرر المجلس الغاء هذه المادة نقترح اعفاء العقود عن العام ١٩٩٦ وحتى البت بالموازنة لعام ١٩٩٧ في هذا الخصوص لكي لا ندفع ضريبة دخل مرة ثانية. وشكرا»

يوسف اسطفان.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، انا بصرف النظر عن وجهة نظر هذا المكلف ان كان مع الغاء المادة او ضد الغائها، قدمت المستند للتأكيد على صحة واقعة تقول ان هناك ناسا يدفعون.

الرئيس: لقد قرأنا لك البرقية.

زاهر الخطيب: اعرف، يا دولة الرئيس، كل ما اقله هو انه بصرف النظر عن وجهة نظر هذا الشخص الذي ربما يكون على حق من وجهة نظره التي ربما لا اكون موافقا عليها، حاولت ان اؤكد من خلال هذا المستند، ان الافادة التي ادلى بها وزير المالية، غير صحيحة هو يقول ان احدا لم يدفع وانا اقول انه على العكس، لقد جاءني برقية، لقد دفع خمسة في الالف على عكس ما افاد.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ خاتشيك بابكيان..

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، في الواقع يظهر ان هناك مكلفا او دائرة نفذت هذا الشيء دون انتظار تعليمات انما المشكلة هي اننا متفقون بأجمعنا على الغاء هذه المادة، وللزيادة في التأكيد نقول، تلغى بمفعول رجعي وتعتبر كأنها لم تكن، المادة من كذا من ال ٥١ وننتهي من ذلك، عندها من دفع يسترد ما دفعه وننتهي من هذه القصة.

الرئيس: هل انت موافق يا معالي الوزير؟

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، اريد فقط ان اؤكد شيئا، هذه المادة تقول:

تحدد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية.

لم يصدر قرار بتطبيق هذه المادة ولا اصول تطبيقها.

الرئيس: سنأكل عنباً نحن الآن.

وزير الشؤون المالية: ما يقوله الاستاذ خاتشيك لا مانع منه لدي.

الرئيس: بالنسبة لاقتراح الاستاذ خاتشيك بابكيان. الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق الاقتراح بالاكثرية.

تتلى المادة التاسعة والعشرون.

تليت المادة التالية:

المادة التاسعة والعشرون - ألغي نص المادة ١١٥ من المرسوم الاشتراعي ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) واستبدل بالنص الآتي:

أ - على كل مكلف مباشر عملاً جديداً ان يحيط الدوائر المالية علماً بذلك خلال مهلة شهرين من تاريخ مباشرة العمل ويغرم المخالف لاحكام هذه الفقرة بغرامة تحدد وفقاً لما يأتي:

ثلاثة ملايين ليرة لبنانية للشركات المساهمة. مليوناً ليرة لبنانية للشركات المحدودة المسؤولة والتوصية بالاسهم.

مليون ليرة لبنانية لشركات الاشخاص والمكلفين الزامياً على اساس الربح الحقيقي. خمسمائة الف ليرة لبنانية لباقي المكلفين.

تحدد دقائق اثبات تاريخ مباشرة العمل بقرار من وزير المالية.

ب - يعفى من غرامة عدم التصريح عن مباشرة العمل ضمن المهلة المحددة في الفقرة - أ - اعلاه المكلفون المكتومون الذين يصرحون ضمن مهلة تحدد من قبل وزير المالية على ان لا تتعدى تاريخ ٣١/١٢/١٩٩٧.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والعشرون تتلى المادة الثلاثون.

تليت المادة التالية .

المادة الثلاثون - يضاف الى المادة ١٠٣ من قانون ضريبة الدخل الفقرة الآتية :

لوزارة المالية ان تطلب من المكلفين المعلومات اللازمة لتنظيم ملفاتهم وتحديثها، ولها من اجل ذلك ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغاية (والباقي دون تعديل).

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: لقد جرى نقاش مطول حول هذه المادة، في اللجنة، وقد اعتبر الجميع انها متناقضة او متنافية مع مبادئ الحريات العامة وحقوق الانسان، لقد فهمنا ونفهم من الفكرة المطروحة ان وزارة المالية وهي في صدد مكنتة الملفات، تود الحصول على معلومات مالية لهذه الغاية، اذا الموضوع هو مكنتة الملفات، لذلك تقرر في اللجنة ان يعهد الى معالي الوزير ولي شخصيا بأن ندرس هذا الموضوع وان نجد له الحل المناسب.

وبعد اجتماعنا تم التوافق على هذه الصيغة بين معالي وزير الدولة لشؤون المال وبينني وسأتلوها امام حضرتكم.

تصبح المادة الثلاثون على الوجه الآتي: «للدوائر المالية المختصة، ولأجل مكنتة ملفات المكلفين، ان تطلب من هؤلاء المعلومات المالية اللازمة لهذه الغاية. «تحدد ماهية هذه المعلومات بقرار من وزير المالية بعد استشارة مجلس شوري الدولة» لان الامر يتعلق بالحريات العامة».

الرئيس: اذا، تستبدل المادة الثلاثون بالنص الذي تلاه، الزميل محمد يوسف بيضون. الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثلاثون.

تتلى المادة الحادية والثلاثون.

تليت المادة التالية :

المادة الحادية والثلاثون - ألغي نص المادة ١٠٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) واستبدل بالنص الآتي :

يعاقب بغرامة تتراوح بين مليون وخمسة ملايين ليرة كل من يحول دون ممارسة حق الاطلاع المنصوص عليه في الفصل الثاني من الباب الرابع، او يرفض اعطاء الادارة المعلومات التي تطلبها.

تفرض الغرامة الدوائر المالية المختصة. ولا تحول تأدية الغرامة دون وجوب قيام المكلف بموجباته الاساسية ودون ملاحقته، وفقا لاحكام القانونية المرعية الاجراء في حال تخلفه عن القيام بهذه الموجبات.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية والثلاثون.

تتلى المادة الثانية والثلاثون.

تليت المادة التالية:

المادة الثانية والثلاثون - يضاف على البند ٢ فقرة (ب) من المادة ٥١ من قانون موازنة ١٩٨٥ النص الآتي: اما المهمات الرسمية التي تتم ضمن الاراضى السورية فيحدد فرق القطع على تعويض الانتقال وبدل الاغتراب وعلى صافي الراتب المستحق لصاحب العلاقة بـ ٢٥٪ بدلا من ١٢٥٪.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والثلاثون.

تتلى المادة الثالثة والثلاثون.

تليت المادة التالية:

المادة الثالثة والثلاثون: اضيف الى المادة ٣٩ من قانون موازنة ١٩٩٦ الفقرة الآتية:

٤ - تطبق الفقرات ١ - ٢ - ٣ - اعلاه على غرامات التأخير في الدفع (غرامات التحصيل) على ان تدفع الغرامة المحفضة مع دفع الضريبة او الرسم موضوع هذه الغرامة. تحدد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية.

الرئيس: عفوا، لدي اقتراح قانون، بدلا من هذه المادة ٣٣ وهي الآتي نصها: «يستفيد من الاعفاء من غرامات التأخير عن الدفع المكلفون الذين يسددون خلال مهلة اربعة اشهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية قيمة أي تكليف بضريبة او رسم مالي او بلدي وبنوع خاص من الضرائب والرسوم والاشتراكات التي تقضي نصوصها بفرض جداول تكاليف او اوامر قبض

سواء كانت التكاليف بهذه الضرائب والرسوم والعلاوات والغرامات اللاحقة بها صادرة قبل العمل بهذا القانون او خلال المهلة المحددة فيه للتسديد». هل هذا جيد؟.

وزير الشؤون المالية: كلا يا دولة الرئيس

الرئيس: ليس جيدا؟

وزير الشؤون المالية: نحن اتفقنا عليها.

الرئيس: فليتفضل صاحب الاقتراح.

الكلمة للزميل الاستاذ شاعر ابو سليمان.

شاعر ابو سليمان: دولة الرئيس، على معظم المكلفين لا سيما الصغار منهم واصحاب الحرف، غرامات تأخير منذ سنوات، وقد تجاوزت هذه الغرامات اضعاف الضريبة نفسها، فالضريبة حق مكتسب للدولة، هذا صحيح ولكن الغرامة نوع من الاكراه، وليست حقا مكتسبا للدولة. وهناك ضائقة مالية ومعيشية قوية جدا ونرفها، لذلك اقترحنا ان يصار الى الاعفاء من غرامات التأخير لمدة اربعة اشهر، في هذه المدة سيدفع المكلفون اكثر بكثير مما سبق لهم ودفعوه ولن تخسر الدولة شيئا لانها غرامة تأخير لا غرامة حق وبعد اربعة اشهر ان لم يدفع المكلفون تعاد هذه الغرامة اليهم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، هذه المادة لها مخاطر كبيرة على صعيد ضرب مصداقية الدولة في علاقتها مع المكلفين.

نحن اذا اردنا اعفاء كل الناس، فكيف سنواجه المكلفين الذين تعاملوا مع الدولة بمصداقية ودفعوا في الوقت المطلوب اذا اعفت الدولة كل الاشخاص الذين تأخروا فان الذين دفعوا سيطالبون باعادة اموالهم اسوة بغيرهم. هذه القصة ستدخلنا في ورطة طويلة وعريضة، ما الذي فعلناه هنا كي نحافظ على مصداقية الدولة، لاننا اذا فعلنا تلك الفعلة سيقول كل شخص بعد سنتين ان الاعفاء سيأتيني ولن ادفع، لقد وضعنا في السنة الماضية طريقة واضفنا هذه السنة عليها لكي نستطيع المحافظة على المصداقية. نقول ان جميع هذه الغرامات نعفي منها ٨٠٪ وبالتالي نعطي الدولة المصداقية بعلاقتها مع المكلفين، اما عندما تقول لهم انك ستعفيهم من كل شيء سيقول كل واحد بأنه لا داعي لادفع...

الرئيس:

الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون:

دولة الرئيس، لدينا مشكلة مع الرسم المالي بخصوص السكن لان اهتمامنا ينصب على المناطق وخصوصا في الاماكن التي لم يجز فيها تسوية للابنية المخالفة، وعندما نتكلم عن الغرامات الناتجة عن التأخير في تسديد الرسوم المالية تصبح تلك الغرامات كبيرة. امكانات هؤلاء الناس محدودة جدا ولم يدفعوا منذ عشرين سنة الرسوم الحالية على السكن، كما ان الرسوم البلدية بدأت تجبي من فترة قريبة، هناك اناس لا يعلمون بوجود الرسم المالي، بنوا غرفة او غرفتين دون علمهم بوجوده، وطريقة التنظيم عند وزارة المالية وطريقة التكليف نفسها لا تصل لكل مواطن، الذي يتحمل غرامات اعتقد انه لا يجوز ان نحملها اياما فوق اعبائه، ان تم اعفاءهم لمدة اربعة شهور مع حملة جباية مضبوطة تصل الى كل شخص، اعتقد ان هذا الشيء ضروري ومهم، هناك اناس بنوا غرفتين في مناطق نائية بشكل تكون الغرامات عندها اعلى من ثمن العرفتين يجب ان نأخذ هؤلاء بعين الاعتبار، لا نتكلم عن مكلفين لديهم خبرة في كيفية الوصول الى وزارة المالية، والى التخفيضات في الضرائب التي يحصلون عليها. بل عن اناس بسطاء وفقراء نتمنى من الله ان تكفي القروش التي جمعوها لبناء نصف منزل.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب:

دولة الرئيس، انا افهم قلق الحكومة في حال فتحت الباب، انما مجرد الموافقة على مبدأ التخفيض بنسبة ٨٠٪ يعني انها موافقة بالنتيجة على تسهيل وتشجيع هؤلاء الناس على دفع غراماتهم.

هناك شيء آخر اريد قوله، هو انه عندما لوح بهذا الاقتراح وتمت معرفته بواسطة الاعلام والاستاذ شاكر تحدث عنه كثيرا في وسائل الاعلام، كان من المفروض على الكثير من المكلفين ان يتقدموا قبل نهاية الشهر ولم يفعلوا لانهم بانتظار هذا، اعتقد بأننا نخلق مشكلة للناس. لا مانع عندي من اجراء تسوية، انما على الاقل فلنفسح المجال كي لا يترتب غرامات جديدة.

الرئيس:

الكلمة للزميل الاستاذ حبيب حكيم.

حبيب حكيم: دولة الرئيس، ما اقله هو ان نمدد اربعة اشهر ومن لا يدفع نضع عليه الغرامات.

شاكر ابو سليمان: دولة الرئيس، كلمة صغيرة لو سمحت، المادة ٣٣ الواردة في قانون الموازنة هي مادة ناقصة لانها لا تشمل الرسم البلدي اسمح لي يا دولة الرئيس، انها اولا لا تشمل الرسم البلدي وفي معظم القرى النائية في لبنان الناس غير قادرين على دفع الرسم للبلدية فكيف بالغرامة التي تعادل ثلاثة اضعاف الرسم، هذه هي النقطة الاولى، بالنسبة للضمان الاجتماعي فهم غير قادرين على

دفعه اطلاقا بسبب وجود غرامات تأخير اكثر بكثير من المبالغ، ولذلك وبالنسبة للازمة المعيشية الموجودة اليوم لا اعتقد انها ستشكل سابقة خطيرة كما تفضل وقال معالي وزير المالية وعندها سيتمنع الناس عن الدفع، بل العكس، فهذا يشجع الناس على الدفع لان الغرامة تزال فيتمكنون عندها من الدفع ضمن مدة الاربعة اشهر، وان لم يدفعوا يكون الوضع غير ذلك.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، نحن بين امرين، اما ان نأخذ بالاقترح المقدم للمادة كما وردت في المشروع واما ان نأخذ بما تفضل به الزميل شاكر.

خلال اعوام ٩١، ٩٢، ٩٣ ادخل في الموازنات العامة نص متكامل فيما يتعلق بهذا الموضوع لان هناك غرامات لعدم التصريح لم ترد.

وزير الشؤون المالية: بلى، انها موجودة في المادة ٢٩ فقرة «ب».

محمد يوسف بيضون: لا، ان عدم التصريح الوارد في الفقرة «ب» هو عن مباشرة العمل بالنسبة للشركات. انما المكلف الذي لم يسجل عقد الايجار في البلدية لا يستطيع ان يسجله، سيدفع غرامة عن عدم التصريح.

اذا اردنا الاخذ بالاقترح، فالأفضل ان نأخذ بالنص المتكامل والذي استغرق درسه معنا سنين وساعات طويلة، في عامي ٩١ و ٩٢، فاما ان نأخذ بذلك النص الموجود في الموازنة والذي بإمكاننا قراءته، واما ان نأخذ بالمشروع كما هو وارد. واعتقد ان هناك نقصا في الشيء الذي تفضلت به يا زميلنا العزيز.

الرئيس: الكلمة الاخيرة لدولة رئيس الحكومة يليها التصويت ان سمحتم.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، في الحقيقة، ليس الموضوع موضوع ١٠٪ او ١٥٪ او ٢٠٪ ممكن ان نعمل (Compromis) ب ١٥٪. الموضوع هو انه يجب ان يكون هناك فرق بين الشخص الذي يدفع ويحترم القانون وبين من يتأخر عن الدفع، ولو كان الفرق بسيطاً.

هذا من جهة، من جهة اخرى وبالنسبة لموضوع الضمان الاجتماعي، في هذا الموضوع انا شخصياً مع وزير العمل عقدنا عدة اجتماعات مع المسؤولين عن الضمان وسنستمر بعقدها ان شاء الله بعد عطلة العيد.

هناك مجموعة من القوانين تريد الحكومة ان تحضرها من اجل موضوع الضمان ككل. اتنى يا

استاذ شاكرا الا نجتزىء موضوع الضمان الآن بعمل ما . نحن نعد بأننا سنأتي بمجموعة من القوانين المتعلقة بالضمان لتطويره ولتوسيع عمله ، وان احد اهم الامور هي قضية المدد السابقة التي ترهق كل الناس ، يجب ان نجد حلا لها ، ونحن في نقاش طويل مع المعنيين بهذا الموضوع فبالنالي لو سمحتم ان نمشي بها ب ٨٥٪ ، تريدون ٩٠٪ فلتكن ٩٠٪ ، ماشي الحال .

شاكرا ابو سليمان : مع وعد من دولة الرئيس الحريري فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي ضمن المهلة المحددة في مشروع القانون .

رئيس الحكومة : طبعا ما ا قوله هو كذلك ، هناك اضافة ايضا وهي الرسم البلدي وهذه المادة موجودة ونقول :

«يعنى من ٩٠٪ من قيمة غرامة تأخير في الدفع ، المكلفون بأي من الرسوم البلدية المترتبة بموجب قانون الرسوم البلدية (القانون رقم ٨٨ / ٦٠) وتعديلاته عن الفترة السابقة لنفاذ هذا القانون وغير المدفوعة لغاية التاريخ المذكور اذا قاموا بتسديد هذا الرسم مع الغرامة المخفضة العائدة لهم بتاريخ اقصاه ٣٠ حزيران ١٩٩٧» .

سنعطيه مهلة حتى ٣٠ حزيران ١٩٩٧ ، وهذا سيكون للجميع .

شاكرا ابو سليمان : بما فيه الرسم البلدي يا دولة الرئيس .

رئيس الحكومة : نعم ، نعم ، هذه المادة هي للرسم البلدي .
شاكرا ابو سليمان : مع تعهد من دولة الرئيس الحريري بالضمان الاجتماعي .

رئيس الحكومة : هذا ما ا قوله لك ، ان شاء الله .

المهلة حتى ٣٠ حزيران ١٩٩٧ .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي .

- اكرتية -

الرئيس : صدقت المادة الثالثة والثلاثون .

لا تغير شيئا من الكلام الذي قاله الرئيس الحريري ولا أي كلمة .

تلى المادة الرابعة والثلاثون .

تليت المادة التالية : المادة الرابعة والثلاثون - يلغى نص المادة ٢٨ من قانون موازنة ١٩٩٦ ويستعاض عنه

بالنص الآتي :

يمنع على امين السجل العقاري تسجيل معاملات انتقال الملكية والافراز والتأمين لاي عقار ما لم تكن مرفقة ببراءة ذمة من البلدية ومن الوحدات المالية المختصة وتبرز افادة تخطيط وارتفاق لمعاملت البيع فقط وتبقى هذه المستندات صالحة لآخر السنة التي صدرت خلالها.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الرابعة والثلاثون.

تتلى المادة الخامسة والثلاثون.

تليت المادة التالية:

المادة الخامسة والثلاثون - «يلغى رسم التعمير الاضافي البالغ ١٠٪ على قيمة تسجيل الاملاك المبيعة من غير اللبنانيين المقررة بموجب المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ وتعديلاته (انشاء المصلحة الوطنية للتعمير) والمعدل بموجب البند ٥ في الجدول رقم ٩ الملحق بقانون موازنة ١٩٩١ وتعديلاته.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: دولة الرئيس، تلغى هذه المادة رسم التعمير الاضافي البالغ ١٠٪ على قيمة تسجيل الاملاك المبيعة من غير اللبنانيين. يأتي أثرياء من الخليج مثلاً اهلاً وسهلاً بهم، يريدون الشراء اهلاً وسهلاً بهم انما ايضا ضمن نفس المنطق ونفس الفلسفة، لماذا سنلغي رسم التعمير في بلد مهدم ونحتاج فيه الى قرش من غيمة، ولماذا التخفيف من العبء عن الشري الآتي كي يشتري في لبنان لا يجوز الغاء رسم التعمير على أي كان حتى لو كان ضئيلاً من حيث فلسفة الضريبة، اقترح مرة اخرى على المجلس النيابي الغاء هذه المادة، وان يظل من يريد ان يشتري املاكاً في لبنان يدفع الرسم الذي هو ضئيل جداً والذي نحن بحاجة اليه. الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني.

حسين الحسيني: دولة الرئيس، اريد ان اکتفي بالقول ان هذه المادة تسيء الى الحكومة والى المجلس سواء، ولها تفسيرات اخرى ليست في مصلحتنا على الاطلاق ان كان على صعيد حكومة او على صعيد المجلس.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاقتصاد الاستاذ ياسين جابر.

وزير الاقتصاد: دولة الرئيس، هذا الرسم وضع سنة ١٩٥٦ لايام هي غير ايامنا هذه نحن بحاجة اليوم لجلب

استثمارات البلد، وبالواقع المستثمر الراغب في توظيف امواله في لبنان يدفع ١٧٪ عندما تصبح الضريبة اعلى من الرقم المناسب تصبح حائلا للتوظيف في اماكن كثيرة، نحن في السوق العقاري اللبناني لدينا اليوم حوالي سبعة الى ثمانية مليارات دولار مجمدة في السوق العقاري، نريد ان نجد طريقة لجذب رقمها مستثمرين الى لبنان. اعتقد ان من المناسب جدا لنا ان نمرر هذه المادة لتشجيع الاخوان العرب وغير اللبنانيين على الاستثمار في لبنان، كما اعتقد ان هذا الموضوع ينشط الحركة العقارية اللبنانية الكثيرة الجمود في ايامنا هذه.

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، بالطبع انا افهم الدوافع التي تدفع بمعالي وزير الاقتصاد الى الكلام، ان لها خلفية وتفسيرات سياسية ووطنية مختلفة. ان كانت في سبيل تشجيع بعض الاستثمارات الاجنبية في قطاع العقارات الجامد في هذه الايام، فلو افكرنا في ابعادها قليلا مع ما يقال سياسيا ستكون اضرارها على ما اعتقد اكبر. اقترحي واضح جدا بأن تلغى هذه المادة وان يبقى هذا الرسم.

الرئيس: بالنسبة الى الغاء المادة الخامسة والثلاثين. الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدق على الغاء المادة. تتلى المادة السادسة والثلاثون.

تليت المادة التالية:

المادة السادسة والثلاثون - عدل نص المقطع الرابع من البند (٢) من ثانيا، من المادة الاولى من القانون رقم ٢٤/٨٢ تاريخ ٣/٨/١٩٨٢ وتعديلاته (احكام تناول براءة الذمة التي يصدرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمهل ومنح عفو عن المخالفات المنصوص عنها في قانون الضمان الاجتماعي) بحيث يصبح كما يأتي:

المعاملات العقارية العائدة لحل وتصفية المؤسسات التجارية والشركات التجارية التي يملكها اصحاب العمل، امام السجل العقاري او أي مرجع رسمي آخر.

الرئيس: مهلا يا اخوان، لقد انتبهت ان هناك موضوعا عند وجود موضوع سياسي معين علينا ان ندرك هذه القصة.

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السادسة والثلاثون.

تتلى المادة السابعة والثلاثون.

تليت المادة التالية:

المادة السابعة والثلاثون - تعدل المادة ٤٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧ وتعديلاته وتصبح كالآتي:

على الشركات المغفلة ان تؤدي نقدا رسم الطابع المالي النسبي الذي يترتب على الاسهم والسندات التي تقرر اصدارها:

١ - في مهلة ثلاثة اشهر اعتبارا من: تاريخ محضر الجمعية التأسيسية الذي يتضمن التحقق من الاكتتاب بكامل الاسهم وتعيين اعضاء مجلس الادارة ومفوض المراقبة وقبول مهمتهم وذلك عندما يتعلق الامر باصدار اسهم رأس المال الاساسي. تاريخ القرار المتخذ في الجمعية العمومية غير العادية باصدار سندات الدين حتى ولو لم يتم الاكتتاب بها، عندما يتعلق باصدار هذه السندات.

٢ - في مهلة اسبوع من تاريخ محضر الجمعية العمومية غير العادية الذي يثبت التحقق من الاكتتاب بالاسهم الجديدة عند اقرار زيادة رأس المال.

(وبالباقي دون تعديل).

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ شاكرا ابو سليمان.

شاكرا ابو سليمان: دولة الرئيس، اعتقد ان في هذه المادة وفي الفقرة الثانية، مهلة اسبوع من تاريخ محضر الجمعية العمومية غير العادية التي تثبت التحقق من الاكتتاب في الاسهم وهي مهلة ضئيلة جدا ستعرض الناس لغرامات قوية، لهذا فاني اقترح جمعها شهرا بدلا من اسبوع.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، نحن ندخل التعديل في هذه المادة على الفقرة الثانية فقط.

شاكرا ابو سليمان: نحن نحتج فقط على الفقرة الثانية.

وزير الشؤون المالية: حسنا، طول بالك، عمليا الان المواطن مضطر ان يدفع الرسم عند عقد الجمعية أي بعد شهرين من عقد الجمعية العمومية التي تطلب زيادة رأس المال. ممكن ان تصير الزيادة في رأس المال بعد اربعة اشهر وتجيدها عندها على دفع الغرامة، هذا بالتالي عملا غير منصف. يجب ان

يتوافق الرسم مع عملية زيادة رأس المال، عندما تزيد رأس المال يتوجب عمليا الرسم.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة السابعة والثلاثون.

تتلى المادة الثامنة والثلاثون.

تليت المادة التالية:

المادة الثامنة والثلاثون - تلغى الفقرتان (و) و (ذ) من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٣٩ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ ويستعاض عنهما بالفقرتين الآتيتين:

و - رسم اضافي قدره اثنان بالمائة من قيمة الرسم الذي تستوفيه البلدية على رخص البناء على ان يدفع هذا الرسم بموجب ايصالات مستقلة عن رسوم رخص البناء الاخرى لدى احد صناديق الخزينة العامة.

ذ - رسم اضافي سنوي قدره الفا ليرة لبنانية يضاف على الرسم المتوجب على كل حصان بخاري لجميع السيارات الخصوصية. يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ نفاذ قانون موازنة ١٩٩٧.

الرئيس: الكلمة للزميل الدكتور محمد بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، في الفقرة الاولى من هذه المادة، رسم اضافي قدره ٢٪ يضاف على الرسم المتوجب على رخص البناء، وعلى هذه الرخص عدة رسوم من مالي وبلدي ونقابة المهندسين، المفروض ان يحدد، لم يحدد أي رسم، وهذا يؤدي الى جمع مبالغ هائلة، لا يجوز ان نعامل الناس هكذا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون المالية.

وزير الشؤون المالية: هذه المادة بقيت كما هي عند اقرار القانون، الفرق هو في الفقرة المتعلقة بالرسم الاضافي على كل حصان في السيارة. في النص الاساسي حصل التباس، هل هذا يخضع جميع السيارات أي ذات اللوحات الحمراء واللوحات السوداء؟ ام فقط السيارات ذات اللوحات السوداء؟

المقصود من هذه المادة هو توضيح هذا الامر بأن هذا يسري فقط على اللوحات السوداء، اما بالنسبة للاولى فبقيت كما هي ولم يتغير شيء.

محمد بيضون: اوضح لنا ما هي هذه.

وزير الشؤون المالية: قل ، ماذا تريد؟

محمد بيضون: كيف تطبق؟

وزير الشؤون المالية: لا زالت كما هي وايضا ٢٪ على رسم رخصة البناء.

محمد بيضون: لرخصة البناء عشرة رسوم، أي واحد ستضع عليها.

وزير الشؤون المالية: الرسم الاصيلي.

الرئيس: هناك رسم اصلي ورسومات عديدة، بشأن الى ٢٪، على ماذا ستقاس؟ على الرسم الاصيلي.

محمد بيضون: البلدي ام المالي؟

شاكر ابو سليمان: الرسم الاصيلي تعبير مبهم.

محمد بيضون: ان كان على الرسم الاصيلي فسيكون مبلغا كبيرا لا يجوز هذا، لا يجوز ان نرهق الناس.

الرئيس: ما هو الرسم الاصيلي؟

حسين الحسيني: اذا كان الرسم الاساسي المنصوص عنه في قانون الرسوم البلدية فهذا شيء، او المنصوص عنه في قوانين اخرى فشيء آخر، أي رسم منهما هو المطلوب؟ اهو الرسم المنصوص عنه في قانون البلديات ام لا؟ دعونا نعرف.

وزير الشؤون المالية: هذا الرسم هو على اساس الرسم الاساسي العائد للبلدية.

شاكر ابو سليمان: ما يقوله بحاجة الى توضيح يا دولة الرئيس ما هو المبلغ الاساسي.

حسين الحسيني: ما الذي جنته البلدية من وراء هذه القصة؟ يا دولة الرئيس، آخر قانون لرسوم البلديات صدر عام ١٩٨٨، بمعنى آخر، ان النسب وضعت وفقا لسعر صرف الليرة عام ١٩٨٨، اما الآن فلم يعد هناك من رسوم بلدية ذات شأن، عندما يستوفى الآن عن رخص البناء، واعرف بما اني رئيس بلدية ما اقله، عندما نأخذ رسما للبلدية يظهر على شكل مبالغ زهيدة بينما يطلب منا بما ان هناك رسوما اضافية للمالية ان يوضع رسم يساوي عشرة اضعاف الرسم المعطى للبلدية. فما الذي اخذته البلدية من كل هذا؟

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ شاكر ابو سليمان.

شاكر ابو سليمان: اقترح اضافة ٢٪ الى الرسم الادنى على الرخصة، هناك عدة رسوم، رسم بلدي ورسم مالي... الخ على الرسم الادنى الذي هو ٢٪ وهكذا نوضحها.

الرئيس: لم تحل المشكلة.

دولة الرئيس، انا لست خبيراً بموضوع الرخص، انما يبدو انها تذهب اساساً للبلدية أي ان الاموال تذهب للبلديات ثم يضاف اليها مجموعة من الامور الاخرى. الذي نقوله هو ٢٪ من قيمة الرسم البلدي.

وزير الشؤون المالية: لم نختلف على هذا، ٢٪ من قيمة الرسم...

الرئيس: تقرأ ٢٪ على الرسم البلدي.

محمد بيضون: ٢٪ من قيمة الرسم البلدي.

الرئيس: على الرسم الذي تستوفيه البلدية. الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثامنة والثلاثون.

تلى المادة التاسعة والثلاثون.

تليت المادة التالية:

المادة التاسعة والثلاثون - يضاف الى الفقرة ٢ من المادة ٥ من قانون تسوية مخالفات البناء رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٤/٣/١٩٩٤ ما يأتي:

يعتبر قانونياً ومسوى كل نحوير ثابت حصوله قبل ٦٢/٣/١٩٦٤.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة التاسعة والثلاثون.

تلى المادة الاربعون.

تليت المادة التالية:

المادة الاربعون - يلغى نص البند ٤ من المادة الثانية عشرة من قانون تسوية مخالفات البناء رقم ٣٢٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ ويستعاض عنه بالنص الآتي:

تعطى براءة الذمة للقسم المختلف غير المخالف او اذا كان فيه مخالفات تمت تسويتها وتحجب براءة الذمة عن القسم المختلف في حال وجود مخالفة في القسم المشترك لحين تقديم الدعوى والتفويض المذكورين في البند (٣) من هذه المادة ويكفي ان يقدم الدعوى والتفويض من قبل مالك واحد فقط من مالكي الاقسام المختلفة في العقار دون الحاجة الى تقديمها من سائر المالكين في كل مرة تجري فيها معاملة عقارية تستوجب ذلك.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الاربعون..

تتلى المادة الحادية والاربعون.

تليت المادة التالية:

المادة الحادية والاربعون - يعدل البند او لا من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ ليصبح كما يأتي:

اولا: اما ازالة المخالفة على نفقتهم ومسؤوليتهم خلال فترة ثلاثة اشهر من تاريخ صدور هذا التعديل ونشره في الجريدة الرسمية. ثانيا: واما الابقاء على المخالفة مقابل دفع رسوم وغرامات التسوية المتوجبة.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الحادية والاربعون.

تتلى المادة الثانية والاربعون.

تليت المادة التالية:

المادة الثانية والاربعون - يعدل في المادة الثالثة والثلاثين من قانون موازنة ١٩٩٦ رقم ٤٩٠ تاريخ ١٩٩٦/٢/١٥ ما يأتي:

يستعاض عن عبارة:

«قيمة الرسم المتوجب / ١٠٠٠ ٠٠٠ ل. ل. مليون ليرة لبنانية»..

- بعبارة:

«قيمة الرسم المتوجب / ٢٠٠ ٠٠٠ / ل. ل. مئتا ألف ليرة لبنانية»..

(وبالباقي دون تعديل).

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية والاربعون.

تتلى المادة الثالثة والاربعون.

تليت المادة التالية:

المادة الثالثة والاربعون - يلغى نص المادة ٣٥ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة ويستبدل بالاحكام الآتية:

تخضع للرقابة الادارية المسبقة فيما خص النفقات المعاملات الآتية

صفقات اللوازم والاشغال التي تفوق قيمتها خمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية

صفقات الخدمات التي تفوق قيمتها خمسة وعشرين مليون ليرة لبنانية

الاتفاقات الرضائية بما فيها عقود الايجار التي تفوق قيمتها خمسين مليون ليرة لبنانية معاملات شراء العقارات

التي تفوق قيمتها مئة مليون ليرة لبنانية

معاملات المنح والمساعدات والمساهمات عندما تفوق قيمة المنحة او المساعدة او المساهمة خمسة عشر مليون

ليرة لبنانية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والاربعون.

لحظة لو سمحتم، مادة اضافية، اتاني اقتراح قانون اضافي على الموازنة.

مادة وحيدة: تضاف الى مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٧ يمكن ان نسميها المادة الثالثة

والاربعون او الرابعة والاربعون كما تريدون.

المادة الجديدة: «اولا، تعدل الفقرة الاولى من المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ الصادر في ٥ آب بحيث تصبح كما يأتي: الامكنة التي تقتصر على تقديم المشاهد الحية او المصورة او دور السينما، المسارح، السيرك ثانيا: يضاف الى المادة العشرين، الفقرة الجديدة الآتية؟
والمباريات والانشطة الرياضية للهواة التي تنظمها الاتحادات والالندية الرياضية غير المحترفة».

الرئيس: الكلمة للزميل الاستاذ بطرس حرب.

بطرس حرب: انا موافق على اعفاء المباريات الرياضية من هذا الرسم، انما لا يمكنني ان اتصور اننا نعفي المباريات من الرسم ونتركه على المسارح ليس التي يجري عليها الرقص والغناء والترب انما على المسارح التي يقوم فيها المثقفون اللبنانيون.

الرئيس: لقد قلنا ذلك، لقد كتبناها هنا.

بطرس حرب: لا، لا، يا دولة الرئيس، رأيي ان نضيف الى الاعفاء المسارح في المسرحيات اللبنانية والتي لا تقدم مأكولات ومشروبات لانني اليوم عندما ارى شخصا او عندما اعلم يا دولة الرئيس ان فنانا كشوشو مات مديونا لانه لم يقدر ان يأكل عندما انظر الى الممثلين المسرحيين الموجودين عندنا، جوزيف صقر مات مديونا.

رئيس الحكومة: لا علاقة له بهذا، انه موضوع آخر.

بطرس حرب: كلا يا دولة الرئيس، انه الموضوع نفسه.

رئيس الحكومة: كلا، ليس نفسه.

بطرس حرب: اننا نعفي الرياضة ونعفي الفكر في هذا البلد انا شخصا اقترح اضافة اعفاء المسرحيات التي تقوم بها الفرق الوطنية.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، بالنسبة لموضوع المسرحيات وما شابه. سأقول لك عن تاريخ الموضوع. عدلت مرتين هذه المادة خلال خمس سنوات بسبب عدم وضوح هذا الامر، مرة ندخل الكلاسيكية واخرى ندخل الترافيه.

حضرات السادة النواب، في الواقع ان هذا الرسم يفرض على الذي يرتاد.

الرئيس: هل تخضع «خيام الهنا». لهذا الشيء؟

وزير الشؤون المالية: نعم، تخضع، طبعي ان تخضع.

دولة الرئيس، هذا الرسم يدفعه الذي يرتاد وليس الفنان. ثانيا، كلكم تسافرون الى الخارج هل نحن نعتبر محبين للفن اكثر من الفرنسيين والانكليز وغيرهم.

نواب: طبعا.

وزير الشؤون المالية: كلا، كلهم هناك يدفعون ضريبة عليها.

نواب: كلا، لا يدفعون.

الرئيس: عندي تمن دعونا لا نهتم للمادة الاولى في الاقتراح، لانها مادة بحاجة للنقاش ولانه ان كان هناك من اقتراح فسيأتينا بشكل مستقل لتكلم عن المباريات وعن الانشطة الرياضية للهواة. الذي قلته هو، فليقدم لاحقا مشروع لهذا الموضوع كي ندرسه.

بطرس حرب: هذا يا دولة الرئيس في رأيي، انما اريد ان اسجل شيئا هو اني لا اعتبر لبنان الذي هو منارة الفكر والمعرفة والثقافة والحضارة ممكن ان يعفي المباراة الرياضية والتي انا مع اعفائها من غير ان يعفي المثقفين في البلد مع انهم يدفعون الضريبة، شيء لا افهمه.

الرئيس: سنعفيهم يا اخي...

بطرس حرب: من اجل ذلك انا موافق على ما تقوله، انما لنسجلها الآن على اساس الاقتراح الذي سيقدم لاحقا، ونأمل من الحكومة ان يكون موقفها ايجابيا كما هو الآن.

الرئيس: للموضوع الرياضي، كما قلنا بالنسبة للفقرة الثانية.

الموافقة برفع الايدي.

- اكرتية -

الرئيس: صدقت المادة الثالثة والاربعون. ملاحظة: سنعود للمادة الاولى لاحقا

الرئيس: تتلى الموازنات الملحقه.

تليت الموازنات الآتي نصها:

الرئيس: سأعود لقراءة المادة، هناك مادة سنقرأها مجددا والا سببت لنا مشكلة بحيث سأضطر الى وقف الموازنة كلها بسببها، المادة التي جرت فيها تعديلات سأعود اليها قبل ان يحصل أي اقتراع عليها.

والكلمة لدولة الرئيس حسين الحسيني .

حسين الحسيني : دولة الرئيس ، بالنسبة للموازنات الملحققة ، طبعاً هناك عدد من المؤسسات والمصالح غير معروفة المصير . اذكر ادارة حصر التبغ والتبناك التي انتهى امتيازها منذ سنة ١٩٦٠ ، كانت عندها شركة مختلطة ، وانتهى بعدها الامتياز ، الآن باسم او تحت نظرية استمرار المرافق العامة ، بقي الامتياز ممددا دون امتياز آخر .

هذه المؤسسة تعتنى اساسا بالصناعة والزراعة والتجارة ايضا . اما اليوم فهي غير منظمة وقصتها غير معروفة ، لا هي مؤسسة عامة ولا شركة مختلطة ، وغير معروف عنها شيء . ومع ذلك فان ما يحصل هو اهمال كبير في موضوع الصناعة ، بينما نستطيع بمبالغ بسيطة تجديد معامل لصنع التبغ الوطني ، وبالتالي فمن غير المعقول ان نسمح للناس بزراعة التبغ ، وفي الساعة الاخيرة نقول لهم بأننا لن نستلم منكم التبغ الا بهذا السعر ، وبمقدار معين ، حسناً ، الفأصل عن التبغ من المسؤول عنه؟ من يستلمه؟ من يشتريه ان لم يكن بواسطة الدولة او بواسطة هذا الاحتكار . ما افهمه هو ان تأتي الدولة وتقول هذه مادة حرة ، من يريد ان يضع او يزرع او يتاجر ، انا كدولة استوفي الرسوم العائدة للخزينة وماشي الحال .

لمجرد انه وجد الاحتكار فلكي تحمي المزارعين والصناعيين والناس الذين يتاجرون بهذه المادة . فأنا الآن لا ارى شيئاً من هذا فضلاً عن موضوع اعطاء الرخص لمن لا يخضع لقاعدة معينة هذه المسألة لا تجوز منذ سنة ١٩٦٠ ولغاية اليوم وكما افهم لم يكن هناك من وقت ايام الاحداث كي ننظمها ، اما الآن فلم يعد من مبرر كي لا ننظمها ، أي شكل من الاشكال التي تتفق عليها لا بد من العودة الى المجلس بمشروع قانون لتنظيم هذا الموضوع انما ابتداء من اليوم لا بد من استلام محاصيل التبغ ، وتعرف وزارة المالية انها لن تخسر ، ولا ادارة الريجي كذلك في حال استلمت المحاصيل ان مدخولها سيقبل ، اي انها لن تدفع من جيوبها لدي ملف يتعلق بوارداتها ، يكفي ان تقول وزارة المالية انها لا تريد ان تأخذ حصة وانا كفيل بأنهم سيقدرتون على استلام كل التبغ .

الرئيس : أكثر من ذلك ، لقد نبت الشعر على لساننا لكثرة ما قلنا عن وجود بناء ، هناك ابنية للمعامل ، مبنى في بكفيا ومبنى في الغازية وآخر في الخنشارة ، اتى اناس وتكلموا في هذا الموضوع واعتقد ان لا حل لدينا كل يوم وفي العالم يجري البحث في موضوع الدخان ، لا حل عندنا الا بهذا الموضوع ، نتمنى ان يأخذ هذا الامر مجاله .

بالنسبة للموازنات الملحققة .

الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت الموازنات الملحقه. مع الاشارة الى ان هذه الموازنات صدقت بندا بندا الآن سأعود الى المادة الاولى من قانون الموازنة التي علقناها.

المادة الاولى: «تحدد ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه مع السنة الحالية التي تبدأ في اول كانون الثاني ١٩٩٧ وتنتهي في كانون الاول ١٩٩٧ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون».

الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الاولى.

تتلى المادة الخامسة والاربعون.

تليت المادة التالية:

المادة الخامسة والاربعون: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الخامسة والاربعون.

اريد ان تقرأوا لي نص المادة هذه لاعرف كيف سأنزلها نهائيا.

سأصدق على القانون بالمناداة.

في هذه الاثناء، مع ان الاصول تفرض علي اولا التصديق بالناداة عندي تصحيح خطأ مادي في قانون سابق كان موجودا قبل الانتخابات ورقمه ٤٩٢ تاريخ ١٩٩٦/٦/٦ يتعلق بالاجازة للحكومة ابرام الاتفاق المعقود بين جامعة الدول العربية والجمهورية اللبنانية بشأن مقر المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

في المادة الخامسة عشرة من الاتفاق في الفقرتين ٢ و ٣، تكتب عبارة «المنظمات الدولية بدلا من البعثات الدبلوماسية» حصل خطأ في هذا الموضوع.

الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الخامسة عشرة .

المادة الثانية والعشرون من الاتفاق ، في السطر الاول . تكتب عبارة «التوقيع عليه من ممثل حكومة الجمهورية اللبنانية» .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدقت .

يتلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩٤٤٦ المتعلق بتصحيح الخطأ في القانون رقم ٥٠٠ تاريخ ١٩٩٦/٦/٦ .

تتلى المادة الاولى .

تليت المادة التالية :

المادة الاولى : صحح الخطأ الوارد في القانون رقم ٥٠٠ تاريخ ١٩٩٦/٦/٦ المتعلق بالاجازة للحكومة ابرام اتفاقية القرض الموقعة بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٢ بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بحيث تقرأ قيمة القرض ستة ملايين دينار كويتي (٦٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي) بدلا من عشرين مليون دولار اميركي .

الرئيس : الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس : صدقت المادة الاولى .

تتلى المادة الثانية .

تليت المادة التالية :

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس: الموافقة برفع الايدي .

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة الثانية .

القانون مطروح للتصويت عليه بالمناداة بالاسماء .

نودي السادة النواب بأسماءهم .

- اكثرية -

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية .

تتلى المادة الاولى من القانون رقم ١٣ تاريخ ١٨ آب ١٩٩٠ المتعلق بأصول المحاكمات امام المجلس الاعلى المنصوص عنه في المادة ٨٠ من الدستور .

تليت المادة الآتي نصها:

المادة الاولى: ينتخب مجلس النواب فور نشر هذا القانون وفي بدء كل ولاية في اول جلسة يعقدها النواب السبعة اعضاء المجلس الاعلى المنصوص عنه في المادة ٨٠ من الدستور اعضاء اصيلين، كما ينتخب ثلاثة نواب آخرين اعضاء احتياطيين ويجري الانتخاب بالاقتراع السري وبالعالية المطلقة من مجموع اعضاء المجلس النيابي في الدورة الاولى وبالعالية النسبية في الدورات التي تلي واذا تساوت الاصوات يعد اكبر المرشحين سنا منتخبا .

الرئيس: توزع الاوراق .

جرت العادة حضرة الزملاء الكرام بأن نقدم اقتراحات من مكتب المجلس، الحقيقة اني وجدت بعض الزملاء الذين قالوا انهم يريدون ان يترشحوا، لذلك افضل لمن يريد ان يترشح ان يعلن عن ترشيح نفسه . عندنا سبعة اصيلين وثلاثة احتياطيين نحن كمكتب مجلس كنا قد وضعنا مقترحات، انما وجدنا ان هناك اناسا يمكن انهم يريدون ان يترشحوا ولا نريد ان يقولوا اننا نظلمهم؟

حسين الحسيني: اتمنى على مكتب المجلس ان يطرح الاسماء وخصوصا لانه لم يعد لدينا الوقت الكافي .

ايلى الفرزلي: دولة الرئيس، أهى تشريف هذه القصة؟ هي خدمة عامة، ولا يضخم احد من السادة الزملاء هذا الموضوع، فلنأخذ بما تراه الرئاسة، ولنقترح الاسماء .

بطرس حرب: فليطرح مكتب المجلس ذلك، ونحن موافقون يا دولة الرئيس .

الرئيس: تتلى اسماء السبعة الاصليين.

تليت الاسماء الآتية: كميل زيادة، مروان فارس، خاتشيك بابكيان، زاهر الخطيب، ايمن شقير، صلاح حركة، راجي ابي حيدر.

الرئيس: الاحتياطيون. تتلى اسماءهم.

تليت الاسماء الآتية: حسن علوية، احمد حبوس، ميشال فرعون.

الرئيس: ورد ترشيح من الاستاذ عدنان عرقجي لعضو اصيل. والزميل نزيه منصور ايضا عن الاصليين، اصبح هناك تسعة مرشحين للاصليين. اضافة على السبعة الذين تليت اسماءهم.

تعاد قراءة الاسماء للاصليين.

تليت الاسماء الآتية: نزيه منصور، كميل زيادة، مروان فارس، خاتشيك بابكيان، زاهر الخطيب، ايمن شقير، صلاح حركة، راجي ابي حيدر، عدنان عرقجي.

الاحتياطيون: حسن علوية، احمد حبوس، ميشال فرعون.

الرئيس: تتلى المادة موضوع الاشكال.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، بعد ان رفعت النسبة الى ٩٠٪ كان من المفترض اجراء تعديل، فعدلنا المادة الـ ٣٩ من قانون الموازنة كما اتى في النص، فأصبحت كما يلي:

المادة ٣٣: تعدل المادة ٣٩ من قانون موازنة ١٩٩٦ على النحو الآتي:

« ١ - يستمر العمل بالمادة ٥٠ من قانون موازنة ١٩٥٠ ولا سيما بأحكام التسوية على الغرامات المفروضة على ضريبة الدخل التي قضت بها المادة المذكورة.

٢ - تطبق احكام الفقرة الاولى من المادة ٥٠ اعلاه على الغرامات المفروضة على ضريبة الاملاك المبنية ورسم الانتقال».

ما هو مطروح اليوم اضيف على الفقرة ٢ من المادة ٣٩ الماضية بحيث اصبحت على النحو الآتي:

«تطبق احكام الفقرة الاولى من المادة ٥٠ اعلاه على الغرامات المفروضة على ضريبة الاملاك المبنية ورسم الانتقال وكذلك على غرامة التأخير في الدفع (غرامات التحصيل) وغرامات عدم التصريح والطلبات والاعتراضات المتعلقة بمختلف الضرائب على ان تدفع الغرامة.

٣ - «لوزير المالية تقدير الغرامات المشار إليها في البندين ١ و ٢ من هذه المادة بما لا يتجاوز المليار ليرة لبنانية. اما اذا تجاوز التخفيض هذا المبلغ فيخضع لموافقة مجلس الوزراء».

٤ - تحدد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية.»

الرئيس: الموافقة برفع الايدي.

- اكثرية -

الرئيس: صدقت المادة.

القانون مطروح للتصويت عليه بالمناداة بالاسماء.

نودي السادة النواب باسمائهم.

- اكثرية -

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

وامتنع النواب السادة: نسيب لحود، حسين الحاج حسن، بيار دكاش، ابراهيم امين السيد، نزيه منصور، حسين الحسيني، بطرس حرب، محمد يوسف بيضون، سليم الحص، عبد الرحيم عبد الرحمن، وعارض النائب زاهر الخطيب.

الرئيس: بعد ذلك جرى انتخاب اعضاء المجلس الاعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء،

فطاف الحاجب بصندوق الاقتراع، ونودي السادة النواب باسمائهم.

بعد فرز الاصوات اعلنت الرئاسة فوز النواب السادة:

الاعضاء الاصليون: كميل زيادة ٨٣ صوتا خاتشيك بابكيان ٨٨ صوتا مروان فارس ٨٨ صوتا زاهر الخطيب ٦٣ صوتا امين شقير ٨٤ صوتا صلاح الحركة ٧٦ صوتا راجي ابو حيدر ٧٨ صوتا

الاعضاء الاحتياطيون: حسن علوية ٨٠ صوتا أحمد حبوس ٧٩ صوتا ميشال فرعون ٨٠ صوتا.

يتلى ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول لعام ١٩٩٧ في الساعة العاشرة والنصف من

قبل ظهر ايام الاربعاء والخميس والجمعة والسبت والاثنين الواقع في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ كانون الثاني و ١ و ٣ شباط ١٩٩٧ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري. تغيب السادة: عمر كرامي، انطوان حتي. واعتذر السادة: اسطفان الدويهي، عصام فارس.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري والوزراء السادة: ميشال المر، شوقي فاخوري، نديم سالم، هاكوب دمرجيان، جان عبيد، فؤاد السنيورة، ميشال اده، اسعد حردان، بشاره مرهج، الياس حنا، علي حراجلي، فوزي حبيش، فاروق البرير، غازي سيف الدين، اكرم شهيبي، ايوب حميد، باسم السبع، محمود ابو حمدان، محسن دلول، ياسين جابر، سليمان فرنجيه، بهيج طبارة، الياس حبيقة.

افتتح دولة الرئيس الجلسة، وتلي مرسوم دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي ووقف الحضور دقيقة صمت حدادا عن نفس المرحوم النائب السابق فخر فخر، ثم تليت المواد المتعلقة بدرس ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة عن النظام الداخلي.

بعد ذلك تلي تقرير لجنة المال والموازنة الذي تضمن تنبيهها الى عدم اخضاع الانفاق العام للظروف الآتية والمصالح السياسية، مؤكدا على وجوب ان يتم ذلك من ضمن خطة برامج واضحة الاهداف ولكل القطاعات.

كما اكد التقرير العمل على تفعيل الحركة الاقتصادية والبحث عن نظام ضرائبي حديث يمكن من تحصيل واردات جديدة، والتمني على الحكومة الاخذ بمجمل التوصيات التي تقدمت بها لجنة المال والموازنة حول الامور الادارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، وطلب من وزير الدولة للشؤون المالية ان يبدي رأيه حول موضوع الموازنة العامة، فأوضح ان الحكومة تكتفي بالشروط التي وردت في فذلكة الموازنة.

ثم انتقل المجلس الى المناقشة العامة من قبل السادة النواب حول مشروع قانون الموازنة العامة وذلك على مدى عدة جلسات متتابة تناولوا فيها مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية.

وفي ختام المناقشة العامة اول بعض الوزراء بمداخلات تضمنت بعض الشروحات والايضاحات على بعض النقاط والامور التي اثارها السادة النواب، كما تكلم دولة رئيس الحكومة فأكد على المسؤولية المشتركة والهموم الواحدة للمجلس النيابي والحكومة من القضايا الوطنية العامة، و اشار الى ان الانجازات التي تحققت خلال الاعوام الماضية كانت وليدة ثمرة التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

بعد ذلك باشر المجلس بالتصويت على الموازنة العامة فصدق اولا على قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه بعام ١٩٩٥ ثم صدق مشروع قانون الموازنة العامة بندا بندا وصدق ايضا على تصحيح اخطاء مادية وردت في قوانين سابقة.

هذا وتم انتخاب اعضاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

وتلي هذا الملخص

الرئيس: صدق المحضر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة ليلا يوم ١٩٩٧/٢/٣.

رئيس المجلس

نبيه بري

امينا السر

ايمن شقير وكميل زيادة

امين عام المجلس النيابي بالوكالة

عدنان ضاهر

مدير عام شؤون الجلسات واللجان

ناصر قالوش

مدير الجلسات والمحاضر

وجيه عيسى

رئيس دائرة الجلسات

جمال قطيش